

نعوم تشومسكي

ترجمة: فاضل جتكر

ردع الديمقراطية





نعوم تشومسكي

ترجمة: فاضل جتكر





دار كنعان
للدراسات والنشر
دمشق - ص.ب (٤٤٣) - هاتف (٢٣٠١٩١)

العنوان الأصلي للكتاب:

DETERRING DEMOCRACY
NOAM CHOMSKY
First Published by Verso 1991

الطبعة الأولى - ١٩٩٢
عدد النسخ (٢٠٠٠)

الاشراف الفني
جمال الأبطح

لا، لم ينته التاريخ، لم يتوقف قطار الزمن، ولم يصدأ نابض حركة المجتمع الانساني. فكل ما حصل هو أن الحركة تسارعت، اندفعت بزخم يكاد يصل إلى حدود الجنون نحو اتجاهات بالغة الخطورة والهول.

ذلك هو السبب الحقيقي القابع وراء تعالي الصيحات المذعورة التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الامور من الأبواق الذهبية في الاحياء الغربية (أحياء الوَسْت إند) المترفة في سائر عواصم العالم حيث يعيش الاغنياء في نعيم فيلاتهم الأنيقة المزخرفة.

وفي هذا الكتاب الرائع بقوته، يتناول أحد أبلغ المعلقين على الأحداث السياسية العالمية واكثرهم نفاذ بصيرة الخضّات الدولية الأخيرة مُركِّزاً اهتمامه بشكل خاص على سياسات الولايات المتحدة والبلدان الاكثر تأثراً بها. يقدّم تشومسكي صورة لعالم انتقلت فيه الهيمنة الاقتصادية من الولايات المتحدة إلى منظومة جديدة ذات أطراف ثلاثة تضم أوروبا واليابان اضافة إلى الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه جاء التفوق الأمريكي البسيط ليحل محل التنافس العسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يلمّح كتاب « ردع الديمقراطية » إلى امكانية وقوع عواقب كارثية جراء هذا الاختلال في التوازن بين القوة الاقتصادية المتزعزعة والجبروت العسكري الهائل.

يلقي تشومسكي، عبر استعراضه لغزو باناما وللتدخل العسكري الكبير في الخليج اثر قيام العراق بغزو الكويت، اضواءً ساطعة على النجاح الذي حققه ساسة الولايات المتحدة في استبدال خوف الجمهور من عدو قديم، الاتحاد السوفيتي، بتهديدات وأخطار جديدة، مما يمكنهم من ضمان الدور الحيوي الحاسم للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية).

يغوص تشومسكي عميقاً في الكشف عن العلاقة بين الحرية والسيطرة او التحكم، وهو يعاين الآليات المتطورة المعقدة التي صُممت في سبيل الحفاظ على المظهر الخارجي للحرية الديمقراطية مع فرض أقسى القيود على الخيارات السياسية.

إن كتاب « ردع الديمقراطية وهو كتاب بالغ الجرأة في تقديم الحجج الدامغة وبالغ الطموح في الاحاطة بأوسع الأمداء والنواحي، يشكل دليلاً لاغنى عنه ومرشداً أميناً نحو المستقبل الذي نسير باتجاهه في التسعينيات المشحونة بالاخطار.

المترجم

[redacted]

استاذ اللسانيات في جامعة ميت MIT بمدينة بوسطن في الولايات المتحدة.

كتب عدداً غير قليل من المؤلفات الهامة نذكر منها:

- المثلث المصيري The Fateful Triangle
- قراصنة وأباطرة Pirates and Emperors
- ثقافة الارهاب The Culture of Terrorism
- فبركة (او صناعة) الموافقة (او الاذعان) Manufacturing Consent
- و - اوهام ضرورية Necessary Illusions

عن الكتاب في كبريات الصحف العالمية

« تخترق رسالة تشومسكي التي لاتعرف اللين قلب المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ».

الغارديان

« نعوم تشومسكي هو الاقرب إلى انبياء الأزمان الغابرة في هذا العصر. فهو يبيّن بدقة بالغة، تكاد ان تكون سريرية - تشريحية، كيف يعمل النظام ... مدى عمق الهوة الفاصلة بين وقائع عالم اليوم وبين الصورة التي تقدمها عنه وسائل الاعلام للجمهور في الولايات المتحدة ... إنه كتاب موجع وباعث على القلق، كتاب ذو اهمية فائقة. »

الاوبزرفر

. . . لا بد من تسليم الأمم الشبعانة المكتفية
حتى حكم العالم وائتمانها عليه ، لأنها أمم لا
ترغب في أية زيادات عما بحوزتها من ثروات .
أما لو تُرك حكم العالم بأيدي الأمم الجائعة
فلوجدنا الخطر ماثلاً أمام الناس بصورة دائمة .

ليس لدى أحد منا ما يدعوه إلى السعي في سبيل
الاستزادة . والسلم لا تحفظه إلا الشعوب التي
تعيش بطريقتها الخاصة بعيداً عن الطمع .
وضعتْنا قوّتُنا في مرتبة أعلى من مراتب الآخرين .
مَثَلُنا مَثَلُ أناس أغنياء ينعمون
بالسلام في مساكنهم وأوطانهم .

ونستون تشيرتشل

Winston Churchill

مقدمة

لا يأتي التاريخ مفصلاً تفصيلاً واضحاً إلى مراحل متمايزة. إلا أننا نستطيع أحياناً، عن طريق فرض مثل هذه البنية المفصلة، أن نحقق وضوحاً دون الإساءة إلى الحقائق، اساءة كبيرة.

إن واحدة من هذه المراحل بدأت مع الحرب العالمية الثانية، إنها تلك الحقبة الجديدة في الشؤون العالمية التي «باتت فيها الولايات المتحدة القوة المهيمنة في مجمل النظام العالمي» (صاموئيل هانتينغتون Samuel Huntington، أستاذ هارفارد ومستشار السياسة الخارجية). وهذه الحقبة بدت موشكة على نهايتها في السبعينات حين تحولت حال العالم الرأسمالي إلى بنى ثلاثية الأقطاب تركزت قوتها الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية المستندة إلى ألمانيا. أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فإن البناء العسكري الذي انطلق بعد الضعف السوفييتي والذي انفضح انفضاحاً دراماتيكياً خلال أزمة الصواريخ الكوبية كان قد بدأ يأخذ حجمه، فقدرة موسكو على التأثير أو الاكراه، هذه القدرة التي ظلت على الدوام أقل بكثير من قدرة القوة المهيمنة، كانت مستمرة في تراجعها وانحدارها عن الأوج الذي بلغته في أواخر الخمسينات. أضف إلى ذلك أن ضغوطاً داخلية كانت تتصاعد مع تعرض الاقتصاد للركود وعجزه عن دخول مرحلة جديدة من التحديث «ما بعد الصناعي»، ومع ابداء القطاعات الأوسع من السكان عدم استعدادها للخضوع للقيود التوتاليتارية. من الواضح أن أوروبا واليابان باتتا تشكلان امكانية أكبر لتهديد هيمنة الولايات المتحدة بالمقارنة مع الاتحاد السوفييتي الذي بدأ نجمه يخبو.

اكتسبت هذه التطورات قدراً معقولاً من الوضوح مع حلول أواخر السبعينات، غير أن تصوراً مختلفاً كان مطلوباً ليشكل تبريراً منطقياً للسياسات المطبقة آنذاك بهدف الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة العالمية ولتوفير الحقنة المطلوبة للصناعة القائمة على التكنولوجيا المتطورة: تصوراً يقدم الاتحاد السوفييتي بوصفه بلداً مخيفاً ومرعباً يراكم قوة على قوة ويشكل تحدياً رهيباً للحضارة

الغربية. وهذه الأوهام كانت تفتقر الى المصداقية في تلك الأيام، وقد باتت عاجزة تماماً على الصمود خلال العقد التالي. وفي الوقت نفسه باتت الملاحظات الواردة في الفقرة السابقة وقائع أشبه بالمسلمات(١).

ظل هذا النمط سائداً خلال فترة ما بعد الحرب — وهو في حقيقة الأمر يلقي الضوء على المزيد من القواعد العامة لفن ادارة الحكم والبنى الايديولوجية المرافقة لها. فإداريو الدولة يلوذون، بما يشبه الفعل الانعكاسي المشروط، بـ«الأمن» لتبرير برامجهم. ولكن دعواهم قلما تصمد أمام التمحيص. ونحن نجد بصورة منتظمة أن التهديدات الأمنية تصطنع اصطناعاً — ولا تلبث أن تغدو ذات مصداقية أحياناً، من أجل حفز الجمهور المتردد بالمغامرات فيما وراء البحار أو بالتدخل المكلف في الاقتصاد الوطني. فالعوامل النموذجية التي كمنت وراء السياسة في فترة ما بعد الحرب ليست إلا الرغبة في فرض نظام عالمي يخدم سلطة الدولة والمصالح ذات الارتباط الوثيق لأسياد الاقتصاد الخاص أو الحفاظ عليه، وضمان استمرارية هذا النظام وصلاحيته عن طريق تأمين دعم الجمهور وسوق تضمنها الدولة . كانت منظومة البنتاغون الشديدة التعقيد الأداة الرئيسة لتحقيق هذه الأهداف في الداخل والخارج، وبحجة الدفاع ضد الخطر السوفييتي بصورة دائمة. وإلى حد كبير فإن خطر الاتحاد السوفييتي والأعداء الآخرين كان يكبر ويصغر وفقاً لمتطلبات هذه الأغراض(٢).

ليست النظريات الاستراتيجية والعلوم السياسية إلا أدوات طيعة ومرنة مما يجعلها مستعدة باستمرار لتقديم الحجج والتحليلات اللازمة لتدعيم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في لحظة معينة.

لذا فإننا نستطيع أن نتلمس فترة امتدت من الحرب العالمية الثانية إلى السبعينات هيمنت فيها الولايات المتحدة على معظم أرجاء العالم وهي تجابه قوة عظمى منافسة أقل منها شأناً، قوة عظمى محدودة الامكانيات والنفوذ. يمكننا أن نتبنى المعنى المتعارف عليه ونطلق على هذه الفترة اسم حقبة الحرب الباردة طالما بقينا حريصين على عدم الاستغراق الكامل، دونما تأمل، في المتاع الايديولوجي الذي تم اجتراحه من أجل صياغة الفهم بما ينسجم مع مصالح السلطة على المستوى الداخلي.

إن مغزى ومضاعفات هذه المتغيرات الحاصلة في النظام العالمي هو أحد موضوعات الفصول التالية مع التركيز بشكل خاص على سياسات الولايات المتحدة وعلى أولئك الذين يخضعون لتأثيراتها أكثر من غيرهم.

ثمة خلل مثير في النظام الدولي لـ «ما بعد الحرب الباردة» : فالنظام الاقتصادي ثلاثي الأقطاب ولكن النظام العسكري ليس كذلك. تبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة ذات الارادة والقدرة على ممارسة القوة على المستوى العالمي — وبحرية أكثر من ذي قبل حتى نتيجة اضمحلال الرادع السوفيتي. غير أن الولايات المتحدة ما عادت تتمتع بتلك القوة الاقتصادية الطاغية التي مكنتها في السابق من الاحتفاظ بوضعية عسكرية عدوانية قائمة على التدخل منذ الحرب العالمية الثانية. فالقوة العسكرية غير المسنودة بقاعدة اقتصادية ملائمة لها حدودها كوسيلة للاكراه

والهيمنة. صحيح أنها قدّ توحي بالمغامرة ولكنها مغامرة من شأنها أن تفضي إلى عواقب كارثية.

تجلت سمات النظام الدولي هذه عبر ردود الأفعال المتباينة الصادرة عن القوى الصناعية على انهيار الامبراطورية السوفييتية ومن خلال العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة عقب الحرب الباردة مباشرة مثل عمليات غزو باناما والرد على غزو العراق للكويت. وفي المثال الأخير الذي يجري، وأنا مشغول بالكتابة، نرى أن التوتر فيما بين ثلاثية الأقطاب في الاقتصاد من جهة وأحادية القطب من جهة ثانية قد اكتسب وضوحاً استثنائياً. فعلى الرغم من العواقب الممكنة الخطيرة جداً لأي نزاع عسكري ظل رد فعل حكومة الولايات المتحدة شبه الغريزي متركزاً على توجيه المجابهة نحو استخدام القوة والعمل على نسف الفرص الدبلوماسية الممكنة بل والتعبير عن القلق العميق ازاء احتمال انجذاب البعض إلى إغراء البحث عن «حلحلة ما للأزمة» عبر الوسائل الدبلوماسية مع تحقيق الأهداف التي سعى اليها المجتمع الدولي عموماً ولكن دون الاستعراض الحاسم لفاعلية القوة العسكرية الامريكية والتصميم الامريكي(٣).

في إطار النظام العالمي المتطور يكمن تفوق الولايات المتحدة النسبي في القوة العسكرية حيث تحتل مركز الصدارة. أما الدبلوماسية والقانون الدولي فكانا على الدوام يعتبران من الأعباء المزعجة ما لم يكن من الممكن استخدامها ضد هذا العدو أو ذاك. فأي طرف نشيط في الشؤون العالمية يقر بأنه لا يبحث إلا عن السلام وبأنه يفضل المفاوضات على العنف والإكراه — حتى هتلر كان يقول ذلك. ولكن ما إن يتم رفع القناع حتى نرى أن الدبلوماسية ليست إلا ستاراً لاخفاء حكم القوة. ومع التشكل الراهن لنقاط قوة الولايات المتحدة ومواطن ضعفها فإن الإغراء بنقل المشكلات وبسرعة إلى ساحة المجابهة العسكرية من شأنه أن يكون قوياً. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة، على الرغم من عجزها عن استعادة تفوقها الاقتصادي الذي كانت تتمتع به فيما مضى، ملزمة بالحفاظ على مكانتها بوصفها القوة العظمى العسكرية الوحيدة دون أي منافس محتمل على مثل هذا الدور. أما إحدى النتائج التي ستترتب على ذلك فهي مفاقمة الصعوبات الاقتصادية الداخلية، والنتيجة الثانية هي اغراء «الانفراد بالقرار» في اعتماد أسلوب التهديد بالقوة بدلاً من الدبلوماسية.

أدى صراع الخليج إلى ابراز هذه القضايا. باستثناء بريطانيا ذات المصالح الخاصة في الكويت لم تبد القوى الصناعية الكبرى الأخرى حماسًا كبيرًا ازاء المجابهة العسكرية. أما رد الفعل في واشنطن فكان غامضاً. فالحرب خطرة، وحلحلة الأزمة دون استعراض فاعلية القوى هي الأخرى حصيلة غير مرغوبة. وفيما يخص التكاليف فإن من المفيد تقاسمها ولكن ليس مقابل التضحية بدور الطرف الحاسم الوحيد. قادت المخاوف المتضاربة إلى انقسام حاد في صفوف النخبة حول الاختيار التكتيكي بين الإعداد للحرب وبين التعويل على العقوبات، مالت الإدارة إلى الخيار الأول وتمسكت به.

كثيراً ما كانت الولايات المتحدة وعميلاتها تجد نفسها «ضعيفة سياسياً» (أي مفتقرة إلى التأييد الشعبي في منطقة مستهدفة للتدخل). رغم قوتها من الناحيتين العسكرية والإقتصادية،

وهذه صيغة كانت تستخدم بصورة عامة في كل الاتجاهات. وفي ظل مثل تلك الظروف من الطبيعي تفضيل القوة العسكرية والارهاب والحرب الاقتصادية على الوسائل السلمية التي تمليها القوانين الدولية. أما حين تصبح القوة الاقتصادية هزيلة فإن اغراء اللجوء إلى استخدام القوة لابد له من أن يتصاعد.

مما له دلالته أن المناسبتين اللتين استخدمت القوة فيهما في هذه الحقبة الجديدة جزئياً وقعتا في أمريكا الوسطى والخليج. فالمحللون والخبراء السياسيون غالباً ما يميزون بين «حاجاتنا» و«متطلباتنا» حيث الشرق الأوسط بثرواته النفطية الهائلة مثال للأولى وامريكا الوسطى حيث تمارس الولايات المتحدة نفوذها وتسلطها تقليدياً على الرغم من أنها ليست ذات شأن استراتيجي أو اقتصادي كبير مثال للثانية. وفي حال «المتطلبات» البحتة يمكن للأفضليات التكتيكية أن تتنوع. أما فيما يخص «حاجاتنا» في الشرق الأوسط فيقال بانتظام إنها تضفي صفة المشروعية على إتخاذ التدابير القصوى للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة وضمان عدم بروز أية قوة محلية مستقلة (أو قوة أجنبية حين كان ذلك وارداً بصورة جدية في فترة ما بعد الحرب) قد تصبح ذات نفوذ له شأنه بالنسبة لانتاج وتوزيع ثروات المنطقة النفطية. لابد من تحقيق الهيمنة على هذا كله، بالقدر الممكن تنفيذه، من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول العميلة المحلية والشركات النفطية التابعة لها — إنه مبدأ يكاد يمكن اعتباره «المبدأ رقم واحد في سلم الشؤون الدولية» كما أشرت في مؤلف لي حول هذه المسألة كتبته في أواسط السبعينات لدى بروز الأزمة النفطية الأولى(٤).

لسمات النظام الدولي هذه تعبيرها المألوف أيضاً (على الولايات المتحدة أن تتحمل عبء فرض السلوك الجيد على النطاق العالمي وما إلى ذلك). غير أن مثل هذه القيود الايديولوجية يجب أن تزال إذا توفر أي أمل في تحقيق أي فهم واقعي لما هو موجود بعدها.

حقاً هناك «نظام عالمي جديد» هو في طور التشكل، نظام يتسم بنشر النفوذ في هوامش الولايات المتحدة وبانهيار الامبراطورية الروسية مع الطغيان والاستبداد في قلبها. وهذه التطورات تترك الولايات المتحدة القوة العسكرية المهيمنة الطاغية وتوفر لمراكز القوة الاقتصادية الثلاثة الأفق الجذاب حول استيعاب المنظومة السوفييتية السابقة في إطار ممتلكاتها العالم ثالثية. وهذه الممتلكات مازالت بحاجة الى الضبط والمراقبة، وعن طريق القوة أحياناً، وقد كانت هذه المهمة تقع على عاتق الولايات المتحدة، غير أنها باتت أثقل من ذي قبل، مع التدهور النسبي للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي.

ثمة رد فعل يقول إن على الولايات المتحدة أن تتابع تحمل مسؤوليتها التاريخية مع الحصول على قيمة الفواتير من الأطراف الأخرى. وفي شهادة له أمام الكونغرس قال نائب وزير الخارجية لورنس ايغلبيرغر إن النظام العالمي الجديد الناشيء سيكون مرتكزاً إلى «نوع من الاختراع الجديد في ممارسة الدبلوماسية»: إن الآخرين سيدفعون تكاليف تدخل الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على النظام. يصف معلق محترم على الشؤون الاقتصادية الدولية أزمة الخليج بوصفها «نقطة انعطاف في علاقات الولايات المتحدة الدولية» سيعتبرها التاريخ النقطة التي «حولت القوات المسلحة

الأمريكية إلى مرافق عامة ممولة دولياً»، «إلى قوة بوليسية ممولة دولياً». وعلى الرغم من «أن بعض المواطنين الامريكيين قد يتساءلون عن المضمون الأخلاقي لقيام الجيش الامريكي بدور المرتزقة بصورة مكشوفة أكثر من ذي قبل. . . . ، فإن عقد التسعينات لا يوفر أي بديل واقعي آخر. . . .». والافتراض المضمر هو أن الرفاه العام يجب اعتباره متطابقاً مع رفاه ورخاء القوى الصناعية الغربية وخصوصاً نخبها المحلية(٥).

أما المحرر المالي لصحيفة يومية محافظة مرموقة فيطرح النقطة الأساسية بقدر أقل من المجاملة: علينا أن نوظف ونستغل «احتكارنا شبه الكامل في السوق الأمنية. . . كعتلة لكسب الأموال والتنازلات الاقتصادية» من أوروبا بقيادة ألمانيا ومن اليابان. فالولايات المتحدة قد «حصرت سوق الغرب الأمنية» بيدها، والآخرون يفتقرون إلى «الإرادة السياسية. . . التي تمكنهم من تحدي الولايات المتحدة» في هذه «السوق» لذا فإننا سنكون «رجال الدرك في العالم» وستمكن من أن نطلب ما نريده» مقابل خدماتنا قد تكون عبارة «المرتزقة الزعران» أقل تملقاً ولكنها ملائمة أكثر لوصف الحالة. ويتابع الكاتب كلامه ليقول إن البعض سيطلق علينا اسم «الهسيين» (نسبة إلى مقاطعة هيسه الألمانية التي خرج منها كثير من المرتزقة). وولكن ذلك تعبير مذل اذلالاً مخيفاً بالنسبة لمؤسسة عسكرية ذات كبرياء، مدربة جيداً، ممولة بسخاء، وتحظى بقدر كبير من الاحترام». ومهما قال القائلون «علينا أن نكون قادرين على ضرب عدد من الطاولات بقبضاتنا» في كل من اليابان وأوروبا وأن «نفرض ثمناً عادلاً مقابل خدماتنا المعتبرة» مطالبين منافسينا بـ«شراء سنداتنا بمعدلات منخفضة، أو بإبقاء الدولار محلقاً، أو، وهذا أفضل، بالدفع نقداً لخزانتنا». ويختتم كلامه قائلاً: «نستطيع أن نغير دور الفارض بالقوة هذا ولكن ذلك سيعني زوال قدر كبير من سيطرتنا على النظام الاقتصادي العالمي»(٦).

إن هذا التصور، رغم عدم الافصاح عنه بهذه الوقاحة، منتشر على نطاق واسع بشكل أو بآخر، وهو يشكل عنصراً أسياسياً من عناصر رد فعل الادارة على أزمة الخليج. إنه ينطوي على ضرورة استمرار الولايات المتحدة في تولي المهمة الصعبة غير الشريفة المتمثلة بفرض النظام والاستقرار (بمعنى الاحترام الملائم للأسياد) مع اذعان القوى الصناعية الاخرى ودعمها اضافة الى تدفق الثروات على الولايات المتحدة عبر الأنظمة الملكية التابعة المنتجة للنفط.

ثمة تطورات داخلية موازية تضيف بعداً آخر على الصورة. فدراسات وزارة العمل في الولايات المتحدة وغيرها تتنبأ بظهور نقص خطير في العمل الموصوف أو المؤهل (في العلماء والمدراء والاداريين والتقنيين وحتى ضاربي الآلة الكاتبة) مع انحطاط النظام التعليمي الذي شكل جزءاً من انهيار البنية التحتية، هذا الانهيار الذي عجلت به تلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية الريغانية. يمكن التخفيف من هذه العملية عبر تعديل قوانين الهجرة بما يؤدي الى تشجيع نزيف الادمغة، غير أن ذلك ليس محتملاً أن يثبت أنه العلاج المناسب. أما النتيجة المتوقعة فهي زيادة كلفة العمل الموصوف مما سيدفع الشركات عابرة الحدود القومية الى نقل البحوث وتطوير الانتاج وتصميمه والتسويق وما إليها من العمليات المماثلة إلى أماكن أخرى. وبالنسبة للحثالة الاجتماعية

المتنامية ستبقى فرص التحول الى مرتزقة متوفرة. وتصور النتائج التي ستترتب على تحقق مثل هذه التوقعات — وهي توقعات ليست غير واقعية وإن لم تكن حتمية — لا يتطلب خيالاً جامحاً(٧).

هذه المسائل كلها ستثار، بصيغ مختلفة، في الفصول القادمة.

تشكل النجاحات التي حققتها الحركات الشعبية في أوروبا الشرقية والوسطى انجازاً تاريخياً في النضال الدائم من أجل الحرية والديمقراطية في مختلف أرجاء العالم. وعبر التاريخ كانت مثل هذه النجاحات مبعث جهود رامية إلى فرض النظام والخنوع وصولاً إلى احتواء التهديد للامتيازات وردعه. والأساليب تتدرج من العنف واسع النطاق إلى طرق أكثر حنكة وخبثاً في السيطرة ولاسيما في المجتمعات المتمتعة بقدر أكبر من الديمقراطية. وتتضمن هذه الطرق بناء قيم وخيارات عملية نافذة(٨)، تدابير لاحكام السيطرة على الفكر والرأي ـ تدابير تندرج تحت ما نطلق عليه اسم الدعاية، فيما يخص الدول المعادية.

يبدو مفهوم التسلط على الفكر في المجتمعات الديمقراطية — أو، بالأحرى، مفهوم بناء جملة من الآراء في مجتمع ديمقراطي من خلال مؤسسات هرمية وقمعية خاصة — مفهوماً متناقضاً إذا نظرنا إليه نظرة سطحية من الخارج. فأي مجتمع يكون ديمقراطياً بمقدار ما يلعب أفراده دوراً ذا معنى في ادارة الشؤون العامة. أما إذا كانت أفكار هؤلاء الافراد خاضعة للسيطرة، أو خياراتهم محدودة ضمن حدود ضيقة، فإنهم عندئذٍ لا يلعبون أي دور ذي معنى: فالمسيطرون فقط، أولئك الذين يخدمهم أفراد المجتمع هم الذين يفعلون ذلك. أما الباقي فليس إلا زبداً وجعجعة بلا طحن. أليس هذا تناقضاً؟! غير أن تياراً كبيراً من الرأي العام الممثل للمثقفين بادر إلى اتخاذ موقف معاكس زاعماً أن اخضاع الفكر للسيطرة أمر أساسي في المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية والديمقراطية تحديداً، حتى حين تقوم الوسائل المؤسساتية بتقييد الخيارات المتوفرة عملياً. ومثل هذه الآراء وتطبيقاتها ربما كانت أكثر تقدماً في الولايات المتحدة من أي مكان آخر، مما يعكس حقيقة أنها تمثل، من جوانب هامة، أكثر المجتمعات حرية في العالم.

ويشكل التفاعل والتزاوج بين الحرية والسيطرة موضوعاً ثانياً للفصول اللاحقة. هذا التفاعل والتزاوج اللذين يجري تناولها من زوايا عديدة.

أما الفصلان التمهيدي والختامي فيتضمنان بعض الملاحظات العامة حول النقاط الموجزة قبل قليل. تقوم الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع باستعراض طيف الآفاق والمشكلات التي تنتظر قيادة الولايات المتحدة والقطاعات النشيطة والمشاركة من الجمهور، في ظل الظروف الجديدة جزئياً التي تتشكل الآن. أما الفصول الأخرى فتعاين المفهوم العملي للديمقراطية والموقف من الحركات الشعبية واستقلالية هذه الحركة، كما يتجلى في الأوضاع الملموسة والأفكار الكامنة وراءها، إن الأمثلة مأخوذة بالدرجة الأولى من أمريكا الوسطى وأوروبا ما بعد الحرب مباشرة، غير أن من الممكن توسيعها بسهولة لتشمل مناطق أخرى نظراً لأن السياسات هي سياسات عامة إلى حد كبير ولها جذور مؤسساتية راسخة.

سبق لي أن ناقشت هذه الموضوعات في عدد من الكتب التي أريد أن أشير إليها بوصفها

خلفية عامة حيثما أمتنع عن تقديم التفاصيل المحددة والوثائق المعينة. والمادة الموجودة هنا مستندة، في جانب منها، إلى مقالات نشرتها مجلة زد (z) منذ عام ١٩٨٨، مقتطفة عموماً من مخطوطات أطول غير منشورة، أو من أحاديث جرت في الفترة نفسها، ظهر بعضها بشكل مختلف في محاضر المؤتمرات والندوات. وهذه المواد تم تحريرها ومراجعتها لاختزال التداخل والتكرار مع إضافة قدر غير قليل من المواد الجديدة.

كانون الأول ١٩٩٠

هوامش المقدمة

١ ـ للوقوف على النقاشات الجارية آنذاك انظر كتابي «نحو حرب باردة جديدة» (بانثيون، ١٩٨٢)، وخصوصاً المقدمة والفصل السابع. وهذا مفترض مسبقاً بشكل عام في الكتاب التالي إضافة إلى المزيد من التعليق على هذه المسائل في اثنين من كتبي هما: «قلب التيار» (ساوث اند، ١٩٨٥)، و«حول السلطة والايديولوجيا» (ساوث اند، ١٩٨٧). أما العبارة المقتبسة فهي من تقرير مقدم إلى اللجنة الثلاثية المفصلة في كتاب «أزمة الديمقراطية» (جامعة نيويورك ١٩٧٥) لـ: م. ج. كروزييه، س. ب. هنتينغتون، و ج. واناتوكي.

٢ ـ انظر المراجع الواردة في الهامش رقم ١، انظر أيضاً «الاغواء النووي» (جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٠) لكل من وليام شواتز وتشارلز ديرير وآخرين.

٣ ـ توماس فريدمان «خلف خط بوش المتشدد»، نيويورك تايمز، ١٩٩٠/٨/٢٢، انظر الفصل السادس للمزيد من المناقشة والفقرة الخامسة من الفصل الأول للإطلاع على الخلفية.

٤ ـ «الاتفاق المؤقت» في نيوبوليتيكس، العدد ٣، ١٩٧٦، انظر «نحو حرب باردة جديدة» الفصلين الحادي عشر والثامن. وانظر الأخير والفصل الثامن في هذا الكتاب للإطلاع على عدد من الأمثلة من أدبيات الشؤون الخارجية التي تميز بين «الحاجات» و«المتطلبات» وفق هذه اللغة أساساً.

٥ ـ ماري كورينوس، «تطالب الولايات المتحدة حليفاتها بدفع ثمن قيادتها المستمرة» (بوسطن غلوب، ٩٠/٢٠، ديفيد هيل، رئيس قسم الاقتصاد في خدمات كمبر المالية، شيكاغو، «كيف تدفع أجرة الشرطي العالمي»، الفانيانشال تايمز (لندن) ١٩٩٠/١١/٢١.

٦ ـ وليم نيكربك: «نحن حماة العالم الملائكة» شيكاغو تريبيون، ٩/ ٩/ ١٩٩٠.

٧ ـ الاسوشيتدبرس، في دراسة لتقرير مدرسة جامعة كورنيل عن العلاقات الصناعية والعمالية، ١٩٩٠/٩/٩.

٨ ـ للحصول على مناقشة مستفيضة ومعمقة لهذه النمذجات في إطار الديمقراطية الرأسمالية، انظر كتاب «عز الديمقراطية» (بنغوين، ١٩٨٢) لمؤلفيه جوشو اكوهن وجويل روجرز.

٩ ـ منها تلك الواردة في الهامش: ١، اضافة إلى «الاقتصاد السياسي لحقوق الانسان» (مع ادوارد س. هيرمان، مجلدان) (ساوث اند، ١٩٧٩)، و«مثلث مصيري» (ساوث اند، ١٩٨٣)، «قراصنة وأباطرة» (كلير مونت، بلاك روز، ١٩٨٦) «الثقافة والارهاب» (ساوث اند، ١٩٨٧)، «تصنيع الموافقة» (مع إ. س. هيرمان) (بانثيون، ١٩٨٨)، «أوهام ضرورية» (ساوث اند، ١٩٨٩).

الفصل الأول

الحرب الباردة: بين الواقع والخيال

يُعتبر الحدث الأكبر في الحقبة الراهنة متمثلاً بانتهاء الحرب الباردة بصورة عامة، وبالتالي فإن السؤال الأكبر الذي ينتصب أمامنا هو: وماذا بعد؟ وللإجابة عن هذا السؤال علينا أن نبدأ من ايضاح ماهية الحرب الباردة. ثمة طريقتان لمقاربة هذا السؤال الأولي: طريقة تقبل ببساطة بالتفسير التقليدي المألوف، وأخرى تعاين الوقائع التاريخية. وكما هي العادة فإن المقاربتين تتمخضان عن اجابات تميل إلى الإختلاف.

١ — الحرب الباردة بوصفها بنية ايديولوجية

حسب الفهم التقليدي، كانت الحرب الباردة مجابهة بين قوتين عظميين. وبعد ذلك نجد عدداً من البدائل. أما البديل الملتزمت وهو السائد بشكل طاغ فيقول بأن القوة المحركة للحرب الباردة كانت هي النزعة العدوانية الشرسة للسوفييت، هذه العدوانية التي حاولت الولايات المتحدة احتواءها. وعلى جانبي الصراع نجد «كابوساً» من جهة و«المدافع عن الحرية» من الجهة الأخرى، حسب تعبيرات جمعية جون بيرتش اليمينية المتطرفة، ووعاظ أصوليي اليمين، والمثقفين الليبراليين الامريكان، الذين استجابوابرهبة وحماس لدى قيام فاتسلاف هافل باستخدام هذه الكلمات لدى مخاطبته للكونغرس في ١٩٩٠(١).

ثمة بديل نقدي يقول إن تصور وجود خطر سوفييتي كان تصوراً مبالغاً به، فالمخاطر كانت أقل حدة مما اعتقدنا. والسياسة الامريكية، وهي ذات مقاصد نبيلة، كانت مستندة إلى سوء الفهم والخطأ في التحليل. وهناك انتقاد أكثر حدة يرى أن المجابهة بين القوتين العظميين تولدت من

تفاعل لعبت فيه الولايات المتحدة هي الأخرى دوراً (ودوراً رئيسياً بنظر بعض المحللين)، وأنا التعارض لم يكن ببساطة بين كابوس هناك ودفاع عن الحرية هنا، بل تعارضاً أكثر تعقيداً من ذلك – في أمريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي مثلاً.

حسب سائر البدائل جميعاً، كانت المبادىء الاساسية الموجهة لسياسة الولايات المتحدة مرتكزة إلى الإحتواء والردع، أو، «الدحرجة إلى الخلف» الأكثر طموحاً. والحرب الباردة وصلت الآن إلى نهايتها مع استسلام أحد الخصمين – الخصم العدواني منذ البداية وفقاً للرواية الأصولية المتزمتة.

وهذه الرواية الأصولية (الأرثوذكسية) محددة بعبارات نافرة وصارخة بما يُعترف به على نطاق واسع بأن وثيقة الولايات المتحدة الخاصة بالحرب الباردة، الا وهو تقرير مجلس الأمن القومي (م. أ. ق) رقم ٦٨ الصادر في نيسان، ١٩٥٠ قبيل الحرب الكورية، معلناً أن «الحرب الباردة هي في الحقيقة حرب فعلية يتوقف عليها بقاء العالم الحر»(٢). إنها وثيقة جديرة بالاهتمام بوصفها تعبيراً مبكراً عن الفهم التقليدي بنسخته التقليدية من جهة، ورؤى نفاذة اخترقت الوقائع التاريخية الكامنة وراء هذه البنى الايديولوجية من جهة ثانية.

تنطوي البنية الأساس للزعم على البساطة الطفولية للقصص الخيالية. ثمة في العالم قوتان «على طرفي نقيض». ففي طرف نجد الشر المطلق وفي الطرف الآخر آية النبل والسمو. يستحيل التوفيق بين الطرفين. فالقوة الشيطانية يتعين عليها، بسبب طبيعتها بالذات، أن تسعى إلى الهيمنة الكاملة والشاملة على العالم. وبالتالي فلابد من التغلب عليها، استئصالها، وازالتها حتى يتسنى للبطل الفاضل المجسد لكل ما هو خير أن يبقى ويدوم من أجل أن يؤدي مهماته السامية والنبيلة.

يقول بول نيتز Paul Nitze مؤلف تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ موضحاً: «إن المخطط الأساسي للكرملين هو التخريب الكامل أو التدمير عن طريق العنف لكل من آلية الحكم وبنية المجتمع» في كل جزء من العالم لم يصبح بعد «خادماً مطيعاً للكرملين خاضعاً لسيطرته». «فالهدف الحقود الثابت للدولة العبيد (يكمن) في الاجهاز على عدو الحرية» في كل مكان. و«الاندفاع الطليق» للكرملين «يطالب بالسلطة الشاملة على جميع الناس داخل دولة العبيد نفسها مع «سلطة مطلقة على سائر العالم». وقوة الشر هي قوة «كفاحية بالضرورة» مما ينفي حتى مجرد التفكير بالمصالحة أو التسوية السلمية.

أما «الغاية الأساس للولايات المتحدة» فهي، بالمقابل، «ضمان تماسك مجتمعنا الحر وحيويته، هذا المجتمع القائم على الكرامة والجدير بالفرد». مع حماية هذه القيم في العالم كله. ومجتمعنا الحر هذا متسم بـ «التنوع الرائع» و«التسامح العميق» و«سيادة القانون» اضافة إلى الإلتزام بـ «خلق بيئة توفر لكل فرد فرصة تحقيق طاقاته الابداعية والحفاظ على هذه البيئة». إنه «لا يخشى التنوع بل يرحب به» و«يستمد قوته من ترحيبه حتى بالأفكار غير المتعاطفة معه». و«منظومة القيم التي تسبغ الحيوية على مجتمعنا» تتضمن «مبادىء الحرية والتسامح وأهمية الفرد إضافة إلى سيادة العقل وتفوقه على الارادة». «إن التسامح الأساسي لنظرتنا إلى العالم، لدوافعنا السخية والبناءة،

مع غياب النهم عن علاقاتنا الدولية يشكلان اثنتين من الميزات المنطوية على قدر هائل من التأثير»، وخصوصاً بين أولئك الذين كانوا يتمتعون بنصيب كاف من الحظ فعاشوا هذه السمات بأنفسهم كما في أمريكا اللاتينية التي أفادت كثيراً جداً من «مساعينا الطويلة والدائمة الرامية إلى خلق المنظومة ـ الأمريكية وإلى تطويرها الآن».

إن الصراع بين قوى النور وقوى الظلام هو صراع «خطير، صراع ينطوي على تحقيق ليس هذه الجمهورية فقط بل والحضارة ذاتها، أو تدميرهما». «فالإنقضاض على المؤسسات الحرة شامل للعالم كله»، «ويفرض علينا، لمصلحتنا الخاصة، مسؤولية قيادة العالم». يتعين علينا أن نسعى إلى «رعاية بيئة عالمية من شأنها أن تساعد النظام الامريكي على الاستمرار والازدهار». «فأية هزيمة تلحق بالمؤسسات الحرة في أي مكان هي هزيمة تلف سائر الأمكنة جميعها»، وما من زاوية من زوايا الأرض، مهما صغُرت وتَفُهَت، تستطيع الاستغناء عن خدماتنا ونصائحنا ومواعظنا الطيبة. ومما لا يقبل الشك أن «الفكرة التي تقول بأن ألمانيا أو اليابان أو مناطق ذات أهمية أخرى تستطيع أن تبقى جزراً للحياد في عالم مقسوم هي فكرة غير واقعية، نظراً لوجود مخطط لدى الكرملين يقوم على السعي إلى السيطرة على العالم». بعد خمسة أعوام من تعرض الاتحاد السوفييتي لما يشبه الإبادة الكاملة على أيدي قوى المحور، يجب إعادة هذه القوى نفسها إلى صف التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة، هذا التحالف الملتزم بالإجهاز النهائي على النظام السوفييتي الذي لم تستطع تلك القوى أن تدمره تدميراً كاملاً.

نظراً لأن «وحدة نظامنا وحيويته تتعرضان لأخطار أكبر من أي وقت مضى في تاريخنا»، بما فيه حتى أحلك أيام حرب الاستقلال أو حين قامت القوات البريطانية باحتلال واشنطن في ١٨١٤ فمن الواضح أن هناك تدابير خطيرة لابد من اتخاذها، وفي الحقيقة فإن الإنفاق العسكري تضاعف أربع مرات تقريباً بعيد ذلك، بحجة أن غزو كوريا الجنوبية كان الخطوة الأولى في عملية الكرملين القائمة على فتح العالم — رغم غياب الدليل المقنع، آنذاك والآن، على وجود مثل هذه النوايا والمبادرات السوفييتية في هذه المرحلة من الصراع المعقد حول مصير كوريا.

تدعو المذكرة (تقرير م. أ. ق.) إلى زيادة كبيرة في التسلح مع اعترافها بأن دولة العبيد أضعف بكثير من رائدة الحرية حسب جميع المعايير. يجري تقديم المعلومات بطريقة تؤدي إلى تجنب وإغفال المقارنات كما يتم انتقاؤها بما يفيد المبالغة بقوة العدو وبما ينسجم مع النمط المألوف طوال فترة الحرب الباردة[٣]. ومع ذلك فإن المعلومات المقدمة تظهر أن موازنة الولايات المتحدة العسكرية تبلغ ضعف نظيرتها في الاتحاد السوفييتي وأن جبروتها الاقتصادي يساوي أربعة أضعاف القوة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي، في حين كانت اقتصادات الدول الأوروبية الحليفة، وهي ماتزال في طور إعادة البناء، مساوية لاقتصاد الاتحاد السوفييتي جنباً إلى جنب مع اقتصادات البلدان الدائرة في فلكه.

وعلى الرغم من التفاوت الجلي بين الطرفين المتعارضين من حيث المستوى الاقتصادي والقوة العسكرية، فإن لدولة العبيد جملة هائلة من الميزات. فهي، نظراً لأنها على هذا المستوى من

التخلف، «تستطيع أن تفعل أكثر بما هو أقل»، وضعفها هو مصدر قوتها، التي هي السلاح الأخير. إنها قزم وسوبر مان في الوقت نفسه، متخلفة كثيراً عنا بالمعايير كلها غير أنها تمتلك طاقة عملاقة للتحرك مع التمتع بأكبر هامش تكتيكي يساعدها على التسلل وبسرعة»، مع «قدر كبير من المرونة»، وآلة عسكرية شديدة الفعالية مع «قوة قمعية كبرى». والمشكلة الأخرى هي أن العدو الشرير لا يلبث أن يجد «جمهوراً يصغي إليه. . . في العالم الحر»، وخصوصاً في آسيا. فمن أجل الدفاع عن أوروبا وحماية الحرية التي سادت تقليدياً في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في وجه «مخطط الكرملين»، يتعين علينا أن نزيد كثيراً من انفاقنا العسكري وأن نتبنى استراتيجية ترمي إلى تفكيك الاتحاد السوفييتي وانهياره.

تعاني قواتنا العسكرية «من نواقص خطيرة»، لأن مسؤوليتنا هي السيطرة على العالم، وبالمقابل فإن القوات العسكرية السوفييتية الأشد ضعفاً بما لا يقاس تزيد كثيراً عن حاجاتها الدفاعية المحدودة. فما من شيء حصل في السنوات الماضية انطوى على ما يشي بأن الاتحاد السوفيتي قد يواجه مشكلات أمنية معينة، على النقيض من حالنا نحن بهشاشتنا الواضحة أمام أعداء أقوياء في كل مكان. نحن بحاجة إلى قوات عسكرية كبيرة «ليس فقط من أجل تأمين الحماية ضد الكوارث بل ومن أجل دعم سياستنا الخارجية»، على الرغم من «أن التركيز يجب»، لأسباب تتعلق بالعلاقات العامة، «أن يكون على الطابع الدفاعي» للبناء العسكري.

وبصرف النظر على متطلبات العلاقات العامة، يتعين على موقفنا العملي أن يكون عدوانياً هجومياً في «الصراع المفروض علينا». «ونظراً لوجود مخطط لدى الكرملين يهدف إلى الهيمنة على العالم». وهذه سمة من سمات دولة العبيد، فإننا لا نستطيع قبول وجود العدو بل يجب علينا أن «نرعى بذور التدمير الموجودة داخل المنظومة السوفييتية» وأن «نعمل على تعجيل عملية تفسخها» عبر سائر الوسائل والأساليب عدا الحرب (التي تنطوي على أخطار كبيرة بالنسبة لنا). علينا أن نتجنب المفاوضات إلا إذا كانت وسيلة لاسترضاء الرأي العام، لأن أية اتفاقيات «من شأنها أن تعكس وقائع راهنة وبالتالي غير مقبولة إن لم تكن كارثية بالنسبة للولايات المتحدة وباقي العالم الحر»، رغم أننا بعد نجاح عملية «الدحرجة إلى الخلف» قد نقبل بـ«التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية مع الاتحاد السوفيتي (أو مع دولة أو دول تخلفه)».

ولتحقيق هذه الأهداف الأساسية يجب علينا أن نتغلب على جملة من نقاط الضعف التي يعاني منها مجتمعنا مثل: «الحالات المتطرفة من الانفتاح الذهني الدائم» و«المبالغة في التسامح مع المعارضين المنشقين بين صفوفنا». سيتعين علينا أن نتعلم كيف «نميز بين ضرورة التسامح وضرورة القمع العادل»، وهذه سمة حاسمة من سمات «الأسلوب الديمقراطي». من المهم بشكل خاص تحصين «نقاباتنا العمالية ومشروعاتنا المدنية ومدارسنا وكنائسنا مع سائر أجهزة الإعلام ووسائل التأثير في الرأي» ضد «النشاط الشرير» الذي يقوم به الكرملين الذي يسعى إلى تخريبها و«جعلها بؤراً للنهوض في اقتصادنا وثقافتنا وبنياننا السياسي». والضرائب المضاعفة هي الأخرى ضرورية اضافة الى «تقليص النفقات الفيدرالية لغير أغراض الدفاع والمساعدات الخارجية، عن طريق

تأجيل برامج مطلوبة معينة إذا دعت الضرورة». ويقال إن هذه السياسات الكينزية العسكرية من شأنها أن تحفز الاقتصاد الداخلي أيضاً. وبالفعل فإنها قد تساعد على منع حدوث «تراجعات خطيرة في النشاط الاقتصادي». «إن قدراً كبيراً من التضحية والانضباط سيكون مطلوباً من الشعب الامريكي»، كما سيتعين على هذا الشعب أن «يتخلى عن بعض امتيازاته» التي يتمتع بها حين نتولى قيادة العالم ونبادر إلى التغلب على الكساد الاقتصادي الذي بات متقدماً عبر تطبيق «برامج حكومية ايجابية» لتمويل الصناعات المتقدمة من خلال المنظومة العسكرية.

لاحظوا أن الهدف النبيل للمجتمع الحر والمخطط الشرير لدولة العبيد هما من السمات المتأصلة النابعة من طبيعتيهما بالذات. وبالتالي فإن السجل التاريخي والوثائقي لا قيمة له في تقويم مدى مصداقية هذه المبادىء والمذاهب. لذا فإن من غير العدل توجيه الانتقاد إلى المذكرة (تقرير م. أ. ق.) على أساس عدم تقديم أي دليل يؤيد الاستنتاجات أو يثير التساؤل حول تعبيرات معينة مثل «يتضح من المقاطع السابقة» أو «لقد أظهرنا من قبل»، بالانطلاق من الأسس نفسها. من الناحية المنطقية لا حاجة لأية أدلة تجريبية فالفكر الخالص يكفي لاقرار الحقائق المطلوبة.

والتصورات نفسها ظلت ومازال سائدة في الخطاب العام. يقدم وليام هايلاند William Hyland رئيس تحرير فورين افيرز Foreign Affairs، في مقال افتتاحي نشرته المجلة في عددها الصادر بربيع ١٩٩٠، صورة نموذجية تعبر عن الفهم المألوف والمتعارف عليه حين يقول:

«ظلت السياسة الخارجية الامريكية طوال السنوات الخمسين الماضية تتشكل رداً على التهديد الذي كان أعداء وخصوم هذه البلاد يمثلونه. وفي كل عام تقريباً منذ بيرل هاربور كانت الولايات المتحدة تنشغل إما بحرب أو مجابهة. والآن، للمرة الأولى خلال نصف قرن، توفرت للولايات المتحدة فرصة إعادة بناء سياستها الخارجية بعيداً عن معظم قيود الحرب الباردة وضغوطها... منذ ١٩٤١ ظلت الولايات المتحدة متورطة تورطاً كاملاً. أما الآن فإننا إذ نسير نحو حقبة جديدة، قد نشهد عودة نوع من التطلع إلى ابقاء الولايات المتحدة بعيدة عن التورط بأثواب مختلفة... هل تستطيع أمريكا، بعد طول غياب، أن تعود إلى البيت؟... في حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة تتمتع بترف عدد من الخيارات الحقيقية للمرة الأولى منذ ١٩٤٥ فأمريكا وحليفاتها كسبت الحرب الباردة...».

وهكذا لم تكن أمامنا «أية خيارات حقيقية» حين قمنا بغزو فيتنام الجنوبية، بالاطاحة بالحكومة الرأسمالية الديمقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤، والحفاظ على حكم العصابات المجرمة منذ ذلك التاريخ، بإدارة أكبر وأوسع عمليات إرهابية دولية في التاريخ ضد كوبا منذ أوائل الستينات ونيكاراغوا عبر عقد الثمانينات، بالسعي إلى إغتيال لومومبا وإقامة النظام الدكتاتوري للمتوحش الفاسد موبوتو والحفاظ عليه، وبتأييد كل من تروخيليو وسوموزا وماركوس ودوفالييه، جنرالات الجنوب، وسوهارتو وحكام جنوب افريقيا العنصريين مع جيش كامل من كبار المجرمين الآخرين لم يكن بوسعنا أن نفعل غير ما فعلناه نظراً لوجود خطر يتهدد وجودنا. أما الآن فإن العدو قد تراجع وانسحب، وبالتالي فإننا قد نتمكن من إشباع «تعطشنا إلى عدم التورط» في شؤون الآخرين؛ وإن كان آخرون يضيفون قائلين إن «تعطشنا للديمقراطية»[٤] قد يجبرنا على متابعة

جهودنا النبيلة دفاعاً عن الحرية.

مع توفر الخيارات للمرة الأولى لنا الآن أن نلتفت إلى برامج بناءة لصالح العالم الثالث (كما يلح الإنسانيون الليبراليون) أو نترك الفقراء غير الجديرين غارقين في أوحال بؤسهم (كما يقول المحافظون). وتعبيراً عن وجهة النظر الليبرالية الأكثر حرصاً يدعو توماس شونباوم Thomas Schoenbaum ، المدير التنفيذي لمركز دين راسك للقانون الدولي والمقارن بجامعة جورجيا، إلى إتباع «سياسات أكثر تناغماً وتبايناً» في «مناطق» العالم الثالث «المعقدة والمتنوعة». مقيدين بالضرورة الطاغية لمقاومة عدوان السوفييت في سائر أرجاء العالم، كنا عاجزين عن تطوير سياسات كهذه. أما الآن، وقد وصلنا، ربما، إلى «نهاية الحرب الباردة — والشباب الطيبون هم الفائزون»، فقد نتمكن من أن نأمل في أن السوفييت سوف «يوقفون حملتهم المزمنة الطويلة القائمة على دعم الثورات الشيوعية ونظم الحكم الشمولية في العالم الثالث» مما قد يتيح «للولايات المتحدة فرصة التخلي عن موقفها التقليدي — ذلك الموقف القائم على اعطاء الأولوية لوقف التوسع الشيوعي - وتبني سياسات أكثر اتصافاً بالصفة الإيجابية»(٥).

ومن نواح أخرى أيضاً يتفق السجل العام مع المبادىء الواردة في مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ . من المعترف به على نطاق واسع، بشكل خاص، أن وجود الاتحاد السوفييتي بالذات يشكل عدواناً. فمؤرخ الدبلوماسية جون لويس غاديس John Lewis Gaddis ، أحد أكثر الباحثين الليبراليين المتخصصين بشؤون الحرب الباردة تمتعاً بالاحترام، يفسر تدخل الحلفاء بعد الثورة البلشفية مباشرة ويقول بأنه كان تدخلاً ذا طبيعة دفاعية، ومدفوعاً بالنسبة لوودرو ويلسون Woodrow Wilson ، «قبل أي شيء آخر»، بالرغبة الجامحة في «ضمان حق تقرير المصير في روسيا» - عن طريق فرض الحكام الذين نختارهم بالقوة وهذا الغزو كان غزواً دفاعياً لأنه كان «رداً على تدخل عميق وبعيد الأثر، ربما، من جانب الحكومة السوفييتية الجديدة في الشؤون الداخلية ليس للغرب فقط بل ولجميع بلدان العالم تقريباً، أي رداً على «تحدي الثورة - وهو تحد واضح وقاطع - لبقاء النظام الرأسمالي بالذات». «فإن الولايات المتحدة» بات «في خطر» منذ عام ١٩١٧ ليس فقط في ١٩٥٠ وبالتالي فإن التدخل كان مبرراً تبريراً كاملاً للدفاع ضد التغيير الحاصل في النظام الاجتماعي بروسيا وضد اعلان النوايا الثورية(٦).

يستذكر غاديس في تقويمه المعاصر رد الفعل الغربي المباشر على الثورة البلشفية وقد صاغه دي ويت سي. بول De Witt C. Poole ، القنصل الأمريكي في السفارة بروسيا، في مذكرة بعث بها إلى وزير الخارجية لانسينغ Lansing بعنوان «حول أهداف البلاشفة فيما يتعلق بالثورة العالمية بشكل خاص». كتب بول يقول إن «المشكلة الحيوية» بالنسبة للولايات المتحدة كانت متمثلة بقيادة العالم بين صخرة سكيلا الخطرة المتجسدة في رد الفعل من جهة وبين صخرة تشاريبديس الخطرة أيضاً المتجسدة في الشيوعية من جهة ثانية». غير أن الخطر الثاني، أي الشيوعية، هو الأكثر شؤماً لأن «جوهر الحركة البلشفية يكمن في أنها ذات طابع أممي وليس وطنياً»، ترمي «مباشرة الى قلب الحكومات جميعاً»(٧). ومن الناحية العملية لابد، للأسف من منظور الليبراليين، من تفضيل

الخطر الأول، صخرة سكيلا الخطرة المتجسدة برد الفعل، إذا كان المعبر شديد الضيق.

وبالمثل فإن المؤرخ الأوكسفوردي نورمان ستون Norman Stone يتخذ الموقف الذي يتركز على أن الجدل الدائر حول جذور الحرب الباردة هو جدل لا طائل تحته لأن «طبيعة الدولة السوفييتية» بالذات كانت «أحد أهم الأسباب المنفردة الكامنة وراء الحرب الباردة في الأربعينات». فاختبار النوايا السوفييتية يكمن في انسحاب السوفييت من أوروبا الشرقية وفي اختزال التسلح «وجعله تسلحاً دفاعياً متناسباً مع المستوى الاقتصادي للاتحاد السوفييتي»، وهو مستوى أدنى بكثير من مستوى الغرب، وصولاً، فيما بعد إلى عدم الاقتصار على «الاسلحة الدفاعية» إلا بالمعنى الواسع لكلمة «الدفاع» التي تفسر أي عمل من أعمال العنف على أنه دفاع عن مصالح مشروعة(٨). لاحظوا أن المسألة ليست مسألة رغبة في تفكيك الامبراطوريات السوفييتية الداخلية والخارجية أو في تحقيق تقليص جذري في التسلح، بل هي مسألة خلق الحرب الباردة ورد الغرب «الدفاعي» على طبيعة الدولة السوفييتية بالذات.

نجد تصوراً يكاد يكون مماثلاً لدى اليسار المتطرف في التيار العام من الرأي. فكبير محرري الـ: نيو ريبليك New Republic، هيندريك هيرتزبيرغ Hendrik Hertzberg الذي يحتل مكاناً خارج الحدود يقول: «بصرف النظر عن ثرثرات المرتدين، كان السبب الأساسي للحرب الباردة كامناً في النظام الشمولي (التوتاليتاري) — في التطلعات التوتاليتارية بعبارة أدق». فعلى المستوى الداخلي فرضت التوتاليتارية السوفييتية «دولة كلية القوة والجبروت وكاملة الحكمة والعقل قادرة على تلبية جميع الحاجات الانسانية وبالتالي مؤهلة لازاحة أية مؤسسة بشرية منافسة». وقد «تجلت على المستوى الخارجي بوصفها ايماناً بأن سائر النظم الاجتماعية والسياسية الأخرى، بحكم مفهوم الحتمية التاريخية، كانت أدنى ومحكومة بالموت». وباختصار فإن السبب الأساسي للحرب الباردة كان متمثلاً بالطبيعة الداخلية المتأصلة في النظام السوفييتي وإيمانه بفوزه النهائي مع مرور الزمن وتقدم التاريخ، مما شكل تحدياً ايديولوجياً يستحيل السكوت عنه وتحمله(٩).

والافتراض المضمر هو أن نظام الولايات المتحدة في تنظيم المجتمع والسلطة، والايديولوجيا المرتبطة بهذا النظام، يجب أن يكون شاملاً وعاماً. فأي شيء أقل من ذلك لن يكون مقبولاً. يستحيل تحمل أي نوع من التحدي، وإن كان ايماناً بحتمية التاريخ أو بشيء آخر مختلف. واستناداً إلى ذلك فإن أي عمل تقوم به الولايات المتحدة لتوسيع دائرة نظامها وايديولوجيتها يصبح عملاً دفاعياً. ونحن قادرون الآن على تجاهل الثرثرات التحريفية حول أحداث التاريخ بعد أن بات عدم جدواها مكشوفاً للملأ.

تتخذ الصحافة الموقف نفسه بطبيعة الحال. لذا فإن مقالاً حول «الانفاق الدفاعي» في الواشنطن بوست يرى أن العالم، مع زوال التهديد السوفييتي، دخل «حقبة جديدة» «فبعد اربعين سنة من اتحاد سوفييتي عدواني وتوسعي باستمرار «علينا الآن أن نعيد النظر في مبدأ الاحتواء الذي «شكل عماد تنظيم استراتيجيـ الأمن الغربية بما يضمن حماية العالم من كتلة سوفييتية توسعية معادية»(١٠).

أما حقيقة أننا كنا مشغولين ومنهمكين بحماية العالم كله من العدوان السوفييتي فهي حقيقة غير قابلة للمناقشة، إنها بدهية لا تتطلب أي دليل بل ولا تستدعي أي تعليق.

ومسألة نبل أغراض «بطل الدفاع عن الحرية» هي الأخرى حقيقة فكرية وثقافية جلية. لذا فإن ميكائيل هاوارد Michael Howard، أستاذ التاريخ الحديث في أوكسفورد يقول:

«طوال مئتي سنة قامت الولايات المتحدة، دونما تردد يذكر، بحماية المثل الأساسية الأولى للتنوير: الايمان بحقوق الفرد الممنوحة من الله، بالحقوق المتأصلة في التجمع وحرية الكلام، بنعم المشروع الحر، بإمكانية تحقيق كمال الإنسان، وبشمولية هذه القيم، قبل كل شيء».

وفي مثل هذا المجتمع الذي يكاد يكون خيالياً، فإن تأثير النخب يكون «محدوداً تماماً». غير أن العالم، للأسف حسب رأي الاستاذ، لا يثمن هذه الروعة والبهاء: «فالولايات المتحدة لا تتمتع بالمكانة التي كسبتها عبر انجازاتها، سخائها، ونواياها الطيبة منذ الحرب العالمية الثانية، في العالم»[١١] ـ هذه الانجازات المتجلية في الفراديس المعاصرة مثل الهند الصينية وجمهورية الدومنيكان والفلبين والسلفادور وغواتيمالا التي لا تشكل إلا غيضاً من فيض، تماماً كما يتجلى الايمان بـ «حقوق الفرد الممنوحة منه الله» وبـ «شمولية» هذه العقيدة عبر قرنين من الزمن، في مئة سنة من عبودية انسانية شبه كاملة وفي حرمان الزنوج من حق الانتخاب لمئة سنة أخرى عملياً، وفي حملات ابادة جماعية على السكان الأصليين، وفي ذبح مئات الآلاف من الفلبينيين مع بداية القرن، والملايين من أهالي الهند الصينية اضافة إلى مئتي ألف من أهالي أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي، فضلاً عن سيل من الأمثلة الأخرى. مرة أخرى لا قيمة للحقائق المجردة في ملكوت الفكر الخالص.

خذوا مثالاً آخر من ميدان البحوث العلمية انظروا إلى الدراسة التي تحمل عنوان «الندبة الفيتنامية» بقلم بول كاتنبرغ Paul Kattenburg، أحد المنشقين القلائل الأول حول الفيتنام داخل الحكومة الامريكية ويعمل الآن أستاذاً للشؤون العامة في جامعة كارولاينا الجنوبية [١٢]. فاهتمام كاتنبرغ هذا يركز على التعرف على «السمات البارزة التي هي سمات مركزية للتقاليد والممارسات الامريكية، والتي مكنت الولايات المتحدة من أداء دورها كقوة عظمى بطريقة نستطيع أن نصفها بأنها ذات نزعة خصوصية أو تخصصية». وهو يزعم أن «المبادىء والمثل تحتل مكانة مرموقة في منظومة الأخلاق القومية الامريكية وتميز بشكل حاسم أداء الولايات المتحدة لدور القوة العظمى».

وهذه المبادىء والمثل «رسخها الآباء المؤسسون، أولئك العباقرة الأفذاذ الذين استغرقوا في التأملات المحايدة البعيدة عن الهوى» من جون آدامز إلى تيودور روزفلت وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت. أما المبادىء فكانت:

«تختبر ويعاد اختبارها أثناء عملية تسوية أوضاع القارة، رأب الصدع في شمال الأطلسي، تنمية الاقتصاد ونشله من حالة الخراب بالاستناد إلى روح المبادرة الخاصة، والقتال في الحربين العالميتين الأولى والثانية، في سبيل بقاء تلك المبادىء التي كانت توجه حياة معظم الامريكيين بالذات أكثرم كونها من أجل تحقيق مصالح محددة».

ذلك هو التراث الفريد الذي يفسر سلوك الامريكيين «وهم يقومون بدور القوة العظمى»، هذا السلوك الذي يكاد يكون «خالياً من التصنع والخداع» وفقاً لـ «عقلية محرر»:

«لدى توفر مثل هذه العقلية لا يعود المرء بحاجة لأن يشعر أو يتصرف كما لو كان متفوقاً، أو لأن يعتقد بأنه يفرض مثله وأخلاقياته على آخرين، لأنه يحس طبيعياً بأن الآخرين لا يستطيعون أن يشكوا بقضية المحرر العادلة إلا بمقدار ما يشكون بقابلياتهم وملكاتهم. ومن هذه الناحية فإن الدور الامريكي كقوة عظمى، ولاسيما في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، شديد الشبه بذلك الدور الذي يمكن تخصيصه لهذا الاستاذ أو المشرف أو أي محرر آخر أو ذاك».

وهكذا فإن «الاستاذ البروفسور يتحلى بملكات واضحة و:

«من الواضح أنه غير مهتم... أضف إلى ذلك، أن البرفسور، مثله مثل القوة العظمى الامريكية، ليس مسيطراً على حياة طلابه ومصائرهم، فهم أحرار في أن يأتوا ويذهبوا... إذا تذكرنا هذا التشبيه الذي يماثل بين الأداء الامريكي كقوة عظمى وبين دور الاستاذ (البرفسور) الخير، ولكنه متركز على ذاته، والذي ينشر التحرير عبر معرفة الحق والعدالة من جهة والطريق القويم الذي يتعين على طلاب العالم المحرومين أن يسيروا فيه، فإن ذلك سيساعدنا على فهم ماهية أداء أمريكا وسيكولوجيتها كقوة عظمى، فضلاً عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء تورطها في الهند الصينية».

وهذه ليست سخرية أو صورة كاريكاتورية، بل مسألة يجري تقديمها بصورة جدية ويتم التعامل معها بصورة جدية أيضاً، كما أنها ليست غير نموذجية عما نعثر عليه في الأدبيات ـ لا لدى من هم عند حافة الجنون، بل لدى أولئك المحترمين والمعتدلين من المنشقين الموجودين في الطرف المعارض من طيف التيار العام الرئيسي. لذا فإن من الطبيعي أن يبادر جيمس ريستون James Reston، أحد كبار المفكرين السياسيين منذ زمن طويل في النيويورك تايمز إلى أن يقول لدى استقالته ما يلي: «لا أعتقد أن هناك في تاريخ العالم ما يمكن أن يقارن بالخدمات التي قدمها هذا البلد لقضية الدفاع عن الحرية». ولدى شغله لوظيفته قام ريستون هذا بتقديم خدمات جليلة وشاقة لقضية الحرية ذاتها مثلما فعل حين تباهى بمساهمة الولايات المتحدة في المذابح الكبرى التي جرت في اندونيسيا عام ١٩٦٥ وشرح بعبارات متزمتة وملائمة الحالة التي آلت إليها الأرياف الفيتنامية عام ١٩٦٧ حين كانت قوات الولايات المتحدة دائبة على تدميرها، قائلاً: إن ذلك إنما كان يحدث وفقاً «لمبدأ أن القوة العسكرية لن تجبر فيتنام الجنوبية على القيام بما لا تريد القيام به»، انطلاقاً من ولائنا لـ «أعمق آيات الإيمان بالحضارة الغربية» — أي أن «الفرد ينتمي إلى خالقه لا إلى الدولة» وبالتالي يملك حقوقاً «لايستطيع أي قاض أو سلطان سياسي أن ينتهكها»(١٣).

والمذهب الرسمي كما يقدمه الناطقون باسم الحكومة ووسائل الاعلام والتعليقات السياسية ودائرة الباحثين الواسعة، يتجلى، مثلاً، في تقرير لجنة (كيسنجر) القومية المؤلفة من الحزبين حول أمريكا الوسطى. يقول هذا التقرير: «تتركز أهداف الولايات المتحدة الدولية في القسم الأخير من القرن العشرين على التعاون لا الهيمنة والسيطرة، على المشاركة بدلاً من المجابهة، على الحياة

الكريمة للجميع لا الاستغلال». ويكتب والتر لاكور Walter Laqueur وتشارلز كروثهامر Charles Krauthammer: «خلافاً للاتحاد السوفييتي، لا تريد الولايات المتحدة أن تهدي أحداً إلى اعتناق الإيمان بنظام سياسي، اجتماعي أو اقتصادي محدد». ويبلغنا صامويل هانتينغتون Samuel Huntington أن: «التأثير الإجمالي للنفوذ الأمريكي على المجتمعات الأخرى تجلى في دعم قضايا الحرية والتعددية والديمقراطية... فالصراع بين القوة الأمريكية والمبادىء الأمريكية يكاد يتلاشى لدى تطبيقهما على التأثير الأمريكي في مجتمعات أخرى». أما الليبرالي الجديد الذي يحظى بقدر كبير من الاحترام، كراوتهامر فيطمئننا أكثر مؤكداً على أن جميع رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة من ف. د. ر. إلى ل. ب. ج. كانوا يهدفون إلى «تعزيز الحرية والنظام العالمي، كليهما، في الخارج»، وهي الرسالة التي تمت اعادة احيائها في مبدأ ريغان الذي وفر «سياسة منسجمة ومتناغمة» قائمة على دعم أولئك الذين «يخاطرون بحياتهم في سائر القارات من أفغانستان إلى نيكاراغوا لتحدي العدوان المدعوم سوفييتياً» (الاقتباس مأخوذ من ريغان باعجاب واستحسان)، سياسة تلزم الولايات المتحدة، ليس فقط بالحرية وحقوق الإنسان بل وبإقامة أنظمة اجتماعية — سياسية من النمط الأمريكي في العالم الثالث — وإن مع العزوف عن «هداية أحد إلى اعتناق الإيمان بنظام سياسي اجتماعي، أو اقتصادي محدد»، نظراً لأن الإنسجام لا يقل عن الحقيقة والواقع من حيث الأهمية فيما يخص رسالة المفوض(١٤).

لا حاجة لإيراد المزيد من الأمثلة لوفرة الدلائل المشيرة إلى طغيان تلك القناعات. أما السمة اللافتة للنظر في جميع الحالات فهي غياب أي احساس بالحاجة إلى تبرير أو تسويغ المذهب المتملق الذي يقول بأن الولايات المتحدة لم تسع في العالم الثالث إلا إلى احباط الروس وأهدافهم الشمولية (التوتاليتارية) مع الاستمرار في الدفاع عن مبادئها النبيلة قدر استطاعتها في هذه الظروف الكئيبة والصعبة. تتلخص المحاكمة في تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ فيما يلي: هذه حقائق ضرورية تم اثباتها بالتحليل النظري وحده. والباحثون الذين يتبنون وجهة نظر «واقعية» تتصف بسياسة الرأس، ويحتقرون النزعة العاطفية، مستعدون لأن يعترفوا أو يسلموا بأن وقائع التاريخ قلما تبرهن، كما جاء على لسان هانس مورغانتاو Hans Morganthau، التزام الولايات المتحدة بـ «غايتها السامية» — «ترسيخ المساواة والحرية في أمريكا»، وعبر العالم في حقيقة الأمر، لأن «الساحة التي يتعين على الولايات المتحدة في اطارها أن تدافع عن غايتها وأن تعمل على ترسيخها، باتت تشمل العالم كله». غير أن الحقائق والوقائع تبقى عديمة الأهمية لأن ايرادها، كما يسارع مورغانتاو إلى الإيضاح، يعني «الخلط بين اساءة استخدام الواقع وبين الواقع نفسه». فالواقع هو «الهدف القومي المنشود» الذي لم يتم بلوغه والذي تكشف عنه «دلائل التاريخ كما تتأملها عقولنا»، في حين أن السجل التاريخي الفعلي لا يشكل إلا تشويهاً واساءة استخدام للواقع، إلا عملاً فنياً عديم الأهمية أو الفائدة(١٥). لذا فإن المألوف السائد هو فهم مبرر ذاتياً، فهم مستعص على أي نقد من الخارج.

على الرغم من غياب حذلقة اللاهوت التقليدي فإن أوجه الشبه في الموضوعات والأسلوب تبقى مثيرة إن لم تكن مذهلة. إنه لأمر يكشف مدى تحول عبادة الدولة إلى دين دنيوي (علماني)

يمارس فيه المثقفون دور الكهنة ورجال الدين. والقطاعات الأكثر بدائية في الثقافة الغربية تذهب إلى أبعد من ذلك إذ ترعى أشكالاً من عبادة الأصنام تتحول فيها رموز مقدسة مثل العلم إلى موضوع للتبجيل الإجباري المفروض، ويجري استدعاء الدولة لإنزال العقاب بمن يسيء إليها ولإجبار الأطفال على التعبير عن اخلاصهم لها يومياً، في حين يجري الربط بين الله والدولة ربطاً لا انفصام له في سائر الطقوس والخطابات العامة كما في تأملات جيمس ريستون الهذيانية حول ولائنا لارادة الخالق. قد لا يكون مثيراً للدهشة أن مثل هذا التعصب الفج والأعمى يبلغ هذا المستوى من التطرف في الولايات المتحدة، بوصفه ترياقاً وعلاجاً شافياً ضد التحرر الفريد من قسر الدولة وطغيانها، هذا التحرر الذي تم تحقيقه عبر الكثير من النضال الشعبي الجماهيري[١٦].

٢ — الحرب الباردة كعملية تاريخية

تستند وجهة النظر الثانية من حقبة الحرب الباردة إلى الفكرة التي تقول بأن المنطق وحده لا يكفي: فالوقائع هي الأخرى ذات شأن. لذا فإن فهم حقبة الحرب الباردة يتطلب منا أن نعاين الأحداث التي تشكلها. وعبر اتباعنا لهذا الخط الذي لا يبدو خالياً كلياً من العقل والمنطق، نجدنا أمام صورة أكثر تعقيداً أو أشد إثارة، صورة لا تشبه صورة الفهم المألوف إلا جزئياً. وأسلوب البحث والمساءلة نفسه يشي بعدد من الأسباب التي من شأنها أن تجعل حقبة ما بعد الحرب الباردة شبيهة إلى حد بعيد بما قبلها، بالنسبة لضحاياها على الأقل، بمنأى عن التكتيكات والدعاية.

إذا حددنا الحرب الباردة بوصفها حدثاً لم يكن ينطوي على ما هو أكثر من مجابهة بين قوتين عظميين، جرت كل منهما وراءها حليفاتها وعميلاتها في العالم، فإننا سنجد أنها بكل تفاهة لم تكن غير ذلك بالضبط، وسنرى أن هذه الحرب انتهت بانتصار الطرف الذي تمثله الولايات المتحدة عندما انسحب الاتحاد السوفييتي من ساحة الصراع. هذه حقيقة واضحة ولا حاجة لتأكيدها. غير أن المسألة تكمن في كيفية تفسير حقبة الحرب الباردة، وهذه المسألة لا تجد لها حلاً عبر طرحها ببساطة ويُسر[١٧]. إنها تستدعي منا أن نعاين ذلك النظام العالمي القائم على قطبين والذي نشأ نتيجة الحرب العالمية الثانية بأطره وطابعه وقواه المحركة ودوافعه فضلاً عن آثاره وعواقبه الكبرى. تلك هي الظواهر الهامة الجديرة بالدراسة والتمحيص. فمجرد تلمس الطريقة التي يتجلى بها الصراع بين الشرق والغرب في هذا النسيج إن هو إلا مسألة كشف لا مسألة تعاقد واشتراط — على الأقل إذا كان الفهم هدفنا.

يتطلب فهم حقبة الحرب الباردة ايراد ليس فقط الأحداث الفعلية بل والعوامل الكامنة وراءها. وهنا بالذات يصبح السجل الوثائقي للتخطيط أمراً بالغ الأهمية. سيتعين علينا أن نعرف إلى أي مدى كانت السياسة تتقرر وفقاً لسمات محددة من سمات حقبة الحرب الباردة، وإلى أي مدى كانت هذه السياسة تكتفي بمجرد تكييف جملة من الحاجات الهيكلية (المؤسساتية) العنيدة والثابتة بما يتوافق مع ظروف جديدة. وللإجابة عن مثل هذه الأسئلة سنطرح بطبيعة الحال تساؤلاً عن مدى

تقارب أحداث الحرب الباردة النموذجية فضلاً عن الدوافع الكامنة وراءها مع الممارسات والأفكار السائدة من قبل ومن بعد. ومن الضروري أيضاً تبرير البنى الايديولوجية السائدة ووظائفها، بما فيها الفهم المتعارف عليه للحرب الباردة، بمقدار ما هي مخالفة للواقع.

لدى مقاربة حقبة الحرب الباردة من هذه الاعتبارات نجد أن الصراع بين القوتين العظميين كما هو مقدم حسب التصورات المألوفة،كان صراعاً على قدر كاف من الواقعية، ولكنه لا يشكل إلا جزءاً من الحقيقة. فالواقع لا يلبث أن يتشعب ويستطيل حين ننظر في الأحداث والممارسات النموذجية الخاصة بالحرب الباردة.

على الجانب السوفييتي كانت الحرب الباردة تعني أرتالاً من الدبابات في برلين الشرقية وبودابست وبراغ وتدابير قسرية أخرى في المناطق المحررة على يد الجيش الأحمر من النازيين والتي تم الحاقها بالكرملين، وتعني غزو أفغانستان، حالة التدخل العسكري السوفييتي الوحيدة مقابل الغزو التاريخي الدائم للغرب. وعلى المستوى الداخلي فإن الحرب الباردة ساعدت على تحصين مواقع النخبة العسكرية البيروقراطية التي تستمد حقها في الحكم من الإنقلاب البلشفي الذي جرى في اكتوبر ١٩١٧.

وعلى الجانب الأمريكي كانت الحرب الباردة تاريخاً لعمليات التخريب الشاملة للعالم كله، للعدوان وارهاب الدولة، عبر أمثلة لاتعد ولا تحصى. أما النظير الداخلي فقد تجلى في ترسخ مواقع «مجمع» ايزنهاور «العسكري ـ الصناعي»، وهو يعني من حيث الجوهر دولة رخاء ورفاه للأغنياء مع ايديولوجية أمن قومي لضبط السكان (حسب تعابير أجهزة محاربة التخريب المبتذلة)، وفقاً للوصفات الواردة في مذكرة م. أ. ق. رقم ٦٨. والآلية الهيكلية الرئيسة هي منظومة أو شبكة ادارة صناعية تضم الدولة والشركات تعمل على ادامة الصناعة القائمة على التكنولوجيا المتطورة، بالاعتماد على دافع الضرائب في تمويل البحوث والتنمية وتوفير أسواق مضمونةللإنتاج المهدور مع دخول القطاع الخاص إلى الحلبة حين تكون الأرباح متوفرة. كانت الهبة الحاسمة التي قُدمت إلى مديري الشركات هي الوظيفة الداخلية لمنظومة البنتاغون (بما فيها NASA وهيئة الطاقة التي تشرف على انتاج الأسلحة النووية)، وقد شملت الفوائد صناعة الحواسيب والأجهزة الالكترونية بصورة عامة إضافة إلى قطاعات أخرى من الإقتصاد الصناعي المتقدم(١٨). وبهذه الأساليب فإن الحرب الباردة كانت توفر جزءاً كبيراً من الركائز اللازمة لنظام التحويل العام والربح الخاص، هذا النظام الذي يُعرف، وبكثير من التباهي والاعتزاز، باسم المشروع الحر.

تكررت أصداء الدعوة إلى العمل النشيط الواردة في مذكرة م. أ. ق. رقم ٦٨ مرة أخرى حين تولى الرئيسان كينيدي وريغان ادارتيهما مع التوجه الثنائي نفسه: الكفاحية في الخارج لتأكيد نفوذ الولايات المتحدة وجبروتها من جهة، والانفاق العسكري لاحياء اقتصاد متداع في الداخل من الجهة الثانية. وكذلك تم انبعاث اللغة الخطابية الملائمة هي الأخرى. حول «المؤامرة الأحادية التي لا تعرف الرحمة» والتي انطلقت لتدمرنا (كينيدي). وحول «امبراطورية الشر» التي هي «بؤرة الشر في زماننا» والتي تسعى إلى اخضاع العالم لحكمها (ريغان). والمستوى العُشري لا يلبث أن يتراجع

وينحدر، كما هو متوقع، حين تغير السياسة مسارها، كما في أواسط الثمانينات حين أصبحت مواجهة تكاليف سوء الإدارة المالية والتطرفات العسكرية الكينزية لدى الرجعيين الدولتيين في ادارة ريغان بما في ذلك حصول عجز هائل في الموازنة في الميزان التجاري، أمراً ضرورياً.

يكشف تركيز الانتباه على السجل التاريخي عن الجوهر الواقعي الملفوف باللغة الخطابية الممجوجة والبعيدة عن الذوق لتقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ . كانت الأزمة الكبرى (الكساد الكبير) قد أجهزت على ما تبقى من إيمان بأن النظام الرأسمالي هو نظام سليم وصالح. وبات من المسلم به أن تدخل الدولة أمر ضروري من أجل الحفاظ على السلطة الخاصة — مثلما كانت الحال في الحقيقة طوال السيرورة التنموية[١٩]. وبات مفهوماً أيضاً أن تدابير الصفقة الجديدة (النيوديل New Deal) كانت قد أخفقت وأن الكساد لم يتم التغلب عليه إلا عبر التدخل الأكبر والأوسع من جانب الدولة خلال سني الحرب. وبدون الافادة من كينز كان هذا الدرس قد تعلمه بصورة مباشرة مدراء الشركات الذين احتشدوا في واشنطن لادارة الاقتصاد الأوامري الحربي شبه التوتاليتاري. كان التوقع السائد يقول بأن من شأن عزوف الدولة عن التدخل أن يعيدنا إلى الكساد بعد تلبية الطلب الاستهلاكي المكبوت. وقد بدا أن مثل هذا التوقع قد تم تأكيده من خلال الكساد الذي حصل في ١٩٤٨ صحيح أن الانتاج الزراعي المدعوم من قبل الدولة قد وجد أسواقاً له في اليابان وغيرها، غير أن الخوف كان مرتبطاً بامكانية تعثر الصناعة في غياب الأسواق — وذلك هو مصدر القلق المعبر عنه في تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ ازاء «مستويات خطيرة من التراجع في النشاط الاقتصادي». ما لم يتم تبني تدابير كينزية عسكرية. وقد عُقدت الآمال على أن من شأن هذه البرامج أن تسهم، أيضاً، في اعادة تنشيط الاقتصادات الصناعية للبلدان الحليفة مما يساعد على التغلب على «الهوة الدولارية» التي كانت تقلص سوق السلع الصناعية المنتجة في الولايات المتحدة.

كانت دعوة تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨إلى «التضحية والانضباط» وتقليص مخصصات البرامج الاجتماعية نتيجة طبيعية لهذه التصورات. كما أن الحاجة إلى «قمع عادل» والإشراف على النقابات والاتحادات والكنائس والمدارس وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تصبح مصادر للمعارضة، كانت تقع أيضاً في دائرة أوسع. فمنذ أواخر الثلاثينات بدأت أوساط رجال الأعمال تشعر بقلق عميق ازاء التسييس والتنظيم المتزايدين للجمهور العام ـ وقد عرفت الحالة نفسها فيما بعد باسم «أزمة الديمقراطية» في ظل ظروف مشابهة جزئياً نشأت خلال فترة ما بعد فيتنام. وقد كان الشيء نفسه صحيحاً بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. وفي الحالات الثلاثة جميعاً كان الرد واحداً: البعبع الأحمر لدى ويلسون، الكساد الذي حل بعد الحرب العالمية الثانية والذي أطلق عليه خطأ اسم «المكارثية» (وهي، في حقيقة الأمر، حملة لنسف النقابات والاتحادات وثقافة الطبقة العاملة والفكر المستقل شنتها أوساط رجال الأعمال والديمقراطيون الليبراليون قبل ظهور ماكارثي على المسرح بزمن غير قصير، وقبل اقترافه للخطأ الذي دمره أخيراً، ذلك الخطأ المتمثل في مهاجمة الشعب بعصا السلطة)، وبرامج البوليس السياسي القومي التي دشنتها ادارة كينيدي ووسعتها الادارات اللاحقة لنسف الأحزاب السياسية والحركات الشعبية المستقلة عن طريق التخريب

والعنف. إن للحروب والأزمات الأخرى طريقة لدفع الناس إلى التفكير بل والتنظيم، والسلطة الخاصة تبادر بصورة منتظمة إلى استدعاء الدولة وتوظيفها من أجل احتواء مثل هذه الأخطار التي تتهدد احتكارها للساحة السياسية جنباً إلى جنب مع هيمنتها الثقافية(٢٠). إن تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ الذي يشكل هجمة عميقة معادية للديمقراطية يعكس جملة أكبر بكثير من الالتزامات العامة.

ويبقى تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ واقعياً، بل وتقليدياً مألوفاً، إذ يستذكر «مسؤولية» الولايات المتحدة «عن قيادة العالم» مع الضرورة الملازمة لها القاضية بالسيطرة على كل زاوية من زوايا العالم مهما كانت بعيدة، وباستئصال لعنة الحياد من جذورها. ومن هذه النواحي فإن التقرير يكرر مخططات سابقة تعكس الاعتراف بحقيقة أن الولايات المتحدة بلغت مكانة من الجبروت العسكري والاقتصادي لم يسبق لها مثيل في التاريخ وهي قادرة على توظيف هذه المكانة والافادة منها.

كانت قطاعات محذلقة من أوساط رجال الاعمال متنبهة إلى العوامل الداخلية التي ظلت تشكل القوى المحركة لنظام الحرب الباردة، وهذا الأمر نفسه صحيح بالنسبة لصفوة الباحثين من التيار العام الرئيسي. يقول جون لويس غاديس في مؤلفة المعروف عن سياسة الاحتواء ما يلي:

«إلى درجة لافتة للنظر لم تكن سياسة الاحتواء نتاج ما قد فعله السوفييت أو ما قد حصل في أماكن أخرى من العالم، بمقدار ما كانت من صنع قوى داخلية عاملة في داخل الولايات المتحدة... ومما يثير الاستغراب أن الاعتبارات الاقتصادية [أي قيام الدولة بادارة الاقتصاد] هي التي احتلت مرتبة الأولوية، في عملية صياغة استراتيجيات الاحتواء، على حساب استبعاد الاعتبارات الأخرى».

يتفق غاديس أيضاً مع وجهة نظر جورج كينان George Kennan المضطردة — وهي سائدة بين صانعي السياسة والمحللين العقلانيين — حول «أن التهديد لا يكمن في القوة العسكرية الروسية، بل في القوة السياسية الروسية» (تشرين الأول ١٩٤٧ (٢١)). ولكن غاديس، رغم هذه الرؤى، لا يحيد عن الإطار المألوف والمتعارف عليه القائم على «الردع» و«احتواء الخطر السوفييتي»، وإن كان لا يعترف — ولو جانبياً — بأن هذه ليست بأي حال من الأحوال هي القصة كلها أو الأطروحة المركزية، في حقيقة الأمر.

تندرج أحداث الحرب الباردة وآثارها البارزة تحت العناوين التي استعرضناها قبل قليل. وقد كانت هناك أيضاً آثار أكثر تعقيداً. فالتأييد السوفييتي لضحايا التآمر والعدوان الامريكيين أكسب السوفييت قدراً من النفوذ في الكثير من أرجاء العالم الثالث وإن ظل نفوذاً ذا طابع هش وغير محدد المعالم. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن تدخلها في شؤون العالم الثالث وخصوصاً في السنوات الأولى، كان مفروضاً في جانب منه جراء استهداف تأمين خلفية وقاعدة صلبة لاقتصادات رأسمالية الدولة التي حلمت باعادة انشائها في كل من أوربا الغربية واليابان. وفي الوقت نفسه فإن صراع الحرب الباردة ساعد على ابقاء نفوذ الولايات المتحدة قوياً لدى حلفائها الصناعيين وعلى احتواء النشاطات الشعبية السياسية والنقابية والخ المستقلة في هذه الدول الحليفة — وهي مصلحة مشتركة مع النخب المحلية. يقول أحد المؤرخين إن الولايات

المتحدة لم تؤيد فكرة حلف الناتو إلا لـ«تطويق حلفائها واستبعاد نزعة الحياد، اضافة إلى ردع الروس»[٢٢].

بات استمرار المذهب السائد بدأب وعناد، رغم علاقته المحدودة بالوقائع الفعلية لحقبة الحرب الباردة، أمراً قابلاً للفهم في هذا الضوء. من المسلم به بعد وقوع الحدث (حدث ممارسة نوع من التخريب والتآمر أو العدوان في العالم الثالث، أو تحقيق منافع جديدة عبر منظومة البنتاغون في الداخل) بزمن غير قصير في الغرب أن خطر العدوان السوفييتي كان مبالغاً به، وأن المشكلات طُرحت طرحاً مقلوباً ومغلوطاً، وأن المثالية التي وجهت سلسلة الأحداث كانت موضوعة في غير مكانها. غير أن المعتقدات المطلوبة ظلت معروضة على الرف بشكل بارز. فمهما كانت خيالية يمكن تقديمها للجمهور عند الحاجة — بجدية كاملة غالباً، انسجاماً مع السيرورة المألوفة المتبعة في استنباط المعتقدات النافعة من المصالح المتصوَّرة.

مفهومة أيضاً بالمقابل حقيقة أن السياسة الأمنية، هذه الحقيقة التي تكاد تكون عجيبة، لم تكن مرتبطة إلا ارتباطاً ضعيفاً جداً بالمخاوف الأمنية الواقعية. درجت العادة على تلفيق الأخطار واصطناع التهديدات بناء على أدهى الدلائل مع مصداقية هامشية في أحسن الأحوال. ومن جهة أخرى فقد تم تجاهل أخطار ممكنة تنطوي على قدر من الأهمية. ومرة بعد أخرى رعت الولايات المتحدة عملية تطوير منظومات أسلحة من شأنها أن تنطوي على مخاطرة جدية على رخائها بل وحتى على بقائها، وضربت عرض الحائط بالفرص المتاحة لاحباط مثل هذه التطورات. ظلت حكومة الولايات المتحدة ومعها وسائل الاعلام تطالب بالحاح وصراخ بـ«مراقبة» في ظل شروط توقعت أن الاتحاد السوفييتي سيرفضها. ومن جهة ثانية فإن واشنطن ظلت (ومعها حلفاؤها)، ترفض السماح بالتفتيش السوفييتي للانتاج الكيميائي والمنشآت الأخرى الخاصة بانتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، كما رفضت المقترحات السوفييتية المتعلقة بالتفتيش على الغواصات للاشراف على حظر أو تقليص صواريخ كروز التي تُطلق من البحر (وهي صواريخ تهدد الولايات المتحدة بسواحلها الطويلة أكثر من تهديدها للاتحاد السوفييتي)، وعارضت تفتيش الرؤوس النووية لصواريخ كروز البحرية على متون السفن أو على الشاطىء. والأكثر أهمية من ذلك أن القيادة السياسية قامت بنسف امكانيات التسوية السياسية وأيدت استمرار الصراع في مناطق قد يتحول فيها مثل هذا الصراع إلى حرب نووية مدمرة، بل ووصلت أحياناً إلى نقطة قريبة جداً من مثل هذا التحول ولاسيما في الشرق الأوسط. وهذه الصيغ والأنماط المضطردة تبقى بلا معنى استناداً إلى الإفتراض القائم بأن المخاوف الأمنية هي التي توجه السياسة الأمنية وتقودها. حالة بعد أخرى نجدها جميعاً مؤيدة للافتراض الذي يقول بأن السياسة مدفوعة بالهدفين التوأمين التاليين: هدف تعزيز المصالح الخاصة التي تتحكم بالدولة إلى حد كبير، وهدف الحفاظ على أجواء دولية تساعد على ازدهار تلك المصالح[٢٣]. فالعالم ينطوي على ما يكفي من عدم الاستقرار والمخاطر لتوفير أسباب أمنية مزعومة يمكن اجتراحها بسهولة من أجل تبرير سياسات يجري تبنيها وفقاً لأسس أخرى، ويتم تبنيها بعد ذلك بوصفها موضوعات ايمانية، حسب السمات المألوفة لفن ممارسة السياسة، ولممارسات جماعات

المثقفين.

وعلى الأسس ذاتها نستطيع أن نفهم سبب تكرر اخفاق القيادة السياسية في متابعة جملة من الفرص الواضحة المناسبة من أجل اختزال خطر المجابهة بين القوتين العظميين، وصولاً إلى تعزيز الأمن القومي بالتالي. ثمة مثال مبكر كان في ١٩٥٢ حين طرح الكرملين اقتراحاً يقضي باعادة توحيد ألمانيا وجعلها دولة محايدة، دونما شروط حول السياسات الاقتصادية مع تقديم ضمانات بشأن «حقوق الانسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الكلام والصحافة والاعتقاد الديني والقناعة السياسية والاجتماع» مع النشاط الحر للأحزاب والمنظمات الديمقراطية. ولكن الولايات المتحدة وحلفاءها ردت بالرفض قائلة إن الغرب لا يعترف بحدود الاودر ـ نيسه بين ألمانيا وبولونيا، وأصرت على أن تكون ألمانيا المعاد توحيدها حرة في الالتحاق بالناتو. وهو مطلب يتعذر على السوفييت القبول به ولما يمض إلا عدد قليل من الأعوام على قيام ألمانيا وحدها بتدمير الاتحاد السوفييتي تدميراً شبه كامل. كما أن الرد الغربي أشار إلى غياب الوضوح حول الانتخابات الحرة، غير أن هذا الغرب بادر، بدلاً من السعي إلى الحصول على المزيد من الايضاحات، إلى رفض الاقتراح عبر تقديم مطالب غير معقولة تماماً. وفي تعليق له على الحدث في حينه يقول جيمس واربورغ James Warbourg، أحد القلة الذين رأوا ضرورة متابعة تلك الفرصة واستغلالها، إن نص الاقتراح الآتي من الكرملين بتاريخ ١٠ آذار ومعه «حق الاعلام عن وصوله لم يتم الكشف عنه في واشنطن إلا بعد أن تم ارسال الرد الغربي بتاريخ ٢٥ آذار». ويرى أن التأخير ربما كان متعلقاً برغبة الادارة بـ«تقديم وجهة نظرها حول قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥٢ إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ دون تمكين مطالعات تلك اللجنة من التأثر والافادة من معرفة الاقتراح السوفييتي»، فهذا القانون كان يطالب بـ ٧,٥ مليارا من الدولارات من أجل اعادة تسليح الغرب، كما كان «مرتكزاً إلى الإفتراض الذي يقول باستحالة التوصل إلى تسوية ألمانية شاملة»[٢٤].

لو تم وضع المقترح السوفييتي موضع التنفيذ لأدى ذلك إلى إزالة أي تهديد عسكري يمكن للاتحاد السوفييتي أن يشكله بالنسبة لأوروبا الغربية، ولما كانت، ربما، أية دبابات سوفييتية في برلين الشرقية عام ١٩٥٣، أي جدار برليني، أي غزو للمجر أو تشيكوسلوفاكيا — ولكن الأمر الأكثر حسماً هو أن ذلك كان من شأنه أن يلغي وجود أي تبرير جاهز لعمليات التدخل والتخريب التي دأبت الولايات المتحدة على ممارستها في سائر أرجاء العالم، لخطط حكومية من أجل ادارة اقتصادية تكون في خدمة الصناعة المتقدمة، أو لنظام عالمي تكون هيمنة الولايات المتحدة عليه مستندة، بالدرجة الأولى، إلى الجبروت العسكري. يبدو أن السبب الأساسي العميق الكامن وراء رفض الإقتراح كان متمثلاً بحرص الولايات المتحدة على اعادة دمج ألمانيا غربية مسلحة من جديد في حلف الناتو العسكري، مهما كانت المخاطر الأمنية أو العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للبلدان الدائرة في الفلك السوفييتي. في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يوم ٢٨ آذار، لاحظ واربورغ أن الاقتراح السوفييتي، الذي يوفر وسائل ممكنة لبلوغ حل سلمي متفاوض عليه للقضايا الأمنية الأوروبية، قد يكون خدعة. ثم أضاف مزاوداً: ولكن «حكومتنا» بدت

«متخوفة من تسمية الخدعة خدعة خشية ألا تكون خدعة على الإطلاق»، خشية أن يفضي الاقتراح إياه إلى «ألمانيا حرة، محايدة، ديمقراطية، ومنزوعة السلاح»، ألمانيا مرشحة «لأن تتحول عبر الأعمال التخريبية إلى دولة دائرة في الفلك السوفييتي»، ومن شأنه، في حال عدم تحقيقه لكل ذلك، أن يعيق الخطط الرامية إلى إعادة تسليح ألمانيا في إطار حلف الناتو. كان رفض هذه الفرص المتاحة لانهاء الحرب الباردة نابعاً بصورة مباشرة من المبادىء التي نص عليها تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨، هذه المبادىء التي اعتبرت التعايش أمراً غير مشروع.

لسنوات طويلة بقيت هذه المسائل بعيدة عن جدول الأعمال، بل كان مجرد الاتيان على ذكر الوقائع يعرض الفاعل لخطر فرض الحظر عليه باعتباره داعية يقوم بالدفاع عن ستالين. غير أن اقتراح ستالين هذا أصبح مسموحاً اقتباسه وايراده بحرية كاملة على صفحات الجرائد والمجلات مع حلول عام ١٩٨٩ — ١٩٩٠. ففي نشوة النصر السائدة تم التعبير عن الأمل في أن الاتحاد السوفييتي سيكون مضطراً للموافقة على ادماج ألمانيا موحدة بحلف عسكري خاضع لسيطرة الولايات المتحدة. وبالتالي لابد من استبعاد مقترح غورباتشوف القاضي بايجاد ألمانيا موحدة محايدة بوصفه مقترحاً ينتمي إلى «التفكير القديم»، مقترحاً يعيد صياغة أفكار منبوذة، مقترحاً لا يمكن أخذه مأخذ الجد. وفي هذا السياق يصبح من الممكن، بل والمفيد، أن نشير إلى الحقائق التي جرى كتمانها لحظة لن تكون إلا ذكريات تذكرنا بوقائع غير مريحة.

ثمة اقتراحات سوفييتية أخرى تبددت أيضاً نتيجة الاهمال والتجاهل. يرى رايموند غارتهوف Raymond Garthoff، وقد شغل سابقاً منصب كبير محللي المخابرات المركزية ومتخصص مرموق بشؤون الأمن والسياسة الخارجية، أن اعلان غورباتشوف القاضي باجراء تخفيض أحادي الجانب للقوة العسكرية، «كان مسبوقاً بسابقة مثيرة منذ حوالي ثلاثين سنة «حين» قام نيكيتا خروتشوف في كانون الثاني ١٩٦٠ بالكشف، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، عن حجم القوة البشرية للقوات المسلحة السوفييتية، وأعلن بصورة دراماتيكية عن تخفيض بمقدار الثلث خلال العامين المقبلين». وبعد بضعة أشهر تحققت الاستخبارات الامريكية من حدوث تخفيضات كبيرة في القوة العسكرية السوفييتية. تقلصت القوة الجوية التكتيكية إلى النصف «عبر اختزال اجمالي لوحدات القاذفات الخفيفة بالدرجة الأولى»، كما تقلصت المعترضات المقاتلة البحرية بحوالي ١٥٠٠ طائرة تم نقلها من البحرية لابطال نصفها وتحويل النصف الآخر إلى الدفاع الجوي لتحل محل الطائرات المفككة. وبحلول عام ١٩٦١ كان نصف التخفيض الذي أعلن عنه في القوة البشرية قد تم. وفي ١٩٦٣ دعا خروتشوف مرة ثانية إلى تخفيضات جديدة. فحسب كلام المراسل العسكري فريد كابلان Fred Kaplan، قام أيضاً بسحب أكثر من /١٥٠٠٠/ جندي من ألمانيا الشرقية داعياً الولايات المتحدة إلى اتخاذ اجراء مماثل واحداث تقليصات في الموازنة العسكرية وحجم القوات العسكرية في أوروبا بصورة عامة، وإلى التحرك نحو المزيد من التقليصات المتبادلة. تكشف الوثائق التي تم الافراج عنها أن الرئيس كينيدي ناقش سراً مثل هذه الامكانيات مع رسميين سوفييت ولكنه ما لبث أن تخلى عنها مع توسع نطاق التدخل السوفييتي في فيتنام. يضيف وليام

كاوفهان، وهو أحد كبار مستشاري البنتاغون السابقين ومحلل بارز في الشؤون الامنية، اخفاق الولايات المتحدة في التجاوب مع مبادرات خروتشوف بعبارات محترقة قائلاً: «إنه الندم الوحيد الذي أحس به»[٢٥].

في أواسط السبعينات بدأ الانفاق العسكري السوفييتي يتوازن ويستوي، كما تم الاعتراف لاحقاً، في حين اتسع تفوق الولايات المتحدة في ميادين القنابل الاستراتيجية والرؤوس النووية خلال عقد السبعينات. فالرئيس كارتر اقترح زيادة كبيرة في الانفاق العسكري مع تقليص مخصصات البرامج الاجتماعية. وتلك المقترحات نفذتها ادارة ريغان جنباً إلى جنب مع زيادة النزعة العدوانية الملازمة لها في الخارج، استناداً إلى الحجة المألوفة: الخطر السوفييتي — على شكل «نافذة أو ثغرة من الهشاشة» وانتصارات سوفييتية في العالم الثالث هذه المرة. وكانت هذه الأخيرة أكثر تضليلاً وخداعاً حتى من الترسانة العسكرية المرعبة للاتحاد السوفييتي. إن سقوط بقايا الامبراطوريتين البرتغالية والفرنسية بفعل تأثير الروس في أواسط السبعينات كان يغري بالدرجة الأولى إلى رفض الولايات المتحدة فكرة اقامة علاقات ودية معها على أساس الحياد والاستقلال. هذا الأساس الذي ظل ممقوتاً باستمرار، والشيء نفسه كان صحيحاً في أمريكا اللاتينية وغيرها من الأماكن. أضف إلى ذلك أن هذه الانتصارات السوفييتية كانت مثيرة للسخرية من حيث المستوى، إذ كانت أعباء أكثر منها مكاسب في ميدان النفوذ والقوة العالميين، وهذه حقائق كانت واضحة في حينها وتم التسليم بها خلال عدد قليل من السنوات حين أصبحت الحجج غير متناسبة مع المخططات الجديدة. أما مقترحات غورباتشوف في ١٩٨٥ — ١٩٨٦ حول فرض الحظر على التجارب النووية من جانب واحد، الغاء حلفي وارسو والناتو، سحب الأساطيل الامريكية والسوفييتية من البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الخطوات الرامية إلى اختزال المجابهة والتوتر فقد جرى تجاهلها والتنكر لها ورفضها بوصفها مصدر ازعاج. كما أن العزلة الدولية الكاملة أو شبه الكاملة للولايات المتحدة في قضايا نزع السلاح كانت تتعرض للكبت والكتمان بصورة منتظمة بل ومن خلال مظاهر احتفالية حول انتصارات مزعومة حققتها الولايات المتحدة في هذا المجال[٢٦].

شكل الاتحاد السوفييتي، بطبيعته بالذات، من منظار الصراع بين القوتين العظميين، تحدياً لا يمكن القبول به. وخصوصاً لأن اقتصاده الأوامري المركز تدخل في مخططات الولايات المتحدة الرامية إلى بناء نظام كوني يستند إلى التجارة والاستثمارات الحرة (نسبياً)، نظام كان من المنتظر أن يصبح، مع حلول أواسط القرن، خاضعاً لسيطرة الشركات الامريكية، ومفيداً إلى أقصى الحدود لمصالح هذه الشركات، وهو ما حصل بالفعل. وقد بات التحدي أكثر إثارة للغيظ حين بدأت الامبراطورية السوفييتية تعرقل وصول الغرب إلى المناطق الأخرى. فالستار الحديدي حرم القوى الصناعية الرأسمالية من منطقة كان يُنتظر منها أن توفر المواد الخام، فرص الاستثمار، الأسواق والعمالة الرخيصة. هذه الوقائع وحدها أرست أساس الصراع بين القوتين العظميين، كما كان واضحاً تماماً في أذهان عدد غير قليل من المحللين الجادين. ففي وثيقة هامة صدرت عام ١٩٥٥ حول الاقتصاد السياسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية لاحظت مجموعة باحثين مرموقين أن

التهديد الأول الصادر عن الشيوعية يتجسد في التحول الإقتصادي للقوى الشيوعية «بما يختزل رغبتها واستعدادها لتكملة الاقتصادات الصناعية للغرب»، وهذا عامل أدى بصورة منتظمة إلى دفع عمليات التدخل في العالم الثالث فضلاً عن تسعير العداء للاتحاد السوفييتي ونظامه الامبريالي(٢٧).

صحيح تماماً أيضاً أن الاتحاد السوفييتي لم يكن يتردد في البحث عن أهداف توفر له فرصاً حيثما يجدها، مقيماً علاقات قائمة على الصداقة والدعم مع أكثر الطغاة وقطاع الطرق بؤساً مثل منغستو في اثيوبيا وجنرالات الأرجنتين النازيين الجدد. وفي هذا المجال كان الكرملين يلبي متطلبات معايير الأوصياء على الحضارة والنظام. غير أن الاتحاد السوفييتي، عبر خروج اجرامي على تلك المعايير، كان بانتظام يقدم تأييداً لضحايا عمليات تخريبية تقوم بها الولايات المتحدة، مما كان يعيق مخططات القوة الكونية الحقيقية الوحيدة. وقد ساعد الدعم المادي على بقاء مثل هؤلاء الأعداء، وكانت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي تفرض حدوداً على تحركات الولايات المتحدة خشية حدوث صراع بين القوتين العظميين قد لا تخرج منه الولايات المتحدة دون أن تصاب بأي خدش. ومثل هذا التورط السوفييتي يدان باستمرار وانتظام باعتباره تدخلاً غير مقبول ونزعة توسعية لا تطاق، بل وعدواناً — كما حين تم اعتبار قوات الكونترا الغازية لنيكاراغوا قوات جديرة بالثناء والتبجيل لأن أفرادها كانوا «يخاطرون بحياتهم لتحدي العدوان المدعوم سوفيتياً» من جانب الساندينيين(٢٨)، الذين يشكل وجودهم في السلطة بالذات عدواناً صارخاً لأنه لا يتفق مع مطالب الولايات المتحدة.

نظراً لعدم توفر السجلات الداخلية المأخوذة من الاتحاد السوفييتي فلا نستطيع إلا أن نخمن مدى تعرض «مخططات الكرملين» المشؤومة للردع الفعلي من جانب القوة العسكرية الغربية. أما الدلائل المتوفرة فقلما تكون مؤيدة ومقنعة. كما أن التأثير الردعي للقوة العسكرية السوفييتية على مخططات الولايات المتحدة فهو تأثير خاضع للتخمينات والمزايدات معظم الأحيان. أما أوضح أمثلة نجاح الردع فتقدمه كوبا حيث تم حصر الولايات المتحدة إلى حد كبير ضمن نطاق الارهاب الدولي الواسع بدلاً من الغزو المباشر بعد أزمة الصواريخ التي أوصلت العالم إلى الحافة الخطرة لنشوب حرب نووية حسب تقديرات الأطراف المشاركة، ومن المفهوم فإن هذا المثال ليس واحداً من الأمثلة التي تحتل أمكنة بارزة في الأدبيات الغربية التي تتحدث عن الردع. في السجلات الداخلية والعامة على حد سواء كانت منظومات الأسلحة الجديدة في الولايات المتحدة تبرر بالحاجة إلى التغلب على الردع السوفييتي الذي قد «يفرض قدراً أكبر من الحيطة والحذر في سياساتنا أثناء الحرب الباردة» بسبب الخوف من حرب نووية (بول نيتشه Paul Nitze، تقرير م. أ. ق. رقم ١٤١، ١٩٥٣). فالولايات المتحدة، بوصفها قوة كونية، غالباً ما تتدخل في أقاليم تفتقر فيها إلى التفوق المطلوب في الأسلحة التقليدية. لذا فإن موقعاً عسكرياً مرعباً كان ضرورياً لحماية مثل هذه العمليات. فقبيل أن يصبح مديراً لوكالة تقليص الأسلحة ونزعها في ادارة ريغان، لاحظ يوجين روستو Eugene Rostow أن القوات النووية الاستراتيجية توفر «درعاً» لـ«مصالح» الولايات المتحدة

«العالمية» عن طريق استخدام «وسائل تقليدية أو قوات على المسرح»، وبالتالي فهي «تصبح أدوات ذات شأن في ترسانة القوة العسكرية والسياسية»، كما أضاف وزير دفاع كارتر هارولد براون[٣٠].

إذا تركنا التعقيدات ذات المرتبة الثانية جانباً فإن الحرب الباردة بالنسبة للاتحاد السوفييتي كانت بالدرجة الأولى حرباً ضد البلدان الدائرة في فلكه، وبالنسبة للولايات المتحدة، حرباً ضد العالم الثالث. وقد ساعدت الطرفين كليهما على ترسيخ نظام خاص يقوم على الامتيازات والقمع في الداخل. لم تكن السياسات المتبعة في اطار الحرب الباردة جذابة في نظر العامة التي لم تكن تقبل بها إلا وهي مكرهة. وعبر التاريخ ظلت الوسيلة المألوفة لتعبئة سكان مترددين واستنفارهم متمثلة بالخوف من عدو شرير تواق لتدميرهم. والصراع بين القوتين العظميين خدم هذا الغرض بشكل يثير الاعجاب – حاجات داخلية كما يتجلى في اللغة الخطابية المحمومة التي صيغت بها وثائق المخططات الصادرة عن أعلى المستويات مثل تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ من جهة، وفي الدعاية الجماهيرية العلنية من جهة ثانية. انطوت الحرب الباردة على منفعة وظيفية للقوتين العظميين كلتيهما: وقد كان ذلك أحد أسباب دوامها واستمرارها بعناد.

والآن بادر أحد الطرفين إلى التخلي عن اللعبة. ونحن إذا استذكرنا الحرب الباردة التاريخية، لا البنية الايديولوجية، فإننا سنجد أن القول بأن الحرب الباردة قد انتهت هو قول غير صحيح. ربما انتهت إلى النصف فقط. فواشنطن مازالت على حالها السابقة وسط الملعب.

وهذه النقطة ليست مخفية. تقول الصحافة لدى وصفها لموازنة البنتاغون في كانون الثاني ١٩٩٠: «حسب رأي وزير الدفاع ديك تشيني Dick Cheney، وهو رأي يشاطره فيه الرئيس بوش، ستظل الولايات المتحدة بحاجة إلى قوة بحرية كبيرة [قوات تدخل بصورة عامة] للتعامل مع الصراعات الملتهبة والأخطار التي تتهدد المصالح الامريكية في أماكن مثل أمريكا اللاتينية وآسيا». أما التقرير الاستراتيجي للأمن القومي الذي تم ارساله إلى الكونغرس بعد شهرين فقد وصف العالم الثالث بأنه بؤرة محتملة للصراع:

> «ونحن في حقبة جديدة نتنبأ بأن قوتنا العسكرية ستبقى عامل دعم أساسي للتوازن العالمي، ولكن بصورة أقل بروزاً وبأساليب مختلفة. نرى أن الحالات التي يمكن أن تستدعي استخدام قواتنا العسكرية قد لا تشمل الاتحاد السوفييتي بل تكون متركزة في العالم الثالث مما يتطلب توفير قدرات ومواقف جديدة».

كما «عند قيام الرئيس ريغان بتوجيه القوات البحرية والجوية الامريكية نحو ليبيا في ١٩٨٦»، لقصف أهداف حضرية مدنية، بهدف «الاسهام في خلق أجواء دولية مفعمة بالسلام والحرية والتقدم، أجواء يستطيع في ظلها أن تزدهر ديمقراطيتنا نحن – وديمقراطية الأمم الحرة الأخرى»[٣١].

أضف إلى ذلك «أن الحذلقة التكنولوجية المتزايدة لصراعات العالم الثالث ستفرض على قواتنا مطالب جديدة»، وقد «تستمر في تهديد مصالح الولايات المتحدة» حتى بعد غياب «أرضية التنافس بين القوتين العظميين». ولمثل هذه الأسباب يتعين علينا أن نؤمن الوسائل الكفيلة بنقل قوات متمركزة في الولايات المتحدة «لتعزيز وحداتنا المنتشرة في الخطوط الأمامية أو لاستعراض

القوة في مناطق ليس لنا فيها وجود دائم» وخصوصاً في الشرق الأوسط، بسبب «تعويل العالم الحر على مصادر الطاقة المستخرجة من هذه البقعة ذات الأهمية المحورية» حيث لا يمكن وضع اللوم على الكرملين فيما يخص «التهديدات» التي تعرضت لها مصالحنا «والتي استدعت تدخلاً عسكرياً مباشراً. . . وفي المستقبل فإننا نتوقع أن تكون الأخطار غير السوفييتية التي ستتهدد هذه المصالح ستتطلب قدراً أكبر من الاهتمام». وفي الحقيقة ظل «تهديد مصالحنا» متمثلاً بالنزعات القومية والوطنية المحلية، وهي حقيقة يتم الاعتراف بها بين الحين والآخر ـ كما جاء في شهادة مهندس قوات الانتشار السريع لدى الرئيس كارتر وهي القوات التي صارت تعرف فيما بعد باسم القيادة المركزية، هذه القوات الموجهة إلى الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، أمام الكونغرس عام ١٩٨٠ حين قال إن أكثر احتمالات استخدام هذه القوات لم تكن لمقاومة أي هجوم سوفييتي، بل من أجل التعامل مع الاضطرابات المحلية الاقليمية، وخصوصاً «النزعة القومية والوطنية المتطرفة» التي ظلت تشكل مصدراً دائماً للقلق(٣٢). لاحظوا أن خطط ادارة بوش كانت موضوعة قبل غزو العراق للكويت والأزمة التي أعقبت ذلك الغزو في ١٩٩٠ بوقت طويل ـ في زمن كان العراق ما يزال صديقاً مفضلاً في الحقيقة.

يتابع تقرير استراتيجية الأمن القومي كلامه ويؤكد على أن من واجب الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لأي صراع من مستوى منخفض الحدة، ينطوي على «تهديدات ذات مرتبة أدنى مثل الأرهاب والاعمال التخريبية والتمرد والاتجار بالمخدرات من شأنها أن تواجه الولايات المتحدة، مواطنيها، ومصالحها بأساليب جديدة. . . . والصراع ذو الحدة الدنيا يشمل الصراع بين مبادىء وايديولوجيات متنافسة الذي يكون دون مستوى الحرب التقليدية»، ويتعين على قواتنا العسكرية:

«أن تكون قادرة على التعامل بنجاح وفعالية مع جملة هذه التهديدات بما فيها الارهاب والتمرد والعصيان . . . وسيتوجب على القوات أن تتكيف مع البيئة القاسية والبنى التحتية غير المكتملة، والتنوعات الكبيرة التي غالباً ما تواجه في العالم الثالث. . . سيصبح التدريب فضلاً عن البحوث والدراسات أكثر تلبية لحاجات الصراع ذي الحدة المتدنية».

أي ضد حركات التمرد والعصيان في العالم الثالث بشكل حاسم.

وسيكون ضرورياً أيضاً تقوية «القاعدة الصناعية الدفاعية»، لخلق حوافز «للاستثمار في منشآت ومعدات جديدة كما في مجالات البحوث والدراسات»، الأمر الذي «سيكون ذا أهمية خاصة في حقبة قد تتعرض فيها التسليحات الاجمالية للتراجع. . . فهدفنا هو تجاوز حدود الاحتواء، العمل على ادماج الاتحاد السوفييتي بالنظام الدولي كشريك بناء» في ميادين مثل أمريكا الوسطى التي «مازالت تشكل عاملاً سلبياً بالنسبة للعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وحيث «نعتبر الاتحاد السوفييتي مسؤولاً عن تصرفات عملائه» في كوبا ونيكاراغوا الذين يعكرون صفو السلام والنظام — أي يعصون أوامر الولايات المتحدة.

تتغير مناهج الكليات العسكرية تبعاً لذلك. فقد أعلنت الكلية الحربية البحرية أن مناهجها ومناوراتها الحربية ستركز على حرب المدن والارهاب والأزمات «ذات الحدة المنخفضة»، عبر تطبيق

نماذج شبيهة بغزو باناما. ثم نوع جديد من الصراعات ذات «الحدة المتوسطة» ضد أعداء أقوياء من العالم الثالث يتطلب هو الآخر انتباهاً خاصاً نظراً للحاجة الحيوية المستمرة إلى «ممارسة القوة في مناطق أخرى وضمان الوصول إلى الأسواق والموارد البعيدة» (عضو مجلس الشيوخ، لجنة الخدمات المسلحة: وليام كوهين).

يقوم الجنرال آ. م. غراي A.M. Gray قائد المارينز بطرح المسائل نفسها. فانتهاء الحرب الباردة لن يؤدي إلا إلى اعادة توجيه خططنا الأمنية دون أن نغيرها تغييراً ملموساً، كما يوصي. «في حقيقة الأمر لم تكن أكثرية الأزمات التي تعاملنا معها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ذات علاقة مباشرة بالاتحاد السوفييتي»، وهذه حقيقة يمكن الآن ليس فقط الاعتراف بها — بعد أن فقد الخطر السوفييتي مصداقيته وفعاليته كذريعة للسيطرة على السكان في الداخل — بل ويجب تأكيدها للبرهان على أننا نستطيع أن نتصرف كما من قبل حين تتعرض «مصلحتنا للخطر». أما الحد الفاصل الرئيسي فهو الصراع بين الشمال والجنوب:

«سيفرز الاستياء المتعاظم في البلدان المتخلفة (ضعيفة النمو) ازاء الهوة القائمة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة أرضية خصبة لحركات العصيان والتمرد. وهذه الحركات تنطوي على امكانية تعريض الاستقرار الاقليمي وعملية وصولنا إلى موارد اقتصادية وعسكرية حيوية للخطر. وهذا الوضع سيصبح أكثر حساً مع صيرورة بلادنا وحلفائنا أشد اعتماداً على هذه الموارد الاستراتيجية. وإذا أردنا أن ننعم بالاستقرار في هذه المناطق، مع ضمان وصولنا إلى مواردها وحماية مواطنينا في الخارج وأن ندافع عن منشآتنا الحيوية وأن نقوم بردع الصراع، فان علينا أن نحتفظ ضمن بنية القوة الفعالة لدينا بقدرة ذات مصداقية على ممارسة القوة العسكرية، قدرة تتمتع بما يكفي من المرونة مما يجعلها مؤهلة للرد على سائر تدرجات طيف العنف في مختلف أرجاء العالم».

إن الأمر الحاسم هو «ضمان وصولنا المؤكد» إلى «الاسواق الاقتصادية النامية في جميع أرجاء العالم» وإلى «الموارد المطلوبة لدعم حاجات الصناعة عندنا». لذا فإننا بحاجة إلى «قدرة ذات مصداقية على التوغل بالقوة»، قوات تكون «قوات غزو وانزال حقيقية بالضرورة» مؤهلة لتنفيذ جملة واسعة ومتنوعة من المهمات المتدرجة بين قمع الحركات التمردية وخوض الحروب النفسية وبين نشر «قوات مؤلفة من عدد من الفرق». وعلينا أيضاً أن نتذكر التقدم التكنولوجي المتزايد بسرعة في ميدان الأسلحة وقابلية توفرها لقوى اقليمية جديدة منبثقة في أرجاء العالم الثالث، حتى تقوم بتطوير قدرات عسكرية عبر الافادة من آخر مبتكرات الأجهزة الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات الحيوية العضوية وما إليها، إذا كانت دولتنا ستحتفظ بمصداقيتها العسكرية في القرن المقبل»[٣٤].

إنها أطروحات مألوفة. فالمؤرخ الدبلوماسي ريتشارد ايمرمان Richard Immerman يلاحظ، لدى استعراضه للتفكير الاستراتيجي عند الرئيس ايزنهاور، أن هذا الرئيس «كان يؤمن بأن قوة أمريكا وأمنها معتمدان على قيامها بالمحافظة على الوصول ـ أي السيطرة في حقيقة الأمر ـ إلى الأسواق والموارد العالمية، وخصوصاً تلك الموجودة في العالم الثالث». وقد افترض — أي ايزنهاور —، مثله مثل المخططين العاقلين الآخرين، أن الغرب كان في مأمن من أي هجوم

سوفييتي، وأن مثل هذه المخاوف لم تكن إلا من «نتاج الخيال المريض والمأزوم». أما الأطراف «فقد كانت هشة ومعرضة للخطر»، وأن الروس، كما كتب ايزنهاور «باتوا أكثر قرباً من الجماهير [في العالم الثالث] بالمقارنة معنا «وهم ماهرون في الدعاية وغيرها من الوسائل «في ميدان مخاطبة الجماهير خطاباً مباشراً»(٣٥). هذه سمات عامة لسجل التخطيط، وهي أكثر وضوحاً مما تبدو الآن بعد أن فقدت الصورة التوسعية والعدائية للاتحاد السوفييتي مصداقيتها.

بقدر أكبر من البساطة، فإن الحرب ضد العالم الثالث ستستمر، والاتحاد السوفييتي سيظل يُنعت بالعدوانية إذا ما حاول اعتراض السبيل. لابد من اغراء غورباتشوف بالسير قدماً على طريق «تفكيره الجديد» الذي سيقلب الاتحاد السوفييتي إلى عميل وعامل مساعد في مخططات الولايات المتحدة الرامية إلى بناء نظام عالمي، ولكن واشنطن ستبقى مستمرة بالتمسك بـ«تفكيرها القديم». والأكثر من ذلك هو أنه لن يكون هناك «أي سلام» حقيقي. وبما أن العالم الثالث بات يصل إلى مستويات عليا من التطور التكنولوجي فإننا سنظل بحاجة إلى مؤسسة عسكرية ذات تكنولوجيا متقدمة من أجل احتواء هذا العالم. لحسن الحظ ستبقى صناعة الأجهزة الالكترونية مزدهرة وستظل أسواق هذه الأجهزة رائجة ومربحة.

على التغييرات الحاصلة في الموازنة أن تستهدف اقامة صناعات عسكرية كثيفة الرساميل إذا كانت ستؤدي وظيفتها في خدمة الصناعة المتقدمة. صحيح أن بدائل الانفاق العسكري متوفرة نظرياً، ولكنها — كما بات مفهوماً لدى رجال الأعمال من أصول الحرب الباردة — تميل لأن تكون ذات تأثيرات غير مرغوبة: إذ تميل إلى التدخل في الامتيازات الادارية، إلى تعبئة قواعد شعبية من شأنها أن توسع دائرة «أزمة الديمقراطية»، إلى اعادة توزيع الدخل، والخ... ليست المشكلة مشكلة نظرية اقتصادية بحتة بل هي مشكلة سلطة وامتيازات، ومشكلة بناها الهيكلية المؤسساتية المحددة. ودعاة التحول سوف يجدون أنفسهم أمام طواحين الهواء ما لم يجابهوا هذه المشكلات الأساسية.

ويصح الأمر نفسه على خصوم التدخل إذا ما ظلوا محصورين في اطار الفهم المألوف السائد. لذا فإن دحض التبريرات المعروفة القائمة على: تعزيز الديمقراطية والأمن القومي، ليس إلا لعب أطفال. لذا فإن بعض أولئك الذين يتولون القيام بهذه المهمة يستنتجون أن التدخل في العالم الثالث «لم يكن ذا معنى، حتى في أوج الحرب الباردة»، ناهيك عن الآن، وبالتالي فإننا نستطيع أن نشجب الحروب الاجرامية التي نراعاها ونؤيدها في كمبوديا وأنجولا وأفغانستان والسلفادور ونقلص قوات تدخلنا تقليصاً جذرياً(٣٦). وحين نتابع الجدل خطوة أخرى فإننا نلاحظ أن الطبقة السياسية كلها تقريباً كانت مؤيدة للتدخل إلا حين يثبت هذا التدخل أنه باهظ التكاليف بالنسبة لنا. وبالتالي: إما أن الغباء وعدم الكفاءة كانا من السمات المطلوبة للدخول في دائرة القيادة السياسية، و«الخبرة» المعترف بها، ووسائل الاعلام الجديرة بالاحترام، والخ.... أو أن الأسباب المزعومة ليست هي الأسباب الفعلية. وبما أن الاحتمال الأول هو احتمال يكاد يكون غير قابل للتصديق، فإننا ننتقل إلى الاحتمال الثاني فنعترف أن التحليل عديم الجدوى ونبادر إلى ترسيخ الأوهام التي يتعين علينا أن

نتحرر منها. فالأسباب الفعلية الكامنة وراء التدخل، سواء أكانت مقنعة أم لا في حالات معينة، كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون أسباباً بلا معنى.

تكشف الآراء الراهنة المدافعة عن قوات التدخل، كتلك الواردة في تقرير استراتيجية الأمن القومي، عن أن المنظومة الايديولوجية باتت مفتقرة إلى الحجج والأعذار الداعية إلى التخريب والقوة المكشوفة في الشؤون الدولية، وفي اتخاذ تدابير عسكرية كينزية على المستوى الداخلي. فالدفاع ضد القطعان الستالينية صار بضاعة لا يشتريها أحد. صحيح أن مشكلة غياب الحجج وانحسارها كانت مشكلة تم الاعتراف بها منذ سنوات، ولكن الجهود التي بذلت في الثمانينات للتغلب عليها — عبر استذكار الارهابيين المجانين من العرب وتجار المخدرات ذوي الأصول الاسبانية مثلاً — كانت أقصر عمراً من أن تصبح مؤثرة. لذا فقد أصبح من الضروري أن نعترف بأن العالم الثالث نفسه هو العدو الحقيقي. إذا تركز الخطر الأول للشيوعية على التحول الاقتصادي للقوى الشيوعية «بما يختزل من استعدادها لاكمال الاقتصادات الصناعية في الغرب»، فإن الشيء نفسه صحيح بالنسبة «للنزعة القومية والوطنية المتطرفة» عموماً — وهي حقيقة لم تغب عن المخططين والمحللين الاستراتيجيين. أما مستوى حدة المشكلة فتتباين بين منطقة وأخرى، مع بقاء الشرق الأوسط الهاجس العالم ثالثي الأول بسبب احتياطياته الطاقية التي ليس لها مثيل. غير أن أية زاوية من زوايا العالم ليست، حسب نمط التفكير الوارد في تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨، صغيرة أو قليلة الأهمية بحيث يمكن الاطمئنان إلى التغافل عنها.

٣ — من قبل ومن بعد

وفي هذا السياق نستطيع أن نتناول مسألة أخرى أثيرت منذ البداية: من أية نواحي تختلف الأحداث والممارسات النموذجية للحرب الباردة عما قبلها؟ كان النظام ثنائي القطب جديداً وأسبغ نكهة مختلفة على الممارسات التقليدية إضافة إلى توسيع نطاقها وآفاقها. غير أن أوجه الشبه مازالت تدعم مصداقية الصورة المألوفة السائدة.

في الجانب السوفيتي ظل حكام دوقية أو إمارة موسكو الكبرى، خلال ألف سنة، يفرضون سلطانهم على «الروسيات كلها»، مؤسسين دولة امبراطورية وإن كانت متخلفة كثيراً عن أوروبا الغربية، بل وأخفقت في تجاوز الهوة حتى «أصبحت» مع حلول عام ١٩١٤ «من أشباه المستعمرات العائدة لرأس المال الأوربي»[٣٧]. فالمتشددون يسارعون إلى تذكير المصابين بعقدة غورباتشوف بأن «روسيا، كقوة عظمى نشرت جيوشها، مرة بعد أخرى، في أوربا وقامت بسحق سلسلة من الانتفاضات الشعبية في أوربا الوسطى»، إذ قمعت الثورة المجرية عام ١٩٥٦ والديمقراطية التشيكية عام ١٩٦٨ تماماً كما «قامت الجيوش الروسية بالقمع الدموي للثورة المجرية عام ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ واخماد الانتفاضة في بولونيا عام ١٨٣١ وعام ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤ احتلت الجيوش السوفييتية برلين عام ١٩٤٥ وقامت الجيوش الروسية باحتلال برلين واحراقها عام ١٧٦٠».

وبالفعل، فإن «الجيوش الروسية، سعياً وراء مصالح قوة عظمى، ظهرت في أماكن كثيرة لم تظهر فيها الجيوش السوفييتية بعد» مثل ايطاليا وسويسرا، كما يقول صاموئيل هانتينغتون Samuel Huntington[٣٨]. ويتابع الكاتب كلامه ليقول: «لا يستطيع المرء ألا يفترض بأن السوفييت» سوف لن يعودوا «إلى ممارسة الأساليب القديمة السيئة التي كانت في الماضي»، وما شمل الاحتلال السوفييتي لبرلين عام ١٩٤٥ بتلك «الأساليب القديمة السيئة» إلا تعبير عن النزوع الراهن الذي ينصب على اسباغ المصداقية على المزاعم النازية القائمة على أنها كانت تدافع عن الحضارة الغربية في وجه الخطر البلشفي.

أما التغييرات الناجمة عن الحرب الباردة في الجانب الامريكي، بصرف النظر عن المدى، فقد كانت بأكثريتها تغييرات كلامية وبلاغية فقط. فمنذ عام ١٩١٧ ظل التدخل دفاعاً عن النفس ضد الخطر السوفييتي — بما في ذلك التدخل في روسيا نفسها بعد الثورة البلشفية مباشرة والدعم الخفي لعدد من الجيوش التي جيشها هتلر في أوكرانيا وأوروبا الشرقية حتى الخمسينات[٣٩]. ثمة تحركات مماثلة تمت قبل الثورة البلشفية غير أنها كانت نتيجة خوف من أخطار أخرى. فحين قام وودرو ويلسون W. Wilson بغزو المكسيك وهيسبانيولا (هاييتي وجمهورية الدومينيكان) — حيث فظع مقاتلوه ذبحاً وتدميراً، واستعادوا ما يشبه النظام العبودي ونسفوا النظام السياسي ووضعوا هذه البلاد في قبضة المستثمرين الامريكيين — انما كان يدافع عن النفس ضد الهون. وفي سنوات سابقة كانت الغزوات وعمليات الفتح والتدخل تتم دفاعاً ضد بريطانيا واسبانيا و«المتوحشين الهنود الذين لا يعرفون معنى الرحمة» والذين قاموا باعلان الاستقلال، ضد كل من كان يقف في الطريق في الحقيقة.

لم يعدم المفكرون البارزون وسائل الاهتداء إلى المتهمين والتعرف عليهم. ففي السنوات الأولى من حياة الجمهورية كرّس القس تيموثي دوايت Timothy Dwight، رئيس كلية يال ومؤلف محترم وداعية للقيم الطهرية (البيوريتانية)، قصيدة تمجيد لمذبحة هنود بيكو Peqout. كان المستوطنون المتسعمرون ينظرون إلى هؤلاء الهنود «بعين الكرم والسخاء»، حسب تعبير القس دوايت، ويحاولون كسب ودهم، ولكن «الشياطين الكنديين الدنيئين» أحبطوا خططهم فلم يبق أمامهم أي خيار سوى ذبحهم رجالاً ونساءً وأطفالاً. أما توماس جيفرسون Thomas Jefferson فقد عزا اخفاق «الخطة الكريمة التي اتبعناها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين الموجودين في أماكن قريبة منا» إلى العدو الانجليزي، «فالسياسة المصلحية واللامبدئية لانجلترا أحبطت جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق خلاص هؤلاء الناس سيئي الحظ»، إذ «أغوتهم» وجعلتهم «يحملون الفؤوس لمحاربتنا». إن الانجليز، إذن، هم الذين «يجبروننا الآن على تعقبهم والقضاء عليهم وابادتهم عن آخرهم، أو ابعادهم إلى أماكن بعيدة عن متناولنا». لذا فإن الانجليز، لا نحن، هم الذين كانوا مسؤولين عن «القسوة الشديدة مع هذا القوم إن لم يكن ابادته في أمريكانا. . . .» واستناداً إلى الأسس نفسها ألح على غزو كندا في رسالة موجهة إلى جون آدامز J. Adams الذي رد عليه موافقاً، إذ قال: «إن غزواً آخر لكندا من شأنه أن يجعل الهنود يلوذون بالصمت والهدوء الأبديين وأن يكون

نعمة كبرى بالنسبة لهم كما بالنسبة لنا نحن»(٤٠).

جرى تبني النظرية نفسها حين قام الجنرال أندرو جاكسون Andrew Jackson بنشر الرعب في فلوريدا طولاً وعرضاً مبيداً معظم السكان الأصليين ومخضعاً هذه المقاطعة الاسبانية للسيطرة الامريكية. وقد ورد دفاع عن حربه الاجرامية هذه في رسالة أرسلها جون كوينسي آدامز John Quincy Adams إلى الوزير المفوض في إسبانيا جورج ايرفنغ George Irving ظلت «تعتبر إحدى أهم الوثائق الرسمية في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة» (وليام ايرل ويكس William Earl Weeks). اثارت الوثيقة اهتمام توماس جيفرسون بوصفها «أكفأ ما رأيت من ناحيتي المنطق والأسلوب على حد سواء». وهو حكم دأب المؤرخون الحديثون على اطرائه وتبنيه. ومن فرط هيام جيفرسون بهذا الخطاب العنصري اللاذع الذي كان يبرر عدوانية جاكسون ووحشيته فقد ألح على توزيعه على نطاق واسع قائلاً: «من أجل الحفاظ في أوروبا على القناعة بأخلاقيتنا السياسية»(٤١).

كان الدافع الفعلي للحرب كامناً في النزعة التوسعية وفي «استخدام فلوريدا ملجأ من قبل الهنود (الحمر) والعبيد الامريكيين»، «المستائين من الأفق الأمريكي» كما يقول ويكس. ولكن آدامز، في هذا الدفاع المبكر عن المصير المكشوف، واقتلاع الهنود من أماكنهم، والعبودية، وانتهاك المعاهدات، اضافة إلى استخدام القوة العسكرية بدون موافقة الكونغرس، كان يبرر العدوان على أساس الدفاع عن النفس المعهود. وقد كتب يقول إن الخطأ كان يكمن في مؤامرات انجلترا في فلوريدا خلال حرب ١٨١٢ أولاً حين شجع العملاء البريطانيون «جميع الزنوج الهاربين، جميع الهنود المتوحشين، جميع القراصنة، وجميع الذين خانوا وطنهم... على الالتحاق بهم من أجل شن حرب ابادة» ضد الولايات المتحدة، وفيما بعد تمت «اعادة اشعال هذه الحرب الزنجية — الهندية ضد حدودها» من قبل هؤلاء المجرمين البريطانيين الذين جرى اعدام اثنين منهم من أجل أن يتعرض «السكان المسالمون» في الولايات المتحدة «لجميع أهوال الحرب الوحشية» التي تشنها «قطعان مختلطة من الزنوج والهنود الخارجين على القانون». أضف إلى ذلك «أن جميع الحروب الهندية، منذ فترة اعلان الاستقلال إلى اليوم، هذه الحروب التي عانينا منها ظلت واضحة الارتباط باثارة التجار أو العملاء الانجليز». تذرع آدامز بالقانون الدولي لتبرير مثل هذه الأعمال ضد «عدو لا إنساني» بوصفها عملية اعدام للسجناء. ويتابع مورداً نصاً من مرجع يعود إلى القرن الثامن عشر فيقول: «أما تبرير هذه المبادىء فموجود في مدى نجاحها المثير في زرع الرعب وضرب المثال»(٤٢).

مثله مثل دين أتشيسون Dean Acheson بعد سنوات عديدة، اعترف آدامز بأن الحديث بلغة «أوضح من الحقيقة» فكرة جيدة في مثل هذه المشاريع أو المناسبات، وحسب تعبير آدامز «كان من الأفضل أن نقع في الخطأ ونحن في صف الصرامة بدلاً من أن نكون في صف الضعف». وبالتالي فقد «قام بصياغة العديد من الخرافات التي كانت أساسية لخلاص ضمير أمة مولعة بالعدل اتسعت لتفتح قارة أولاً ولتفتح العالم بعد ذلك»، كما يعلق ويكس(٤٣).

ولدى الاخفاق في العثور على الشياطين الدنيئين الاجانب فمن الممكن استذكار تدني أولئك الذين يقفون في طريقنا. ففي رسالته السنوية لعام ١٨٥١ رأى محافظ كاليفورنيا بيتر بورنت Peter

Burnett «أن حرب ابادة سوف تستمر مستعرة بين القومين إلى أن يزول قوم الهنود الحمر». وفيما لا نستطيع إلا أن نتوقع هذه النتيجة «بأسف مفعم بالألم، فإن القدر المحتوم لهذا القوم يبقى خارج دائرة نفوذ الانسان وحكمته حتى يتجنبه». لابد من أخذ الأراضي المكسيكية لخير الجنس البشري، فقد قال والت ويتمان Walt Whitman: «ما الذي ستفعله المكسيك البائسة العاجزة... بمهمة اسكان العالم الجديدالعظيمة بقوم نبيل؟». ففتوحاتنا قد «تخلع القيود التي تمنع الناس من امتلاك الفرص المتساوية لكي يصبحوا سعداء وطيبين: «كان الرحالة يصفون المكسيكيين بوصفهم: «قوماً من المعتوهين الجبناء غير المؤهلين للتحكم بمصائر تلك البلاد الجميلة» المعروفة باسم كاليفورنيا والتي تعود شرعاً للانجلو – سكسون حسب الأساطير العنصرية المنسوجة في القرن التاسع عشر – هذه الأساطير التي آمن بها مع آخرين حتى تشارلز داروين Charles Darwin الذي أحس بأن هناك قدراً كبيراً من الحقيقة والمصداقية الجلية في الايمان بأن التقدم الرائع للولايات المتحدة، فضلاً عن طبيعة الشعب، إن هو إلا نتاج الاصطفاء الطبيعي»(٤٤).

وظلت حقيقة الأمر، منذ البداية وحتى النهاية، متركزة على أن العدو الفعلي كان متجسداً في السكان الاصليين الذين طردوا من أوطانهم أو فُرض عليهم أن يتحولوا إلى رعايا، وفي القوى الأخرى التي خطر ببالها أن تتدخل في حقنا القائم على معاملة هذه الأرواح غير الجديرة وفق مشيئتنا. وفي بعض الأحيان كان يتم الاعتراف بالحقائق، كما في تلك المناسبة التي بادر فيها وزير خارجية ويلسون: روبرت لانسينغ Robert Lansing، وبموافقة رئيس الجمهورية، إلى قول ما يلي:

«تنطلق الولايات المتحدة من مصالحها حين تدافع عن مبدأ مونرو. فاندماج الأمم الامريكية الأخرى هو حدث وليس هدفاً. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو مرتكزاً على الأنانية وحدها فإن صاحب المبدأ لم يكن، لدى اعلانه لمبدئه، مدفوعاً بأي دافع أسمى أو أكثر سخاء».

ويتابع لانسينغ كلامه ليقول إن المشكلة المركزية كامنة في ابعاد السيطرة الأوروبية على «الأراضي الامريكية ومؤسساتها عبر الوسائل المالية وغيرها». وممارسة نيلسون كانت منسجمة مع هذا المبدأ حين سعت، مثلاً، إلى ابعاد بريطانيا عن الامتيازات النفطية في أمريكا الوسطى، فمنذ السنوات الأولى لهذا القرن بات التحكم بالنفط معترفاً به كعامل من عوامل القوة العظمى في الشؤون العالمية، ناهيك عن الأرباح الطائلة المتدفقة من ذلك. أضف إلى ذلك أن النبي العظيم المبشر بمبدأ تقرير المصير لم يسع إلى أي أفق جديد(٤٥).

أما التغيير الكبير فيما بعد الحرب العالمية الثانية فهو أن الولايات المتحدة أصبحت في وضع يمكنها من تطبيق هذه المبادىء على نطاق أوسع بكثير، وامبراطورية الشر التي تعين عليها أن تدافع عن نفسها في مواجهتها لم تعد امبراطورية الهون والبريطانيين.

يصعب على شعوب العالم الثالث أن تتفهم الخطر الذي يشكله أعداء أجانب يخيفون على أمن الولايات المتحدة. فحين حاولت ادارة كينيدي أن تنظم عملاً جماعياً ضد كوبا في ١٩٦١ علق دبلوماسي مكسيكي قائلاً: «إذا أعلنا على الملأ أن كوبا تشكل خطراً على أمننا، فإن اربعين مليوناً

من المكسيكيين سوف يموتون ضحكاً»(٤٦). غير أن الغربيين المحذلقين يتجاوبون بما يكفي من التعقل والقلق.

ومع انتهاء الحرب الباردة رسمياً نجد أن ممارساتها مستمرة كما في السابق ولكن دفاعاً عن النفس ضد أعداء آخرين. فحين قامت ادارة بوش بغزو باناما في كانون الأول ١٩٨٩ كان من المستحيل تماماً القاء اللوم على امبراطورية الشر. لذا فإن «عملية القضية العادلة» تم شنها دفاعاً عنا من خطر تجار المخدرات المصممين على تدميرنا، بين حجج أخرى(٤٧).

وأشكال الاستمرارية هذه تكشف النقاب مرة أخرى عن حقيقة أن التصور المألوف والتقليدي هو ستار أو قناع نظري أكثر منه أطروحة جدية.

٤ ـ بلاشفة ومعتدلون

كان عام ١٩١٧ رغم مظاهر الاستمرارية، محطة حاسمة، في الخط السياسي. فالتدخل السابق، كان ذا طابع انتهازي ويكاد يكون متعلقاً بأمر معين، جرى تصميمه في سبيل التوسع الاقليمي أو المنفعة التجارية، أو من أجل ازاحة منافسين أوروبيين واستئصالهم. ولكن الحرب العالمية جاءت بشروط جديدة كلياً كانت مصحوبة باطار ايديولوجي منهجي ومتناسق يسوغ التدخل على النطاق العالمي.

مع سير أوروبا على طريق تدمير ذاتها أصبحت الولايات المتحدة، للمرة الأولى، قوة عالمية ذات نفوذ حاسم. وقامت الثورة البلشفية بتوفير عدو عالمي لها —لا بسبب القوة الروسية التي لم تكن ذات شأن، بل بسبب التحدي الايديولوجي «لبقاء النظام الرأسمالي بالذات» (غاديس). فالاستجابة لتحدٍ على هذا المستوى من الاحاطة والأهمية لم تشبها أية شائبة من الشك. وقد حددها بوضوح كبير السناتور وارن هاردينغ Warren Harding، الذي انتخب رئيساً للجمهورية بعد مدة قصيرة، حين قال: «تشكل البلشفية تهديداً يجب تدميره... لابد من ذبح الوحش البلشفي»(٤٨).

حين يتعرض بقاء النظام الموجود والقائم على الامتيازات والسيطرة بالذات للخطر، فإن أي تحد ينتصب أمام هذا النظام، وفي كل مكان، يجب أن ينظر إليه بالحد الأقصى من الجدية. وكل من يهدد النظام السائد يُفضل أن يتم تصويره امتداداً للوحش، شيوعياً متنكراً أو معتوهاً هائماً بالبلشفية. أما أولئك الذين يقفون في وجه الوحش ومجسّاته فيصبحون «معتدلين»، هذه التسمية التي تتسع لتشمل دائرة واسعة من الطغاة والجلادين وقتلة الجماهير طالما ظلوا ملتزمين بأداء وظيفتهم. وهؤلاء المعتدلون يتباينون من حيث خياراتهم التكتيكية. فبعضهم يفضل الاصلاحات سلاحاً لطرد الوحش من الساحة، ثم يتحولون إلى تدابير أشد قسوة حين تخفق الاصلاحات. ثمة آخرون يحتقرون المعبر الاصلاحي ويركزون على الجوهر مباشرة. فعلى المستوى الداخلي تدرج الرد بين القمع الوحشي للمعارضة والحركة العمالية (الرعب الأحمر، وخلفاؤه الاعتياديون حسب تعبير

ويلسون) وبين جملة متنوعة من الأساليب الأكثر مهارة. أما على النطاق الخارجي فإن التكتيكات تتكيف مع الطابع المحدد للتحدي، مع الابقاء على مبدأ ضرورة ذبح الوحش ثابتاً. وهذا الاطار الايديولوجي العام، فضلاً عن الوقائع الاجتماعية — السياسية التي يعكسها، أسبغ على التدخل ثوباً مختلفاً تماماً منذ السنوات الأولى..

وتمت صياغة الاطار الجديد وتطويره أولاً كرد فعل على التطورات الجارية في فترة ما بعد الحرب في ايطاليا على هامش النظام الصناعي الغربي. والصيغة التي ترسخت آنذاك جرى تكرارها بصورة منتظمة في أماكن أخرى إلى يومنا هذا! وبالتالي فهي تستحق قدراً من المعاينة والتدقيق. في كانون الأول ١٩١٧ حددت جهة رفيعة المستوى من إدارة ويلسون أن ايطاليا كانت، جراء تنامي كفاحية الحركة العمالية، «تشكل الخطر الواضح المتمثل بالثورة الاجتماعية وانعدام النظام». وقد صرح مسؤول في وزارة الخارجية في احدى جلساته الخاصة قائلاً: «إذا لم ننتبه ونحرص فإننا سنجد أنفسنا أمام روسيا ثانية» ثم أضاف: «إن الايطاليين يشبهون الأطفال الصغار» و«لابد من قيادتهم ومساعدتهم أكثر من أية أمة أخرى». جاءت القمصان السوداء لموسوليني وحلت المشكلة عن طريق العنف. لقد نفذ الفاشيون «ثورة فتية رائعة»، كما جاء على لسان السفير الامريكي في معرض اطرائه على انقضاض موسوليني على روما في تشرين الأول من عام ١٩٢٢ ذلك الانقضاض الذي أجهز على الديمقراطية الايطالية. نجح المرتزقة الفاشيون في انهاء الحركات العمالية بمساعدة الحكومة مما أدى إلى وضع حد للانحراف الديمقراطي. ظلت الولايات المتحدة تراقب باستحسان. جاء في تقرير السفارة إلى واشنطن أن الفاشيين «ربما كانوا العامل الأكثر فعلاً وقوة في قمع البلشفية في ايطاليا» وقد حسنوا الأوضاع كثيراً بصورة عامة، مع التعبير عن شيء من بقايا القلق ازاء «الشباب المتحمسين العنيفين» الذين حققوا هذه التطورات الجديرة بالثناء. وظلت السفارة ترسل التقارير عن مدى جاذبية الفاشية بالنسبة «لجميع الوطنيين الايطاليين»، ولبسطاء الناس «المتعطشين لامتلاك قيادة قوية... والمستعدين للاستمتاع بأن يخضعوا لنوع درامي من الحكم»(٤٩).

مع حلول الليل الفاشي في ايطاليا تصاعد الدعم المالي من جانب الحكومة الامريكية وأوساط رجال الاعمال في الولايات المتحدة بسرعة. حصلت ايطاليا على أفضل القروض في فترة ما بعد الحرب ونمت استثمارات الولايات المتحدة هناك بوتائر أعلى بكثير من أي بلد آخر مع ترسخ النظام الفاشي وازالة عدم الاستقرار العمالي جنباً إلى جنب مع أشكال الفوضى الديمقراطية الأخرى(٥٠).

نظر قادة الحركات العمالية في الولايات المتحدة إلى هذه التطورات نظرة استحسان بصورة عامة. فالأمريكان فدريشينيست American Federationist الذي كان رئيس اتحاد العمال الامريكي (AFL)صامويل غومبرز Somuel Gombers يحررها، رحبت بالفاشية بوصفها قلعة في وجه الشيوعية وحركة «مؤهلة للقيام بتحرك حاسم على المستوى القومي» كانت «تسارع إلى إعادة بناء دولة قائمة على وحدات متعاونة تتسم بالنفعية»، أي على شركات موسوليني الفاشية التي أخضعت العمل لكل من رأس المال والدولة. وقد وجدت مجلة الاتحاد (AFL) هذه الشركات «بديلاً مرحباً به عن الاتحادات الصناعية القديمة المتأثر بالمرض البلشفي» كما جاء في تعليق رونالد فيليبيللي Ronald

Filippelli. كما كانت حركية موسوليني النشيطة جذابة في الوقت نفسه! تابعت المجلة تقول: «مهما كانت مقززة... فإن فكرة الدكتاتورية والفارس الذي يمتطي صهوة جواده ستلقى شيئاً من التعاطف لدى النقابيين الامريكيين مع سياسات رجل يتمحور هدفه حول القيام بعمل ما، حول الفعل بدلاً من التنظير حول بناء حضارة فاعلة ومنتجة بدلاً من حشد من الجماعات المتصارعة يظل غارقاً في الفوضى والتنظير(٥١). لقد نجح موسوليني في جعل القطارات تنطلق في مواعيدها كما كانت الكليشيهات تقول. لم يكن قمع الحركة العمالية والمؤسسات الديمقراطية ثمناً باهظاً لمثل هذا الانجاز من منظور اتحاد العمال الامريكي (AFL).

اعتُبر موسوليني «معتدلاً» ذا جاذبية شعبية هائلة نجح في تحقيق الادارة الناجحة والازدهار عبر ذبح الوحش وفتح الأبواب أمام التجارة والاستثمارات المربحة. وفي معرض اعطاء صورة عامة عن مواقف أوساط رجال الأعمال اعتبر توماس لامونت Thomas Lamont أحد مساهمي شركة جي. بي. مورغان J. P. Morgan نفسه «أشبه بمبشر» يدعو للفاشية الايطالية، معبراً عن اعجابه بالدوتشي الذي رآه «شاباً منتصب القامة تماماً» أنجز «مهمة كبرى في ايطاليا» و«بالأفكار الصائبة» التي كان يسترشد بها في حكم البلاد. أما أوتو كاهن Otto Kahn من مؤسسة كوهن ولويب وشركاؤهما Kuhn, Loeb and Co. فقد امتدح الفاشيين أكثر لأنهم وضعوا نهاية «للمشاحنات البرلمانية والبيروقراطية العاجزة المبددة» ولأنهم زرعوا «روح النظام والانضباط والعمل الشاق والولاء والتضحية الوطنيين» في ظل «بنيتو موسوليني ذي النظرة الواضحة والقيادة الماهرة». وقد تساءل القاضي ايلبرت غاري Elbert Gary من اتحاد الفولاذ عما «إذا كنا نحن أيضاً بحاجة إلى رجل مثل موسوليني». كما أن سفارة الولايات المتحدة تأثرت بشكل خاص من واقع أن البلاد «لم تشهد اضراباً واحداً» منذ تسلم الفاشيون السلطة(٥٢).

كانت السفارة مطلعة تماماً على تدابير موسوليني الشمولية (التوتاليتارية). ففي تقرير صدر عن السفارة في شباط ١٩٢٥ بعد فرض سلسلة من الاجراءات الصارمة جاء أن الفاشية «قامت عملياً بخنق العناصر المناوئة عبر فرض القيود على حق الاجتماع وعبر حظر حرية الصحافة ومن خلال امتلاك منظمة عسكرية واسعة وكبيرة تخضع لأوامرها. ولكن موسوليني بقي «معتدلاً» يجابه برجولة البلاشفة الخائفين مع تجنب الانزلاق إلى حافة التطرف اليميني. أما مواصفات الاعتدال التي ميزته فقد كانت مضمرة في الحكم الذي أصدره بحقه السفير هنري فليتشر Henry Fletcher حين قال إن الخيار في ايطاليا «هو بين موسوليني والفاشية من جهة، وجيوليتي والاشتراكية من جهة ثانية» — وجيوليتي هذا هو رئيس الوزراء الليبرالي الذي سبق له أن تعاون مع موسوليني في قمع الحركة العمالية ولكنه وجد نفسه الآن هدفاً هو الآخر. كان السكان يفضلون «السلم والازدهار» في ظل الفاشية، على «حرية الكلام والادارة الرخوة... [مع] حظر البلشفية وفوضاها». كما جاء في تقرير فليتشر. وسارع وزير الخارجية فرانك كيللوغ Frank Kellogg إلى تأييده في الرأي حول اعتبار سائر الجماعات المعارضة مؤلفة من «الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين». أما رئيس قسم أوروبا الغربية في وزارة الخارجية، وليام كاستل William Castle فقد اعترف عام ١٩٢٦ بأن «أساليب

الدوتشي ليست، بأي من الأحوال، أساليب أمريكية»، بل هي «أساليب من المستحيل أن تحظى بالقبول في هذه البلاد (أمريكا) غير أنها قد تكون جذابة بالنسبة لشعب شديد الاختلاف عن شعبنا من حيث بنيته مثل الشعب الايطالي». لقد حظي الدوتشي وأساليبه بالنجاح بقدر كبير من الاحترام الواسع في جميع الأوساط السياسية والثقافية بما فيها أوساط أصحاب الآراء التقدمية(٥٣).

في ١٩١٩ كان كيللوغ Kellogg قد شجب بمرارة، وهو عضو في مجلس الشيوخ، «العدميين» و«الفوضويين» الداخليين الذين «يحاولون اثارة العناصر المستاءة في هذه البلاد لشن حرب طبقية». وبوصفه وزيراً للخارجية منع الشيوعيين من دخول البلاد «لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع هؤلاء الثوريين»، وحشر نزعة لافوليت La Follette التقدمية في سلة واحدة مع كل من الشيوعية والاشتراكية و IWW. كما طالب كيللوغ بأن «على الروس أن يوقفوا دعايتهم في الولايات المتحدة» كشرط للاعتراف(٥٤). كانت تلك عقيدة طبيعية كلياً نظراً للطبيعة الايديولوجية التي اتسم بها الخطر الذي كان يتهدد «بقاء النظام الرأسمالي بالذات»، كما كان ذلك مطلباً تكرر بانتظام، بشكل أو بآخر، في سنوات لاحقة.

حين طالت آثار الكساد الكبير أوروبا، مفضية إلى جملة من القلاقل الاجتماعية والسياسية تلقت ايطاليا الفاشية سيلاً اضافياً من الاطراء بوصفها قلعة حصينة للنظام والاستقرار، خالية من الصراع الطبقي والتحديات الصادرة عن العمال واليسار. كرست مجلة فورتشن Fortune عدداً خاصاً لايطاليا الفاشية عام ١٩٣٤ . قام السفير المتجول نورمان ديفيس Norman Davis بكيل المديح لنجاحات ايطاليا في تعليقات أوردها أمام مجلس العلاقات الخارجية في ١٩٣٣، متحدثاً بعد السفير الايطالي الذي قوبل بالتصفيق من قبل جمهوره المتميز على وصفه للطريقة التي اتبعتها ايطاليا من أجل «تنظيم بيتها من الداخل . . . وفي سبيل انهاء الحرب الطبقية»- عبر وسائل وأساليب كانت مناسبة بصورة جلية. كما ان سفير روزفلت في ايطاليا، بريكنريدج لونغ Breckenridge Long، كان هو الآخر شديد الحماس لـ «تجربة الحكم الجديدة» في ظل الفاشية، هذا النظام «الذي يعمل بنجاح منقطع النظير في ايطاليا». وبعد الحرب العالمية الثانية استذكر هنري ستيمسون Henry Stimson (وزير خارجية في ادراة هوفر، ووزير حرب في ادارة روزفلت) أنه وهوفر Hooverكانا قد رأيا موسوليني «قائداً صالحاً ومفيداً». وحين أدلى قائد المارينز الجنرال سميدلي باتلر Smedley Butler ببعض الملاحظات الانتقادية حول موسيليني عام ١٩٣١ ، كان ستيمسون قد طالب بمحاكمته من قبل محكمة عسكرية، دون بذل أي جهد للتأكد من الوقائع. وحين حصل الفاشيون على تسع وتسعين بالمئة من الأصوات في انتخابات آذار ١٩٣٤ استخلصت وزارة الخارجية مما جرى استنتاجاً يقول بأن النتائج «تظهر بما لا يقبل النقاش مدى اتساع شعبية النظام الفاشي». كان روزفلت نفسه متفقاً مع العديد من هذه الآراء الايجابية حول «الجنتلمان الايطالي المثير للاعجاب» كما وصف موسوليني في عام ١٩٣٣ (٥٥).

صحيح أن غزو موسوليني للحبشة تعرض للادانة، ولكنه لم يلحق أي ضرر جدي بعلاقات الولايات المتحدة مع ايطاليا الفاشية. أما السبب الأساس لذلك فقد أورده السفير لونغ قائلاً: إذا

سقط موسوليني وبقيت البلاد «بدون قيادة، . . . فإن مظاهر البلشفية العنيفة ستطفو جلية على السطح في المراكز الصناعية والمناطق الزراعية حيث مازالت الملكية الخاصة هي السائدة». توصل تقرير لوزارة الخارجية صدر عام ١٩٣٧ إلى استنتاج يقول: «إن الفاشية تناسب روح ايطاليا» وقد «جلبت النظام بعد الفوضى، والانضباط بعد التسيب، والوفرة بعد الافلاس». ويتابع التقرير كلامه ليصل في الختام إلى أن كل ذلك خلال فترة زمنية قصيرة جعل اتخاذ جملة من التدابير الصارمة أمراً ضرورياً». أضف إلى ذلك أن ايطاليا، مثلها مثل ألمانيا في ظل هتلر، كانت عقبة في طريق النفوذ الروسي في اسبانيا أثناء الحرب الأهلية. كانت واشنطن قد التزمت بنوع من «الحياد» الذي مال لصالح الفاشية الاسبانية ضد الجمهورية الديمقراطية الليبرالية مع الابقاء على الانضواء تحت راية العداء الغربي والستاليني للثورة الشعبية التحررية(٥٦).

في الدراسة الأكاديمية الأولى حول الموضوع يشير ديفيد شميتز David Schmitz إلى أن النموذج الذي تم تطويره لايطاليا، حيث الفاشيون «المعتدلون» يقفون في موقع وسط بين اليسار المروّع من جهة ومتطرفي اليمين من الجهة الأخرى جرى تطبيقه على النازية أيضاً. فهنا اختير هتلر بوصفه ممثلاً للمعتدلين الذين تعهدوا بتحقيق «النظام الاجتماعي، وقوانين معادية للبلشفية، اضافة إلى حماية الرساميل الأجنبية» كما يقول شيمتز. كتب القائم بالأعمال الأمريكي إلى واشنطن في عام ١٩٣٣ يقول بأن أمل ألمانيا معقود على «الجناح الأكثر اعتدالاً في الحزب [النازي]، بزعامة هتلر نفسه . . . وهو الجناح الذي يحظى بالقبول لدى جميع الناس المتحضرين والعاقلين»، ويبدو أنه صاحب «اليد العليا» بالمقارنة مع الجناح المتطرف الذي يؤمن بالعنف. وفي ١٩٣٧ رأت وزارة الخارجية [الأمريكية] الفاشية متفقة ومتلائمة مع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. إن تقريراً صدر عن القسم الأوربي فسّر صعود الفاشية بوصفه رد الفعل الطبيعي من جانب «الأغنياء والطبقات الوسطى دفاعاً عن النفس» عندما «تنقلب الجماهير المستاءة، استرشاداً بمثال الثورة الروسية، إلى اليسار». لذا فإن الفاشية «يجب أن تنجح وإلا فإن الجماهير، مدعومة هذه المرة بالطبقات الوسطى المحبطة، ستتحول مرة أخرى نحو اليسار.» فالفاشية الأوربية لم تصبح عدوة لدودة للولايات المتحدة حتى لحظة قيامها بمهاجمة مصالح الولايات المتحدة هجوماً مباشراً. أما رد الفعل على الفاشية اليابانية فلم يأت إلا بالطريقة نفسها تقريباً.(٥٧)

على الرغم من أن قوى المحور أصبحت عدوة خلال الحرب العالمية الثانية فإن الاطار العام للتفكير لم يشهد تغيراً فعلياً على الاطلاق. ما إن قامت الولايات المتحدة بتحرير ايطاليا الجنوبية في ١٩٤٣ حتى امتثلت لنصيحة تشيرتشل القائمة على ضرورة التركيز بالدرجة الأولى على منع «الفوضى أو البلشفة أو الحرب الأهلية. . . ليس هناك أي شيء يجمع الملك والوطنيين الذين التفوا حوله من جهة وبين البلشفية الحاقدة من جهة أخرى» كما حذر تشيرتشل. قامت الولايات المتحدة بدعم الملك الذي كان قد تعاون تعاوناً كاملاً مع النظام الفاشي، وبتأييد الدكتاتورية اليمينية التي أقامها الفيلد ـ مارشال بادوغليو Badoglio، أحد أبطال الحرب الفاشيين، تماماً مثلما كان روزفلت قد رسخ اقدام الاميرال الفرنسي الفاشي دارلان Darian في افريقيا الشمالية، المنطقة الأولى التي

حررت من النير النازي، عام ١٩٤٢ . لقد حاول هنري ستيمسون H. stimson مع وزارة الخارجية ايصال الزعيم الفاشي دينو غراندي Dino Ggrandi إلى السلطة، عبر وصف هذا المسؤول الكبير في نظام موسوليني الدكتاتوري منذ سنواته الأولى بأنه «معتدل» بين صفوف أصحاب القمصان السوداء وقد «اضطر لأن يصبح فاشياً جراء تطرفات الشيوعيين»؛ وعملية اعادة بناء التاريخ وفق خطوط موازية مألوفة في الأوساط اليمينية والنازية ـ الجديدة المعاصرة. ففي ايطاليا، كما في سائر أرجاء العالم، تمت استعادة الفاشين والمتعاونين إلى السلطة والنفوذ من قبل قوات الحلفاء. أما الهدف العام فكان متركزاً على تدمير حركة مقاومة الفاشية، نسف القوى الشعبية التي استندت إليها تلك الحركة، واعادة بناء النظام المحافظ التقليدي تحت مظلة سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها هذه المرة.(٥٨)

صار التمييز بين «المعتدلين» بقيادة موسوليني وبين «المتطرفين» الذين كان موسوليني يريد اخضاعهم لسيطرته «مهيمناً على تفكير وزارة الخارجية (الامريكية) حول الفاشية وساعد على توفير الأرضية الايديولوجية من أجل تقديم الدعم المستمر لموسوليني خلال الفترة الممتدة بين الحربين» كما يرد في تعليق لشميتز. وقد اعتبر ذلك نموذجاً لتأييد هتلر بوصفه الزعيم المعتدل للنازيين كما كان «سيصبح نمطاً مألوفاً يكاد يكون اوتوماتيكياً (آلياً) من انماط سلوك صانعي السياسة الخارجية الامريكان تحت اسم معاداة الشيوعية في القرن العشرين.»(٥٩)

ويتجلى هذا النموذج أو النمط بصورة خاصة واستثنائية في امريكا اللاتينية التي هي ساحة التدخل التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة، هذا التدخل الذي اتخذ شكلاً جديداً عبر تبني اطار تحليلي جديد بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. إلى ذلك الحين كان التدخل الذي تقوم به الولايات المتحدة يُصوّر على أنه رد فعل دفاعي ضد أعداء أوروبيين: ضد بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالدرجة الأولى. ومع صعود قوة الولايات المتحدة ونفوذها فقد هؤلاء الخصوم كثيراً من مصداقيتهم، فتحولت الولايات المتحدة بوصفها حامية النظام الرأسمالي، إلى التحدي الايديولوجي الذي واجه «بقاء النظام بالذات» متمثلاً في الثورة البلشفية لعام ١٩١٧ . فالثورة المكسيكية، بخطواتها المتجهة نحو الوطنية الاقتصادية، أثارت الشبح بصورة حادة. اصبحت المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي التي باتت موضوع صراع شديد عام ١٩١٧؛ لأنها تدعو إلى اشراك الدولة في الاقتصاد (ولاسيما تطوير الموارد الطبيعية) وادارته وإلى اخضاع الملكية الخاصة لمتطلبات الرخاء العام، أصبحت منطوية على قدر كبير من الشؤم. تمت المسارعة إلى عقد المقارنة بين الثورتين المكسيكية والبلشفية عبر الطريقتين المألوفتين: فهذه التحركات شكلت تهديداً مباشراً للمستثمرين الامريكان من جهة، وقد تشجع آخرين، بمن فيهم عناصر داخلية، على التفكير وفق خطوط موازية من جهة ثانية. ففي ١٩١٨ حذر سفير الولايات المتحدة في المكسيك هنري فليتشر Henry Fletcher من أن هدف المكسيك كان متركزاً على «استبدال مبدأ مونرو» بما يفضي إلى «زوال هيمنة الولايات المتحدة على هذه القارة»؛ وقد تم نقل فليتشر هذا إلى ايطاليا بسرعة كما سبق لنا أن رأينا، ليصبح ناطقاً باسم فاشية موسوليني ومدافعاً عنها بوصفها سداً أمام «البلشفية» (ومعها الاشتراكية والليبرالية).

كتب فليتشر إلى ويلسون عام ١٩١٩ يقول إن المادة ٢٧ من شأنها أن تنهي الاستثمار الأجنبي في المكسيك.(٦٠)

وبعد عدد قليل من السنوات أعلن وزير الخارجية فرانك كيللوغ Frank Kellogg أن برامج المكسيك القائمة على النزعة الوطنية الاقتصادية هي التي وضعت هذه البلاد «موضع الامتحان أمام العالم» و «خلقت وضعاً خطيراً» بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. باتت وزارة الخارجية تعتبر المكسيك أشبه بموقع متقدم للبلشفية.(٦١)

عكس تحذير فليتشر الموجه إلى ويلسون ذلك الاحتقار الذي عبر عنه والت ويتمان وآخرون لـ «المكسيك البائسة، المفتقرة للكفاءة». فالمكسيكيون لن يكونوا «قادرين على الاستمرار» بدون الاستثمارات الأجنبية، لأنهم، باعتقاد فليتشر، «لا يمتلكون العبقرية اللازمة للتنمية الصناعية كما يفتقرون إلى التدريب المطلوب لذلك.»

وبعد عدد قليل من السنوات كتب السفير جيمس شيفيلد James Sheffield متحدثاً عن: «لاجدوى محاولة التعامل مع عقل لاتيني ـ هندي مفعم بكراهية الولايات المتحدة ومتعطش للثأر على الأسس التي يمكن لحكومتنا أن تتبعها في التعامل مع حكومة متحضرة ومنضبطة في أوروبا». فلدى المكسيكيين «حقد هندي، وليس لاتينياً، على جميع الشعوب بلا استثناء أو تحفظ ليس هناك إلا القليل من الدم الأبيض في المجلس ـ انه بالغ الهشاشة» وثمة مسؤولون آخرون تحدثوا عن «القدرات العقلية المتدنية» التي تجعل المكسيكيين ـ مثلهم مثل الايطاليين ـ «عاجزين كلياً عن أن يحكموا أنفسهم» و «يسهل خضوعهم لسيطرة الخلاسيين» الذين يتحكمون بزمام الحكم.

أما الفنزويليون فكانوا يعتبرون «كسالى» يعانون من «عدم النضج السياسي» و «التدني العرقي» مثلهم مثل الامريكان اللاتين الآخرين. ففي ١٩٢٧ طرح اليهو روت Elihu Root الذي كان عمله الطويل كرجل دولة وكقائد لحركة السلام قد أكسبه جائزة نوبل، تساؤلاً متشككاً حول اعتراف الولايات المتحدة ببلدان امريكية لاتينية لأن الامريكان اللاتينين «ليسوا، كما هو معروف، إلا مثل الأطفال وهم عاجزون عن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالاستقلال.» كانت المحاولة المكسيكية الرامية إلى تحقيق الديمقراطية محاولة عابثة لا جدوى منها مثلها مثل اعطاء حق التصويت للسود بعد الحرب الأهلية، حسب ما جاء في تعليق لروث: «لم تكن إلا خطوة كئيبة، خطأً شنيعاً، مع جملة فظيعة من الشرور اللاحقة.» وبعد أربعين عاماً عبر خلفه المرموق دين اتشيسون Dean Achison عن قناعات مماثلة لصالح العنصريين البيض في افريقيا الجنوبية. اقترح روث على المكسيك نموذج ايطاليا الفاشية، المتمتعة بـ «احياء الازدهار والرضى والسعادة في ظل حكم دكتاتور».

رأى أحد دبلوماسيي الولايات المتحدة في فنزويلا أن «الكادحين المعدمين الهنود» لا يستحقون الديمقراطية الرسمية بل يجب أن يتوفر لهم «نظام حكم أبوي بسيط» وقد أطرى الدكتاتور الفنزويلي خوان فيسانتي غوميز Juan Vicente Gómez الذي كان، بالافادة من التجربة المكسيكية، قد أبدى «قدراً كبيراً من الحكمة إذ قرر أن استبداداً عادلاً وخيراً أفضل من نظام

ديمقراطي فوضوي». (٦٢)

أما البعض فقد رأوا السكان الأصليين أقل بعثاً على اليأس. فالمصرفي توماس لامونت Thomas Lamont شعر بأن المكسيكيين «على جهلهم وبعدهم عن الحكمة وعدم جدارتهم بالثقة، يمكن التعامل معهم شريطة التحلي بالصبر والأناة». وقد تم التعبير عن عواطف مماثلة، بصورة خفية، في السنوات اللاحقة أيضاً. فوزير الخارجية جون فوستر دالس John Foster Dulles نصح الرئيس ايزنهاور قائلاً إن من الممكن جعل الامريكان اللاتين يقبلون بخطط الولايات المتحدة فيما يخص مستقبل بلادهم كمصادر للمواد الخام والأرباح بالنسبة للشركات الامريكية: «يتعين عليك أن تربت على أكتافهم قليلاً وتجعلهم يشعرون بأنك مولع بهم» وبالعقلية نفسها أوصى روبرت وودوردRobert Woodward، سفير الولايات المتحدة في كوستاريكا باغراء شركة الفواكه المتحدة ودفعها من أجل تبني «عدد قليل من الشراشيب الانسانية البسيطة والسطحية النسبية لصالح العمال مما سينطوي على تأثير نفسي كبير، وصولاً إلى ازالة مشكلة الكادحين الهنود المعدمين. (٦٣)

انطلاقاً من المادة البشرية التي يتعين عليه التعامل معها لا يسع المرء إلاّ أن يثمن المحاولات المبذولة «من قبل البرفسور الخيِّر، على أنانيته وتمركزه حول ذاته، من أجل نشر التحرر والخلاص عبر معرفة الحق والطريق القويم من قبل الطلاب المحرومين في أرجاء الأرض».

مبهورة بالنموذج الفاشي الناجح توجهت الولايات المتحدة إلى الحكام الدكتاتوريين والطغاة للوقوف في وجه خطر التغيير الاجتماعي والنزعة الوطنية الاقتصادية، هذا الخطر الذي بات متجسداً في سياق التحدي البلشفي الشامل للعالم المتصب أمام بقاء النظام الرأسمالي. شكلت فنزويلا مثالاً صارخاً. فالمستبد المتوحش الجنرال غوميز ظل متمتعاً بعلاقات جيدة معقولة مع الولايات المتحدة حتى ادارة ويلسون التي عارضت طغيانه وارهابه وفساده اضافة إلى «ميله نحو ألمانيا في الحرب الحالية التي يجري خوضها في سبيل حقوق الانسانية،» كما جاء على لسان الوزير الامريكي المفوض في فنزويلا عام ١٩١٧ . ولكن المواقف ما لبثت، بعد سنوات قليلة، أن تبدلت (على الرغم من أن ممارسات غوميز بقيت على حالها.) فهذا الطاغية الذي لم يتلون بالنزعات الوطنية الاقتصادية والراديكالية الثورية التي كانت تهدد المصالح الامريكية في الأماكن الأخرى من امريكا اللاتينية، كان قد قدم بلاده على طبق من الفضة للاستغلال الأجنبي.

كان الخليط الاعتيادي المؤلف من الاحتقار العنصري من جهة ومعاداة النزعة الوطنية الاستقلالية كافياً لتصويره معتدلاً. فقد أنقذ البلاد من «صراع بين الطبقات صاحبة الامتيازات وبين عامة الشعب» وأبقاها بعيدة عن «الشيوعية أو أية نزعات ثورية متطرفة أخرى»، كما قال القائم بالأعمال الامريكي في رسالة له إلى وزارة الخارجية عام ١٩٢٩ . يقول ميشيل كرين Michael Kreun : «حتى يصبح الشعب الفينزويللي جديراً بالثقة ومؤهلاً لاتخاذ القرارات السليمة بشأن توجهه السياسي والاقتصادي، الامر الذي لن يتحقق إلا في المستقبل البعيد، فإن الحل الأمثل بالنسبة لسائر المعنيين هو ابقاء هذا الشعب في مأمن من الديمقراطية». (٦٤)

كما يتضح من الأمثلة المتعاقبة تستثير النزعة الاقتصادية الوطنية حفيظة الولايات المتحدة

وحيث يمكن يجري ربط المتهم بالمؤامرة البلشفية الرامية إلى تدمير الحضارة الغربية. وعلى المتهم في جميع الأحوال أن يتعرض للذبح. إنه أشبه بقانون تاريخي بمقدار ما يسمح به عالم بالغ التعقيد.

تم التقاط النقطة الأساسية في الملاحظة الشهيرة الذي أطلقها جون ف. كيندي حين قال إن اختيارنا، على تفضيلنا للأنظمة الديمقراطية المحترمة، سوف يقع على تروخيلو Trujillo حين يكون الاختيار بينه وبين كاسترو. من الضروري فقط أن نضيف ثلاث نقاط هي:

١ ـ إن مفهوم «كاسترو» مفهوم واسع جداً يشمل جميع من يثيرون المشكلات أمام «الأغنياء الذين يعيشون في سلام داخل منازلهم» والذين يحتكرون، برأي تشيرتشل، حق حكم العالم مع الاستمتاع بموارده البشرية والمادية.

٢ ـ أما «تروخيلو» الذي وقع الاختيار عليه، مهما كان مرعباً، فسيكون «معتدلاً» طالما بقي ملتزماً بأداء مهمته.

٣ ـ وهذا الـ «تروخيلو» سينقلب بسرعة البرق من صديق مفضَّل إلى وحش آخر لا بد من تدميره إذا ما أبدى حماقة الدوس على أقدامنا.

إنها القصة التي ما زالت تتكرر مرة بعد أخرى حتى يومنا هذا. وليس صدام حسين إلا المثال الأخير.

يشكل نمط ما بعد الحرب العالمية الأولى خروجاً على صيغة تدخل الولايات المتحدة في فترة سابقة كانت متسمة بقدر أقل من الاعتداد بالذات ومن النفوذ والقوة العالميتين. ثمة أسباب كثيرة تدعو إلى توقع استمرار هذا النمط ودوامه بعناد، مع سائر التكيفات المطلوبة، بعد أن فقد التحدي البلشفي الخيوط الأخيرة لمصداقيته.

٥ ـ أسس السياسة

ثمة تلخيص واضح لمرتكز سياسة الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة على صفحات السجل الداخلي للتخطيط.(٦٥) فالولايات المتحدة استعدت، استناداً إلى جبروتها الاقتصادي والعسكري الذي لم يسبق له مثيل، لكي تصبح القوة العالمية الفعلية الأولى بحق. ومما لا يثير الاستغراب أن المدراء في الشركات وفي الدولة عقدوا آمالهم على توظيف هذا الجبروت من أجل اجتراح نظام عالمي من شأنه أن يخدم المصالح التي يمثلونها.

خلال الحرب قام مخططو الولايات المتحدة بتطوير مفهوم «منطقة عظمى»، منطقة «تكون ضرورية استراتيجياً لتحقيق السيطرة العالمية» خاضعة لمتطلبات الاقتصاد الامريكي وحاجاته. وفي مراحلها الأولى كانت المنطقة العظمى كتلة لا ألمانية تقودها الولايات المتحدة، كتلة تجمع بين نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى والامبراطورية البريطانية السابقة المتعرضة لعملية التفكك اضافة إلى منظومات اقليمية أخرى منضوية تحت سيطرة الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة بتوسيع دائرة منظوماتها الاقليمية الخاصة في امريكا اللاتينية والمحيط الهادي وفق المبدأ

الذي عبر عنه ايب فورتاس Abe Fortas في المناقشات الداخلية، والقائم على أن هذه الخطوات مبررة «كجزء من التزامنا بأمن العالم. . . فيا هو خير لنا هو خير للعالم». عبر المسؤولون البريطانيون عن الاستياء ودانوا «الامبريالية الاقتصادية لمصالح رجال الأعمال الامريكان هذه الامبريالية التي تبدي نشاطاً ملحوظاً تحت عباءة الأممية الخيّرة القائمة على عواطف العمومة أو الخؤولة» والتي «تحاول أن تزيحنا». وحين أصبحت هزيمة ألمانيا واضحة جرى توسيع مفهوم المنطقة العظمى ليصبح شاملاً القارة الأوربية ـ الآسيوية أيضاً، إلى اقصى الحدود الممكنة. وقد جرى تطبيق هذه الخطط العامة على مناطق محددة بذاتها بقدر كبير من الاتساق والاضطراد.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي ـ فإن الحمائم كانوا مكتفين بنوع من «الاحتواء» يتيح له ـ للاتحاد السوفيتي ـ السيطرة على معظم المناطق التي احتلها الجيش الأحمر في الحرب ضد هتلر. ولكن الصقور كانت لديهم تطلعات أوسع جرى التعبير عنها في استراتيجية الدحر الواردة في تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨. تأرجحت السياسة الامريكية ازاء الاتحاد السوفيتي بين هذين الموقفين عاكساً مشكلة السيطرة على المساحات المترامية الأطراف التي تتولى قوة الولايات المتحدة مهمة «الدفاع» عنها من جهة، ومسألة الحاجة إلى عدو يتسم بالمصداقية لضمان بقاء الجمهور مستعداً لتأييد التدخل وتوفير التمويل لصناعة متقدمة عبر المنظومة العسكرية من جهة ثانية.

تعين على المنطقة العظمى أن تقوم على بنية محددة. كان لا بد من اعادة تشكيل المجتمعات الصناعية مع استعادة معظم معالم النظام القديم شريطة اقحامها في الاطار الشامل لقوة الولايات المتحدة وجبروتها. لا بد من تنظيم تلك المجتمعات تحت قيادة «زعيمتيها الطبيعيتين»: ألمانيا واليابان. أثارت التحركات المبكرة نحو الديمقراطية في ظل الاحتلال العسكري قلقاً عميقاً في واشنطن وفي أوساط رجال الأعمال. وقد جرى قلب توجه تلك التحركات مع حلول أواخر عقد الأربعينات إذ تم اتخاذ خطوات ثابتة لاضعاف الحركة العمالية ولضمان سيطرة قطاعات رجال الأعمال التقليديين المرتبطين برأس مال الولايات المتحدة. وكانت بريطانيا مستمرة بعملية مماثلة فيما بعد مثلها مثل الولايات المتحدة نفسها.(٦٦)

وقد افترض أن من شأن التحركات نحو اقامة سوق أوربية مشتركة أن ترفع من مستوى الأداء الاقتصادي، أن توفق بين سائر القطاعات الاجتماعية وبين سيطرة رجال الأعمال، وأن تخلق أسواقاً وفرصاً للاستثمار لصالح شركات الولايات المتحدة. كانت اليابان مرشحة لأن تصبح زعيمة اقليمية داخل نظام عالمي خاضع لسيطرة الولايات المتحدة. أما فكرة أن تتحول اليابان إلى منافسة جدية فقد كانت أغرب من أن تكون جديرة بالتدقيق. فحتى الستينات ظلت ادارة كنيدي مهتمة بالاهتداء إلى وسائل تكفل استمرارية التجربة اليابانية ونجاحها. إلا أن هذه التجربة ترسخت أخيراً بفضل الحرب الفيتنامية التي كانت باهظة الثمن بالنسبة للولايات المتحدة ولكنها كانت مفيدة جداً بالنسبة للاقتصاد الياباني مثلها مثل الحرب الكورية فيما مضى.

ثمة أوهام مدهشة حول هذه القضايا. فمحرر مجلة السياسة الخارجية **Foreign Policy** آنذاك، آلان تونيلسون Alan Tonelson يشير إلى سعي الولايات المتحدة من أجل بناء «مراكز

صناعية في أوروبا الغربية واليابان آملة بصورة مكشوفة، أنهما ستغدوان سريعا منافستين للولايات المتحدة». لم يكن ثمة أي أمل أو توقع من هذا النوع. وفيما يخص اليابان، مثلاً، كان وليام دريبر William Draper معاون وزير الدفاع لشؤون الجيش، وهو نائب رئيس سابق لشركة ديلون وريد، الذي لعب دوراً كبيراً في الجهود المبذولة لاحياء الاقتصادين الألماني والياباني بما يضمن سيطرة طبقة رجال الاعمال، «يشك في أن تقوم اليابان ببيع ما يكفي إلى الولايات المتحدة من أجل الحصول على الدولارات اللازمة لتسديد قيمة المواد الخام الامريكية». ليست الأوهام الدائرة حول الآمال الامريكية إلا صنواً للاعتقاد بأن الولايات المتحدة (أو أية جهة أخرى) لم تبادر إلى خوض الحرب إلا «دفاعاً عن الحرية»، كما يزعم جيمس رستون James Reston وغيره من المنظرين الايديولوجيين.(٦٧)

مع حلول عام ١٩٤٧ أصبح مفهوماً أن الانتعاش الأوربي كان متعثراً وكسيحاً وكان الأمر بحاجة إلى مبادرات أمريكية واسعة النطاق من أجل دفع العملية إلى أمام وفق الخطوط المرغوبة. كانت المبادرة السياسية الكبرى الأولى لهذا الغرض متمثلة بمشروع مارشال. وفي دراسته الشاملة لهذا البرنامج يلخص ميكائيل هوغان Michael Hogan دافعه الأول بوصفه تشجيع قيام اتحاد اقتصادي أوربي شديد الشبه بالولايات المتحدة عبر تقديم ما يزيد عن مليارين من الدولارات سنوياً كمساعدة في الأعوام الأولى «لتجنب الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا، لاحتواء الشيوعية (لا التدخل السوفيتي بل نجاح الأحزاب الشيوعية المحلية)، لمنع انهيار ميزان الصادرات الامريكية، وللوصول إلى هدف التعددية المنشود.» ومثل هذا الحافز الاقتصادي كان مطلوباً «لحماية المبادرة الفردية والمشروع الخاص في كل من القارة الأوربية والولايات المتحدة على حد سواء.» أما البديل فكان من شأنه أن يتجسد في «تجارب مع مشاريع اشتراكية وأشكال من سيطرة الحكومة» مؤهله لأن «تعرض المشروع الخاص» في الولايات المتحدة أيضاً «للخطر». وقد شكل «نقص الدولار» الذي حال دون قيام أوروبا بشراء السلع المصنعة من الولايات المتحدة بما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات خطيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني (الامريكي) هماً كبيراً.(٦٨)

كان فهم حقيقة أن اعادة بناء النظام الرأسمالي في كل من أوروبا (واليابان) شكلت عاملاً أساسياً بالنسبة لسلامة النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة يعيد باختصار نمط تفكير ادارة هاردينغ Harding بعد الحرب العالمية الأولى. فوزير التجارة هيربرت هوفر Herbert Hoover ووزير الخارجية تشارلز ايفانس هيوز Charles Evens Hughes، مع مخططين مرموقين ومتنفذين آخرين كانوا مسلمين بأن الانتعاش الاقتصادي الأوربي شكل عاملاً أساسياً من عوامل توسع الصادرات الأمريكية. أعلن هيوز في ١٩٢١ أن «ازدهار الولايات المتحدة متوقف إلى حد كبير على التسويات الاقتصادية التي يمكن بلوغها في أوربا» ـ الأمر الذي كان يستدعي، بالطبع، ذبح الوحش البلشفي كما أعلن رئيس الجمهورية من قبل.(٦٩)

يرى المؤرخ الدبلوماسي ملفين ليفلر Melvyn Leffler «أن تأثير مشروع مارشال من وجهة النظر الاستراتيجية والجغروسياسية كان يتجاوز حدود أوربا». فالتغلب على النقص في الدولار،

هذا النقص « الذي حفز مشروع مارشال أساساً، » كان يستدعي نوعاً من استرجاع الأنماط التجارية الثلاثية حيث تكسب أوروبا الدولارات عبر قيام الولايات المتحدة بشراء المواد الخام من مستعمراتها (مستعمرات أوروبا). لذا فإن وصول الأوروبيين (واليابانيين) إلى الأسواق والمواد الخام العالم ثالثية كان عنصراً أساسياً من عناصر التخطيط الاستراتيجي، وشرطاً ضرورياً من شروط تحقيق الأغراض العامة التي رمى إليها مشروع مارشال: «افادة الاقتصاد الامريكي» و «تصحيح الاختلال في توازن القوة في أوربا» لصالح حلفاء الولايات المتحدة (كدولة وكطبقة حاكمة)، اضافة إلى «تعزيز الأمن القومي الامريكي» حيث تعني عبارة «الأمن القومي» «السيطرة على المواد الخام، على البنية التحتية الصناعية، على القوة البشرية المؤهلة والموصوفة، وعلى شبكة من القواعد العسكرية.» ويتابع ليفلر كلامه قائلاً: «وهكذا فإن الابعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال» استدعت «احباط النزعات الوطنية والقومية الثورية خارج أوربا تماماً كما تطلبت متابعة مكافحة الشيوعية المحلية بدأب داخل القارة الأوربية.» كانت هذه مشكلة صعبة بسبب هيبة حركة المقاومة المناهضة للفاشية ذات العنصر الشيوعي القوي في الغالب، مع فقدان حلفاء الولايات المتحدة التقليديين من منتسبي طبقات رجال الأعمال والتجارة لمصداقيتهم بسبب ارتباطهم بالفاشية. ورغم «الالتزام الخطابي بمبدأ تقرير المصير» كانت سياسة الولايات المتحدة تدعو إلى ابقاء المستعمرات السابقة على حالها محتفظة بدورها التابع المحدد، ويمكن قول الشيء نفسه حول الالتزام بالديمقراطية، ذلك الالتزام الذي كان يتعين عليه، لو كان أكثر من مجرد كلام منمق وبلاغي، أن يعني السماح للقوى الشعبية التي عارضتها الولايات المتحدة ـ مثل الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين والحركة العمالية والخ . . . بأن تلعب ما هو أكثر من دور رمزي وهامشي في الحياة السياسية والاجتماعية. درجت مساعدات مشروع مارشال على عادة فرض الخيارات السياسية قسراً ولا سيما في ايطاليا عام ١٩٤٨ و «اجبار أوربا على تبني برامج رفاه متناسقة ومتدرجة، وتحديد الأجور والتحكم بالتضخم، مع خلق أجواء من شأنها أن تفضي إلى توظيف الرساميل واستثمارها ـ في مشاريع ممولة جزئياً بمبالغ خارجة من جيوب العمال. (توماس ماك كورميك Thomas Mc Cormick). (٧٠)

منذ بداية الحرب، ولأسباب عميقة الجذور، دأبت الولايات المتحدة على اتباع خط معاد لكل من مبدأي حق تقرير المصير والديمقراطية، بصرف النظر عن الالتزامات والتعهدات الكلامية والبلاغية، وقد اعترف المخططون الأذكياء الأكثر كلبية بأن تلك الالتزامات والتعهدات لم تكن إلا كلاماً بلاغياً. فدين اتشيسون Dean Acheson، مثلاً، قال: «إذا كانت سياستنا الحالية ستتمتع بأي قدر من الأمل في النجاح في فورموزا (تايوان)، فإن علينا أن نخفي، بكثير من الحرص، رغبتنا في فصل الجزيرة عن البر الصيني». وإذا تدخلنا عسكرياً، فإن علينا أن نفعل ذلك تحت قناع الأمم المتحدة «ومع التصميم المعلن على تلبية المطالب المشروعة لدى الفورموزيين الأصليين حول حق تقرير المصير». (٧١)

أما وليام بوردن William Borden فيلاحظ في دراسة هامة أن «عدداً قليلاً فقط من

الدولارات هو الذي انتقل على المستوى الدولي في ظل برامج المساعدة؛ فالدولارات ذهبت إلى المنتجين الامريكان والسلع بيعت للجمهور الأوربي «بالعملات المحلية. ويلح بعد ذلك على أن اخفاق برنامج المساعدة في التغلب على النقص في الدولار وعلى عزوف الكونغرس عن تقديم المزيد من الأموال» أجبر وزير الخارجية دين آتشيسون ومساعده بول نيتزه Paul Nitze على استبدال الحفز الكينزي الدولي لاقتصاد العالم بـ «حفز كينزي عسكري دولي لاقتصاد العالم» : الفكرة الأساس الكامنة وراء تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ . إن فئات من أوساط رجال الأعمال اعتبرت أن «من الواضح أن جملة من الاقتصادات الأجنبية مثلها مثل اقتصادنا نحن باتت معتمدة بالدرجة الأولى على مدى الانفاق المستمر على التسلح في هذه البلاد». (مجلة وول ستريت، ١٩٥٢). فنفقات الولايات المتحدة العسكرية وفرت حافزاً ذا شأن للانتاج الصناعي الأوربي كما أن شراء المواد الخام الاستراتيجية من المستعمرات الأوروبية فعلت فعلها في تقليص نقص الدولار حتى أمكن تعليق مساعدات مشروع مارشال لبريطانيا عام ١٩٥٠ ، على الرغم من أن الآثار طويلة الأمد كانت مختلطة، كما يقول هوغان Hogan. (٧٢) أما بالنسبة لليابان فإن نفقات الولايات المتحدة العسكرية، وخصوصاً على الحرب الكورية، شكلت العامل الأول من عوامل انتعاش اليابان الصناعي في فترة ما بعد الحرب. وقد أفادت كوريا الجنوبية بالطريقة ذاتها من الحرب الفيتنامية، مثلها مثل غيرها من الدول الحليفة للولايات المتحدة.

كان دور العالم الثالث في بنية المنطقة العظمى متركزاً على تلبية حاجات المجتمعات الصناعية. ففي أمريكا اللاتينية، كما في غيرها لا بد من أن يتركز الاهتمام الأكبر على «حماية مواردنا»، حسب تعبير جورج كينان George Kennan. وبما أن الخطر الرئيس الذي يتهدد مصالحنا هو خطر محلي، فإن علينا أن ندرك أن «الجواب الأخير قد لا يكون ساراً» ـ أي متجسداً بـ «القمع البوليسي من جانب الحكومة المحلية». فـ «التدابير الحكومية القمعية القاسية» يجب ألا تسبب لنا أي نوع من القلق طالما أن «النتائج في محصلتها هي خدمة أغراضنا». وعموماً «من الأفضل أن يكون لدينا نظام قوي في السلطة بدلاً من حكومة ليبرالية إذا كانت متساهلة ومتراخية ومخترقة من قبل الشيوعيين». (٧٣) وعبارة «الشيوعيين» مستخدمة في الخطاب الامريكي بمعناها التقني للدلالة على قادة الحركات العمالية ومنظمي الفلاحين والرهبان الذين يقومون بتنظيم جميعات المساعدة الذاتية والروابط الخيرية وغيرهم ممن يتبنون أولويات خاطئة.

أما الأولويات الصحيحة فهي موجزة في وثائق التخطيط التي هي على درجة عالية من السرية. (٧٤) يأتي التهديد الرئيس لمصالح الولايات المتحدة من «الأنظمة الوطنية» المتجاوبة مع الضغوط الشعبية المطالبة بـ «تحسينات مباشرة على المستويات الدنيا لمعيشة الجماهير» وبتنويع الاقتصادات. فمثل هذا التوجه يتناقض ليس فقط مع الحاجة إلى «حماية مواردنا» بل ومع اهتمامنا بتشجيع «جو مؤهل لأن يفضي إلى الاستثمار الخاص» اضافة إلى «استرجاع عائد معقول في حال رأس المال الأجنبي». قامت ادارة كيندي بتعيين جذور مصالح الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية بوصفها عسكرية جزئياً (قناة باناما، مواد خام استراتيجية والخ.) ولكنها حددت، ربما بقدر أكبر

من الدقة، أيضاً، «الجذر الاقتصادي الذي يتشكل ليفه المركزي من المليارات التسع من الدولارات الأمريكية المستثمرة في المنطقة» ومن العلاقات التجارية الواسعة. فضرورة «حماية الاستثمارات والتجارة الأمريكيتين ودعمهما» هي التي تتعرض للتهديد من قبل النزعة الوطنية والقومية. إن الموديلات القائمة على تصدير المنتجات الزراعية، هذه الموديلات التي تخدم مصالح شركات متمركزة في الولايات المتحدة (الأغرو بيزنس، شركات انتاج المبيدات والأسمدة، والخ..)، وجملة متنوعة من الخدمات المفيدة مثل توفير الأيدي العاملة بخسة الثمن لمشروعات التجميع والمونتاج في السنوات اللاحقة، هي الموديلات المفضلة.

تعترف السجلات العامة المعلنة هي الأخرى بخطر النزعات الوطنية والقومية. فبعد الانقلاب الناجح المدعوم من الاستخبارات المركزية، ذلك الانقلاب الذي أطاح بالنظام البرلماني للشخصية الوطنية المحافظة مصدق في ايران، مما أدى إلى استعادة الشاه وتحويل ٤٠ بالمئة من الامتيازات النفطية البريطانية السابقة إلى الشركات الامريكية، نشرت النيويورك تايمز افتتاحية قالت فيها إن «تلك كلها أخبار جيدة فعلاً»؛ و «الأمر»، مهما كان باهظ الثمن بالنسبة لـ «سائر المعنيين» (الايرانيين بالدرجة الأولى)، «قد يمكن اثبات جدواه إذا تم استخلاص الدروس منه». وبعد ذلك يجري النطق بالدرس الأول دون أي تنميق للعبارات:

«يشكل الثمن الباهظ الذي يتعين دفعه من قبل أية جهة تصاب بسعار النزعة الوطنية المتعصبة درساً بليغاً يتعين على البلدان المتخلفة ذات الموارد الغنية أن تتعلمه. قد نبالغ إذا تصورنا أن تجربة ايران ستمنع بروز أمثال مصدق في بلدان أخرى، ولكن تلك التجربة من شأنها، على الأقل، أن تقوي مراكز القادة الأكثر تعقلاً والأبعد نظراً».

أولئك القادة الذين سيبدون تفهماً واضحاً لأولوياتنا البارزة. (٧٥) وقد تم الاعتراف أيضاً بأن الخطط المرسومة للبلدان المعنية ستكون خططاً لا تحظى بالشعبية هناك غير أن التدابير الحاذقة والمتحذلقة للسيطرة ليست ضرورية بالنسبة لسكان تلك البلاد. فتحت ستار برامج المساعدات الحكومية من الولايات المتحدة، قامت «بعثات متخصصة في مجال الأمن العام» بتدريب قوات البوليس المحلية. أما التبرير، كما جاء على لسان وزارة الخارجية، فهو أن جهاز البوليس هو الذي «يتلمس الاستياء بين صفوف الشعب قبل الجميع» وعليه بالتالي «أن يشكل أحد الوسائل الرئيسة التي تستخدمها الحكومة في سبيل الاطمئنان إلى قبول الأكثرية بها» إن قوة بوليسية فعالة تستطيع، في الغالب، أن تحبط أية تطورات غير مرغوبة قد تتطلب في حال حدوثها «عمليات جراحية كبرى» من أجل «معالجة الأخطار الناجمة عنها». غير أن الأعمال البوليسية قد لا تكفي.

لذا فإن المخططين الامريكان أكدوا على ضرورة احكام السيطرة على المؤسسات العسكرية في امريكا اللاتينية، هذه المؤسسات الموصوفة بأنها «الأقل معاداة للولايات المتحدة بالمقارنة مع أية جماعات سياسية». ومهمة هذه المؤسسات، كما جاء في احدى الوثائق الصادرة عن ادارة كينيدي متجسدة في «ازاحة القادة الحكوميين من مناصبهم حين يكون سلوكهم، حسب قناعة المؤسسة العسكرية المعنية، متعارضاً مع، وملحقاً الضرر برفاهية الأمة ورخائها» ـ وهي مهمة يجب أن

تكون المؤسسات العسكرية مجهزة لتنفيذها بعد أن وفرت لها التدريبات التي تلقتها في الولايات المتحدة «فرصة تفهم أهداف الولايات المتحدة والتوجه نحوها».

عبر قلب رسالة المؤسسة العسكرية من مهمة «الدفاع عن نصف الكرة الغربي» إلى وظيفة تحقيق «الأمن الداخلي»، استطاعت ادارة كينيدي والادارات اللاحقة أن تتغلب على مشكلة النزعة الوطنية (أو «الوطنية المتطرفة» كما ترد أحياناً في سجلات التخطيط الداخلي) عن طريق اقامة دول أمنية قومية أو وطنية نازية ـ جديدة ودعمها مما أدى إلى عواقب باتت معروفة جيداً. كان الغرض ـ كما قال لارس شولتز Lars Schoultz، أبرز الأكاديميين المتخصصين بقضايا حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة ـ متمثلاً في «التدمير الدائم لخطر متصور يتهدد البنية القائمة للامتيازات الاجتماعية ـ الاقتصادية عبر ازالة المشاركة السياسية لـ «الأكثرية العددية. . . ، أي لـ «الطبقات الشعبية»(٧٦). ودعم الولايات المتحدة لهذه الأنظمة يتبع أساساً ذلك النموذج الذي ساد في العشرينات والفاشية الأوربية التي سبقت مناقشتها.

لاحظوا أن هذا يشكل صيغة أقسى من صيغ السياسات المرسومة للمجتمعات الصناعية بدافع وجهة النظر العالمية والمثل الاجتماعية والسياسية نفسها. والاجراءات الأقسى والأشد التي اعتبرت مناسبة للعالم الثالث ساعدت أيضاً في التغلب على المخاوف التي عبرت عنها جهات داخلية ازاء النزعة الليبرالية المتطرفة لدى حكومات أمريكية لاتينية، حول حماية الحقوق التي وفرتها نظمها القانونية، وبصدد التدفق الحر للأفكار، ذلك التدفق الذي قلص من تأثير الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة بهدف تحقيق غسل الأدمغة والسيطرة الأيديولوجية. وهذه الأمور تقف جنباً إلى جنب مع مشكلات أخرى مزمنة مثل «المستوى الثقافي المتدني» في غواتيمالا، تلك الظاهرة التي أسفت لها المخابرات المركزية عام ١٩٦٥، والتي تتجلى عبر واقع «كون الجماعات الليبرالية. . . شديدة الاستجابة للأطروحات التي تتحدث عن «امبريالية اليانكي»، ربما بسبب «النفوذ السياسي والاقتصادي طويل الأمد لشركات الفواكه الأمريكية في البلاد فضلاً عن دور الولايات المتحدة في تحرير كاستيلو آرماس Castillo Armas ـ أي التحرير عن طريق انقلاب مدعوم من قبل الاستخبارات المركزية أطاح بالحكومة الشعبية الديمقراطية وأعاد إلى الحكم الطغمة العسكرية المجرمة التقليدية. وحيث يتعذر احكام السيطرة المباشرة على البوليس والجيش كما في نيكاراغوا ما بعد سوموزا وبانما، لابد من الاطاحة بالحكومة، وتنصيب نظام أكثر طواعية بدلاً منها، مع استعادة بناء «جيش جديد» على طريقة بناء الحرس القومي لسوموزا، هذا الحرس الذي طالما حظي باستحسان الولايات المتحدة(٧٧).

إنها سياسات ثابتة؛ وتوجهها الأساس لا يخضع لأي تحد أو نقاش. من التضليل القول بأن هناك ما هو قريب من الاجماع حول هذه المسائل في الكونغرس، في وسائل الاعلام، وبين أوساط المثقفين. إن الأكثر صحة هو أن العقائد الأساسية بعيدة عن الرؤية، خارج الذاكرة والعقل مثلها مثل الهواء الذي نستنشقه والذي يبقى وراء امكانية المناقشة.

تم تعديل الاطار العام بما يتفق مع هذه المنطقة وتلك. فجنوب شرق آسيا كُلفت بـ «أداء

وظيفتها الأساس كمنبع للمواد الخام وكسوق لليابان وأوربا الغربية» حسب كلام هيئة تخطيط وزارة خارجية جورج كينان في ١٩٤٩(٧٨) . ومثل هذا المنطق قاد مباشرة إلى تدخل الولايات المتحدة في الهند الصينية، دعماً للاستعمار الفرنسي أولاً، ووحدها فيما بعد. تركز الخوف على أن فيتنام مستقلة قد تنشر «فيروس» الوطنية والروح القومية في أرجاء جنوب شرق آسيا مما يغري اليابان بالمصالحة مع الكتلة الشيوعية في القارة الآسيوية وصولاً إلى تحولها إلى المركز الصناعي لـ «نظام جديد» يجري استبعاد الولايات المتحدة منه؛ كان خوض حرب المحيط الهادي في جانب كبير منه من أجل منع مثل هذه النتيجة. في عبارة مناسبة اعتبر مؤرخ آسيا جون داور Jhon Dower اليابان «السوبر دومينو» (الحجر الأقوى في اللعب أو الورقة الرابحة). ففي سبيل التغلب على الخطر الناجم عن النزعة الوطنية الفيتنامية كان من الضروري تدمير الفيروس وتطعيم المنطقة ضد المرض. وهذه النتيجة تحققت. فالهند الصينية تعرضت للتدمير الناجح في حين قام القتلة وخبراء التعذيب والطغاة المدعومون من جانب الولايات المتحدة في كل من أندونيسيا، تايلاند، الفلبين، وكوريا الجنوبية، بتوفير الدعم الحاسم عند الحاجة من أجل تنفيذ المذابح على نطاق جماهيري واسع فيما وسائل الاعلام، والناس «المحترمون» عموماً، تومىء تعبيراً عن الموافقة أو تفضل أن توجه أنظارها إلى الجهة المعاكسة.

وفي أمريكا اللاتينية تم تطبيق مبادىء مماثلة بقدر غير قليل من النجاح. فهذه المنطقة هي الأخرى كان يتعين عليها أن تؤدي وظيفتها كمصدر للمواد الخام وكسوق. خلال الحرب العالمية الثانية جرت، إلى حد كبير، ازاحة بريطانيا وفرنسا المنافستين التقليديتين للولايات المتحدة، وفقاً لمبدأ هنري ستيمسون Henry Stimson القائم على أن أمريكا اللاتينية ليست إلا «منطقتنا الصغيرة هنا بين ظهرانينا والتي لم يسبق لها أن أزعجت أحداً(٧٩)».وعلى الرغم من أن «الاستقرار» المتفق مع مصالح النخبة في الولايات المتحدة لم يتحقق كاملاً، فإن خطر التطور المستقل جرى احباطه إلى حد كبير ـ ربما إلى الأبد في اقليم أمريكا الوسطى والحوض الكاريبي ـ حيث ظل نفوذ الولايات المتحدة طاغياً.

كان لابد من «استغلال» أفريقيا لحساب إعادة بناء أوربا، كما قال كينان في دراسة هامة من دراسات وزارة الخارجية حول النظام الدولي. وأضاف كينان أن فرصة استغلال أفريقيا من شأنها أن توفر دفعة نفسية (بسيكولوجية) للقوى الأوربية مزودة اياها بـ«تلك الغاية الملموسة التي كان الجميع يتلمسونها بدون نجاح. . .»(٨٠). ربما كان التاريخ يقضي بطرح مشروع مغاير: مشروع تقوم أفريقيا بموجبه بـ «استغلال» أوربا لتتمكن من أن تعيد بناء ما دمرته قرون من التخريب والنهب على أيدي الغزاة الأوربيين، مع تحسين حالتها النفسية (البسيكولوجية) أيضاً، ربما، خلال العملية. لا حاجة للقول إن شيئاً من هذا لم يكن وارداً ولو من بعيد، فضلاً عن أن المقترحات العملية لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام، هذا إن حظيت بأي اهتمام، باعتبارها مقترحات غير قابلة للمناقشة على ما يبدو.

لا مجال لاستبعاد العامل العنصري وخصوصاً لدى مناقشة السياسة الأفريقية. حذّر دين

آتشيسون Dean Achesou رئيس وزراء الحكومة البيضاء السابق في روديسيا عام ١٩٧١ من «الجمهور الأمريكي» الذي يرى أن الحل الصائب الوحيد لأية مسألة يجب أن يكون ذلك الحل الذي يؤيد وجهة نظر الملونين». وعبر ترديده لأصداء مواعظ اليهووروت Elihu Root، حامل جائزة نوبل، طالب روديسيا بالحاح بعدم «الانجرار إلى طريق الازدهار من خلال التأثر بكليشيهاتنا الدستورية ـ مثل المساواة أمام القانون، والخ . . . تلك الكليشيهات التي جلبت لنا هذا القدر الكبير من المتاعب. . .» أبدى أتشيسون انزعاجاً خاصاً ازاء استخدام المحكمة العليا «نصوصاً دستورية غامضة» أدت إلى «تسريع عملية المساواة العرقية وأغرقت الساحة السياسية بشعار: «صوت واحد للمواطن الواحد»، هذا الشعار الذي جعل «الزنوج. . . تواقين لتحقيق المزيد والمزيد من التقدم السريع وصولاً إلى ابتكار تقنيات شعبية جديدة قائمة على التظاهر والعنف» (أيلول ١٩٦٨). قام روجر موريس Roger Morris، أحد مسؤولي وزارة الخارجية، بمناقشة «كابوس العنصرية. . . المخيم» فوق الشؤون الأفريقية في ظل ادارة نيكسون، كما «فوق القضايا العامة الأكثر أساسية على المستويين الخارجي والداخلي» بما في ذلك مطالبة نيكسون كيسنجر بضمان احتواء رسالته الرئاسية الأولى إلى الكونغرس حول السياسة الخارجية شيئاً (يغري بالقبول)؛ وعدم اقتناع كيسنجر بأن قبائل الايبو «أكثر ذكاءً وتحضراً أو استقراراً» من النيجيريين الذي من شأنه هو الآخر أن يكون «أكثر التصاقاً بالزنوجة»؛ مع «تظاهر» الكسندر هيغ A.Haig«الهادىء بقرع الطبول على طاولة الشؤون الأفريقية الذي تم طرحه في اجتماعات هيئة أركان مجلس الأمن القومي»(٨١).

أما في الشرق الأوسط فإن الهم الأكبر كان (وما يزال) متركزاً على الاحتياطات الطاقية التي ليس لها مثيل والموجودة في المنطقة، وفي شبه الجزيرة العربية بالدرجة الأولى. كان لابد من ادخال هذه الاحتياطات في اطار المنظومة الخاضعة للولايات المتحدة. وكما في أمريكا اللاتينية كان لابد من استئصال المصالح الفرنسية والبريطانية التقليدية وترسيخ سيطرة الولايات المتحدة على ما وصفته وزارة الخارجية بعبارة «مصدر مذهل للقوة الاستراتيجية، واحدى أكثر الهدايا المادية هولاً وعظمة في تاريخ العالم. . . ربما الهدية الاقتصادية الأغنى في العالم في ميدان الاستثمار الأجنبي». وفيما بعد وصف الرئيس ايزنهاور الشرق الأوسط بأنه «المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الأكبر في العالم»(٨٢).

بعد الحرب فازت الشركات الأمريكية بالدور القيادي في إنتاج النفط الشرق أوسطي مع الهيمنة على نصف الكرة الغربي الذي ظل المنتج الرئيس حتى عام ١٩٦٨. لم تكن الولايات المتحدة آنذاك بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط لنفسها. فقد تركز هدفها على احكام السيطرة على النظام العالمي مع تأمين عدم قيام الآخرين بتبني أي نهج مستقل. ورغم الاحتقار السائد لليابانيين والاستخفاف بآفاقهم، فإن البعض تلمس ما ينذر بالمتاعب حتى هنا. وفي ١٩٤٩ رأى جورج كينان أن من شأن فرض اشراف الولايات المتحدة على واردات اليابان النفطية أن يساعد على توفير «حق النقض (الفيتو)» ضد سياسات اليابان العسكرية والصناعية. وقد جرى تبني هذه النصيحة. صحيح أن اليابان تلقت المساعدة كي تتصنع، ولكن الولايات المتحدة احتفظت برقابتها على

مخزون الطاقة ومنشآت تصفية النفط في اليابان. وحتى عام ١٩٧٣ «لم تكن الا نسبة عشرة بالمئة من النفط المستهلك في اليابان تستخرج من قبل شركات يابانية» كما يقول شيغكو فوكاي Shigeko Fukai. صحيح أن قيام اليابان بتنويع مصادر الطاقة واتباع تدابير الحفاظ عليها أدى الآن إلى اختزال جبروت «الفيتو» اختزالاً ذا شأن، ولكن هذا الفيتو لم يصبح بعد عديم الوزن(٨٣).

تضليل أيضاً أن يقال، ببساطة، إن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى ابقاء النفط بخس الثمن، وإن كان ذلك صحيحاً بصورة عامة. فأسعار النفط ظلت تتدهور (بالمقارنة مع أسعار السلع الأخرى) منذ الأربعينات حتى شهدت صعوداً حاداً في أوائل السبعينات جعلها تتوازن مرة أخرى. وهذه العملية كانت نعمة كبرى بالنسبة للقوى الصناعية الغربية وإن شكلت ضربة مؤلمة جداً موجهة إلى المصالح طويلة الأمد للعالم العربي؛ كما أن اختزال التكاليف الفعلية للنفط انطوى على أهمية حاسمة بالنسبة لمظاهر الازدهار الريفاني المخادعة والزائفة. غير أن النفط بخس الثمن هو وسيلة سياسية وليس غاية بذاته. ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة، مع حلول عقد السبعينات، لم تكن بأي شكل من الأشكال ضد زيادة أسعار النفط، هذه الزيادة المؤلمة لمنافسيها الصناعيين ولكنها مفيدة بالنسبة لشركاتها المتعاملة بالطاقة والمصدّرة لها. فالسيطرة على الطاقة تشكل أحد عوامل الهيمنة العالمية؛ والأسعار الفعلية جنباً إلى جنب مع مستويات الانتاج تكتسب أهميتها في هذا السياق، كما أن التأثيرات والتقلبات الاقتصادية لا تتبع خطاً مستقيماً(٨٤).

أما اهتمام الولايات المتحدة بالفلبين فمستمد في جزء منها، من مخاوف مماثلة. فقواعد الولايات المتحدة هناك تشكل جزءاً من النظام العسكري المحيط بمنطقة الشرق الأوسط، هذا النظام الممتد من المحيط الهندي إلى اسرائيل وتركيا والبرتغال والخ.. لضمان عدم بروز أي خطر من شأنه تهديد سيطرة الولايات المتحدة والنخب المحلية الجديرة بالثقة على هذه المنطقة. إن الولايات المتحدة هي قوة عالمية، وهي تخطط على هذا الأساس.

تظل التطورات اللاحقة في الشرق الأوسط منسجمة مع الصيغة آنفة الذكر، بما في ذلك تعميق العلاقات مع اسرائيل بوصفها «حليفة استراتيجية» ودولة مأجورة؛ ورفض الولايات المتحدة لاجماع دولي واسع حول التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ سنوات عديدة(٨٥)؛ وقيام اسرائيل ببيع أسلحة أمريكية لايران في الثمانينات، هذه العملية التي تمت، كما صرحت مصادر اسرائيلية رفيعة المستوى في أوائل الثمانينات (قبل وجود أي رهائن بزمن طويل) بالتنسيق مع حكومة الولايات المتحدة في سبيل التشجيع على قيام انقلاب عسكري من شأنه أن يساعد على استعادة الحلف الاسرائيلي ـ الايراني ـ السعودي الذي ارتكزت إليه سياسة الولايات المتحدة في ظل مبدأ نيكسون ـ احدى السمات الكثيرة لقضية ايران ـ كونترا التي تعرضت للقمع والكبت عبر عملية التحكم بالتخريب التي شنها الكونغرس مع وسائل الاعلام. ونموذج الاطاحة بحكومات مدنية غير مرغوبة نفسه كان قد تم تطبيقه بنجاح في كل من أندونيسيا والتشيلي وغيرهما(٨٦).

تتمثل الضرورة السياسية الأولى بالوقوف في وجه أية قوى وطنية وقومية محلية قد تحاول أن

تستخدم مواردها الخاصة بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة. فالدافع الذي كان كامناً وراء عملية مكافحة التمرد واسعة النطاق في اليونان منذ عام ١٩٤٧، صدر، في جزء منه، عن الخوف من أن تؤدي «خميرة» النزعة القومية المستقلة هناك إلى اصابة الشرق الأوسط بـ «العدوى»، كما حذر اتشيسون. فاليونان كانت تعتبر محفزاً أمامياً لجبروت الولايات المتحدة مكلفاً بحماية نفط الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. تحدثت دراسة صادرة عن السي. آي. أي CIA (الاستخبارات المركزية) عن أن انتصار المتمردين كان يعني أن تواجه الولايات المتحدة «امكانية فقدان الموارد النفطية في الشرق الأوسط». وقد جرى تلفيق تهديد سوفيتي جرياً على العادة. أما الخطر الفعلي فكان متمثلاً بالنزعة القومية والوطنية المحلية مع تأثيراتها الملهمة الباعثة على الرعب في أماكن أخرى.

قادت عوامل مماثلة إلى الانقلاب الذي نفذته المخابرات المركزية والذي أعاد الشاه إلى الحكم في ايران. كما أن عبد الناصر أصبح عدواً لأسباب مشابهة. وفيما بعد جرى تصوير الخميني على أنه مصدر لخطر مماثل مما جعل الولايات المتحدة تدعم العراق في الحرب الخليجية. ومن ثم انتقلت العباءة إلى الدكتاتور العراقي صدام حسين الذي انقلب بين عشية وضحاها من صديق محبوب يحظى بالتفضيل إلى هتلر جديد حين غزا الكويت سعياً وراء الاطاحة بعملاء الولايات المتحدة وبريطانيا. كان الخوف مركزاً باستمرار على صيرورة قوى وطنية وقومية غير خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها قوى ذات نفوذ له شأنه في المناطق المنتجة للنفط داخل شبه الجزيرة العربية. أما النخب السعودية فتعتبر، على العكس من ذلك، نخباً مؤلفة من شركاء ملائمين يديرون شؤون مواردهم بما ينسجم مع المصالح الأساسية للولايات المتحدة، وبما يساعد ارهاب الولايات المتحدة وعملياتها التخريبية في سائر أرجاء العالم الثالث.

كان المحللون الأكثر جدية واضحين تماماً حول هذه المسائل سواء في الكونغرس أو في الأدبيات التحليلية الاستراتيجية. ففي أيار ١٩٧٣، قبل تفجر أزمة النفط، أكد السناتور هنري جاكسون Henry Jackson، كبير خبراء النفط في مجلس الشيوخ، على «أن قوة اسرائيل وتوجهها الغربي على البحر الأبيض المتوسط. مع قوة ايران وتوجهها المماثل [في ظل الشاه] في الخليج الفارسي «تشكلان» قوتين جديرتين بالثقة صديقتين للولايات المتحدة، «استطاعتا» جنباً إلى جنب مع المملكة العربية السعودية «منع العناصر اللامسؤولة والثورية المتطرفة في بعض الدول العربية واحتواءها... هذه العناصر التي، لو اتيحت لها الفرصة، كانت قد شكلت خطراً جدياً حقاً على مواردنا النفطية الرئيسة في الخليج الفارسي» - وهي موارد قلما استخدمتها الولايات المتحدة آنذاك، ولكنها موارد ضرورية كاحتياط وكعامل من عوامل الهيمنة العالمية. سبق لمبدأ نيكسون أن حدد كلاً من ايران في ظل الشاه واسرائيل بوصفهما «شرطيين مستعدين لتنفيذ الأوامر» في المنطقة، حسب تعبير وزير الدفاع ملفين ليرد Melvin Laird، قوتين تكفلان عدم قيام «أية قوة وطنية أو قومية متطرفة» بتهديد النظام. وفي معرض استعراضه لهذا النظام في ١٩٧٤، كتب روبرت ريبا Robert Reppa، أحد المحللين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط في وكالة الاستخبارات الدفاعية

سابقاً، كتب يقول إن القوة الاسرائيلية هي التي حمت النظامين الأردني والسعودي من «مصر قوية عسكرياً» في الستينات وإن «العلاقات الاسرائيلية - الايرانية المتداخلة» ظلت تساهم في ضمان استقرار المنطقة مع تأمين مصالح الولايات المتحدة. ومنذ خريف ١٩٥٨ كان مجلس الأمن القومي قد توصل إلى استنتاج يقول بأن «المحصلة المنطقية» لمعاداة النزعات القومية والوطنية العربية المتطرفة والثورية «من شأنها أن تتمخض عن دعم اسرائيل بوصفها القوة الموالية للغرب القوة الوحيدة الباقية في الشرق الأوسط». وقبل ذلك بعشر سنوات كانت النجاحات العسكرية الاسرائيلية قد قادت هيئة رؤساء الأركان المشتركة إلى وصف اسرائيل بأنها القوة العسكرية الاقليمية الرئيسة بعد تركيا في مجال تمكين الولايات المتحدة من «تحقيق التفوق الاستراتيجي في الشرق الأوسط، هذا التفوق الذي يمكنه أن يعوض عن انهيار النفوذ البريطاني في تلك المنطقة».

وفيما يخص الفلسطينيين لم ير مخططو الولايات المتحدة ما يدعوهم إلى الشك بتقويم خبراء الحكومة الاسرائيلية في ١٩٤٨ القائم على أن اللاجئين الفلسطينيين يتعين عليهم إما أن «يندمجوا بسكان مناطق أخرى» أو أن «يتعرضوا للسحق والابادة»: «بعضهم سيموت، وأكثريتهم ستتحول إلى رماد بشري وإلى حثالة المجتمع، وستلتحق بالطبقات الأشد فقراً في البلدان العربية». وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى الانشغال بهم [بالفلسطينيين][٨٧].

قلة هي المسائل في الشؤون العالمية التي تكتسب أهمية مسألة التحكم بمنظومة الطاقة العالمية - أو على هذا المستوى من قابلية تهديد السلم العالمي بل وقضية بقاء البشرية. إنها المسألة التي مازالت تشكل «القضية رقم واحد في الشؤون الدولية» القضية التي لابد لأية محاولة ترمي إلى خلخلة الدور المهيمن للولايات المتحدة وعملائها من أن تتعرض لأشد وأعند أشكال المقاومة وأشرسها. طالما بقي الأمر ممكناً، ظل «الخطر السوفيتي» يجري تقديمه زيفاً كتبرير لأعمال الولايات المتحدة لضمان استمرار هيمنة الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط. وهذه الذريعة [ذريعة الخطر السوفيتي] التي لم تنطو في أي وقت من الأوقات على أية مصداقية كان يجب التخلي عنها كلياً بعد ١٩٩٠ في حين أن سياسة الولايات المتحدة ظلت على حالها. صحيح أنه لم يجر استخلاص الاستنتاج العقلاني حول الماضي، ولكن تعرض القناع الدعائي للاهتراء والتمزق أدى إلى استحالة الاستمرار في اخفاء الحقيقة. فحين قامت الولايات المتحدة بارسال قواتها إلى العربية السعودية في آب ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت كتب كبير مراسلي النيويورك تايمز الدبلوماسيين توماس فريدمان Thomas Friedman يقول:

«في الماضي، حين كانت الولايات المتحدة تجابه الاتحاد السوفيتي وتتنافس معه على بسط النفوذ في الشرق الأوسط، كان الرهان على حلفاء أي من الطرفين سيتحكمون بهذا القدر أو ذاك من الاحتياطات النفطية رهاناً منطوياً على بعد عسكري واستراتيجي. أما اليوم، بعد أن بات الاتحاد السوفيتي متعاوناً في الأزمة، فإن ذلك الرأي قد فقد الكثير من ملحاحيته».

- أو، بعبارة أصح، كان ذلك الرأي قد فقد قابليته لتزييف الوقائع وطمسها، مما دعا إلى اعلانها بصراحة للمرة الوحيدة: «لا تقوم الولايات المتحدة بارسال الجيوش إلى الخليج ببساطة من

أجل مساعدة العربية السعودية في مقاومة العدوان. إنها ترسل قوات لدعم الدولة العضوة في منظمة الأوبيك المستعدة أكثر من سواها لمراعاة مصالح واشنطن». وفي جريدة الواشنطن بوست لاحظ إ. جي. ديون E.G.Dionne أن ثمة «شيئاً موغلاً في كونه من النمط القديم» حول الاجراءات والتدابير، لدى اقتباسه كلام توم مان Tom Mann، مدير الشؤون الحكومية في مؤسسة بروكينغز، الذي يقول: «ليست هذه التي نتحدث عنها هنا إلا أنانية فاضحة ومكشوفة. والأسلوب الذي يتعامل به بوش مع بلدان الشرق الأوسط هذه ليس، من بعض جوانبه إلا أسلوباً أشبه بالأساليب الكولونيالية من حيث الطابع». ويسارع الجميع إلى اضافة ألا أثر للنقد في مثل هذا التوصيف(٨٨).

باختصار لابد من الحفاظ على احتياطات الطاقة الكبرى في العالم بأيد مناسبة ـ بأيدينا نحن ـ يمكن التعويل عليها والثقة بأنها ستستخدمها لصالح الناس الذين هم أهل لها، أي لصالح «الأمم المتخمة التي لا ترغب في أي مزيد لها هي سوى ما هو بحوزتها» حسب تعبير تشيرتشل.

بعيداً عن البلاغة والكلام الفارغ نرى أن الخطر المتصوُر منذ البداية وحتى النهاية، في الشرق الأوسط كما في غيره من الأماكن، هو الروح القومية والوطنية المستقلة التي توصف بأنها «جرثومة» (فيروس) قد تصيب بلداناً أخرى بـ «العدوى»، و«تفاحة فاسدة» قد تفسد المنطقة وما وراءها وتلوثها، وحجر «دومينو» قد يطيح بغيره من الأحجار. أما قصة التغطية فتدور حول اسقاط أحجار الدومينو عن طريق الغزو والفتوحات؛ فهوشي مينه سينطلق إلى جاكارتا على متن حسكة (قارب صغير) ويفتح الأرخبيل فيجعله قاعدة انطلاق للانقضاض على هاواي، بل والوصول إلى أبعد من ذلك؛ أو أن الروس سوف يستخدمون قاعدتهم في غرينادا لتنفيذ مخططاتهم الشيطانية القائمة على غزو العالم؛ والخ.. مرة أخرى لسنا بحاجة إلى قبول الاستنتاج الذي يقول بأن نوعاً من الجنون شرط من شروط التمتع بالاحترام وامتلاك القوة والنفوذ. فالافتراض الجوهري لنظرية الدومينو، وقلما يكون مضمراً، ظل كامناً في أن الفيروس قد ينتشر تحت تأثير استعراض التنمية المستقلة الناجحة. أحياناً يكون الأعداء وحوشاً حقيقيين كما يجري تصويرهم. وأحياناً أخرى يكونون أفضل نوعاً ما من «المعتدلين» أصحاب الحظوة. فهذه السمات والمواصفات ليست ذات علاقة بالموضوع؛ ما يهم هو مدى تلبيتهم لحاجات «الأغنياء الذين ينعمون بالسلام في منازلهم». ومثل هذه المحاكمة تبقى راسخة ومستمرة طوال فترة ما بعد الحرب، بما في ذلك الجهود الخارقة للعادة التي بذلت لتدمير نيكاراغوا عبر الارهاب والحرب الاقتصادية، بل ومن خلال الرفض السادي لتقدم المعونة في أثناء الكوارث الطبيعية وممارسة الضغط على الحلفاء ليفعلوا الشيء نفسه. يكشف اجماع النخبة حول هذه المسائل عن مدى عمق الاحساس بهذه الضرورات، ويوفر قدراً غير قليل من الرؤيا التي تنفذ إلى أعماق القيم الأخلاقية والمعنوية والثقافية الغربية.

كان يتعين على الاطار العام للنظام العالمي أن يكون شكلاً من أشكال الأممية الليبرالية التي تضمن مصالح مستثمري الولايات المتحدة. تضافرت جملة من العوامل «فرضت على العالم الثالث أن يتخصص بتصدير المنتجات الأولية: المنتجات التي تطلبها عملية الانتعاش الصناعي في كل من

أوربا واليابان؛ أنماط التجارة ثلاثية الأضلاع التي ساعدت على ابقاء صادرات الولايات المتحدة بمستوى عال وفق الطريقة التي سبقت الاشارة إليها؛ والوصول السهل إلى الموارد بما فيها المواد الخام اللازمة للانتاج العسكري، الذي يقوم بدور مركزي في ادراة الاقتصاد من جهة والتخطيط السكاني (تحديد النسل) من جهة ثانية. امتدت جذور التناقض بين سياسة الولايات المتحدة والتنمية المستقلة في العالم الثالث عميقاً في بنية النظام العالمي. وليس اللجوء المضطرد والمتكرر إلى العنف للوقوف في وجه الأخطار الوطنية والقومية إلا حصيلة طبيعية ملازمة لهذه الالتزامات(٨٩).

على الرغم من أن المعارضة المبدئية لأية نزعة وطنية وقومية مستقلة في العالم الثالث معلنة بوضوح ومؤكدة بجلاء في سجلات التخطيط الداخلية ومفسّرة على مستوى الممارسة العملية بقدر كبير من التناغم والانسجام، فإنها لا تلبي المتطلبات المذهبية وبالتالي غير مؤهلة للدخول في ساحة المناقشة العامة. فالمرء يلاقي كثيراً من الصعوبة قبل الاهتداء إلى مناقشة تتناول هذه السمات المركزية للنظام العالمي المعاصر على صفحات المجلات الشعبية أو حتى النخبوية الثقافية. أما في أوساط الباحثين والدارسين الملتزمين بالخط الرئيس والتيار السائد فيجري تجاهل الحقائق الحاسمة أو تهميشها أو انكارها كلياً، بصورة عامة. لذا فإننا نقرأ، في دراسة غاديس Gaddisالهامة حول جذور سياسة «الاحتواء» وتطورها، أن «جميع كبار المسؤولين التنفيذيين في فترة ما بعد الحرب» كانوا يعتقدون «أن النزعة الوطنية والقومية، طالما عكست مبدأ حق تقرير المصير، لم تكن تشكل تهديداً للمؤسسات الأمريكية» وبالتالي لم تستدع رداً أمريكياً عدوانياً ـ كما يتضح من «حقيقة» أن «كيندي لم يكن بالتأكيد معترضاً على الثورة الكوبية بحد ذاتها» بل فقط على «خطر السيطرة السوفيتية»، ومن جهودنا المنصبة على «ردع العدوان» في فيتنام الجنوبية، وعلى «الدفاع عن اليونان» [دفاع ضد «عدوان داخلي» في الحالين، كما قال ادلاي ستيفنسون Adlai Stvenson أمام الأمم المتحدة عام ١٩٦٤]. وهذا كله يجري تقديمه بدون أية أدلة أو براهين أو حجج (عدا عن أن الشخصيات السياسية ورجال الاعلام أعلنوا أنها هكذا) ومع الاغفال البهيج والطليق للحقيقة التاريخية، بل ولأي توثيق لما له علاقة بما يجري، هذا التوثيق الذي يشكل إحدى السمات النموذجية لمثل هذا الجنس من الأدبيات(٩٠).

وكما لوحظ فإن الزخم الأساس للخط السياسي هو فوق مستوى التحدي بل وحتى الوعي. ولهذه المذاهب تبعات معينة. وأولى هذه التبعات نجدها في الترابط المذهل بين مساعدات الولايات المتحدة وانتهاكات حقوق الانسان، ذلك الترابط الذي ظل ملحوظاً في عدد من الدراسات. ليس السبب كامناً في أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة مولعون بالتعذيب. فهو كامن بالأحرى في عدم ايلاء المسألة أية أهمية. ما يهم هو الوقوف في وجه أية تنمية مستقلة أو أي سلم غير صحيح للأولويات. ولهذا السبب يكون ضرورياً (للأسف) في الكثير من الأحيان اغتيال الرهبان، تعذيب القادة النقابيين، «اخفاء» أو «اختفاء» الفلاحين، مع زرع الرعب في قلوب السكان بصورة عامة. أما الحكومات التي تتبنى أولويات صحيحة فستكون مضطرة إلى اتخاذ مثل هذه الاجراءات والتدابير. ولأن الأولويات الصحيحة مصحوبة بالمساعدات الآتية من

الولايات المتحدة فإننا لا نلبث أن نكتشف الترابط الثانوي بين مساعدات الولايات المتحدة وانتهاكات حقوق الانسان . وبما أن الاستنتاجات ليست ذات جاذبية مذهبية فإنها سرعان ما تغيب في غياهب النسيان .

ثمة تبعة ثانية ألا وهي معارضة الولايات المتحدة العامة لأي اصلاح اجتماعي ما لم يكن ممكناً تنفيذه وفقاً لمصالح الولايات المتحدة السائدة . وعلى الرغم من أن مثل هذا الأمر ممكن أحياناً في العالم الثالث ، فإن مثل هذه الحالات نادرة ، بل وحيثما أمكن السير في طريق الاصلاح الاجتماعي مع الخضوع لمصالح الولايات المتحدة (تشكل كوستاريكا مثالاً صارخاً) فإن رد فعل واشنطن كان مشبعاً بقدر كبير من الغموض والتناقض .(٩١) أما التبعة الثالثة فهي العداء النخبوي المتطرف للديمقراطية . والسبب واضح : فأية ديمقراطية جديرة باسمها ستكون متجاوبة مع التطلعات الجماهيرية للسكان ، ومرشحة بالتالي لأن تخضع للنزعات الوطنية والقومية المتطرفة .

٦ ـ المرحلة التالية :

كما يشي التحليل ثمة ما يدعو إلى افتراض أن سياسة الولايات المتحدة ستبقى « على حالها » بعد أن وصلت الحرب الباردة إلى نهايتها . وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو أن الحدث الحاسم لم يقع فعلاً . ولدى النظر إليها نظرة واقعية نجد أن الحرب الباردة لم تنته إلاّ جزئياً (في أحسن الأحوال) وليست نهايتها الظاهرية إلا بنية ايديولوجية أكثر منها حقيقة تاريخية مستندة إلى تفسير يخفي بعض وظائفها الأساسية . وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الكثير من اطار الحرب الباردة يبقى كما هو ، فضلاً عن الاساليب النموذجية المستخدمة في احكام السيطرة على السكان المحليين . مازالت المشكلة إياها ـ وهي مركزية تواجه أية دولة أو نظام للسلطة ـ باقية ، ولابد من التعامل معها بطرق جديدة وأكثر اتصافاً بالخيال مع فقدان مذهب الحرب الباردة لمصداقيته وفعاليته .(٩٢)

ثمة سبب أعمق أيضاً يدعو سياسة الولايات المتحدة ازاء العالم الثالث إلى الاستمرار في اتباع خطها السابق . فالسياسات في الاطار الضيق ، تعبر عن حاجات هيكلية . ظلت سياسات الولايات المتحدة ثابتة ومضطردة خلال فترة طويلة من الزمن لأن المؤسسات السائدة مستقرة ولا تخضع إلا لقدر قليل من التحدي الداخلي ، فضلاً عن مناعتها ـ في الماضي ـ ازاء الضغوط الخارجية بفضل الثروة والقوة الفريدتين للولايات المتحدة . فالسياسة والايديولوجيا تتحددان ، إلى حد كبير ، وفقاً لاجماع أوساط رجال الأعمال . ثمة جدل تكتيكي في اطار الخط العام حول القضايا الحساسة ، ولكن من النادر أن تبرز قضايا مبدئية . صحيح أن التغييرات الحاصلة في النظام العالمي هي تغييرات ذات شأن فعلاً ، ولكنها لا تنطوي إلا على قدر قليل من التأثير في القواعد الأساسية التي تحكم سياسات الولايات المتحدة ازاء العالم الثالث ، وإن كانت تقوم بتعديل الشروط التي يجب تنفيذ هذه السياسات في ظلها . لابد ، بشكل خاص ، من اجتراح أعذار جديدة الآن ، كما اتضح من مثالي باناما والخليج . غير أن من غير المحتمل أن يشكل ذلك

مشكلة أصعب من تلك التي واجهت وودرو ويلسون Woodrow Wilson وخلفاءه بعد الثورة البلشفية .

مهما كانت المشكلات التي قد تثيرها الحاجة إلى تعديل الاطار الدعائي ، وغيرها من الأشكال التكتيكية للتكيف ، فإن هناك مكسباً يكفل التعويض . فزوال الرادع السوفيتي المحدود يطلق يد الولايات المتحدة في مجال ممارسة العنف والارهاب . والاعتراف بمثل هذه التأثيرات الايجابية كان معلناً في الخطاب الجماهيري منذ المراحل الأولى من انسحاب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية كما جاء على لسان اليوت آبرامز Elliot Abrams حين عبر عن ابتهاجه بغزو باناما . قال آبرامز : « من المحتمل أن يصبح بوش أكثر استعداداً لاستخدام القوة » . وقد بين هذا الكاتب أن استخدام القوة بات أكثر فعالية من ذي قبل لأن « التطورات الحاصلة في موسكو قلَّصَت من احتمالات تطور عملية صغيرة إلى صراع بين القوتين العظميين » .(٩٣) كما أن مقياس « تفكير » غورباتشوف « الجديد » يجري ربطه بانتظام باستعداده لسحب التأييد من أولئك الذين تنوي الولايات المتحدة تدميرهم ؛ لن نقر بأنه جاد في انهاء الحرب الباردة ما لم يسمح لنا بأن نتابع ، بدون أي تدخل ، القيام بما يحلو لنا .

ساهمت التحركات الروسية في تبديد بعض الألغاز المألوفة . فالرواية الرسمية كانت باستمرار تقوم على أننا نقوم باحتواء الروس وردعهم واحباط مخططاتهم الشريرة . ولكن الواقع ، كما بات واضحاً منذ أمد بعيد ، هو أن الخوف من الصراع بين القوتين العظميين أدى إلى احتواء الولايات المتحدة وردعها جنباً إلى جنب مع مخططاتها العالمية الأوسع طموحاً . فـ « التدخل السوفيتي » المرعب في العالم الثالث لم يكن عموماً إلا تحركات قام بها الكرملين بغية حماية وابقاء أهداف لهجوم الولايات المتحدة . وبما أن السوفييت يقومون الآن بتقليص ـ أو ربما انهاء ـ هذه الجهود ، فإن الولايات المتحدة باتت أكثر حرية في متابعة تنفيذ مخططاتها عن طريق القوة والعنف مما يؤدي إلى تبديد الضباب الخطابي . قد يأتي يوم يصبح فيه استخدام تعبيرات مذهب الاحتواء بما يتفق مع معناها ومع الحقائق التاريخية أمراً ممكناً .

ثمة عاملان جديدان في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث هما : الحاجة إلى عمليات تكيف تكتيكية ومذهبية ، والقدر الأكبر من الحرية في اللجوء إلى استخدام القوة دونما حرج ، مع تدهور الرادع السوفيتي . أما العامل الثالث فهو أن عمليات التدخل بالقوة والدكتاتوريات العسكرية لم تعد ضرورية كما من قبل . وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو نجاح العنف في تدمير المنظمات الشعبية . أما السبب الثاني فهو الخراب الاقتصادي الذي تنوء تحت وطأته معظم بلدان العالم الثالث . (انظر الفصل السابع) وفي ظل هذه الظروف يصبح ممكناً تحمل حكومات مدنية ، بل وديمقراطية اجتماعية أحياناً ، بعد أن تم القضاء على أي أمل في حياة أفضل .

هناك عامل آخر اضافي ألا وهو أن الولايات المتحدة باتت أضعف من ذي قبل بالمقارنة مع منافستيها الفعليتين : أوروبا واليابان . وهذا التوجه طويل الأمد تعزز جراء سوء الادارة الاقتصادية

من قبل الريغانيين الذين أعطوا كل شيء للاغنياء على حساب الفقراء والأجيال المستقبلية ، فدمروا الاقتصاد تدميراً شديداً بفعلتهم هذه . من هذه الزاوية ستقلص القدرة على التدخل . أما التطور المرتبط بذلك فهو التغلغل المتزايد في امريكا اللاتينية من قبل منافسينا الذين لايقرون بأن هذه المنطقة « ليست إلا مزرعتنا الخاصة القريبة » . فاليابان « خصوصاً » توسّع استثماراتها وقروضها في المنطقة ، ولاسيما في البلدين الأكثر غنى : المكسيك والبرازيل .

ترى احدى افتتاحيات مجلة اليابان الاقتصادية Japan Economic Journal ما يلي : « إذا كانت الولايات المتحدة مضطرة إلى التخلي عن دورها القيادي في التحالف الغربي لتعود « قوة اعتيادية » فإن على اليابان أن تعترف بهذه الحقيقة وأن تتصرف بما يتفق معها». زادت الاستثمارات اليابانية في امريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي حتى بلغت أكثر من نصف استثمارات الولايات المتحدة ـ حوالي ٢٠ بالمئة من الاستثمارات اليابانية ، الاجمالية في العالم . كما أن المصارف اليابانية تمتلك حوالي ١٠ ـ ١٥ بالمئة من قروض امريكا اللاتينية مقابل الثلث الذي يعود للمصارف الامريكية (باتت سندات القروض وسيلة من وسائل تحويل الاستثمارات الجديدة عبر مقايضة القروض بموجودات انتاجية) .(٩٤)

تنظر الولايات المتحدة إلى مثل هذه التطورات بشيء من الغموض والتناقض . فمن جهة لاتريد لمصالحها أن تواجه أي تحديات ، ومن جهة ثانية ترغب في أن يقوم الآخرون بدفع تكاليف عمليات النهب والسلب التي تمارسها هي في المنطقة وبالمساهمة في الحفاظ على استمرارية القطاعات المفيدة لـ « الأمم المشبعة » ، فضلاً عن تأكيد قدر كاف على الأقل من التنمية يكون الجزرة جنباً إلى جنب مع العصا التي تقف في طريق التوجهات الشعبية الكريهة نحو الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وثمة أيضاً عامل آخر ألا وهو مشروع تحويل أوروبا الشرقية إلى امريكا لاتينية (مشروع الأمركة اللاتينية لبلدان أوروبا الشرقية) . ترى مادة نشرتها النيويورك تايمز على صفحتها الأولى « أن معظم الشركات الامركية تعتبر الاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية الشرقية المنفتحة حديثاً أسواقاً ممكنة لمنتجاتها أو مصادر قوة عمل صناعية منخفضة الكلفة » وتضيف أن تلك البلدان تتطلع أيضاً بشغف إلى حدوث نوع من « نزيف الأدمغة » المعروف الذي تتحمل فيه بلدان العالم الثالث نفقات تعليم الاختصاصيين ، في حين تعود الفوائد والأرباح على المجتمعات الصناعية . وفي الوضع الحالي هناك « وفرة من القوة الذهنية الدماغية وهي غير موظفة بطاقتها الكاملة » في « الكتلة الشرقية » ، مما يوفر « احتياطات ذهنية وفكرية » ليست فقط بالغة الرخص بل وذات مواصفات عالية أيضاً لأن « نظامهم التعليمي نظام رائع » كما يقول أحد كبار العلماء في احدى الشركات الكبرى .(٩٥)

تكتسب الأهداف قدراً كافياً من الوضوح حين نلتفت إلى الممارسة والتخطيط السياسي ، بل وفيما يخص الغطاء الايديولوجي أيضاً . انظروا مثلاً ، إلى « وثيقة زدZ » التي أثارت قدراً كبيراً من الدهشة في بدايات عام ١٩٩٠ ، حين طردت الثرثرات الدائرة حول « نهاية التاريخ » والروح

الهيغلية اللتين شكلتا موضة العام الماضي الرائجة . فهذه الوثيقة التي ظهرت في مجلة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم بتوقيع الاسم المستعار « زد Z » مع مقتطفات سبق نشرها في النيويورك تايمز توصي الغرب بالرد الملائم على « الأزمة الختامية للشيوعية . »(٩٦)

لنا أن نصرف النظر عن الاطار بتركزه الثابت على «جوهر» النزعة السوفيتية ورؤاها المتعددة : كان ستالين « بطل اليسار » ، في حين ظل « التيار العام للسوفيتيولوجيا الأنجلو-امريكية » تعتبر الستالينية متمتعة :- « قالب ديمقراطي » ؛ تبقى الباحثون الأكاديميون « أوهاماً صارخة . . . حول الستالينية الديمقراطية » وحول « التأليه الصبياني للينين » وعملية « التحول الديمقراطي » التي تنشأ من اللينينية مع اعتبار ستالين في الوقت نفسه « انحرافاً عن الخط اللينيني الرئيسي في السياسة السوفيتية (لا يرى زد Z أي تضارب في هذه السمات على الرغم من استهزائه بـ « الاضطرابات النظرية » لدى اليساريين الذين يسيطرون على الأوساط الاكاديمية ؛ قام لينين بـ « انتاج الصيغة الأولى للرأسمالية في العام ؛ كان لينين وتروتسكي يعتبران ثورة اكتوبر ١٩١٧ « الثورة النهائية الثورة التي تضع حداً لأي مزيد من الحاجة إلى نشوب الثورات » ؛ وأن « بريجنيف تدخل في العالم الثالث كله رغبة منه في التدخل » وأن « روسيا امتطت صهوة العالم » . وغيرها من الأمور التي قد تساعد على تفسير الأسباب التي دعت المؤلف إلى تفضيل التنكر واستخدام التوقيع المستعار .(٩٧)

وبعد تجريدها من هذا كله فإن الوثيقة لا تتضمن إلا اطروحة عامة واحدة وتوصية سياسية مرافقة لها . تقول الأطروحة « لا توجد طريق ثالثة بين اللينينية والسوق ، بين البلشفية ونظام الحكم القائم على المؤسسات الدستورية » . أما التوصية فتقوم على ضرورة حصر المساعدات الغربية بعملية « ايجاد بنى موازية في قطاع خاص يعمل وفقاً لمبادىء السوق . . . » مع اقامة « مناطق اقتصادية حرة تعمل في ظل شروط صندوق النقد الدولي » تنتشر من الأطراف لتصل إلى عمق الاتحاد السوفيتي .

تعاني الأطروحة من خلل ثانوي : فتشعبها الأول إلى شعبتين يلغي وجود الديمقراطيات الصناعية (بصرف النظر عن كوريا الجنوبية وتايوان وغيرهما من « المعجزات الاقتصادية ») ، لأنها جميعاً تنحرف انحرافاً حاداً عن جادة مبادىء السوق ؛ كما أن تشعبها الثاني ينكر وجود معظم العالم ، البلشفي منه والدستوري . غير أن التوصية تتمتع بما يكفي من الاستقامة والصراحة : يجب قلب الامبراطورية السوفيتية إلى منطقة أخرى من مناطق العالم الثالث وأقاليمه . وما عدا ذلك يمكن تجاوزه باعتباره مسعى لاسباغ ثوب من الجدية على هذا المفهوم الأساس (ولشن الهجوم على الأعداء الأكاديميين المكروهين) .

ثمة قدر كبير من القلق في الولايات المتحدة حول حقيقة أن منافسيها ، وخصوصاً أوروبا بزعامة ألمانيا ، متقدمون عليها كثيراً في مشروع قلب « الكتلة الشرقية » الواسعة إلى عالم ثالث جديد يستطيع أن يوفر فيضاً من الموارد والأسواق وفرص الاستثمار والعمالة الرخيصة ، وأن يقوم بأدوار مفيدة أخرى . يصف آلان غرينسبان Alan Greenspan ، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي

« متطلبات الاستثمار الكبيرة » و« امكانيات تحقيق عائدات ذات شأن » في أوروبا الشرقية بوصفها « القضية المالية الأكثر أهمية في العقد القادم » وهي قضية « لم يسبق لها مثيل في التاريخ » . غير أن التدهور النسبي لقوة الولايات المتحدة الاقتصادية خلال السنوات الريغانية أدى إلى تقليص قدرة الولايات المتحدة على التنافس من أجل الحصول على مثل هذه الغنيمة الثمينة ، كما أن التبعية المتزايدة للمقرضين الأجانب تجعل الاقتصاد هشاً مع تحول القوى المنافسة إلى استغلال فرص الاغتناء في المناطق الجديدة التي تنفتح أمام الاستغلال . يقول جيمس أولـيري James O'Leary المستشار الاقتصادي لشركة تروست في الولايات المتحدة ، مردداً أصداء عواطف العديد من اقتصاديي الوول ستريت : « لقد فقدنا الشيء الكثير من مصداقيتنا وسلطاننا بوصفنا قادة العالم ؛ قبل عشر إلى خمس عشرة سنة لم يكن يتعين علينا أن نولي اهتماماً كبيراً لما كان يحدث في الأماكن الأخرى . أما الآن فلسنا سوى واحد بين الأولاد أو الصبية» .(٩٨)

يلح الليبراليون الديمقراطيون على حرف المساعدات عن امريكا الوسطى لتوجيهها نحو أوروبا الشرقية لدفع قضية الولايات المتحدة في السباق من أجل استغلال هذه المزارع التي باتت مفتوحة مؤخراً ؛ وكلمة « المساعدة » ليست إلا قناعاً ملطفاً للدلالة على الأساليب الكفيلة بجعل دافع الضرائب يموّل جهود رجال الأعمال الرامية إلى تعزيز عمليات اختراق السوق وخلق فرص الاستثمار . إن المسألة أكثر جدية من امكانية اخفائها تحت عباءة المقاصد النبيلة المألوفة . لذا فإن السيناتور الديمقراطي باتريك ليهي Patrick Leahy ينتقد افتتاحية النيويورك تايمز الداعية إلى تقديم المساعدة إلى « النظامين الديمقراطيين » الواعدين في كل من باناما ونيكاراغو ، ويقول :

« بقيت الولايات المتحدة عند مداخل أوروبا الشرقية . إنك تكاد تكون معزياً حين تقول : إن أوروبا الغربية واليابان قد شرعتا في تلبية حاجات أوروبا الشرقية . تستطيع أن تراهن أنهما فعلتا ذلك ـ تلك هي المشكلة . فالطاقة التجارية والاستثمارية الهائلة التي تنطوي عليها أوروبا الشرقية يجري توجيهها وبسرعة نحو منافسينا الرئيسيين في التجارة . إننا نتجادل حول لملمة كارثتين سياسيتين خارجيتين في امريكا الوسطى ، في حين يجري فتح أسواق تبلغ طاقتها مئة وعشرين مليوناً من البشر في أوروبا الشرقية من قبل كل من اليابان والجماعة الأوروبية . »(٩٩)

وفي المناقشات التي دارت في الكونغرس أكد ليهي Leahy على « ضرورة أن تقوم المساعدات الخارجية بما هو أكثر بكثير مما تقوم به في سبيل تعزيز قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الخارج . » فالمساعدات ، خلافاً للخطابات العلنية البليغة « ليست صدقات دولية أو برامج خيرية . . . . إنها قادرة على أن تتحول ، شريطة تصميمها والتخطيط لها بشكل صحيح ، إلى استثمارات لدى شركاء جدد في التجارة ، إلى أسواق متزايدة الاتساع للتصدير ، وإلى المزيد من فرص العمل في الصناعات التصديرية هنا في الداخل ، » هذه الأفكار التي نسترشد بها منذ مشروع مارشال . وفي الظروف الراهنة « يتعين على برنامج المساعدة الخارجية عندنا أن يستهدف تعزيز مشاركة الولايات المتحدة الاقتصادية في النظم الديمقراطية الناشئة في أوربا الشرقية . إننا نتخلف عن الشركات الأوربية الغربية واليابانية التي تتلقى دعماً مباشراً من حكوماتها « ولابد » لمبادرتنا

الأوربية الشرقية من أن تستهدف تقوية قدرة البيزنس الامريكي على المشاركة في فتح هذه الأسواق الجديدة الهائلة ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين » . ولأن منافسينا مدعومون من قبل حكوماتهم فإن على بنك الاستيراد والتصدير وبرنامج المساعدة عندنا أن « يقدما المساعدة للبيزنس الامريكي لتمكينه من منافسة هذه الدول الممولة التي تقوم بانتزاع هذه الأسواق منا في كل من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية » أيضاً . « تستطيع فاتورة المساعدات الخارجية أن توفر للبيزنس الامريكي مزيداً من الأدوات الصالحة لمحاربة التمويل القائم على النهب والمساعدات المشروطة والقروض المختلطة . . . . ولكي نتمكن من منافسة اليابان والمصالح الأوربية الغربية علينا أن ندعم مصالحنا التجارية بالقدر نفسه من الفعالية التي تبديها البلدان المتنافسة من أجل الحصول على هذه الأسواق » ـ وهي بلدان ملتزمة ، في الحقيقة ، قدر التزامنا نحن ، بـ « السوق الحرة » : حلال على من يخرج منتصراً من حلبة المنافسة ؛ أما من يتلكأ فليس له إلا أن يلوم نفسه إذا لم يأخذه الآخرون مأخذ الجد .(١٠٠)

إن مثل هذه العوامل هي التي ستتولى مهمة صياغة الأساليب الجديدة اللازمة لمتابعة الحرب ضد العالم الثالث ، هذه الحرب التي أخذت الآن طابعاً مختلفاً مع توفر حشد أكثر تنوعاً من الأطراف المنافسة . نجحت القوى الشعبية في الولايات المتحدة وأوربا في اقامة جملة معينة من العراقيل على طريق ارهاب الدولة ، كما وفرت بعض المساعدة لأولئك الذين كانوا هدفاً للقمع والاضطهاد ، ولكنها ، إذا لم تحقق نجاحات ملموسة من حيث المستوى والالتزام على حد سواء ، فإن مستقبل الضحايا التقليديين يبدو كئيباً .

كئيب ولكنه ليس خالياً من الأمل ، باعثاً على اليأس . فمعذبو الأرض يتابعون ، بقدر مذهل من الشجاعة والدأب ، نضالهم في سبيل حقوقهم . وفي العالم الصناعي ، حيث تتعرض البلشفية للتفكك وحيث تم التخلي عن الرأسمالية منذ أمد طويل ، ثمة آفاق مفتوحة لانبعاث مثل ديمقراطية ، اشتراكية متحررة وثورية ، كانت قد وهنت وضعُفت ، بما فيها مثل التحكم الشعبي بمكان العمل وبقرارات الاستثمار جنباً إلى جنب مع اقامة ديمقراطية سياسية أغنى بالمعاني بالتوازي مع اختزال القيود التي تفرضها السلطة الخاصة (سلطة القطاع الخاص) . إن هذه مع غيرها من الامكانيات الناشئة مازالت بعيدة ، غير أنها ليست أبعد مما كانت الديمقراطية البرلمانية وحقوق المواطن الأولية قبل ٢٥٠ عاماً (قبل قرنين ونصف القرن من الآن) . ما من أحد يمتلك المعرفة الكافية ليتمكن من التنبؤ بما تستطيع ارادة الانسان أن تحققه .

إننا أمام نوع من الرهان يشبه رهان باسكال : إذا توقعت ما هو أسوأ فلا بد من أن يحصل ؛ أما إذا التزمت بالنضال في سبيل الحرية والعدالة فإن قضيتك قد تحقق تقدماً .

حواشي الفصل الأول

١ ـ انظر الفقرة الرابعة من الفصل العاشر في هذا الكتاب .

٢ ـ علاقات الولايات المتحدة الخارجية (ع . و . م . خ .) ، ١٩٥٠ ، المجلد الأول ص : ٢٣٤ ـ ٢٩٩ ، تم نشره عام ١٩٧٥ . مذكرات مجلس الأمن القومي (م . أ . ق) هي المستوى الأعلى من وثائق التخطيط الحكومي .

٣ ـ وهكذا فإن كندا مستبعدة والأرقام المأخوذة عن الاتحاد السوفيتي هي أهداف ١٩٥٠ التي « يعتقد أنها تزيد في العديد من الحالات عن الانتاج المتحقق فعلاً » ، في حين تشكل المعلومات الخاصة بأوربا « أرقام ١٩٤٨ الفعلية » التي تم تجاوزها . أما المعلومات التي تخص الولايات المتحدة فمنتقاة لتعكس التراجع الحاد في الانتاج الصناعي منذ عام ١٩٤٨ . إن الأرقام السوفيتية تمثل الحدود القصوى لما هو ممكن ؛ أما الغرب فيجري الاقرار بأنه يمتلك طاقات واسعة غير مستخدمة .

٤ ـ انظر الفقرة السابعة من الفصل الثامن في هذا الكتاب .

٥ ـ « اعادة التفكير بالعالم الثالث » عالم الكتب : الواشنطن بوست ، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٨ ؛ مراجعة نقدية لغابرييل كولكو Gabriel Kolko بعنوان : مجابهة العالم الثالث (بانثيون ، ١٩٨٨) ، وهي المراجعة التي تعاني : برأي شونباوم Schoenbaum ، من الاخفاق في طرح سياسات أفضل واغفال الوقائع التي لا تؤيد أطروحة المؤلف (ثمة مثال هو : « كانت حياة المواطنين الامريكان في خطر » حين قامت الولايات المتحدة بغزو جمهورية الدومينيكان ـ وهذا لا يشكل تبريراً للعدوان حتى لو ثبت أنه صحيح في حين أنه فقد مصداقيته منذ أمد بعيد) .

٦ ـ غاديس Gaddis ، السلام الطويل (اوكسفورد ، ١٩٨٧) ص ٤٣ . وللمزيد من المناقشة انظر الملحق ٢ بعنوان أوهام ضرورية .

٧ ـ ورد في ميكايل كرين Michael Krenn ، سياسة الولايات المتحدة ازاء النزعة الوطنية الاقتصادية في امريكا اللاتينية ، ١٧ ـ ١٩٢٩ ، (مراجع بحثية ، ١٩٩٠) ، ص ١٣ ، ف ٥٥٢ . وديفيد شميتز David Schmitz ، الولايات المتحدة وايطاليا الفاشية ، (جامعة كارولينا الشمالية ، ١٩٨٨ .) ص : ١٠ .

٨ ـ ستون Stone « هل انتهت الحرب الباردة حقاً ؟ » ، الصنداي تيلغراف (لندن) ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٨ .

٩ ـ هيرتزبيرغ Hertzberg ، مساهمة في ندوة حول : (نهاية الحرب الباردة ؟) ، التحدي القادم أمام الصحافة « مركز ديدلاين Deadline للحرب والسلم ووسائل نقل الأخبار ، صيف ١٩٨٩ .

١٠ ـ باتريك تيلر ، العدد الأسبوعي للواشنطن بوست ، ١٣ / ٨ / ١٩٩٠ .

١١ ـ « الرواج الأمريكي الخاثر » تأملات حول السياسة الخارجية لديمقراطية ما » هاربرز ، آذار ١٩٨٥ .

١٢ ـ بول م . كاتينبرغ Paul M. Kattenberg ، الندبة الفيتنامية على السياسة الخارجية الامريكية ، ٤٥ ـ ١٩٧٥ (ترانساكشن بوكس ، ١٩٨٢) ص : ٦٩ .

١٣ ـ ر . و . آبيل R. W. Apple ، نيويورك تايمز ، ٥ / ١١ / ٩٨٩ ؛ ريستون Reston نيويورك تايمز ٢٤ /١١ / ١٩٦٧ . وحول ريستون (ورأي النخبة عموماً) بشأن المذابح الاندونيسية انظر مقالي في مجلة زد z أيلول ١٩٩٠ .

١٤ ـ تقرير اللجنة القومية المؤلفة من الحزبين حول أمريكا الوسطى ، هنري كيسنجر رئيساً ، ١٠ / ١ / ١٩٨٤ ؛ لاكور وكروتهامر Laqueur & Krauthammer ، جمهورية جديدة ، ٣١ /٣ / ١٩٨٢ ؛ هانتينغتون Huntington ، بوليتيكال ساينس كوارترلي ، ربيع ١٩٨٢ .

١٥ ـ مورغانثا وMorgen thau، هدف السياسة الأمريكية (فينتج ١٩٦٤) .

١٦ ـ لمزيد من التعليقات انظر أوهام ضرورية الملحق ٢ .

١٧ ـ كمثال على مثل هذا الخطأ انظر فريد هاليداPred Haliday، «نهايات الحرب الباردة»، مجلة اليسار الجديد NLR العدد ١٨٠ عام ١٩٩٠ .

١٨ ـ حول الدور الحاسم لوزارة الدفاع في صناعة الحواسيب انظر كينيث فلام Kenneth Hakamm، استهداف الكومبيوتر (بروكينغز، ١٩٨٧) .

١٩ ـ يعترف المؤرخون الاقتصاديون عموماً أن تدخل الدولة بشكل سمة حاسمة من سمات «التنمية المتأخرة»، ولكن الاستنتاج ينطبق عموماً على مجتمعات صناعية ناجحة بما فيها بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا واليابان .

٢٠ ـ انظر «أوهام ضرورية» ص: ٢٩٠، والملحق ٢ . وانظر أزمة الديمقراطية .

٢١ ـ استراتيجيات الاحتواء (مطابع جامعة أوكسفورد) ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧ .

٢٢ ـ فرانك كوستيغليولا Frank Costigliola في سعي كيندي إلى النصر (مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٨٩).

٢٣ ـ انظر لحول التيار، الفصل الرابع؛ حول السلطة والايديولوجيا، المحاضرة الرابعة؛ شفارتز وديربرSchwartg Derber، الاغواء النووي. وحول الشرق الأوسط بشكل خاص انظر: نحو حرب باردة جديدة، مثلث مصيري، أوهام ضرورية .

٢٤ ـ جيمس ب. واربورغ James P. Warburg: ألمانيا: مفتاح السلم، (هارفاد ١٩٥٣)، ص ١٨٨ .

٢٥ ـ غارتوف؛ كابلان Garthoff ; Kaplan بوسطن كلوب، ٢٩ـ ١١ـ ١٩٨٩ .

٢٦ ـ انظر المراجع الواردة في الهامش (٢٣) ومقدمة: نحو حرب باردة جديدة

٢٧ ـ وليم ياندل ايليوت William Yandell Elliot (ناشر)؛ الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية الامريكية (هولت، اينهارت و وينستون، ١٩٥٥)، ص ٤٢ .

٢٨ ـ انظر المصدر السابق ص :١٨

٢٩ ـ للاطلاع على تقديم متشكك انظر الوهم النووي لشفارتز وديربر.

٣٠ ـ انظر: حول السلطة والايديولوجيا، ص: ١٠٥ .

٣١ ـ ميكايل غوردون Micheel Gordon؛ نيوريورك تايمز، ٣١ـ ١ـ ٩٠

٣٢ ـ شهادة روبرت كومر Robier Komer أمام لجنة القوات المسلحة.

٣٣ ـ اسوشيتد برس، ٣ ـ ٤ ؛ ميكايل كلير Michael Clare «الجيش الامريكي يتجه جنوباً» نيشن، ٨ ـ ٦ ـ ١٩٩٠ .

٣٤ ـ غراي Gray مارين غازيت، أيار، ١٩٩٠ .

٣٥ ـ ايمرمان Immerman، «اعترافات مرتد ايزنهاوري»، وديبلوماتيك هيستوري، صيف ١٩٩٠ .

٣٦ ـ ستيفن فان ايفيراstepen Van Everal، آتلانتيك مونثلي، تموز ١٩٩٠ .

٣٧ ـ انظر تيودور شانين Teoder Shanin، روسيا بوصفها مجتمعاً نامياً، ييل Yale، ١٩٨٥) المجلد الأول؛ ص: ١٠٣، ١٢٣، ١٣٤، ١٨٧ .

٣٨ ـ ناشيونال اينترست، خريف ١٩٨٩ .

٣٩ ـ انظر لحول التيار، ص: ١٩٨ .

٤٠ ـ ريتشارد درينون Richard Drinnon، التوجه غرباً: ميتافيزيقا كره الهنود وبناء الامبراطورية (جامعة مينيزوتا، ١٩٨٠) ص: ٦٨، ٩٦ .

٤١ ـ آدامز Adams رسالة إلى السفير ايرفنغ Erving، ١٨١٨، ديبلوماتيك هستوري، ربيع ١٩٩٠ .

٤٢ ـ درينون مرة أخرى ص: ١٠٩ .

٤٣ ـ ويكس Weeks، درينون Drinnon، آتشيسون Acheson، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.
٤٤ ـ ريجينالد هورسمان Reginald Horsman، الأصل العرقي والمصير المعلن، هارفارد ١٩٨١).
٤٥ ـ انظر تحول التيار، ص: ٥٩، ٦١، ١٤٦ .
٤٦ ـ مرثاة لثورة (مطابع جامعة كنت، ١٩٩٠) ص: ٣٣ .
٤٧ ـ انظر الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.
٤٨ ـ الولايات المتحدة وايطاليا الفاشية مصدر ورد في الهامش رقم (٦).
٤٩ ـ شميتز Schmitz، ص: ١٤، ٣٦، ٤٤، ٥٢ مقتبساً الكولونيل هاوس House وهو يوصي الرئيس ويلسون حول مفاوضات فيرساي.
٥٠ ـ شميتز، الفصلان الثالث والرابع.
٥١ ـ فيليبيلي Filippeli الحركة العمالية الامريكية وايطاليا ما بعد الحرب، ٤٣ـ ١٩٥٣، (ستانفورد، ١٩٨٩) ص: ١٥ .
٥٢ ـ شميتز، ص ٦٧ .
٥٣ ـ المصدر السابق، ص ٧٧ . انظر جون ديغينز J. Diggins، موسوليني والفاشية (برينستون، ١٩٧٢).
٥٤ ـ كرين Krenn، ص: ٥٣ .
٥٥ ـ شميتز Schmitz، الفصل السادس.
٥٦ ـ المصدر السابق، الفصل السابع.
٥٧ ـ المصدر السابق، ص: ١٣٣، ١٤٠، ١٧٤ والفصل التاسع.
٥٨ ـ المصدر السابق، خاتمة، انظر أيضاً الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.
٥٩ ـ المصدر السابق، ص: ٦٠ـ ٦١ .
٦٠ ـ كرين، ص: ٤٠ـ٥١ ..
٦١ ـ المصدر السابق، ص: ٤٤؛ انظر أيضاً والتر لافيبر walter La Faber ثورات حتمية (نورتون، ١٩٨٣).
٦٢ ـ كرين، سياسة الولايات المتحدة، ص ٥٨؛ ١٠٦ـ ١٠٧ .
٦٣ ـ كرين، ص: ٦٢ .
٦٤ ـ كرين، الفصل السادس.
٦٥ ـ للمزيد من التفاصيل انظر مقدمة مجابهة العالم الثالث للمؤلف غابريل كولكو (مصدر سابق ورد في الهامش رقم: ٥).
٦٦ ـ انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.
٦٧ ـ تونلسون Tonelson، نيويورك تايمز، ١٣ـ ٤ـ ١٩٨٦ .
٦٨ ـ هوغان Hogan، مشروع مارشال (مطابع جامعة كامبرج، ١٩٦٧).
٦٩ ـ شميتز، الولايات المتحدة وايطاليا الفاشية، ص: ٣٧ .
٧٠ ـ ليفلر Leffler والولايات المتحدة والأبعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال، ديبلوماتيك هيستوري، صيف ١٩٨٨ .
٧١ ـ بروس كومينغز Bruce Cumings، والسلطة والوفرة في جنوب شرق آسيا، وورلد بوليتكس جورنال شتاء ٨٧ـ ١٩٨٨ .
٧٢ ـ بوردن Borden، الحلف الباسيفيكي، (ويسكونسن، ١٩٨٤).
٧٣ ـ للوقوف على المراجع انظر تحول التيار.
٧٤ ـ انظر حول السلطة والايديولوجيا، ص: ١٩ـ ٢٣ .

٧٥ ـ مقال افتتاحي في النيويورك تايمز، ٦ ـ ٨ ـ ١٩٥٤ .

٧٦ ـ شولتز Schoultz، حقوق الانسان وسياسة الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية (برينستون، ١٩٨١) ص: ٧ .

٧٧ ـ «دور الرأي العام في الاستقرار السياسي عبر أمريكا اللاتينية» ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٦٥ .

٧٨ ـ ميكايل شاللر Michael Schaller، «ضمان الهلال العظيم: اليابان المحتلة وجذور الاحتواء في جنوب شرق آسيا»، جورنال أوف امريكان هيستوري، ايلول ١٩٨٢ .

٧٩ ـ ستيمسون Stimson موضحاً في أيار ١٩٤٥ ضرورة تفكيك المنظومات الاقليمية كلها لصالح أممية ليبرالية.

٨٠ ـ رسائل رؤساء الجمهوريات، ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٤٨ .

٨١ ـ دوغلاس برينكلي Douglas Brinkley و جي. إي. توماس G.E Thomas «معارضة دين اتشيسون لتحرر افريقيا»، ترانس آفريكان فورم، (صيف ١٩٨٨).

٨٢ ـ الاشارة هنا متركزة على النفط السعودي.

٨٣ ـ كومينغز Cumings؛ فوكاي Fukai «سياسة اليابان الطاقية» كرنت هيستوري، نيسان ١٩٨٨ .

٨٤ ـ انظر: نحو حرب باردة جديدة، الفصل الحادي عشر.

٨٥ ـ حول دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي كما تطورت بعد ١٩٦٧ انظر: نحو حرب باردة جديدة، . . . وحول الحقبة الراهنة من المحاولات الامريكية الرامية إلى عرقلة أية تسوية شاملة انظر: أوهام ضرورية ومقالي في مجلة زد، كانون الثاني ١٩٩٠ .

٨٦ ـ للاطلاع على التفاصيل انظر ثقافة الارهاب، الفصل الثامن .

٨٧ ـ آفي شلايم Avi Shlaim، صدام عبر نهر الأردن، (كولومبيا، ١٩٨٨).

٨٨ ـ فريدمان Friedman، «سياسة الولايات المتحدة في الخليج»، نيويورك تايمز ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٩٠ .

٨٩ ـ انظر بوردن Borden، الحلف الباسيفيكي.

٩٠ ـ غاديس Gaddiz، استراتيجيات الاحتواء، ص: ٢٠١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٨٦ .

٩١ ـ انظر أوهام ضرورية، ص: ١١١، الملحق الخامس.

٩٢ ـ انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

٩٣ ـ ستيفن كورجيان Stephen Kurjian وآدم بيرتمان Adam Pertman، بوسطن غلوب، ٥ ـ ١ ـ ١٩٩٠ .

٩٤ ـ دوغ هين وود D. Henwood، لفت بيزنس اوبزيرفر، ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٨٩ .

٩٥ ـ جون هولوشا J. Holusha «الاحتياطات الثقافية في الكتلة الشرقية»، نيويورك تايمز، ٢٠ ـ ٢ ـ ١٩٩٠ .

٩٦ ـ دايدالوس، شتاء ١٩٩٠؛ نيويورك تايمز، ٤ ـ ١ ـ ١٩٩٠ .

٩٧ ـ تم التعرف على المؤلف فيما بعد: إنه استاذ جامعة كاليفورنيا مارتن ماليا Martin Malia الذي زعم أن التنكر كان ضرورياً لحماية اصدقائه في موسكو (نيويورك تايمز، ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٩٠ .

٩٨ ـ ديفيد فرانسيس D. Francis، «تدفق الأموال الامريكية على أوربا» كرسيتيان ساينس مونيتور، ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٩٠ .

٩٩ ـ رسالة، نيويورك تايمز، ١٠ ـ ٤ ـ ١٩٩٠ .

١٠٠ ـ السيناتور باتريك ليهي Patrick Leahy، محاضر الكونغرس إس ١١٤٧٦٧٢، ٦ ـ ١٩٩٠ .

الفصل الثاني

الجبهـــة الداخليـــة

كثر إطراء الحقبة الريغانية بوصفها حقبة كادت أن تكون ذات أهمية ثورية. صحيح أن الواقع لم يكن على ذلك المستوى من الدرامية، إلا أن التأثير الذي تعرض له النظام الاجتماعي في البلاد والعالم كله لم يكن ضئيلاً. فيما يلي بعض التأملات حول ما ورثته الادارة الجديدة في بداية ١٩٨٩. يكون التركيز على الوضع الداخلي في هذا الفصل، أما في الفصل التالي فيتم التركيز على قضايا دولية أوسع مع ما انطوت عليها من تبعات سياسية.

١ ـ «الشعب الذي لا أهمية له»

تنطوي هذه القضايا على عواقب انسانية كبيرة الشأن وبالتالي يجب تناولها بعيداً عن العواطف. ليس ذلك أمراً سهلاً. من الضروري أولاً تبديد الصور الأكثر حيوية المرتبطة بكلمات «ريغان»، «شولتز» و«بوش» ـ إنها صور الأجساد البشرية المعذبة والمقطعة لعشرات الآلاف من مواطني السلفادور وغواتيمالا، صور الأطفال الرضع المحتضرين في نيكاراغوا هؤلاء الذين يغوصون مرة أخرى في أوحال المرض ونقص التغذية بفضل النجاحات في قلب المنجزات السابقة للساندنيين ومثلها في كل من موزامبيق وغزة وغيرهما من زوايا الأرض التي نفضل أن نحول أنظارنا عنها ـ وحين أقول أنظارنا (نحن) إنما أعني مجموعة أوسع نشارك جميعاً في تحمل المسؤولية عن تصرفاتها. لابد لنا من أن ننجح، بشكل من الأشكال، في وضع هذه الصور جانباً.

لا يجوز لنا، على أية حال، أن نتابع كلامنا، دون كلمة، على الأقل، عن مدى السهولة التي نمتنع بها عن رؤية تلال من العظام وأنهار من الدماء حين نكون نحن أنفسنا وكلاء البؤس واليأس.

ولتقويم هذه الانجازات تقويماً صحيحاً يتعين علينا أن نتوجه نحو الحمائم الليبراليين الذين غالباً ما يتعرضون للادانة على حساسيتهم المفرطة ازاء معاناة ضحايانا. فرئيس تحرير النيو ريبليك The New Republic، هيندريك هيرتزبيرغ Hendrik Hertzberg يتحدث عن «الأشياء التي لم تكن جذابة تماماً في العهد الريغاني» مثل السليز (تدهور الأخلاق) وأفلام رامبو ولبنان - مشيراً بطبيعة الحال إلى عناصر المارينز الذين ماتوا لا إلى الضحايا من اللبنانيين والفلسطينيين - دون أن يورد كلمة واحدة عن امريكا الوسطى التي لم يحدث فيها أي شيء يرقى ولو إلى مستوى «عدم الجاذبية» فيما يبدو. ولنا أيضاً أن نتحول إلى ماري ماك غروي M.Mcgroy، في سياق مختلف تماماً، لنرى كيف تحدثنا عن «أن الجدل الفعلي يدور، بطبيعة الحال، بين أيهما أهم في نيكاراغوا: السلام كما يصرح الديمقراطيون؛ أم الحرية كما يطالب الجمهوريون؟». وهذه العبارات إنما تشي بأن التزام الديمقراطيين بالسلام موازٍ لالتزام الجمهوريين بالحرية(١).

كما لنا أن نتحول إلى مجلة قضايا الهند الصينية Indochina Affairs الصادرة عن مركز الدراسات السياسية الدولية، التي جمعت سجلاً جديراً جداً بالثناء في عملها من أجل السلام والعدالة. ثمة باحث كبير من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي يدعو إلى المصالحة مع فيتنام ملحاً على ضرورة وضع «عقدة التجربة الفيتنامية» و«آلام الماضي» جانباً، والتغلب على مظاهر «الحقد والغضب والاحباط» التي سببها الفيتناميون، مع عدم نسيان «القضايا الانسانية التي خلفتها الحرب»: عدم نسيان المفقودين في أثناء العمليات الحربية، وأولئك المؤهلين لأن يهاجروا إلى الولايات المتحدة، وأولئك الذين ما زالوا في معسكرات اعادة التثقيف. تلك هي القضايا الانسانية الوحيدة التي نراها، على ما يبدو، حين نركز أبصارنا على ثلاثة أقطار مغطاة بالجثث والأجسام المحطمة والأجنة المشوهة تشويهاً بشعاً ومئات الآلاف من ضحايا الحرب الكيميائية في فيتنام الجنوبية، إنه تدمير واسع النطاق بل وشامل، تدمير اقترفته يد مجهولة ما، ولا حاجة هنا إلى تحديد هويتها. وفي الوقت نفسه نتأمل فيما فعلوه بنا، في العقدة والألم اللذين أجبرنا الفيتناميون على تحملهما(٢).

وحول مثل هذه الافتراضات ربما نستطيع أيضاً أن نقرأ دون أن يرف لنا جفن أن جيمس فالوز James Fallows «مدرك تماماً الآن بعد زيارة حديثة إلى فيتنام أن الحرب ستكون ذات أهمية في التاريخ جراء ما فعلته على المستوى الداخلي للولايات المتحدة بالدرجة الأولى لا بسبب ما أحدثته من تغيير في الهند الصينية» (رئيس تحرير ديسنت Dissent: دنيس رونغ D.Wrong مقتبساً فالوز باستحسان). فذبح الملايين من أبناء الهند الصينية وتدمير بلادهم هما من الأمور التافهة التي لا تستحق لفت نظر آلهة التاريخ وهي منشغلة بالمشكلات الداخلية التي أصابت الناس المهمين، الناس الذين يحسب حسابهم بالفعل. قد يبادر معلق ألماني عميق التفكير يوماً إلى تفسير كارثة الابادة بوصفها ذات أهمية في التاريخ جراء ما فعلته داخلياً لألمانيا بالدرجة الأولى، لا بسبب ما أحدثته من تغيير بالنسبة لليهود(٣).

قال فرانسيس جينينغز Francis Jennings، وهو من كبار المراجع الموثوقة حول السكان الأصليين في امريكا، ذات مرة ما يلي: «في التاريخ يطفو الرجل ذو القميص المتجعد والسترة ذات الحزام الذهبي بطريقة ما فوق الدماء التي تسبب في اراقتها على أيدي أتباعه الملطخة». لن نستطيع مواجهة المشكلات اللاحقة بواقعية ما لم نمسك بتلابيب هذه السمات المدهشة والطاغية لتراثنا الأخلاقي والثقافي.

ظلت أمريكا الوسطى كابوساً من كوابيس السياسة الخارجية طوال عقد الثمانينيات، والآثار المترتبة على ذلك جلية. أما قبل هذا العقد الكئيب والمشين فإن أمريكا الوسطى كانت إحدى الزوايا الأشد بؤساً في العالم. أن يكون مصيرها قادراً على تعليمنا بعض الدروس حول القوة العظمى التي طالما هيمنت على المنطقة وتدخلت مرة بعد أخرى في شؤونها الداخلية فكرة غريبة بالنسبة لعقول الناس المهمين، ومفهوم أنه يتعين عدم ازعاجهم بمثل هذه الملاحظات النشاز. لذا فإن جيمس لوموين James Le Moyne يجتر على صفحات مجلة النيويورك تايمز كلاماً حول المشكلات العميقة التي تعاني منها أمريكا الوسطى مستذكراً دور كوبا والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وم. ت. ف وفيتنام، وغيرها من القوى الخارجية المخربة. ثمة طرف لا يرد أي ذكر له، إلا في عبارة وحيدة حول السلفادور تقول: «إن الولايات المتحدة عززت الجيش السلفادوري، ألحت على الانتخابات، ودعت إلى إجراء بعض الاصلاحات.» وفي مادة أخرى في مجلة التايمز يقدم تاد سولك Tad Szulc معالجة مماثلة لحوض البحر الكاريبي ملاحظاً أن «جذور المشكلات الكاريبية ليست كوبية كلياً»؛ فـ «العدوان السوفيتي» يجب لومه أيضاً، جنباً إلى جنب مع تبعات «الشره وسوء الادارة الكولونياليين»، لدى القوى الأوربية. أما الولايات المتحدة فلا تتحمل إلا وزر «اللامبالاة» بالمشكلات المتفاقمة(٤).

في مادة لاحقة نشرتها مجلة التايمز يعترف ستيفن كينزر Stephen Kinzer بأن تقدم «الديمقراطية» في غواتيمالا - التي قدمها كنموذج عن الساندينيين الخاطئين - يترك أمراً مرغوباً دون تحقيق. لا شك أن هناك بعض المؤشرات المشجعة؛ فجرائم القتل التي ترتكبها قوات الأمن التي تدعمها تراجعت حتى غدت اثنين فقط في اليوم: مؤكداً أن هذا تحسن ملحوظ بالمقارنه مع الفترة التي كان فيها ريغان وزبانيته يؤيدون لوكاس غراثيا Lucas Garcia وريوس مونت Rios Montt اللذين يصفهما كينزر الآن بأنهما «اثنان من أكثر رؤساء الجمهوريات العسكريين خلواً من الرحمة..» بحماس منقطع النظير. غير أن كينزر الذي يعرف دور الولايات المتحدة في غواتيمالا معرفة جيدة، يعرف أيضاً قواعد الديكور: فالفترة الانتقالية الديمقراطية بغواتيمالا خلال ١٩٤٤- ١٩٥٤ انتهت، حسب روايته، جراء سبب ما مكتوم، ودور الولايات المتحدة اللاحق، المستمر حتى اليوم، لا يرد ذكره على الاطلاق. مرة أخرى لا نعثر إلا على اشارة ملتوية إلى لا مبالاة عامة ما: «رحبت البلدان الغنية - ولا سيما الولايات المتحدة - بفرض الانتقال إلى الحكم المدني في امريكا اللاتينية، بل وساعدت في ذلك، ولكن دون قدر كاف من الالتزام أو الاعتراف بجملة من «التحديات طويلة الأمد». أما إذا «زادت البطالة» في غواتيمالا «وزاد عدد الناس الذين يقتاتون مما يلتقطونه من أكوام القمامة ليبلغ

أرقاماً لم يسبق لها مثيل»، وإذا كان الجيش محتفظاً بنظامه الشرير المجرم، وإذا كانت المؤسسة العسكرية والشريحة المتخمة بالغنى اللتين تحكمان خلف قناع مدني واهٍ دائبتين على متابعة ما يطلق عليه الرهبان الكاثوليك سوء المعاملة «اللاإنساني الخالي من الرحمة» مع الفلاحين المدقعين، فإن ذلك كله يجب اعتباره انعكاساً لحقيقة كونهم مخلوقات لا قيمة لها البتة بالفطرة. ما من انسان جدير بالاحترام يستطيع أن يتصور أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون مشاركة في تحمل مسؤولية اقامة مثل هذه المقبرة والحفاظ عليها.(٥)

تكاد الممارسة أن تكون تقليداً أدبياً. ففي تقرير له عن انتخاب بوش ـ بالاغوير لعام ١٩٩٠ في جمهورية الدومينيكان يحدثنا هاوارد فرنش Howard French عن أن «الماركسي العريق» خوان بوش Juan Bosch «تمت ازاحته عن منصبه في انقلاب عسكري بعيد فوزه في الانتخابات الحرة الأولى بالبلاد عام ١٩٦٣»، وعن أن منافسه يواكين بالاغوير Joaquin Balaguer هزم بوش في الانتخاب الرئاسي الذي جرى عام ١٩٦٦ . ثمة وقائع ذات علاقة تم حذفها، منها: لم تكن هناك أية انتخابات حرة سابقة بسبب التدخلات المتكررة للولايات المتحدة بما فيها الدعم الطويل للقاتل والجلاد المعروف تروخيليو Trujillo إلى أن بدأ يتطاول على مصالح الولايات المتحدة؛ كان «الماركسي العريق» متبنياً لسياسات شبيهة بديمقراطيي كيندي؛ وقفت الولايات المتحدة وراء الاجهاز عليه كما سارعت إلى تأييد النظام العسكري الجديد؛ وحين ثارت الجماهير لاستعادة الحكم الدستوري عام ١٩٦٥ أرسلت الولايات المتحدة قوة عسكرية مؤلفة من ٢٣٠ ألفاً بحجج زائفة تماماً من أجل تحاشي خطر الديمقراطية وترسيخ النظام المألوف القائم على فرق الموت والتعذيب والاضطهاد وظروف العمل العبودي، على زيادة الفقر وسوء التغذية، الهجرة الواسعة، الفرص الرائعة للمستثمرين الامريكان، مع عدم تحمل اجراء «انتخابات حرة» إلا في عام ١٩٦٦ بعد أن أصبحت الساحة ممهدة تماماً بفضل بلدوزر الارهاب الشامل.(٦)

حتى الفظاعات الكبرى مثل المذابح الكمبودية التي نفذتها الولايات المتحدة وتولت قيادتها في أوائل السبعينيات ما لبثت أن خبت وتلاشت دونما ضجيج. فالنيويورك تايمز حين تستعرض قصة الرعب في كمبوديا، من باب الروتين، تبدأ روايتها في نيسان ١٩٧٥ تحت عنوان «المحنة الكمبودية: بلد ينزف طوال خمسة عشر عاماً». يبدو أن أحداً لم ينزف منذ عمليات القصف الامريكي المستمرة خلال الفترة الممتدة بين آذار ١٩٦٩ وحتى نيسان ١٩٧٥ حيث بلغ عدد القتلى ٦٠٠ ألف حسب تقديرات المخابرات المركزية (السي آي إي) (CIA).(٧)

إذا عدنا إلى أمريكا الوسطى فإننا نرى أنه كان هناك، قبل عقد من الزمن، بصيص أمل في تغيير بنّاء، ففي غواتيمالا شرع الفلاحون والعمال بتنظيم أنفسهم لتحدي احدى الطغم الأكثر بدائية على وجه الأرض. وفي السلفادور بادرت جماعات المساعدة الذاتية المستندة إلى الكنيسة والاتحادات والجمعيات الفلاحية والمنظمات الشعبية الأخرى إلى تمهيد الطريق أمام السكان للخروج من حالة الفقر المدقع والظلم الطاحن والشروع بالامساك بقدر معين من زمام السيطرة على حياتهم وقدرهم. وفي نيكاراغوا تمت الاطاحة بالنظام المستبد الذي طالما خدم نفوذ الولايات

المتحدة في المنطقة عبر عقود من الزمن، عام ١٩٧٩، مما ترك هذه البلاد مدمرة ومغطاة بـ (٤٠ ألفاً من الجثث، ذات خزائن منهوبة، واقتصاد مخرّب). ومع ذلك فإن الحرس الوطني تم طرده وجرى تعبئة قوات شعبية جديدة. هنا أيضاً كان هناك أمل ما بمستقبل أفضل وقد تحقق إلى درجة مدهشة، رغم الصعوبات والتعقيدات الشديدة، خلال السنوات الأولى.

تستطيع ادارة ريغان وانجازاتها الديمقراطية ـ الليبرالية والاعلامية أن تفخر بأنها أحالت هذه الآمال إلى رماد. إنه لإنجاز نادر لا بد للتاريخ من أن يخصص له مكانه المناسب إذا ما أتيح لهذا التاريخ مرة أن يروي ما جرى بأمانة وشرف.

٢ ـ نجاحات سياسية

ولكن تعالوا نستبعد مثل هذه الأفكار المزعجة ـ ونحن جميعاً ماهرون في ذلك ونفعله بسهولة ـ ولنحاول تقويم تأثير هذه السنوات حيث يكون ذا شأن بالنسبة للتاريخ في ضوء المستوى الداخلي المتحذلق، أي فيما يخص مجتمع الولايات المتحدة ولاسيما أولئك الذين يمسكون بزمام أموره.

لمواجهة هذه المسائل بقدر من المعقولية، يتعين علينا أن نحاول فهم مجتمعاتنا نحن. ليست الصورة صورة بسيطة. ففي الولايات المتحدة نرى، مثلاً، أن المركز اليسوعي الصغير للسعي إلى السلام، وهو مركز لا يملك إلا القليل من الموارد، ظل قادراً، بشكل من الأشكال، على استقلاليته في التفكير وعلى التمسك بقيمه الأخلاقية البسيطة.

ومن الجهة الثانية نلاحظ التعصب الاعمي والجهل المتعمد والفساد الفكري والأخلاقي في الثقافة النخبوية. إننا نرى نظاماً سياسياً يقوم على آليات شكلية تدور بقدر قليل من المضمون والجوهر، في حين كانت مظاهر المعارضة والفعالية والاضطراب والسياسة غير الرسمية متصاعدة وقادرة على فرض القيود على ارهاب الدولة الذي يستحيل تجاهله.

وفيما يخص النظام السياسي تمثل حقبة ريغان تقدماً ذا شأن في الديمقراطية الرأسمالية فخلال ثمان سنوات ظل الحكم في الولايات المتحدة يعمل بدون مسؤول تنفيذي رئيسي تقريباً. تلك الحقبة مهمة. من غير الانصاف أن نعزو لرونالد ريغان الشخص كثيراً من المسؤولية عن السياسة التي اتبعت باسمه. وعلى الرغم من جهود الطبقات المتعلمة لاسباغ القدر المطلوب من الكرامة على الأحداث الجارية فإن أحداً لم يكن يجهل حقيقة أن ريغان لم يكن يمتلك إلا تصوراً بالغ الغموض والضبابية لسياسات ادارته كما أن التصريحات المنتجة بانتظام كانت مؤهلة لأن تثير قدراً كبيراً من عدم الارتياح فيما لو أخذها أحد مأخذ الجد، لو لم تجر برمجتها بشكل صحيح من قبل أركان الادارة. كادت القضية التي طغت على تحقيقات ايران ـ كونترا ـ لو كان ريغان يدرك معنى سياسة ادارته أو يتذكرها ـ أن تكون مسألة غير ذات أهمية. إن ادعاء العكس لم يكن إلا جزءاً من عملية التغطية؛ أما غياب اهتمام الجمهور بالكلام حول تورط ريغان بتقديم مساعدات غير مشروعة للكونترا في فترة لم يكن يعلم أي شيء عن مثل هذه المساعدات ـ كما قال للكونغرس فيما بعد ـ فإنه

يكشف عن قدر معين من الواقعية.

لم يكن واجب ريغان يتعدى الابتسام وقراءة النصوص الملقنة بصوت مستحب، اطلاق عدد من النكات، وتوفير القدر الكافي من المتعة للجمهور. كانت أهليته الوحيدة لرئاسة الجمهورية متمثلة في معرفته الطريقة التي يقرأ بها الأسطر التي كتبها له الأغنياء الذين يدفعون بسخاء مقابل هذه الخدمة. ظل ريغان يفعل ذلك لسنوات طويلة. بدا الرجل ملبياً لرغائب أرباب الدفع، ومستمتعاً بهذه الممارسة. وبالمعايير كلها أمضى ريغان عدداً غير قليل من الأيام السعيدة متمتعاً بمباهج السلطة وبهرجها، ولا شك أنه يمضي وقتاً رائعاً في منتجعه المريح الذي وفره له أسياده وأولياء نعمته بعد تقاعده. وما ذنبه الفعلي هو نفسه إذا كان الأسياد والزعماء قد تركوا جبالاً من الجثث المقطعة في المقابر الجماعية التابعة لفرق الموت في السلفادور أو مئات الآلاف من المشردين ممن لا مأوى لهم هنا وهناك؟! لا نستطيع أن نلوم الممثل جراء مضمون الكلمات التي تخرج من فمه. وحين نتحدث عن سياسة ادارة ريغان فإننا لا نتحدث عن تلك الشخصية التي تم توظيفها من أجل القيام بتنفيذ مهمات العلاقات العامة بالدرجة الأولى.

تشكل عملية بناء شخصية رمزية من قبل آلة العلاقات العامة مساهمة في حل احدى أكثر المشكلات حساً التي يتعين على أي مجتمع يجمع بين السلطة المركزة وبين آليات رسمية وشكلية تتيح، نظرياً، للجمهور العريض فرصة المشاركة في ادارة شؤونه مما يشكل خطراً على الامتيازات، أن يواجهها. ثمة أناس لا أهمية لهم، ليس فقط في الممتلكات التابعة بل وفي داخل البلاد أيضاً، لا بد من تعليمهم فن الخضوع بذل ومهانة، وعملية اجتراح شخصية تكون أكبر من الحياة نفسها تشكل وسيلة كلاسيكية لبلوغ هذا الغرض.. فمنذ أيام هيرودوت يمكننا أن نقرأ عن كيفية تحول الناس الذين ناضلوا في سبيل حريتهم إلى «أتباع ورعية مرة أخرى لحكم استبدادي أوتوقراطي» عبر أفعال قادة مقتدرين وطموحين «ابتدعوا للمرة الأولى فن الولاء الطقسي»، فن ابعاد القائد عن الجمهور مع نسج أسطورة حول كونه مخلوقاً من نوعية مختلفة عن الناس العاديين» لا بد من احاطته بأثواب من الغموض والألغاز مع ترك أسرار الحكم التي ليست شأناً من شؤون الناس المبتذلين، لأولئك المؤهلين لادارتها بنجاح. في الأيام الأولى من الجمهورية تم اجتراح عبادة ساذجة لشخص جورج واشنطن كجزء من عملية «زرع بذور الولاء الايديولوجي القائم على المواطنة» وصولاً إلى خلق شعور «بالكيان القومي المقبول» كما يقول المؤرخ لورنس فريدمان Lawrence Friedman. كان واشنطن «رجلاً كاملاً» ولا «يوازيه أحد في الكمال» تم رفعه إلى مستوى «أعلى من سوية البشر»، والخ... وحتى يومنا هذا يبقى الآباء المؤسسون (أوائل القادة في الولايات المتحدة) «أولئك العباقرة الخالصين المنكبين على التأمل المحايد الزاهد» ممن يتفوقون كثيراً على البشر الفانين العاديين. وهذا التبجيل ما زال مستمراً بعناد ولا سيما بين أوساط المثقفين كما نرى في مثال مسرحية كاميلوت الكوميدية.

في بعض الأحيان يرقى زعيم أجنبي إلى مستوى قريب من القداسة في نظر المؤمنين المخلصين وقد يجري وصفه بأنه «شخصية بروميثوسية» يمتلك «قوة خارجية هائلة» و «جبروتاً كبيراً»

كما في اللحظات الأشد اثارة للسخرية من الحقبة الستالينية، أو في مناسبة اطراء غولدا مائير رئيسة الوزارة الاسرائيلية وتبجيله من قبل صاحب جريدة نيوريببليك New Repulelic ورئيس تحريرها مارتن بيريتز Martin Peretz، هذه الجريدة التي اقتبسنا منها العبارات السابقة.(٨)

بلغ فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Rosevelt قمماً مماثلة بين قطاعات واسعة من السكان، بمن فيهم العديد من الفقراء ومنتسبي الطبقة العاملة، الذين وضعوا ثقتهم به. وهالة القداسة هذه تبقى مستقرة لدى المثقفين الذين يقومون بمراسم العبادة في الهيكل. ففي عرض لكتاب تقريظي حول فرانكلين روزفلت كتبه جوزيف آلسوب Joseph Alsop، على صفحات النيويورك ريفيو اوف بوكس New York Review of Books يقوم الناقد الاجتماعي الليبرالي اليساري موراي كيمبتون Murray Kempton بوصف «جلال» ابتسامة روزفلت «حين أشرقت من تلك الذرى الشاهقة العظيمة التي تقع خلف مستوى اثارة الاستهجان... وأولائك الذين ولدوا في ظروف أقل رسوخاً مثلنا نحن، يميلون إلى الاعتقاد، بل إلى التعبير عن آيات الاحترام، بأن هذا ما هو إلا سلوك من النمط الارستقراطي.... (إننا) تواقون، مثلنا مثل آلسوب، إلى زمن كانت فيه امريكا محكومة من قبل السادة والسيدات». كان روزفلت ولوسي ميرسر Lucy Mercer«شخصين أكثر جلالاً وبهاءً على المسرح الوطني حتى مما أصبحاه فيما بعد على المستوى الكوني»، وواجها الأزمة الكبرى التي تعرضت لها حياتاهما، قصة الحب السرية، بأبهى الأساليب». «إن كون روزفلت ذلك الديمقراطي الذي يكونه السادة العظماء دوماً لم يؤثر قط سلباً على جلاله... (فجمعه بين الأناقة والرأفة) يزيد من جلاله الحقيقي». لقد أورثنا «حنيناً ماضوياً مؤلماً». إن «قامته الهائلة» منتصبة بيننا وبين «التاريخ السابق كله... متسامياً بجلال... خالداً خلوداً رائعاً يلهب الخيال،» الخ.. الخ.. بلغ روزفلت حداً من السيطرة جعله «يحيل اللامساواة الاجتماعية.. إلى أرض خراب» ـ إلى درجة أن «عشر سنوات انقضت قبل أن يثور فضول أحد اقتصاديي وزارة التجارة حول توزيع الدخل ففوجىء بأن اللاتكافؤ في هذا التوزيع ظل مستمراً دونما تغيير منذ عهد هوفر Hoover ومروراً بعهد روزفلت وصولاً إلى عهد ترومان..» غير أن ذلك ليس إلا من حرتقات العقول التافهة. فالحقيقة الهامة هي أن روزفلت جلب لنا «الراحة... جراء قيامه بزرع فكرة أن الناس متساوون في وعي الجمهور،» مهما كانت الصورة المتجلية في سجلات الاصلاح الاقتصادي والحقوق المدنية. ثم نشر رد فعل صدر عن نويل آنان Noel Annan الذي أطرى مديح موراي كمبتون العادل والمنصف لروزفلت».(٩) ومهما حاولوا فإن ناسجي الاطراءات الخيالية لم يستطيعوا الاقتراب، ولو بقدر ما، من مثل تلك الذرى الشاهقة، في عهد ريغان.

يعج التاريخ السياسي والاجتماعي للديمقراطيات الغربية بجميع أنواع المحاولات والجهود الرامية إلى ضمان دوران عجلات وطواحين الآليات الرسمية والشكلية دوراناً فارغاً، جعجعة بلا طحن. أما الهدف فهو استئصال تدخل الجمهور في تشكيل السياسة وصنعها. وقد تم تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير في الولايات المتحدة حيث لا وجود لأي عائق يذكر أمام المنظمات السياسية والاتحادات النشيطة ووسائل الاعلام المستقلة عن مجمع الطغمة الحاكمة، أو أية بنى شعبية من

شأنها أن تقدم للشعب وسيلة الحصول على المعلومات، أسلوب تكوين أفكار الناس وتطويرها، طريقة دفعهم إلى الساحة السياسية وصولاً إلى جعلهم يتحركون من أجل وضعها موضع التنفيذ. طالما أن كل فرد من المجتمع يواجه القناة التلفزيونية وحده فإن الحرية الشكلية الرسمية لن تشكل أي خطر على الامتيازات.

ثمة خطوة ذات شأن كبير على طريق منع الجمهور المزعج عن الوصول إلى الشؤون الجدية الا وهي اختزال الانتخابات إلى عملية اختيار شخصيات رمزية، مثل العلم، أو ملكة انجلترا ـ التي لا تقوم، في التحليل الأخير، إلا بافتتاح البرلمان عبر تلاوة البرنامج السياسي للحكومة، رغم أن أحداً لا يطرح سؤالاً واحداً حول ما إذا كانت مؤمنة بهذا البرنامج أو فاهمة لمضمونه. (١٠)

وحين تصبح الانتخابات مسألة انتقاء الملكة للسنوات الأربع اللاحقة، فإننا سنكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في ازالة التوتر المتأصل في المجتمع الحر الذي تكون فيه سلطة الاستثمار والتوظيف وغيرهما من القرارات الحاسمة ـ مثلها مثل النظم السياسية والايديولوجية ـ متمركزة تمركزاً شديداً بأيدي القطاع الخاص والأفراد.

ولنجاح مثل هذه التدابير المنصبة على ردع الديمقراطية لا بد لنظام غسل الأدمغة من أن يؤدي وظيفته بشكل صحيح، لا بد له من اسباغ أثواب الجلال والنفوذ على القائد ومن ابتداع وفبركة الأوهام الضرورية لضمان بقاء الجمهور مسحوراً ـ أو مشغولاً ومسكوناً على الأقل. وفي العصر الحديث تتجسد احدى طرق مقاربة هذه المهمة في القاء قصائد المديح والبهجة (أو العويل والبكاء) ازاء الشعبية المذهلة للشخصية العظيمة المنتقاة لتتولى الرئاسة عن بعد. فمنذ الأيام الأولى من الفترة الريغانية اتضح بجلاء مرة بعد أخرى أن القصص الخرافية المنسوجة حول الشعبية التي لم يسبق لها مثيل لريغان، تلك القصص التي دأبت وسائل الاعلام على ترديدها بلا كلل أو ملل، كانت مخادعة وكاذبة. نادراً ما خرجت شعبية ريغان عما هو مألوف إذ ظلت تتراوح بين الثلث والثلثين، ولم تصل قط إلى المستويات التي تحققت لكل من كينيدي وايزنهاور كما هي قابلة للتنبؤ واعتيادية من خلال تصور التوجه الذي اتسم به الاقتصاد.

أما جورج بوش فكان أحد المرشحين الأقل شعبية ممن تولوا منصب رئاسة الجمهورية إذا نظرنا إلى استطلاعات الرأي في أثناء الحملة الانتخابية، وبعد ثلاثة أسابيع في مكتبه الرئاسي ارتفعت نسبة المؤيدين له شخصياً إلى ٧٦ بالمئة، وهي نسبة أعلى من أية نسبة تحققت لريغان خلال عهده كله. (١١) وبعد انقضاء ثمانية عشر شهراً على توليه للمنصب ظلت شعبية بوش الشخصية أعلى من الأوج الذي حققه ريغان في رئاسته. ما من سبب يدعو أياً من أولئك الذين يعرفون الدور الذي أنيط بريغان إلى أن يفاجأ ازاء الزوال السريع لريغان فور انتهاء وظيفته. على أن من المهم أن نتذكر حقيقة أن الجمهور ظل خارج اطار السيطرة إلى حد كبير كما ظل يثير مشكلات جدية أمام ممارسة السلطة على الرغم من تعرض جوهر الديمقراطية لعملية اختزال ناجحة في الحقبة الريغانية.

واجهت ادارة ريغان هذه المشكلات باستراتيجية ذات حدين. قامت، أولاً، بتطوير أكثر أجهزة الدعاية والتحريض تطوراً وحذلقة في التاريخ الامريكي أعني مكتب الدبلوماسية الشعبية

الذي ركز على «اسباغ صورة الشيطان على الساندينيين» وتنظيم عمليات الدعم لدول امريكا الوسطى القائمة على الارهاب. صحيح أن مثل هذه التعبئة لسلطة الدولة من أجل السيطرة على تفكير الجمهور كانت غير قانونية، كما جاء في احد تقارير الكونغرس، إلا أنها كانت منسجمة تماماً مع الدعوة إلى فكرة قيام دولة قوية وجبارة قادرة على التدخل التي تشكل عقيدة أساسية بالنسبة لما يعرف باسم «النزعة المحافظة». أما الأسلوب الثاني فقد تمثل باعتماد العمليات السرية على مستوى لم يسبق له مثيل. ومدى مثل هذه العمليات يشكل معياراً جيداً لروز المعارضة الشعبية.

والعمليات الخفية هذه ليست سراً إلا على عامة الناس في البلاد، بل هي مكشوفة أمام وسائل الاعلام والكونغرس، إذا تركنا الادعاء والتظاهر جانباً. حين أقدمت ادارة ريغان، مثلاً، على القيام بمهمة نسف اتفاقيات السلام في امريكا الوسطى بعيد توقيعها مباشرة في آب ١٩٨٧ فضلت وسائل الاعلام والكونغرس ألا تكون مطلعة على أن شحنات التموين غير الشرعية المرسلة جواً إلى الكونترا تضاعفت حوالي ثلاث مرات بعد أن كانت على مستوى ذي شأن إذ كانت هناك شحنة واحدة كل يوم نظراً لأن واشنطن كانت تحاول بيأس أن تبقي القوى العميلة لها في ميادين القتال خلافاً لما نصت عليه الاتفاقات، من أجل رفع مستوى الارهاب والعنف والتدمير إلى الحدود القصوى، وافهام شعب نيكاراغوا أن الاطاحة بالساندينيين شرط لا بد من تحقيقه إذا كان هذا الشعب يريد أن يكون لديه أي أمل في البقاء. وبعد عام واحد فضلت وسائل الاعلام وأوساط الكونغرس ألا تكون مطلعة على حقيقة أن شحنات المخابرات المركزية الجوية من المؤن والذخائر المنطلقة من قاعدة إيلوبانغو الجوية القريبة من سان سلفادور باتجاه الكونترا في داخل نيكاراغوا كانت تعلن من قبل المصادر نفسها التي تم تجاهلها في الماضي، ثم ثبت أنها صادقة ودقيقة كما اضطروا إلى التسليم؛ وأخيراً جرى الكشف عن «طريق هايز نفوس «Hasenfus route»، حين تم اسقاط طائرة مرتزق امريكي في تشرين الأول ١٩٨٦ ولم تعد الوقائع المعروفة منذ أمد طويل قابلة للكبت ـ خلال بضعة أسابيع.(١٢)

كذلك تظاهرت وسائل الاعلام (مثلها مثل الكونغرس) بعدم فهم سخف الاتفاق التاريخي بين ادارة بوش وليبراليي الكونغرس «بما يلزم الادارة والكونغرس بمساعدة المتمردين النيكاراغويين ودعم جهود السلام في امريكا الوسطى» (بيرنارد واين راوب Bernard Weinraub ـ نيويورك تايمز)؛ يا للتناقض الصارخ والفاضح! «فالجهود السلمية» تقف حجر عثرة في طريق المساعدة. أفصحت احدى افتتاحيات التايمز بتعقل عن أن أهداف الولايات المتحدة باتت الآن «منسجمة مع الحلف الاقليمي» الذي تم انتهاكه بفظاظة جراء الاتفاقية التي امتدحها المحررون. فالاتفاقية التاريخية «تؤكد من جديد على السياسة القائمة على أن الأقوياء لهم أن يفعلوا ما شاؤوا، بصرف النظر عن ارادة الآخرين» كما قال دانييل أورتيغا Daniel Ortega في اليوم الذي صدرت فيه افتتاحية التايمز بالذات، كما جاء في التقارير الصحفية.(١٣)

ظلت الممارسة متناغمة طالما بقيت وسائل الاعلام ملتزمة بتنفيذ الأوامر ضاربة عرض الحائط بحقيقة أن «الجهود السلمية في امريكا الوسطى» كانت بصورة مكشوفة وبدون أي التباس، تلغي

أي شكل من أشكال المساعدة للقوات الخاضعة لأوامر الولايات المتحدة عدا المساعدات الرامية إلى اعادة التوطين، وأن المساعدة المقدمة لم تكن «مساعدة انسانية» بأي معيار من المعايير كما تحدد بشكل لا لبس فيه من قبل المحكمة الدولية في حكم أغضب نخبة الولايات المتحدة وبالتالي لم يرد له أي ذكر في النقاش الطويل والمحموم ـ أو تم تجاوزه والاستخفاف به عمداً ـ حول موضوع «المساعدة الانسانية». فالتناقض الذاتي الصارخ (وهو نموذجي تماماً) في التصريح المقتبس من التايمز واضح وشفاف حول مدى احترامنا لاتفاقية ايسكو بولاس ٢ الموقعة في آب ١٩٨٧ التي دُمِّرت بنجاح من قبل واشنطن ووسائل الاعلام خلال بضعة أشهر، واتفاقية سابوا لوقف اطلاق النار في آذار ١٩٨٨ التي انتهكتها الادارة والكونغرس بعد التوقيع عليها مباشرة بدعم من وسائل الاعلام، أو اتفاقية شباط ١٩٨٩ بين رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى التي نسفتها الادارة والكونغرس فوراً بدعم من وسائل الاعلام مرة أخرى إنها أمثلة تكشف عن قدر كبير من التفنن في الكذب والخداع والفبركة، قدر كان حتى جورج أورويل George Orwell نفسه قد أصيب بالدهشة ازاءه.

إن الحقائق واضحة ولا يكتنفها أي غموض فإعلان شباط ١٩٨٩ لرؤساء جمهوريات امريكا الوسطى (ايسكيبولاس ٥) كان، بأكثريته، انعكاساً لانتصار حكومة الولايات المتحدة ووسائل الاعلام في تدمير اتفاقيات آب ١٩٨٧ . فالبنود الحاسمة «المتسقة» تمت ازالتها من أجل استثناء الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة، كما تم احباط الجهود النيكاراغوية الرامية إلى استعادة الاشراف الدولي على تنفيذ اتفاقية ايسكيبولاس ٢ ، هذه الاتفاقية التي تم الاجهاز عليها بفضل ضغوط الولايات المتحدة في دورة كانون الثاني١٩٨٨ ، إذ جرى رفضها مرة ثانية مما أتاح للولايات المتحدة وعملائها الحرية الكاملة لانتهاك أية اتفاقية لا تروقها ـ واثقة، وهي محقة، بأن الصحافة ستبادر إلى العزف على الوتر المطلوب. ولكن الاتفاقية، رغم هذا الاستسلام لضغوط الولايات المتحدة:

«كررت بقوة الطلب الوارد في البند الخامس من اتفاقية ايسكيبولاس ٢ والقاضي بأن توقف الحكومات المحلية وغير المحلية التي تساعد، سراً أو علانية، قوات غير نظامية (الكونترا) أو حركات ثورية متمردة (القوات الفدائية المحلية) في المنطقة، مثل هذه المساعدات فوراً، عدا المساعدات الانسانية التي تساهم في تحقيق أهداف هذه الوثيقة.»

هذه الأهداف المتركزة على «التسريح الطوعي، واعادة التوطين، أو التوطين في نيكاراغوا أو بلدان ثالثة» لأفراد الكونترا وأسرهم. حدد البند المشار إليه من اتفاقية ايسكيبولاس ٢ «عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه» للسلام ألا وهو وضع حد لأية مساعدات علنية أو خفية وبأي شكل من الأشكال («عسكرية، لوجستية، مالية، دعائية») تُقدم إلى الكونترا أو الحركات الفدائية المحلية. كما أعادت اتفاقية سابوا لوقف اطلاق النار المعقودة في آذار ١٩٨٨ تأكيد المبادىء نفسها وأعتبرت الأمين العام لمنظمة الدول الامريكية المسؤول الرسمي المكلف بالاشراف على مدى التقيد بها؛ وكانت رسالة الاحتجاج التي بعث بها إلى جورج شولتز حين وافق الكونغرس على انتهاك الاتفاقية (مع الزعم علنا بأنه ملتزم بها) قد تعرضت للاستبعاد بوصفها رسالة غير وجيهة من قبل وسائل

الاعلام. فهذه الوسائل وجدت صعوبة كبيرة في تنفيذ مهمة الجمع بين اطراء قرار الكونغرس القاضي بدعم قضية السلام عن طريق نسف اتفاقية وقف اطلاق النار وبين معارضة بنود النصوص التشريعية الخاصة بالكونغرس بالذات والتناقض معها. (١٤)

ظلت وسائل الاعلام وأوساط المثقفين الغربيين بصورة عامة، منذ البداية وحتى النهاية، تخفي بنجاح ما كان يجري أمام أبصارها متصرفة تصرفاً أشبه بتصرف أية دولة توتاليتارية على الرغم من عدم وجود حجة الخوف. وكما كانت العادة في الماضي فإن الثمن قد تم دفعه بدماء الناس غير المهمين وبؤسهم.

إن المبدأ الأساسي، وهو مبدأ قلما يتعرض للانتهاك، يقوم على أن ما من شأنه أن يتناقض مع مستلزمات السلطة والنفوذ ليس موجوداً. لذا فإن من الممكن انتهاك اتفاقيات ايسكويبولاس ٢، اتفاقية آذار ١٩٨٨ لوقف اطلاق النار، و «الجهود السلمية في امريكا الوسطى» المختزلة لتلبية مطالب واشنطن في ١٩٨٩ ودعمها في الوقت نفسه.

ليس هدف الحكومة ـ وسائل الاعلام المتركز على نسف عملية السلام غامضاً. كان مهماً أن تبقى نيكاراغوا عرضة لهجمات ارهابية ذات مستوى منخفض على الأقل في الداخل وللتهديد العسكري على الحدود حتى لا تتمكن من تكريس مواردها الهزيلة المثيرة للشفقة ولتتيح أجهزة التحكم الداخلية لمعلقي الولايات المتحدة فرصة النواح على غياب الحرية عن البلد المستهدف للهجوم. كان المنطق نفسه كامناً وراء توجيهات البنتاغون للقوى العميلة (المجازة علنا من قبل وزارة الخارجية والمعتبرة معقولة لدى الحمائم الليبراليين) لمهاجمة «أهداف سهلة» ليست محاطة بأية وسائل دفاعية. أما العقلية فقد شرحها احد الذين هجروا الكونترا، وقد كان ذا أهمية مما اضطر وسائل الاعلام المستقلة إلى تجاهله بحسم؛ إنه هوراشيو آركي Horacio Arce الأمين العام لجهاز الاستخبارات التابع للكونترا والذي كان يحمل الاسم الحركي: «المرتزق» (ميرسينيرو) حين قال: إن الكلام عن «المناضلين في سبيل الحرية» و «الديمقراطيين» موجه إلى الطبقات المثقفة في البلاد. تمتعت الكونترا بقدر كبير من اهتمام وسائل الاعلام، بقدر أكبر مما خصص لحكومة نيكاراغوا، ولكن آركي عومل معاملة مختلفة.

كان آركي مخزناً للمعلومات كما تبين من المقابلة التي أجريت معه في المكسيك أواخر ١٩٨٨ بعيد تركه للكونترا. وبشكل خاص وصف آركي تدريبه غير الشرعي في احدى القواعد الجوية جنوب الولايات المتحدة وحدد بالأسماء عملاء وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. أي.) الذين قدموا الدعم للكونترا تحت غطاء وكالة التنمية الدولية (AIDفي سفارة الولايات المتحدة بمدينة تيغوسيغالبا Tegucigalpa، ولخص كيفية قيام الجيش الهندوراسي بتقديم المعلومات الاستخباراتية فضلاً عن الدعم إلى فعاليات الكونترا العسكرية، كما تحدث عن مبيع أسلحة سوفيتية الطراز وفرتها الاستخبارات الامريكية إلى فدائيي جبهة التحرير الوطني FMLN في السلفادور (وهي الأسلحة التي جرى تقديمها فيما بعد بوصفها «دليلاً» على وجود شحنات كوبية ونيكاراغوية من الأسلحة).

ثم تابع آركي كلامه قائلاً: «نهاجم أعدادا كبيرة من المدارس والمراكز الصحية والمباني المماثلة. لقد حاولنا أن نجعل حكومة نيكاراغوا عاجزة عن تقديم أية خدمات اجتماعية للفلاحين، عاجزة عن تطوير مشروعها. . . تلك هي الفكرة. من الواضح أن التدريب الامريكي المتقن كان ناجحاً في ايصال الفكرة الأساسية إلى حيث يجب أن تصل.

ما من أحد ساوره أي شك جدي في أي من الأوقات حول استعداد لبرلماني الكونغرس وحمائم وسائل الاعلام لتأييد تدابير الخنق الاقتصادي والارهاب ذي المستوى المنخفض استرشاداً بهذه المبادىء حتى تصل نيكاراغوا إلى «الديمقراطية» - أي حتى تنتقل السلطة السياسية إلى النخب المنتمية إلى رجال الأعمال وملاك الأراضي والمرتبطة بالولايات المتحدة، وهي نخب «ديمقراطية» لأنها مرتبطة بالولايات المتحدة لا لأي سبب آخر، وهل من حاجة لطرح أية أسئلة أخرى!؟(١٥) هذا ويمكن لهذه النخب أن تبادر إلى تقديم الدعم المضمر لجهود واشنطن اللاحقة من أجل الاطاحة بأية حكومة تخفق في وضع قوات الأمن تحت السيطرة الفعلية والفعالة للولايات المتحدة أو في تحقيق المعايير المطلوبة من الخدمة والتبعية لمصالح رجال الأعمال على المستويين الداخلي والخارجي.

تتحول أية حكومة إلى الارهاب المضمر والتخريب، وإلى أساليب القمع غير الكفوءة نسبياً، حين يجري اجبارها على العمل في السر والظلام من قبل عدوها الداخلي: أي من قبل السكان المحليين في البلاد. وبالنسبة للممارسات الدعائية الريغانية فإنها حققت النجاح المرجو والمتوقع بين صفوف النخب المتعلمة. قلما أمكن تصور أي انحراف عن المبادىء الأساسية لخط الحزب، مهما كانت سخيفة؛ مثال: نظاما الحكم في السلفادور وغواتيمالا ديمقراطيان (ربما مع بعض العيوب) يحكمهما رئيسان للجمهورية منتخبان؛ أما نيكاراغوا في ظل الساندينيين فهي دكتاتورية متسلطة توتاليتارية لم يسبق لها أن أجرت انتخابات قريبة من المعايير المثيرة السائدة لدى الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة (انتخابات ١٩٨٤ اعتبرتها واشنطن غير موجودة وحظي اعتبار واشنطن هذا بالتصديق لدى المحترمين). ولكن الدعاية كانت، فيما يبدو، أقل قدراً من النجاح، لدى عامة الناس والسكان العاديين. ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن التحسن الجوهري في المستويات الثقافية والأخلاقية العامة الذي انطلق في الستينيات ظل يتابع توسعه مما فرض ظروفاً لا بد لأية سلطة ممركزة من أن تواجهها.

٣ - انجازات الادارة الاقتصادية

حققت الحقبة الريغانية توسعاً كبيراً في البرنامج السياسي لاجماع نخبوي عريض. شهد عقد السبعينات التزاماً عاماً باستعادة ربحية الشركات وبفرض نوع من الانضباط على عالم متزايد الاضطراب. ففي ظل الطبعة الامريكية من رأسمالية الدولة، وهي تعني العودة، داخلياً، إلى الأساليب الكينزية العسكرية باتت هذه العودة منسجمة مع تدهور نفوذ الولايات المتحدة كما غدت بالتالي متسمة بسمات يمينية بدلاً من السمات الليبرالية نظراً لعدم توافق برامج «المجتمع العظيم» مع

المزاعم السابقة لذوي الأهمية من الناس. أما على المستوى الخارجي فإن السياسة الموازية قائمة على التخريب واسع النطاق والارهاب الدولي (مهما كانت العبارة التي يقع عليها الاختيار لأخفاء الحقيقة).

كانت السياسة الداخلية الطبيعية قائمة على تحويل الموارد والثروات إلى الأغنياء، التفكيك الجزئي لنظام الرخاء المحدود، الهجوم على الاتحادات والأجور الفعلية، وتوسيع الدعم العام (دعم القطاع العام) لصناعة التكنولوجيا المتطورة العالية عبر منظومة البنتاغون (وزارة الدفاع) التي باتت منذ أمد غير قصير محرك النمو الاقتصادي وأداة الحفاظ على التفوق التكنولوجي.

إن الخطط التي تعكس هذه التصورات النخبوية العائدة لعقد السبعينات اقترحها كارتر وطبقها الريغانيون ـ بما فيها الانفاق العسكري الذي تم حسب توقعات كارتر بصورة عامة. قام المنهج المتبنى على اغراق البلاد في بئر عميقة من الكساد لتقليص التضخم، اضعاف الاتحادات والنقابات، وخفض الأجور؛ ومن ثم العودة إلى رفعها عبر الانفاق القائم على العجز مع تنظيم دعم صناعة التكنولوجيا المتطورة وتهديد العالم بقبضة قوية، وهي خيارات سياسية تسير جنباً إلى جنب بشكل عام. لا بد من الاعتراف بالحقيقة والقول بأن أصحاب الكلمة المسموعة في اتخاذ القرارات السياسية لا ينظرون إلى الكلام عن التجارة الحرة، رغم جاذبيته في الافتتاحيات وبعد خطب ولائم العشاء، نظرة تتسم بقدر كبير من الجدية. والمؤشرات التاريخية تبين أن الاقتصادات التي نمت وتطورت وحققت تصنيعاً، بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة، تبنت سلسلة من تدابير الحماية حين كانت مثل هذه التدابير مفيدة. والاقتصادات الأنجح هي تلك تنسق في الجوهر مع الدولة، بما فيها اليابان وأطرافها، وألمانيا ـ حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن الحوافز الصناعية تساوي ثلاثين بالمئة من التعرفة، اذا اكتفينا بايراد سمة واحدة فقط. أما في الولايات المتحدة فإن العنصرين الرئيسين القادرين على المنافسة الدولية في الاقتصاد ـ الزراعة كثيفة رأس المال وصناعة التكنولوجيا المتطورة ـ مدعومان دعماً كبيراً من جانب الدولة التي توفر لهما أيضاً أسواقاً مضمونة. ومما لا يثير الاستغراب أن هذين القطاعين هما أيضاً «الشيطانان الشريران» الكامنان وراء العجز الفيدرالي كما تقول مجلة الوول ستريت جورنال أما «الشيطان» الثالث فنجده مختبئاً وراء الامتيازات غير القابلة للمس؛ وحسب تقديرات فرانكو مودلياني Franco Modigiani وروبرت سولو Robert Solow[١٦]، فإن شطب فائض الضمان الاجتماعي من الموازنة بعد تكريسها لعملية تشكل رأس المال من أجل تلبية حاجات المستقبل، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العجز بمقدار خمسين مليارا من الدولارات.

كان الكينزيون العسكريون اليمينيون من أنصار الحماية أيضاً، بعيداً كل البعد عن توسيع السوق المحمية من قبل الدولة لمنتجات الصناعة التكنولوجية المتطورة تحت ستار « الدفاع ». دشن الريغانيون اقامة نوع من الكونسورتيوم التابع للبنتاغون من أجل توجيه البحث والتطوير وأعطوا للبنتاغون أكثر فأكثر مهمة القيام بوظيفة هيئة التخطيط المؤلفة من الدولة والشركات في اليابان في تنظيم البحث والتطوير في ميدان تصميم الآلات الدقيقة والحواسيب، ووسائل الاتصال فائقة الحساسية، الأجهزة التلفزيونية الخاصة، وغيرها من ميادين التكنولوجيا العالية. أما أوهام حروب

النجوم فلم تشكل إلا واحداً من الأساليب المفبركة لحفز الجمهور على توفير الدعم لصناعة التكنولوجيا المتطورة التي ستحقق المرابح في حال توفر الطلبات التجارية انسجاماً مع مبادىء « المشروع الحر ». استحدث ريغان أيضاً مزيداً من القيود على الواردات كانت أكثر من القيود التي فرضها رؤساء الجمهورية الستة السابقون معاً؛ فالنسبة المئوية من مجموع الواردات الخاضعة للكوتا والاتفاقيات المقيدة تضاعفت من ١٢ إلى ٢٤ بالمئة في ظل « النزعة المحافظة » الريغانية.(١٧)

باتت نتائج هذه السياسات واضحة مع حلول أواسط الثمانينات، وزادت وضوحاً وجلاء مع اقتراب موعد انتقال منصب رئاسة الجمهورية. معبراً عما يكاد يكون اجماعاً عاماً بين الاقتصاديين ونخب رجال الأعمال، قال ديفيد هيل David Hale، كبير اقتصاديي مركز كمبر للخدمات المالية: « نادراً ما جاءت ادارة أمريكية جديدة إلى الحكم لتواجه ما تواجهه ادارة بوش الآن من أجواء اقتصادية كئيبة كآبة طاغية ». حيث « تبدو البلاد غارقة في بحر من الحبر الأحمر لحظة انتهاء حقبة ريغان. »(١٨) لقد زاد العجز الفيدرالي بتسارع كبير، وعملية الصعود التي استمرت سبعين عاماً للوصول إلى مكانة الدولة الدائنة الأولى في العالم انقلبت رأساً على عقب إذ غدت الولايات المتحدة المدين الأول في العالم. ويقدر هيل إن من المحتمل أن تبلغ قروض الولايات المتحدة الخارجية تريليوناً من الدولارات مع عام ١٩٩١»، تحويل ما يزيد عن تريليون من الدولارات خلال عقد واحد - ليس هذا جهداً يستهان به بذله أولئك الذين اعتادوا على الاستهزاء بـ «سوء تدبير الساندينيين». مال ميزان الاستثمار هو الآخر ميلاً جذرياً لصالح المستثمرين الأجانب. أما الوفور الخاصة والعائدة للشركات فقد تدهورت إلى حضيض لم يسبق له مثيل بالمقارنة مع إجمالي الدخل القومي. زادت الثروة الخاصة بوتائر أبطأ مما في أواخر السبعينات، كما تعرضت الأجور الفعلية للركود. أما الدخل فقد تم إعادة توزيعه لصالح من هم في أعلى السلم بشكل حاد؛ كسب الأغنياء وعانى الفقراء حسب ما هو مصمم. أفضت الادارة الحكومية للاقتصاد إلى زيادة استهلاك الأغنياء والمضاربة والألاعيب المالية، غير أنها عجزت عن توجيه شيء ذي بال نحو الاستثمار الانتاجي. يلاحظ ليستر ثورو Lester Thurow أن «الاستثمار يشكل نسبة أقل من اجمالي الدخل القومي اليوم بالمقارنة مع النسبة التي كانت في أواخر السبعينات، حين لم نكن نقترض من الخارج» ويضيف قائلاً «إن قروضنا الدولية الراهنة تنفق على الاستهلاك العام أو الخاص وبالتالي فإنها ستؤدي في المستقبل إلى خفض مستوى المعيشة في الولايات المتحدة». إن معدل الاستثمار الصافي، بالنسبة لاجمالي الدخل القومي، في الولايات المتحدة هو الأدنى بين سائر البلدان الصناعية الكبرى السبعة. وحتى هذا المستوى المتدني من الاستثمار لم يتم الحفاظ عليه إلا بفضل زيادة كبيرة في عملية استيراد الرساميل، كما يقول موديلياني وسولو. زادت نسبة الجيش والبحوث من ٤٦ إلى ٦٧ بالمئة من الانفاق الفيدرالي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ الماليين على التوالي، مما شكل تطوراً آخر من شأنه على المدى الطويل أن يلحق أذىً كبيراً باقتصاد الولايات المتحدة. ساهمت هذه العوامل مع غيرها أيضاً في العجز التجاري الذي قد يستحيل التغلب عليه إذا حوّل المستثمرون الأمريكان أعمالهم إلى الخارج(١٩).

للمرة الأولى في تاريخه أصدر المكتب العام للمحاسبة دراسة عن الوضع الخطر للاقتصاد الذي خلفته ادارة موليّة(٢٠). لخص تقرير رئيس المكتب، المفتش الفيدرالي الأول، وهو ممن عينهم ريغان نفسه، الأثمان «الفاحشة والمذهلة» التي يتعين تسديدها نتيجة سوء الادارة الاقتصادية والتدمير البيئوي في عهد ريغان. لاحظ المكتب العام للمحاسبة أيضاً التزايد السريع لظاهرة التشرد وتدهور شبكة الرخاء المحدود للفقراء والطبقات الوسطى، وانخفاض المستويات الأمنية للعمال، اضافة إلى العديد من التبعات الأخرى المترتبة على الركض الأعمى وراء الكسب السريع. نشأت حالة من الازدهار بفضل رغبة المستثمرين الأجانب بالقاء حصة للأغنياء ـ لا كرماً وحباً بالخير بطبيعة الحال؛ فهم يستطيعون أن يستعيدوا ما دفعوه حين يريدون: والشيء نفسه صحيح بالنسبة للأثرياء في البلاد. فتقليص الضرائب أغرى المستفيدين باقراض الحكومة، أملاً في تحقيق المزيد من المكاسب.

وهكذا فإن السياسة المالية تشكل على المدى الطويل عملية ضخ للموارد إلى خزائن الأغنياء. أما الأثمان «الباهظة المذهلة» التي يتحدث عنها مراقبو الحسابات الفيدراليون فسوف يدفعها الفقراء وأبناء الطبقة العاملة الذين جرى حرمانهم من متعة الاستهلاك الأمر الذي يعتبره الاقتصاديون مسؤولاً عن الغيوم المتلبدة في الأفق، تماماً كما تتم دعوة دافع الضرائب إلى تسديد فواتير المضاربين الذين يعلقون آمالهم على جني الأرباح جراء إلغاء الرقابة على الوفور ومؤسسات القروض وربما حتى البنوك قبل مضي وقت طويل، نعم البنوك التي حصدت أرباحاً طائلة وهائلة عبر اقراض الطبقات الثرية والحكام العسكريين من النازيين الجدد الذين تولوا السلطة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية بدعم من الولايات المتحدة منذ أوائل الستينات.

كان مدراء الدولة انتقائيين في أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد التي تبنوها. فحيث يستطيع الغاء الاشراف أن يحقق أرباحاً قصيرة الأجل كان الأمر يعتبر هدفاً جديراً. شكلت فضيحة الاخفاق التام للوفور والقروض احدى التبعات الدرامية. فالتهتك الطليق خلال هذه السنوات عكس آثاره بشكل أوسع عبر تدهور البنية التحتية ومستويات الرعاية الصحية والتعليم وظروف البيئة اضافة إلى الحالة العامة للاقتصاد. أما البرامج التنظيمية التي وضعت لتشجيع الحفاظ على الطاقة فقد آلت إلى ما آلت إليه خطط تطوير مصادر بديلة للطاقة بحجة أن أسعار النفط ستنخفض تحت تأثير معجزة السوق (وهي أسعار خاضعة عموماً بصورة عملية لسيطرة النظام السعودي العميل للولايات المتحدة مع عدد من كبرى الشركات النفطية التي تبقي الانتاج على مستوى يضمن بقاء الأسعار عالية بما يكفي لتحقيق أرباح كبيرة، ولكنها منخفضة بما يكفي لعدم تشجيع أي بحث عن بدائل، مع ممارسة حكومة الولايات المتحدة للضغط في الثمانينات من أجل خفض الأسعار في سبيل دعم عملية الانتعاش والتعافي من أزمة عام الـ ١٩٨٢ العميقة(٢١).

من شأن التردد الريغاني فيما يخص حماية البيئة أن ينطوي على آثار بعيدة المدى. فالمشكلات مطروحة في دراسة علمية قدمت إلى مؤتمر علمي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٠ . توصل المحفل الدولي إلى ما يشبه الاجماع حول الاستنتاج القائل بأن زيادة درجة حرارة الكرة

الأرضية ظلت متواصلة خلال القرن الماضي وبأن الخطر الذي ينطوي عليه المزيد من الارتفاع في درجات الحرارة هو خطر جدي يتروأح بين الملموس والقريب من الكارثي من حيث جديته، نتيجة احتراق الوقود العضوي المتحجر بالدرجة الأولى. قال عالم أمريكي شارك في الندوة لمراسل مجلة العلوم Science ما يلي: «ركزت الصحافة في الولايات المتحدة على الأراء الجانبية [التي تسائل الاجماع] دون التشديد بقوة على تبريرها وتسويغها». وأضاف عالم بريطاني، وهو أحد مؤلفي الفصل الخاص بالتغيير المناخي الملحوظ قائلاً: «عدد كبير من وجهات النظر المتطرفة احتلت قلب المسرح في الولايات المتحدة. ليس هناك ما يشبه ذلك في الأماكن الأخرى». ما من أحد من المشاركين في الندوة وافق على الأراء المتشكلة التي لقيت اهتماماً واسعاً في الولايات المتحدة مما أفرز عناوين بارزة من قبيل «المعلومات المتوفرة لدى الولايات المتحدة تخفق في اثبات وجود نزوع نحو ارتفاع درجات الحرارة» (نيويورك تايمز) و«الرعب من زيادة حرارة الكرة الأرضية: قضية كلاسيكية من قضايا المبالغة في رد الفعل» (فوربز [الغلاف] Forbes)، مع تغطية تلفزيونية توحي بأن الرأي العلمي متشكك ومنقسم[٢٢].

أما الصحافة البريطانية فقد كتبت تقول إن اجماع العلماء تعرّض للتجاهل والاستخفاف من جانب لجان الأمم المتحدة السياسية تحت تأثير ضغوط الولايات المتحدة واليابان. حتى انجلترا تاتشر تخلت أخيراً عن أوهام السوق الحرة تاركة موقع الصدارة والجبهة الأمامية من المحاولات الرامية لاعاقة أي رد بنّاء على ما يمكن أن يتحول إلى كارثة كبرى لواشنطن ووسائل اعلامها. ما زال المبدأ النبراس كامناً، مرة أخرى، في ضرورة رسم سياسة الحكومة بما يخدم المكاسب السريعة، قصيرة الأمد، لأصحاب الامتيازات؛ إنها العقيدة الأساس الراسخة للنزعة المحافظة الريغانية[٢٣].

تبين دراسة صدرت عن الكونغرس في آذار ١٩٨٨ أن معدل دخل الأسرة من الخمس الأكثر فقراً من السكان تدهور أكثر من ٦ بالمئة في الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ في حين ارتفع بنسبة ١١ بالمئة فيما يخص خمس الأسر الأكثر غنى في المجتمع؛ وهذه الاحصائيات معدلة نتيجة التضخم وتتضمن الفوائد المحصلة من برامج الاحسان والضمان. وبالنسبة للخمس الأشد فقراً فإن الدخل الشخصي تقلص بمعدل ٩٫٨ بالمئة في حين زاد بمعدل ١٥٫٦ بالمئة لدى الخمس الأكثر غنى من السكان. إن أحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو أن «عدداً أكبر من الأجور الآن باتت بمستوى خط الفقر أو أدنى» كما علق أحد كبار اقتصاديي لجنة أساليب الاسكان. أصدرت الرابطة القومية لمشافي الأطفال والمؤسسات ذات العلاقة بها دراسة تظهر أن الرعاية الصحية للأطفال في الولايات المتحدة تدهورت إلى أدنى مستوياتها خلال عشر سنوات مع ايراد احصائيات مذهلة. فنسبة الولادات ذات الأطفال بأوزان متدنية [وهذه علة تساهم عادة في رفع معدلات وفيات الأطفال]، مثلاً، هي ١٫٧ مرة بالمقارنة مع النسبة المناظرة في أوروبا الغربية؛ وهي أسوأ بكثير فيما يخص الأطفال الزنوج[٢٤].

يلخص أحد معلقي البوسطن غلوب Bostn globe، ديريك جاكسون Derrick Jackson، سلسلة العواقب فيما يخص احدى المدن الغنية. يلاحظ المعلق أن اليونيسيف تضع الولايات

المتحدة في المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث معدل الفرد من اجمالي الدخل القومي، وفي المرتبة الثانية والعشرين من حيث معدلات وفيات الأطفال، أي بعد ايرلندا واسبانيا ـ وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة العاشرة في ١٩٦٠ . وبالنسبة للامريكيين ـ الأفارقة فإن المعدل يكاد يصل إلى الضعف. ففي حي روكسبوري Roxbury ببوسطن، حيث تكثر الأقليات، يكاد المعدل يبلغ ثلاثة أضعاف ما هو في الولايات المتحدة؛ «علماً أن الاحصائيات لن تتردد حول اعتبار حي روكسبوري هذا الذي لا يحتل إلا المرتبة الثانية والأربعين من حيث معدل وفيات الأطفال، جزءاً لا يتجزأ من أمة تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث الغنى والثروة». وعلى الرغم من أن بوسطن هي احدى المراكز الطبية الكبرى في العالم فإن معدل وفيات الأطفال في حي روكسبوري هو أسوأ مما في اليونان والبرتغال والاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية كلها والكثير من بلدان العالم الثالث. كما علق بول وايز Paul Wise، وهو أحد خبراء مدرسة هارفارد الطبية في شؤون وفيات الأطفال قائلاً: «إن المكان الوحيد الذي يشي بتفاوتات اجتماعية في معدل وفيات الأطفال نشهدها بالولايات المتحدة هو جنوب أفريقيا»، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي لا وجود فيها للرعاية الصحية المضمونة.

يتابع جاكسون كلامه ليقول:

> «قبل الحمل بوقت طويل تكون النساء خارج دائرة التثقيف حول التغذية والصحة . . . . . فيما يتباهى القادة في واشنطن هذا الأسبوع بهدم الأسوار في أوروبا، نجد أعداداً كبيرة ومتزايدة من الامريكيين ذوي الأصول الافريقية واللاتينية والكمبودية والهايتية والفيتنامية ممنوعة من دخول المشافي والمستوصفات جراء انعدام المال أو الضمان الصحي أو اللغة»(٢٥)

إن مثل هذه الوقائع التي نستطيع مضاعفتها في سائر أرجاء البلاد تقدم أكثر التعليقات بلاغة على نوعية رأسمالية الدولة التي تمارس فيما ينبغي أن يكون أكثر بلدان العالم غنى، في بلد ذي أفضليات لا مثيل لها تم تبديدها خلال السنوات الريغانية مما أفرز وضعا هو دون مستوى الشائن والمخجل.

استطاع توم وولف Tom Wolfe أن يمسك بروح هذه السنوات التي يصفها بأنها «كانت احدى اللحظات الذهبية العظيمة التي سبق للبشرية أن عاشتها». صحيح أنها كانت كذلك دونما أدنى قدر من الشك بالنسبة للناس ذوي الأهمية الذين يتحدث وولف باسمهم(٢٦). فالأهداف المحددة والمرجوة من ادارة الاقتصاد الوطني قد تحققت إلى حد كبير، تماماً كما بلغ اجماع واشنطن الشامل للحزبين (الجمهوري والديمقراطي) كليهما هدفه المتمثل بالاجهاز على خطر الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي في امريكا الوسطى.

٤ ـ استعادة الثقة:

يقال إن الانجاز الأكبر لريغان يكمن في أنه جعلنا «نحس بالرضى عن أنفسنا»، مما أعاد الثقة بالسلطة، تلك الثقة التي كانت قد اهتزت كثيراً. وكما يقول محررو الوول ستريت جورنال فإنه «قد

استعاد كفاءة القوات المسلحة ومعنوياتها [و] عبر عن الاستعداد لاستخدام القوة في كل من غرينادا وليبيا» ـ خيبتان عسكريتان، ولكن لا بأس! استطعنا أن نقتل عدداً كافياً من الناس وبتنا نتطاول «مرة أخرى و «نشمخ» فوق رؤوس حديثي النعمة الذين حاولوا يوماً أن يتغلبوا علينا غير أنهم استسلموا بمهانة أمام الجرأة الباردة و«القوة التي أبداها راعي البقر (الكاوبوي)» ـ إنها كلمات الصحفي البريطاني بول جونسون Paul Johnson، متنشياً برجولة صنمه المعبود رونالد ريغان، الذي أبدى في حقيقة الأمر شجاعة أحد أرباب المافيا الذين يرسلون فرق الارهاب لتحطيم عظام أطفال احدى رياض الأطفال. نجح ريغان، بمثل هذه الانجازات، في التغلب على «ترددانا المرضية» ازاء استخدام القوة العسكرية» حسب تعبير نورمان بودهورتيز Normen Podhorets(٢٧).

ما هذا كله، في الحقيقة، إلا رياءً وزيفاً فاضحاً. فالناس الصغار الفزعون المفعمون رهبة قد يتراقصون خوفاً حول بطلهم من رعاة البقر، ولكن الجمهور العام يبدو أكثر معارضة للتدخل العنيف من ذي قبل و ـ أرجو، وإن كنت لا أدري ـ أن يكون أكثر التزاماً بمبدأ التحرك من أجل وقف مثل هذا التدخل.

● ـ شرور عامة:

تشكل رعاية الارهاب الدولي بقيادة الدولة من جهة والادارة الاقتصادية المصممة بما يحقق الربح السريع للأغنياء من جهة ثانية السمتين الأكثر بروزاً من سمات الحقبة الريغانية، غير أن هناك جملة من السمات الأخرى. ففي هذا الاستعراض الوجيز لم أورد حتى تلك التركة التي خلفها كل من ريغان وتاتشر والآخرون. ستواجه الأجيال القادمة مشكلات مختلفة تماماً من حيث المدى والتعقيد عن أية من المشكلات التي ووجهت من قبل. إن امكانية تدمير البيئة الفيزيائية المؤهلة لاحتضان الحياة الانسانيه بطريقة تشبه الطريقة المألوفة الآن ولو من بعيد هي احدى المشكلات الأكثر درامية من تلك المشكلات التي نتحدث عنها، جنباً إلى جنب مع الخطر المتزايد الناجم عن أسلحة التدمير الشامل والصراعات المستمرة فيها بين الخصوم والمشحونة بقابلية احداث خراب مخيف. ليس واضحاً تماماً أن هذه المشكلات لها حلول. ليس واضحاً تماماً أن رفع التهم إلى مستوى أسمى القيم الانسانية لا يشكل حلاً. صحيح أن من الممكن تحمل سماع قصص خرافية عن امكانية قيام الشرور الخاصة بافراز فوائد عامة في عالم يعيش على مسافة معينة عن الحد الفاصل، ولكن هذا العالم لم يعد قادراً على أن يحافظ على مثل تلك المسافة.

دأب الريغانيون، عبر احتفائهم بأبشع عناصر الطبيعة الانسانية والحياة الاجتماعية ورفعها إلى مرتبة القدسية، على احباط آفاق التعامل مع معضلات خطيرة وكوارث محتملة، احباطاً يكاد يكون مطلقاً.

سيتعين على الأجيال القادمة أن تدفع الثمن. تلك هي التركة التي ورثناها عن هذه السنوات حتى لو سمحنا لأنفسنا أن نتعامى عن بؤس ضحايانا في معظم أرجاء العالم وعذاباتهم.

حواشي الفصل الثاني

١ ـ هيرتزبيرغ Hertzberg ، The New Republic (TNR) ، ٦ / ٢ / ١٩٨٩ ؛ ماك غروري Mc Grory ، بوسطن غلوب ، ٦ / ٢ / ٩٨٩ .

٢ ـ فريدريك ز . براون Fredrick Z . Brown ، Indochina I ssues ، ت٢ ، ١٩٨٨ .

٣ ـ رونغ وهو يعرض كتاب More Like Us لمؤلفه فالو Fallow ، نيويورك تايمز ريفيو ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٩ .

٤ ـ لوموين Le Moyne ، نيويورك تايمز بوك ماغازين ، ٦ / ٤ / ١٩٨٦ .

٥ ـ كينزر Kinzer ، نيويورك تايمز ماغازين ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٩ .

٦ ـ فرنش French ، نيويورك تايمز ، ٨ / ٥ / ١٩٩٠ .

٧ ـ نيويورك تايمز ، ١٩ / ٧ / ١٩٩٠ .

٨ ـ فريدمان Friedman ، مخترعو الأرض الموعودة Inventors of the Promised Land ، (كنـوبف Knopf ، ١٩٧٥ ، الفصل الثاني ؛ نيوريبيلك New Republic ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٧ .

٩ ـ كيمبتون Kempton ، نيويورك تايمز بوكس ريفيو ، ١٥ /٤ /١٩٨٢ .

١٠ ـ توم نيرن Tom Nairn ، المرآة المسحورة The Enchanted Glass ، (هاتشينسون Hutchinson ، ١٩٨٨) .

١١ ـ بوسطن غلوب ، ١٧ /٢ /١٩٨٩ .

١٢ ـ اسوشيتدبرس ، ١٥ /١٢ /١٩٨٨ .

١٣ / واينراوب Weinraub ، نيويورك تايمز ، ٢٥ /٣ و٢٨ /٣ /١٩٨٩ .

١٤ ـ اينفيو Envio اليسوعية الصادرة في ماناغوا ، آذار ١٩٨٩ .

١٥ ـ أوهام ضرورية .

١٦ ـ جيمس بيري James Perry ، وول ستريت جورنال ، ٥ /١ /١٩٨٩ .

١٧ ـ أندرو بولاك Andrew Pollack ، « رد امريكا على ميتي اليابان » ، نيويورك تايمز ، ٥ /٣ /١٩٨٩ ؛ ديفيد هيل David Hale ، « يكفي أن تقول لا : الحزب الجمهوري يتخلى عن السوق الحرة » . انترناشيونال ايكونومي ، ك٢ وشباط ١٩٨٩ ؛ فورين بوليسي ربيع ١٩٨٩ .

١٨ ـ المصدر السابق .

١٩ ـ روبرت كووين Robert Cowen ، « الانفاق على الابحاث في ظل ريغان » ، كريستيان سانيس مونيتور ، ٢٠ /١ /١٩٨٩ .

٢٠ ـ روبرت بير Robert Pear ، نيويورك تايمز ، ٢٢ /١١ /١٩٨٨ .

٢١ ـ نحو حرب باردة جديدة ، ولاسيما الفصل الثاني ، الفقرة ١١ .

٢٢ ـ ساينس Science ، ٣ / ٨ / ١٩٩٠ .

٢٣ ـ جيوفري لين Geoffrey Lean ، اوبزرفر ، ٢٠ / ٥ / ١٩٩٠ .

٢٤ ـ مارتن تولشين Martin Tolchin ، نيويورك تايمز ، ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ .

٢٥ ـ جاكسون Jackson ، بوسطن غلوب ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٩ .

٢٦ ـ بوسطن غلوب ، ١٨ / ٢ / ١٩٩٠ .

٢٧ ـ افتتاحية في الوول ستريت جورنال ، ١٩ / ١ / ١٩٨٩ ؛ Johnson ، صنداي تلغراف ، ١ /٦ /١٩٨٦ .

الفصل الثالث

النظام الكوني الشامل

١ ـ هواجس الانفصال والفصل

ثمة صورة كاريكاتورية لتمثال من الثلج يعتمر خوذة ويحمل بندقية يذوب تحت شمس ساطعة فيها صورة قلقة لجورج بوش وهو يرفع مظلة فوق تمثال الثلج لحمايته من أشعة الشمس. تحت تمثال الثلج عبارة «الحرب الباردة» يصحبها سؤالان: «ألم تكن أبدية؟ ماذا سنفعل الآن؟»(١). إنها لمعضلة حقيقية!.

كما ناقشنا في الفصل الأول، أدت الحرب الباردة وظائف بالغة الأهمية بالنسبة لمن يديرون دفة الدولة. فلدى الحاجة إلى حافز حكومي لاسناد اقتصاد متداع أو لتعهد تكنولوجيات جديدة مكلفة، كان المسؤولون عن تسيير الدولة يستطيعون استحضار القطعان الروسية المنطلقة لحفز الجمهور على توسيع دعم الصناعات المتقدمة عن طريق البنتاغون. وكان التدخل والقيام بالعمليات التخريبية من أجل منع النزعات الوطنية الاستقلالية في العالم الثالث يجري تبريرهما بالطريقة ذاتها، مما انطوى على فوائد اضافية في مجال الحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها على حلفائها. وبصورة عامة، كان يتم استحضار صورة امبراطورية الشر كلما دعت الحاجة إليها من أجل تسهيل عملية إدارة الاقتصاد في الداخل أو التحكم بمقدرات النظام العالمي. لن يكون ايجاد البديل المناسب أمراً سهلاً.

إنها لهموم جدية، فالتدخل ينطوي على نفقات وتكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكان مستعدين لتحملها عن طيب خاطر. لدى توفر سكان يتصفون بالطاعة وأنماط حضارية وثقافية مختلفة تماماً تستطيع مراكز قوى اقتصادية كبرى مثل اليابان أن تتبنى تخطيطاً اقتصادياً يجمع بين

الدولة والشركات بالانطلاق من فرضية أن الشعب سينفذ الأوامر. أما في مجتمع أقل اتصافاً بالانضباط فإن من الضروري اجتراح الموافقة وصنعها. وإلى مدى لا يستهان به فإن المشكلات الاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة تنبع من الطابع المنفتح والحر نسبياً للمجتمع، هذا الطابع الذي يقف حجر عثرة أمام الأساليب ذات الطابع الفاشي التي تكون أكثر كفاءة والتي يجري اطراؤها الآن باعتبارها انتصاراً للمشروع الحر والديمقراطية. فالنيويورك تايمز، في معرض ايرادها لأمثلة نموذجية، تزعم أن «الديمقراطية، كآلية اقتصادية، تحقق نجاحاً ملموساً» كما يتضح من أمثلة «البلدان السائرة على طريق التصنيع» مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ. ويقوم السوسيولوجي دنيس رونغ Dennis Wrong، في مقال له على صفحات مجلة ديسنتDissentالديمقراطية الاشتراكية، بوصف «النجاحات الرأسمالية المذهلة» لهذه البلدان الأربعة «في ظل الاقتصادات الرأسمالية المتحررة من سيطرة الحكومات المتسلطة المتداعية المزيلة» بالمقارنة مع «الاخفاقات الاقتصادية في كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام، بل ونيكاراغوا مؤخراً، وهي اخفاقات يمكن أن نعزوها جميعاً للمذهب الماركسي ـ اللينيني الجامد دون غيره»، وما ينطوي على مصداقية في المقارنة هو أن الحكومات المتسلطة كانت كفؤة، لا «هزيلة أو متداعية»، في تنظيم النمو الاقتصادي(٢). وبدون ما هو أقل من ثورة مضادة تقلب العديد من المكاسب الاجتماعية والسياسية المتحققة في الماضي رأساً على عقب وتفرض أنماطاً قمعية جديدة، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتبنى هذه الأشكال من الحكم التسلطي القائم على الاندماج بين الدولة والشركات(٣).

إن زرع الخوف هو الأسلوب التقليدي الذي تتبعه اية دولة لدى مواجهة مثل هذه المشكلات فدين آتشيسونDean Acheson حذر منذ زمن بعيد من أنه سيكون ضرورياً «حشو عقول قمة الحكم عنوة» بالخطر الشيوعي من أجل الحصول على الموافقة على البرامج المرسومة حول اعادة التسلح والتدخل. قدمت الحرب الكورية والفترة التي أعقبتها مباشرة «فرصة بالغة الروعة... لاحباط الهجوم السلمي السوفيتي، هذا الهجوم... الذي يأخذ ابعاداً خطيرة ويمارس تأثيراً معيناً على الرأي العام،». وفي مناقشة سرية لاقتراح ترومان حول التدخل في اليونان وتركيا (مبدأ ترومان)، لاحظ السناتور والتر جورجWalter George أن ترومان قد «وجّه هذه الأمة بشكل صارم على خط معاداة ايديولوجيات معينة»، وهذا موقف لن يكون اقناع الجمهور به أمراً سهلاً. أما السناتور آرثر فاندنبرغA.Vandenberg فقد أضاف يقول: «مالم نقم بالباس هذا الأمر ثوباً درامياً عبر اتباع جميع الطرق الممكنة فإن الجمهور لن يفهم قط. سيكون من الضروري «زرع الرعب في قلوب أبناء الشعب الأمريكي». جرى اغراق الجمهور بسيل من الخرافات مثل تلك المستخدمة لحشو رؤوس المسؤولين المترددين، بأسلوب «أوضح من الحقيقة» ذاتها، كما قال دين آتشيسون لاحقاً في معرض اطرائه عليها. وفيما كانت حملة صليبية جديدة تُشن في ١٩٨١، أوضح صاموييل هانتينغتونS.Huntington الأمر قائلاً: «قد تضطر إلى تسويق [التدخل أو اي عمل عسكري] عبر

خلق وهم يقوم على أن الاتحاد السوفيتي هو الطرف الذي تحاربه. ذلك هو ما ظلت الولايات المتحدة تفعله منذ مبدأ ترومان». كشف بالغ الأهمية لحقيقة منظومة الحرب الباردة، كشف ينطبق ايضاً على القوة العظمى التي تحتل المرتبة الثانية. وحسب المنطق نفسه فإن «علاقات غورباتشوف العامة» يمكن اعتبارها «تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في أوروبا لا يقل خطرها عن تهديد دبابات بريجنيف» كما حذر هانتينغتون بعد ثمان سنوات(٤).

ثمة مشكلة دائمة ومستمرة بعناد ألا وهي أن من الصعب أخذ العدو مأخذ الجد. إن تصوير اليونان، غواتيمالا، لاوس، نيكاراغوا أو غرينادا على انها مصدر تهديد لبقائنا أمر يتطلب قدراً من الخيال والمهارة. وقد تم التغلب على هذه المشكلة بصورة نموذجية عبر اسباغ صفة العمالة للاتحاد السوفيتي على الضحية المطلوبة، مما يجعل هجومنا دفاعاً عن النفس. والخطر السوفيتي نفسه تطلب قدراً من الجهد منذ الدعوة الكبيرة الأولى إلى اعادة التسلح فيما بعد الحرب و«دحر» الاتحاد السوفيتي وتقطيع أوصاله في مذكرة مجلس الامن القومي رقم ٦٨ .

إن المشكلات الأساسية هي مسكلات هيكلية مؤسساتية، وسوف لن تخبو أو تتلاشى.

٢ - المهمات المتبدلة

في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عقد المخططون في الولايات المتحدة آمالاً على اعادة تنظيم جل العالم، إن لم يكن كله، بما يتفق مع الحاجات المتصورة لاقتصاد الولايات المتحدة. فمع توفر ٥٠ بالمئة من ثروة العالم اضافة إلى مكانة لم يسبق لها مثيل في التاريخ من حيث الجبروت والأمن، باتت «المهمة الفعلية» الملقاة على عاتق الولايات المتحدة متمثلة بـ «الحفاظ على الوضعية اللامتكافئة هذه»، عبر القوة إذا تطلب الأمر، كما جاء على لسان رئيس هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية جورج كينانGeorge Kennan. وهذا الحلم تحقق جزئياً، ولكن وضعية الهيمنة التي تمتعت بها الولايات المتحدة كانت محكومة بالاهتراء مع مرور الزمن. تبنّت ادارة كينيدي «خطة كبرى» لمعالجة المشكلة المتزايدة، متوقعة أن بريطانيا «ستتصرف كوصيفة لنا (والعبارة الشائعة هي شريكة لنا)»، حسب كلمات أحد كبار مستشاري كينيدي، حين زل لسانه وأفصح عن المعنى الحقيقي للعبارات السامية عن الشراكة(٥). مع الوصول إلى تلك المرحلة الزمنية كانت ادارة أوروبا، المنافسة المحتملة الأولى، والسيطرة عليها تصبحان من الأمور الصعبة. وقد تزايدت المشكلات مع اغتناء حلفاء الولايات المتحدة عبر مشاركتهم في عملية تدمير الهند الصينية، هذه العملية التي كانت باهظة الثمن بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة.

دأبت القوتان العظميان كلتاهما على فقدان قدرتها على الاكراه منذ أواخر الخمسينات و«مهمة» واشنطن «الفعلية» الآن هي الحفاظ على مواقع الهيمنة التي باتت مهددة جدياً. والتطورات طويلة الأمد هذه في النظام الدولي ظلت مستمرة خلال الثمانينات، وتسارعت جراء

سوء الادارة الريغاني على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بآثاره الضارة التي يعتبرها البعض «ضربة شالّة» نزلت بـ «أمريكا متداعية» (السناتور ايرنست هوللينغز Ernest Hollings)(٦).
لسنوات ظل العالم يسير في طريق التحول إلى ثلاث كتل اقتصادية رئيسة: كتلة الدولار؛ كتلة الين المستندة إلى اليابان وأطرافها؛ وكتلة أوربية متمركزة حول ألمانيا متحركة نحو المزيد من الوحدة في ١٩٩٢. ليست عملية دمج كندا بالنظام التجاري الحر الخاضع للولايات المتحدة في ١٩٨٨ إلا خطوة على طريق تعزيز كتلة الدولار التي تسعى أيضاً لابتلاع الجزء الشمالي من المكسيك بما يوفره من العمالة الرخيصة لمصانع التجميع والمونتاج وشركات انتاج قطع التبديل إضافة إلى كل ما من شأنه أن يكون ناجحاً اقتصادياً في أمريكا اللاتينية. كما أن المبادرة الخاصة بالحوض الكاريبي هي خطوة متعثرة في الاتجاه نفسه. غير أن لدى كل من أوربا واليابان أفكاراً مختلفة ناهيك عن الكلام عن المنطقة نفسها. ومن شأن هذه التوجيهات نحو تشكيل مراكز قوى متصارعة أن تتسارع وتكتسب مزيداً من الزخم جراء جهود واشنطن الرامية لاغراء أوربا واليابان بانقاذ الولايات المتحدة من عجزها التجاري وغيره من المشكلات الاقتصادية، وما يعكسه ذلك من تأثير على مصدري العالم الثالث حين تتخلى الولايات المتحدة عن دور المستهلك كملاذ أخير للبلاد التي سارت على طريق التنمية القائمة على التوجه نحو التصدير بضغط من الولايات المتحدة(٧).

كانت خطة كيندي الكبرى محاولة لتحاشي الخطر المتزايد المتجسد في قيام كتلة أوربية مستقلة لها مخططاتها العالمية الخاصة بها. ففي خطاب «عام أوربا» في ١٩٧٣، قام هنري كيسنجر بتذكير الأوربيين وتحذيرهم إذ أوصاهم بالالتزام بمصالحهم الاقليمية في اطار «سياق عام وشامل لنظام» تتولى الولايات المتحدة ادارته، وبالامتناع عن اقامة كتلة تجارية أوسع لاتكون مفتوحة بامتياز أمام الولايات المتحدة. أما أشكال النزاع مع اليابان فقد باتت من الآن مواد الصفحات الأولى للجرائد. فيما سبق كانت أية تطورات مماثلة تفضي إلى صراعات جدية بل وإلى حروب كبرى. أما الآن فمن المحتمل أن يؤدي تداخل الاقتصادات العالمية والطابع المرعب لوسائل التدمير إلى منع وقوع الصراعات المباشرة غير أن البذور موجودة.

ما الدور الذي سيلعبه الاتحاد السوفيتي في هذا النظام العالمي؟ قامت الحرب الباردة على ايقاع منتظم من تناوب المجابهة والانفراج، ايقاع كان يتأثر بقوة بعوامل داخلية في كل من القوتين العظميين وحاجتها إلى ممارسة القوة في اطار منظومتها الدولية الخاصة بها؛ وفي معظم أرجاء العالم بالنسبة لنا نحن. بذل الاتحاد السوفيتي عدداً من المحاولات الرامية للخلاص. من مجابهة كان يفتقر إلى القوة الاقتصادية اللازمة لمتابعتها، وبما أن تلك المحاولات جوبهت بالرفض فإننا لا نستطيع أن نحكم على مدى جديتها ومصداقيتها. غير أن الوضع الحالي مختلف نوعياً على أية حال.

لم تكن تحركات غورباتشوف نحو الانفراج ذات علاقة بسلوك الولايات المتحدة الذي تجسد في التهديد بالضرب على الطاولة، في عسكرة الاقتصاد أو في توسيع دائرة الارهاب الدولي في ظل مبدأ ريغان. كانت تحركات تمَّ القيام بها في محاولة ترمي إلى سوق الدولة المركزية غير الكفؤة والفظة التي اسسها لينين ومن جاؤوا بعده في طريق التغيير الاقتصادي والاجتماعي، في محاولة ترمي إلى

الاصلاح من الأعلى أثارت موجة واسعة من الاستجابات والمبادرات الشعبية تنطوي على آفاق مثيرة ولكنها غير مؤكدة، إضافة إلى ملامح أبشع بكثير في الوقت نفسه تدرجت بين انهيار الاقتصاد وأشكال التطرف الشوفينية والعنصرية ومعاداة السامية.

من المصادفات أن هذه التحركات نحو الانفراج والاصلاح الداخلي تزامنت مع حركة المد الطبيعي للسياسة الامريكية. فمع حلول أواسط الثمانينات لم تكن مهمة القيادة السياسية في الولايات المتحدة متركزة على زرع الرعب في قلب الجمهور لدفعه إلى دفع تكاليف برامج عسكرية لا يريدها، بل على معالجة مشكلة تكاليف تدابير دولة الرفاه الريغانية لصالح الأغنياء. منذ عام ١٩٨٢ فضل ٨٣ بالمئة من كبار مسؤولي الشركات التنفيذيين الذين جرى استفتاؤهم من قبل معهد غالوب كما جاء في الوول ستريت جورنال، تقليص الانفاق العسكري من أجل اختزال العجز الفيدرالي المتصاعد بسرعة،(٨) وخلال عدد قليل من السنوات اتضح أن الأساليب القديمة القائمة على تدخل الدولة في الاقتصاد لم تعد صالحة في ظل ظروف الثمانينات بعد أن فقدت الولايات المتحدة قدرتها على التحكم الكامل بمقدرات منافسيها الصناعيين. لأسباب داخلية بحتة صارت الأجواء الدولية تُصور وكأنها أقل انطواء على التهديد. باتت امبراطورية الشر بعيدة بعض الشيء عن حافة ابتلاعنا إذ لم تعد «نافذة الهشاشة» الخيالية بحاجة إلى سد محكم؛ كما أن الارهابيين الدوليين لم يعودوا قابعين في جميع الزوايا. لقد أصبح العالم مكاناً أكثر أمناً ـ لا لأنه هو نفسه قد تغير بل لأن مشكلات جديدة بدأت تبرز على المستوى الداخلي. لا بد من التحلي بالحنكة السياسية، بل وكشف ريغان عن وجهه اللينيني الخفي. وفي هذا السياق بات ممكناً ابداء قدر ولو قليل من التجاوب مع تحركات غورباتشوف لأسباب مستقلة ومختلفة.

ومع ذلك فإن انهيار التهديد السوفيتي يشكل غيمة سوداء تغطي الأفق للأسباب التي ذكرتها من قبل. فقبل الحرب الباردة بزمن طويل علق هـ. ل. مينكن H.L.Mencken قائلاً: «إن هدف السياسة العملية كله يتركز على ابقاء السكان في يقظة وحذر (وبالتالي تواقين للاهتداء إلى من يقودهم نحو الأمان) عن طريق ترويعهم بسلسلة متصلة، وهمية كلها، من البعبعات المثيرة للرعب». وعلى الصعيدين المحلي والدولي، شكّل البعبع السوفيتي عاملاً مساعداً رائعاً في خدمة مخططات النخب الامريكية التي لا تبدي إلا القليل من السرور ازاء تلاشيه. هذا ويلقي مصير الدور السوفيتي في النظام الدولي الناشىء بظل ثقيل على موضوع التخطيط. فعلى السطح كانت الخلافات مع الحلفاء مهتمة بقضايا تقنية مثل مطالبة الولايات المتحدة بتطوير صواريخ لانس إلى مستوى لا يقل من مستوى الصواريخ التي فككها الروس بموجب معاهدةINF ـ وهو أمر ينطوي على تحلل مضمر عن المعاهدة في نظر السوفيت. غير أن هذه القضايا لم تكن ذات أهمية كبيرة(٩)، ولم تكن تشكل إلا غطاء لقضية أكثر جدية هي قضية زوال التوتر بين الشرق والغرب. فالمشكلة الحقيقية هي ان منافسي الولايات المتحدة الرئيسيين يسعون إلى اقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي المتشوق للحصول على الرساميل والتكنولوجيا ولاجتراح علاقات اقتصادية أوثق مع الغرب مقيماً مرة أخرى شيئاً شبيهاً بالعلاقات نصف الكولونيالية التي كانت في سنوات سابقة.

وبصورة خاصة فإن ألمانيا واليابان تمتلكان الرساميل والتكنولوجيا التي يحتاج إليها الاتحاد السوفيتي والبلدان الدائرة في فلكه حاجة ماسة؛ وهذه البلدان بدورها توفر موارد وثروات جاهزة للاستثمار والاستغلال واسواقاً لتصريف فائض الانتاج وربما عمالة رخيصة وفرصاً لتصدير التلوث والفضلات مثلها مثل البلدان التابعة شبه المتطورة حسنة السلوك. إن ألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية تستكشف هذه الأفاق بشغف. وقبل مضي وقت طويل قد تنشأ حتى منطقة تجارية حرة لليابان في فلاديفوستوك وقد تشرع اليابان باستغلال النفط والموارد الطبيعية الأخرى في سيبيريا ـ إنها تطورات من شأنها، إذا ما تحققت، أن تغير مادياً بنية النظام العالمي.

من شأن التحول نحو علاقات أوثق بين البلدان الصناعية المنافسة للولايات المتحدة وبين الكتلة السوفيتية أن يثير أبشع الكوابيس لدى أرباب التفكير الجغراسياسي في الولايات المتحدةالذين يرون الولايات المتحدة جزيرة قوة منفصلة عن الكتلة الأوربية الأسيوية القارية ملتزمة بمنع وحدتها مثلما كانت انجلترا فيما يخص القارة الأوربية في حقبة هيمنتها الأكثر محدودية. لمثل هذه الأسباب كانت واشنطن شديدة الانزعاج ازاء الروابط المتزايدة مع الاتحاد السوفيتي. فخلال عقد الثمانينات ظلت تسعى لعرقلة أية علاقات اقتصادية كان من شأنها أن تخفف من توترات الحرب الباردة وتدفع بعملية اندماج الاقتصاد السوفيتي بالدائرة الغربية. وفي أواخر ١٩٨٩ باتت الولايات المتحدة معزولة في معارضتها لتصدير التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوفيتي بحجة المخاوف الأمنية على الرغم من أن هذه المخاوف لم تكن تشكل أساساً ولو لنكتة في ذلك الوقت. وفي اجتماع عقد في تشرين الأول ١٩٨٩ لمنظمة الـ COCOM، تلك الهيئة التي تضم دول الناتو الخمس عشرة واليابان وأوستراليا وتنظم التجارة مع الكتلة السوفيتية، وقفت الولايات المتحدة وحيدة في مطالبتها بمنع مبيعات التكنولوجيا المتطورة. واتهم أعضاء المنظمة الولايات المتحدة بمحاولة «خنق المنافسة الأجنبية للصناعات الأمريكية» وحرمان المنافسين الأجانب من الأرباح التي يستطيعون تحقيقها من مثل هذه العلاقات التجارية كما جاء في أحد تقارير الأسوشيتدبرس(١٠). وقد ظلت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ تحاول اقامة العراقيل أمام أية مساعدات للاتحاد السوفيتي ـ وكلمة «مساعدات» هنا لا تعني إلا وسيلة من وسائل تشجيع التصدير التي ليست الولايات المتحدة مؤهلة الآن لاستخدامها وتوظيفها لمصلحتها بالمقارنة مع منافسيها وخصوصاً بعد الضربات الريغانية المؤلمة التي نزلت بالاقتصاد الوطني.

٣ ـ احتواء «حمى غوربي»

في هذا السياق نستطيع تقويم المخاوف التي اثارتها تحركات غورباتشوف في أواخر الثمانينات، هذه التحركات التي تتطلب شكلاً جديداً من أشكال الاحتواء: نوعاً من التمائل للشفاء من «حمى غوربي» في أوربا الغربية، أو محاصرة هذا المرض في اطار ضيق على الأقل. يقول عنوان بارز في جريدة الوول ستريت جورنال ما يلي: «تثير حمى معاداة الأسلحة النووية معضلة لبوش مع

قيام السوفييت بنزع فتيل المجابهة» تتابع المقالة كلامها وتوجز احدى مهمات بوش «الأقل انطواء على الحمد ولكنها بالغة الأهمية»: الا وهي مهمة الدفاع عن «فضائل الاسلحة النووية في مواجهة الحملة الصليبية السوفيتية التي لا ترحم ولكنها شديدة البراعة أحياناً التي ترمي الى تحرير أوربا منها». فهذه الاستراتيجية السوفيتية «الجديدة» حرمت المتشددين الغربيين من أفضل أسلحتهم؛ وهي «تبدو استراتيجية تفعل فعلها» بين صفوف الأوربيين العاقين، على الرغم من أن النخب الأوربية هي الأخرى متخوفة وقلقة من أن يؤدي تخفيف حدة التوتر إلى تحرير السكان من أشكال التحكم التي ترافقت مع مجابهة الحرب الباردة. كتب دان راذرDan Rather من ألمانيا يقول إن هلموت كول H.Kohlقد يكون موشكاً على اقتراف الخطأ الذي ارتكبه تشمبرلين Chamberlain في ١٩٣٩، إذا صدق غورباتشوف تماماً كما صدّق تشمبرلين هتلر، واستسلم لوهم «السلام في عصرنا»؛ وينصح الأمريكيين بمساعدة كول ومنعه من الوقوع في مثل هذا المطب. أما الخبير الليبرالي في الشؤون السوفيتية جيري هوJerry Hough فقد حذر من أن الولايات المتحدة استسلمت بسهولة «للتفاؤل القائم على الرضى بالنفس حول امكانية عدم نجاح غورباتشوف» ويتابع ليقول: «قد يكون مثل هذا التفاؤل مبرراً» ولكننا لا نستطيع أن نثق ويتعين علينا أن نكون أكثر ادراكاً لـ «الصعوبات والتحديات البادية للعيان»(١١).

تمثلت احدى المشكلات باخفاق أوربا في رؤية التحركات نحو الانفراج في اطارها الصحيح: بوصفها انتصاراً للديمقراطية الرأسمالية حققته شجاعة رونالد ريغان ومهاراته كصانع سلام فيما بعد إثر نجاح تصميمه الراسخ على اجبار العدو على القاء سلاحه. فالفايننشال تايمز اللندنية، رحبت بـ« الاشراق الوردي للانفراج الجديد » ولكنها أضافت تقول « يعرف الجميع أن مهندس ذلك الانفراج ليس هو رونالد ريغان بل ميخائيل غورباتشوف ». أما بالنسبة لريغان فإن:

« مساهمته في عرس الأمم تشتمل على امبراطورية الشر، حرب النجوم، غزو غرينادا، قصف ليبيا، وقمة ريكيافيك ١٩٨٦ حيث أوشك على الموافقة على التخلي عن ترسانة امريكا النووية، وايران غيت. اضافة، بالطبع، إلى المراكمة المضطردة لسائر أشكال العجز في الميزانية والتجارة؛ أشكال العجز هذه التي حين يتم تجاوزها يوماً سيكون الثمن بالنسبة للشعب الامريكي باهظاً جداً. »

اظهرت استطلاعات الرأي أن غورباتشوف أكثر شعبية من ريغان؛ فمبادرات غورباتشوف تربك السياسة في أوربا الغربية، حسب رأي النيويورك تايمز، كما أن « سحره أسر الرأي العام الأوربي مما قد يؤدي إلى تضييق هامش المناورة لدى الناتو » كما شكا أحد كبار مسؤولي الحكومة الامريكية.(١٢)

ثمة رأي أكثر بعثاً على الاطمئنان صاغه آ. م. روزنتال A.M. Rosenthal و رئيس تحرير تنفيذي سابق في التايمز إذ قال: « لا أحد يقول الحقيقة » ـ وهو محق من النظرة الأولى. ثم يتابع كلامه قائلاً: إن الحقيقة « هي أن أوربا الغربية مصابة بالفزع إزاء عدم استعداد المانيا الغربية

لتطوير صواريخ الناتو وفق ما تطلبه الولايات المتحدة . فتشدد ألمانيا حول هذه القضية الحاسمة وتحركاتها الهادفة إلى التوافق مع الاتحاد السوفيتي يثيران مخاوف أوربية إزاء بروز « ألمانا قوية تعمل بالتنسيق مع اتحاد سوفيتي استعاد شبابه مما ينطوي على ما يردد أصداء حلف هتلر - ستالين » .

غير أن الأوربيين رفضوا مرة أخرى أن يروا الأمور كما طُلب منهم أن يفعلوا - وهذا لا يعني انكار وجود مخاوف من ألمانيا قوية وطموحاتها . وفيما كان روزنتال يعلن للملأ قلق أوروبا إزاء تصلب ألمانيا وعنادها ، كان التأييد الشعبي لموقف ألمانيا يتزايد عبر معظم أرجاء أوربا في حين لم تظهر استطلاعات الرأي إلا قدراً قليلاً من الخوف من الاتحاد السوفيتي . ومثل هذه النتائج ليست جديدة ؛ فالمعلومات السرية لجهاز الاستخبارات الامريكية عن استطلاعات الرأي المتسربة من أوربا (ولكنها غير منشورة في وسائل الاعلام الامريكية بالطبع) كشفت أن الأوربيين وبأكثرية كبيرة حمّلوا ريغان مسؤولية انهيار قمة ريكيافيك ١٩٨٦ . أما فيما يخص النزاع حول الصواريخ فإن الغارديان اللندنية لاحظت أن الولايات المتحدة وبريطانيا - القوتين الموجودتين في « جزيرتين » - « معزولتان » في الناتو خلافاً لحال الألمان « الذين يتمتعون بتأييد أكثرية الحلف » . وتضيف الغارديان ، وهي على حق ، أن المسألة ليست مسألة صواريخ بل هي مسألة« الطموحات » الألمانية » بشأن قيادة أوروبا الغربية إلى موقع التقارب مع الاتحاد السوفيتي . هذا التقارب المؤهل لأن يوفر قدراً كبيراً من المنفعة الاقتصادية والسياسية المتبادلة » ؛ وهو الأمر الذي يشكل مصدر خوف المخططين الامريكان بالتحديد ، واتباعهم البريطانيين ؛ الذين طالما عولوا على أوهام المشاركة . (١٣)

٤ - أسرة الدول

موضحاً معالم المسألة قال جورج بوش الذي وصل إلى أوربا للمشاركة في مشاورات الناتو إن الولايات المتحدة : « مستعدة للذهاب إلى ما بعد الاحتواء نحو سياسة من شأنها أن تضم الاتحاد السوفيتي إلى أسرة الدول » . (١٤) لا شك أن ذلك هدف جدير ، ولكن جملة معينة من الأسئلة تبقى معلقة .

ثمة « أسرة دول » ذات منبر منظم عبّر المجتمع العالمي من خلاله عن بعض الآراء حول قضايا نزع السلاح والانفراج ، يبادر جورج بوش الآن إلى التلطف مع الاتحاد السوفيتي الخاطىء بشأنها . لذا فإنه على الرغم من الاطراء (داخل الولايات المتحدة) على ريغان لقيامه بقيادة العالم نحو السلام عبر قمة واشنطن ١٩٨٧ حيث تم التوقيع على الحد من الأسلحة النووية INF نجد الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وهي تتحدث باسم « أسرة الدول » قد صوتت على سلسلة من القرارات الخاصة بنزع السلاح . كان التصويت ١٥٤ مقابل صوت واحد وبدون امتناع عن التصويت ضد انتاج أسلحة في الفضاء الخارجي (حرب النجوم عند ريغان) ؛ و١٣٥ صوتاً مقابل صوت واحد ضد تطوير أسلحة التدمير الشامل الجديدة . كما أن الجمعية العمومية صوتت

١٤٣ مقابل صوتين لصالح فرض حظر شامل على التجارب و ١٣٧ مقابل ثلاثة أصوات لصالح ايقاف جميع التفجيرات التجريبية النووية . صوتت الولايات المتحدة ضد كل من هذه القرارات وشاركتها في موقفها هذا فرنسا مرتين وبريطانيا مرة واحدة . لا شيء من هذا تسرب إلى الصحافة الحرة ، فـ « أسرة الدول والأمم » ليست ذات شأن حين تخفق في ادراك الحقيقة .(١٥)

وحدها الولايات المتحدة قاطعت مؤتمراً لنزع السلاح عقدته الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٨٧ للنظر في امكانية تحرير الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية وخصوصاً في العالم الثالث عبر تخفيض نفقات التسلح . وقبيل ذلك كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في الجمعية العمومية في وقوفها ضد مشروع جعل جنوب المحيط الأطلسي « منطقة سلام » (كان التصويت ١٢٤ مقابل صوت واحد) . كانت سلسلة من التحركات المزعجة مثل اقتراح غورباتشوف القاضي بالتحاق الولايات المتحدة بالحظر على التجارب النووية الذي تم فرضه من جانب واحد (الأمر الذي جرى كبته إلى حد كبير داخل الولايات المتحدة) . دعوته إلى اتخاذ خطوات نحو تفكيك الأحلاف ، ابعاد أساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن البحر الأبيض المتوسط ، حظر صواريخ كروز التي تطلق من البحر ، وغيرها ، قد باتت كابوساً ثقيلاً إلى حد أن جورج شولتز George Schultz اضطر لأن يناشد غورباتشوف بايقاف « الدبلوماسية الشعبية » مما أثار الاستحسان المتعقل لدى أساطين الاعلام . صار البيت الأبيض يتذمر من أن غورباتشوف أصبح يتصرف مثل « كاوبوي الصيدلية » بمقترحاته الفاقعة التي تثير الحرج بشعبيتها . وحول العديد من القضايا الأخرى (مثل الاشراف على القانون الدولي ، الارهاب ، جنوب افريقيا ، ايجاد تسوية في الشرق الأوسط) صارت الولايات المتحدة وحيدة أو في صف أقلية هزيلة ، ومتقدمة كثيراً على غيرها على صعيد استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن . أفرز السلوك المنحرف للمجتمع الدولي بعض التعليقات المتوجسة في وسائل الاعلام المهتمة ، بالطبع ، باخفاق أسرة الدول والأمم في فهم حقائق بسيطة لا تقبل الجدل - حقائق واضحة وجلية تماماً بدليل أنها مؤيدة من جانب قوة الولايات المتحدة . وهذا القلق العميق حول نواقص المجتمع الدولي يتعايش ، بشيء من الحرج والصعوبة ربما ، مع جهودنا الحثيثة والجادة الرامية إلى انتشال امبراطورية الشر وتمدينها بغية ادخالها في دائرة أسرة الدول والأمم .(١٦)

٥ - البطانة الفضية

في أوج تركيزها على الحرب الباردة خلال عام ١٩٨٨ تبرز جريدة النيويورك تايمز شخصية ديمتري سيمز Dimitri Simes ، أحد كبار الباحثين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي . ينطلق الباحث من العقيدة المألوفة ويقول : « طوال أكثر من أربعين سنة ظلت الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة خاضعة لهاجس واحد طغى على سواه هو هاجس ردع المخططات العالمية السوفيتية ضد الغرب . » أما إذا كان غورباتشوف يقوم فعلا باختزال هذه التهديدات « فقد يكون

هناك قدر لا يستهان به من الفائدة في تلمس حقيقة انفتاح الكرملين ، مهما كان هذا الانفتاح مشكوكاً به ، في سبيل تحرير السياسة الخارجية الامريكية من القالب الجامد المفروض عليها جراء العداء بين القوتين العظميين »[١٧]

يحدد سيمز ثلاثة « تحديات أمنية قومية » يمكن التعامل معها إذا تبعت كلمات غورباتشوف أفعال مناسبة . أولاً : تستطيع الولايات المتحدة أن تنقل تكاليف الناتو إلى منافسيها الأوروبيين ، الأمر الذي يشكل أحد عناصر مشكلة الكتل المتنافسة التي نوقشت من قبل . ثانياً : نستطيع أن نضع حداً « لتلاعب دول العالم الثالث بالولايات المتحدة » . فالولايات المتحدة ستصبح قادرة على « مقاومة مطالبة العالم الثالث غير المبررة بالمساعدات » وستكون « في موقع تفاوضي أقوى مع مدعي العالم الثالث المتحدين . » ومشكلة التلاعب بأمريكا من جانب الفقراء الذين لا يستحقون العطف هذه هي مشكلة ذات حدة استثنائية خاصة في أمريكا اللاتينية التي ضخت حوالي مئة وخمسين ملياراً من الدولارات إلى الغرب الصناعي في الفترة الممتدة بين ١٩٨٢ و١٩٨٧ ، اضافة إلى مئة مليار من الدولارات على شكل رساميل مهربة ؛ وهذه الرساميل التي تم ضخها تساوي ٢٥ ضعفاً من قيمة مساعدات التحالف من أجل التقدم و١٥ ضعفاً من قيمة مشروع مارشال كما يقول روبرت باستور Robert Pastor . فبنك التسويات الدولية في سويسرا يقدر أن الرساميل المهربة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٨ و١٩٨٧ ، عدا الأموال المسروقة عن طريق صفقات تجارية مزورة ، بلغت مئة وسبعين ملياراً من الدولارات . وتورد النيويورك تايمز تقديراً آخر يقول إن الرساميل مجهولة الهوية المتدفقة بما فيها أموال الاتجار بالمخدرات والرساميل المهربة وصلت إلى ما مجموعه ست مئة إلى ثمان مئة مليار من الدولارات . يشكل هذا النزيف الهائل جزءاً من منظومة معقدة تعتمدها البنوك الغربية والنخب الامريكية اللاتينية لتحقيق الغنى والثروة على حساب عامة السكان في أمريكا اللاتينية المثقلة بعبء « أزمة القروض » الناجمة عن هذه الألاعيب ، كما على حساب دافعي الضرائب في البلدان الغربية ، هؤلاء المكلفين الذين يُجبرون على تسديد جزء من الفاتورة .

والآن بتنا قادرين على شد البراغي أكثر فأكثر على الأكثرية الفقيرة ـ إنها الفائدة الثانية المتحققة لنا جراء استسلام غورباتشوف حسب تحليل سيمز Simes .

أما الفرصة المواتية الثالثة والأهم المتاحة لنا فهي ، كما يقول سيمز ، كامنة في أن « الانهيار الواضح للتهديد السوفييتي . . . يجعل القوة العسكرية أكثر جدوى بوصفها احدى أدوات السياسة الخارجية بيد الولايات المتحدة . . . ضد أولئك الذين يخطر ببالهم أن يتحدوا مصالح امريكية مهمة » باعتبارها « فرائس سهلة » . فالولايات المتحدة لم تعد عرضة للاعاقة خوفاً من « استثارة تدخل معاكس » إذا ما لجأت إلى استخدام العنف لقمع مثل هذه التحديات . ولولا هذه المعوقات لاستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم القوة لمنع حظر النفط عام ١٩٧٣ (في الحقيقة لم تجد الولايات المتحدة في ارتفاع الأسعار أمراً غير مرغوب فيه كسلاح ضد أوربا واليابان) ، أما « الساندينيون وأسيادهم الكوبيون» فسيكونون « نزقين قليلاً » لأن غورباتشوف قد لا يرد « إذا ما

نفذ صبر امريكا أخيراً إزاء تصرفاتهم الشريرة » فيدا امريكا ستصبحان « طليقتين » إذا تلاشت المخاوف من « رد الفعل السوفيتي » . وسيتيح هذا لواشنطن فرصاً أكبر « للاعتماد على القوة العسكرية أوقات الأزمات ».

لذا فإن الأمور قد تبدو متحسنة على الرغم من مناورات غورباتشوف واهتراء الوضوح الناجم عنها . فالسحب تنطوي على بطانة فضية وما زلنا قادرين على الافادة من مناورات غورباتشوف إذا أجدنا التعامل معها .

كما يكشف هذا التحليل انطوت مبادرات غورباتشوف على التأثير الايجابي المتمثل بتنقية الأجواء ورسم الحد الفاصل بين البلاغة والسياسة فعلى المستوى البلاغي الخطابي تقوم الولايات المتحدة بـ « احتواء » الاتحاد السوفيتي و « ردع مخططاته العالمية » . أما على المستوى العملي ، كما بات مفهوماً لدى المحللين الأكثر امعاناً للنظر منذ أمد طويل ، فإن الخوف من « رد الفعل المعاكس السوفيتي » هو الذي ردع الولايات المتحدة عن متابعة مخططاته العالمية . وبما أن هذه المخططات تتطلب اللجوء إلى القوة والأعمال التخريبية في مناطق مترامية الأطراف تفتقر الولايات المتحدة فيها إلى التفوق في ميدان القوات التقليدية بين الحين والآخر ، فإن واشنطن ظلت مضطرة للحفاظ على وضعية اثارة الرعب عسكرياً ـ أحد الأسباب الكامنة وراء المطالبة باستمرار توسيع قدرات الأسلحة الاستراتيجية تبعاً لتبني سياسة التدخل في شؤون العالم الثالث . وكما يعترف الجميع فإن إحدى الجرائم السوفيتية الكبرى هي اقبال موسكو على مساعدة بلدان عالم ثالثية أو حركات تعتزم الولايات المتحدة تخريبها أو سحقها . أما العنصر الواعد في مبادرات غورباتشوف فهو أن الاتحاد السوفيتي قد يعمل الآن على رفع الحواجز أمام لجوء واشنطن للعنف من أجل تحقيق مخططاتها العالمية ومعاقبة التحركات الضارة التي ينفذها أولئك الذين لا يحسنون فهم أدوارهم التابعة .(١٩)

ثمة « اهتراء في الوضوح » حقاً ، بالنسبة للايديولوجي ، إذ يصبح توظيف التهديد السوفيتي بطريقة « أوضح من الحقيقه » نفسها ، واستخدامه أكثر صعوبة . أما بالنسبة للذين يريدون الخلاص من أسلوب قسر العقل الجماهيري فإن هناك مزيداً من الوضوح والجلاء . من المفيد أن نقرأ على صفحات التايمز أن المشكلة كانت باستمرار كامنة في الردع السوفيتي لمخططات الولايات المتحدة على الرغم من أن الرؤيا ما زالت مصنّعة كما تعترف الصحيفة نفسها . من المفيد أن نقرأ في مجلة الشؤون الدولية (فورين أفيرز) أن حالة الانفراج التي كانت في السبعينات « تحطمت على صخرة الدور السوفيتي في الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، على صخرة المساعدات السوفيتية للشيوعيين الفيتناميين في حربهم العدوانية في الهند الصينية ، وعلى صخرة الرعاية السوفيتية للتدخل الكوبي في انغولا واثيوبيا » (ميكائيل ماندلباوم Michael Mandelbaum) . سيكون المطلعون على الحقائق قادرين على ترجمة هذه الاتهامات ترجمة صحيحية : قام الاتحاد السوفيتي بتأييد عناصر محلية دأبت على مقاومة فرض المخططات الامريكية بالقوة ـ يا له من سلوك اجرامي ! حسب مفهوم أي مثقف يميني . بل ومن المفيد أيضاً أن نتتبع الايقاع الهستيري المتصاعد بين صفوف الفنانين الساخرين الأكثر رسوخاً ـ مثل تشارلز كراوتهامر

Charles Krauthammer الذي يرحب بانتصارنا في قلب البرنامج السوفيتي القائم على « الالتفاف من جانب واحد حول الغرب . . . من الناحيتين الاقتصادية والجغراسياسية » عن طريق اقامة « مخافر متقدمة جديدة للامبراطورية السوفيتية » في السبعينات : « أفغانستان ، نيكاراغوا ، كامبوديا وأخيراً غرينادا لا لشيء إلا للمناكدة . » إذا تركنا الحقائق الفعلية جانباً فإن من المؤكد أن قدراً كبيراً من الارتياح يغمرنا إزاء تحررنا من جملة هذه المخاطر المرعبة التي كانت تتهدد بقاء الغرب بالذات .(٢٠)

٦ ـ التهديد السوفيتي

بعيداً عن الخداع والاستغلال ظل الاتحاد السوفيتي باستمرار يعتبر مصدر تهديد كبير بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها ، ولأسباب وجيهة . وفي جانب منه فإن مثل هذا الاعتبار صادر عن وجود الاتحاد السوفيتي بالذات كقوة كبرى مسيطرة على منظومة امبريالية يستحيل ضمها إلى المنطقة العظيمة ، وفي جانب آخر يتأتى هذا الاعتبار من قيام الاتحاد السوفيتي بين الحين والآخر بمحاولة توسيع دائرة نفوذه ، كما في أفغانستان وتهديده المزعوم بغزو أوروبا الغربية ، إن لم نقل فتح العالم . غير أن من الضروري أن نفهم مدى توسيع مفهوم « الدفاع » إذا أردنا روز تقديرات الجرائم السوفيتية .

كما رأينا سابقاً فإن باحثين كباراً يعتبرون الغزو الغربي للاتحاد السوفيتي كان مبرراً على أساس أنه اجراء دفاعي بسبب النوايا الثورية للبلاشفة . وهكذا نرى أن الدعوة إلى التغيير الاجتماعي تبرر الغزو والعدوان دفاعاً عن النفس، على الرغم من أن أوساط المثقفين لا تستخلص الاستنتاج التالي الذي يقول بأن الاتحاد السوفيتي والعديد من الدول الأخرى كان من شأنها أن تكون محقة كلياً دائماً في شن الهجوم ضد الولايات المتحدة نظراً لنوايا الأخيرة المعلنة حول التصميم على تغيير النظام الاجتماعي هناك . (أي في الاتحاد السوفيتي والعديد من الدول الأخرى) .

منذ ١٩١٧ ـ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ـ ظل التدخل في الخارج والقمع في الداخل مغلفين بثوب الدفاع ضد « مخطط الكرملين الرامي إلى السيطرة على العالم » (مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨) ، وهو مفهوم واسع بما يكفي لاحتواء العدوان من قبل الحلفاء ، لحظة تقرر الولايات المتحدة تأييد مثل هذا العدوان . يشير جون لويس غاديس J. L. Gaddis بلطف ، إلى « استراتيجية ادارة ايزنهاور القائمة على ردع العدوان عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة النووية » في الهند الصينية عام ١٩٥٤ «حيث وجدت القوات الفرنسية نفسها وجهاً لوجه أمام الهزيمة » في ديان بيان فو «على أيدي قوات الفيتنامية الشيوعية » ، هذه القوات المعتدية الغازية التي هاجمت حلفاءنا الفرنسيين الذين يدافعون عن الهند الصينية . وفي تأريخه للأسلحة النووية يلاحظ ماك جورج بوندي Mc George Bundy أن « الاختبار الميداني الأول لسياسة ادارة ايزنهاور الجديدة حول استخدام الأسلحة النووية جاء في أشهر أوج المحاولات الفرنسية المتركزة على الدفاع

ضد التمرد الشيوعي في فيتنام » ـ في ديان بيان فو ، حيث كانت فرنسا تدافع عن الهند الصينية ضد أهلها وسكانها ؛ وضد الروس وعملائهم حسب القاموس الغربي .[٢١]

لسنا بحاجة لافتراض أن اللجوء إلى حجة التهديدات الأمنية المزعومة كان خداعاً صرفاً . فأولئك الذين نسجوا ديباجة مذكرة الأمن القومي رقم ٦٨ ربما كانوا مؤمنين بمبالغاتهم الخطابية الهستيرية الطائشة ، رغم فهم البعض أن الصورة التي كانوا يرسمونها كانت « أوضح من الحقيقة » . في دراسة له عن مواقف صانعي القرار السياسي يستخلص لارس شولتز Lars Schoultz ان هؤلاء كانوا صادقين في معتقداتهم ، على غرابتها : اعتقدوا ، مثلاً ، أن غرينادا ـ بتعداد سكانها البالغ مئة ألف وبنفوذها في عالم تجارة جوزة الطيب ـ شكلت تهديداً للولايات المتحدة مما جعل « غزوها أمراً أساسياً بالنسبة لأمن الولايات المتحدة » .[٢٢] وقد يصح الشيء نفسه على أولئك الذين حذروا ، مستذكرين اخفاقنا في وقف هتلر عند حده في الوقت المناسب ، من تكرار الخطأ نفسه مع دانييل أورتيغا Daniel Ortega الذي يتأهب لغزو العالم . وربما كان ليندون جونسون Lindon Johnson صادقاً في نواحه حول أن الولايات المتحدة ، إذا لم تمتلك قوة متفوقة تفوقاً كاملاً ، ستصبح « فريسة سهلة لأي يأجوج أصفر في جيبه خنجر » عزلاء في مواجهة مليارات شعوب العالم الذين « سينقضون على الولايات المتحدة ليأخذوا كل ما لدينا » . وربما اعتقد كل من ايزنهاور ودالس أن مسألتي « دفاع » الولايات المتحدة « عن نفسها » و« بقائها » كانتا مهددتين في مواجهة الأخطار المرعبة التي انطوت عليها مواقف غواتيمالا عام ١٩٥٤ ـ وإن كان مثيراً أن سجل التخطيط السري لا يورد إلا مثالاً وحيداً لتبرير القلق اليائس هو مثل « حالة الاضراب » في هندوراس التي ربما « نشأت بايحاء من الطرف الغواتيمالي ودعمه » .[٢٣] وقد يكون الشيء نفسه صحيحاً فيما يخص أولئك الذين أعلنوا حالة الطوارىء وحافظوا عليها على المستوى الوطني منذ ١٩٨٥ للدفاع عنا ضد « الخطر غير الاعتيادي والخارق » الذي يتهدد أمننا القومي والصادر عن نيكاراغوا في ظل الساندينيين .

في مثل هذه الحالات لا يجوز لنا أن نستنتج بأننا نقدم نماذج عن نتاجات مرضى نفسيين أو أناس ذوي عقول أصيبت بالخلل ؛ ذلك غير وارد على الاطلاق ، ولو فقط بسبب كون هذه المنظومات الهذيانية ذات طابع منهجي غريب وذات صفة وظيفية عالية تلبي المتطلبات الواردة في السجلات الوثائقية السرية . كما لا يجوز أن نفترض وجود تضليل وخداع متعمد وواع . من الضروري فقط أن نتذكر السهولة التي يستطيع الناس بها أن يؤمنوا بما هو مناسب مهما كان ذلك مثيراً للسخرية ، وعملية التصفية والفلترة التي تستبعد أولئك الذين يفتقرون إلى مثل هذه المواهب والمؤهلات من مواقع الادارة في الدولة وفي الميادين الثقافية .

وعلى الماشي ، لنا أن نلاحظ أن مثل هذه الأمور ، رغم احتمال أن تكون هامة لأولئك المسحورين بشخصيات القادة ، تبقى ذات أهمية هامشية ، في أحسن الحالات ، بالنسبة لأولئك الذين يريدون فهم العالم وربما تغييره ، مثلها مثل أهمية الأوهام الخاصة لدى الذين يعملون على زيادة الأرباح والأسهم إلى الحدود القصوى بالنسبة للاقتصاديين . إن الانشغال بمثل هذه القضايا

ذات الأهمية من الدرجة العاشرة هو أحد أساليب صرف الانتباه عن الجذور البنيوية والمؤسساتية للسياسة ، وبالتالي الاسهام في ردع خطر الديمقراطية هذا الخطر الذي يمكن أن ينشأ على أساس الفهم الشعبي لآلية عمل العالم ودورانه .

كلما أوغلنا أكثر في معاينة مثل هذه المسائل غير المهمة باتت الأجوبة شديدة الغموض لذا فإن شولتز ربما كان محقاً في افتراض أن صانعي السياسة كانوا يبولون في سراويلهم خوفاً وفزعاً من غرينادا . غير أن استنتاجاً آخر تشي به ، بالتأكيد مناقشته للخلفية : فالخصومة المباشرة التي أثارتها « البرامج الاجتماعية التقدمية » التي أقرتها حكومة بيشوب Bishop في ١٩٧٩ (مع الاستمرار في الوقت نفسه على متابعة « السياسة القمعية »التي أثارت غضباً شديداً في الولايات المتحدة خلافاً لأشكال من القمع أسوأ بكثير تمارسها دول عميلة) والتدابير القاسية التي اتخذتها ادارة كارتر ، جرى تصعيدها من قبل الريغانيين من أجل انزال العقاب بالمجرمين . إن مثل هذه الشكوك لا يمكن أن تثور إلا عبر معاينة الحكايات التي ينسجها البيت الأبيض ، والتي يعاد توزيعها بالمفرق من قبل ملاك جديد من « خبراء شؤون امريكا اللاتينية » بعد صياغتها من قبل وسائل الاعلام بعد أن رفض الاختصاصيون المحترفون أن يمارسوا اللعبة : مثل القول بأن « من المؤكد أن الكوبيين يقدرون أن غرينادا تشغل موقعاً استراتيجياً على الطريق الذي يمر منه نصف النفط الذي تستورده الولايات المتحدة » (روبرت لايكن R. Leiken) .

وهذا ، دونما شك ، تهديد لا تستطيع الولايات المتحدة إلا أن ترتجف فزعاً أمامه . يستخلص شولتز Schoultz نفسه أن مزاعم الجنرال فيرنون والترز Vernon Walters وغيره من مسؤولي الادارة حول ضرورة حماية الخطوط البحرية الجنوبية (غير الموجودة) لم تكن إلا وسيلة لتبرير العلاقات الحميمة مع بينوشيت وجنرالات الأرجنتين ، « يا لها من أمثلة صارخة على كيفية استغلال الاعتبارات الأمنية القومية لتوجيه المناقشات الجارية حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتلاعب بها ! » والاستنتاج نفسه ليس أقل مصداقية في سلسلة واسعة من الحالات الأخرى إذا ما وقع اختيارنا على الغوص عميقاً في المسألة (غير المهمة أساساً) التي تتعلق بمدى جدية الايمان أو عدم الايمان بالعقائد التي تخدم المصالح بعد أن تكون هذه العقائد قد شيدت لتحقيق تلك الغاية .(٢٤)

وفي جميع الأحوال نجد أن العناصر الأكثر ذكاءً واعية للتضليل الموظف من أجل خداع الآخرين والدفاع عن الذات ضد الواقع غير السار . فلدى استعدادها للتغلب على خطر الديمقراطية الرأسمالية المستقلة في غواتيمالا ، أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية وهددت بالهجوم ، مما جعل غواتيمالا تتحول نحو الكتلة السوفيتية بحثاً عن السلاح بعد أن سُدت أبواب سائر المصادر الأخرى بفضل نفوذ الولايات المتحدة . نصح جون هيل Join Hill أحد موظفي السفارة في مدينة غواتيمالا ، قائلاً إن الولايات المتحدة باتت الآن تستطيع أن تتخذ خطوات لوقف « حركة الأسلحة والعملاء باتجاه غواتيمالا » ، وايقاف السفن في المياه الدولية « إلى الحد الذي يؤدي إلى انهيار اقتصاد غواتيمالا » . ومن شأن ذلك بدوره « أن يشجع الجيش أو عناصر

أخرى غير شيوعية على استلام السلطة » والا ، فإن الشيوعيين سوف يستغلون الوضع لزيادة سيطرتهم » ، مما « سيبرر للجماعة الامريكية ، أو للولايات المتحدة في حال تردد الجماعة ، اتخاذ تدابير قاسية »[٢٥] وبهذه الطريقة نجبر غواتيمالا على الدفاع عن نفسها ضد هجومنا الوشيك مما يؤدي إلى خلق تهديد لأمننا نستخدمه عبر تدمير الاقتصاد الغواتيمالي بما يفضي إلى احداث انقلاب عسكري أو ترسيخ حكم شيوعي فعلي يبرر رد فعلنا العنيف ـ دفاعاً عن النفس . نرى هنا المعنى الحقيقي لعبارة « التهديد الأمني » لدى امعان النظر فيها بشيء من التبصر .

ظل الاتحاد السوفيتي خطراً يهدد النظام العالمي طالما بقي يؤيد كل من وقف في وجه مخططات الولايات المتحدة ومؤامراتها : يؤيد الفيتناميين الجنوبيين المتورطين في « عدوان داخلي » ضد الامريكيين الغيارى المدافعين عنهم بنكران ذات ؛ يؤيد الديمقراطيين الغواتيماليين الملتزمين بالمبادىء الوطنية المستقلة ؛ أو يؤيد النيكاراغويين الذين يصرون على انتهاك القانون إذ يدافعون عن أنفسهم ضد العصابات الارهابية التي توجهها الولايات المتحدة . ومثل هذا التأييد يبرهن على أن القادة السوفييت ليسوا جادين حول الانفراج ولا يمكن أن نثق بهم« كما يقول المعلقون برصانة » . في ١٩٨٧ نشرت الواشنطن بوست مقالاً يقول : « ستشكل نيكاراغوا مكاناً نموذجياً لاختيار التنبؤات الحماسية التي تقول بأن (غورباتشوف) عازم الآن على خفض درجات الحرارة في العالم الثالث » ثم يحمل الروس مسؤولية قيام الولايات المتحدة بالهجوم على نيكاراغوا محذراً في الوقت نفسه من التهديد الذي ينطوي عليه هذا المخفر الأمامي السوفيتي الذي « يزرع الرعب والخوف »في قلوب جيرانه فيما تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي .[٢٦] إن الولايات المتحدة كسبت الحرب الباردة »من وجهة النظر هذه ، إذ أصبحت طليقة وحرة في املاء ارادتها على سائر أرجاء العالم دونما أي تدخل سوفيتي .

شكل اختبار الواشنطن بوست لمدى جدية غورباتشوف نجاحاً نموذجياً . إن مادة على الصفحة الأولى بقلم كبير المراسلين الدبلوماسيين في التايمز ، توماس فريدمان Thomas Friedman ، تحدثت عن أن ادارة بوش دأبت على مطالبة غورباتشوف بالحاح بـ « وقف المساعدات السوفيتية لنيكاراغوا أو جعل أية مساعدة مقبلة مشروطة باتخاذ ما ناغوا خطوات باتجاه ادخال اصلاحات ديمقراطية » ـ اصلاحات ديمقراطية ليست ضرورية في بلدان مجاورة يمارس فيها عملاء الولايات المتحدة حكمهم استناداً إلى العنف والارهاب . وفي نهاية هذا التقرير الصحفي نقراً عن رفض واشنطن لاقتراح سوفيتي يقضي بوقف المساعدات »وإذا أوقفت واشنطن مساعداتها العسكرية المقدمة إلى حلفائها في المنطقة » ـ يا له من سخف خالص ! لا يقل الأمر غرابة عن الطلب السوفيتي (الافتراضي) حول ضرورة قيام الولايات المتحدة بربط مساعداتها العسكرية لتركيا بـ « اصلاحات ديمقراطية » هناك ، أو تقليص قواتها العسكرية الهجومية حيث توجد صواريخ مستنفرة موجهة إلى قلب الأراضي الروسية . وكما أوضح معلق البوست ستيفن روزنتال Stephen Rosenthal ، فإن غورباتشوف « يعجز عن التمييز بين تدخل أجنبي (على الطريقة الامريكية) يرمي إلى منح فرصة الاختيار » وبين تدخل أجنبي آخر على النمط السوفيتي لـ « اقامة أو ادامة

نظام . . . قائم على الأقلية لا يستطيع البقاء إلا بالاستناد إلى القوة المسلحة » وفي تطابق متوقع مع توجيهات البيت الأبيض يورد كاتب المقال نيكاراغوا في ظل الساندينيين مثالاً عن النوع الثاني من التدخل الأجنبي ، لأنها ـ أي نيكاراغوا لم تسمح قط باجراء « انتخابات حرة » ؛ في حين أن السلفادور وغواتيمالا وغيرهما من الدول المستفيدة من نعم تدخل الولايات المتحدة تؤكد التزامنا الشديد بقضية توفير فرص الاختيار الحر دون أي لجوء إلى استخدام « القوة المسلحة » . وفيما بعد تحدث فريدمان عن « اختيار » وزير الخارجية بيكر لـ « التفكير الجديد » لدى غورباتشوف قائلاً : إذا كان الاتحاد السوفيتي مستعداً لـ « وقف المساعدات العسكرية المقدمة إلى نيكاراغوا وممارسة الضغط على الحكومة الساندينية بشأن السلام في أمريكا الوسطى ، فإن واشنطن ستتعهد بعدم التخطيط لأي هجوم عسكري ضد ماناغوا وستنظر في احتمال تقديم المساعدات الاقتصادية » ، يا للعـرض العـادل والواعـد! وقد تم اطـراؤه من قبل محـرري البوست وغـيرهم على الفـور بوصفه عرضاً عادلاً وواعداً بالفعل .(٢٧)

أناجيك ياجوناثان سويفت ! أين أنت ؟ ما أحوجنا إليك ! لتلبية متطلبات التفكير المحترم يتعين على « تفكير » غورباتشوف « الجديد » أن يطلق يد الولايات المتحدة في اللجوء إلى استخدام القوة والعنف . المسألة بالغة الوضوح . يقول هيو اوشونسي على صفحات الجرائد البريطانية إن غورباتشوف « اقترب أكثر من وجهة نظر واشنطن » فيما يخص امريكا الوسطى ، « ترك انطباعاً بأن الطرف المذنب » هو الطرف النيكاراغوي لا الطرف المتمثل بـ « حكومتي السلفادور وغواتيمالا ، ولهما سجلات في السياسة وحقوق الانسان يثيران الغثيان ، أو حكومة هندوراس التي تشكل قاعدة العدوان ضد نيكاراغوا » ، هذا الطرف الذي عجز غورباتشوف عن توجيه النقد إليه لدى قيامه بزيارة كوبا في معرض استعراضه لفحوى تفكيره الجديد . وبالمثل « فيما تحاول موسكو تقليص أسباب الاحتكاك مع واشنطن إلى الحدود الدنيا فإن المساعدات السوفيتية لحركات التحرر في افريقيا الجنوبية ولدول الجبهة الأمامية تبدو متعثرة » ، وبصورة أعم « يبدو أن أوان قدرة هذه الحكومة العالم ثالثية أو تلك على مناكدة الشرق والغرب ، أحدهما ضد الآخر ، قد ولّت إلى غير رجعة » .(٢٨)

من شأن مثل هذه التحركات السوفيتية أن تكون مفيدة إذا ترافقت بخطوات مماثلة تخطوها واشنطن ، أو وهذا أفضل ، بتأييد الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي وبرامج المساعدات البناءة التي تتوجه إلى الحاجات الفعلية لشعوب العالم الثالث . غير أن هذه ليست إلا أضغاث أحلام وأحلام يقظة . فخلف ذلك الستار البلاغي الرقيق تختفي حقيقة أن النخب في الولايات المتحدة لا تريد إلا أن ترى العالم الثالث وقد تم قلبه رأساً على عقب بما ينسجم مع أهواء واشنطن ونزواتها ، بدلاً من أن يصبح متحرراً وقادراً على السعي وراء أهدافه المستقلة .

حواشي الفصل الثالث

١ ـ فيلا دلفيا اينكوايرر Philadelphia Inquirer، ٢٨ / ٤ / ١٩٨٩ .

٢ ـ جيمس مار خام James Markham ، جويورك تايمز ، ٢٥ / ٩ /١٩٨٨ ؛ دينيس رونغ Dennis Wrong ، ديسنت Dissent ، ربيع ١٩٨٩ .

٣ ـ كارل فان ولفيرن Karel van Wolferen ، لغز القوة اليابانية (كنوبف Knobf، ١٩٨٩ ؛ أليس آمسدن Alice Amsden ، عملاق آسيا الثاني .

٤ ـ آتشيسون Acheson، Preseent at the Creation (نورتون ، ١٩٦٩) .

٥ ـ كوستيغليولا Costigliola , Kennedys Quest for Victory .

٦ ـ واشنطن بوست ، ٨ /٥ /١٩٨٩ .

٧ ـ والتر راسل ميد Walter Russell Mead ، « الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي » وورلد بوليسي جورنال ، شتاء ٨٨ ـ ١٩٨٩ .

٨ ـ براد نيكربوكر Brad Knickerbocker ، « كريستيان ساينس مونيتور ، ٢١ / ٤ / ١٩٨٢ .

٩ ـ خلال سنة واحدة كانت هذه التفسيرات عديمة المعنى قد انهارت مع انهيار جدار برلين .

١٠ ـ مورت روزبلوم Mort Rosebium ، اسوشيتد برس ، ٢٥ /٢ /١٩٨٩ .

١١ ـ جون والكوت John Walcott ، وول ستريت جورنال ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٩ .

١٢ ـ يان دافيدسون Ian Davidson وورلدبرس ريفيو ك١ / ١٩٨٨ ؛ توماس فريدمان نيويورك تايمز ، ١٤ /٢ /١٩٨٩ .

١٣ ـ روزنتال Rosenthal، نيويورك تايمز ، ٢ /٥ / ١٩٨٩ .

١٤ ـ جون ماشيك John Mashek ، بوسطن غلوب ، ٢٧ / ٥ / ١٩٨٩ .

١٥ ـ انظر Neccessary Illusions Culture & Terrorism

١٦ ـ سيرج شومان Serge Schumann ، نيويورك تايمز ، ٢٧ ، ٣٠ / ٥ / ١٩٨٦ .

١٧ ـ ديمتري ك . سيمز Dimitri K. Simes ، نيويورك تايمز ، ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٨ .

١٨ ـ روبرت باستور Robert Pastor، فورين بوليسي ، شتاء ٨٨ ـ ١٩٨٩ .

١٩ ـ انظر الصفحة ٥٩ ، الفصل الأول من هذا الكتاب .

٢٠ ـ ماندلباوم Mandel Baum، فورين افيرز، ربيع ١٩٨٩ ؛ كروثهامر Krauthammer نيوريبليك، ١٩/ ١٢/ ٩٨٨

٢١ ـ غاديس Gaddis , Long Peace ؛ بوندي Bundy , Danger And Survival (راندوم هاوس، ١٩٨٨) .

٢٢ ـ شولتز Schoultz ، الأمن القومي وسياسة الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية ، (برينستون ١٩٨٧) .

٢٣ ـ محاضر الكونغرس ، جونسون ، ١٥ /٣ /١٩٤٨ .

٢٤ ـ شولتز ، مصدر سابق ؛ لايكن Leiken ، فورين بوليسي، ربيع ١٩٨١ .

٢٥ ـ بريس وود Bryce Wood ، سياسة تفكيك الجار الطيب ، (جامعة تكساس ، ١٩٨٥)

٢٦ ـ واشنطن بوست ويكلي ، ٢٨ /١٢ /١٩٨٧ .

٢٧ ـ فريدمان ، نيويورك تايمز ، ٣٠ /٣ /١٩٨٩ .

٢٨ ـ لندن اوبزرفر Observer ، ٢٣ /٤ / ١٩٨٩ .

الفصل الرابع

مشكلات التحكم بالسكان

تركز اهتمام الفصلين السابقين على التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية لما عرف باسم الثورة الريغانية، وعلى النظام العالمي الناشيء مع انهيار القوتين العظميين واهتراء مجابهة الحرب الباردة التي كانت قد برهنت على أنها مفيدة جداً لتعبئة السكان في الداخل من أجل تأييد عمليات التدخل الخارجية والامتيازات الممنوحة على المستوى الوطني. وبما أن التدخل الخارجي والامتيازات في الداخل تبقى من الأهداف الجوهرية للسياسة فإن قدراً من التفكير الجديد بات مطلوباً.

كان تلاشي أزمات الحرب الباردة نعمة ملتبسة بالنسبة لنخب الولايات المتحدة. صحيح أن انهيار الرادع السوفيتي يسهل لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب العنف والاكراه في العالم الثالث، وتداعي النظام السوفيتي يمهد الطريق أمام اندماج معظم بلدان أوربا الوسطى والشرقية بالممتلكات المرشحة لـ «اكمال الاقتصادات الصناعية في الغرب».

غير أن مشكلات تبرز على السطح في ميدان التحكم بالجمهور المهدد باستمرار في الداخل والمحافظة على النفوذ لدى الحلفاء الذين باتوا منافسين يحسب لهم حساب من حيث القوة الاقتصادية ومتقدمين من حيث مشروع تكييف العالم الثالث الجديد بما يتفق مع حاجاتهم. ثمة جملة من المشكلات ذات الطابع الجدي المحتمل في هذه النقطة. لذا لم يكن مستغرباً أن مبادرات غورباتشوف أثارت ردود أفعال متناقضة وغائمة مشوبة بنوع من الانزعاج الواضح والتأملات حول كيفية توظيفها لصالح واشنطن؛ أو أن تنازلاته وعروضه أحادية الجانب قد فُسرت عموماً على أنها حركات في لعبة خاصة كان طرفنا مفتقراً للأسف إلى المهارة والموهبة اللازمتين للمنافسة في مثل هذه اللعبة.

١ - (شبح السلام المُقِض للمضاجع)

تقول جريدة الوول ستريت جورنال(١) «إن شبح السلام المقض للمضاجع يثير «مسائل سلمية، معقدة وشائكة». فهو يتهدد، وبصورة حاسمة، أسلوب اللجوء الاعتيادي المنتظم إلى البرامج الكينزية العسكرية التي ظلت تشكل الأداة الرئيسة لتدخل الدولة في ادارة الاقتصاد خلال سنوات ما بعد الحرب. وتورد الجريدة كلام رئيس أركان الجيش السابق الجنرال ادوار دمير E.Meyer الذي يعتقد بأن مؤسسة عسكرية قائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتكون كثيفة رأس المال ستؤمن «فرص عمل هائلة للصناعة»: المدرعات الآلية، الطائرات بدون طيارين، المعدات الالكترونية المعقدة المتطورة - وهي كلها مشكوك في امكانية استعمالها لأية أغراض دفاعية (بل وربما عسكرية)، غير ان تلك ليست هي المسألة. إلا انه، على اية حال، أمل كسيح؛ فكيف يمكن اجبار الجمهور وسوقه بالعصا إلى مواقع تسديد التكاليف، دون وجود خطر أحمر قابل للتصديق يطل برأسه من الأفق؟

تعمقت المخاوف مع استطالة ظل الشبح. جاءت التقارير الصحفية من واشنطن متحدثة عن أن «اللعنة والكآبة خيمتا على احدى الجلسات الأولى المخصصة لبحث موضوع الاستقرار الاقتصادي وعملية التكيف وقانون تحويل الصناعة الدفاعية لعام ١٩٩٠ في الكونغرس» تحت عنوان عريض يقول: «يفكر المجلس ملياً بطرق تخفيف الصدمة الناجمة عن اندلاع السلام». وقبل بضعة أيام وقف ماثيو كوفي Mathew Coffey رئيس الرابطة القومية للآلات والمكائن مدلياً بشهادته أمام لجنة للخدمات المسلحة تابعة للمجلس قائلاً: «إننا مقبلون على اجتياز محنة جدية وصعبة» إذا تعرضت الميزانية العسكرية للتقليص. ثمة اتفاق واسع بأن الدولة سيتعين عليهاأن توفر سلفاً للتصدير وفوائد أخرى للصناعة: فـ «ما لم يحدث تراجع في الموقع، سيكون مستحيلاً وقف منظومات الأسلحة» كما يقول الديمقراطي الليبرالي النيويوركي تيد فايس Ted Weis، واتفق معه في الرأي الجمهوري جون كاسيش John Kasish من أوهايو وهو يغمغم حول «رفاه الشركات»، في تنازل غير اعتيادي أمام العالم الواقعي(٢).

ليست المشكلة جديدة وإن كانت تثور بقدر أكبر من الحدة بالمقارنة مع الماضي. فأشكال «الرعب من السلام» ظلت تثير عدم الارتياح والقلق منذ الأيام الأولى للحرب الباردة. طالما ظلت أوساط رجال الأعمال مقتنعة قناعة كاملة بأن على الدولة أن تلعب دوراً رئيساً وكبيراً في عملية الحفاظ على نظام الربح الخاص. فأرباب البيزنس قد يرحبون بالكلام عن المشروع الحر وبشعار «دعه يعمل!»، ولكن فقط باعتبارهما سلاحاً لمنع تحويل الموارد العامة إلى السكان بقطاعاتهم الواسعة، أو لتسهيل عملية استغلال الكيانات التابعة. كان الافتراض هو أن التوظيف في ميدان تلبية الحاجات الاجتماعية يشكل أحد البدائل المحتملة لنظام البنتاغون. وهذا الخيار، على معقوليته التقنية بالمعايير المجردة لعلم الاقتصاد، يتدخل في امتيازات المالكين والمدراء وبالتالي لابد من شطبه كخيار سياسي. ولكن الجمهور، ما لم يتم سوقه رغماً عنه وبدافع الخوف، لن يختار الطريق الأمثل بالنسبة لمصالح الشركات كما لن يؤيد مغامرات خارجية تتم من أجل اخضاع العالم

الثالث لمتطلبات المصالح نفسها.

تتصاعد مشكلات التحكم الاجتماعي بمقدار ما تصبح الدولة محدودة القدرة على الاكراه والقسر. فأن تتولى القلة اصدار الأوامر وتبادر الأكثرية إلى ابداء آيات الطاعة ليس، في نهاية المطاف، قانوناً من قوانين الطبيعة؛ مثله مثل أن يتركز توجه الاقتصاد على تأمين الكماليات لحفنة من الناس بدلاً من توفير الضروريات للجميع؛ أو أن يتعرض مصير وقدر ـ لا بل وبقاء ـ أجيال مقبلة للاهمال والتغاضي بوصفه أمراً لا يستحق أن يدرج في جدول أعمال المخططين. قد يتوصل الناس العاديون إلى سائر الاستنتاجات الخاطئة (حسب تعبير بارينغتون مور Barrington Moore إذا ما تركنا لهم حرية تأمل الأسباب الكامنة وراء بؤس البشر. ولذلك، لابد من غسل أدمغتهم وصرفهم عن هذا التأمل، وهذه مهمة تتطلب جهوداً متواصلة ودائبة. أما الوسائل فهي متعددة وكثيرة؛ وقد كان غرس الخوف من عدو متربص دائماً أداة قوية وفعالة من طقم الأدوات المتوفرة.

أيقظت سنوات الفيتنام عدداً كبيراً من العقول. ولمجابهة الخطر كان لابد من استعادة صورة الأمريكي المحب للأعمال الخيرية واعادة بناء صرح الخوف. وهذان التحديان لقيا ما كانا يتطلبانه من تكريس ودأب.

بمهارة كبيرة جرى استغلال حملة حقوق الانسان التي أطلقها الكونغرس، وهي ذاتها تعكس التحسن الحاصل في المناخ الأخلاقي والثقافي، لتحقيق الغرض الأول. ففي المقال البارز الذي نشرته مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs في عددها السنوي حول استعراض أحداث العالم، يعلّق روبرت تاكر Robert Tucker، بكلبية ولكن بدقة واصابة، قائلاً إن «حقوق الانسان شكلت»، منذ أواسط السبعينات، «أداة لاسباغ الشرعية على جزء من السياسة الخارجية فيما بعد فيتنام، ووسيلة لاعطاء السياسة معنى مقبولاً، كانتا ضروريتين ضرورة واضحة لاستنفار التأييد الشعبي». ثم يضيف: «والحقيقة البسيطة هي أن حقوق الانسان لا تختلف في شيء عن الطبعة الجديدة من توق أمريكا التاريخي إلى دعم قضية الحرية في العالم» كما في فيتنام، حيث تركزت الجهود النبيلة «على الدفاع عن شعب حر مصمم على مقاومة العدوان الشيوعي»(٣). ومثل هذه الوصفات الجاهزة الصادرة عن وزارة الخارجية هي الوحيدة المتوقعة فيما يخص الفيتنام بين أوساط الناس المحترمين؛ أما الحقيقة الصارخة فتبقى أكثر تهديداً وخطراً من أن ترد في البال. غير أن التعليقات التي تتناول «الغاية التاريخية النبيلة لامريكا» ـ وهي مألوفة جداً ـ جديرة بالتوقف قليلاً. لن يثير مثل هذا الخطاب البلاغي إلا السخرية والهزء خارج دائرة بقايا النزعات المتعصبة ما قبل التنوير ـ ربما في أوساط آيات الله في قُم، أو بين أوساط ثقافية غربية تعرض أعضاؤها لعمليات غسيل دماغ مكثفة(٤).

في السنوات الريغانية تمت اضافة مدفع «الشوق إلى الديمقراطية» إلى بطارية الاجراءات الرامية إلى تحقيق التحكم بالسكان والشارع. ففي ظل مبدأ ريغان، كما يقول تاكر، «لن تعود مشروعية الحكومة مستندة فقط على فعاليتها ونجاحها، بل على تطابقها مع السيرورة الديمقراطية،» كما أن «هناك حقاً في التدخل» ضد الحكومات غير الشرعية ـ هدف قد يكون أكثر طموحاً مما ينبغي

ولكنه، فيما عدا ذلك، لا ينطوي على أية اشكالية يحق للسذج أن يتساءلوا عن السبب الكامن وراء اخفاقنا في ممارسة حق التدخل هذا في كل من كوريا الجنوبية، اندونيسيا، جنوب افريقيا والسلفادور وغيرها. حذار من الانخداع! ليس ثمة تناقض أو عدم انسجام! فتلك البلدان جميعاً ملتزمة بـ «الديمقراطية» حسب المعنى العملي المطلوب لهذه الكلمة: ملتزمة بالحكم المطلق الذي تمارسه عناصر النخبة (رجال الأعمال، الطغمة، الجيش) والذي يبدي بصورة عامة احتراماً لمصالح مستثمري الولايات المتحدة، مع أشكال مناسبة من التصديق بين الحين والآخر من جانب فئات معينة من الجمهور. وفي حال عدم تلبية هذه الشروط يصبح التدخل مشروعاً من أجل «استعادة الديمقراطية».

لننظر إلى الحالة السائدة في الثمانينات! فنيكاراغوا في ظل الحكم السانديني كانت «مجتمعاً شمولياً (توتاليتارياً)» (حسب تعبير وزير الخارجية جيمس بيكر) و «دكتاتورية شيوعية» (في نظر وسائل الاعلام بصورة عامة)، توجب علينا التدخل وبشكل كثيف من أجل ضمان سيادة نخب تتجاوب مع مصالح الولايات المتحدة كما في غيرها من الأماكن في هذه المنطقة.(٥) أما كولومبيا فهي، على النقيض من ذلك، بلد «ديمقراطي» يمتلك «ملعباً مستوياً» حسب القاموس الحالي للألفاظ الدارجة، لأن هذه العناصر النخبوية هي الحاكمة دون أن تواجه أي تحد سياسي.

إن قدراً أكبر من الامعان في النظر إلى كولومبيا يصبح مطلوباً مباشرة ويوفر قدراً أكبر من التبصر فيما يرقى إلى معنى «الديمقراطية». تحدثنا النيويورك تايمز عن كولومبيا وتقول: إن كوكبة من الرجال الشجعان «مهددة من جانب عصابات الكوكائين الارهابية» تناضل «في سبيل الحفاظ على الحياة الديمقراطية العادية» ومن أجل «الابقاء على المؤسسات الديمقراطية حية.» وهذه الكوكبة لا تضم الفلاحين وقادة الاتحادات أو أنصار العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان الذين يواجهون ارهاب الجيش والطغمة الحاكمة. ومن الحاسم أن النظام الديمقراطي الاعتيادي لم يتعرض لأي تهديد بسبب كون الحزبين اللذين يتقاسمان السلطة «جوادين يملكهما صاحب واحد» (هو رئيس الجمهورية السابق ألفونسو لوبيز ميكايلسن Alfonso Lopez Michaelsen ـ وهي حقيقة ليست غريبة تماماً عنا نحن هنا في الولايات المتحدة. كما أن المشكلة لا تنشأ من الأوضاع الفعلية لهذه «الديمقراطية الاعتيادية». هاكم عدداً قليلاً من الأمثلة الدالة على تلك الأوضاع: قتلت فرق الموت ألفاً من أعضاء الحزب الوحيد الذي لا تملكه الطغمة الحاكمة (حزب الوحدة الوطنية) منذ تأسيسه عام ١٩٨٥ مما ترك الاتحادات والمنظمات الشعبية دون أي تمثيل سياسي ذي معنى. يشكل اختفاء واعدام زعماء الحركات العمالية والطائفية الهندية جزءاً منتظماً من الحياة اليومية في حين «يؤكد العديد من الكولومبيين، باصرار شديد، على أن وحدات الجيش تتصرف وكأنها قوات احتلال في أرض العدو» (امريكان ووتش American Watch). وفرق الموت المكلفة بابادة «المخربين» هذه متحالفة ومترابطة مع قوات الأمن (امنستي انترناشيونال Amensty International). ثمة تحقيق حكومي رسمي نشر عام ١٩٨٣ توصل إلى أن أكثر من ثلث أعضاء الكتل البرلمانية المتورطين في جرائم قتل سياسية وفي غيرها من الأعمال الارهابية كانوا من الضباط النشيطين، وهو نمط مستمر حتى الآن،

جنباً إلى جنب مع سلسلة طويلة من التحالفات بينهم وبين تجار المخدرات كما جاء في محاضر لجان حقوق الانسان (على لسان وزير الخارجية الكولومبي السابق، ورئيس اللجنة الدائمة لحقوق الانسان حالياً ألفريد فاسكيز كاريزوسا Alfredo Vasquez Carrizosa) . وتنشر فرق الموت «جواً من الرعب والقلق واليأس» مما يجعل «سائر العائلات التي يتورط أحد افرادها بهذا الشكل أو ذاك في النشاطات والفعاليات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية» عرضة لخطر الاختفاء والتعذيب الدائم على أيدي الجيش وحلفائه الذين ينفذون أعمالهم الاجرامية «وهم محميون تماماً» (باكس كرستي نيدزلاندز Pac Chrusti Nether Lando) بمن فيهم «زعران عصابات الكوكائين» وصاحب الجوادين (الحزبين) آنفي الذكر. بلغ المعدل الوسطي اليومي لضحايا جرائم القتل السياسية في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أحد عشر شخصاًكل يوم (مكتب بوغوتا هيئة قضاة الأنديز Andean Commission of Jurists) . (٧)

هذا كله يترك الملعب مستوياً ولا يشكل أي تهديد لـ «المؤسسات الديمقراطية» أو اي تحد لـ «هدف أمريكا التاريخي».

وبالمثل فإن نمو احتكارات المخدرات في غواتيمالا «أثار اهتماماً شديداً وقلقاً حاداً على مصير بقاء الديمقراطية الوليدة في البلاد» كما يحذر ليندسي غروسون Lindsey Gruson في النيويورك تايمز. «إن بروز غواتيمالا بوصفها طرفاً رئيساً في السوق الدولية للمخدرات». جنباً إلى جنب مع كل من هندوراس وكوستاريكا اللتين باتتا، بصورة «روتينية» محطتين من محطات نقل المخدرات ـ «أثار قلقاً لدى دبلوماسيي الولايات المتحدة خشية أن يفضي الأمر إلى جدل مرير في الكونغرس حول المساعدات المقدمة لهذا البلد الذي ينهض لتوه من مهاوي عزلته بعد أعوام من الحكم العسكري». (٨)

ولكن أحداثاً جرت قبل أيام قليلة، وهي روتينية خلال سنوات طويلة وأقل أهمية من أن تصل إلى صفحات التايمز، أثارت مخاوف حول «الديمقراطية الوليدة» ولم تهدد تدفق المساعدات العسكرية وغير العسكرية الآتية من الولايات المتحدة. نقلت الأسلاك خبراً يقول «إن عائلة أحد المختطفين من نشطاء حركة حقوق الانسان فرت من البلاد (يوم ٢٣ / ٩) بعد قضاء حوالي ستة أسابيع في غرفة أشبه بالجحر عند الصليب الأحمر، خوفاً من الموجة الجديدة من العنف والارهاب السياسيين». ويقول نائب المدعي العمومي الفيدرالي لحقوق الانسان: «أكاد لا أصدق الطريقة التي اتبعت في اضطهاد هذه العائلة» بسبب فعاليات حقوق الانسان التي قامت بها ماريا رومالدا كامي Maria Rumalda Camey ، عضوة جماعة الدعم المتبادل لأقرباء المختفين. تم اختطافها من قبل مسلحين في آب، وكانت الشخص الرابع من أفراد الاسرة الذين اختفوا خلال عشرة أشهر؛ «فالآخرون ظهروا فيما بعد وقد قتلوا بالرصاص وألقي بجثثهم على قارعة الطريق». فرت العائلة إلى مكتب جماعة الدعم المتبادل في مدينة غواتيمالا، ولكنها أجليت من قبل الصليب الأحمر حين ألقيت قنبلة يدوية من النافذة بعد وصول العائلة بنصف ساعة. ويتابع التقرير كلامه ليقول: «في الشهرين الأخيرين تصاعدت أعمال القتل وعمليات القاء المتفجرات» مما أدى إلى ظهور أكوام من

الأجساد المقطعة على الطرقات كتحذير؛ وهذا «التصعيد» هو أعلى من المستوى الاعتيادي للفظاعات التي تقترفها قوات الأمن وأجنحتها وفروعها غير الرسمية. ففي الخامس عشر من أيلول تحدثت الصحف الغواتيمالية عن خمس عشرة جثة عليها آثار التعذيب تم العثور عليها خلال أربع وعشرين ساعة في احدى المقاطعات الجنوبية الغربية؛ وقبل اختطاف الرجال جرت مطاردتهم من قبل سيارة عسكرية تابعة لاحدى القواعد القريبة حسب أقوال أحد الناجين. وبعد بضعة أيام تم العثور على جثة أحد الطلاب، وهو السابع بين اثني عشر طالباً «اختفوا» بالطريقة الكلاسيكية المتبعة لدى القوات الأمنية في الدول العميلة للولايات المتحدة. وقد تم العثور على جثث أخرى قطعت منها أجزاء وتحمل آثار التعذيب. فالآلاف من الفلاحين الذين عادوا من المكسيك بعد وعود بالأرض والأمن يخططون للهرب إلى مخيمات اللاجئين المكسيكية نتيجة الارهاب وامتناع الحكومة عن الوفاء بوعودها، حسب تقارير الصحف المحلية.(٩)

أما الأهداف فهم من الفلاحين والنشطاء والمنظمين. وبالتالي فإن «النظام الديمقراطي الوليد» لا يعاني، في أسوأ الأحوال، إلا من هنات ثانوية، وهو في مأمن من أية عزلة دولية أو عملية وقف للمساعدات ـ طالما هو ملتزم بعدم تحدي مصالح السادة على الأقل.(١٠)

بمثل هذه الوسائل القائمة على التلاعب بمهارة بهموم حقوق الانسان و «التوق» المدوزن جيداً «إلى الديمقراطية»، دأبت المؤسسات الايديولوجية على اعادة بناء صورة المحب لعمل الخير، وقد نجحت نجاحاً ملموساً بين صفوف النخب المحذلقة على الأقل. أما المهمة التكميلية فقد تركزت على اعادة بناء صرح أجواء الرعب والخوف. ولتحقيق هذه الغاية كان لا بد من النواح والندب ازاء انتصارات العدو السوفيتي، هذا العدو الذي حقق القوة بعد القوة والنفوذ بعد النفوذ، مكتسحاً العالم بفتوحاته وبانياً منظومة عسكرية كبرى بهدف التفوق علينا. حققت المحاولة شيئاً من النجاح لفترة قصيرة من الوقت وإن اضطررنا، مع حلول أواسط الثمانينات، إلى التخلي عنها حين أصبحت تكاليف «الدفاع» ضد هذه التحديات المرعبة غير قابلة للتحمل. لذا فإننا قد نسلم بمايلي: «بات واضحاً أننا بالغنا بمدى خطورة التطورات الجارية في ١٩٨٠ (روبرت تاكر): فالتهديد الذي تعرض له وجودنا جراء النفوذ السوفيتي في اليمن الجنوبي، لاوس، غرينادا وغيرها من المراكز لم يكن على المستوى الذي اعتقده هو وغيره من المحللين المتزنين من الخطورة والجدية آنذاك. ومع حلول عام ١٩٨٣ اعترفت المخابرات المركزية (السي. آي. إي) أن معدل نمو الانفاق الدفاعي السوفيتي كان منذ ١٩٧٦ قد انخفض من ٤ـ ٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة كما بقي معدل حيازة الأسلحة على حاله ـ على النقيض تماماً من المزاعم التي قدمت لتبرير برنامج كارتر القائم على اعادة التسليح والذي تم تنفيذه جوهرياً في سنوات حكم ريغان. بعد دراسة متأنية للمعلومات والوثائق يستنتج الاقتصادي فرانكلين هولزمان Franklyn Holzman أن نسبة الانفاق العسكري السوفيتي إلى اجمالي الدخل القومي نادراً ما شهدت تغيراً بعد عام ١٩٧٠، ويبدو اجمالي هذا الانفاق «أقل بكثير» من نظيره في الولايات المتحدة (ناهيك عن أن حلفاء الولايات المتحدة في الناتو الذين ينفقون خمسة أضعاف ما تنفقه بلدان معاهدة وارسو عدا الاتحاد السوفيتي، وأن ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من الانفاق

السوفيتي مكرس للجبهة الصينية وأن الحلفاء قلما كانوا أهلاً للثقة). ويقول هولزيهان «من الواضح أن الهوة الناجمة عن الانفاق العسكري السوفيتي مثلها مثل هوة القاذفات في الخمسينات وهوة الصواريخ في الستينات، ليست إلا أسطورة خرافية». (١١)

منذ السنوات الأولى للحرب الباردة كان الخطر الحقيقي كامناً في «العدوان السياسي السوفيتي» (ايزنهاور)، وما أطلق عليه ادلاي ستيفنسون Adlai Stevenson وغيره اسم «العدوان الداخلي». فحسب اعتقاد ايزنهاور كان من شأن حلف عسكري قوي (الناتو) «أن يبث شعوراً بالثقة يجعل (أعضاء الحلف) أصلب، سياسياً، في مقاومتهم للاغارات الشيوعية» ـ أي ضد «العدوان السياسي» من الداخل من جانب «الشيوعيين» وهذا الكلمة بمعناها الواسع تشمل العمال والديمقراطيين الراديكاليين وغيرهم ممن يشكلون تهديداً لـ «الديمقراطية». وفي معرض ايراده لهذه الملاحظات في كتابه عن تاريخ الأسلحة النووية يضيف ماك جورج بوندي Mc George Bundy أن ايزنهاور «لم يكن يصدق أن الروس كانوا يريدون أو يخططون لأي عدوان عسكري واسع النطاق». (١٢)

كان مثل هذا الفهم شائعاً في أوساط المخططين العقلانيين مما لا يعني نفياً لحقيقة استعدادهم الكامل باقناع أنفسهم بأن الجحافل السوفيتية متقدمة حين يكون مثل هذا الاعتقاد مفيداً لاغراض أخرى. إن جزءاً من القلق ازاء تلاشي التهديد السوفيتي يكمن في أن التصورات المناسبة لم تعد ممكنة الاجتراح والفبركة حين يتوجب علينا مرة أخرى أن نهرع إلى الدفاع عن أصحاب الامتيازات ضد العدوان الداخلي.

في السنوات الأولى من عهد ريغان تم توظيف التهديد السوفيتي لتحقيق الهدفين التوأمين التاليين: التدخل في شؤون العالم الثالث من جهة وتدعيم ركائز دولة الرفاه لصالح أصحاب الامتيازات من جهة ثانية. وعبر نشرها لخطاب واشنطن البلاغي الفارغ نجحت وسائل الاعلام في خلق فترة قصيرة من التأييد الشعبي لعملية تكديس الأسلحة عبر نسج اسطورة مفيدة عن الشعبية الهائلة لذلك الـ «متحدث العظيم» المحنك لتبرير الوليمة التي نظمتها الدولة لصالح الأغنياء. ثمة وسائل أخرى استخدمت أيضاً. فبفضل الحملات المشتركة التي شنتها الحكومة ووسائل الاعلام بات ستون بالمئة من الجمهور يعتبرون نيكاراغوا «مصلحة حيوية» بالنسبة للولايات المتحدة مع حلول عام ١٩٨٦ وأكثر أهمية من فرنسا والبرازيل أو الهند بكثير. ومع حلول أواسط الثمانينات احتل موضوع الارهاب الدولي، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مركز الصدارة. ولتقدير مدى براعة هذا الانجاز الدعائي حق قدره لا بد لنا من أن نتذكر أن الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل كانتا مسؤولتين عن أخطر أعمال الارهاب الدولي في هذه المنطقة، ناهيك عن دور الولايات المتحدة الريادي في ميدان الارهاب الدولي في أماكن أخرى من العالم حتى خلال عامي ٨٥ ـ ١٩٨٦ اللذين شكلا الأوج. كان العمل الارهابي المنفرد الأسوأ في المنطقة عام ١٩٨٥ انفجار سيارة مفخخة أدى إلى مقتل ثمانين وجرح ٢٥٠ شخصاً. جرى تقديم الحادث بشكل بارز ولكنه لم يتعرض لأي تحليل جدي لأنه تم بمبادرة من المخابرات المركزية. هاكم مثلاً مثيراً آخر: في ١٩٨٧ كشف النقاب عن

أن احدى العمليات الارهابية الكثيرة التي شنت ضد كوبا جرت في تلك اللحظة الاستثنائية الدقيقة التي شهدت تفاقم أزمة الصواريخ ؛ قامت فرقة ارهابية موجهة من السي . آي . إي . بنسف منشأة صناعية كوبية مما أدى إلى مقتل أربع مئة من العمال، وهذا حدث كان من شأنه أن يشعل فتيل حرب نووية. ففي زحمة الاثارة المستمرة حول «طاعون الارهاب الدولي» الذي ينشره المهووسون العرب بدعم من الكي . جي . بي . بغية زعزعة أسس الغرب، لم أعثر على اشارة واحدة في وسائل الاعلام إلى ذلك الحدث. إن العمل البحثي المتمتع بالاحترام هو الآخر ملتزم التزاماً صارماً بالموقف الرسمي.(١٣)

للتهديدات التي تنطوي عليها قضايا مثل نيكاراغوا والارهاب الدولي ميزة ايجابية تكمن في أنها ضعيفة وعزلاء وعاجزه عن الدفاع عن نفسها. فخلافاً لحال العدو السوفيتي يمكن الهجوم على غرينادا وليبيا باطمئنان مع التباهي بقدر غير قليل من الرجولة والاستمتاع بالالتفاف حول العلم ولو للحظات قليلة. أما العدو السوفيتي فكنا نستطيع أن نلومه على كل شيء، غير أنه انتهى، مما يجعل الحفاظ على التهديد حاضراً في الأذهان أمراً بالغ الصعوبة. بانتظام كانت الأهداف المنتقاة تنسب إلى امبراطورية الشر، طالما أن البرهان غير ذي أهمية، من أجل اكساب الأمر قدراً من المصداقية. ولكن هذه الاتهامات هي الأخرى فقدت قوتها وباتت الحاجة تدعو بالحاح إلى ايجاد أشكال جديدة من البعبع في سبيل ابقاء السكان على المسار المحدد.

فلنلذ بكارتيل مدلين Medellin الاحتكاري!

٢ ـ حرب المخدرات

على التهديد أن يكون خطيراً، أو قابلاً لتصويره على أنه خطير، على الأقل، كي يصبح ملائماً للدور المناط به. وعلى الدفاع ضد الخطر أن يغرس روحاً مادية مناسبة في السكان يتعين عليها أن تطلق أيدي حكامهم في اتباع سياسات ذات دوافع أخرى مختلفة كما يتوجب عليها أن تتحمل اهتراء الحريات المدنية لأن ذلك ينطوي على فائدة اضافية ذات أهمية خاصة بالنسبة لأساطين الرجعية الدولتيين الذين يتقنعون بقناع المحافظة. وبما أن الغرض هو صرف الأنظار عن السلطة وعملياتها ـ عن المكاتب الفيدرالية، ومجالس ادارة الشركات والخ . . ـ فإن الخطر الذي يتهدد اليوم يجب أن يكون بعيداً: «الآخر» شديد الاختلاف عن «نا» نحن، أو ما أوحي به لنا أن نكونه على الأقل. وعلى الأهداف المرسومة أن تكون أيضاً على مستوى من الضعف يكفي لشن الهجوم عليها بدون تكاليف؛ إن اللون الخطأ مفيد هو الآخر. باختصار يجب أن يكون التهديد موضعاً في العالم الثالث سواء على المستوى الخارجي أو على مستوى قلب المدينة في وسط البلد. كما يتعين رسم الحرب ضد التهديد بما يضمن الفوز فيها لتشكل سابقة لعمليات مستقبلية. وأحد الشروط الحاسمة لنجاح العملية كلها يكمن في أن تقوم وسائل الاعلام بشن حملة دعائية محكمة البناء. الأمر الذي لم يسبق له قط أن كان مشكلة.

كانت الحرب ضد المخدرات اختياراً طبيعياً بالنسبة للحملة الصليبية التالية. لا مجال، أولاً، للنقاش حول مدى خطورة المشكلة؛ نتحول مباشرة إلى أبعادها. غير أن على الحرب، لتحقق الغرض المطلوب، أن تكون محددة ومرسومة بقدر كبير من الدقة والصرامة، أن تتركز على الأهداف الصحيحة مع ابداء الكثير من الحرص على تجنب تسليط الأضواء على الوكلاء الرئيسيين؛ أمر هو الآخر تم تحقيقه بنجاح فوراً. وقد صيغت الحرب أيضاً بما يكفل لها، لدى النظر إليها فيما بعد، أن تبدو وكأنها قد بلغت بعض أهدافها. كان أحد الأهداف الكبرى لاستراتيجية بوش - بينيت Bennett متمثلاً باظهار تناقض منتظم بطيء في استعمال المخدرات. أما الاختيار فتقوم به هيئة المراقبة الفيدرالية لاساءة استعمال المخدرات التي بينت، قبل اطلاق الخطة بعدد قليل من الاسابيع، انخفاضاً بنسبة ٣٧ بالمئة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨. (١٤) لذا فإن الهدف المعلن بدا هدفاً يكاد يكون مضموناً ومطمئناً.

تم اعلان الحرب بالصخب الملائم من قبل الرئيس بوش في أوائل أيلول ١٩٨٩ - أو - بالاحرى - أعلنت من جديد، جرياً على التقليد المترسخ قبل عشرين سنة على يد الرئيس نيكسون حين صدر مثل هذا الاعلان الدرامي الأول. ولتمهيد الأرضية بما يتناسب مع الحقبة الراهنة أعلن امبراطور المخدرات (ملك المخدرات) (قيصر المخدرات) وليام بينيت William Beunett عن حدوث زيادة مثيرة بلغت الضعف في الاستخدام المتكرر لمادة الكوكائين منذ عام ١٩٨٥ - «يا للبرهان المرعب على أن وباء المخدرات الحالي عندنا قد تجاوز كثيراً جميع التوقعات!» - ونحن في مواجهة «فوضى مرتبطة بالمخدرات تزداد تفاقماً وحدة» وازاء «أزمة رهيبة تزداد عمقاً»؛ وبعد عدد قليل من الأشهر دعا البيت الأبيض إلى مؤتمر صحفي للترحيب بدراسة جديدة «قدمت دليلاً بأن الاستراتيجية القومية الخاصة بالمخدرات كانت تحقق نجاحاً وبأن استعمال المخدرات بات أمراً غير رائج في صفوف الشبيبة الأمريكية،» كما كتب ريتشارد بيرك Richard Berke في النيويورك تايمز. وهكذا فإن المناضلين في حرب المخدرات كانوا، حسب أكثر التقاليد الامريكية عراقة، يقاتلون العدو بثبات وشجاعة وينتصرون عليه.

غير أن هناك عدداً ولو قليلاً من المشكلات. فالتدهور المشهود في ١٩٨٩ ليس ببساطة إلا استمراراً لتزوع بدأ عام ٨٥ - ١٩٨٦ بالنسبة للكوكائين وفي ١٩٧٩ بالنسبة لمواد محظورة أخرى ترافق مع تدهور في استهلاك الكحول بين المسنين على الرغم من عدم «شن أية حرب على الكحول». تراجع استهلاك الكوكائين تراجعاً حاداً عام ١٩٨٩ إذا نخفض بنسبة ٢٤ بالمئة في الربع الأخير من ذلك العام، قبل اعلان الحرب، حسب الأرقام الحكومية. أما زعم بينيت Bennett القائل بحصول زيادة وصلت إلى «الضعف» فمن الصعب أن يتفق مع أرقام تدهور استهلاك الكوكائين، ولكن المفارقة ما لبثت أن تكشفت، بعد انقضاء أشهر قليلة على اعلان النبأ المثير بما يستحقه من الصخب والضجيج، بوصفها تزويراً احصائياً ليس إلا. وفي الصفحات الداخلية نقرأ المزيد عن دراسة لمكتب مسائل المخدرات الدولي التابع لوزارة الخارجية دحضت مزاعم بينيت التي تقول «إن البلاء بدأ ينحسر» بفضل جهوده هو. (١٥)

وكما هو مطلوب فإن الحرب موجهة «ضدهم هم» لا «ضدنا نحن». إن سبعين بالمئة من الموازنة المخصصة للمخدرات حسب خطة بوش ـ بينيت كانت لتعزيز القانون؛ إذا تعذر حصر الرعاع (من هم دون الطبقات) في محميات حضرية بما يجعلهم لا يؤذون إلا أنفسهم، فمن الممكن عندئذ وضعهم في السجون العادية مباشرة. وفي رده على النقد الصادر عن الليبراليين رقيقي القلوب، عبّر بينيت عن تأييده لـ «سياسة الحزم» فيما يخص «برامج التعليم المتعلقة بالمخدرات»:

«إذا لم يكن أمامي إلا خيار وحيد فإنني سأتوجه إلى السياسة باستمرار لأنني أعرف الأطفال. قد تقولون إن هذا ليس رأياً بالغ الرومانسية حول الأطفال، ليس تصوراً وودياً جداً عن الأطفال. وأنا أقول لكم: (أنتم حمقى)». يحيط بينيت بعض الشيء بأبعاد موقفه حين يقول بضرورة تفضيل العقاب حين لا يتوفر إلا بديل وحيد. ففي منصبه السابق كوزير للتعليم أراد الرجل أن يقلص الاعتمادات المرصودة للبرامج التعليمية الخاصة بالمخدرات وعبر عن الشك حول جدواها.(١٦)

ثم جاء أكثر الاقتراحات بريقاً وألقاً متمثلاً بتقديم المساعدة العسكرية لكولومبيا بعد اغتيال المرشح الرئاسي لويس كارلوس غالان Luis Carlos Galan. غير أن «جوهر القوة العسكرية لتجار المخدرات يكمن في الكتل البرلمانية التي قاموا بتنظيمها بدعم من كبار الاقطاعيين والضباط» كما جاء على لسان شقيق المغدور ألبرتو Alberto الذي يتابع كلامه ليقول: إن استراتيجية واشنطن، عدا عن تعزيز وتدعيم «قوى قمعية معادية للديمقراطية»، تتجنب معالجة «صلب المشكلة» ـ أي «الروابط الاقتصادية القائمة بين العالمين الشرعي واللا شرعي» و «الشركات المالية الكبرى» التي تدير أموال المخدرات. «من الأجدى والأنفع مهاجمة القلة الموجودة في قمة عمليات الاتجار بالمخدرات وملاحقتها بدلاً من ملء السجون بآلاف الأسماك الصغيرة التي لا تملك البنية المالية القوية التي تقوم عليها حياة سوق المخدرات».(١٧)

إنه أجدى وأنفع حتماً لو كان الهدف حرباً على المخدرات. ولكن الأمر يبقى بلا معنى أو فائدة حين تكون المسألة متعلقة بهدف السيطرة على السكان والتحكم بهم، كما أنه غير وارد على الاطلاق جراء ضرورة قيام سياسة الدولة بحماية السلطة والامتيازات وأصحاب النفوذ، هذه الضرورة المتلازمة تلازماً عضوياً مع مبدأ «تسوية أرض الملعب» على المستوى الداخلي.

وبوصفه ملكاً للمخدرات في ظل ادارة ريغان، كان جورج بوش أداة في وضع حد للتوجه الرئيس لتلك «الحرب» الفعلية «على المخدرات». إن موظفي قسم المكافحة في وزارة الخزانة لاحظوا زيادة حادة في تدفق الأموال على البنوك في فلوريدا (ولوس انجيلوس بعد ذلك) مع ازدهار تجارة الكوكائين في السبعينات و «ربطوا ذلك بعمليات واسعة النطاق لايصال المخدرات» (تقرير موجز صادر عن وزارة الخزانة).

وقام أولئك الموظفون بجلب معلومات تفصيلية عن تلك العمليات إلى وكالة مكافحة المخدرات (و. م. م.) (D.E.A) وإلى وزارة العدل. وبعد بعض الاستعراضات العلنية شنت الحكومة عملية غرين باك Greenback عام ١٩٧٩ لملاحقة مهربي الأموال. ولكن العملية سرعان ما تعثرت؛ فالصناعة المصرفية ليست هدفاً ملائماً في الحرب على المخدرات. بادرت ادارة ريغان إلى

اختزال المراقبة المحدودة، كما أن بوش ولم يكن بالفعل حريصاً على متابعة الملاحقة المالية،» كما يستذكر رئيس هيئة الادعاء العام في عملية غرين باك. ما لبث البرنامج أن انتهى، فباتت حرب بوش الجديدة ضد المخدرات متركزة على أهداف تحظى بقدر أكبر من القبول. وفي استعراضه لهذا السجل يعلق جيفرسون مورلي Jefferson Morley قائلاً إن الأولويات متجلية في تحركات وأعمال خلف بوش في «الحرب ضد المخدرات» لدى الاعلان عن فائض بلغ ثمان مليارات من الدولارات لصالح بنوك ميامي ولوس انجيلوس، لم يطرح وليام بينيت Bennett أية أسئلة عن مدى أخلاقية ممارسات تلك البنوك كما لم يبادر إلى اثارة أي نقاش، على الرغم من أنه استعجل استصدار مذكرات الاجلاء والاخلاء التي استهدفت ذوي المداخيل المتدنية، بأكثريتهم الزنجية، القاطنين في المساكن العامة بواشنطن حيث تحدثت التقارير عن وجود تعاطي للمخدرات.(١٨)

قد يكون هناك أيضاً نوع من العزف على الوتر الحساس هذا. تمت ممارسة الضغوط على بنك صغير في باناما لاجباره على الاعتراف بأنه مذنب في احدى قضايا تهريب الأموال إثر واحدة من عمليات المباغتة. غير أن حكومة الولايات المتحدة أسقطت الاتهامات الجرمية بحق البنك الأساس أو الأصل الذي هو احدى المؤسسات المالية الكبرى في امريكا اللاتينية، ذلك البنك العائد لأحد مراكز كارتيل المخدرات في كولومبيا.(١٩) ويبدو أنه لم يتم بذل أية جهود جدية لمتابعة المزاعم العلنية التي أطلقها أرباب الكارتيل من مهربي الأموال حول صلاتهم بمصارف كبرى في الولايات المتحدة.

تعاني الحرب المعلنة على المخدرات من عدد آخر من الثغرات التي يصعب التوفيق بينها وبين النوايا المعلنة، وإن كانت معقولة جداً من منظور المبادىء التي تسترشد بها السياسة الاجتماعية. إن تصنيع المخدرات يتطلب توفر مادتي الايتر والأسيتون اللتين تحصل عليها امريكا اللاتينية عن طريق الاستيراد. يقدر رفائيل بيرل Rafael Perl، خبير سياسة المخدرات في مكتب البحوث التابع للكونغرس أن أكثر من تسعين بالمئة من المواد الكيميائية المستخدمة لانتاج الكوكائين تأتي من الولايات المتحدة. وتقول أجهزة الأمن الكولومبية إنها ضبطت، خلال الأشهر التسعة التي سبقت اعلان حرب المخدرات ١,٥ مليوناً من الغالونات التي تحتوي مثل هذه المواد كان عدد كبير منها في حاويات تحمل شارات شركات امريكية. وتوصلت دراسة قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية إلى استنتاج يقول بأن صادرات الولايات المتحدة من هذه المواد الكيميائية تفوق كثيراً الكميات اللازمة لأية أغراض تجارية مشروعة فتستخلص أن مقادير هائلة يجرى ضخها لانتاج مادتي الهيروئين والكوكائين. غير أن الشركات الكيميائية تبقى في مأمن. يقول احد التقارير الرسمية في الولايات المتحدة «ليس لدى معظم مكاتب وكالة مكافحة المخدرات سوى عنصر واحد يهتم بتسرب المواد الكيميائية»، وبالتالي فإن المراقبة مستحيلة. هذا ولم تتحدث التقارير قط عن قيام قوات دلتا بأية اغارات على مراكز الشركة في مانهاتن.(٢٠)

تذكرنا الاشارة إلى وكالة الاستخبارات المركزية بثغرة مثيرة أخرى يعاني منها البرنامج. فوكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الأجهزة الحكومية في الولايات المتحدة كانت وما زالت أدوات لنشوء الاتجار بالمخدرات واستمرارها منذ الحرب العالمية الثانية حين كانت الصلات مع المافيا

توظف لشق الاتحادات العمالية الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي ونسفهما مما أدى إلى اقامة القاعدة التي ارتكزت عليها «الرابطة الفرنسية» الموجودة في مارسيليا. أمام المثلث الذهبي (لاوس، بورما وتايلاند) فقد أصبح مركزاً رئيساً للمخدرات مع هروب وحدات القوات الوطنية الصينية إلى المنطقة بعد هزيمتها في الصين، ومع قيام وكالة الاستخبارات المركزية، بعد وقت غير طويل، بتوظيف تدفق المخدرات كجزء من محاولتها الرامية إلى تجنيد «جيش سري» من المرتزقة من أبناء القبائل الجبلية توظفه في عملياتها التخريبية ضد المتمردين في لاوس. ومع مرور السنين تورط عملاء آخرون للولايات المتحدة في الاتجار بالمخدرات. ففي ١٩٨٩ أدلى الجنرال رامون مونتانو Ramon Montano، قائد الشرطة العسكرية في الفلبين، بشهادة علنية أمام احدى المحاكم في مانيلا قال فيها إن عصابات (نقابات) المخدرات العاملة في المثلث الذهبي تستخدم الفلبين مركزاً للتوزيع على أجزاء أخرى من آسيا والغرب واعترف بتورط ضباط في الجيش كما جاء على لسان لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ. وقد أشار أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى أن الفلبين باتت موشكة على أن «تصبح مثل كولومبيا».[٢١]

لم يكن التأثير مختلفاً حين حولت وكالة الاستخبارات المركزية اهتمامها إلى الحرب الارهابية ضد ينكاراغوا والمقاومة الأفغانية للاحتلال السوفيتي. لم يعد تواطؤ ادارتي ريغان وبوش مع تجار المخدرات في امريكا الوسطى كجزء من دعمها لعمليات الكونترا سراً على أحد. تتحدث التقارير عن أن الباكستان أصبحت أحد المراكز الدولية لتجارة الهيروئين بعد أن وجد المصنعون والتجار الأفغان «أن عملياتهم باتت مقيدة اثر الغزو السوفيتي في ١٩٧٩»، فنقلوا نشاطهم إلى ما وراء الحدود الجنوبية. فالواشنطن بوست قالت بعد بلوغ حرب المخدرات أوجها بوقت غير قصير «إن حكومة الولايات المتحدة ظلت طوال سنوات عديدة تتلقى تقارير عن قيام بعض المجاهدين الأفغان وضباط الجيش الباكستاني الذين تتعاون معهم بالاتجار بمادة الهيروئين، ولكنها أحجمت عن التحقيق». إن موظفي الولايات المتحدة تلقوا أخباراً مؤكدة من مصادر عليمة عن «عمليات تهريب واسعة للهروئين» تقوم بها أطراف أفغانية رئيسة تحظى بمساعدات سخية من الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع المؤسسة العسكرية الباكستانية، وقدموا معلومات تفصيلية عبر الصحافة في كل من الباكستان وواشنطن. «إلا أن الولايات المتحدة، حسب كلام الموظفين الامريكان، أخفقت في التحقيق أو في اتخاذ تدبير ما ضد بعض المشبوهين.»

تحدثت التقارير عن أن قرة عين الولايات المتحدة غلب الدين حكمتيار، الزعيم الارهابي للحزب الاسلامي الأصولي، متورط وغارق حتى الأذنين في مستنقع الاتجار بالمخدرات. ثمة تقارير أخرى تشير إلى أن المتمردين الأفغان «يستنزفون في معارك داخلية عنيفة تتزايد حدتها يوماً بعد يوم في سبيل الهيمنة على تجارة الهيروئين ذات الأرباح الفاحشة.»[٢٢]

مثلهم مثل نظرائهم في آسيا نرى أن حلفاء وعملاء الولايات المتحدة في امريكا الوسطى متورطون في تجارة المخدرات. (ورغم الادعاءات) ليس في المنطقة حكومة مدنية إلا في كوستاريكا التي وفرت لجنة المخدرات في مجلسها التشريعي معلومات عن هذه المسائل. قيل إن رئيس

الجمهورية السابق دانييل اودوبر Daniel Oduber قبل تبرعاً لحملته الانتخابية من جيمس ليونيل كيسي James Lionel Casey وهو مواطن من الولايات المتحدة مسجون في كوستاريكا بجريمة الاتجار بالمخدرات. أوصت اللجنة آنفة الذكر باتخاذ قرار يقضي «بحظر الدخول إلى كوستاريكا مرة أخرى» على كل من اوليفر نورث Oliver North، الاميرال جون بويند كستر Johon Poindexter، السفير السابق لويس تامبس Lewis Tambs، رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية جو فيرنانديز Joe Fernandez، والجنرال ريتشارد سيكورد Richard Securd، بسبب تورطهم في «فتح بوابة» لتجار الأسلحة والمخدرات حين قاموا بصورة غير قانونية بتنظيم «جبهة جنوبية» للكونترا في كوستاريكا، كما جاء في الصحافة الكوستاريكية في تموز ١٩٨٩. فأوليفر نورث كان مكلفاً باقامة خط مع الجنرال نورييغا Noriega لايصال الأسلحة إلى كوستاريكا والمخدرات إلى الولايات المتحدة. دانت اللجنة أيضاً صاحب مزرعة الأبقار الأمريكي جون هال John Hull. والأكثر خطورة من ذلك كله، كما قالت اللجنة، «هو التسلسل الواضح لعصابات الزعران الدولية إلى كوستاريكا عن طريق منظمة الكونترا» تلبيه لطلبات صادرة عن العقيد نورث والجنرال نورييغا» مما حول كوستاريكا إلى «ممر للأسلحة والمخدرات تحت تصرف هذه المافيات» كغطاء في جزء منه «لتقديم المساعدة إلى الكونترا»(٢٣).

ثمة أسباب وجيهة تكمن وراء مثل هذا الترابط الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. ايه) وبين المخدرات. فالارهاب السري يتطلب تمويلاً خفياً، والعناصر الاجرامية التي تلوذ أجهزة المخابرات بها بصورة طبيعية تنتظر أجوراً سخية على خدمتها. والمخدرات توفر الحل الأوضح والأقرب. إن تورط واشنطن الطويل في تجارة المخدرات ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من عملياتها الدولية وخصوصاً خلال ادارتي ريغان وبوش. لذا فلابد من توفر هدف مركزي محدد لأية حرب حقيقية على المخدرات.

هذه وقائع أشد صراخاً مما يجعل تجاهلها الكامل أمراً مستحيلاً، غير أن علينا أن ننظر جيداً إلى ما وراء ما تنقله وسائل الاعلام إذا أردنا أن نتلمس مدى «ارتباط واشنطن» وأهمية هذا الارتباط عبر السنين. فالصورة المعلنة مختلفة تماماً. ثمة مثال نموذجي نجده في رواية نشرتها النيويورك تايمز بقلم مراسلها الآسيوي ستيفن ايرلانجر Steven Earlanger تحت عنوان «جنوب شرق آسيا: المصدر رقم واحد للهروئين المستهلك في الولايات المتحدة» تبدأ الرواية بعبارة تقول: إن مثلث جنوب شرق آسيا الذهبي الذي ظلت الولايات المتحدة دائبة على التحكم بحركة المخدرات فيها منذ خمس وعشرين سنة عاد مرة أخرى ليصبح المصدر الوحيد الأكبر لمادة الهيروئين المتجهة إلى الولايات المتحدة. . .» لماذا بقي المثلث الذهبي مشكلة على هذا المستوى بالنسبة للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٥ ـ وهو عام يرتبط بذكريات معينة آخر المطاف؟ لا أحد يطرح السؤال، ولا أحد يشير، ولو من بعيد، إلى دور حكومة الولايات المتحدة وأجهزة الارهاب السرية التابعة لها في خلق مشكلة «دأب الولايات المتحدة على التحكم» وادامتها. لا تظهر الولايات المتحدة في الصورة إلا بوصفها ضحية ووصية على الفضيلة. يقول الدبلوماسيون الغربيون إن الجدل حول المخدرات بين

الولايات المتحدة والمسؤولين التايلانديين يصبح أكثر «صراحة» بل «وحتى مشحوناً بالغضب أحياناً»، بعد أن أصبحت تايلاند مركز التهريب والشحن الرئيس بالنسبة للمثلث الذهبي. ولم يكن مصادفة ـ رغم عدم ظهور أية اشارة أن تايلاند كانت قد حُولت إلى بؤرة مركزية لسائر عمليات الولايات المتحدة العسكرية والارهابية والتخريبية التي استهدفت، حسب الخطط السرية، نسف اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ بعد اقرارها بأسابيع قليلة رغم معارضة الولايات المتحدة المتكررة، وصارت فيها بعد القاعدة الرئيسة لعمليات القصف الجوي والحرب الخفية التي شنتها الولايات المتحدة ومصدراً لقوات المرتزقة العاملة في الهند الصينية. صرح أحد الدبلوماسيين قائلاً: «نحاول أن نفهم التايلانديين بأن المخدرات هي احدى المشكلات الدولية وبأن تايلاندا هي الأخرى واحدة من الأهداف. تلك هي، على أية حال، حدود دور الولايات المتحدة في تايلاندا بوجه عام أو في عمليات تهريب المخدرات عبر المثلث الذهبي بشكل خاص، حسب رأي التايمز(٢٤).

استنفرت وسائل الاعلام لخوض حرب المخدرات في اطارها الضيق مستندة إلى كفاءتها ومرونتها المعروفتين. فقرار الرئيس القاضي بارسال مساعدات عسكرية إلى كولومبيا واعلان الحرب يوم ٥ أيلول على «أصعب التحديات الداخلية التي واجهناها منذ عقود من الزمن» أثارا هجوماً اعلامياً صاعقاً، هجوماً تم تفصيله وفقاً لمعايير متطلبات البيت الأبيض، على الرغم من أن جوانب السخف التي كان البرنامج يعاني منها كانت واضحة وجلية إلى حد أن خللاً معيناً طرأ عند الهوامش. إن عدداً غير قليل من النماذج (غير العلمية) من التقارير الصحفية والبرقيات خلال شهر أيلول أبرزت مواد ذات علاقة بالمخدرات فاقت آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط مجتمعة. وصل خنوع الصحافة إلى مستويات مثيرة للسخرية أفرز تعليقات مستهزئة في الوول ستريت جورنال حيث أشار هودينغ كارتر Hodding Carter إلى أن رئيس الجمهورية بات يتصرف على قاعدة «زمّار واحد يضبط الايقاع»: فوسائل الاعلام مستعدة للسير حسب الايقاع المطلوب. وتابع المعلق كلامه يقول: «باتت وسائل الاعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة مولعة ولعاً شديداً بالقفز إلى أعلى وإلى أسفل وإلى الوراء بصورة متناغمة ومتطابقة فور قيام البيت الأبيض ـ أي بيت أبيض ـ باصدار الاشارة»(٢٥).

كان التأثير على المدى القصير لافتاً للنظر. فبعيد انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٨ كانت نسبة ٣٤ بالمئة من الجمهور قد اختارت العجز في الميزانية بوصفه «أولوية جورج بوش الأولى فور توليه للرئاسة». وقع اختيار ٣ بالمئة على المخدرات بوصفها في صدر الأولويات خلافاً لما حصل في أشهر سابقة. أما بعد الحملة العاصفة (البليتز) التي شنتها الصحافة في أيلول ١٩٨٩ ء فقد باتت نسبة ملفتة للنظر بلغت ٤٣ بالمئة تقول إن المخدرات هي القضية الوحيدة الأكثر أهمية التي تواجه الأمة والبلاد» كما جاء على صفحات الوول ستريت جورنال، في حين أن مسألة العجز في الميزانية جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بفارق كبير إذ لم تتجاوز النسبة إلا ٦ بالمئة. وفي استطلاع للرأي جرى في حزيران ١٩٨٧ شمل الناخبين المسجلين في نيويورك اختيرت الضرائب بوصفها القضية

الأولى التي تواجه الولاية (١٥ بالمئة)، في حين كانت المخدرات في أسفل السلم (٥ بالمئة). أما تكرار استطلاع الرأي نفسه في أيلول ١٩٨٩ فقد أعطى نتائج مختلفة اختلافاً دراميا: وقع اختيار ٨ بالمئة فقط على الضرائب في حين احتلت مشكلة المخدرات مرتبة أعلى من سائر المشكلات الأخرى إذ نالت نسبة خيالية وصلت إلى ٤٦ بالمئة. لم يكن العالم الواقعي قد تغير كثيراً؛ ولكن صورته، كما هي معكوسة ومنشورة عبر المؤسسات الأيديولوجية التي تلبي حاجات السلطة، كانت قد تغيرت(٢٦).

ينطوي اللحن المادي على منافع أكثر بالنسبة لأولئك المؤيدين لارهاب الدولة والقمع من أجل ضمان الامتيازات. والحملة الاعلامية ـ الدعائية الحكومية ساعدت على خلق الأجواء المطلوبة لدى الجمهور العام وفي الكونغرس. ففي فورة نموذجية، قال السيناتور مارك هاتفيلد Mark Hatfield، وهو من منتقدي التعويل على القوة عادة، «إن الجنود موجودون هناك» في كل من المقاطعات التابعة للكونغرس «ولا ينتظرون إلا الأوامر، إلا خطة الهجوم، وهم على استعداد للاقتحام والتقدم». والقانون الذي أقره الكونغرس يوسّع دائرة عقوبة الاعدام، يقلص فرص استئناف السجناء، ويتيح للبوليس مجالات أوسع في ميدان الحصول على الأدلة، مع جملة من التدابير الأخرى. والجهاز القمعي التابع للدولة كله يتطلع بشغف إلى مكاسب تتحقق له بفضل هذه «الحرب» الجديدة بما في ذلك منظومة الاستخبارات والبنتاغون (وزارة الدفاع) (وإن كانت هذه الأخيرة مترددة ازاء جرها إلى الأعمال العسكرية المباشرة التي من شأنها ان تفقد أي تأييد شعبي بسرعة). وهنا بالذات تستشعر الصناعات العسكرية القلقة ازاء شبح السلام المضطرب وتتلمس أسواقاً جديدة، وتقترح «السيوف أسلحة في الحرب على المخدرات» كما يقول فرانك غريف Frank Greve في تقرير له من واشنطن. «يقول المحللون إن من شأن مبيعات لوازم حرب المخدرات أن تحدث قدراً من الانفراج بالنسبة لبعض القطاعات مثل العمليات الفدائية والاستخبارات الدفاعية ومكافحة الارهاب، ومن شأن المختبرات العسكرية الفيدرالية هي الأخرى أن تجد لنفسها دوراً جديداً». اقترح كولونيل الجيش جون واغلشتاين Johne Waghelstein، وهو أحد كبار خبراء مكافحة الشغب، أن من الممكن توظيف الترابط بين المخدرات والعمل الفدائي لاستنفار تأييد الجمهور لبرامج مكافحة الشغب ولدحض وجهات نظر المنتقدين:

«من شأن ترتيب عقلية الجمهور الأمريكي والكونغرس بما ينسجم مع هذا الترابط ان يفضي إلى التأييد الضروري لمكافحة الارهابيين من الفدائيين والمتعاملين بالمخدرات في نصف الكرة الغربي هذا. وتحقيق مثل ذلك التأييد من شأنه ان يكون سهلاً نسبياً لدى البرهنة على الترابط واعلان حرب شاملة من جانب سلطات القيادة القومية. سيكون من الصعب على الكونغرس أن يقف في طريق تأييد حلفائنا وتزويدهم بالمساعدات التدريبية والارشادية والأمنية الضرورية كي يتمكنوا من تنفيذ المهمة. أما هذه المجموعات الكنيسة والأكاديمية التي أيدت الحركات التمردية في أمريكا اللاتينية بسخاء فسوف تجد نفسها في الطرف المخطىء من القضية الأخلاقية. فقبل كل شيء سنحتل الموقع الأخلاقي الذي يستحيل اقتحامه والذي يمكننا من شن هجوم منسق يرتكز إلى الإمكانيات المتوفرة لوزارة الدفاع ولغير وزارة الدفاع»(٢٧).

باختصار سارت الأمور كلها في نسق.

٣ ـ تخوم الأزمة

من المفيد أن نمعن النظر أكثر في أزمة المخدرات. لا مجال للشك بأن المشكلة خطيرة. فـ «سوء استعمال المادة»، اذا استخدمنا التعبير التقني، يتسبب بموت مخيف. والوقائع الكئيبة يستعرضها ايثان نادلمان Ethan Nadelman في مجلة ساينس Science. فحالات الموت المعزوة لاستهلاك التبغ تُقدر بما يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ في السنة، في حين لا يضيف تعاطي الكحول إلا ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ حالة موت أخرى. وبين فئة الأعمار المتراوحة بين ١٥ و ٢٤ سنة يكون الكحول هو السبب الرئيس للموت، كما يشكل مخدراً «انتقالياً» يفضي إلى تعاطي غيره حسب كلام المجلس القومي للادمان على الكحول(٢٩). أضف إلى ذلك أن بضع آلاف من حوادث الموت الناجمة عن تعاطي مخدرات غير مشروعة مسجلة: فالتقارير تحدثت عن موت ٣٥٦٢ شخصاً خلال عام ١٩٨٥ من تعاطي سائر أنواع المخدرات. وحسب هذه التقديرات فإن أكثر من ٩٩ بالمئة من الحوادث الناجمة عن سوء استعمال البذرة يمكن أن تعزى للتبغ والكحول.

ثمة في الوقت نفسه تكاليف صحية هائلة تعود بالدرجة الأولى إلى تعاطي الكحول والتبغ: «لا تشكل الأضرار الصحية الناجمة عن الماريجوانا والكوكائين والهيروئين مجتمعة إلا جزءاً يسيراً من الأضرار المترتبة على أية من المادتين المباحتين شرعاً» كما يقول نادلمان. ومما ينبغي امعان النظر فيه أيضاً توزُّع الضحايا. فالمخدرات المحظورة تؤثر على المتعاطي بالدرجة الأولى؛ أما أبناء عمومتها الشرعيون فيؤثرون على آخرين بمن فيهم المدخنون السلبيون وضحايا قيادة السيارة من قبل السكارى والعنف الناجم عن تعاطي المشروبات الكحولية؛ «ما من مخدر محظور... يرتبط بسلوك العنف بمقدار ارتباط الكحول بمثل هذا السلوك»، حسب تعبير نادلمان، ويشكل سوء استخدام الكحول سبباً لحوالي أربعين بالمئة من حالات الوفاة الناجمة عن حوادث السير والتي تصل إلى حوالي خمسين ألفاً في السنة.

تقدر وكالة حماية البيئة أن ٣٨٠٠ شخصاً من غير المدخنين يموتون سنوياً جراء سرطان الرئة الناتج عن استنشاق دخان التبغ الذي يتعاطاه الآخرون، وقد يصل تعداد ضحايا التدخين السلبي إلى ٤٦٠٠٠ في السنة إذا أضفنا أمراض القلب وآفات الجهاز التنفسي. ويقول الرسميون إن هذه الاستنتاجات من شأنها، في حال التأكد من صحتها، أن تستدعي وضع دخان التبغ على قائمة المواد الخطيرة المحدثة لمرض السرطان (من المرتبة الأولى) مثله مثل مواد كيميائية أخرى كالبنزين والرادون. إن أحد اختصاصيي الاحصاء في جامعة كاليفورنيا واسمه ستانتون غلانتس Stanton Glantz، يصف التدخين السلبي على أنه «ثالث أسباب الموت الذي يمكن منع حدوثه، بعد التدخين وتعاطي الكحول»(٣٠).

ليست المخدرات المحظورة على المستوى نفسه من التأثير على الاطلاق. يقول نادلمان «من بين الستين مليوناً من الأمريكيين الذين يتعاطون الماريجوانا لم يمت واحد بسبب الاكثار من هذه

المادة». وكما يلاحظ نادلمان هذا وغيره فإن الجهود الفيدرالية الرامية إلى فرض الحظر ساعدت على تحول تعاطي المخدرات عن الماريجوانا غير الضارة نسبياً إلى مخدرات أشد ضرراً بكثير.

لنا أن نتساءل: لماذا يكون التبغ مشروعاً في حين ليست الماريجوانا كذلك؟ ثمة اجابة ممكنة تشي بها طبيعة المحصول. فالماريجوانا يمكن استنباتها، بقدر قليل من الصعوبة، في جميع الأماكن. وقد يصعب تحويلها إلى مادة تجارية مربحة تتعامل بها الشركات الكبرى. أما التبغ فله قصة مختلفة تماماً.

قد تُطرح تساؤلات عن مدى دقة الأرقام. فعلى المرء أن يمعن النظر في الاجراءات التي يتم اتخاذها من أجل تحديد سبب الموت، ومدى شمول الاستقصاءات مع غيرهما من المسائل، مثل التأثيرات التي يتعرض لها أطفال المتعاطين والمدمنين. غير أنه، حتى ولو كانت الأرقام الرسمية بعيدة كل البعد عن أن تكون صحيحة، ليس هناك إلا القليل من الشك في أن وليام بينيت W.Bennett محق حين يتكلم عن «الفوضى التي تحيط بموضوع المخدرات» وعن وجود «أزمة مذهلة تزداد عمقاً وتفاقماً» ـ يمكن أن تعزى في جانب كبير منها إلى كل من التبغ والكحول على ما يبدو.

ثمة أضرار بشرية واجتماعية أخرى تشمل ضحايا الجرائم ذات العلاقة بالمخدرات والتزايد الهائل للجريمة المنظمة التي يعتقد أنها تستمد أكثر من نصف وارداتها من عملية الاتجار بالمخدرات. وفي هذه الحالة فإن الأضرار والتكاليف مرتبطة بالمخدرات المحرمة لا لأنها مخدرات بل لأنها محرمة ومحظورة. والشيء نفسه كان صحيحاً بالنسبة للكحول خلال حقبة حظر المشروبات الروحية. نحن هنا بصدد مسألة السياسة الاجتماعية الخاضعة للقرار والاختيار. يدعو نادلمان إلى جعل الأمر مشروعاً وضبطه. ثمة اقتراحات مماثلة تقدمت بها قطاعات واسعة من ممثلي الرأي المحافظ (جريدة الايكونوميست اللندنية، ميلتون فريدمان، الخ..) وبعض الناس الآخرين.

يقول وليام بينيت في رده على فريدمان إن تعاطي الكحول تزايد كثيراً بعد الغاء الحظر. وبالتالي لا يجوز النظر في مسألة جعل الأمر مشروعاً. من الواضح أن بينيت لا يأخذ الموضوع، بصرف النظر عن نقاطه الايجابية، مأخذ الجد، لأنه لا ينطوي على اقتراح اعادة فرض الحظر على التبغ ـ أو حتى على البنادق الهجومية. أما حجته هو فهي «إن تعاطي المخدرات خطأ» ببساطة وبالتالي لابد من الوقوف في وجهه. والافتراض المضمر هو أن تعاطي التبغ والكحول أو اقتناء البنادق الهجومية ليس «خطأ» على أساس أنه مكتوم؛ ويتعين على الدولة أن تمنع وتعاقب ما هو «خطأ». خداع، ربما؟(٣١).

يحلو لأنصار النزعة الدولتية المتطرفون أن يظهروا بمظهر انسانيين يتخذون مواقف أخلاقية ويصرون على تأكيد «الفرق بين ما هو صحيح وما هو خطأ». يا له من تضليل مفضوح ومكشوف!

٤ ـ تجار المخدرات

تساهم السياسات الاجتماعية التي تتبعها واشنطن في الاجهاز على ضحايا بطرق أخرى،

وهذه حقيقة تتجلى بصورة درامية مع بلوغ الحملة الاعلامية الواسعة التي نسقها البيت الأبيض ذورتها في أيلول ١٩٨٩ . ففي التاسع عشر من هذا الشهر (أيلول) عقدت الغرفة التجارية في الولايات المتحدة اجتماعاً بواشنطن لدراسة مطالبة احدى الشركات الصناعية لانتاج السجائر الولايات المتحدة بفرض عقوبات على تايلاند إذا لم توافق الأخيرة على رفع القيود التي فرضتها على استيراد التبغ الأمريكي . ثمة اجراءات مماثلة اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لاجبار المستهلكين في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على تعاطي التدخين بما ينطوي عليها من أضرار بشرية كالتي أشرنا إليها من قبل .

هناك من ينتقد عملية الاتجار بالمخدرات الكبرى هذه . دان بيان صدر عن الرابطة الأمريكية لأمراض القلب وجمعية السرطان الأمريكية ورابطة أمراض الرئة الأمريكية الدعاية للسجائر في «البلدان التي استسلمت أمام تهديدات غرفة التجارة الأمريكية» ، وهي حملة دعائية «تستهدف بقوة زيادة تعاطي التدخين . . . لدى الشبيبة الآسيويين الذين يرون الشبيبة في الولايات المتحدة مثالاً يحتذى . وقد أدلى الجراح العام الأمريكي ايفريت كوب Everett Koop أمام اجتماع الغرفة التجارية بشهادة قال فيها «مما يشكل قمة في الرياء أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السجائر في الوقت الذي نتوسل فيه إلى الحكومات الأجنبية راجينها ايقاف تدفق الكوكائين» . ثم أضاف مستنكراً السياسة التجارية القائمة على «دفع المواد الادمانية إلى الأسواق الأجنبية ،» بصرف النظر عن المخاطر الصحية التي تنطوي عليها . وأبلغ كوب المراسلين بـ «أن أمتنا ، بعد سنوات من الآن ، سوف تنظر إلى اتباع سياسة التجارة الحرة هذا لتجده فضائحياً .» وتحدث عن أن شهادته لم تجد نفعاً مع البيت الأبيض لأن الأخير لم يكن مستعداً لسماعها ، وقال إنه عارض أيضاً في عهد إدارة ريغان سياسة إجبار البلدان الآسيوية على استيراد السجائر الامريكية . وخلال أعوامه الثمانية في منصبه الذي فقده بعد أيام قليلة من ادلائه بشهادته ، ظل كوب يقف وراء التقارير التي كانت تهاجم التبغ بوصفه مادة تخديرية قاتلةمسؤولة عن حوالي ٣٠٠٠٠٠ حادثة موت في السنة .

عبر الشهود التايلانديون أيضاً عن الاحتجاج متنبئين أن العاقبة لن تكون إلا قلباً لتراجع في التدخين تحقق نتيجة حملة ضد التبغ دامت خمس عشرة سنة . وأشاروا أيضاً إلى أن اتجار الولايات المتحدة بالمخدرات من شأنه أن يتدخل في جهود واشنطن الرامية إلى اغراء الحكومات الآسيوية بوقف تدفق المخدرات المحرمة . وفي رده على مزاعم الشركات الامريكية بأن انتاجها هو الأفضل في العالم قال أحد الشهود التايلانديين : «من المؤكد أننا نملك بعض المنتجات الأفضل في المثلث الذهبي ، ولكننا لا نطالب باخضاع هذه المنتجات لمبدأ التجارة الحرة . وقد قمنا بقمعها في حقيقة الأمر .»

استذكر المنتقدون حرب الأفيون التي جرت قبل مئة وخمسين عاماً حين قامت الحكومة البريطانية باجبار الصين على فتح أبوابها أمام شحنات الأفيون الآتية من الهند البريطانية في ظل الكلام المنافق عن فضائل التجارة الحرة لدى فرض ادمان على المخدرات بشكل واسع النطاق على الصين . وكما في حال الولايات المتحدة اليوم ، لم تكن بريطانيا تملك شيئاً تبيعه للصين عدا

المخدرات. سعت الولايات المتحدة من أجل تحقيق سائر الامتيازات التي انتزعها البريطانيون عنوة من الصينيين وهي ترفع أيضاً شعار التجارة الحرة بل و «الارادة السنية للخالق التي تجبر دناءة الناس على خدمة أغراضه المتمثلة في الاشفاق على الصين، على تحطيم أسوار عزلتها، وعلى جر الامبراطور إلى علاقات أوثق مع الأمم الغربية والمسيحية.» (مجلس المبعوثين الامريكان للبعثات الخارجية). استنكر جون كوينسي آدامز John Quincy Adams رفض الصين للأفيون البريطاني بوصفه انتهاكاً للمبدأ المسيحي القائل: «أحب جارك!» و «عدواناً فظاً وفظيعاً على حقوق الطبيعة البشرية وعلى المبادىء الأولى لحقوق الأمم.» واليوم نرى أن صناعة التبغ وحماتها في الحكومة تورد حججاً مماثلة في سعيها لاحياء ذلك الانتصار الذي حققته الحضارة الغربية من جديد، ولفرض «أهدافها التاريخية»(٣٢)

أمامنا الآن أكبر قصص المخدرات في هذه الأيام وقد تكشفت لحظة وصول الحملة الحكومية ـ الاعلامية أوجها: ربما كانت حكومة الولايات المتحدة أكبر الجهات المروجة للمخدرات في العالم حتى بعد ترك دور الولايات المتحدة في ترسيخ الركائز الثابتة لتجارة المخدرات بعد الحرب العالمية الثانية وفي الحرص على بقائها كما هي، جانباً. كيف قوبلت هذه القصة الفضائحية الكبرى من جانب أرباب الحملة الاعلامية الصاعقة؟ مرت مرور الكرام، بالكاد ملحوظة ـ وبدون أية اشارة إلى الاستنتاج الواضح، بطبيعة الحال.

إن مسألة الاتجار بالمخدرات ليست مسألة تافهة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة فصادرات السجائر ضاعفت من قيمتها السنوية خلال الثمانينات مساهمة بما يقرب من ٢٥ ملياراً من الدولارات في الميزان التجاري عبر السنوات العشر المشار إليها حسب تقرير صدر عن جمعية تجار التبغ إذ ارتفعت من مليارين ونصف في ١٩٨٠ إلى ٥ مليارات في ١٩٨٩. ساهم التبغ بمبلغ ٢,٤ مليارات من الدولارات في الميزان التجاري لعام ١٩٨٩، حيث بلغ العجز ١٠٩ مليارات. أعطى السيناتور ميتش ماك كونيل Mitch Mc Connell هذه الأرقام حقها حين أدلى بشهادته المؤيدة لتجار التبغ في احدى جلسات مجلس الشيوخ. وفي معرض تعليقه على فوائد صادرات التبغ لاقتصاد الولايات المتحدة أورد رئيس اتحاد مكاتب المزارعين الامريكان «ازالة الحواجز التجارية فيما وراء البحار ولا سيما في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية» بوصفها عاملاً مساعداً.(٣٤)

نرى أنه ليس من الانصاف أن نحمّل سياسات ادارتي ريغان وبوش مسؤولية العجز التجاري الكبير دون اطرائها على الجهود التي بذلتاها من أجل التغلب على ذلك العجز عن طريق تدخل الدولة لزيادة مبيعات المخدرات القاتلة.

ومع تقدم الحرب على المخدرات بدأت معارضة صادرات التبغ تلقى شيئاً من الاهتمام. ففي نيسان ١٩٩٠ أعلن الدكتور جيمس ماسون James Mason، نائب وزير الصحة «أن قيام شركات متعددة الجنسية عملاقة للسجائر ـ وثلاث منها في الولايات المتحدة بالترويج للسموم في الخارج أمر غير معقول وسلوك يخلو من الضمير، وخصوصاً لأن مجالات عملها الرئيسة، هي البلدان الأقل تطوراً.» غير أنه، هو نفسه، الغى، بعد أسابيع قليلة، موعداً مبرمجاً للظهور أمام

لجنة تحقيق تابعة للكونغرس حول المسألة، في حين قامت وزارة الصحة والخدمات الانسانية «بالتراجع عن انتقادها السابق للمحاولات الرامية إلى فتح اسواق جديدة للسجائر الامريكية في مختلف أرجاء العالم». وقد قالت الوزارة إن «القضية هي قضية تجارة وليست قضية صحية»، كما جاء في مقال لفيليب هيلتس Philip Hilts في النيويورك تايمز. كما صرح ناطق باسم الوزارة بأن الغاء موعد الدكتور ماسون كان للسبب ذاته. إن مسؤولاً رسمياً آخر، أورد جملة من الأرقام التجارية، نعت الانتقاد الذي وجهه ماسون إلى صادرات التبغ بأنه «تطفل غير مستساغ على محاولات الادارة الرامية إلى فتح أسواق جديدة للسجائر» ـ وخصوصاً في تايلاند، كما جاء في مقال هيلتس. وفي الوقت نفسه قامت كارلا هيلز Carla Hills الممثلة التجارية للولايات المتحدة بدحض احتجاجات التايلانديين على فرض امبريالي الولايات المتحدة لعوامل السرطان عليهم قائلة: «لست ارى كيف تستطيع الهموم الصحية أن تظهر في الصورة إذا كان الناس يدخنون سجائرهم الخاصة بهم»[٣٥]

أو، إذا كان الناس يدخنون مخدراتهم، حسب المنطق نفسه. لذا فإن علينا، هياماً منا بحب التجارة الحرة، أن نسمح، بالتأكيد، لكارتيل ميدلين Medellin بتصدير الكوكائين بحرية إلى الولايات المتحدة، وبالدعاية لهذه المادة بين الشبيبة دونما قيود، وتسويقها جهراً وبوقاحة.

ظل آخرون يعبرون عن احتجاجاتهم. ففي رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية الكولومبي فير جيليو باركو، كتب بيتر بورن Peter Bourne الذي كان مدير مكتب سياسة اساءة استعمال المخدرات في ادارة كارتر يقول:

> «ربما لا شيء يعكس نفاق واشنطن المتأصل هو قضية [المخدرات] مثل حقيقة أن عدد الكولومبيين اللذين يموتون سنوياً من التبغ الامريكي الشمالي المدعوم من قبل الدولة أكبر بكثير من عدد الامريكيين الشماليين الذين تحصدهم مناجل مادة الكوكائين الكولومبية فيما تظل الولايات المتحدة دائبة على مهاجة التأثيرات الضارة للكوكائين في هذه البلاد».

وجدت جريدة ستريت تايمز Strait Times في سنغافورة قدراً من الصعوبة في عملية «التوفيق بين واقع كون الامريكان يهددون بالعقوبات الاقتصادية بلداناً تحاول تجنب منتجات الولايات المتحدة من السجائر» وبين محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى التخفيف من التدخين على المستوى الداخلي (ناهيك عن جهودنا المتركزة على منع المخدرات المحظورة) ـ يا له من اخفاق مدهش في ادراك الفرق الواضح بين الأمم ذات الأهمية والأمم التي لا أهمية لها حسب بعض تعابير المحافظين الجدد المنمقة والبلاغية.

دانت الجمعية الطبية الامريكية أيضاً تلك السياسات التجارية التي تتجاهل المشكلات الصحية إذ قدرت أن حوالي مليونين ونصف من حالات الموت الاضافية أو المبكرة سنوياً تُعزى لتعاطي التبغ ـ ما يقرب من ٥ بالمئة من مجموع حالات الموت. وفي مؤتمر عن صحة الرئة عقد في أيار ١٩٩٠ دعا الجراح العام السابق كوب Koop، مشيراً إلى أن صادرات الولايات المتحدة من التبغ زادت بنسبة ٢٠ بالمئة رغم تقلص تعاطي التدخين بنسبة ٥ بالمئة في الولايات المتحدة، دعا تصدير التبغ مرة أخرى «وقاحة أخلاقية» وشجبه بوصفه «ذروة النفاق إذ يترافق مع دعوة الحكومات

الأخرى إلى ايقاف تصدير الكوكائين» فيما نقوم نحن، في الوقت نفسه، بتصدير النيكوتين، وهي مادة ادمانية مثلها مثل الكوكائين، إلى سائر أرجاء العالم.» قال كوب إن الحكومة في تايوان كانت قد نجحت في تخفيض تعاطي التدخين بشكل مثير عن طريق القيام بحملة ضد التدخين إلى أن هددت واشنطن بفرض عقوبات تجارية عام ١٩٨٧ مما أدى إلى زيادة التدخين بنسبة ١٠ بالمئة. وفي احد المؤتمرات الصحفية قال عضو الكونغرس تشستر آتكينز Chester Atkins : «يحسن بأمريكا أن تتوقف عن تشجيع المخدرات إذا أردنا أن نتحلى بأي قدر من المصداقية في حربنا على المخدرات.» أما خبراء الصحة العامة فحذروا من «وباء شامل» ناجم عن حالات موت ذات علاقة بالمخدرات نتيجة الزيادة الكبيرة في المبيعات فيما وراء البحار، وهذه المبيعات بلغت الآن سدس انتاج الولايات المتحدة، متنبئين بأن معدلات الوفيات من شأنها أن ترتفع إلى ١٢ مليوناً في السنة مع حلول أواسط القرن الحادي والعشرين. وكرر الناطق باسم غرفة التجارة في الولايات المتحدة مدافعاً عن الحكومة أن المسألة لا تعدو كونها مسألة تجارة ببساطة : «مسألتنا في الأساس هي مسألة انصاف وعدل» ومرة أخرى كانت التغطية هزيلة.(٣٧)

وانجلترا تاتشر لم تكن متخلفة كثيراً عن الركب. فالصحافة البديلة تحدثت عن استعراض قامت به جريدة الصنداي تايمز اللندنية حول حملة تسويق بلغت قيمتها بضعة ملايين من الدولارات شنتها شركة بريتيش أمريكان توباكو (BAT) لبيع سجائر رخيصة وشديدة الخاصية الادمانية في افريقيا ـ حيث الأسواق السهلة الخالية من الضوابط ـ وهي سجائر ذات مستويات من القطران والنيكوتين أعلى مما هو مسموح به في الغرب. جاء في رسالة صادرة عن الشركة موجهة إلى رئيس الخدمات الطبية في البلاد إن «فرع شركة بات في أوغندا لا يعتقد بأن تدخين السجائر ضار بالصحة... [و] نحن لا يتعين علينا أن نعّرض للخطر قدرتنا على التصدير إلى هذه البلدان التي لا تطالب بوضع تحذير صحي على عبواتنا». وصف أحد خبراء السرطان البريطانيين الوضع في العالم الثالث بأنه شبيه بالوضع في انجلترا خلال السنوات الأولى من هذا القرن حين كان واحد من كل عشرة أشخاص يموت بسبب سرطان الرئة. وقدر أن خمسين مليوناً من أطفال اليوم في الصين وحدها سوف يموتون بسبب أمراض ذات علاقة بالتدخين.(٣٨)

إذا كانت هذه التقديرات قريبة، ولو بقدر معين، من الدقة، فإن ايراد حرب الأفيون ليس في غير مكانه، وقد يكون من الانصاف أن نحذر من طمس الحدود بين الاتجار بالمخدرات وبين عمليات ابادة الجنس البشري.

٥ ـ السياسة الاجتماعية وأزمة المخدرات

سرعان ما يفضي الاهتمام الجاد بأزمة المخدرات إلى مساءلة دائرة أوسع بكثير من السياسات الحكومية. فالمزارعون في الولايات المتحدة يمكن تشجيعهم بسهولة على انتاج محاصيل أخرى غير التبغ خلافاً لحال فلاحي أمريكا اللاتينية الذين يتمتعون بقدر أقل بما لا يقاس من الخيارات

والبدائل ويتوجهون بالتالي إلى انتاج الكوكائين طلباً للبقاء بعد تدهور الزراعة التقليدية القائمة على انتاج الغذاء وتعرضت ارباح الصادرات المألوفة للانهيار. ففي حال كولومبيا، مثلاً أدى تعليق اتفاقية البن الدولية في تموز ١٩٨٨ ، هذاالتعليق الذي جاء نتيجة مساع أمريكية استندت إلى انتهاكات لمبادىء التجارة العادلة المزعومة، إلى هبوط الأسعار بمعدل يزيد عن ٤٠ بالمئة خلال شهرين بالنسبة لمادة التصدير الأولى في كولومبيا.(٣٩)

أضف إلى ذلك أن ضغوط الولايات المتحدة عبر السنين ـ بما فيها برنامج «الخبز من أجل السلام» ـ نسفت عملية انتاج المحاصيل للاستهلاك المحلي، هذه العملية التي لا تستطيع أن تنافس الصادرات الزراعية المدعومة القادمة من الولايات المتحدة. إن سياسة الولايات المتحدة تقوم على تشجيع أمريكا اللاتينية على استهلاك فائض الولايات المتحدة مع التركيز على انتاج محاصيل متخصصة معدة للتصدير مثل الورود والخضار الشتوية ـ أو أوراق شجر الكوكا بوصفها الخيار الأمثل بالنسبة للمنطق الرأسمالي يعلق مجلس شؤون نصف الكرة الغربي قائلاً: «ما من شيء يستطيع أن يوفر بديلاًمعقولاً ومقبولاً «لانتاج الكوكائين» إلا التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، إلا تعزيز عمليات تمويل محاصيل قانونية بديلة مع تقليص طلب الولايات المتحدة».(٤٠)

أما من حيث طلب الولايات المتحدة على المخدرات المحظورة فإن استهلاك الطبقة الوسطى ظل يشهد تناقصاً مضطرداً. غير أن مراكز المدن تشكل مسألة أخرى مختلفة. وإذا كنا جادين، مرة أخرى، فإن علينا هنا أيضاً أن نعاين السياسة الاجتماعية المتجذرة. يتناسب رواج الكوكائين مع سيرورات اجتماعية واقتصادية كبرى، بما فيها ركود لم يسبق له مثيل تاريخياً في الأجور الفعلية منذ عام ١٩٧٣ ،(٤١) وهجوم نشط وفعال على العمل لاستعادة أرباح الشركات في فترة تشهد انحساراً لهيمنة الولايات المتحدة على العالم، وتحول للعمالة إما إلى أعمال عالية التخصص والمهارة أو إلى أعمال خدمية، كثير منها مؤقت ومنخفض الأجر؛ اضافة إلى خطوات أخرى باتجاه مجتمع مؤلف من طبقتين مع حثالة كبيرة ومتنامية تبقى تحت الطبقات وتغوص في مستنقعات البؤس واليأس والعجز. توفر المخدرات المحظورة أرباحاً معقولة لنشطاء الغيتوات الذين لا يتمتعون إلا بعدد قليل من الخيارات، كما توفر للآخرين عزاءً مؤقتاً في حياة لا تطاق. ومثل هذه العوامل الحاسمة تلقى اهتماماً عابراً بين الحين والآخر لدى التيار الرئيس. فأحد الخبراء يعلق على صفحات الوول ستريت جورنال قائلاً: «إن الجديد هو وجود أعداد كبيرة من أهالي مراكز المدن ـ من الزنوج وذوي الأصول الإسبانية ـ أصيبت بقدر كاف من الخيبة والاحباط، وباتت على مستوى حقيقي من اليأس. ومعظم بلدان أوربا الشمالية ليس فيها شيء يمكن أن يقارن بهذا.»(٤٢)

وفي فيلم تلفزيوني بريطاني يستخلص أحد الشخصيات السياسية الاستنتاج الواضح التالي: «لا نستطيع أن نقوم بدور الشرطي العالمي. لا نستطيع أن نوقف شحنات [الهيروئين]. لا نستطيع إلا أن نقلص الطلب على هذه المادة عن طريق انتاج مجتمع محترم يقبل الناس على العيش فيه بدلاً من أن يسعوا إلى الهروب منه.»(٤٣)

وعبر مساهماتها في زيادة الحثالة التي هي دون الطبقات وفي انزال العقاب بها، ساعدت

ادارتا ريغان وبوش على خلق أزمة المخدرات الراهنة، واقع اضافي لصالح عناوين الصحف. ومن شأن «الحرب» الراهنة أن تزيد من مفاقمة الأزمة إلى حد كبير. ففي اجتماع له مع زعماء الكونغرس لخص بوش مقترحاته حول كيفية تسديد تكاليف الخطة الخاصة بالمخدرات، بما في ذلك الغاء حوالي مئة مليون من الدولارات من موازنة دعم الاسكان العام جنباً إلى جنب مع برنامج عدالة الأحداث. وقدّر المركز القومي لأولويات الموازنة أن برنامج بوش سيحرم البرامج الاجتماعية من مبلغ ٤٠٠ مليوناً من الدولارات. (٤٤) من المحتمل أن يزيد بؤس الفقراء جنباً إلى جنب مع زيادة الطلب على المخدرات وبناء المزيد من السجون لايواء السكان الفائضين.

٦ ـ الضحايا التقليديون

توضح عملية كولومبيا جوانب أخرى من حرب المخدرات. فبرنامج المساعدة العسكرية لكولومبيا يقوم بتمويل عناصر اجرامية قمعية من الجيش لها ارتباطات بأوساط تجار المخدرات وكبار الاقطاعيين. وكما في الماضي عموماً، فإن من شأن برامج الولايات المتحدة الراهنة حول المخدرات أن تساهم في عمليات مكافحة الشغب وتدمير المنظمات الشعبية المؤهلة لتحدي التصورات النخبوية حول [الديمقراطية]. وهذه الآفاق باتت واضحة لحظة اطلاق رئيس الجمهورية اعلانه العظيم للحرب الشاملة على تجار المخدرات مع التعهد بتقديم المساعدة إلى المؤسسة العسكرية الكولومبية في أيلول ١٩٨٩ . وما إن وصلت الحملة الاعلامية الصاعقة ذروتها حتى قامت لجنة القضاة الأنديين في ليما بنشر تقرير عن المؤسسة العسكرية الكولومبية يحمل عنوان «مبالغات متطرفة في ميدان مكافحة المخدرات». ويقول التقرير في بدايته: «متذرعاً بالتدابير المتخذة ضد تجارة المخدرات قام الجيش باقتحام مكاتب المنظمات القاعدية ومنازل القادة السياسيين ونهبها وأمر باعتقال أعداد كبيرة من الناس». ثمة سلسلة كاملة من الأمثلة تبرز على السطح خلال الأسبوعين الأولين من أيلول ١٩٨٩ . ففي الثالث من أيلول، قبل يومين من دعوة الرئيس بوش الدرامية إلى المعركة، قام الجيش وجهاز ادارة الأمن باقتحام بيوت فلاحي احدى المناطق واعتقال أربعين عاملاً، ويقول أهالي البلدة أن الدوريات تصطحب أفراداً مقنعين للتعرف على المستهدفين للاعتقال. وفي احدى المناطق القريبة استهدفت عمليات الاغارة على البيوت بالدرجة الأولى أعضاء الوحدة الوطنية (هذه المنظمة التي يتعرض أعضاؤها ونشطاؤها للاغتيال بصورة منتظمة) والحزب الشيوعي الذي زعم البعض أن بحوزتهم «مواد دعائية تخريبية». وفي ميدلين تم اعتقال سبعين من النشطاء وقادة الحركة المدنية في الأحياء الفقيرة. وفي مكان جرى في الوقت نفسه اغتيال شخصين من القادة النقابيين، احدهما محامي الاتحاد النقابي، واختفاء ثالث. وثمة قادة آخرون تلقوا تهديدات بالموت. قام عدد من القتلة المأجورين باغتيال ثلاثة من أعضاء المنظمة الوطنية للسكان الأصليين، كما أصابوا آخرين بجروح فيما كانت مجموعة من المجهولين تهدم مكتباً اقليمياً. (٤٥)

ثمة أمثلة على السلوك الاعتيادي المألوف للقوات التي تعهد الرئيس بوش بتقديم المساعدة الامريكية والدعم الامريكي لها، نُشرت لحظة تصاعد التصفيق ترحيباً باعلانه بالذات ـ ولكنها ليست متوفرة للقطاع المبتهج الذي يسدد الفواتير.

غير أن عملية القاء القبض في أواسط أيلول على ثمانيةوعشرين شخصاً اتهموا بأنهم فدائيون يساريون يتعاملون مع كارتيل المخدرات والمزاعم التي أطلقها العسكريون الكولومبيون حول قيام المنظمات الفدائية بتشكيل تحالف مع تجار المخدرات في ميدلين وبتنفيذ عمليات تفجير لصالح هؤلاء، حظيت بوفرة من التغطية الاعلامية. فالعسكريون الكولومبيون في ميدلين ادعوا أن أعضاء في الهيئة التعليمية في معهد التعليم الشعبي (م.ت.ش)، ثم اعتقالهم خلال اغارة شنتها قوات الأمن، كانوا أعضاء في منظمة فدائية استأجرهم الكارتيل ليعملوا كإرهابيين. غير أن التقارير لم تكشف النقاب عن الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة القضاة الأنديين والذي يقول إن الاتهامات ليست «إلا تهماً فبركتها قوات الجيش التي تسعى إلى تشويه النشاط العام الذي يقوم به معهد التعليم الشعبي»، وهو تنظيم طائفي يتركز نشاطه على التعليم الشعبي العام وعلى التدريب وحقوق الانسان. أما أعضاء الهيئة التعليمية المعتقلون ـ وهم جميع من كانوا موجودين بمن فيهم مدير المعهد ـ فقد تم وضعهم في الزنزانات الانفرادية وعُذبوا، حسب ما جاء على لسان الفرع الكولومبي في اللجنة الأندية. تحدثت لجنة حقوق الانسان الكولومبية عن زيادة ازعاجات المنظمات الشعبية مع تدفق المساعدات على المؤسسة العسكرية تحت اسم «الحرب على المخدرات». كما أن مهتمين آخرين بحقوق الانسان حذروا من أن مثل هذه العواقب تكاد تكون محتومة طالما أن الولايات المتحدة تعزز روابطها مع العسكريين الكولومبيين والبيروفيين الذين يستندون إلى سجلات مرعبة ملأى بانتهاكات حقوق الانسان في البلدين كليهما. (٤٦)

تتحدث النيويورك تايمز عن أن كبار ضباط الجيش في البيرو يقولون بأنهم سيوظفون أموال الولايات المتحدة من أجل «تكثيف حملتهم ضد الفدائيين والعمل على منع تهريب المواد الكيميائية» (وهي من شركات امريكية بالدرجة الأولى، مما يشي بوجود استراتيجية أخرى تبقى مضمرة). والرسميون في الولايات المتحدة موافقون على الاستراتيجية وإن كانوا يعترفون بقدر من عدم الارتياح ازاء «تجنب المزارعين والتجار». أما في بوليفيا أيضاً، وهي تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة وتُعتبر ناجحة نجاحاً باهراً، فإن المؤسسة العسكرية لا ترقى إلى مستوى نظيرتيها البيروفية والكولومبية من حيث ممارسة ارهاب الدولة، غير أن أي رد فعل لم يصدر عن الولايات المتحدة على اعلان حالة الطوارىء من قبل رئيس جمهورية بوليفيا هذا الاعلان الذي أعقبته عمليات اعتقال «المئات من القادة النقابيين والمعلمين الذين زعم أنهم كانوا يشكلون تهديداً لسياسات حكومته المناهضة للتضخم إذ راحوا يطالبون بزيادة الأجور». (٤٧) وبوليفيا هذه ليست، آخر الأمر، نيكاراغوا في ظل الساندينيين، وبالتالي لا حاجة لأي قلق مهووس ازاء مسائل حقوق الانسان.

علينا أن نتذكر أن ليس لحقوق الانسان إلا وظيفة غائية محددة في الثقافة السياسية، ليس لها

إلا أن تقدم سلاحاً ضد الخصوم، إلا أن تكون وسيلة لتعبئة الجمهور المحلي وحشده خلف راية فئة النبلاء عندنا، فيما نظل دائبين بشجاعة كبيرة على شجب الأشكال الواقعية الفعلية منها والمزعومة، لسوء سلوك الأعداء الرسميين.

ومن هذه الناحية فإن هموم حقوق الانسان شديدة الشبه بوقائع تاريخ الماضي والحاضر: إنها أدوات لخدمة متطلبات السلطة، لا لتنوير المواطنين وايقاظهم. لذا فمن العسير أن نهتدي في الصحافة إلى أي نقاش يتناول خلفية ارهاب الدولة الذي تعتزم إدارة بوش تشجيعه والمراهنة عليه في كولومبيا. غير أن رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الانسان الكولومبية آلفريدو فاسكيز كاريزوسا Alfredo Vasques Carrizosa يتناول الموضوع في معرض مناقشة حقوق الانسان في كولومبيا ويقول: «خلف قناع النظام الدستوري لدينا مجتمع معسكر في حالة حصار قائم» على دستور ١٨٨٦. صحيح أن هذا الدستور يوفر جملة واسعة من الحقوق، ولكنها «أي الحقوق ـ غير ذات علاقة بالواقع. «وفي هذا السياق أدى الفقر والاصلاح الزراعي الكسيح إلى جعل كولومبيا احدى البلدان الامريكية اللاتينية الأشد مأساوية».

فالاصلاح الزراعي الذي «لم يكن عملياً إلا خرافة» تمّ اقراره عام ١٩٦١، غير أنه «ما زال ينتظر التطبيق لأن كبار الملاك العقاريين يقفون ضده، وقد ظلوا قادرين على شله تماماً» ـ لا غبار على «الديمقراطية» مرة أخرى، حسب المعايير الغربية، أما حصيلة البؤس الطاغي فقد تمثلت بأحداث العنف بما فيها الحركات التمردية La Violencia التي جرت في الأربعينات والخمسينات والتي حصدت أرواح مئات الألوف من الضحايا البشرية. «لم يكن هذا العنف صادراً عن أية تعبئة جماهيرية بل عن البنية الثنائية القائمة على أقلية مزدهرة وأكثرية مدقعة ومحرومة من كل شيء، مع فروق هائلة في الثروة والدخل وفي امكانية الوصول إلى أي نوع من أنواع المشاركة السياسية».

إن للقصة خيطاً مألوفاً آخر. ففاسكيز كاريزوسا يتابع كلامه قائلاً: «ولكن العنف تفاقم بتأثير عوامل خارجية اضافة إلى العوامل الداخلية. ففي الستينات، زمن ادارة كينيدي، بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة في سبيل تحويل جيوشنا النظامية إلى فرق لمكافحة أعمال الشغب متبنية لاستراتيجية فرق الموت». وهذه المبادرات التي قام بها كينيدي:

«دشنت ما يعرف الآن في أمريكا اللاتينية باسم مبدأ الأمن القومي... وهو مبدأ يقوم لا على الدفاع ضد عدو خارجي بل وسيلة لجعل المؤسسة العسكرية سيدة الموقف في اللعبة... [مع] الحق في محاربة العدو الداخلي كما هو واضح في المبدأ البرازيلي والمبدأ الأرجنتيني والمبدأ الأوروغوائي والمبدأ الكولومبي: إنه حق محاربة النشطاء في الميادين الاجتماعية، والنقابيين وسائر الرجال والنساء الذين يترددون في دعم المؤسسة والذين يفترض فيهم أن يكونوا شيوعيين، وابادتهم. وبوسع القائمة هذه أن تضم كائناً من كان بمن في ذلك نشطاء حركة حقوق الانسان مثلي أنا». (٤٨)

يقوم رئيس لجنة حقوق الانسان الكولومبية باستعراض وقائع مألوفة ومعروفة في أرجاء امريكا اللاتينية كلها. ثمة دول أمنية قومية خاضعة لسيطرة المؤسسة العسكرية مكرسة لضمان الأمن الداخلي» عن طريق الاغتيالات والتعذيب واختطاف الناس واخفائهم، اضافة إلى جرائم

القتل الجماعي في بعض الأحيان، شكلت احدى التركتين الكبيرتين اللتين خلفتهما ادارة كيندي في أمريكا اللاتينية؛ أما التركة الأخرى فهي التحالف من أجل التقدم الذي كان نجاحاً احصائياً وكارثة اجتماعية. فالتوجه الأساس للسياسة كان ثابتاً منذ أمد طويل وقد ظل يشكل نبراساً هادياً منذ ذلك الوقت مع تصاعد اضافي في دعم ارهاب الدولة الاجرامي في ظل ادارة ريغان. ولا توفر «حرب المخدرات» ببساطة إلا نموذجاً آخر من نماذج الاستمرار على الالتزامات طويلة الأمد هذه. يتعين على المرء أن يبحث طويلاً قبل أن يعثر على اية اشارة إلى هذه الحقائق الأساسية في زحمة قرع طبول الحرب دفاعاً عن النفس ضد الجرائم الرهيبة التي يرتكبها بحقنا شياطين من أمريكا اللاتينية.

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للحرب أصدرت لجنة عمليات الحكم المحلي دراسة خلصت إلى القول بأن جهود الولايات المتحدة المتركزة على محاربة المخدرات لم تحقق تقدماً ذا شأن في شل تجارة الكوكائين في البيروويوليفيا نظراً لـ «فساد» القوات المسلحة في البلدين كليهما بالدرجة الأولى. ومما يشير إلى هذا «الفساد» قيام الفلاحين المحليين بقيادة عناصر من الجيش البيروفي بمهاجمة عملاء وكالة محاربة المخدرات وأفراد البوليس البيروفي بالحجارة، وقيام الضباط البيروفيين باطلاق النار على حوامات وزارة الخارجية حين اقتربت من منشآت أساطين تجارة المخدرات - باختصار ذلك الواقع المعروف جيداً والذي يقول بأن «القوة العسكرية» الجوهرية لدى تجار المخدرات تكمن في الكتل البرلمانية التي نظموها بدعم من كبار الاقطاعيين وضباط الجيش»، الذين هم المستفيدون من مساعدات الولايات المتحدة كما قال البيرتوغالان Alberto Galan لحظة وفّر اغتيال اخيه ذريعة دفع «حرب المخدرات» باتجاه ذروتها الأخيرة. (٤٩)

من المحتمل اخضاع العدو الداخلي لنوعية المعاملة المطبقة على الفقراء في الخارج ذاتها. وانسجاماً مع الالتزامات العامة لنزعة المحافظة الجديدة تسعى حرب المخدرات إلى نسف الحريات المدنية من خلال دائرة واسعة من الاجراءات مثل عمليات التفتيش الاعتباطية المستندة إلى اشتباه البوليس والموجهة بالدرجة الأولى ضد الشبيبة الزنجية وذات الأصول الاسبانية. والهجوم على الحقوق المدنية أثار بعض القلق ولو لم يكن بسبب تزايد اساءة معاملة الحثالة التي هي دون الطبقات. يكمن السبب بدلاً من ذلك في «التهديد الذي تشكله حرب المخدرات بالنسبة لحقوق الأفراد» لدى تحول هذه الحرب نحو «البيض من أبناء الطبقة الوسطى الذين يتعاطون المخدرات بين الحين والآخر. (جون ديلين John Dillin، (كريستيان سانيس مونيتور)ثم يتابع ديلين كلامه قائلاً «مع تعرض امريكا الوسطى [الطبقة الوسطى في أمريكا] للمعاينة بات النقاد يتوقعون تعالي صرخات الغضب احتجاجاً على انتهاكات الحقوق المدنية». (٥٠)

تستطيع القوة أن تدافع عن نفسها. وعلى الصعيد العملي تتعامل الأخلاق الرأسمالية مع الحرية تعاملها مع أية بضاعة: إنها متوفرة بكثرة من حيث المبدأ، وتستطيع أن تمتلك ما أنت قادر على شرائه منها.

تصل العلاقات بين حرب المخدرات وبين تدخل الولايات المتحدة في بعض الأحيان

مستوى ملحوظاً من الكلبية. فكولومبيا تطلب من الولايات المتحدة أن تقيم نظاماً للرادار قرب حدودها الجنوبية لمراقبة تحركات الطائرات ـ التابعة لجارتها في الجنوب التي توفر كميات الكوكائين اللازمة لعمليات التصنيع من قبل تجار المخدرات الكولومبيين. تستجيب الولايات المتحدة للطلب وتقيم نظاماً للرادار غير أن الشبكة تقام على أبعد مسافة ممكنة عن خطوط طيران الطائرات التي تشحن المخدرات داخل الأراضي الكولومبية: في جزيرة سان اندرياس في البحر الكاريبي على بعد خمس مئة ميل من الأرض الكولومبية ونائية عن طرق المخدرات إلا أنها على مسافة مئتي ميل عن ساحل نيكاراغوا. بادرت الحكومة الكولومبية إلى اتهام وزارة الدفاع [البنتاغون] باستخدام الحرب على المخدرات كغطاء لمراقبة نيكاراغوا، وهو اتهام اكده السيناتور جون كيري John Kerry أحد معاوني الشؤون الخارجية. وأضاف أن كوستاريكا كانت قد «طلبت مساعدة إدارية ضد طائرات صغيرة تشحن الكوكائين عبر البلاد وحصلت على مقترح» من البنتاغون. ونظراً لافتقارهم إلى الخبراء الفنيين طالب الرسميون الكوستاريكيون السفارة البريطانية باجراء تقويم للأمر فأخبرتهم السفارة بأن اقتراح الولايات المتحدة لا علاقة له بتجارة المخدرات بل هو مصمم من أجل مراقبة الساندينيين. وفي دراسة لها حول كارتيل المخدرات كانت لجنة كيري Kerry الفرعية حول الارهاب والمخدرات والعمليات الدولية قد قالت إن هموم السياسة الخارجية بما فيها الحرب ضد نيكارغوا «كانت تتدخل في قدرة الولايات المتحدة على خوض حربها ضد المخدرات»، مرجئة، موقفة ومعرقلة جهود أجهزة فرض القانون الرامية إلى منع وصول المخدرات إلى داخل الولايات المتحدة ـ طريقة مهذبة للقول بأن ادارة ريغان كانت تسهل عمليات تهريب المخدرات خدمة لمشروعها الارهابي الدولي في نيكاراغوا وغيره من الضرورات الأخرى؛ إنها سمة مألوفة لازمت السياسة عقوداً من الزمن. وحرب المخدرات الراهنة تضيف فصلاً آخر إلى القصة القذرة.(٥١)

هذه الحقيقة هي الأخرى تغيب عن صدر صفحات الجرائد وشاشة التلفاز في الأوقات الملائمة. وعلى العموم فإن السمات المركزية لأزمة المخدرات لم تلق إلا قدراً قليلاً من الاهتمام في زحمة الحملة الاعلامية. ومن المشكوك به أن تكون القضايا الجوهرية قد حظيت بأكثر من نسبة واحد بالمئة من التغطية الاعلامية المفصلة حسب متطلبات حاجات أخرى.

وقد تكون الصلة بمكافحة أعمال الشغب هي الأخرى كامنة وراء قيام الضباط العسكريين الغربيين بتدريب تجار المخدرات الكولومبيين، الأمر الذي حظي ببعض الاهتمام في آب ١٩٨٩ حين تم العثور، بعد أيام قليلة من اغتيال غالان، على ضباط بريطانيين واسرائيليين متقاعدين وهم يدربون تجار الكوكائين الكولومبيين بمن فيهم مجموعات من القتلة تابعة لكارتيل المخدرات وحلفائه اليمينيين. وقبل عام واحد، في تموز ١٩٨٨، اشار تقرير للاستخبارات الكولومبية (قسم ادارة الأمن) بعنوان «تنظيم قتلة مأجورين وتجار المخدرات في ماجدلينا ميديو» إلى أن «وجود مدربين اسرائيليين وألمان أمريكيين شماليين في معسكرات التدريب بات مؤكداً». أما المتدربون في المعسكرات المدعومون من جانب أصحاب المزارع والمراعي المتورطين في انتاج الكوكا ومن جانب كارتيل ميدلين، «فمن الواضح أنهم شاركوا في مذابح الفلاحين» في منطقة للموز، كما يقول

التقرير. وبعد اكتشاف وجود مدربين بريطانيين واسرائيليين، بعد عام، كتبت الواشنطن بوست، مقتبسة وثيقة أخرى صادرة عن قسم الادارة الأمنية تقول إن«من المعتقد أن الذين تلقوا التدريب في المراكز [حيث تم التعرف على مواطنين بريطانيين واسرائيليين] كانوا مسؤولين عن مذابح جرت في مناطق وقرى ريفية وعن اغتيال ساسة يساريين». تقول الوثيقة نفسها إن دورة كانت تديرها جهات اسرائيلية اختُزلت لدى انتقال المدربين إلى هندوراس وكوستاريكا لتدريب وحدات الكونترا النيكاراغوية». أما الزعم بأن مدربين من الولايات المتحدة كانوا موجودين أيضاً فلم يتم تعقبه أو الكتابة عنه في الصحافة حسب ما أعلم.(٥٢)

ادعت اسرائيل أن الكولونيل يائير كلاين Yair Klein وصحبه في عملية رأس الحربة الذين جرى التعرف عليهم في فيلم عرضته محطة إن. بي. سي NBC ، كانوا يعملون تلقائياً ودون تكليف من أية جهة. غير أن اندرو كوكبورن Andrew Cockburn يشير إلى أن فريق كلاين أصر علناً على أنه عمل باستمرار « بموافقة وزارة الدفاع وتخويله الكاملين. » وقد قام الفريق أيضاً بتدريب عناصر الكونترا في هندوراس كما درب ضباطاً من غواتيمالا ؛ وأحد مرافقي كلاين وهو كولونيل اسرائيلي يزعم أن مجموعتها قامت بتدريب جميع الضباط الغواتيمالايين الذين هم فوق رتبة نقيب ، بموجب عقد نظمته شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية العائدة للدولة. وقد شرح المدير التجاري لعملية رأس الحربة الأمر قائلاً: « يعاني الامريكيون من مشكلتي الرأي العام والصورة الدولية. أما نحن فلا نواجه مثل هذه المشكلة. » لذا فإن المهمة القذرة المشتملة على تدريب القتلة ومحترفي الاغتيالات الجماعية يمكن أن توكل أو تقطع لمرتزقتنا الاسرائيليين. في صحيفة الأوبزرفر اللندنية كتب هيو أوشوغنوسي Hugh OShaughnessyيقول إن وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين من حزب العمل خوّل رأس الحربة رسمياً في رسالة تحمل توقيعه مؤرخة في ٣١ / ٣ / ١٩٨٦ ، والرسالة موجودة بحوزة الجريدة ، وذلك بغية« تصدير الخبرات العسكرية والمعدات الدفاعية ، وأضاف « من الضروري الحصول على تخويل رسمي للدخول في أية مفاوضات. »(٥٣)

تقول الصحافة الاسرائيلية إن الكولونيل كلاين وصحبه استخدموا شبكة من غلاة اليهود الامريكيين المتشردين لتهريب الأموال التي حصلوا عليها مقابل خدماتهم في كولومبيا. وهذه الصحافة تضيف زاعمة أن الكولونيل كلاين كان يشغل منصباً ذا مسؤولية رفيعة وحساساً بوصفه قائد غرفة العمليات الحربية في هيئة الأركان العامة الاسرائيلية. ومما قيل إن جنرالاً احتياطياً اسرائيلياً متورطاً في القصة الاسرائيلية الكولومبية عزا اثارة الفضيحة إلى رغبة الحكومة في الولايات المتحدة بالانتقام من حادثة بولارد Pollard التجسسية وقال إنها لم تكن إلا « لعبة امريكية من أجل ابعاد اسرائيل عن كولومبيا » حتى تتمكن الولايات المتحدة من ادارة عمليات التزويد بالأسلحة هناك دونما تدخل من أحد.(٥٤)

أثار معلق الجيروزاليم بوست مناحيم شاليف Menachem Shalevالسؤال التالي :
« لماذا الشجاعة الأدبية » في هذه القضية ؟ « هل تدريب الوحدات الموالية التابعة لبارونات

المخدرات عمل أسوأ من تعليم القتلة العنصريين الذين يجهزون على الهنود الحمر والزنوج والشيوعيين والديمقراطيين والخ . . . ؟ » سؤال وجيه ! والجواب يكمن في ثنايا النظام الدعائي بالولايات المتحدة . فالأوامر الحالية تقضي بالتعبير عن الشجاعة الأدبية والأخلاقية بشأن، الكارتيل الكولومبي ، آخر مسلسل الأخطار التي تهدد بقاءنا . غير أن دور اسرائيل بوصفها دولة مرتزقة تابعة للولايات المتحدة هو دور مشروع ، جزء من الخدمات التي تقدمها بوصفها « ميزة استراتيجية » مما يكسبها مكانة « رمز الكرامة الانسانية » في افتتاحيات النيويورك تايمز .(٥٥)

٧ ـ أفضل الخطط . . .

لدى اعلان خطة بوش بادر اتحاد المدينة الامريكي إلى وصم هذه الخطة بأنها ليست إلا « خدعة » ؛ إنها استراتيجية « ليست فقط غير قابلة للتطبيق » بل هي استراتيجية « مشؤومة من شأنها أن تفرز نتائج عكسية . »(٥٦)لو كانت الأهداف الخطابية هي الأهداف الحقيقية لكان ذلك الكلام منطوياً على قدر كاف من الصحة . غير أن الاستراتيجية تستند ، فيما يخص هدف التحكم بالسكان والسعي إلى تحقيق أغراض سياسية تقليدية ، إلى قدر لا يستهان به من المنطق وإن كانت نجاحاتها قصيرة الأمد غير مرشحة لأن تتعاقب باضطراد .

يكمن جزء من الصعوبة في أن النظام الدعائي ، مهما بلغت درجة كفاءته ، عاجز عن الحفاظ على استمرار المواقف المناسبة لدى السكان لفترة طويلة من الزمن . فالوسائل المتوفرة حالياً تفتقر إلى أي من التأثير الدائم الذي كان الخطر السوفيتي ينطوي عليه . وهناك سبب آخر ألا وهو أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لا يمكن اخفاؤها تحت الحصيرة إلى الأبد . أما البرنامج المقبول مؤقتاً والقائم على انزال العقاب بالحثالة الباقية تحت مستوى الطبقات الاجتماعية فيحمل بين ثناياه بذور أخطار بالغة الجدية بالنسبة للمصالح المهمة حقاً . فبعض أوساط الشركات باتت تتنبه إلى حقيقة أن « العالم الثالث الموجود بين ظهرانينا داخل بلدنا بالذات» سيلحق الضرر بمصالح رجال الأعمال (براد باتلر Brad Butler ، رئيس سابق لشركة بروكتر وخاميل) . وحسب تنبؤات وزارة العمل لابد من ملء أكثر من نصف الوظائف الجديدة في الفترة الممتدة بين ١٩٨٦ و ٢٠٠٠ بأبناء وبنات الأقليات الذين يتوقع أن يشكلوا ثلث قوة العمل خلال زمن غير طويل . وهذه الوظائف تتطلب مهارات معينة ـ بما فيها اتقان العمل على الحواسيب وغيره من المعارف التقنية ـ يستحيل اكتسابها في الشوارع والسجون والمدارس المتدهورة .(٥٧)

وكما هي الحال في جنوب أفريقيا ستدرك أوساط رجال الأعمال ، عاجلاً أو آجلاً ، أن مصالحها لا تلقى الخدمة اللازمة في ظل نظام الفصل العنصري (الابارتهايد) ، قانونياً كان هذا النظام أم واقعياً تتم ممارسته فعلياً de facto . إلا أن قلب سياسات راسخة منذ أمد طويل وصلت إلى مستوى أمراض اجتماعية خطيرة خلال سني ادارتي ريغان وبوش رأساً على عقب لن يكون أمراً سهلاً .

حواشي الفصل الرابع

١ ـ جون فيالكا John Fialka ، وول ستريت جورنال ، ٣١ / ٨ / ١٩٨٩ .
٢ ـ نانسي والسر Nancy Walser ، بوسطن غلوب ، ٢٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
٣ ـ تاكر Tucker ، فورين أفيرز ، ٨٨ ـ ١٩٨٩ .
٤ ـ انظر الفقرة الأولى من الفصل الأول في هذا الكتاب .
٥ ـ بيكر Baker ، واشنطن بوست ، ٢٢ / ٩ / ١٩٨٩ .
٦ ـ رويتر ، نيويورك تايمز ، ٢٣ /٣ /١٩٩٠ ؛ دوغلاس فاراح Douglas Farah ، بوسطن غلوب / ٢٣ /٣/ ١٩٩٠ .
٧ ـ جيمس بروك James Brooke ، نيويورك تايمز ، ٢٤ / ٩ / ١٩٨٩ ؛ تينا روزنبرغ Tina Rosenberg ، ذي نيو ريبليك ، ١٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
٨ ـ غروسون Gruson ، نيويورك تايمز ، ١ /١٠ / ١٩٨٩ .
٩ ـ اسوشيتدبرس ، ٢٣ / ٩ / ١٩٨٩ .
١٠ ـ انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .
١١ ـ هولزمان Holzman، انترناشيونال سكيوريتي ، خريف ١٩٨٩ .
١٢ ـ بوندي Danger & Survival , Bundy ، ص : ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .
١٣ ـ جون ريلي John E Rielly American Public Opinion and Us Foreign Pobcy , 1987 (شيكاغو)
١٤ ـ ريتشارد بيرك Richard Berke ، نيويورك تايمز ، ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨ .
١٥ ـ ريتشارد بيرك Richard Berke ، نيويورك تايمز ، ١٤ /٢/ ١٩٩٠ .
١٦ ـ ريتشارد بيرك Richard Berke ، نيويورك تايمز ، ٣ / ٢ / ١٩٩٠ .
١٧ ـ غالان Galan ، بوسطن غلوب ، ٢٦ /٩/ ١٩٨٩ .
١٨ ـ مورلي Morley ، نيشن ، ٢ / ١٠ / ١٩٨٩ .
١٩ ـ تقرير واشنطن لـ COHA عن نصف الكرة الغربي ، ٢٧ / ٩ / ١٩٨٩ .
٢٠ ـ بروك لارمر Brook Larmer ، كريستيان ساينس مونيتور ، ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٢١ ـ كارلو كورتيس Carlo Cortes ، أسوشيتد برس ، مانيلا ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٢٢ ـ ساوث South ، تشرين أول ١٩٨٩ .
٢٣ ـ بيتر بريننان Peter Brennan ، تيكو تايمز ، ٢٨ /٧/ ١٩٨٩ .
٢٤ ـ ابرلانغر Erlanger ، نيويورك تايمز ، ١١ /٢/ ١٩٩٠ .
٢٥ ـ نيويورك تايمز ، ٦ /٩/ ، كارتر ، وول ستريت جورنال ، ١٤ /٩/ ١٩٨٩ .
٢٦ ـ وول ستريت جورنال ، ٢٨ /١١ /١٩٨٨ ؛ وول ستريت جورنال ، ٢٢ /٩/ ١٩٨٩ .
٢٧ ـ اسوشيتدبرس ، ٢٧ /٩/ ١٩٨٩ ؛ واغلشتاين Wagheistin، ميليتاري ريفيو ، شباط ١٩٨٧ .
٢٨ ـ نادلمان Nadelmann ، ساينس ، ١ /٩/ ١٩٨٩ .
٢٩ ـ كاترين فوستر Catherine Foster ، كريستيان ساينس مونيتور ، ١٨ /٩/ ١٩٨٩ .
٣٠ ـ فيليب هيلتس Philip Hilts ، نيويورك تايمز ، ١٠ /٥/ ١٩٩٠ .
٣١ ـ فريدمان Friedman ، وول ستريت جورنال ، ٧ /٩/ ١٩٨٩ .

٣٢ ـ ريتشارد فان آلستين ، Richard van Alstyne , The Rising American Empire (اوكسفورد ، ١٩٦٠) .
٣٣ ـ أسوشيتدبرس ١٩ ، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٩ .
٣٤ ـ أسو شيتدبرس ١٧ / ٤ ، ٤ / ٥ / ١٩٩٠ .
٣٥ ـ هيلتس Hilts ، نيويورك تايمز ، ١٨ / ٥ / ١٩٩٠ ؛ ماري كاي ماغستاد Mary Kay Magistad ، بوسطن غلوب ، ٣١ / ٥ / ١٩٩٠ .
٣٦ ـ بورن Bourne (مجلس شؤون نصف الكرة الغربي) ٥ / ٦ / ١٩٩٠ .
٣٧ ـ أسوشيتدبرس ، نيويورك تايمز ٢٧ / ٦ / ١٩٩٠ .
٣٨ ـ بن لو Ben Low ، الغارديان (نيويورك) ٣٠ / ٥ / ١٩٩٠ .
٣٩ ـ جوزيف تريستر Joseph Treaster ، ٢٤ / ٩ / ١٩٨٨ .
٤٠ ـ تقرير واشنطن عن نصف الكرة الغربي ، ١٣ / ٩ / ١٩٨٩ .
٤١ ـ ديفيد غوردون David Gordon ، لوس انجيلوس تايمز ، ١٦ / ٧ / ١٩٨٩ .
٤٢ ـ آلان أوتن Alan Otten ، وول ستريت جورنال ، ٦ / ٩ / ١٩٨٩ .
٤٣ ـ جون اوكونور John OConnor ، نيويورك تايمز ، ١٧ / ٥ / ١٩٩٠ .
٤٤ ـ ميكائيل كرانيش Michael Kranish ، بوسطن غلوب ، ٥ / ٩ / ١٩٨٩ .
٤٥ ـ آنديان نيوزلتر ، أيلول ١٩٨٩ .
٤٦ ـ نيويورك تايمز ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
٤٧ ـ جوزيف تريستر Joseph Treaster ، نيويورك تايمز ، ٦ / ٩ / ١٩٨٩ .
٤٨ ـ كولومبيا آبديت ١ / ٤ ، ٦ / كانون الثاني / ١٩٨٩ .
٤٩ ـ واشنطن بوست ـ بوسطن غلوب ، ٢١ / ٨ / ١٩٩٠ .
٥٠ ـ ديلين Dillin ، كريستيان ساينس مونيتور ، ٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
٥١ ـ ميكائيل فيسبي Michael Fisby ، بوسطن غلوب ، ٥ / ٤ / ١٩٨٩ .
٥٢ ـ نشرة أخبار NBC المسائية ، ٢٥ / ٨ / ١٩٨٩ .
٥٣ ـ اندرو كوكبورن Andrew Cockburn ، نيويورك تايمز ، ٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
٥٤ ـ رون بن يشاي Ron Ben - Yishai ، يديعوت أحرونوت ٣٠ / ٨ / ١٩٨٩ .
٥٥ ـ جور زاليم بوست ، ٢٩ / ٨ / ١٩٨٩ (افتتاحية)
٥٦ ـ بوسطن غلوب ، ٧ / ٩ / ١٩٨٩ .
٥٧ ـ ادوارد فيسكه Edwavd Fiske ، نيويورك تايمز ، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٩ .

الفصل الخامس

حقبة ما بعد الحرب الباردة

نشأت التيارات الدولتية الرجعية في فترة ما بعد فيتنام رداً على تحد مزدوج: انهيار هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي والحركية الشعبية التي سادت في الستينات والتي شكلت تحدياً لسيطرة القطاعات ذات الامتيازات نفسها في الداخل. لم تنجح «خطة» كيندي «العظيمة»/ مثلها مثل جهود ادارة نيكسون في حصر أوروبا بـ «مصالحها الاقليمية» في «إطار النظام الشامل» الخاضع لادارة الولايات المتحدة كما طالب كيسنجر بالحاح. لم يكن ثمة بديل للمبدأ الثلاثي الذي تبناه ليبراليو كارتر الذين لم يكونوا، شأنهم شأن من سبقوهم، أقل قلقاً واضطراباً ازاء التحرك الديمقراطي الشعبي على المستوى الداخلي. ذلك التحرك الذي أطلقوا عليه اسم «أزمة الديمقراطية» والذي بات يهدد بدفع عامة الناس إلى المعترك السياسي ليقوموا بدور ذي معنى.

كما سبقت الاشارة، أفرز هذان التحديان حملة تهدف إلى اعادة السكان إلى سلبيتهم وخنوعهم وصولاً إلى التغلب على «أزمة الديمقراطية»، وتعزيز قبضة رجال الأعمال بصورة عامة. فمع حلول عام ١٩٧٨ كان دوغ فرايزر Doug Fraser رئيس UAW قد رأى المشكلة بأبعادها الواضحة إذ استقال من جماعة ادارة العمل وشجب تصرف «قادة أوساط رجال الأعمال» لأنهم «اختاروا أن يشنوا حرباً طبقية من جانب واحد في هذا البلد ضد الشغيلة والكادحين، ضد العاطلين عن العمل، ضد الفقراء، ضد الأقليات، ضد صغار السن وكبار السن، بل وضد العديد من منتسبي الطبقة الوسطى في مجتمعنا،» ولأنهم «انتهكوا الميثاق الهش غير المكتوب الذي كان موجوداً من قبل عبر فترة النمو والتقدم وتخلوا عنه.» وبعد عام واحد تحدث دنيس كوسينتش Dennis Kucinich رئيس بلدية كيلفلاند الشعبوي»، في اعتراف آخر بالواقع، أمام اجتماع للـ

UAW، عن أن هناك في الولايات المتحدة حزباً سياسياً واحداً فقط هو الحزب «الديموجمهوري» (Dewipublicans)(١) المؤيد لرجال الأعمال والتجار.

كانت فترة التقدم الاقتصادي المضطرد قد ولّت. أصبح تحدي القوى المنافسة تحدياً فعلياً للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، وما عاد ممكناً ابقاء الميثاق الاجتماعي الهش على حاله. فالبرامج الموضوعة في السبعينات تم تطبيقها، بقدر كبير من الفظاظة خلال سنوات رئاسة ريغان بالاستناد إلى التأييد العام من جانب الجناح الآخر لحزب رجال الأعمال وجهازه الايديولوجي.

يشكل السجل التاريخي والتخطيطي وما ينطوي عليها من عوامل هيكلية ومؤسساتية سبباً كافياً لنتوقع أن حقبة ما بعد الحرب الباردة ستكون شبيهة بما قبلها فيما يخص العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث عدا ميادين التكتيك والدعاية. فـ «النزعة الوطنية الثورية» ومحاولات التنمية المستقلة المتناغمة مع الحاجات المحلية الداخلية سوف تشكل بؤراً ترفرف فوقها رايات الخطر وسوف تستدعي ردود أفعال تتناسب مع الظروف والوظائف المتباينة للأقاليم المختلفة التي يتألف منها العالم الثالث. والاستمرارية ذاتها متوقعة بالنسبة للأهداف السياسية الملازمة بما فيها الانتهاكات المضطردة لحقوق الانسان والعداء الشامل لأي اصلاح اجتماعي والخصومة المبدئية اللدودة لكل ما له علاقة بالديمقراطية.

قد يتسع الصدر لتحمل الأشكال الديمقراطية، بل وقد تثير مثل هذه الأشكال قدراً من الاعجاب، ولو من أجل الأغراض الدعائية دون غيرها. ولكن مثل هذا الموقف يستحيل أن يتخذ إلا حين يكون توزيع السلطة الفعالة ضامناً لاعاقة عملية المشاركة ذات المعنى من جانب «الطبقات الشعبية». أما حين تنتظم هذه الطبقات وتشكل تهديداً لسيطرة النظام السياسي الخاضع لتحالف النخبة من رجال الأعمال والاقطاعيين من جهة والجيش من الجهة الثانية، فلا بد من اتخاذ تدابير قوية تكون متدرجة ومتنوعة تكتيكياً وفقاً للطبقة التي ينتمي إليها المستهدفون من حيث الأهمية الاجتماعية. أما في القاع حيث العالم الثالث فلا حرج من استخدام جميع التدابير بلا استثناء.

إذا كانت قوات الأمن خاضعة للرقابة فلنا أن نطلق فرق الموت ونجلس فاركين أيدينا تعبيراً عن عجزنا المؤلم عن زرع العواطف الانسانية ومبادىء لجنة حقوق الانسان في قلوب حلفائنا غير الجديرين. لا بد من توفير وسائل أخرى لدى فقدان السيطرة على قوات الأمن. شكلت نيكاراغوا حالة نموذجية في الثمانينات، حالة استثنائية بالغة الخطورة لأن الحكومة التي تولت السلطة بدت حكومة «تهتم بشعبها» حسب كلمات خوزيه فيغورس Jose Figueres مشيراً إلى الساندينيين الذين أوجدوا حكومة كهذه في نيكاراغوا للمرة الأولى في تاريخها، حكومة جاءت نتيجة انتخابات شعبية حرة ونزيهة شهدها بنفسه عام ١٩٨٤. إن التعبير عن مثل هذه العواطف غير المناسبة كان سبباً كافياً لاستبعاد هذه الشخصية الديمقراطية البارزة من أمريكا الوسطى استبعاداً صارماً من وسائل الاعلام في الولايات المتحدة طوال عقد الثمانينات.(٢)

من غير المستغرب قط، إذن، أن معاداة الساندينيين كانت متماثلة تقريباً في تعليقات وسائل الاعلام وفي الأوساط النخبوية الأخرى.(٣) أما الأسباب الرسمية (حقوق الانسان، الديمقراطية،

الخطر السوفيتي، الخ) فهي أبعد من أن تؤخذ مأخذ الجد، ولم تكن، على أية حال، إلا أسباباً تم دحضها مرة بعد أخرى مما يجعل اعادة الكرة أمراً لا طائل تحته. فالقضية الحقيقية هي تلك التي حددها فيغويرز Figueres. وباستمرار ظلت المسألة الوحيدة القابلة للنقاش مسألة تكتيكية: كيف تتم استعادة نيكاراغوا إلى «الحظيرة الامريكية الوسطى» وكيف يجري فرض «المعايير الاقليمية» عليها ـ المعايير المفروضة على سائر الدول العميلة للولايات المتحدة. إن مسائل معينة مثل حرية الصحافة وحقوق الانسان كانت تثير قدراً كبيراً من العواطف التحررية والأخلاقية في نيكاراغوا خلافاً لحال النظم الديمقراطية القائمة على فرق الموت المجاورة لها، أو لحال دول أخرى ذات سجلات أسوأ بكثير ولكنها تغطي ذلك عن طريق التزامها الكامل بسلم أولويات الولايات المتحدة.(٤) وبالمثل فإن الانتخابات في الدول الارهابية كانت تمثل تقدماً كبيراً على طريق الديمقراطية، غير أنها في نيكاراغوا لم تعتبر الانتخابات كذلك نظراً لتطبيق معايير مختلفة جذرياً. فانتخابات ١٩٨٤ أثارت حفيظة الولايات المتحدة لأنها خرجت عن سيطرتها وتحكمها. لذا فإن الولايات المتحدة بذلت كل جهد تستطيع بذله لتعطيلها، كما قامت وسائل الاعلام بالغائها وشطبها من التاريخ تنفيذاً لما هو مطلوب منها. أما بالنسبة لانتخابات عام ١٩٩٠ التي طال أمد التخطيط لها فقد تدخلت الولايات المتحدة بكثافة من البداية لتحقيق فوز مرشحيها، ليس فقط عبر المساعدات المالية الهائلة التي أتت الصحافة على ذكر جانب منها، بل ـ وهذا أكثر اهمية ويعتبر أمراً مسلماً به لا يستدعي أي نقاش ـ ومن خلال الاعلان المتكرر من جانب البيت الأبيض عن أنه ما من شيء غير فوز مرشح الولايات المتحدة من شأنه أن يفضي إلى الغاء العقوبات الاقتصادية غير الشرعية المفروضة من الولايات المتحدة واستعادة المساعدات.

باختصار تم ابلاغ الناخبين النيكاراغويين بأنهم أحرار في أن يختاروا بين التصويت لصالح مرشح الولايات المتحدة وبين النظر إلى أطفالهم وهم يموتون جوعاً.(٥)

وهذه الجهود المحمومة الرامية إلى تخريب انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا تتجلى بقدر أكبر من الوضوح لدى مقارنتها برد الفعل الصادر في الوقت نفسه على انتخابات أخرى جرت في هندوراس المجاورة. فانتخاباتها التي جرت في تشرين الثاني ١٩٨٩ لم تلق إلا تغطية محدودة ولكنها موالية ومؤيدة في الاعلام الامريكي الذي اعتبرها «نقطة علّام بالنسبة للولايات المتحدة التي استخدمت مثال هندوراس دليلاً على أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً التي تدعمها في امريكا الوسطى بدأت ترسخ أقدامها.» واعتبر الرئيس بوش، في لقاء مع الرئيس الهندوراسي رافائيل كالاياس Refael Callejas بعد انتخاب الاخير، حكومة هندوراس «مثالاً ملهماً للوعد الديمقراطي الذي بدأ اليوم ينتشر عبر أرجاء الامريكيتين».(٦)

ونظرة أكثر دقة تساعدنا على فهم ما تعنيه كلمة «الديمقراطية» في الثقافة السياسية. كانت انتخابات تشرين الثاني مقصورة عملياً على الحزبين التقليديين. كان أحد المرشحين من عائلة صناعية غنية في حين كان الثاني ينتمي إلى أسرة اقطاعية. إن كبار مستشاريها «يعترفون بعدم وجود أية فروق جوهرية ذات شأن بين الرجلين وبين السياسات التي سيتبعانها كرئيسين للجمهورية» كما

نقرأ في تقرير صحفي عن نقطة العلام هذه في مسيرة التقدم نحو الديمقراطية. فالحزبان كلاهما يمثلان كبار الاقطاعيين والصناعيين ولهما علاقات وثيقة بالمؤسسة التي هي صاحبة السلطة الفعلية مع بقائها مستقلة عن السلطة المدنية في ظل الدستور ولكنها تابعة تبعية شديدة للولايات المتحدة مثلها مثل الاقتصاد. تتابع نشرة «تقرير امريكا اللاتينية» الصادرة في غواتيمالا كلامها وتقول: «في غياب الحوار الفعلي ذي المضمون، يعوّل المرشحان كلاهما على الشتائم والاتهامات لشد الجماهير إلى الاجتماعات والتظاهرات والفعاليات السياسية المرتبطة بالحملة الانتخابية» وإذا بدا ذلك مألوفاً لدى الجمهور في الولايات المتحدة، فإن الأمر ليس مصادفة بحتة. ظلت المشاركة الشعبية مقصورة على عمليات التصويت الطقسية الاحتفالية. أما الحزبان العلنيان المعارضان (المسيحي الديمقراطي و الاجتماعي الديمقراطي) فقد تقدما بسيل من الطعون حول عمليات التزوير التي جرت في الانتخابات.

تصاعدت انتهاكات قوات الأمن لحقوق الانسان مع اقتراب موعد الانتخاب. ففي الأسابيع القليلة التي سبقت الانتخابات جرت عمليات هجوم بالقنابل والبنادق على عدد كبير من الشخصيات السياسية والصحفيين وقادة الاتحادات النقابية وقد تمت ادانتها بوصفها خطة لكبت التنظيمات الشعبية وتكبيلها على لسان رئيس لجنة التنسيق بين المنظمات الشعبية، خوان المانداريس June Almandares، العميد السابق للجامعة الوطنية. وخلال الأشهر القليلة السابقة للانتخابات شنت القوات المسلحة حملة ارهاب سياسية اشتملت على اغتيال عدد من قادة الاتحادات النقابية واعدامات بدون محاكمات أدت إلى العثور على العديد من الأجساد المشوهة والمتعرضة للتعذيب على قوارع الطرق للمرة الأولى. تحدثت منظمة حقوق الانسان عن مقتل ثمانية وسبعين شخصاً على الأقل من قبل قوات الأمن بين شهري كانون الثاني وحزيران، في حين تضاعف عدد حالات التعذيب والضرب المبلغ عنها أكثر من ثلاث مرات خلال العام السابق. غير أن ارهاب الدولة ظل على مستويات منخفضة إلى درجة تكفي لعدم ازعاج الرأي النخبوي في الولايات المتحدة.

إن الموت جوعاً والبؤس العام طاغيان طغياناً كاملاً، والتمركز المتطرف للثروة زاد زيادة كبيرة خلال حقبة «الديمقراطية»، كما أن سبعين بالمئة من السكان باتوا يعانون من سوء التغذية. وعلى الرغم من المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة ومن غياب الصراع مع قوات فدائية، فإن الاقتصاد منهار ويعاني من هروب الرساميل وانخفاض الاستثمار الأجنبي انخفاضاً حاداً، ومن تكريس أكثر من نصف واردات التصدير لخدمة القروض. ومع ذلك ليس ثمة تهديد كبير للنظام، والأرباح ما زالت متدفقة.(٧)

باختصار، إن هندوراس مثله مثل كولومبيا بلد ديمقراطي جدير بالاطراء والثناء، وما من قلق بشأن «الملعب المستوي» للانتخابات فيه خلافاً لما هي حال نيكاراغوا.

حتى السلفادور وغواتيمالا، وهما دولتا قطاع طرق من القتلة، تديرهما مؤسستان عسكريتان مدعومتان من جانب الولايات المتحدة، تعتبران دولتين ديمقراطيتين. والرأي النخبوي يعبر عن قدر

كبير من الاعتزاز بالنجاح في ترسيخ دعائم حامي الدم هذين والحفاظ عليهما، مع «انتخابات حرة» يسمح بها بعد موجة من المذابح وعمليات التعذيب والاختطاف وتشويه الأجساد وتقطيعها مع غيرها من أساليب التحكم الفعالة. فالتدمير الجسدي لوسائل الاعلام المستقلة وقتل المحررين والصحفيين من قبل قوات الأمن يمران عادة دونما تعليق يذكر ـ وحرفياً بدون أية تقارير أو تحقيقات صحفية ـ في أوساط الزملاء في الولايات المتحدة، مثلها مثل العديد غيرها من الفظاعات الأخرى.

بين الحين والآخر قد يسمع المرء تعليقاً يتصف بالشرف والأمانة. إن يواكيم ميتر Joachim Maitre من جامعة بوسطن، وهو أحد كبار الأكاديميين المؤيدين لسياسات ادارة ريغان في امريكا الوسطى، يرى أن الولايات المتحدة قد «زرعت أنظمة ديمقراطية على غرار ألمانيا هتلر» في السلفادور وغواتيمالا. (٨) ولكن مثل هذه الصراحة ليست هي القاعدة على الاطلاق.

غير أن نيكاراغوا كانت مختلفة بسبب الخطر الذي تنطوي عليه النزعة الوطنية الاستقلالية والاصلاح الاجتماعي. هذا الخطر الذي تفاقم نتيجة فقدان الولايات المتحدة لسيطرتها على قوات الأمن وهي مشكلة ظهرت في أماكن أخرى أيضاً؛ إنها مشكلة جدية، لأن الوسيلة الاعتيادية لقمع التيارات غير المرغوب فيها وازالتها تكون عندئذ قد أصبحت غير متوفرة. أما في حال كل من غواتيمالا والتشيلي فكان من الضروري اللجوء إلى الخنق الاقتصادي والتخريب والقوة العسكرية للاطاحة بالأنظمة الديمقراطية واقامة النظم الاقليمية المفضلة. وفي حال جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ تطلب الوضع غزواً مباشراً لمنع عملية استعادة النظام الدستوري. أما الرد على المشكلة الكوبية فتمثل بالعدوان المباشر في خليج الخنازير، وبحملة لم يسبق لها مثيل من الارهاب الدولي جنباً إلى جنب مع حرب اقتصادية وايديولوجية لا تعرف معنى الرحمة، حين باتت محاولات العدوان غير قابلة للتنفيذ بفضل الردع السوفيتي ـ وتلك الردود على اختلافها لم تكن بالتأكيد منطلقة بدافع الأسباب الواردة على ألسنة رسميي الحكومة ووسائل الاعلام والتي لا تنطوي على ذرة من المصداقية. ثمة حالات أخرى تستدعي تدابير مختلفة مثل حال باناما، وباناما طالما كانت مستهدفة للتدخل من جانب الولايات المتحدة، سنلتفت إليها مباشرة.

١ ـ الكولونيالية الزاحفة

قد نستمر في رؤية العالم الثالث عبر المنظار الذي ألفناه لدى أركان التخطيط لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: بوصفه الميدان المكلف «بأداء وظيفته الأولى كمنبع للمواد الخام وكسوق» لصالح المجتمعات الصناعية الغربية. (٩) فأحد الأسباب العميقة الراسخة للصراع الدولي كان كامناً في اخفاق الامبراطورية السوفيتية في أداء دورها على الطريقة المطلوبة. وتعقد الآمال الآن على امكانية معالجة هذه المشكلة عبر انتقال أوربا الشرقية إلى أوضاع شبيهة بأوضاع المكسيك والبرازيل والفلبين. وعندئذ يمكن اعطاء اجازة مفتوحة للخوف من «شيوعية زاحفة» فيما تقوم الأشكال الحديثة من الكولونيالية بتوسيع حدودها الطبيعية.

تنقض تجمعات القوة (الاقتصادية) الكبرى الثلاثة بلهفة شديدة على الامبراطورية السوفيتية المتداعية (كما انقضت على الصين قبل سنوات قليلة) بحثاً عن الأسواق والموارد الطبيعية وفرص الاستثمار وأماكن تصدير التلوث، والعمل بخس الثمن، والاعفاءات الضريبية، وغيرها من نعم العالم الثالث المألوفة. وهذه الجهود الرامية إلى فرض النموذج المفضل من المجتمعات المؤلفة من طبقتين والمفتوحة أمام الاستغلال والخاضعة لحكم رجال الأعمال والتجار وتسلطهم تترافق مع الفيض المناسب من التبجيل والاطراء ازاء انتصار التعددية السياسية والديمقراطية. نستطيع مباشرة أن نحدد مدى جدية النوايا من النظر إلى رد الفعل على الحركات الشعبية المؤهلة فعلا لتطبيق الديمقراطية والتعددية في سائر بلدان العالم الثالث التقليدية، وإلى «أزمة الديمقراطية» داخل المجتمعات الصناعية نفسها. علينا ألا نتلهى بالفصاحة والبلاغة! لنا أيضاً أن ننتبه إلى الحقيقة المنتشرة على نطاق واسع ـ وإن ظلت مضمرة ـ حول محدودية تطبيق النموذج الرأسمالي؛ فكبار رجال الأعمال والتجار اعترفوا منذ أمد بعيد أن تلك ليست من مهماتهم. إن المجتمعات الصناعية الناجحة تنطلق بشكل ملفت للنظر من هذا النموذج، كما هي حالها في الماضي ـ أحد الأسباب الكامنة وراء كونها مجتمعات صناعية ناجحة. فالقطاعات الاقتصادية التي تبقى قادرة على المنافسة في الولايات المتحدة هي تلك التي تقتات من المعلف العام: الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، الزراعة كثيفة رأس المال، اضافة إلى الصناعات الصيدلانية الكيميائية وغيرها. وهذه العمليات تكون أكثر تطرفاً وأشد وطأة في معظم البلدان الأخرى ذات أنظمة رأسمالية الدولة حيث التخطيط يتم بالتنسيق بين مؤسسات الدولة والمجمعات المالية والمصرفية والصناعية، مع عمليات ديمقراطية وعقود اجتماعية من ألوان متباينة أحياناً وبدونها أحياناً أخرى. توفر أمجاد المشروع الحر سلاحاً فعالاً ضد السياسات الحكومية التي قد تكون ذات فائدة بالنسبة للجمهور العام، والنظام الرأسمالي سيقدم، هو الآخر، الخير العميم إلى المستعمرات السابقة والامبراطورية السوفيتية. أما أولئك المدعوون إلى «أداء وظائفهم» في خدمة أسياد النظام العالمي فعليهم أن يحتضنوا هذا النموذج دون تردد؛ إنه كفيل بتسهيل عملية استغلالهم. غير أن الأغنياء والأقوياء في المركز طالما ادركوا الحاجة الماسة إلى حماية أنفسهم من القوى المدمرة التي تنطوي عليها رأسمالية السوق الحرة مما يوفر موضوعات مناسبة لخطابة مثيرة شريطة أن تبقى أجهزة السيطرة على الجمهور وسائر المؤسسات المختصة بالضبط والتنظيم والحماية في أمان، وأن تكون سلطة الدولة جاهزة للتدخل عند الطلب.

٢ ـ «تفكير» بوش «الجديد»

أي تطور إذن، يمكن أن تشهده سياسة الولايات المتحدة ازاء العالم الثالث في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟ إن الاجابة على هذا السؤال، وهي مضمرة في النقاش السابق، تم اعلانها بصراحة ووضوح من قبل ادارة بوش في العشرين من كانون الأول عام ١٩٨٩ حين قالت هذه الادارة بأعلى

صوتها: المزيد مما هو موجود! المزيد من البضاعة نفسها!

ولكن البضاعة ليست ذاتها تماماً. واحدى المشكلات تكمن في الحاجة إلى ادخال تعديلات معينة على الاطار الدعائي. فغزو الولايات المتحدة لباناما يشكل حدثاً تاريخياً من احدى النواحي. لم يتم تبريره بوصفه رداً على تهديد سوفيتي وشيك مما يشكل خروجاً على الروتين. لدى قيام الولايات المتحدة بغزو غرينادا قبل ست سنوات كان ما يزال ممكناً تصوير الأمر وكأنه رد فعل دفاعي على مؤامرات الدب السوفيتي الهادف إلى خنقنا في سبيل تحقيق مخططاته العالمية. فرئيس هيئات الأركان المشتركة كان يستطيع، دون أن يرف له جفن، أن يقول إن غرينادا قد تسد الطرق المائية في البحر الكاريبي لمنع الولايات المتحدة من ايصال النفط إلى حلفائها المبتلين بالحرب إذا ما قام الاتحاد السوفيتي بشن الهجوم على أوربا الغربية، بتأييد من فصيلة جديدة من الباحثين والدارسين خلقت لهذا الغرض.(١٠) وعبر سنوات عقد الثمانينات ظل الهجوم على نيكاراغوا يُبرر بأن الشيوعيين، إذا لم نوقفهم عند حدهم، سوف يتدفقون عبر حدودنا بهار لينغن في تكساس التي لا تبعد إلا مسافة يومين. وثمة بدائل أكثر حذلقة (على القدر نفسه من الوزن) موجهة نحو الطبقات المتعلمة. أما في حال باناما فإن خيال وزارة الخارجية بالذات ومحرري الافتتاحيات لم يتسع إلى ذلك الحد.

لحسن الحظ كانت المشكلة متوقعة مسبقاً. فحين قرر البيت الأبيض أن صديقه نورييغا بدأ يتجاوز حدود حجمه ولا بد من أن يرحل، سارعت وسائل الاعلام إلى شن حملة من أجل قلبه إلى أكثر الشياطين بشاعة ولؤماً منذ أتيلا الهوني، نسخة طبق الأصل عن مشروع القذافي قبل بضع سنوات. تعززت الجهود بـ «حرب المخدرات» التي اشعلتها أبواق الدعاية الحكومية الكاذبة في محاولة منها لتعبئة السكان خشية أن يكون التلويح بمخططات الكرملين التآمرية قد بات مستحيلاً ـ على الرغم من أن علينا، استكمالاً للصورة، أن نلاحظ ما جاء في الصياغة الرسمية التي نشرتها النيويورك تايمز بوصفها حقيقة مطلقة: «أصبحت الحملة على المخدرات تحتل أكثر فأكثر مركز الصدارة في سلم أولويات الإدارة والكونغرس نظراً لأن تراجع الخطر السوفيتي وفر لواشنطن فرصة الالتفات إلى المشكلات والقضايا الداخلية».(١١)

حققت العملية الدعائية نجاحاً ساحقاً. تفاصح تيد كوبيل Ted Koppel قائلاً: «ينتمي مانويل نورييغا Manuel Noriega إلى تلك الأخوية الخاصة للأشرار الدوليين مثل القذافي وعيدي أمين وآية الله الخميني الذين لا يحب الامريكيون إلا أن يكرهوهم ويحقدوا عليهم مما جعل تأييد الجمهور القوي ودعمه لأية عقوبة تأديبية (كذا) أمراً مضموناً.»(١٢) لماذا كره الامريكيون نورييغا في ١٩٨٩ وليس في ١٩٨٥؟ ما الذي يجعل الاطاحة به الآن، وليس آنذاك، أمراً ضرورياً؟ جرى تجنب الأسئلة التي تتبادر بصورة تلقائية ومباشرة بطريقة منهجية. باستثناءات قليلة جداً وهامشية ـ معظمها بعد تنفيذ المهمات بزمن غير قصير ـ التفت وسائل الاعلام حول الراية بقدر مناسب من الايمان والحماس وراحت تنسج أسخف القصص والحكايات الخرافية الصادرة عن البيت الأبيض(١٣) مع الحرص الشديد على عدم اثارة الأسئلة الصارخة وعلى عدم رؤية أكثر الحقائق

سطوعاً.

بعضهم رأى في هذا شيئاً من المبالغة. ففي تعليق له على أسلوب تغطية الأحداث الجارية في باناما وصف دافيد نيهانDavid Nyhan، وهو من العاملين في صحيفة بوسطن غلوب، وصف وسائل الاعلام بأنها «قطيع طيّع، كي لا نقول لاعق للأحذية، يقتات على النعم التي يلقى بها بين الحين والآخر إلى معلف الصحافة»، شديد الولع بالتجاوب مع الأكاذيب عن طريق تدبيج «صلوات النثر». وأشارت جريدة الوول ستريت جورنال إلى أن شبكات التلفزيون الأربع كانت تقدم «رواية الفريق المحلي للقصة». كان هناك شيء من الشك في التقارير والتعليقات غير أن الجميع كانوا ملتزمين بحماس شديد بما أطلق عليه جورج ويل George Will اسم ممارسة «سياسة حسن الجوار» التي هي من «علامات الصحة في النصف الغربي من الكرة الأرضية» والتي تعبر عن «حقوقنا ومسؤولياتنا» في هذه البقعة من العالم ـ مهما كان رأي الجانحين فيما وراء حدودنا هذا الرأي الذي برز على السطح عبر اداناتهم شبه الشاملة.(١٤)

غرقت ادارة بوش، بطبيعة الحال، في بحر من السعادة. فأحد مسؤولي وزارة الخارجية قال إن «المحافظين الجمهوريين فرحون لأننا كنا نريد أن نستعرض بعضاً من عضلاتنا، ولا يستطيع الليبراليون الديمقراطيون أن ينتقدوا لأن القصة بدت ناجحة جداً على نطاق واسع؛»(١٥) ووزارة الخارجية ملتزمة بالتقاليد السائدة حين تقيم توازناً بين «محافظين» يؤيدون دولة قوية وعنيفة من جهة وبين «ليبراليين» يختلفون أحياناً مع «المحافظين» على أسس تكتيكية خشية أن يكون الثمن باهظاً علينا من جهة ثانية. ويتابع المسؤول نفسه قائلاً إن هذه التطورات الايجابية «لا يسعها إلا أن تساعد على أكسابنا قدراً أكبر من الهيبة والنفوذ».

وفيما يخص عامة السكان فإن من المؤكد أن كثيرين كانوا أيضاً متحمسين لفكرة توفر فرصة «ركل حمار صغير» في باناما ـ إذا اقتبسنا بعض العبارات الخطابية الفصيحة التي اجترحها أعوان جورج بوش في محاولاتهم الكوميدية لتقديم صورة عينية من ارستقراطيي نيوانجلاند على أنه تكساسي مستورد. إلا أن قراءة الرسائل الموجهة إلى المحرر في الصحف الكبرى، وقد نزعت إلى معارضة العدوان مع التعبير عن قدر كبير من الاحساس بالعار والخجل والاستياء فضلاً عن القيام في أحيان كثيرة بتقديم المعلومات والتحاليل والرؤى التي حرص المحترفون على تجنبها، كانت مثيرة وممتعة.

كان رد فعل ديفيد برودرDavid Broder، مراسل الواشنطن بوست المحترم أكثر اتصافاً بالمهارة. فهو يلاحظ وجود بعض النقد لـ «حكمة تصرف بوش» من جانب «اليسار» (ربما يعني مجلس الكنائس القومي وبعض ليبراليي الوسط، نظراً لأن ما عدا ذلك يقع خلف آفاقه مثله مثل فكرة امكانية وجود نقد منطلق من أسس أخرى غير الحكمة والحصافة.) غير أنه يرفض «تحجر اليسار وجوده هذا» بقدر كبير من الاحتقار بوصفه «هراء ليس بعده هراء». فعملية غزو باناما، على النقيض مما يقال، ساعدت على القاء الضوء «على الظروف التي يكون فيها التدخل العسكري أمراً ذا معنى.» ويتابع شرحه قائلاً: «ولعل أفضل تحديد منفرد للاجماع القومي الجديد» كان ذلك الذي

قدمه كاسبار واينبرغر Caspar Weinberger، وزير دفاع ريغان، حين أوجز ستة معايير «مدروسة جيداً ومصاغة باتقان». أربع من هذه المعايير تؤكد على ضرورة رسم التدخل بما يكفل نجاحه. والمعياران الآخران يضيفان أن على العملية أن تعتبر «حيوية بالنسبة لمصلحتنا القومية» و «ملاذاً أخيراً» لبلوغها.(١٦)

من الغريب أن برودر أهمل اضافة ملاحظة واضحة تخص هذه المعايير اللافتة للنظر هي أنها مؤهلة تماماً لأن تكون موضوعة من قبل هتلر.

يعتقد برودر أن «المرشح الديمقراطي ميكائيل دوكاكيس Michael Dukakis توصل، بعد قدر غير قليل من التردد والحيرة ازاء مسألة عمليات التدخل العسكري، إلى جملة من المعايير شبيهة، إلى حد مثير، بمعايير واينبرغر» خلال حملة الانتخابات الرئاسية في ١٩٨٨ . وهذه المعايير، كما أوجزها كبير مستشاريه في السياسة الخارجية، كانت تنص على امكانية استخدام قوة الولايات المتحدة «لردع العدوان عن أراضيها، لحماية المواطنين الامريكان، للوفاء بالتزاماتنا التعاقدية، وللعمل ضد الأعمال الارهابية» بعد اخفاق الوسائل السلمية. ثم يختتم برودر كلامه بارتياح قائلاً: «إن غزو باناما كان ملبياً لجميع هذه المعايير.»

لنا أن نقدّر المزاج المبتهج في أوساط دعاة وزارة الخارجية حق قدره. فهم لم يجرؤوا حتى على الزعم بردع عدوان بانامي أو بالقيام بعمل ضد ارهابيين. ومن غير المحتمل أنهم كانوا يتوقعون أكثر من الابتسامات المهذبة حين دأبوا على تكرار ذريعة حماية حياة الامريكيين الروتينية.

كانت هناك أيضاً تلك الالتفاتة الطقسية نحو القانون الدولي، غير أنها هي الأخرى قلما كانت التفاتة جادة. فطبيعة العملية أوضحها توماس بيكرينغ Thomas Pickering سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، حين قال إن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (وهي المادة التي تقصر استخدام القوة على الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح حتى يتحرك مجلس الأمن) «تنص على جواز استخدام القوة المسلحة للدفاع عن بلد معين، للدفاع عن مصالحنا وعن شعبنا». وتم القاء المزيد من الضوء على الأمر من خلال نظرية وزارة العدل التي تقول بأن المادة نفسها من الميثاق تخوّل الولايات المتحدة بغزو كندا لمنع «استخدام أراضيها قاعدة لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة» ـ وبالتالي فإن من حق نيكاراغوا أن تغزو واشنطن وتحتلها.(١٧)

حقاً، واضحة بجلاء استحالة التوفيق بين الغزو وبين القانون السامي للأرض كما هو مصاغ في ميثاق الأمم المتحدة، وفي ميثاق منظمة الدول الامريكية أو في معاهدة قناة باناما. حتى المحاولات التي بذلت من قبلنا للاطاحة بنورييغا قبل الغزو متناقضة تناقضاً صارخاً مع التزاماتنا الراسخة بوصفنا أمة تحترم القانون ـ بما في ذلك الحرب الاقتصادية التي دمرت الاقتصاد والتي شكلت «نموذجاً صارخاً للتدخل المباشر وغير المباشر ومثالاً حياً للتدابير القمعية ذات الطابع الاقتصادي» كما يقول تشارلز مايكلينغ Charles Maechling مشيراً إلى البندين ١٨ و ١٩ من ميثاق منظمة الدول الامريكية اللذين يحظران مثل هذه التدابير «مهما كانت الأسباب» مع غيرهما من النصوص الأخرى التي هي على المستوى نفسه من الوضوح. إن الالتزامات نفسها تستبعد، بطبيعة

الحال، الحرب الاقتصادية ضد نيكاراغوا وهي الحرب التي شجبتها المحكمة الدولية ومجلس منظمة الغات GATT، وأيدتها مختلف الأوساط السياسية في الولايات المتحدة. تعرضت تدابير الولايات المتحدة ضد باناما هي الأخرى للشجب والادانة من جانب بلدان امريكا اللاتينية بصورة روتينية وغير مثيرة. ففي الأول من تموز ١٩٨٧ دانت منظمة الدول الامريكية تدخل الولايات المتحدة في باناما وكانت الأصوات ١٧ مقابل صوت واحد (هو صوت الولايات المتحدة اضافة إلى امتناع عدد من الدول العميلة عن التصويت أو تغيبها) وفي تعليق له على هذا الحدث (المهمل اهمالاً نموذجياً) يقول المعلق السياسي المكسيكي وكبير زملاء مؤسسة كارنيجي للسلم العالمي ادولفو آغيلار زينسر Adolfo Aguilar Zinser: «نعتقد نحن اللاتينيين أن القضايا الخيرية النبيله مثل (الديمقراطية) و (الحرية) بل وحتى المساعدات الاقتصادية ليست في الغالب إلا ذرائع مجردة لاخفاء أغراض غير شرعية» وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى حرمان سياسة الولاية المتحدة ازاء نيكاراغوا من التأييد في امريكا اللاتينية، حتى بين صفوف «اللاتينيين الذين لا يحبون الساندينيين ويتلهفون إلى ازاحتهم عن السلطة». (١٨)

إن برودر مسرور لأننا «حققنا قدراً كبيراً من الوضوح على مستوى الأمة بشأن هذه القضية (قضية حق التدخل) التي أحدثت شرخاً كبيراً ومؤلماً خلال حرب الفيتنام وبعدها.» و «هذا الانجاز الذي ينطوي على اهمية بالغة لا يجوز طمسه تحت تأثير بضعة اصوات معارضة في صف اليسار» دأبت على اثارة المخاوف والشكوك حول مدى حكمة العملية. وتقويمه هذا يذكرنا بتعليق لأحد كبار الشخصيات الامريكية البارزة في القرن العشرين هو داعية السلام الثوري المتطرف آ. ج. موست A.J. Muste يقول: «بعد الحرب تنتقل المشكلة إلى الطرف المنتصر. فهو يعتقد بأنه برهن لتوه أن الحرب والعنف هما من الوسائل المربحة. ومن ذا الذي سيعلمه أي درس الآن؟»

منذ الأيام الأخيرة لحروب الهند الصينية ظلت المجموعات النخبوية مشغولة البال ازاء اهتراء التأييد الشعبي للقوة والأعمال التخريبية («العقدة الفيتنامية»). بُذلت جهود ومحاولات مكثفة من أجل القضاء على هذا المرض، ولكنها، جميعاً، ذهبت أدراج الرياح. فالريغانيون اعتقدوا أن الشفاء قد تم بفضل الانتصارات الدعائية على معاناة ومآسي المجتمعات التي ذاقت الأمرين على أيدي ارهاب الولايات المتحدة في الهند الصينية، خلال أزمة الرهائن الايرانية، وفي أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان. ولكنهم أكتشفوا أنهم كانوا مخطئين حين حاولوا أن يعودوا إلى النمط التقليدي من التدخل في امريكا الوسطى مما اضطرهم لأن يعملوا في الخفاء خوفاً من رد فعل الجمهور حيث لاذوا بالأساليب السرية والتدابير غير المباشرة في الارهاب وزرع الرعب. وعبر عقد الثمانينات تم التعبير عن الأمل في أننا تغلبنا أخيراً على «العزوف المرضي عن استخدام القوة العسكرية» نورمان بودهوريتز Norman Podhoretz، مشيراً إلى الانتصار الباهر في غرانادا). وبايقاع مدوزن أكثر يليق بالمعلق الليبرالي، يعبر برودر هو الآخر عن الأمل في أن السكان استعادوا أخيراً عافيتهم وباتوا مستعدين لوضع حد لكابوسهم الطفولي الذي يجعلهم مهووسين هوساً مرضياً بحكم القانون وحقوق الانسان.

لكن «اجماعه الجديد» هو اجماع وهمي إلى حد كبير، اجماع ينحصر في اطار أولئك الذين أدمنوا على الدوام، الاعتراف بأن مخططات الولايات المتحدة تستلزم اللجوء إلى ارهاب الدولة وقمعها وإلى ممارسة الأعمال التخريبية من قبل الدولة. فالاجماع الجديد يمكن وصفه بشكل أدق باعتباره ثقة بالذات مبالغاً بها من جانب أولئك الذين سبق لهم أن أجمعوا على مشروعية القوة والارهاب وعلى «الفعالية العالية» للارهاب.

لم يمر رد فعل النخبة على الغزو دون أن يلفت الأنظار في الخارج. ثمة افتتاحية في احدى الصحف الكندية الرئيسة دانت «وسائل الاعلام الامريكية الضحلة المتملقة» على «لامبالاتها الجليدية بمصير البانامين الأبرياء الذين راحوا ضحية هذه العملية العسكرية الصغيرة الناجحة». وعلّق صحفي آخر على «أمزجة التطرف القومي والشوفينية» التي ترعاها وسائل الاعلام، تلك «الشوفينية الخاصة المتجلية بشكل صارخ ضد الأجانب ولكنها موجودة في الأعماق ضد جميع الامريكيين تقريباً... فالمراسلون الذين يريدون الحصول على تعليقات بديلة على الغزو يتعين عليهم بصورة نموذجية أن يذهبوا إلى هوامش المجتمع في الولايات المتحدة ليلتقطوا آراء حول الغزو من شأنها أن تكون متفقه مع الآراء السائدة في البلدان الأخرى،» أما الاجماع الأجنبي على معارضة مثل هذا الاستخدام للقوة فلم «يلق إلا لمحة عابرة في وسائل الاعلام الامريكية.» والمثال النموذجي هو رد الفعل (المعدوم) على استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشجب استباحة منزل سفير نيكاراغوا في باناما من قبل جنود الولايات المتحدة، وهو القرار الذي حصل على ١٣ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع بريطانيا عن التصويت. وكما هي الحال دائماً: إذا كان العالم على خطأ فإن ذلك يعني العالم، ولا يعنينا نحن.

٣ ـ عملية القضية العادلة: الذرائع

في هذا السياق نستطيع أن نلتفت إلى غزو باناما باعتباره حدثاً دشّن «حقبة ما بعد الحرب الباردة». فبعد اطلاق عدد من بالونات الاختبار المختلفة استقر رأي البيت الأبيض على ضرورة اعتبار «حماية حياة المواطنين الامريكيين» سبباً للغزو. كانت ثمة «حرفياًمئات من حالات الازعاج وسوء المعاملة التي تعرض لها مواطنون امريكيون» في الأشهر الأخيرة على أيدي قوات نورييغا حسب ما أعلنه البيت الأبيض ـ على الرغم، وهذا مثير للدهشة، من عدم تحذير المسافرين الامريكيين ومطالبتهم بالابتعاد عن باناما. قُتل جندي امريكي بعد أن اخترقت سيارته «حاجزاً عسكرياً على الطريق بالقرب من منطقة عسكرية حساسة» (نيويورك تايمز). زعم رسميون باناميون أن ضباطاً من الجيش الامريكي كانوا قد أطلقوا النار على مقرّ لقيادة عسكرية وجرحوا جندياً ومدنيين، بمن فيهم طفلة عمرها سنة؛ وهذه الرواية أكدها جندي بانامي جريح في أحد المشافي العسكرية أمام مراسلين من الولايات المتحدة.(٢٠)

غير أن الذي قلب الأمور رأساً على عقب هو التهديد الذي تم توجيهه إلى زوج ضابط جرى

اعتقالة وضربه. تقول النيويورك تايمز «غالباً ما يجد بوش صعوبة في مواجهة الحالات المشحونة بالعواطف، غير أن أعمق مشاعره طفت على السطح» حين تحدث عن هذه الواقعة معلناً بلهجته الأولي نورثية المفضلة المثل عن أن «هذا الرئيس» لن يقف مكتوف الأيدي فيما تتعرض المرأة الامريكية للتهديد.(٢١)

لم تفسّر الصحافة سبب رفض «هذا الرئيس» حتى اصدار احتجاج حين تعرضت، قبل بضعة اسابيع، راهبة امريكية، هي ديانا أورتيز Diana Ortiz، للاختطاف والتعذيب واساءة المعاملة الجنسية (الاغتصاب) على أيدي أجهزة الأمن الغواتيمالية ـ أو بسبب عدم اعتبار وسائل الاعلام للقصة جديرة بالنشر لدى انتقالها عبر الأسلاك في السادس من تشرين الثاني وتجاهلها للعديد من الدعوات الصادرة عن قادة من رجال الدين وممثلي الكونغرس. كما لم يجر عقد مقارنة بين «العواطف العميقة» لبوش وبين رد فعل «هذا الرئيس» على معاملة النساء الامريكيات وغيرهن من النشطاء في الحركات الدينية والخيرية الانسانية العاملة في السلفادور بعد بضعة اسابيع، كهامش تفصيلي بسيط لسائر الأعمال والممارسات الحكومية الوحشية التي امتدحها جيمس بيكر في مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٩ تشرين الثاني معتبراً إياها «مناسبة تماماً وصحيحة بصورة مطلقة» ـ تعليق لم يلق إلا القليل من الاهتمام ربما لأنه اعتبر غير مفيد كثيراً بعد اغتيال الرهبان اليسوعيين مباشرة.(٢٢)

كما أن عملية اغتيال الراهبتين ماوريين كورتني Maureen Courtney (من ميلووكي) وتريزا روزاليس Tereza Rosalis على ايدي ارهابين تابعين للولايات المتحدة في نيكاراغوا في اليوم الأول من كانون الثاني، بعد أيام قليله من استدرار عطف وسائل الاعلام ب «مشاعره العميقة»، مرت هي الأخرى مرور الكرام بهدوء تام، ولم يصدر أي نداء يدعو إلى حماية المرأة الامريكية وكرامتها. تكرر الشيء نفسه حين جُرحت الراهبة ماري ماك كي Mary Mckayجروحاً بليغة على يد جنود أطلقوا النار من احدى سيارات الشحن الصغيرة في السان سلفادور بعد أربعة أيام من اطلاق سيل من الادانات النارية الملتهبة على المعارضة السياسية من جانب السفارة الأمريكية. كما أن اغتيال بن ليندر Ben Linder على أيدي الكونترا في ١٩٨٧ لم يثر أي نداء لحماية حياة الأمريكيين، حتى قيام رئيس عمليات الكونترا، فيرمين كاردينـاس Fermin Cardenas بالادلاء بشهادة قال فيها إن زعيم الكونترا انيريكي بيرموديز Enrique Bermudes كان قد أصدر أمراً يقضي بقتل ليندر لتخريب مشروع سد صغير كان يعمل فيه في قرية بعيدة ـ حقيقة أخرى غابت عن الأنظار لهذا السبب أو ذاك(٢٣).

ثمة ذريعة أخرى قُدمت هي التزامنا نحن بالديمقراطية مما جعلنا نحس بقدر كبير من الانزعاج لدى قيام نورييغا بسرقة انتخابات ١٩٨٩ التي فاز فيها المرشح المدعوم من الولايات المتحدة غوليرمو اندارا Guillermo Endara الذي تمت اعادته إلى المنصب عن طريق الغزو. يخطر بالبال اختبار بليغ الدلالة: ماذا حصل في الانتخابات السابقة عام ١٩٨٤ حين كان نورييغا أزعراً يعمل لدينا؟ الجواب هو أن نورييغا سرق الانتخاب وبقدر أكبر بكثير من العنف مما في ١٩٨٩ حيث قُتل اثنان وجرح أربعون حين أطلق الجيش النار على احدى التظاهرات الاحتجاجية. وهذه

الممارسات نجحت في عرقلة فوز آرنولفو أرياس Arnulfo Arias لصالح نيكولاس آرديتو بارليتا Nicolas Ardito Baritta الذي صار يعرف منذ ذلك الحين في باناما باسم «فراديتو» «Fraudito».

عارضت واشنطن آرياس الذي كانت تخشى من أن «يُدخل في الحلبة السياسية للسلطة نوعاً من النزعة الوطنية المتطرفة غير المرغوبة» (كلام أحد مسؤولي وزراة الخارجية)، مفضلة عليه بارليتا، أحد الطلاب السابقين لوزير الخارجية جورج شولتز الذي قامت حكومة الولايات المتحدة بتمويل حملته الانتخابية حسب أقوال السفير الأمريكي ايفريت بريغز Everett Briggs. تم ارسال شولتز إلى هناك لاسباغ المشروعية على الخديعة والتزوير عبر امتداح الانتخاب باعتباره «تدشيناً للعملية الديمقراطية»؛ كما أن موقف الولايات المتحدة المنحاز تمّ التعبير عنه عن طريق رسالة التهنئة التي بعث بها ريغان إلى بارليتا قبل تأكد فوزه رسمياً بسبع ساعات(٢٤).

تعامت وسائل الاعلام متجاهلة التقرير الذي تحدث عن عمليات التزوير والذي صدر عن عضو الكونغرس السابق الأب روبرت درينان ROBER Drinan الذي كان يتكلم باسم المراقبين الأجانب الذين أشرفوا على الانتخابات. لم يظهر أي نقد للانتخاب في كبريات الصحف (مثل النيويورك تايمز، الواشنطن بوست، لوس أنجلوس تايمز، ميامي هيرالد، وغيرها) وإن سارعت إلى تغيير لهجتها فيما بعد وبدأت تنشر افتتاحيات تنتقد اخفاق نورييغا في تحقيق معاييرنا الديمقراطية النبيلة والسامية فور صدور الاشارة الموحية بذلك عن ادراة ريغان(٢٥).

كان مرشح الولايات المتحدة في ١٩٨٩ غوليرمو اندارا Guillermo Endara قريباً من أرياس Arias وظل ينطق باسمه في باناما إلى أن توفي عام ١٩٨٨ في منفاه الاختياري. شغل اندارا منصب وزير التخطيط في حكومة آرياس عام ١٩٦٨ و«أدمن الحديث، حالماً تقريباً، عن اليوم الذي سيعود فيه آرياس (ملاك الرحمة) ليقود البلاد» (اسوشيتد برس) وتعلق الواشنطن بوست الآن قائلة: وقع الاختيار على اندارا Endara مرشحاً عام ١٩٨٩ «لا لشيء إلا لروابطه الوثيقة مع السياسي البانامي الأسطوري الراحل آرنولفو آرياس Arnulfo Arias الذي أطيح به من قبل الجيش ثلاث مرات منذ الأربعينات» ـ كلام دقيق ولكنه انتقائي بعض الشيء. ومرة أخرى أدارت وسائل الاعلام نظرها بلباقة حين قام اندارا، خلال الغزو، بادانة التزوير الحاصل في ١٩٨٤». ووسائل الاعلام هذه لا تطرح أي سؤال حول السبب الذي جعل «هيامنا بالديمقراطية» لا يستيقظ إلا بعد أن انقلب نورييغا من نعمة إلى نقمة بالنسبة لواشنطن(٢٦).

ربما كان سبب سقوط نورييغا كامناً في زعرنته وفساده. غير أننا نستطيع أن نرفض هذه الفكرة مباشرة. فنورييغا كان معروفاً بأنه أفاق وأزعر حين كان حليفاً للولايات المتحدة وبقي على حاله دون أي تغيير يذكر حتى انقلبت الحكومة (وبالتالي وسائل الاعلام) عليه. أضف إلى ذلك أنه لا يرقى إلى المستوى الاجرامي الذي يتمتع به أناس ينعمون بتأييد الولايات المتحدة وهي راضية وسعيدة. يفصِّل تقرير أمريكا واتش لعام ١٩٨٨ حول حقوق الانسان في باناما جملة من الانتهاكات، ولكن هذه الانتهاكات غير قابلة للمقارنة مع سجل عملاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي غيرها بمن فيهم الأقل إجراماً مثل حكام هندوراس. غير أن الحقائق لم تؤثر سلباً على

الحملة الصينية التي أطلقتها وسائل الاعلام. شكلت رواية تيد كوبل Ted Koppel المشار إليها من قبل عرضاً نموذجياً. كما أن زميله في ABC بيتر جيننغز Peter Jennings شجب نوربيغا بوصفه «أحد أبشع المخادعات التي أقامت الولايات المتحدة علاقة معها» فيما وضعه مراسل ABC دان راذر Dan Rather على «رأس قائمة لصوص وحثالات المخدرات في العالم». والآخرون حذوا حذو هؤلاء(٢٧).

في الحقيقة واجهت ادارة بوش قدراً من الصعوبة في ايضاح مسألة أن جرائم نوربيغا لم تكن عاملاً من عوامل الغزو، بقدر قليل من اثارة الانتباه. ففي لحظة قيام الجنود بالاغارة على باناما، أعلن البيت الأبيض عن مبيعات جديدة لتكنولوجيات متطورة إلى الصين قائلاً إن ثلاث مئة مليون من الدولارات لصالح الشركات الامريكية باتت في خطر وإن اتصالات سرية تم استئنافها بعد انقضاء أسابيع قليلة على مذبحة ساحة تيانامن. كما أن واشنطن رفضت السماح لاثنين من الباحثين الصينيين مدعويين من قبل جامعات في الولايات المتحدة مسايرة للسلطات الصينية. وتم الاعلان عن مبيعات منتجات زراعية مدعومة إلى الصين؛ وبعد أسابيع قليلة أعلن بنك للتصدير والاستيراد عن منح قرض للصين لتغطية شراء المعدات اللازمة لنفق شانغهاي من شركات أمريكية. كما أن البيت الأبيض استغل فرصة غزو باناما لاعلان خطط تتعلق برفع الحظر عن القروض إلى العراق(٢٨).

وخطط تسهيل القروض الممنوحة للعراق نُفذت بعد وقت قصير ـ بغية تحقيق «هدف زيادة صادرات الولايات المتحدة وتحسين وضعنا في التعامل مع العراق حول سجله الخاص بحقوق الانسان...» كما قالت وزارة الخارجية دون أن يرف لها جفن. والهدف الأول هو الهدف المألوف. وبرأي رئيس لجنة المصارف الداخلية، المندوب هنري غونزاليس Henry Gonzales صوت وحيد كما هي العادة ـ فإن مستوى هذه الاعتمادات الأمريكية لم يكن عديم الأهمية مثله مثل تأثير تلك الاعتمادات: وهو أمر سنعود إليه فيما بعد(٢٩).

أما خطط الولايات المتحدة لاستئناف فتح الاعتمادات المصرفية لصالح العراق فقد وردت في برنامج تلفزيوني لمراسل ABC في الشرق الأوسط تشارلز غلاس Charles Glass قبل أيام قليلة من غزو باناما. وأضاف المراسل يقول: «إن الولايات المتحدة أصبحت الشريكة التجارية الأكبر للعراق»(٣٠) ولبعض الوقت كان غلاس هذا يشهد حملة افرادية في التيار الاعلامي العام لفضح الانتهاكات العراقية الفظة والدعم الأمريكي الهام والحاسم للنظام مما أثار قدراً من المراوغة والإنكار من جانب واشنطن. والصحافة بصورة عامة لم تصبح مهتمة إلا بعد عدد من الأشهر حين تم «اكتشاف» التهديد العراقي في سياق البحث عن أعداء جدد لتبرير موازنة وزارة الدفاع، وحين قام العراق، في آب، بغزو الكويت واكتساحها.

أعلن زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ روبرت دول Robert Dole أن القاء القبض على نوربيغا «يبرهن أن أمريكا لن تتساهل أو تتسامح مع أحد مهما بلغت قوته وفساده»(٣١). وبالمقارنة مع أصدقاء بوش في بكين وبغداد لم يكن نوربيغا أكبر من غلام في الكورس.

أحس البعض بـ «نقص الاتساق السياسي والأخلاقي» في العمل ضد نوريغا لحظة قيام واشنطن بـ «تقبيل أيدي الحكام الديكتاتوريين في الصين (آ. م. روزنتال (A.M.Rosenthal). غير أن انعدام الاتساق الواضح هذا لا يلبث أن يتلاشى فور وضع القيود العقائدية جانباً. ففي جميع الحالات تكون التحركات في خدمة متطلبات قوة الولايات المتحدة وامتيازاتها؛ لقد كان الأمر في مصلحة رجال الأعمال، كما أوضح مارلين فيتزووتر Marlin Fitzwater، الناطق باسم البيت الأبيض ووزارة الخارجية فيما يخص العراق والصين. نجحت وسائل الاعلام في تجاوز هذه النقاط التي لم تكن بالغة الدقة، بل وجملة من الحقائق.

شكل قرار المجلس البانامي القاضي باعلان الحرب على الولايات المتحدة في الخامس عشر من كانون الأول لازمة أخرى. في الحقيقة أشار أستاذ القانون الدولي الفريد روبين Alfred Rubin إلى أن المجلس كان قد أعلن ما يرقى إلى مستوى حالة الطوارئ «طوال فترة استمرار العدوان الذي شنته» حكومة الولايات المتحدة حسب الصياغة الرسمية[٣٣].

ثمة ذريعة أخرى، ذريعة تثار بصورة منتظمة، تركزت على أن نوريغا كان متورطاً في الاتجار بالمخدرات وتهريبها ـ كما كان معروفاً منذ زمن طويل حين كان ما يزال في قائمة متلقي الدفعات من الاستخبارات المركزية، السي. آي. اي. (CIA). يقول جون دينجز John Dinges، مؤلف كتاب عن نوريغا، إن نوريغا «مع تحوله في عام ١٩٨٤ إلى الحاكم الفعلي لبناما وتوقعاً منه لأن يصبح عنصراً سياسياً رئيساً في أمريكا الوسطى، بدأ بتنظيف سلوكه». ووثيقة ادانته الجرمية بعد انقلاب حكومة الولايات المتحدة عليه لا تتضمن إلا تهمة واحدة بالقيام بعملية الاتجار بالمخدرات بعد ١٩٨٤ . كما أن وكلاء المخدرات في وكالة مكافحة المخدرات يصفون تعاونه مع سلطات الولايات المتحدة في نشاطات ملاحقة تجار المخدرات بأنه كان تعاوناً صادقاً. ففي رسالة مؤرخة في أيار ١٩٨٦ عبر أحد مسؤولي الوكالة عن «تقديره العميق» لنوريغا «بشأن السياسة المناهضة لتجارة المخدرات النشطة التي تبناها»، كما أن المدعي العام ادوين ميس Edwin Meese أضاف اطراءه في أيار ١٩٨٧[٣٤].

ومع استمرار عملية التبرئة في الأشهر اللاحقة تحولت القصص الخرافية الرسمية إلى وقائع ثابتة. فالعرف في نقل الأخبار والتعليق عليها يقوم على انتقاء واحدة من الذرائع التي أطلقتها الادراة وتقديمها بثقة راسخة ـ ولكن بدون البحث ولو شكلياً عن أي دليل ممكن. وقع اختيار المراسلة باميلا كونستابل Pamela Constable على حقوق الانسان باعتبارها الدافع وراء غضب الولايات المتحدة من نوريغا: «ظل المعارضون في الداخل يتعرضون للاضطهاد والقمع بقدر متزايد من القسوة بعد ١٩٨٧ مما أفضى إلى قيام ادارة ريغان بقطع التحالف الطويل للولايات المتحدة مع نوريغا». أما ميكائيل ماسينغ Michael Massing في النيويورك ريفيو فقد ركز على تجارة المخدرات إذ كتب يقول «كانت واشنطن مستعدة لقبول قرصنة نوريغا السياسية بما فيها سرقته لانتخابات جرت في ١٩٨٤،ولكن ما إن أصبح تورطه في الاتجار بالمخدرات على نطاق واسع حتى نفذ صبر أمريكا»[٣٥].

بصرف النظر عن الشؤون الداخلية لباناما من الصعب ، حقاً ، أن نقول إن قمع نورييغا شكل ازعاجاً للمؤيدين المتحمسين للنظامين العسكريين القائمين في السلفادور وغواتيمالا المجاورتين ؛ كما أن سرقة نتائج الانتخاب التي جرت في ١٩٨٤ لم يتم قبولها « على مضض » بل استقبلت بالترحيب والحماس من جانب الولايات المتحدة ؛ أما مساهمة نورييغا في عمليات الاتجار بالمخدرات فقد كانت معروفة منذ أمد طويل، غير أنها لم تطف على السطح في وسائل الاعلام وعلى نطاق واسع إلا بعد تحول سياسة الحكومة الذي أعطى الاشارة . ومن شأن ذلك كله بوصفه جملة من الافتراضات أن يتعرض للشطب والالغاء بسرعة . أما كتأكيدات موثوقة فلا تنبئنا إلا عن أعراف الحياة الثقافية وتقاليدها ، فضلاً عن وضوح فائدتها الجلية كخدمة للسلطة .

أما بالنسبة لمسألة المخدرات ، مهما كان دور نورييغا فيها ، فإن نورييغا هذا لم يكن وحده بكل تأكيد . فبعيد سرقته لانتخاب ١٩٨٤ عن طريق التزوير والارهاب مثيراً اعجاب الولايات المتحدة واطراءها ، حدد المدعي العمومي الفيدرالي في ميامي عدداً من المصارف البانامية بوصفها قنوات رئيسية لنقل أموال المخدرات . وقبل عام كان تقرير لمجلس الشيوخ عن المصارف قد وصف باناما بأنها بؤرة للرساميل الاجرامية وحلقة مركزية لنقل المخدرات وتحويل الأموال الناجمة عنها عن طريق التهريب . وهذه الممارسات توقفت إلى حد كبير حين أفضت عقوبات الولايات المتحدة إلى اغلاق البنوك كلها تقريباً في ١٩٨٧ ، كما جاء في الصحافة بعد الغزو .[٣٦]

غير أن المصرفيين أعيدوا إلى العمل وإلى السلطة مع عملية الغزو حسب ما تفضلت وسائل الاعلام به أخيراً . فالمدعي العمومي ووزير المالية اللذين عُينا من قبل قوات الغزو (مثلهما أيضاً مثل الرئيس الجديد للمحكمة العليا حسب التقارير) هما من المدراء السابقين لبنك الامريكتين الأول الذي يملكه أحد كبار تجار المخدرات الكولومبيين ويُستخدم من قبل كارتيل الكوكائين الكولومبي لتهريب الأرباح ؛ وقد قام نورييغا في ١٩٨٥ باغلاقه في عملية وصفتها وكالة مكافحة المخدرات بأنها كانت ضربة كبيرة موجهة إلى الكارتيل . أما الرئيس اندارا Endera ، وهو محامي شركات كبرى ، فقد ظل لسنوات مديراً لأحد البنوك التي اكتشف الـ اف . بي . آي FBI (المخابرات الفيدرالية) أنها كانت متورطة في تهريب الأموال . تقول صحيفة ميامي هيرالد إن غويللير مو فورد Guiller mo Ford نائب رئيس الجمهورية ورئيس لجنة المصارف مع أخيه هنري Henry ، كانت له علاقات تجارية وثيقة مع رامون ميليان رود ريغيز Ramon Milian Rodrigaez ، مهرب أموال الكارتيل المحكوم بالسجن لمدة خمسة وثلاثين عاماً « كانا مديرين لشركات استُخدمت لتهريب الأموال حسب اعتراف رودريغيز في شهادته . ثمة ارتباط آخر بحكومة اندارا Endara تم الكشف عنه في نيسان ١٩٨٩ حين اعتُقل كارلوس ايليتا Carlos Eleta ، أحد كبار رجال الأعمال المعارضين لنورييغا ، بتهمة استيراد الكوكائين وتهريب الأموال . وحسب كلام أحد كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ، فإن ايليتا Eleta كان قد جُنِّد من قبل الاستخبارات المركزية ليساعد في عملية توزيع عشرة ملايين من الدولارات سراً كاسهام من الولايات المتحدة في حملة انتخاب اندارا رئيساً للجمهورية بعد شهر واحد .[٣٧]

ولدى سؤاله عن تقرير حول تقدير الاجراءات المصرفية بما يؤدي إلى وقف عمليات تهريب أموال الاتجار بالمخدرات قال رئيس الجمهورية انذارا إن التغييرات « لن تكون جذرية إلى ذلك الحد » وإن « المصرفيين يطالبون بتغييرات معقولة ليس من شأنها أن تحدث تبديلاً في الأجواء المصرفية . » وبعد شهر واحد كان المفاوضون من الولايات المتحدة قد « تخلوا عن المحاولات الرامية إلى تغيير قوانين سرية المصارف البانامية التي جعلت تلك البلاد أبشع بؤر لتهريب الأموال المتحققة عبر الاتجار بالمخدرات في نصف الكرة الغربي » كما قال فرانك غريف Frank Greve مضيفاً أن عشرة بنوك رئيسة على الأقل « متورطة عن طيب خاطر » في عمليات تهريب أموال المخدرات بانامًا حسب ما ترى السلطات في الولايات المتحدة ، ويتابع غريف كلامه قائلاً :

« ويعتقد الخبراء أن مليارات الدولارات من أموال المخدرات تدفقت عبر البنوك البانامية بصورة عامة خلال العقد الأخير . . . ولدى سؤاله عن سبب اذعان الولايات المتحدة لسرية المصارف قال أحد مسؤولي وزارة الخارجية : «لا نريد اثارة غضب البانامين ونحن في طور التفاوض معهم . . . فبدلاً من لفت أنظارهم إلى ما إذا كانت قوانينهم كافية ، سنتركهم يقررون بأنفسهم » .

وقد قرر الباناميون بالطريقة المتوقعة عبر ادخال عدد من التغييرات التجميلية . يقول ادغاردو لاسو Edgardo Lasso رئيس جمعية المصارف البانامية : « لا أستطيع أن أقول إن هناك الآن قدراً أقل من تهريب الأموال ، ولكن ذلك ربما يحصل دون معرفتنا » .[٣٨] إن الاقتصاد البانامي المصطنع يعتمد اعتماداً كبيراً على « هذه الأجواء المصرفية » ومن غير المحتمل أن تبادر واشنطن إلى التدخل بصورة جدية جداً .

يا له من كلام مفعم بالمعاني ! فميليان رودريغيز Milian Rodrigues نفسه كان ضيف شرف في حفل تنصيب ريغان « اعترافاً له بمساهماته التي بلغت مئة وثمانين ألفاً من الدولارات جمعها من عملائه (كارتيل الكوكائين الذي اعتبر ريغان « المرشح المطلوب ») ، حسب ما جاء في مقال ليسلي كوكبورن Leslie Cockburn .[٣٩] وبوصفه ملكاً (قيصراً) للمخدرات في أوائل الثمانينات ألغى جورج بوش البرنامج الفيدرالي الصغير الموجه ضد البنوك المتورطة في تهريب أموال المخدرات وتم وضع هذه الحلقة الحساسة في هذه التجارة جانباً خلال الحقبة الجديدة من « حرب المخدرات » . إن أطفال أحياء الجيتوات الفقيرة الذين يبيعون المخدرات يثيرون غيظنا الشديد ، أما الناس المتحضرون المتمدنون الذين يقومون بالعمل نفسه في المكاتب الوثيرة فلا حاجة لأن نلتفت إليهم .

بعد أن صممت حكومة الولايات المتحدة على أن تتحرر من نورييغا ، ظلت مستمرة في دعمها لقوات الدفاع البانامية التي يرأسها نورييغا على الرغم من أن تلك القوات كانت معروفة تماماً بأنها متورطة على جميع المستويات في عمليات الاتجار بالمخدرات . وحين أصدر شولتز Schultz وسام شرف لقوات الدفاع البانامية واصفاً إياها بـ « قوات جبارة وشريفة لها دور سليم تؤديه » ، علقت النيويورك تايمز قائلة « غريب أن نسمع رسميي الادارة ينشدون قصائد المديح للجيش الذي ما زال مملوءاً بأصدقاء الجنرال نورييغا الحميمين الذين شاركوا في اقتسام مرابح تجارة المخدرات وفي

غيرها من النشاطات الاجرامية » . ومع الانجاز الناجح لعملية قضية عادلة ، تمت اعادة تشكيل قوات الدفاع البانامية في ظل القيادة نفسها اساساً ـ التي يتوقع منها أن تكون أكثر ولاءً للقادة العسكريين من الولايات المتحدة مما لنورييغا المتقلب . أما خلف نورييغا فكان الكولونيل ادواردو هاريرا حسن Eduardo Herrera Hassan الذي قامت وحداته « بأقصى قدر من الحماس باطلاق النار على المتظاهرين المدنيين وتسميمهم بالغاز وتعذيبهم وضربهم في أثناء موجة المظاهرات ضد نورييغا التي اندلعت هنا في صيف ١٩٨٧ » كما قالت النيويورك تايمز وهي تتحدث عن أن الكولونيل « وهو يحظى بتأييد المؤسسة الامريكية والدبلوماسية هنا » ، سيجري تعيينه قائداً للجيش ذي التوجهات المؤيدة لحقوق الانسان . وفي تقريرها الصادر في أيار ١٩٩٠ عن غزو باناما عبرت نشرة أمريكاز واتش Americas Watch عن قدر غير قليل من الذهول والاندهاش ازاء تعيين الكولونيل حسن الذي « قاد أفظع عمليات القمع للتظاهرات المسالمة في تاريخ باناما بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٨٧ ذلك التاريخ الذي أطلق عليه خصوم نورييغا اسم « يوم الجمعة الأسود » . . . وحسب أية معايير معقولة يجب أن يخضع هو نفسه للمحاكمة » ـ ولنا أن نضيف ، مثله مثل جورج بوش .(٤٠)

تزعم وسائل الاعلام الحكومية أن بوش لم تكن لديه إلا « بدائل قليلة » عن الغزو بعد اخفاقه في الاطاحة بنورييغا بوسائل أخرى (ر . و . آبل R.W.Apple) . ويضيف توم ويكر T.Wicker ، رغم كونه من الحمائم ، قائلاً « ربما لم يرَ بوش أي بديل للغزو » ولكنه لا يعتبر حجج بوش حججاً « مقنعة » .(٤١) فالافتراض الكامن وراء هذا كله هو أن للولايات المتحدة الحق كله في تحقيق أهدافها مما يجعل وسائل العنف مشروعة حين تفشل الأساليب السلمية . لهذا المبدأ تطبيقات واسعة . يمكن استذكاره على الفور من قبل الارهابيين الذين نسفوا طائرة بان آم ١٠٣ ذلك العمل الذي تمّ شجبه بمرارة شديدة في الذكرى السنوية الأولى لحظة قيام الولايات المتحدة بغزو باناما . فأولئك يستطيعون أيضاً أن يقولوا إنهم استنفذوا الوسائل السلمية . غير أن العقيدة تنطوي على سمة حاسمة أخرى : يبقى حق استخدام العنف محصوراً بـالولايـات المتحدة وعملائها .

تتضح العقيدة الأساسية أكثر جراء التعامل مع القانون الدولي . فحقيقة أن مبادىء هذا القانون قد انتُهكت عن طريق الغزو وردت أحياناً ولكنها طُمست على أساس أن « نصوصه الملزمة ضبابية » (وول ستريت جورنال) ، أو غير ذات موضوع ببساطة . قبل عشر سنوات بالضبط غزت فيتنام كمبوديا ، اثر هجمات اجرامية على قرى فيتنامية أدت إلى آلاف القتلى والجرحى ، وأطاحت بنظام بول بوت . وحسب جميع المعايير فإن تبرير هذا الغزو أكثر معقولية واقناعاً من أي شيء يمكن للولايات المتحدة أن تتذرع به . غير أن النصوص الملزمة لم تكن آنذاك ضبابية ولا غير ذات موضوع . على العكس من ذلك تماماً ، أثارت الفيتنام ، بانتهاكها للقانون الدولي ، مشاعرنا العميقة مما اضطرنا إلى اعتبارها ممثلة لـ « بروسيي جنوب شرق آسيا » (نيويورك تايمز) الذين يتعين علينا أن نعاقبهم ، جنباً إلى جنب مع الشعب الكمبودي ، عن طريق شن حرب اقتصادية ودعم الخمير الحمر في الخفاء . أما التفسير الذي تقدمه العقيدة لردود الأفعال المختلفة اختلافاً

جذرياً فهو أن الولايات المتحدة وعملاءها ، دون غيرها ، تتمتع بحق ممارسة العنف اللاقانوني . غير أن الأسئلة الواضحة تبقى معلقة كما يجري قمع فهم العالم الواقعي بنجاح .

ملتزمة بجدول أعمال الحكومة إلى حد كبير ، نادراً ما تبادر الصحافة إلى تمحيص مسائل مثل الاصابات بين المدنيين . عزا البعض هذا الاخفاق لتدخل البنتاغون ولكن عذرهم يبقى بلا أساس . فما من شيء منع الصحافة من زيارة المشافي ومقابلة مدرائها الذين تحدثوا عن أعداد كبيرة من الجثث منذ الأيام الأولى وتوسلوا امريكا اللاتينية وأوربا من أجل الحصول على معدات طبية لأن « الولايات المتحدة لا تعطينا غير القذائف والرصاص » ، أو من نشر التقارير المروعة التي كانت زاخرة بمثل هذه الحقائق . تحدثت ليندا هوسي Linda Hossie من صحيفة تورونتو غلوب اندميل عن « شك مكشوف » ازاء الأرقام الرسمية وهي تروي كلام سكان الأحياء الفقيرة ونشطاء الكنيسة وغيرهم ممن تحدثوا عن العديد من المدنيين الذين « دفنوا لعدم توفر وسائط النقل اللازمة لنقلهم إلى المشافي » . وتتابع لتقول : « اتفق جل البانامين الذين قابلتهم على أن الأكثرية الساحقة من الضحايا هي من المدنيين » . وتمكنت الصحافة الارجنتينية من الاهتداء إلى ناطق باسم الحكومة قال : « لقد اتخذوا الخطوات القانونية الضرورية لاحراق كميات هائلة من الجثث المراكمة في برادات المشافي المركزية الملأى بالجيف » . وتحدث ج . د . غانون J. D. Gannon ، وهو من القلة التي حاولت أن ترى ما جرى ، عن أن المشافي وبرادات الأموات وبيوت الجنائز سجلت ست مئة حادثة موت في مدينة باناما ، في حين قدر الدبلوماسيون ونشطاء المنظمات الخيرية وجود أربع مئة آخرين ماتوا في المناطق الريفية .(٤٣)

أبدت وسائل الاعلام اهتماماً كبيراً باستطلاع للرأي أجرته محطة سي . بي . اس . CBS عبر فيه أكثر من ٩٠ بالمئة عن التأييد للغزو ، غير أنها عزفت عن تأمل حقيقة أن ١٠ بالمئة من السكان أي ٢,٤ مليوناً قالوا إن صديقاً أو قريباً قد قُتل (٢٣ بالمئة ، قُتل أو جرح) . تشير حسابات قليلة تتناول عدداً من الفرضيات المعقولة إلى أن الاستفتاء إما أنه استفتاء عديم المعنى بصورة مطلقة أو أن أعداد القتلى تجاوزت الألوف حسب التقديرات المحافظة . ولكن المسألة لم تبرز على السطح .(٤٤)

شارك الكونغرس في عدم الاهتمام بالضحايا المدنية . ففي الأول من شباط أصدر المجلس قراراً يحمل الرقم ٣٨٩ ـ ٢٦ « يطري بوش على معالجته لعملية الغزو ويعبر عن الأسى ازاء استشهاد ثلاث وعشرين امريكياً » كما جاء في تقرير لوكالة أسوشيتد برس . ثمة نقص تمكن بخطر بالبال ولكنه مر دون أن يلاحظه أحد على ما يبدو .(٤٥)

ليس هذا إلا مثالاً ولكنه يكفي لالقاء الضوء على « نوعية الضربة النافذة والقيود التي لم تمنع الكتابة والتي تجعل الصحافة هذا العنصر الأساسي من عناصر النظام الديمقراطي في هذا البلد » ، كما يقول سانفورد أونغار Sanford Ungar تحت تأثير الرهبة ازاء أهمية مهنته .(٤٦)

وعلى بعد خطوة واحدة يرتفع القناع وتصبح الحقائق الأولية قابلة للادراك بسهولة . يعلق كبير المحللين العسكريين في اسرائيل ، زئيف شيف Zeev Schiff قائلاً لا شيء ملفت للنظر في غزو الولايات المتحدة « لا من الناحية العسكرية ـ حيث تقوم القوات الامريكية بقتل المدنيين البانامين

الأبرياء . . . ـ ولا من الناحية السياسية حيث تبادر قوة عظمى إلى استخدام قواتها العسكرية ضد جارة صغيرة استناداً إلى ذرائع لن تتردد واشنطن في رفضها ودحضها لو تقدمت بها دول أخرى . » مثلها مثل عملية قصف ليبيا وغيرها من العمليات العسكرية الأخرى تكشف هذه العملية عن « أن واشنطن تبيح لنفسها ما لا تبيح قوى أخرى ، بما فيها الاتحاد السوفيتي ، لنفسها ، على الرغم من أنها تمتلك بوضوح مبررات ليست أقل من المبررات التي تتذرع بها الولايات المتحدة . »

وفي دولة عميلة أخرى اتخذت الصحافة الهندوراسية الرسمية موقفاً أقسى . فاحدى افتتاحيات إل تمبو El Tempo دانت بمرارة « التوتاليتارية (الشمولية) الدولية » لدى جورج بوش « المقنعة بقناع ديمقراطي » ؛ لقد « أعلن » بوش « بوضوح أمام امريكا اللاتينية أن ليس هناك أي قانون بالنسبة لحكومة امريكا الشمالية ـ ليس هناك سوى ارادة امريكا الشمالية لدى قيامها بفرض مخططاتها على النصف الغربي للكرة الأرضية » . وقد تحدث أحد المعلقين عن عملية « قضية عادلة » قائلاً :

« يا لها من نورية فظة وعجيبة ! ليست هذه العملية أقل أو أكثر من غزو امبريالي لبناما . . . نعيش في أجواء مفعمة بالعدوان وعدم الاحترام . . . . مجروحين بفقرنا ، بضعفنا ، بتبعيتنا العادية ، بخضوع أمنا المزيلة المطلق لخدمة مصالح قوة عظمى لا تعرف معنى الرحمة . إن امريكا اللاتينية غارقة في بحر من الألم »

ـ فيما يُصدر الكونغرس قراراً يطري فيه جورج بوش اطراء صاخباً على انتصاره .(٤٧)

٤ ـ عملية القضية العادلة : الأسباب

لم تكن الأسباب الكامنة وراء الغزو عصية على الفهم . فمانويل نوريغا Manuel Noriega ظل يعمل راضياً ومسروراً مع استخبارات الولايات المتحدة منذ الخمسينات وعبر فترة شغل جورج بوش لمنصبي مدير وكالة المخابرات المركزية (السي . آي . أي CIA) وملك أوقيصر المخدرات في ظل ادارة ريغان . بدأت علاقات نوريغا بجهاز استخبارات الولايات المتحدة مع قيامه بالابلاغ عن الاتجاهات اليسارية بين زملائه الطلاب والضباط والمدربين في الأكاديمية العسكرية . وهذه الخدمات أصبحت خدمات تعاقدية عام ١٩٦٦ أو ١٩٦٧ حسب شهادة مسؤولين من المخابرات الامريكية . يقول فريدريك كمب Frederick Kempe : كانت الشبكة التجسسية التي نظمها « ستخدم جهتين هما الحكومة البانامية عن طريق مراقبة الخصوم السياسيين في المنطقة ، والولايات المتحدة من خلال تعقب النفوذ الشيوعي المتنامي في الاتحادات النقابية في مزارع الموز العائدة لشركة الفواكه المتحدة . . » (هم مناسب من هموم حكومة الولايات المتحدة كما هو مفترض بدون تعليق) . وبعد سلسلة من التقلبات المختلفة تم الاعتراف به صديقاً حميماً من جانب ادارة ريغان واعيدت إليه مخصصاته المالية عبر جهازي السي . آي . أي CIAوالدي . آي . أي DIA وقد بلغت حوالي ٢٠٠,٠٠٠ مئتي ألف دولار في السنة .(٤٨) سبقت الاشارة إلى مساهمته في سرقة انتخاب ١٩٨٤ . وقد أدى دوراً مساعداً في حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا كما

اعتبرته وكالة مكافحة المخدرات عنصراً ثميناً في الحرب ضد المخدرات .

غير أن الولايات المتحدة بدأت ، مع حلول عام ٨٥ ـ ١٩٨٦ ، تعيد تقويم دوره وقررت أخيراً أن تستغني عنه وتبعده . تطورت في باناما « معارضة مدنية » مدعومة بالدرجة الأولى من الطبقات العليا والمتوسطة أفضت إلى قيام تظاهرات احتجاجية قُمعت بوحشية من قبل الجيش البانامي بقيادة حبيب الولايات المتحدة الكولونيل هيريرا حسن Herrera Hassan . أدلى أحد عناصر الـ GAO بشهادة أمام الكونغرس (٤٩) قائلاً : تم تنفيذ برنامج لشن حرب اقتصادية هدفت إلى تقليص نفوذ أوساط رجال الأعمال الامريكيين من الولايات المتحدة .

ثمة نقطة سوداء ضد نوريغا الا وهي تأييده لعملية كونتادورا للسلام في امريكا الوسطى التي كانت الولايات المتحدة تعارضها بشدة . بات التزامه بالحرب ضد نيكاراغوا أمراً مشكوكاً فيه وحين تفجرت قضية إيران ـ كونترا أصبحت فائدته معدومة . مع بداية عام ١٩٩٠ كانت ادارة قناة باناما ستنُقل بمعظمها إلى أيدي بانامية وبعد سنوات قليلة كان سيتم استكمال العملية حسب اتفاقية القناة . ثمة خط نفطي كبير تعود نسبة ٦٠ بالمئة من ملكيته إلى باناما . من الواضح أن الهدف كان مرتكزاً على استعادة العملاء التقليديين للولايات المتحدة إلى السلطة ، ولم يكن هناك كثير من الوقت . وكما قالت الايكونوميست اللندنية : « كان التوقيت حاسماً » وكان لابد من تنصيب حكومة جديدة مع اقتراب الأول من كانون الثاني .(٥٠)

كانت المكاسب الأخرى المترتبة على الغزو تشمل إحكام القبضة الخانقة على نيكاراغوا وكوبا اللتين كانتا ، حسب زعم الحكومة ووسائل الاعلام ، تستغلان الاقتصاد البانامي الحر والمفتوح للتهرب من العقوبات التجارية وحالة الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة عليهما (ثمة ادانة أخرى للحصار من جانب الأمم المتحدة لدى قيام الولايات المتحدة بغزو باناما ولم يعارض قرار الادانة سوى الولايات المتحدة واسرائيل ، ولكن الخبر تافه لا يستحق أن يرد في التقارير الاعلامية) . تم التعبير عن هذه النوايا بصورة رمزية عبر الانتهاكات البشعة للحصانة الدبلوماسية بما في ذلك اقتحام سفارة نيكاراغوا وعمليات الاحتجاز المتكرر لموظفين من السفارة الكوبية ـ أعمال لاشرعية بشكل صارخ ولكن لا تثير أي قلق في حالة انعدام القانون اللهم إلا خطر تشكيل سابقة قد تعاني منها الولايات المتحدة نفسها ؛ فما من أحد يعلم متى سيلوذ سوموزا أو ماركوس آخر بالسفارة الامريكية طالباً الحماية ! حتى الاستعراض المبتذل الذي قدمته وحدات من جيش الولايات المتحدة خارج سفارة الفاتيكان ، مع الموسيقا الصاخبة وغيرها من الألعاب الصبيانية ، اعتبر عموماً لعبة بريئة ونظيفة ـ أو . كما قال الجيش (على لسان الكولونيل تير ساهلين من مركز العمليات الحربية الخاصة الذي يحمل اسم كينيدي) « استخداماً خلاقاً للعمليات السيكولوجية (النفسية) . » أما فيتزواتر Fitzwater ، الناطق بلسان البيت الأبيض ، فقد كان « مسروراً بالتأكيد من رؤية روح الدعابة الامريكية طافية على السطح في مثل هذا الوضع » ـ الذي كان ، باعتراف جميع الأطراف ، جزءاً من نمط من أنماط الانتهاك الفظ والوقح لسائر القوانين الفيدرالية والدولية المتعلقة بالامتيازات الدبلوماسية . تمسكت الصحافة بقواعد الموضوعية الأسطورية

لديها ـ مثلما فعلت أطقم تلفزيونية في فندق مطل على سفارة الفاتيكان حين أبرزت ثمرة كريفون مقسومة خارج الغرفة ، أو حين أمتعت محطة الاذاعة القومية جمهورها النخبوي المثقف بمقابلة أجرتها مع تاجر للفاكهة والخضار وهي تسأله عما إذا كان وجه نورييغا المتفخ يشبه ثمرة الكريفون .(٥١)

وبعد سبعة أشهر قامت القوات العراقية بمحاصرة سفارة الولايات المتحدة وغيرها من السفارات في محاولة منها لاجبار البلدان المشاركة في الحصار المفروض على العراق على سحب بعثاتها . أعلن الناطق باسم البيت الأبيض : « لم يأتوا بأية حركة ضد السفارة ، ولم يتطفلوا بأي شكل من الأشكال ، ولكنهم مع ذلك موجودون » . ثارت حفيظه وسائل الاعلام . كتبت التايمز تقول : « انقض صدام حسن الآن على الدبلوماسية نفسها » وأضافت ، معلنة للمرة الأولى ، أن القادة العراقيين باتوا الآن « مجرمي حرب بالمعنى الكلاسيكي لمحاكمات نورمبرغ »ولا بد من محاكمتهم وفق مبادىء نورمبرغ التي تنص على «ضرورة انزال العقاب بمن يرتكب جريمة ضد القانون العالمي»، بمن في ذلك رؤساء الدول ومن يأتمرون بأمره. نبالغ في التفاؤل إذا توقعنا من محرري التايمز أن يتذكروا أن الدولة التي يرفعونها إلى السماء باعتبارها «رمز الكرامة الانسانية» قامت، لدى غزوها لبيروت الغربية في أيلول ١٩٨٢ منتهكة اتفاقاً لوقف اطلاق النار وقراراً اجماعياً صادراً عن مجلس الأمن الدولي، باقتحام سفارة الاتحاد السوفيتي واحتلت مبنى القنصلية وبقيت فيه يومين؛ لقد كان ذلك عملاً استفزازياً بالغ الوقاحة (كما أن السفارة تعرضت لعمليات القصف بصورة متكررة لدى قيام اسرائيل بقصف الأهداف المدنية في بيروت) .(٥٢)ولكنهم ربما استطاعوا دون عناء كبير، ان يستأصلوا من الذاكرة بعضاً من الأحداث التي جرت في مدينة باناما قبل بضعة اشهر.

أعاد الغزو إلى السلطة النخبة الأوروبية البيضاء التقليدية التي كان الجنرال توريخوس Torrijos قد أطاح بها في انقلابه عام ١٩٦٨ . يلاحظ مراسل التايمز روبرت بير Robert Pear في ختام أحد مقالاته الصاخبة أن «العواطف الموالية لأمريكا يجري التعبير عنها بقوة أكبر لدى البانامبين الموسرين من الطبقات الوسطى بالمقارنة مع الذين يعيشون بمداخيل أدنى»، أي الزنوج والمستيزو (المهجنين). ويضيف أن نائب رئيس الجمهورية لم يزر الأحياء الفقيرة. غير أن ريتا بيميش Rita Beamish تكتب للأسوشيتدبرس قائلة إن «كويل Quayle قام، قبل مغادرته لمدينة باناما، بزيارة أحياء كوريلو الفقيرة في رحلة بالسيارات. . . وفيما كان موكبه ينساب ببطء في أزقة الحي تجمع المتفرجون في مجموعات وظلوا ينظرون من النوافذ بصمت كصمت القبور. كان رد فعلهم متناقضاً تناقضاً صارخاً مع يوم الأحد المفعم بالبهجة الحماسية الصادرة عن جمهور من المصلين المتأنقين في احدى الكنائس الكاثوليكية حيث حضر كويل القداس في حي آخر»، وقد تم ابراز الحدث على شاشات التلفزيون.(٥٣)

غير أن «التناقض الصارخ» ظل بعيداً عن الأنظار. فمراسل التايمز لاري روهتر Larry Rohter وآخرون لمسوا تأييداً عاماً واستحساناً شاملاً لمغامرات الولايات المتحدة بين صفوف أولئك

الذين طالما عانوا من الحرب الاقتصادية وتعرضوا للتدمير جراء الغزو.

قلة من المراسلين تاهت عن الطريق القويم اكتشفت النمط المتوقع. فديغو ريبا دينيرا Diego Ribadeneira يتحدث عن مظاهرة احتجت على اعتقال اثنين من قادة اتحاد عمال الاتصالات اللاسلكية من قبل الجنود الامريكيين. ويتابع المقال قائلاً: «معظم النشطاء السياسيين والقادة العماليين هم على قائمة تضم مئات الأسماء من الذين تعتزم حكومة اندارا احتجازهم». واعترف أحد كبار موظفي السفارة الأمريكية بعدم معرفته للأسباب قائلاً: «لم نتلق أية تفصيلات، تبلغنا فقط أن حكومة اندارا تريدنا أن نلقي القبض عليهم. أخمّن أنهم أشرار من نوعية ما». (٥٤).

إذن فهم، مثلهم مثل سائر النشطاء السياسيين والقادة العماليين في المنطقة، وفي غيرها من المناطق، أشرار ملاعين إذا ما زاحوا قيد شعرة عن الصراط المستقيم.

ورغبة منها في عدم ترك اي شيء للصدف، قامت المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة بارسال المئات من خبراء الحرب النفسية إلى قلب باناما لـ «نشر دعايات موالية للولايات المتحدة في سائر أرجاء البلاد» في حملة استهدفت «تعزيز صورة الولايات المتحدة واسباغ الطابع الأمريكي على جميع أقطاب الحكومة الجديدة»، كما قالت الصحافة. وقد صرح أحد المسؤولين العسكريين قائلاً: «هؤلاء الشباب.. .متمكنون إلى حد الحذلقة من جميع الجوانب السيكولوجية للحرب. فهم يعملون في ميدان الدعاية.»(٥٥)

تشكل حياة نورييغا الحرفية نموذجاً مألوفاً. فالزعران وقطاع الطرق واللصوص الذين تدعمهم الولايات المتحدة يصلون، عادة، إلى نقطة في العمل الذي يؤدونه يصبحون معها أكثر استقلالية مما ينبغي واشد نفاذاً إلى ما لا يحق لهم أن يطلعوا عليه مما يؤدي إلى أن يصبحوا عديمي الفائدة. فبدلاً من الاكتفاء بنهب الفقراء وحماية الأجواء الملائمة لنشاطات رجال الأعمال، يشرعون بالتدخل في شؤون حلفاء واشنطن الطبيعيين، نخبة رجال الأعمال المحليين والطغمة المالية، بل وبمصالح الولايات المتحدة مباشرة. وعندئذ تبدأ واشنطن بعملية التأرجح ؛ نسمع عن انتهاكات حقوق الانسان التي طالما تم تجاهلها بسرور فيما مضى، وتتحرك حكومة الولايات المتحدة أحياناً لازاحتهم ـبل وتصل إلى مستوى محاولة اغتيالهم كما في حال تروخيليو Trujillo. فمع حلول عام ١٩٨٦ـ١٩٨٧ كانت المسألة الوحيدة متركزة على متى وكيف تتم ازاحة نورييغا؟ رغم ورود بعض الاعتراضات. منذ آب ١٩٨٧ عارض ايليوت آبرامز Elliot Abrams، مهووساً كعادته بجاذبية الارهاب في نيكاراغوا، قراراً لمجلس الشيوخ يدين نورييغا.(٥٦)

ثمة اشارة أخرى إلى امكانية تشوه بعض الغموض على المستويات العليا ألا وهي العلاقة العجيبة بين اسرائيل وباناما. كما في حال سوموزا، من الواضح أن اسرائيل لم تكن ملزمة بالغاء شحنات الأسلحة وغيرها من المساعدات المقدمة إلى نورييغا حتى اللحظة الأخيرة تقريباً. ووفقاً لما جاء في الصحافة الاسرائيلية فإن «اسرائيل»، لحظة خروج نورييغا من دائرة «الأصدقاء الحميمين» لواشنطن، «تلقت أمراً بأن تتصرف كما ينبغي ـ كان مسموحاً لاسرائيل أن تستمر ببيع الأسلحة ولكنها مطالبة بخفض مستوى علاقاتها مع نورييغا».

يقول افرايم دافيدى Ephraim Davidi في صحافة حزب العمل إن حوالي عشرين بالمئة من مبيعات الأسلحة الاسرائيلية لبانانا والتي بلغت قيمتها خمس مئة مليون من الدولارات خلال العقد الأخير، كانت في السنوات الثلاث الأخيرة، اضافة إلى معدات عسكرية اخرى. ويعتقد دافيدي أن الأمريكيين كانوا يتبعون الخطة المعهودة القائمة على توفير الأسلحة والعناصر العسكرية التي من شأنها، إذا كانوا حسني الحظ، أن تزيل هدفهم المحدد من الوجود ـ كثير الشبه بسيناريو قيام اسرائيل ببيع أسلحة أمريكية لايران في أوائل الثمانينات.(٥٧)

كانت، على العموم، عملية ناجحة، فالولايات المتحدة تستطيع أن تسير قدماً على طريق تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الناجحة، كما ظلت تفعل، وبقدر كبير من النجاح، منذ العديد من السنوات في سائر أرجاء المنطقة. يجري عرض مثل هذا الأفق بصورة جدية، انطلاقاً من التجاهل الطليق والمغتبط للتاريخ ولأحداثه ذات العلاقة فضلاً عن الأسباب الكامنة وراء مساره المنتظم. لم تطرح التقارير المفعمة بالسرور التي تحدثت عن هذه الآفاق حتى أكثر الأسئلة وضوحاً وبروزاً: ما العواقب التي ترتبت على أحدث عمليات الغزو التي تمت تحت يافطة الوعود ذاتها؟

كان اغفال هذه النقطة يتطلب قدراً غير قليل من الولاء الفعلي. فيوم غزو بانامـا حملت الصفحات الداخلية للجرائد مقالات تأبينية تحدثت عن مآثر هيربرت بليز Herbert Blaize الذي قاد عملية انتصار الديمقراطية واعادة البناء بعد تحرير غرينادا ـ فرصة ملائمة تماماً لتقديم تحليل عن تحقيق الوعد. في البدء ضخت الولايات المتحدة مبلغ مئة وعشرة آلاف دولار إلى الجزيرة الصغيرة لحفز الاستثمارات الامريكية والسياحة، ولكن المبلغ لم يحقق الشيء الكثير. فالبلاد رازحة تحت وطأة قروض خارجية تصل إلى خمسين مليوناً وعجز تجاري يبلغ ستين مليوناً. وفي أوائل كانون الأول ١٩٨٩ طالب اضراب شارك فيه جميع الموظفين في القطاع العام بدفع زيادات الأجور الموعودة منذ ١٩٨٧ ؛ غير أن المخصصات غير متوفرة رغم الاكثار من الاستدانة لتقليص العجز في الموازنة. تتحدث الأرقام الرسمية عن بطالة بلغت عشرين بالمئة، وتقدر بأربعين بالمئة بين العمال الشباب. يقال إن الإدمان على الكحول والمخدرات وصل مستويات قياسية جنباً إلى جنب مع جرائم القتل وغيرها من علامات الانحلال الاجتماعي. أما شبكة الرعاية الصحية التي تأسست في ظل موريس بيشوب Maurice Bishop فقد تفككت وانهارت بعد قيام بليز Blaize بطرد الكوادر الكوبية التي كانت تسيّرها. يقدر أن اثنين بالمئة من السكان هاجروا من البلاد خلال عام ١٩٨٦ .
وفي حزيران ١٩٨٧ استصدر الرئيس بليز قانوناً للطوارىء يعطي قوات الأمن صلاحيات وسلطات واسعة، بما فيها الاعتقال دون محاكمة، الاحتجاز في البيت، الترحيل، وحق اعلان منع التجول اضافة إلى اقامة هيئة تتولى مهمة مراقبة «الأغاني الحساسة سياسياً». توقف النداءات الموجهة إلى «المحسن الكبير ريغان» الذي سيبني لنا البيوت، ويعطينا الطعام والعمل، ويقودنا إلى جرار الكنز الموجودة عند نهاية قوس قزح، كما وعدنا. بدلاً من ذلك كله ثمة على الجدران كتابات منحوتة تحمل عبارات «أيها اليانكي انقلع!» «أيها اليانكي عد إلى بيتك!» «فالخربشات الحديثة على

الجدران أميل لأن تقول أشياء مثل (ريغان هو الارهابي رقم واحد في العالم!»، كما يقول غاري كريست Gary Krist الذي يعجز عن فهم ما يرى ويتابع كلامه قائلاً: «إن الوصف الأشد تملقاً الذي سمعته عن جورج بوش في الجزيرة كلها كان يقول: ليس جورج بوش إلا ريغان آخر ولكنه أقل عدوانية»؛ كان ذلك قبل العودة إلى النص الحرفي في باناما.(٥٨)

لنا أيضاً أن نتحول إلى جمهورية الدومينيكان التي حررها العدوان الأمريكي في ١٩٦٥ وأقحمها في الطريق الديمقراطي ـ ولو بعد سنوات من طغيان فرق الموت والتعذيب وسيطرة شركات الولايات المتحدة على معظم ما بقي خارج قبضتها في عمليات الاحتلال السابقة. تلك ايضاً تُعتبر انتصاراً للديمقراطية حيث يجري انتخاب المدنيين والجيش بعيد عن السلطة ـ في الحقيقة ينبع رضاهم من ترك مهمة أجهزة الأمن للمدنيين وصندوق النقد الدولي. ولكن الباحث المتخصص بالشؤون الامريكية اللاتينية جان نيبرز بلاك Jan Knippers Blackيلاحظ أن «شعباً مخلصاً ودؤوباً فوق جزيرة عزّ نظيرها من حيث النعم التي تتمتع بها من الموارد الطبيعية المتنوعة والتربة الخصبة والغابات المزدهرة والوفرة الهائلة من الأسماك والطيور، ما زال يناضل ويكافح دون أن يحقق أي قدر له شأنه من الانفراج أو التقدم ضد عمليات النهب والجوع والمرض» كما أن البلاد تبقى «أشبه بمستعمرة ملحقة بالولايات المتحدة» مفتقرة حتى إلى الحدود الدنيا من الاستقلالية حيث لا مهرب من البؤس بالنسبة لعامة السكان.(٥٩)

فيما كانت قوات الولايات المتحدة مشغولة بـ «استعادة النظام» في باناما في كانون ثاني غرق قارب مملوء باللاجئين الدومنيكانيين الهاربين إلى الولايات المتحدة وفقد العشرات منهم حياتهم؛ كما أن قارباً آخر اشتعلت فيه النار قبل أيام قليلة ولم يبق أحد من ركابها على قيد الحياة. وكما هي العادة فإن هذه الحوادث لم ترد في التقارير الصحفية. إن أعداداً لا حصر لها من سكان القوارب غير الشرعيين هؤلاء يبحرون في زوارق هشة إلى بورتوريكو كل سنة، فيتعرض العديد للغرق ويتم القاء القبض على الآلاف لترحيلهم. توقع مكتب الهجرة والجنسية في الولايات المتحدة أن يلقي القبض على أكثر من عشرة آلاف من هؤلاء في ١٩٩٠، حوالي ١٠ ـ ٢٠ بالمئة منهم يحاولون الدخول بصورة غير شرعية، وهو رقم يشكل ضعف الرقم الذي كان عام ١٩٨٩. وبالتناسب مع الحجم السكاني من شأن أي هروب مماثل من فيتنام أن يتراوح بين نصف مليون ومليون، وهو رقم لا بد من أن يثير احتجاجات دولية واسعة على الارهاب الممارس في ظل النظام الشيوعي. صحيح أن جمهورية الدومينيكان لم تتعرض للتدمير بأيدي غزاة أجانب وجراء حرب اقتصادية غير أن النواح على مصائر أولئك الذين يفرون من شواطئها لا يشكل رأسمال سياسي، خلافاً لحال البكاء على مصير سكان القوارب الفيتناميين، وبالتالي فإن هؤلاء، أي سكان القوارب الدمنيكانيين، يبقون بعيدين عن الأنظار مثلهم مثل آلاف سكان القوارب من هاييتي هؤلاء الذين تمت اعادة حوالي عشرين ألفاً منهم عنوة خلال سنوات حكم ريغان، فيما يهرب الآخرون إلى جمهورية الدومينيكان ـ أو يتم القاء القبض عليهم وجلبهم إلى هناك ـ ليعملوا كالعبيد في مزارع قصب السكر.(٦٠)

لم تقطع أفكار كهذه مسلسل اطراء عملية القضية العادلة بما تنطوي عليها من وعود براقة ـ

وهي ليست فارغة تماماً. فإعلان بوش عن تقديم مليار من الدولارات كمساعدة لاعادة بناء المجتمع الذي دمرته الحرب الاقتصادية والهجوم العسكري اللذين شنتهما الولايات المتحدة تضمن ٤٠٠ مليون لتمويل مبيعات منتجات أمريكية إلى باناما، و١٥٠ مليوناً لتسديد ديون مصرفية و٦٥ مليوناً لتسديد قروض للقطاع الخاص وتوفير ضمانات لمستثمرين من الولايات المتحدة ـ وهذه المبالغ كلها ليست إلا هبات ممنوحة للأغنياء في الداخل على حساب دافع الضرائب في الولايات المتحدة.

٥ ـ نوايا طيبة انحرفت عن الهدف:

في الأشهر التي أعقبت غزو باناما غابت القضية الناجحة عن الأنظار إلى حد كبير.(٦٢) كانت أهداف الولايات المتحدة قد تحققت، جرى الاحتفال بالنصر بالشكل الملائم تماماً، ولم يبق شيء كثير يمكن الحديث عنه سوى تسجيل التقدم اللاحق على الطريق المفضي إلى الحرية والديمقراطية والحظ السعيد ـ وفي حال تعذر تصديق ذلك، انتاج تأملات معينة بين الحين والآخر تتناول الأسباب التي جعلت أطيب النوايا تتوه وتنحرف حين يتعين علينا أن نتعامل مع مثل هذه المادة البشرية الفقيرة.

ثمة مصادر من أمريكا الوسطى ظلت تولي اهتماماً غير قليل للأثر الذي تركه الغزو على المدنيين، ولكن هذه المصادر تم تجاهلها في الاستعراضات الآنية لما حدث. كرس مراسل النيويورك تايمز لاري روهتر Larry Rohter زاوية لتقديرات الاصابات في الأول من نيسان حيث أورد أرقاماً وصلت إلى ٦٧٣ من القتلى، وأضاف أن الأرقام الأكبر، التي يعزوها لرامزي كلارك Ramsey Clark دون غيره، «مرفوضة على نطاق واسع» في باناما. وقد تمكن من العثور على شهود وصفوا سلوك الجيش الامريكي بالتحفظ والانضباط، غير أنه لم يجد أحداً يروي قصصاً أقل امتاعاً.(٦٣)

وبين المصادر العديدة المتوفرة بسهولة والمحكومة بأنها غير جديرة بالذكر نجد جملة من الأمثلة الشبيهة بالتالية:

كتبت الصحافة المكسيكية أن اثنين من الرهبان الكاثوليك قدروا عدد الموتى بحوالي ثلاثة آلاف. أما المشافي ومجموعات حقوق الانسان غير الحكومية فقد قدرت عدد الموتى بأكثر من ألفين.(٦٤)

نشرت بعثة مشتركة ضمت مندوبين عن لجنة حقوق الانسان في أمريكا الوسطى (في كوستاريكا) ولجنة حقوق الانسان البانامية تقريراً عن التحقيقات التي أجرتها في الفترة بين ٢٠ و ٣٠ كانون الثاني والمستندة إلى العديد من المقابلات. تضمن التقرير أن «الخسائر البشرية لعملية الغزو أكبر بكثير من الأرقام الرسمية التي أطلقتها الولايات المتحدة»؛ فالقتلى الـ ٢٠٢ فقط حسب الرواية الأمريكية يصلون إلى حوالي ألفين إلى ثلاث آلاف قتيل وفقاً لـ «تقديرات محافظة». يقول شهود

عيان تم استجوابهم في الأحياء الحضرية الفقيرة إن الهيلوكوبترات الأمريكية كانت توجه نيرانها إلى مبان ليس فيها إلا المدنيون، وإن دبابة امريكية حطمت حافلة عامة مما أدى إلى مقتل ستة وعشرين راكباً، وإن مساكن مدنية احترقت بصورة كاملة مع الاجهاز على العديد من الشقق السكنية وموت العديد من القاطنين، وإن القوات الأمريكية أطلقت النار على سيارات الاسعاف وقتلت جرحى، بعضهم بالحراب، ومنعت الناس من الاتصال مع الصليب الأحمر. تحدثت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية عن وجود أعداد كبيرة من القتلى تجاوزت الأرقام التي أوردتها المصادر «المحافظة». تم احتجاز المدنيين، وخصوصاً قادة الاتحادات النقابية وأولئك الذين اعتبروا معارضين للغزو أو متعصبين قوميين. . . بصورة غير شرعية. جميع مساكن ومكاتب القطاعات السياسية التي عارضت الغزو تعرضت للتفتيش فضلاً عن تخريب الكثير منها وسرقة الأشياء الثمينة التي كانت موجودة فيها.» فرضت الولايات المتحدة رقابة مشددة يتابع التقرير كلامه قائلاً: «صحيح أن انتهاكات حقوق الانسان في ظل نوريغا كانت كثيرة بصورة غير مقبولة، ولكنها ظلت بطبيعة الحال خفيفة وبسيطة بالمقارنة مع سجل الانتهاكات المقترفة من قبل النظامين المدعومين من الولايات المتحدة في كل من غواتيمالا والسلفادور». إلا أن غزو الولايات المتحدة» تسبب بمستوى لم يسبق له مثيل من الموت والمعاناة وانتهاكات حقوق الانسان في باناما. كان التقرير بعنوان «باناما: أكثر من عملية غزو، . . . مذبحة»(٦٥)

توصلت منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان بالتوافق مع أمريكاز واتش Americas Watch إلى أرقام غير نهائية حول الاصابات كانت أكبر من تلك الصادرة عن البنتاغون ولكنها أقل بكثير من الأرقام التي أعلنتها منظمة حقوق الانسان في أمريكا الوسطى وغيرها من المنظمات في باناما. تقديراتهم هي أن ٣٠٠ تقريباً قتلوا. وتقول أمريكاز واتش أيضاً إن «التقديرات المتحفظة» هي أن هناك حوالي ٣٠٠٠ من الجرحى، وتتوصل إلى استنتاج يقول بأن عدد القتلى المدنيين كان أربعة أضعاف عدد القتلى العسكريين، وأكثر من عشرة أضعاف عدد الاصابات في صفوف قوات الولايات المتحدة (التي بلغت ثلاثاً وعشرين اصابة حسب التصريحات الرسمية). وبعد ذلك تتساءل امريكاز واتش: «كيف يمكن لعملية جراحية أن تؤدي إلى مقتل عشرة مدنيين (حسب الاحصاء الرسمي الامريكي)مقابل كل اصابة في صفوف العسكريين الأمريكان؟» ومع حلول شهر أيلول كان تعداد الجثث التي استخرجت من العديد من المقابر الجماعية قد تجاوز الست مئة جثة. (٦٦)

تؤكد منظمة حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية أن أموراً كثيرة تبقى غامضة جراء الظروف القاسية والعنيفة، وبسبب احراق الجثث فضلاً عن عدم توفر السجلات المتضمنة لأسماء الأشخاص الذين دفنوا في المقابر الجماعية قبل ايصالهم إلى البرادات أو المشافي حسب أقوال العديد من شهود العيان. (٦٧) قد لا تكون تقارير هذه المنظمة وغيرها من المنظمات التي ورد ذكرها هنا دقيقة وقد تكون دقيقة. غير أن قراراً تتخذه وسائل الاعلام يقضي بتجاهلها لا يعكس أية مبادىء مهنية بل يعكس التزاماً كاملاً بالسلطة.

في حين أن زيارات لاري روهتر Larru Rohter للأحياء الفقيرة التي دمرتها عمليات قصف الولايات المتحدة لا توصله إلا إلى المحتفين الفرحين أو منتقدي افتقار الولايات المتحدة للـ «حساسية» في أفضل الأحوال، فإن آخرين شاهدوا صورة مختلفة بعض الشيء. تحدثت الجريدة الرئيسية في المكسيك في نيسان عن أن رافائيل أوليفارديا Rafael Olivardia، الناطق باسم خمسة عشر الفاً من اللاجئين الذين شُردوا من حي التشوريللو المدمر، «قال إن لاجئي التشوريللو كانوا ضحايا (حمام الدم) خلال الغزو وبعده». «وقال إن هؤلاء الضحايا شاهدوا دبابات أمريكية شمالية تسحق جثث الموتى خلال الغزو الذي خلف أكثر من ألفي قتيل مع آلاف الجرحى حسب الأرقام غير الرسمية». وقال أوليفارديا «إنك تعيش مرة واحدة وإذا كان يتعين عليك أن تموت وأنت تكافح من أجل الحصول على مأوى ملائم فإن على جنود الولايات المتحدة أن يكملوا المهمة التي بدؤوها» وذلك في العشرين من كانون الأول.

كانت الصحافة الناطقة باللغة الاسبانية في الولايات المتحدة أقل اتساماً بالنزعة الاحتفالية من زميلاتها. يكتب فيكي بيلايز Vicky Pilaez من باناما قائلاً إن «العالم كله ما زال يجهل كيف مات الآلاف من الضحايا جراء الغزو الامريكي الشمالي لبناما ونوعية الأسلحة التي استخدمت لأن المدعي العام في البلاد يرفض السماح بالتحقيق حول الجثث المدفونة في القبور الجماعية». وتبين الصورة المرفقة عمالاً ينقبون عن جثث من مقبرة تحتوي على «حوالي مئتين من ضحايا الغزو». ويتحدث بيلايز عن امرأة اهتدت إلى جثة أبيها القتيل ويقول: «إن أصوات الشعب، في باناما، مثله مثل تلك المرأة في المقبرة تماماً، مجمع على أن الامريكيين الشماليين استخدموا أسلحة مجهولة تماماً خلال الغزو في العشرين من كانون الأول». كما أن رئيس احدى جماعات حقوق الانسان في باناما أبلغ الصحيفة بما يلي:

> «حولوا باناما إلى مختبر للارهاب. فهنا اختبروا للمرة الأولى أساليب الخنق الاقتصادي؛ ثم انتقلوا بنجاح إلى اعتماد حملة من التعمية على المستوى الدولي. غير أن مهاراتهم الجهنمية الخارقة والفائقة لم تظهر إلا عبر استخدام التكنولوجيا الحربية الأحدث».

يقول تقرير لجنة حقوق الانسان في أمريكا الوسطى أيضاً أن «جيش الولايات المتحدة استخدم أسلحة متطورة جداً ـ بعضها للمرة الأولى في القتال ـ ضد سكان مدنيين عُزل» و «في العديد من الحالات لم يجر أي تمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية»(٦٨)

ثمة حالة من حالات استخدام «الأسلحة المتطورة جداً» لفتت بعض الأنظار. فطائرات ستيلث من طراز اف ـ ١١٧ أي (F117A) استخدمت للمرة الأولى في مهمات قتالية إذ ألقت قنابل تزن الواحدة منها ألفين من الأرطال الانجليزية ومجهزة بأجهزة توقيت في مساحة منبسطة واسعة بالقرب من مدرج للطيران وثكنات تؤوي أحد الأفواج النخبوية في الجيش البانامي. ظل سلاح الجو مغلفاً هذه الطائرة بالكتمان الشديد رافضة اطلاق اية معلومات عن تكاليفها وأدائها. قالت مجلة أفيشن ويك سبيس تكنولوجي Aviation Week Space Technology «ظهرت تقارير متناقضة حول مدى عقلانية استخدام هذه الطائرة المتطورة جداً التي كلفت حوالي خمسين مليوناً من

الدولارات في عملية بدت بسيطة». فسلاح الجو البانامي لا يملك مقاتلات كما لم تكن أية أسلحة جوية متمركزة بصورة دائمة في القاعدة التي تعرضت للهجوم. ودفاعاتها الجوية الوحيدة المعروفة كانت مؤلفة «من زوجين من المدافع المضادة للطائرات من الطراز القديم». وأفاد أحد المستشارين لدى سلاح الهندسة الجوية الملاحية الامريكية أنه اصيب «بالدهشة» لدى اطلاعه على نبأ استخدام طائرات F117A، مشيراً إلى أن الهدف الذي تعرض للهجوم لم يكن يملك ولو جهازاً للرادار: «كان بوسعهم أن يقصفوا ذلك الهدف بأية طائرات أخرى دون أن يكتشفهم أحد». أما مجلة الفضاء الخارجي فتورد زعماً لوزير الدفاع ديك تشيني قال فيه إن الطائرة استُخدمت «بسبب دقتها العالية جداً»، لتضيف بعد ذلك تفسيرها الخاص للغز قائلة «عبر اظهار قابلية طائرة الاف ١١٧ أي F117A للعمل في صراعات ذات حدة منخفضة، كما في مهماتها المحددة المنصبة على مهاجمة أهداف سوفيتية شديدة التحصين، يمكن استخدام العملية من جانب سلاح الجو لتبرير التوظيفات الهائلة في تكنولوجيا التلصص STEALTH «أمام» كونغرس بات متشككاً أكثر فأكثر». (٦٩)

وكذلك فإن الكولونيل (المتقاعد) ديفيد هاكوورث David Hackworth، وهو من أحد قادة المعارك القتالية وأحد أكثر عسكريي البلاد احرازاً للميداليات، توصل إلى استنتاج مماثل وبشكل أوسع. فقد وصف عملية باناما بأنها كانت عملية كفؤة تقنياً، غير أنه رأى أن «مئة من شباب القوات الخاصة» كانت كافية لالقاء القبض على نورييغا، وأن «هذه العملية الكبرى لم تكن إلا محاولة من جانب البنتاغون (وزارة الدفاع) للتأثير على الكونغرس في الوقت الذي يسعى فيه الأخير إلى تقليص مخصصات الجيش». وتقرير استراتيجية الأمن القومي الصادر في آذار ١٩٩٠ يسبغ قدراً كبيراً من المصداقية على هذه الآراء. (٧٠)

إذا كانت تلك بين الدوافع الكامنة حقاً وراء هذه الممارسة، فمما لا شك فيه أنهم أصيبوا بقدر غير قليل من الخيبة حين اكتشفوا أن احدى المقاتلات القاذفة من طراز ستيلث Stealth قد اخطأت هدفها المحروم من اي دفاع بما يزيد عن ثلاث مئة ياردة، رغم «الدقة الفائقة» مما جعل وزير الدفاع ديك تشيني يصدر أمراً يقضي بالتحقيق حول ما حدث. (٧١)

باتت طبيعة الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة أوضح، حسب الخطوط المألوفة، في الأشهر اللاحقة. فطابع هذا الانتصار يصفه اندريس اوبنهايمر Andres Oppen heimer في ميامي هيرالد ـ حزيران، في مقال بعنوان «تعبث باناما بالانتعاش الاقتصادي» ـ أي الخروج من الهوة السحيقة التي سقطت فيها جراء الحرب الاقتصادية غير الشرعية التي شنتها ضدها الولايات المتحدة، وجراء عملية الغزو والاحتلال بعد ذلك. غير أن هناك توصيفاً: «بعد ستة أشهر من غزو الولايات المتحدة تبدي باناما دلائل تشير إلى ازدهار متصاعد ـ على الأقل بالنسبة لطبقة رجال الأعمال من ذوي البشرة البيضاء التي استعادت نفوذها بعد أكثر من عقدين من الحكم العسكري بالدرجة الأولى». عادت محلات بيع الكماليات مملوءة بالسلع، كما «عادت حياة باناما الليلية إلى الصخب» مع تدفق «السياح الأجانب، وأكثريتهم من رجال الأعمال الأمريكيين الشماليين، الذين يمكن أن تراهم وهم يحتسون أقداح المارتيني في صالونات الفنادق الكبرى» التي تكون أحياناً «ممتلئة

تماماً ـ خلافاً لأجواء الكآبة التي سادت هناك قبل الغزو». إن الصحف ملأى بالاعلانات والدعايات الصادرة عن المخازن المتخصصة والبنوك وشركات التأمين. يقول أحد الدبلوماسيين من أوربا الغربية: «تحقق الطبقة العليا والطبقات المتوسطة ازدهاراً عظيماً. فلمنتسبي هذه الطبقات أموال في المصارف الامريكية وراحوا يسترجعونها. ولكن الفقراء هم في أحوال صعبة وسيئة، لأن الحكومة مفلسة ولا تستطيع مساعدتهم؛ «وبدأت الكنيسة الكاثوليكية بشجب ما تراه غياباً لأي اهتمام حكومي بالفقراء» كما يتابع أوبنهايمر. ثمة نشرة كنسية أسبوعية «شنت هجوماً على السلطات لتكريسها جميع الطاقات المتوفرة على مساعدة القطاع الخاص مع مخالفة الوعود التي قطعتها على نفسها أساساً حول عدم تسريح العمال ذوي الدخل المنخفض». (٧٢) باختصار فإن الناس ذوي الأهمية هم في أوضاع رائعة.

في الثاني من آب أصدر الرهبان الكاثوليك في باناما رسالة رعوية تدين «تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للبلاد» وتشجب عدوان كانون الأول بوصفه «مأساة حقيقية في سجلات تاريخ البلاد»، دانت الرسالة أيضاً اخفاق واشنطن في توفير المساعدة للناس الذين ما زالوا يعانون بسبب الغزو، وانتقدت الحكومة على تجاهل معاناة هؤلاء. لقد ظهرت احتجاجات الرهبان هذه على صفحات تقرير أمريكا الوسطى الذي يصدر في مدينة غواتيمالا تحت عنوان «الكنيسة ترفع صوتها» ـ ولو لم يصل ارتفاع هذا الصوت إلى المستوى الذي يجعله مسموعاً في واشنطن ونيويورك. (٧٣)

وفي آب اقترحت هيئة رئاسية خطة لاعادة بناء الاقتصاد المدمَّر. دعت الخطة إلى وضع حد لـ «احتلال الدولة وأراضيها من جانب قوات الولايات المتحدة» واستعادة السيادة البانامية. مرة أخرى لم يصل صوت الهيئة إلى المعتدين. (٧٤)

تُعدّ فئة أصحاب البشرة البيضاء التي تملك معظم الأراضي والموارد بنسبة (٨) بالمئة من السكان. و«عقدا الحكم العسكري» اللذان تلمح إليهما جريدة ميامي هيرالدا كانا ينطويان على جملة من السمات الأخرى ايضاً. فنظام توريخوس Torrijos الدكتاتوري كان ذا طابع شعبوي تلاشى إلى حد كبير بعد موته في ١٩٨١ نتيجة حادثة جوية(ثمة أقوال كثيرة عن السبب) ومجيء نورييغا اللاحق. خلال هذه الفترة حصل الزنوج والمهجنون وسكان باناما الأصليون على حصتهم الأولى من السلطة كما تمت اصلاحات اقتصادية وزراعية. وعبر هذين العقدين تناقصت وفيات الأطفال من ٤٠ بالمئة إلى أقل من ٢٠ بالمئة كما زاد معدل الأعمال تسع سنوات. جرى بناء مستشفيات جديدة ومراكز صحية ومساكن ومدارس وجامعات كما تم تدريب أعداد أكبر من الأطباء والممرضات والمعلمين. حصلت جماعات السكان الأصليين على الاستقلال الذاتي والحماية لأراضيها التقليدية، إلى حدود لم تتحقق من قبل في نصف الكرة الغربي. للمرة الأولى تبنت باناما سياسة خارجية مستقلة ـ ففي الثمانينات ذهبت باناما إلى حد المشاركة في الجهود السلمية التي بذلتها الكونتادورا. كانت اتفاقية القناة قد وقعت في ١٩٧٧، وهي تنص، نظرياً، على اعادة السيطرة على القناة إلى باناما مع حلول عام ٢٠٠٠، وإن كانت الآفاق ملبدة بالشكوك. اتخذت ادارة ريغان

موقفاً يقوم على الزعم الذي يقول: «لدى التفاوض حول معاهدات كارتر ـ توريخوس لا بد من اثارة موضوع اطالة أمد بقاء القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في منطقة قناة باناما إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ بزمن غير قصير» (وزارة الخارجية). (٧٥)

قد يكون الهدف من المحاولات المبذولة فيما بعد الغزو من أجل وضع القوات المسلحة البانامية تحت سيطرة الولايات المتحدة أكثر من مجرد تعبير عن العقيدة الاعتيادية. من المحتمل أن يقال إن باناما ليست في وضع يمكنها من الدفاع عن القناة كما تقضي المعاهدة وبالتالي لا بد من الابقاء على القواعد العسكرية العائدة للولايات المتحدة.

تقول باميلا كونستابل Pamela Constable إن «أرباب المال ورجال الأعمال» يجدون أن الأمور تتحسن على الرغم من «طغيان أمزجة الغضب واليأس على أوساط الطبقات الدنيا» في «مدن الصفيح والأكواخ البائسة». أما نائب رئيس الجمهورية غويلير موفورد Guiller mo Ford فيقول: «عادت مئة بالمئة من المخازن إلى فتح ابوابها، ويبدي القطاع الخاص حماساً كبيراً. أعتقد أننا نسير نحو مستقبل بالغ المتانة». ففي ظل «برنامج الانتعاش المقترح» من قبله، سيتم بيع منشآت القطاع العام «كما ستجري اعادة النظر بقانون العمل بما يتيح طرد العمال بطريقة أسهل، كما ستقام معامل معفاة من ضريبة التصدير لاغراء الرساميل الأجنبية».

تتابع كونستابل كلامها وتقول: «إن أوساط كبار رجال الأعمال متفائلة ازاء أفكار فورد». غير أن «النقابات العمالية تبدي قلقاً مفهوماً ازاء هذه المقترحات»، بالمقابل، ولكن «نفوذها بات متضائلاً إلى حد التلاشي» مع «طرد أعداد كبيرة من عمال القطاع العام ممن أيدوا نورييغا فضلاً عن معدلات البطالة التي لم يسبق لها مثيل». أما خدمة المساعدات الطارئة المقدمة من الولايات المتحدة والتي أقرها الكونغرس فموجهة بالدرجة الأولى نحو «تسديد الأقساط السابقة من الديون البانامية الأجنبية واستعادة جدارتها بالثقة من جانب المؤسسات الأجنبية المقرضة»، وترجمة ذلك هي: ليس الأمر إلا عبئاً يتحمله دافع الضرائب لصالح البنوك الدولية والمستثمرين الأجانب والناس المهمين في باناما. أما آلاف اللاجئين من التشوريللو الذين يعيشون الآن فيما يطلق عليه البعض اسم «معسكر الاعتقال» فلن تتاح لهم فرصة العودة إلى الحي الفقير المدمَّر. فالمالكون الأصليون الذين طالما أرادوا «تحويل هذه القطعة الممتازة من الأرض السكنية إلى واحد من الأحياء الراقية،» قد يتمكنون الآن من تحقيق حلمهم. كان نورييغا يقف حجر عثرة في طريق مثل هذه المخططات ويسمح للفقراء باحتلال المساكن هناك بدون أجر. أما بعد قصف الحي وتدميره وتحويله إلى أنقاض والقيام بعد ذلك بتسوية الأرض وتنظيفها بالبلدوزرات والجرافات، فإن القوات المسلحة الأمريكية قد تغلبت على «تلك العقبة القانونية والانسانية الحساسة» التي ظلت تعترض سبيل تحقيق هذه الامنيات، كما تقول كونستابل. (٧٦)

مع تصاعد البطالة تصاعداً جنونياً لا يستطيع نصف السكان تقريباً تلبية حاجاتهم الأساسية من الطعام. تضاعف الاجرام أربع مرات. المساعدات موجهة إلى رجال الأعمال والبنوك الأجنبية (تسديداً للديون). يمكن اعتبار العملية عملية جعل باناما صورة عن «امريكا الوسطى» حسب

ملاحظة المراسل بروك لارمر Brook Larmer الصحيحة(٧٧)

ظلت قوات الاحتلال الامريكية حريصة على عدم ترك أي شيء للصدف . فصحيفة اكسلسيور المكسيكية تتحدث عن احكام قوات الولايات المتحدة سيطرتها المباشرة على الوزارات والمؤسسات العامة .

وحسب أحد المواثيق التنظيمية المتسربة إلى الصحيفة عبر قنوات سياسية ودبلوماسية مدت الولايات المتحدة سيطرتها لتشمل سائر الأقاليم بما فيها طائفة الهنود ومجالس المدن في المدن العشر الرئيسة ومراكز الشرطة في الأقاليم : « يتركز هدف واشنطن على اقامة شبكة استراتيجية في هذا البلد تضمن لها استمرار سيطرتها الدائمة على جميع تحركات الحكومة وقراراتها » . ومع اقامة هذه « الحكومة الموازية » المسيطرة سيطرة محكمة على عملية صنع القرار كلها « عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٦٨ في باناما » حددت الصحيفة موعداً لاجراء مقابلة مع رئيس الجمهورية اندارا من أجل مناقشة الموضوع ، ولكن الموعد ألغي دون تفسير .(٧٨)

يقدم التقرير تفاصيل واسعة بما فيها أسماء الرسميين من الولايات المتحدة والمهمات التي كلفوا بها في الميثاق التنظيمي . يستطيع المراسلون من الولايات المتحدة أن يتأكدوا من مدى صحة هذا كله شريطة أن تكون مكاتب وسائل الاعلام التي يتبعونها مهتمة بالأمر. غير أن هذه المكاتب ليست مهتمة . تقول الاكسلسيور المكسيكية : « من المفترض ألا تكون المعلومات التي نكشفها هنا معروفة إلا لدى مجموعات محدودة جداً » ـ والجمهور في الولايات المتحدة ليس من هذه المجموعات بالطبع .

تحركت قوات الاحتلال أيضاً لفرض القيود على الأمور المزعجة مثل حرية التعبير . تقول صحيفة اكسلسيور إن « أجهزة مخابرات الولايات المتحدة تمارس الرقابة ليس فقط على وسائل الاعلام المحلية بل وعلى وكالات الأنباء الدولية » حسب كلام رئيس اتحاد الصحفيين في باناما .

يقول أحد نشطاء المعارضة إن الدبابات الامريكية وقوات الأمن احتلت كبرى شركات النشر البانامية ERSA التي تصدر ثلاثاً من الصحف اليومية « من أجل اعطائها إلى رجل أعمال سبق له أن خسرها في المحكمة » وهو من عائلة طغموية « تؤيد خط التدخل من جانب الولايات المتحدة » .

وحسب ما جاء في تحقيقات لجنة رامزي كلارك المستقلة فإن مكاتب جريدة لاريبيليكا اليومية قد « تعرضت للاستباحة والنهب من جانب قوات الولايات المتحدة بعد يوم واحد من قيام الجريدة بنشر خبر عن القتلى جراء غزو الولايات المتحدة . » تم اعتقال رئيس التحرير وبقي محتجزاً لدى قوات الولايات المتحدة ثم أُرسل إلى أحد السجون البانامية دون توجيه أية تهمة إليه . أما ناشر أحد الأصوات المعارضة القليلة فقد اعتُقل في آذار بتهمة اساءة مزعومة للتصرف حين كان وزيراً في الحكومة ، كما قامت الحكومة باغلاق محطة للاذاعة بسبب بثها افتتاحيات تنتقد غزو الولايات المتحدة والحكومة التي أقامها هذا الغزو .(٧٩)

يقول ميغويل أنطونيو بيرنال Miguel Antonio Bernal ، أحد كبار المثقفين البانامين وأحد نشطاء الحركة المعارضة لنورييغا ، إن « حرية الصحافة باتت مرة أخرى محاصرة في باناما » .

فنائب رئيس الجمهورية ريكاردو آرياس كالديرون Ricardo Arias Calderon اقترح قانوناً جديداً يقضي بفرض القيود على انتقادات الصحافة للحكومة قائلاً : « لن نتحمل النقد ! » كما دعا أصحاب الأسهم في كبرى الصحف البانامية ، لابرنيسا La Prensa بالحاح إلى طرد رئيس تحريرها ومؤسسها روبيرتو آيزنمان Roberto Eizenman بسبب انتقادات الصحيفة للحكومة ، كما دعا أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي إلى العمل على ازاحة آيزنمان من منصبه . وبعد وصف هذه التصرفات اضافة إلى تزايد الارهاب وعملية اعادة بناء الجيش بالاستناد إلى بطانة نورييغا الذين تورطوا في الاتجار بالمخدرات والفساد ، يتساءل بيرنال عن معنى قيام الولايات المتحدة بـ « إغماض عينيها تماماً » كما فعلت قبل هذه التطورات .(٨٠)

لاشك أن السؤال أو تساؤل بيرنال ليس إلا تورية . فالامريكيون اللاتين يعرفون الجواب معرفة جيدة جداً .

استطاع أولئك الذين لم يبقوا محصورين في حدود الصحافة الراقية في الولايات المتحدة أن يطلعوا على حقيقة أن حكومة رئيس الجمهورية أندارا أصيبت بـ « احدى أسوأ نكساتها الدبلوماسية » في الثلاثين من آذار حين أُبعدت رسمياً من مجموعة الدول الثمان ـ البلدان التي تعتبر كبرى الديمقراطيات في امريكا اللاتينية . كانت عضوية باناما في المجموعة قد عُلقت عام ١٩٨٨ رداً على القمع في ظل نورييغا ، وتم استبعادها بصورة دائمة في اجتماع آذار لوزراء الخارجية بسبب تزايد سوء الأحوال السياسية في ظل الاحتلال الأجنبي . أصدرت المجموعة قراراً يقول إن « عملية اشاعة القوانين الديمقراطية في باناما تتطلب دراسة شعبية دون أي تدخل أجنبي من شأنها ضمان الحق الكامل للشعب في اختيار حكومته » كما أشار القرار أيضاً إلى أن العمليات التي تقوم بها قوات الولايات المتحدة تمس سيادة باناما واستقلالها اضافة إلى مشروعية حكومة اندارا . وهذا القرار يوسّع نطاق المعارضة الأمريكية اللاتينية لتدابير الولايات المتحدة ضد باناما وغزوها لها . وقلما أشارت الصحافة هنا إلى حقيقة أن جميع سفراء دول امريكا اللاتينية تقريباً قاطعوا مراسم تولي اندارا لمنصب الرئاسة بعد أربعة أسابيع من الغزو .(٨١)

يستند موقف واشنطن ووسائل الاعلام إلى اعتبار حكومة اندارا شرعية بوصفها فازت في انتخابات ١٩٨٩ التي سرقها نورييغا . ولكن الرأي العام في امريكا اللاتينية يرى ، بصورة عامة ، رأياً آخر مختلفاً . ففي ١٩٨٩ كان اندارا يخوض معركة ضد نورييغا مستنداً إلى تأييد واسع من الولايات المتحدة ، دعم كبير مكشوف وفي الخفاء . أضف إلى ذلك أن الانتخابات جرت في ظل ظروف ناجمة عن الحرب الاقتصادية غير الشرعية التي شنتها الولايات المتحدة والتي كانت تدمّر الاقتصاد . لذا فإن الولايات المتحدة كانت تمسك بعصا تخيف بها الناخبين . ولهذا السبب وحده لم تكن الانتخابات نزيهة بل قائمة على القهر والاكراه حسب جميع المعايير . أما اليوم فإن المسرح السياسي مختلف تماماً ومن الممكن ، استناداً إلى هذا الأساس ، تنظيم انتخابات جديدة خلافاً لتمنيات إندارا وأسياده في الولايات المتحدة .

على صفحات النيويورك ريفيو عبّر ميكائيل ماسينغ Michael Massing عن الموقف الرسمي .

ففي تقرير له من باناما يقول إن عدم استعداد اندارا « مسايرة » مطلب الولايات المتحدة المتضمن توليه لمنصب الرئاسة « قد جعل قادة بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، مثل البيرو ، يشككون بشرعيته . . . . غير أن البانامیین أنفسهم لا يعانون من مثل هذه الريب ، « لأن » فوزه الواضح عام ١٩٨٩ « يزوده بكل ما يحتاجه من مصداقية » . وما ايراد خبر تردد بيرو إلا حركة رشيقة لأن الرئيس غارسيا Garcia كان عدواً رسمياً للولايات المتحدة وقد سبق له أن كان متمرداً بشأن نوريغا ، كما قام بتحديد دفع القروض ، اضافة إلى اخفاقه العام في مراعاة القواعد الصحيحة ؛ النموذج الأمثل للتغاضي عن باقي أعضاء مجموعة الثمانية من بين « بعض البلدان الامريكية اللاتينية » . أما عن وجهات نظر « البانامیین أنفسهم » فلا ترد أية اشارة اضافية إلى كيفية الحصول على هذه المعلومات (٨٢)

يتحدث ماسينغ عن الغارات التي تشنها قوات الأمن على الأحياء الفقيرة ، عن احتجاجات المشردين والعاطلين ، عن العمال الذين يطالبون بالعمل والسكن ، عن اعادة بناء قوات الدفاع البانامية التي أسسها نوريغا ، عن استعادة الطغمة الحاكمة مع تنصيب « محام متعاون ناجح » رئيساً للحكومة « المؤلفة بأكثريتها من رجال الأعمال » الذين يستقبلون ممثلي شركات الولايات المتحدة الخاضعة للـ OPIC (التي تتولى مهمة ضمان الاستثمارات الامريكية في الخارج) « كما لوكانوا رؤساء دول . » عادت أجواء البيزنس « جذابة » مرة أخرى ، في هذه الأرض الخاضعة لحكم التجار والمسوقين ومقرضي الأموال . . . والحكومة منشغلة برسم الخطط الكفيلة باحياء الصناعة المصرفية البانامية ، بتسيب قوانين العمل ، بتوسيع منطقة التجارة الحرة ، وباجتذاب المستثمرين الأجانب ، فضلاً عن اعطاء مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص و « تقليص الانفاق العام تقليصاً جذرياً . »

نظراً لكونها مؤلفة من عناصر تنتمي إلى « النخبة البيضاء الصغيرة » فقد اتُهمت الحكومة بأنها « ترغب في اعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، إلى عام ١٩٦٨ حين كانت جماعة صغيرة من الأغنياء تحكم البلاد » ـ وبالتحديد الجماعة التي تمت اعادتها إلى كراسي الحكم الآن بالضبط . غير « أن الاتهام غير منصف » حسب رأي ماسينغ . والبرهان هو أن الرئيس اندارا « أرسل قهوة » إلى موظفين من الخطوط الجوية الكندية مهددين بفقدان وظائفهم كانوا يحدثون جلبة خارج مكتبه « وتنازل إلى مستوى التحدث معهم » . والأكثر من ذلك هو أنه فيما كان مضرباً عن الطعام في الكاتدرائية بغية استعجال المساعدات من الولايات المتحدة (أو لتخفيف وزنه ، كما قال بعض المحليين من غير الظرفاء) قد « استدعى عمال الخدمات الصحية المضربين للتحدث إليهم والتفاوض بالتالي حول تسوية ما » أضف إلى ذلك أن نائب رئيس الجمهورية أرياس كالديرون قال إنه يفضل « اقتصاد سوق اجتماعية » تسعى الحكومة من خلاله إلى تصحيح الفروق التي يحدثها السوق . صحيح ليست هناك أية مشاريع تؤكد وجود هذه الخطط « هي قيد العمل » وأن حكومة اندارا « تعارض الفكرة » القائمة على استخدام مساعدات الولايات المتحدة من أجل هذه الأغراض « لعزمها على ترك كل شيء تقريباً للقطاع الخاص » ولكن ذلك لا يثبت شيئاً في مواجهة

الدليل القوي الذي يبرهن على أن « التهمة غير منصفة » ، إذا ما تم النظر إليها من جميع الوجوه .

لم يكن ماسينغ مرتاحاً من الحصيلة وخصوصاً استعادة قوات الدفاع البانامية التي أسسها نورييغا ، « رغم جميع النوايا الطيبة » للولايات المتحدة (وهي نوايا طيبة مسلم بها انسجاماً مع معايير الثقافة السائدة في أوساط المثقفين) ورغم جهودها الرامية إلى « التعويض عن اساءتها السابقة » . فالخلل لا يكمن في برامج المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة التي قامت بتدريب قوات أمنية « كانت مسؤولة عن اقتراف تجاوزات خطيرة ومرعبة » في كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وباناما نورييغا (وغيرها من البلدان التي لم يرد ذكرها) ؛ بل في نوعية الناس الذين « كانت الولايات المتحدة مضطرة إلى التعامل معهم » . إن أولئك هم الأوغاد ، ولسنا نحن ، افهمونا رجاءً !

أما التأثيرات المضطردة لتدريباتنا العسكرية ، أما السياسات التي تشكل تلك التدريبات جزءاً منها . أما السجلات الموثقة التي تشرح الأسباب ـ أما التاريخ كله ، في حقيقة الأمر ، فليس ذا موضوع . نحن مستعدون دائماً لأن نعترف بحدوث انحرافات وتجاوزات في الماضي . غير أننا في كل واحدة من لحظات الزمن كنا حريصين على تغيير المسار وترك أخطاء الماضي وراءنا .

نحن طيبون ! نوايانا طيبة ! نقطة !

٦ ـ الحرب مستمرة

يشكل غزو باناما ، بجوانبه الأساسية ، واحدة من الممارسات المألوفة جداً من جانب الولايات المتحدة التي تبادر إلى استخدام القوة مما يجعله حدثاً ليس أكبر من هامش على احدى صفحات التاريخ .

إذا تركنا الخطابة والبلاغة جانباً فإن صدر سلم الأوليات يبقى محجوزاً للعمل على وقف النزعة الوطنية الاستقلالية . يمكن القول إن هذا الأمر بات أكثر أهمية مع سعي الولايات المتحدة إلى تثبيت أقدامها في ممتلكاتها الخاصة في أجواء الصراع المتطور مع مركزي القوة العالميين الكبيرين .

غير أن قابلية التدخل تتعرض لجملة من التغييرات . إذ أنها ، من ناحية بالغة الأهمية ، تتزايد . فانهيار الرادع السوفيتي وعدم استعداد السوفييت لمساندة أهداف الهجوم الامريكي يوفران لواشنطن حركة أكبر لتسحق كل شيء يعترض سبيلها ، كما يرى اليوت آبرامز Elliot Abramz وآخرون غير أن قابلية التدخل هذه تتضاءل من نواح أخرى . والعامل الأكبر هو عناد المقاومة المحلية وصلابتها . وثمة عقبة أخرى تكمن في تنوع المسرح العالمي . على الرغم من أن أوروبا واليابان مقيدتان الآن بفرص استغلال العالم الثالث الجديد في الشرق ، فإنهما قد لاتسمحان بسهولة للولايات المتحدة أن تتصرف على هواها في ممتلكاتها ومناطق نفوذها التقليدية . فالعالم بات

خارج نطاق السيطرة ، فضلاً عن خروجه على الايقاع المرسوم .

تنطوي هذه الامكانية على بعض الفوائد بالنسبة لبلدان المنطقة . يرى دوغ هنيوود Doug Henwood أن اليابانيين (فضلاً عن الأوروبيين) « يدركون جيداً أن الدولة هي صديقة النمو الاقتصادي ، لاعدوته ، مما يشكل « نبأ ساراً بالنسبة للنخب اللاتينية الحريصة على قدر أكبر من السيادة الوطنية » ، كما تؤدي مشاركتهم إلى « توفير بديلٍ عن التبعية للولايات المتحدة » (٨٣) لانقول إن نوايا أوروبا واليابان ألطف بكثير . غير أن من الأفضل أن تتعامل مع ثلاثة لصوص وأيديهم في جيبك من التعامل مع لص واحد فقط ، إذ قد يختلفون فيما بينهم حول اقتسام الغنيمة مما يوفر لك هامشاً ما للمناورة . كما أن المبادرات البناءة ليست مستبعدة وخصوصاً تحت تأثير حركات التضامن الداخلية .

ثمة عامل آخر ألا وهو عامل المعارضة داخل الولايات المتحدة . فالحركات الشعبية حققت نجاحاً مثيراً في ميدان التثقيف ورفع مستوى الوعي ، وفي فرض القيود على ارهاب الدولة ، مما أدى إلى توسيع الآفاق أمام الحرية والعدالة . ومهما كان وزنه فإن ذلك العامل هو الذي سيتركز عليه اهتمام الناس الذين يعتبرون أنفسهم دعاة أخلاقيين .

حواشي الفصل الخامس

١ ـ كيم مودي Kim Moody , An Jnjury on All (فيرسو ، ١٩٨٨)
٢ ـ انظر مراجع الفصل الثاني عشر ، الهامش رقم ٥٨ .
٣ ـ انظر Necessary llusion .
٤ ـ افتتاحية الواشنطن بوست ، ١ /٣ /١٩٨٦ .
٥ ـ انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .
٦ ـ ويلسون رينغ Wilson Ring ، بوسطن غلوب ، ٢٤ /١١ /١٩٨٩ .
٧ ـ سنترال امريكا بولتين ، آب ١٩٨٩ .
٨ ـ قناة ABC التلفزيونية ، بوسطن ، ٢ /كانون الأول / ١٩٨٩ .
٩ ـ انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .
١٠ ـ انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .
١١ ـ اندرو روزنتال Andrew Rosenthal ، نيويورك تايمز ، ٢٦ /١ /١٩٩٠ .
١٢ ـ محطة ABC ، شباط ١٩٩٠ .
١٣ ـ سوزان تشافر Susanne Schafer ، بوسطن غلوب ، ٢٤ /١ /١٩٩٠
١٤ ـ بوسطن غلوب ، ٤ /١ /١٩٩٠ ؛ وول ستريت جورنال ، ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ .
١٥ ـ بوسطن غلوب ، ٥ /١ /١٩٩٠ .
١٦ ـ واشنطن بوست ويكلي ، ٢٢ /١ /١٩٩٠ ؛ بوسطن غلوب / ٢١ /١٢ /١٩٨٩ .

١٧ ـ أسوشيتدبرس ، ٢٠ /١٢ /١٩٨٩ ؛ بوسطن غلوب ، ٣ /٢ /١٩٩٠ .
١٨ ـ فورين بوليسي ، صيف ١٩٩٠ .
١٩ ـ تورونتو غلوب آندميل ، ٣ /١ /١٩٩٠ ؛ نيويورك تايمز ١٨ /١ /١٩٩٠ .
٢٠ ـ بوسطن غلوب ، ٢٠ /١٢ /١٩٨٩ .
٢١ ـ نيويورك تايمز ، ٢٢ /١٢ /١٩٨٩ .
٢٢ ـ اسوشيتدبرس ، ٦ /١١ ، ٢ /١٢ / ١٩٨٩ .
٢٣ ـ اسوشيتدبرس ، ٣ /١ /١٩٩٠ .
٢٤ ـ نيويورك تايمز ، ٢٢ /٦ / ١٩٨٦ .
٢٥ ـ كولومبيا جورنا ليزم ريفيو ، أيار / حزيران ١٩٨٨ .
٢٦ ـ واشنطن بوست ديكلي ، ٢٥ /١٢ /١٩٨٩ .
٢٧ ـ نيويوركر ، ٨ /١ /١٩٩٠ .
٢٨ ـ نيويورك تايمز ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .
٢٩ ـ بوسطن غلوب ٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
٣٠ ـ نشرة أخبار ABC المسائية ، ١٥ / ١٢ / ١٩٨٩ .
٣١ ـ وول ستريت جورنال ، ٥ /١ /١٩٩٠ .
٣٢ ـ نيويورك تايمز ، ١٥ /١٢ / ١٩٨٩ .
٣٣ ـ نيويورك تايمز ، ٢ /١ / ١٩٩٠ .
٣٤ ـ نيويورك تايمز ، ١٢ /١ /١٩٩٠ .
٣٥ ـ بوسطن غلوب ، ٩ /٧ /١٩٩٠ .
٣٦ ـ بوسطن غلوب ، ١ /١ / ١٩٩٠ .
٣٧ ـ بوسطن غلوب ، ٥ /٢ /١٩٩٠ ؛ نيويورك تايمز ، ٦ /٢ / ١٩٩٠ .
٣٨ ـ أسوشيتدبرس ، ٢٠ /١ / ١٩٩٠ .
٣٩ ـ كوكبورن Cockburn , Out of Control .
٤٠ ـ نيويورك تايمز ، ٢٢ ، ٢٧ /٣ / ١٩٨٨ ؛ بوسطن غلوب ، ٢٣ /٨ /١٩٩٠ .
٤١ ـ نيويورك تايمز ، ٢١ ، ٢٢ /١٢ / ١٩٨٩ .
٤٢ ـ وول ستريت جورنال ، ٢٦ /١٢ / ١٩٨٩ .
٤٣ ـ بوسطن غلوب ، ٣ /٢ / ١٩٩٠ .
٤٤ ـ نيشن Nation ، ٢٦ /٢ / ١٩٩٠ .
٤٥ / بوسطن غلوب ، ٢ /٢ / ١٩٩٠ .
٤٦ ـ فورين بوليسي ، شتاء ٨٩ ـ ١٩٩٠ .
٤٧ ـ هآريتس ، ٢١ /١٢ / ١٩٨٩ .
٤٨ ـ وول ستريت جورنال ، ١٨ /١٠ / ١٩٨٩ .
٤٩ ـ واشنطن بوست ويكلي ٢٥ /١٢ / ١٩٨٩ .
٥٠ ـ واشنطن بوست ويكلي ٢٥ /١٢ ؛ ايكونوميست ٢٣ /١٢ /١٩٨٩ .
٥١ ـ نيويورك تايمز ٢٨ /١٢ / ١٩٨٩ ؛ وول ستريت جورنال ٤ /١ /١٩٩٠ .
٥٢ ـ انظر كتابي Fateful Triangle .

٥٣ ـ نيويورك تايمز ، ٢٩ / ١ / ١٩٩٠ .
٥٤ ـ بوسطن غلوب ، ١ /١ / ١٩٩٠ .
٥٥ ـ بوسطن غلوب ، واشنطن بوست ، ٣٠ /١٢ / ١٩٨٩ .
٥٦ ـ نيويورك تايمز ، ١٤ /٨ / ١٩٨٧ .
٥٧ ـ دافار ، ٢٢ /١٢ / ١٩٩٠ .
٥٨ ـ نيويورك تايمز ، ٢٠ /١٢ / ١٩٨٩ .
٥٩ ـ انظر الفصل الثامن في هذا الكتاب .
٦٠ ـ أسوشيتدبرس ، ٧ /١ / ١٩٩٠ .
٦١ ـ نيويورك تايمز ، ٢٦ /١ / ١٩٩٠ .
٦٢ ـ نيشن Nation ، ٢٩ /١ / ١٩٩٠ .
٦٣ ـ نيويورك تايمز ١ /٤ / ١٩٩٠ .
٦٤ ـ اكسلسيور ، ٢٧ /١ / ١٩٩٠ .
٦٥ ـ تقرير لجنة حقوق الانسان في امريكا الوسطى ، ك٢ ـ شباط ١٩٩٠ .
٦٦ ـ CAR ، ٧ /٩ / ١٩٩٠ .
٦٧ ـ امريكاز واتش Americas Watch ، ٥ /٦ / ١٩٩٠ .
٦٨ ـ اكسلسيور (مدينة مكسيكو) ، ١٤ /٤ / ١٩٩٠ .
٦٩ ـ أفيشن ويك آند سبيس تكنولوجي Aviation Week & Space Technooly ١ /١ / ١٩٩٠
٧٠ ـ أسوشيتدبرس ، ٢٥ /٢ / ١٩٩٠ .
٧١ ـ نيويورك تايمز ، ١١ /٤ / ١٩٩٠ .
٧٢ ـ ميامي هيرالد ، ٢٠ /٦ / ١٩٩٠ .
٧٣ ـ CAR ، ١٧ /٨ / ١٩٩٠ .
٧٤ ـ لاتين أمريكا بريس (ليما) ، ٣٠ /٨ / ١٩٩٠ .
٧٥ ـ ريس آند كلاس Race & Class ، تموز ـ أيلول ١٩٩٠ .
٧٦ ـ بوسطن غلوب ، ١١ /٧ / ١٩٩٠ .
٧٧ ـ كريستيان ساينس مونيتور ، ٩ /٤ / ١٩٩٠ .
٧٨ ـ اكسلسيور ، ٢٨ /٢ / ١٩٩٠ .
٧٩ ـ اكسلسيور ، ٢٩ /٤ / ١٩٩٠ .
٨٠ ـ تشيكاغو تريبيون ، ٢٩ /٥ / ١٩٩٠ .
٨١ ـ CAR ، ٦ /٤ / ١٩٩٠ .
٨٢ ـ ماسينغ Massing ، مصدر سابق .
٨٣ ـ انظر الفصل الأول ، الهامش رقم ٩٤ .

الفصل السادس

عدوان شنيـــــع

وقع العدوان الثاني في فترة ما بعد الحرب الباردة في الثاني من آب عام ١٩٩٠ حين اجتاح العراق الكويت التي الحقها فيها بعد إثر فرض العقوبات الدولية عليه. وكل أزمة في الشرق الأوسط سرعان ما تكتسب أبعاداً منذرة بالمخاطر بسبب احتياطات الطاقة الهائلة الموجودة في المنطقة. لم تكن أحداث آب استثناء.

اتبع رد الفعل على عدوان صدام حسين خطين متهايزين يكادان لا يرتبطان إلا بصعوبة. فمجلس الأمن الدولي سارع على الفور إلى شجب الغزو ودعا إلى فرض عقوبات اقتصادية، ومثل هذا الموقف ينطوي بشكل مضمر على خط دبلوماسي يفضي إلى انسحاب متفاوض بشأنه. كان هذا الخيار مرشحاً بقوة لأن ينجح، فسائر منتهكي العقوبات التقليديين (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وحليفاتها) أيدوها بقوة في هذه الحالة . غير أن الولايات المتحدة وبريطانيا اختارتا طريقاً مختلفاً وراحتا تعدان لضربة عسكرية ضد العراق وقواته المحتلة في الكويت. ومثل هذا التحول يصبح مفهوماً في ضوء التاريخ وتوزع القوى في العالم المعاصر(١).

في البدء كان نفط الشرق الأوسط بأيدي بريطانيا وفرنسا والتحقت بهما الولايات المتحدة فيها بعد بموجب اتفاق جرى تكريسه في اتفاقية الخط الأحمر لعام ١٩٢٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية تم استبعاد فرنسا عبر جملة من الحيل القانونية واحتلت الولايات المتحدة الدور المهيمن(٢). وكما قيل من قبل فإن أحد الثوابت في السياسة كان يقضي بأنه يبقى نفط الشرق الأوسط تحت سيطرة الولايات المتحدة مع حلفائها وعملائها وشركاتها النفطية وبأن لا مكان على الاطلاق لأي مظهر من مظاهر نفوذ «النزعات الوطنية القومية الجذرية» القائمة على الرغبة في الاستقلال. صحيح أن هذا

المبدأ يندرج في العداء العام لسائر نزعات الاستقلال الوطني والقومي في العالم الثالث، ولكنه هنا يكتسب أهمية خارقة للعادة.

ردت الولايات المتحدة وبريطانيا بقوة على تحدي العراق لامتيازاتها التقليدية. فالقادة السياسيون والمدراء الأيديولوجيون عبروا عن قدر كبير من الاستياء ازاء تجرؤ بلد قوي على غزو جارة ضعيفة لا حول لها ولا قوة. اكتسبت القضية أبعاداً فلكية، مع فيض من البلاغة الخطابية حول نظام عالمي جديد قائم على السلم والعدل وقدسية القانون الدولي، نظام كهذا بات أخيراً في متناول أيدينا بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصار أولئك الذين طالما دافعوا عن هذه القيم بمثل هذا القدر من الاخلاص ونكران الذات. قال وزير الخارجية جيمس بيكر موضحاً الموقف:

«نعيش في واحدة من اللحظات الانقلابية في التاريخ. الحرب الباردة انتهت، وبدأت حقبة مفعمة بالأمل... . وبعد فترة طويلة من الركود والاستنقاع عادت الأمم المتحدة لتصبح منظمة أكثر فاعلية. باتت مثل ميثاق الأمم المتحدة وقائع... إن عدوان صدام حسين يحطم صورة عالم أفضل في أعقاب الحرب الباردة... في الثلاثينات تم استرضاء المعتدين ومسايرتهم على حساب المبادىء. أما في التسعين؛ في ١٩٩٠ فإن رئيس الجمهورية قد حدد موقفنا تحديداً واضحاً: لن نساير العدوان»(٣).

صارت المقارنة بهتلر وميونخ أشبه بالكليشيهات المتكررة. وعلى الرغم من عجزه عن هزيمة ايران رغم دعم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأوربا والعالم العربي كله تقريباً فإن العراق صار يتم تقديمه بوصفه بلداً قادراً على احتلال الشرق الأوسط والتحكم به فالسيطرة على العالم. كانت المخاطر كبيرة؛ مسار التاريخ سيتحدد باستعدادنا للثأر من غزو صدام حسين لبلد ضعيف وعاجز عن الدفاع عن نفسه ـ يا لها من وحشية لم يسبق لها مثيل! ـ ولتدمير هتلر الجديد قبل فوات الأوان.

على الفور بادرت الولايات المتحدة إلى ارسال قوات انزال كبيرة جرت مضاعفتها بعد انتخابات تشرين الثاني. ومع امكانية ابقاء قوة رادعة محدودة في الصحراء وفي عرض البحر ، فإن الاحتفاظ بمئات الآلاف من الجنود هناك لمدة طويلة أمر مستحيل. كان التأثير المتوقع لهذا القرار هو قطع الطريق على التعويل على العقوبات التي كانت مرشحة لأن تعطي ثمارها مع مرور الوقت. كما أن الولايات المتحدة أعلنت بجلاء ووضوح أن ليس هناك أي مجال لتحمل الدبلوماسية؛ فالاتصالات مع العراق يجب أن تبقى مقصورة على تسليم الانذارات. وهذا الرفض الصارخ للدبلوماسية هو الذي أطلق عليه رئيس الجمهورية اسم «قطع الميل الاضافي» لاستكشاف مدى صلاحية جميع الوسائل السلمية الدبلوماسية؛ والرأي العام المتحذلق، مع استثناءات قليلة جداً، سار خلف القائد. ولتبرير هذا الرفض الذي لم يسبق له مثيل للدبلوماسية زعمت الولايات المتحدة أنها متمسكة بمثل عليا لا تقبل النقاش، مما خلق جواً خطابياً نجح في قطع الطريق على أي شكل من أشكال الدبلوماسية (التي عرفت باسم «الربط» أحياناً) كما منع انسحاب قوات الانزال بدون استسلام العراق. صحيح أن الجو الخطابي لا يستطيع أن يصمد لحظة واحدة من المعاينة والتدقيق، غير أن ذلك لم يسبب أي خلل، لأن هذا الجو الخطابي لم يتعرض لأي نوع من الفحص في اطار التيار الرئيس. استمر النقاش، ولكن حول قضايا تكتيكية ضيقة، في اطار يضمن السيادة

للادارة. منذ اللحظة الأولى، إذن، تم بنجاح تقليص الخيارات واختزالها إلى التهديد باستخدام القوة.

١ ـ قيمنا التقليدية

قدم أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين في جامعة كامبردج صياغة واضحة للقضية الأساسية قائلاً:

«تؤكد تقاليدنا، لحسن الحظ، على أنها تنطوي في جوهرها على قيم كونية شاملة، في حين أن تقاليدهم هم تبدو أحياناً صعبة التمييز بالعين المجردة عن نزعة عدمية هائجة (مدججة بالسلاح أيضاً). لم يكن بمستطاع الرئيس بوش أن يطرح الأمر بقدر أكبر من الصراحة فيما يتعلق بالخليج الفارسي اليوم...»(٤).

قد يجد من يخفق في الامساك بهذا المبدأ صعوبة في التمييز بين غزو صدام حسين للكويت وبين العديد من الجرائم الأخرى، وبعضها أسوأ بكثير، التي تعامل معها الغرب برحابة صدر أو دعمها أو اقترفها مباشرة بما فيها واحدة لم يمض عليها سوى أشهر قليلة، مع دروسها حول النظام العالمي الجديد.

طالما كانت تقاليدنا والقيم الكامنة في لبها واضحة بجلاء في منطقة الخليج. وإذا بقينا في اطار العراق وحده فإننا نجد أنها ـ أي تقاليدنا القائمة على القيم النبيلة ـ تجلت خلال انتفاضة ١٩٢٠ ضد الحكم البريطاني، تلك الانتفاضة التي مثلت حدثاً في مسلسل «عدوى عدم الاستقرار التي ابتليت الامبراطورية البريطانية بها من مصر إلى الهند»(٥). فالمشاعر البريطانية الرقيقة جُرحت بهذه النزعة العدمية الهائجة التي شكلت طعنة في الظهر حين تعرضت الامبراطورية للوهن جراء الحرب العالمية. ثار غضب السير آرنولد ويلسون Arnold Wilson وقال: «يشكل ركل المبطوح أرضاً أكثر الأهيات شيوعاً في الشرق وقد جرى تكريسه عبر قرون من المشاهدة والممارسة». أما مكتب شؤون الهند فقد عزا الثورة العراقية إلى «متطرفين» محليين أرادوا «الغاء جميع أشكال السيطرة الأوربية في جميع أرجاء الشرق». ووافق ونيستون تشيرتشل على وصف الحركة التمردية بـ«مجرد جزء من تحريض عام ضد الامبراطورية البريطانية وكل ما تمثله».

من الواضح أن الوضع استدعى القيام باجراءات قوية وصارمة. وفي الهند قبل عام واحد كانت القوات البريطانية قد أطلقت النار على اجتماع سياسي سلمي في امرتسار وقتلت حوالي أربعمائة. ونظراً للافتقار إلى القوات البرية في العراق فإن بريطانيا تحولت إلى القوات الجوية لقصف القرى المحلية، ولكن ذلك لم يكن إلا جزءاً من استراتيجية أوسع. فوزير المستعمرات تشيرتشل لاحظ أن «القوة المجردة» لن تكفي لاحكام «القبضة على بلاد ما بين النهرين». فالحاجة كانت تدعو إلى حكومة وحاكم يكون «مقبولاً بسهولة» لدى الشعب العراقي، ـ ولضمان عدم خروج أحد على ذلك الاذعان ـ يكون «مدعوماً بسلاح الجو (البريطاني) وبموارد الخراج المنظمة بريطانياً اضافة إلى أربعة أفواج ملكية». انطوى التكتيك على بعض المشكلات الخاصة. ففي تعليق له على

«الاساليب المتبعة الآن» أي أساليب «قصف النساء والأطفال في القرى» ـ حذّر وزير الدولة لشؤون الحرب قائلاً: «إذا أدرك السكان العرب أن السيطرة السلمية على بلاد الرافدين تتوقف، آخر الأمر، على استعدادنا لقصف النساء والأطفال فإنني متشكك كثيراً حول قدرتنا على تحقيق مثل ذلك الاذعان» الذي كان محط آمال تشيرتشل. سارت بريطانيا قدماً على طريق تنصيب حكومة دمى فيها ظل سلاح الجو الملكي يتابع قصفه الارهابي في سبيل التغلب على «العصيان العشائري والقبلي» (كما جاء على لسان وزير المستعمرات في حكومة رامزي ماكدونالد Ramsay Mc Donald العمالية عام ١٩٢٤) ومن أجل جمع الضرائب من أبناء القبائل الذين كانوا أفقر من أن يسددوا مثل هذه الضرائب.

وكوزير للدولة في وزارة الحرب عام ١٩١٩ توفرت لتشيرتشيل فرص كثيرة لصياغة قيمنا التقليدية وصقلها. طلبت منه قيادة سلاح الجو الملكي في الشرق الأوسط اذناً باستخدام الأسلحة الكيميائية «ضد متمردين عرب للاختبار». أجاز تشيرتشل التجربة رافضاً اعتراضات مكتب شؤون الهند بوصفها اعتراضات «غير معقولة»:

«لا أفهم معنى هذه الحساسية المفرطة ازاء استخدام الغازات... أؤيد بقوة استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير المتمدنة... ليس ضرورياً استخدام أكثر الغازات تسبباً في الموت دون غيرها؛ فمن الممكن استخدام غازات تؤدي إلى قدر كبير من الازعاج وتنشر رعباً حقيقياً مؤكداً دون أن تترك أية آثار خطيرة دائمة على معظم المتعرضين لها».

أضاف تشيرتشل يقول: «لا نستطيع بأي شكل من الأشكال أن نسلّم بعدم استخدام أية أسلحة متوفرة لتحقيق انهاء سريع للفوضى التي تسود الحدود». أما الأسلحة الكيميائية فلم تكن إلا «تطبيقاً للعلوم الغربية في الحرب الحديثة». وقد سبق لها أن استخدمت من قبل سلاح الجو البريطاني في روسيا الشمالية ضد البلاشفة، وبقدر كبير من النجاح، حسب أقوال القيادة البريطانية. أما الاعتقاد الشائع بأن «الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية والذي ظل طاغياً منذ الحرب العالمية الأولى قد فقد الآن كثيراً من فاعليته» بسبب التصرفات والتهديدات العراقية، فليس صحيحاً تماماً، حتى لو وضعنا جانباً اللجوء الواسع إلى الحرب الكيميائية من قبل الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية مع ما تمخضت عنه من خسائر بشرية مثيرة للرعب، وإن كانت لا تثير اهتمام أولئك الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على قيمنا التقليدية(٦).

في أعقاب الحرب العالمية الأولى اعتُبرت الأسلحة الكيميائية مثلما اعتُبرت الأسلحة النووية إلى حد كبير بعد هيروشيما وناغازاكي. لذا فليس مفاجئاً حقاً أن نعلم أن تشيرتشل، حتى قبل حصار برلين عام ١٩٤٨ ألح سراً على حكومة الولايات المتحدة مطالباً بتهديد الاتحاد السوفيتي بهجوم نووي ما لم ينسحب الروس من ألمانيا الشرقية(٧).

في تموز ١٩٥٨ شكّل انقلاب عسكري نفذه ضباط وطنيون في العراق تهديداً للسيطرة الأمريكية ـ البريطانية على المناطق المنتجة للنفط للمرة الأولى (ثمة تهديد شكلته الحكومة الوطنية المحافظة في ايران كان قد تم احباطه عن طريق تدخل أمريكي ـ بريطاني استهدف استعادة الشاه

إلى الحكم قبل خمس سنوات). أثار الانقلاب سلسلة طويلة من ردود الأفعال بما فيها انزال قوات مارينز أمريكية في لبنان. وفي تحليل للأزمة مستند إلى ما تم نشره، يستخلص وليم كواندت William Quandt استنتاجاً يقول بأن «من الواضح» أن الولايات المتحدة «وافقت على رعاية المصالح النفطية البريطانية، وخصوصاً في الكويت»، مع التصميم على استحالة تحمل أي تحرك عراقي ضد الكويت معرضاً مصالح بريطانيا للخطر وإن بدا مثل هذا الأمر غير وارد. يعتبر كواندت أن الرئيس ايزنهاور كان يشير إلى الأسلحة النووية عندما أمر، بكلماته هو بالذات، رئيس الأركان المشتركة الجنرال توايننغ Twining بأن «يكون مهيأ، رهن اشارة موافقة من ايزنهاور، لاستخدام أية وسائل قد تصبح ضرورية من أجل منع أية قوات غير صديقة من دخول الكويت». ويضيف كواندت أن المسألة «بُحثت مرات عديدة خلال الأزمة». والهم الأكبر في ذلك الوقت كان متمثلاً بالرئيس المصري جمال عبد الناصر ـ هتلر تلك الأيام ـ وبالقومية العربية)[٨].

وحديثاً تضيف الوثائق السرية التي تم الكشف عنها معلومات أكثر وإن كان السجل الأمريكي يظل ناقصاً بسبب الرقابة المشددة التي ربما كانت تعكس التزام الحقبة الريغانية بحماية سلطة الدولة من الجمهور. فبعد مباحثات جرت في واشنطن بعد الانقلاب العراقي مباشرة أرسل وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد Selwyn Lloyd برقية سرية إلى رئيس الوزراء تضمنت خيارين حول الكويت: «احتلال بريطاني فوري» لشبه المستعمرة هذه، أو تحركات نحو اعلان استقلال اسمي لها. لم يكن لويد مؤيداً للخيار الأعنف. وعلى الرغم من أن «ميزة مثل هذا التحرك ستكون متجسدة في أننا سنحكم قبضتنا على نفط الكويت» فإن من شأنه أن يثير عواطف وطنية في الكويت فضلاً عن أن «التأثير على الرأي العام الدولي وعلى باقي أجزاء العالم العربي لن يكون طيباً». لذا فإن السياسة الأفضل هي اقامة «نوع من سويسرا كويتية لا يمارس فيها البريطانيون سيطرة مادية مباشرة». «وفي حال الموافقة على هذا البديل فإن علينا أن نقبل بضرورة التدخل بلا رحمة، عند الضرورة، كائناً من يكن الطرف الذي أثار البلبلة». ثم أكد على «تضامن الولايات المتحدة معنا تضامناً كاملاً حول الخليج «بما في ذلك الحاجة إلى» القيام بعمل حاسم للمحافظة على موقعنا في الكويت اضافة إلى «التصميم المماثل» لدى الولايات المتحدة «فيما يخص حقول نفط شركة آرامكو» في العربية السعودية؛ فالأمريكان «موافقون على وجوب بقاء جميع حقول النفط هذه [في الكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر] بأيد غربية مهما كان الثمن». وقبل الانقلاب العراقي بستة أشهر كان لويد قد قال: «ولابد من تغييرات ثانوية باتجاه قدر أكبر من الاستقلال» بالنسبة للكويت مثل نقل الخدمات البريدية إلى السلطات المحلية. كما أوجز «المصالح البريطانية والغربية، في الحقيقة، في منطقة الخليج الفارسي على النحو التالي:

«آ ـ ضمان توفر النفط المنتج في الدول المجاورة للخليج بحرية لكل من بريطانيا والبلدان الغربية الأخرى؛ ب ـ ضمان توفر ذلك النفط بشروط ملائمة ومقابل الجنيه الاسترليني؛ مع الحفاظ على تدابير مناسبة لاستثمار فائض عائدات الكويت؟

ج ـ الوقوف في وجه انتشار الشيوعية والافكار القريبة منها في المنطقة وما وراءها لاحقاً، والعمل،

كشرط مسبق للملك، على الدفاع عن المنطقة ضد ذلك النوع من القومية العربية المموه الذي يفضل الاتحاد السوفيتي أن يتقدم متقنعاً به الآن.»(٩)

تحدد وثائق الولايات المتحدة الصادرة في الفترة نفسها الخطوط العريضة للأهداف البريطانية بعبارات مماثلة إذ تقول: «تؤكد المملكة المتحدة على أن استقرارها المالي من شأنه أن يتعرض لأخطار جدية في حال عدم توفر النفط من الكويت ومن منطقة الخليج للمملكة بشروط معقولة، وفي حال حرمان المملكة من الاستثمارات الكبيرة التي توظفها المنطقة فيها،» في حال حرمان الجنيه الاسترليني من الدعم الذي يوفره له نفط الخليج. «فهذه الحاجات البريطانية اضافة إلى حقيقة أن»، وجود مصدر نفطي مضمون أمر أساسي وجوهري لاستمرار الفاعلية الاقتصادية لأوربا الغربية»، توفر حجة للولايات المتحدة من أجل أن «تدعم، وتساعد في حال الضرورة، البريطانيين في استخدام القوة للحفاظ على تحكمهم بالكويت والخليج.» أما الحجة المقابلة فهي أن من شأن استخدام القوة أن يفضي إلى مجابهة «التيارات الوحدوية القومية العربية المتطرفة» فضلاً عن «التأثير السلبي الذي سيتركه ذلك على علاقات الولايات المتحدة ببلدان محايدة في أماكن أخرى.» وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ أوصى مجلس الأمن القومي بأن تكون الولايات المتحدة «مستعدة لاستخدام القوة، ولكن كملاذ أخير فقط، إما وحدها أو دعماً للمملكة المتحدة،» لضمان الوصول إلى النفط العربي. وتحدث مجلس الأمن القومي عن أن اسرائيل قد توفر عقبة في طريق القومية العربية مرسياً بذلك أساس أحد عناصر نظام السيطرة على الشرق الأوسط (تحت اسم «الأمن» أو «الاستقرار»).(١٠)

والاهتمام بجعل النفط والثروات الخليجية أداة لدعم الاقتصاد البريطاني المريض توسّع مع حلول السبعينات ليشمل الاقتصاد الامريكي الذي كان يبدي تدهوراً ملحوظاً بالمقارنة مع اليابان وأوروبا بزعامة ألمانيا. أضف إلى ذلك أن التحكم بالنفط يشكل وسيلة من وسائل التأثير على هؤلاء الخصوم/ الحلفاء في كل من اليابان وأوربا. أما تدفق الرساميل من العربية السعودية والكويت وغيرهما من الأمارات الخليجية إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فقد وفر دعماً كبيراً لاقتصاديهما ولسائر شركاتهما ومؤسساتهما المالية. هذه هي بعض الأسباب الكامنة وراء اعتراض الولايات المتحدة وبريطانيا في الكثير من الأحيان على زيادات أسعار النفط. إن المسائل أعقد من أن تتكشف هنا، غير أن هذه العوامل تبقى، بالتأكيد، ذات تأثير فعال.(١١) من غير المستغرب أن الدولتين اللتين قامتا بتحقيق التسوية الامبريالية وكانتا المستفيدتين الرئيستين والضامنتين الأوليين، بادرتا، كلتاهما، إلى التكشير عن الأنياب استعداداً للحرب فيما بقيت الدول الأخرى متفرجة نوعاً ما.

٢ ـ أسلوب صياغة القضايا

رغم تشابه العملين العدوانيين اللذين حصلا فيما بعد الحرب الباردة من حيث معيار مبدأ القانون فإن بينهما عدداً من الاختلافات بالضرورة. ولعل أبرز أوجه الخلاف هو ذلك الكائن في

حقيقة أن غزو الولايات المتحدة لباناما تم من قبلنا نحن مما جعله لطيفاً ومستحباً في حين كان غزو العراق للكويت متضارباً مع جملة من المصالح الحاسمة للولايات المتحدة مما جعله شنيعاً وشائناً، منتهكاً لاسمى مبادىء القانون الدولي والأخلاق.

ومثل هذا التراتب للأحداث طرح جملة من التحديات الايديولوجية. كانت المهمة الأولى تصوير الدكتاتور العراقي بوصفه طاغية شريراً وقاطع طرق على المستوى الدولي. وقد انطوت المهمة على قدر كاف من الاستقامة والسهولة لأنها تركزت على جلاء حقيقة واقعة ببساطة.

أما المهمة الثانية فتمثلت في التحديق برهبة وخوف في ذلك الطرف الذي قام بغزو باناما وادارة عمليات «الاستخدام غير الشرعي للقوة» ضد نيكاراغوا وهو يشجب الاستخدام غير القانوني للقوة ضد الكويت ويعلن عن ولائه الخالد لميثاق الأمم المتحدة صارخاً بأعلى صوته قائلاً إن «امريكا تقف حيث وقفت دائماً ضد العدوان، ضد أولئك الذين يستخدمون القوة من أجل الاطاحة بحكم القانون»، «وإذا كان التاريخ يعلمنا أي درس فإنه ذلك الدرس الذي يؤكد على أن من واجبنا أن نقاوم العدوان وإلا فإنه سيدمر حرياتنا» (٢٠، ٧/ ٨/ ١٩٩٠).

قد تبدو هذه المهمة منطوية على قدر أكبر من الصعوبة بالمقارنة مع المهمة الأولى غير أنها ليست كذلك في حقيقة الأمر. فصورة الرئيس ذات النظرات الفولاذية جللت الصفحات الأولى مصحوبة بكلماته الملهمة حول ضرورة مقاومة العدوان في أماكن بارزة بما يضمن احترام الجميع لشجاعته واخلاصه للمثل العليا التي نجلّها ونتمسك بها. حتى استذكاره «للذكريات التي ما زالت حية» عن الفيتنام بوصفها دروساً ملأى بالعبر حول ضرورة مقاومة العدوان والدفاع عن حكم القانون مر دونما ضجيج ـ بل همس ـ مفعم بالاستنكار والاستياء، مما يشكل برهاناً على وجود انضباط حقيقي. لاحظت الصحافة بقدر كبير من الحصافة أن «بوش أبرز حقيقة أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة. . . (القادرة) على فرض القانون الدولي ضد ارادة معتد قوي»، فضلاً عن التأكيد مرة أخرى على التزامنا الثابت والراسخ بسيادة القانون وقدسية الحدود.(١٢)

رغم تساؤل عدد من اليمينيين من الانماط القديمة عن السبب الذي يجعلنا نقوم بالعمل القذر،(١٣) فإن الطيف كله أجمع على كيل المديح لهذا التعبير الجديد عن التزامنا التاريخي بالدفاع عن السلم. أما عند الهوامش الخارجية للمعارضة فإن ماري ماك غروري Mary Mc Grory كتبت تقول: «على الرغم من امكانية توفر مؤيدين» لصدام حسين «بين الفقراء العرب»، فإن «الامريكيين متحمسون عاطفياً لقضية الخلاص من الوحش» بطريقة أو بأخرى. ورأت أن من الممكن قصف بغداد بالقنابل رغم أن ذلك قد لا يكون حكيماً بسبب امكانية حدوث أعمال انتقامية ضد مواطنين امريكيين. سرّبت الواشنطن بوست خطة للبيت الأبيض حول ازالة الوحش من الوجود حظيت بموافقة رئيس الجمهورية حين تم ابلاغه من قبل مدير الاستخبارات المركزية (السي: آي. إي.) وليم وبستر William Webster بـ «أن صدام حسين يمثل تهديداً للمصالح الاقتصادية طويلة الأمد للولايات المتحدة».(١٤)

أما حقيقة أن هذه المصالح الاقتصادية هي الكامنة وراء القرارات السياسية فقد اعترف بها البيت الأبيض والمعلقون السياسيون عموماً. فالولايات المتحدة أرسلت قوات عسكرية كبيرة إلى السعودية وساعدت على تنظيم مقاطعة دولية وفرض ما يشبه الحصار الكامل مع تأييد فاتر بشكل ملحوظ من جانب معظم حلفائها الذين كانوا، دون شك، يفضلون الولايات المتحدة وعملاءها على صدام حسين كصاحب نفوذ طاغ في ادارة انتاج النفط وأسعاره، ولكنهم بدوا مترددين ازاء المخاطرة بالشيء الكثير من أجل تحقيق هذا الغرض. ومن نافل القول إن هؤلاء الحلفاء يشاركون واشنطن ايمانها بالمبدأ السامي الذي يقول إن القوة لا تصنع الحق ـ إلا حين نريدها نحن أن تفعل.

لم يكن التغافل عن عدوان الولايات المتحدة كاملاً تماماً. فرئيس هيئة الأركان المشتركة السابق وليم كروWilliam Crowe أعلن بحصافة محذراً حول المخاطر التي تنطوي عليها مهمتنا الراهنة وقال: «ليست هذه باناما أو غرينادا!» وأضاف محررو النيويورك تايمز معبرين عن اتفاقهم معه بالرأي أن «التكاليف والأخطار كبيرة جداً تتجاوز بكثير تلك التي انطوت عليها عمليات الولايات المتحدة العسكرية في لبنان وغرينادا وباناما». كما أن مراسل التايمز العسكري السابق برنارد ترينرBernard Trainer وهو الآن مدير برنامج الأمن القومي في مدرسة كينيدي بهارفارد، وصف صدام حسين بـ «نورييغا الشرق الأوسط. ولا بد له من أن يرحل مثله مثل نظيره البانامي.» في الحقيقة فإن المقارنة بين نورييغا وصدام حسين تتسع إلى تلك الحدود تقريباً.(١٥)

لم تمر أوجه الشبه الأخرى دون أن تلفت الأنظار: فالولايات المتحدة في جميع الحالات كانت تنطلق من مبدأ الدفاع عن النفس، مبدأ خدمة النظام العالمي والمثل العليا ـ حقيقة منطقية أخرى من تلك الحقائق الثابتة التي تطفو بألق فوق سطح عالم الواقع.

أطرى محررو البوسطن غلوب الليبرالية وقوف بوش في صف القيم الاساسية ورسمه لخط واضح على الرمل أمام الوحش الهائج. ولاحظوا أن «هذا الخط كان أوضح من الخطوط التي رُسمت في كوريا وفيتنام ولبنان». ثمة آخرون أيضاً ألمحوا إلى مثل هذه البراهين السابقة الدالة على استعدادنا لتحمل أي عبء في سبيل تهذيب أولئك الذين يلوذون بالقوة أو يخطر لهم أن يخرجوا على تقاليدنا القائمة على اللاعنف والالتزام بسيادة القانون.(١٦)

أما رسائل القراء فقد أشارت، بالمقابل، تكراراً إلى النفاق الذي ينطوي عليه الموقف وتساءلت: «ما الفرق بين غزونا لباناما وبين غزو العراق للكويت؟»، من بين العديد من حالات العدوان المستحبة الأخرى. والاختلاف الدرامي المثير بين رسائل القراء من جهة والتعليقات المحترفة من الجهة الثانية يبين مرة أخرى مدى اخفاق الهجوم الايديولوجي الذي تم شنه في السنوات الماضية للوصول إلى جميع قطاعات الجمهور العام بعد تجاوز دائرة النخب المثقفة. وفيما وراء البحار أمكن ادراك الحقائق البسيطة خارج المراكز الرئيسة للقوة حيث الانحراف عن الحقائق المقررة يكون محفوفاً بالمخاطر المهلكة. إن افتتاحية رئيسة في صحيفة صندي تريبيون الدوبلنية بعنوان «ليس الاستياء الأخلاقي إلا نفاقاً خالصاً» تذكرنا برد فعل الغرب على غزو العراق لايران، على غزو الولايات المتحدة لكل من غرينادا وباناما، على غزو اسرائيل للبنان، وعلى «الظلم

اللاحق بالفلسطينيين (وهو سبب دائم لغضب له ما يبرره في الشرق الأوسط، ومن شأنه أن يفضي إلى مسلسل «دائم من الاضطرابات». أما مراسل الأيرش تايمز في واشنطن سين كرونين Sean Cronin ، فيعقب على الكلمات المشحونة بالعواطف للسفير توماس بيكرينغ Thomas Pickering في الأمم المتحدة تأييداً لقرار مجلس الأمن الذي دان العراق ويستذكر بعض الأحداث الجارية قبل ما لا يزيد عن ثمانية أشهر فقط: حق النقض (الفيتو) الذي استخدمته الولايات المتحدة في الثالث والعشرين من كانون الأول ضد قرار صادر عن مجلس الأمن يدين غزو باناما (بمساعدة بريطانية وفرنسية في هذه الحالة)؛ وضد قرار الجمعية العامة في ٢٩ كانون الأول الذي طالب بانسحاب «قوات الغزو المسلحة التابعة للولايات المتحدة من باناما» واعتبر عملية الغزو «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاستقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها.»(١٧)

غير أن المعلقين المحليين المحترمين جداً لم يرف لأحد منهم جفن. فأوجه الشبه بغزو باناما تم تجاهلها باجماع شبه كامل في حين ذهب الأكثر جرأة، انطلاقاً من مبدأ أن الهجوم هو أفضل أشكال الدفاع، إلى تشبيه أعمال جورج بوش في باناما بارساله للقوات المسلحة إلى العربية السعودية، لا بغزو صدام حسين للكويت. كما أن غرينادا وفيتنام ولبنان كانت تذكر بانتظام بوصفها سوابق تؤكد التزامنا بالدفاع عن مبدأ عدم التدخل.(١٨)

وباجماع مماثل أخفق المعلقون المسؤولون في تذكر غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ بهدف اقامة نظام عميل للدمى في «منظومة جديدة» خاضعة لمصالح اسرائيل ووضع حد لمبادرات م. ت. ف. الرامية إلى ايجاد تسوية دبلوماسية سلمية والتي باتت أكثر ازعاجاً مع مرور الزمن ـ وذلك كله نوقش بصراحة داخل اسرائيل منذ اللحظات الأولى وإن بقي محجوباً عن الجمهور الامريكي. فالعدوان الذي تنفذه دول عميلة يغدو عدواناً لطيفاً ومحبباً. وبالتالي أفاد من الدعم الفعال الذي وفرته ادارة ريغان التي تمت ادانتها من جانب الليبراليين الديمقراطيين ومن هم على يسارهم لأنها لم تظهر حماساً كافياً لهذا الهجوم الوحشي الذي أودى بحياة أكثر من عشرين ألفاً من المدنيين بأكثريتهم الساحقة. ومن الملفت للنظر أيضاً غياب المقارنة مع احتلال اسرائيل المستمر لأراض اجتيحت في ١٩٦٧ ومع ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية ورد فعل الولايات المتحدة على ذلك. كما جرى نسيان الاحتلال التركي لشمال قبرص مما ادى إلى الآلاف من الاصابات ومئات الآلاف من اللاجئين بعد جولة من العربدات الملأى بالقتل والتعذيب والاغتصاب والنهب والسلب لاستئصال ما تبقى من الثقافة الاغريقية العائدة إلى العصور الكلاسيكية القديمة؛ فجورج بوش امتدح تركيا بوصفها «من حماة السلام» لأنها التحقت بصف أولئك الذين «يقفون مع القيم المتحضرة في سائر أرجاء العالم». قليلون هم الذين استطاعوا أن يتذكروا الهجوم المغربي المدعوم من الولايات المتحدة على الصحراء الغربية في ١٩٧٦ ، بررته السلطات المغربية على أساس أن «كويت واحدة في العالم العربي كافية»؛ من الظلم أن تبقى مثل هذه الموارد الغنية بأيدي قلة من السكان.(١٩) وخارج المنطقة كان من السهل التغاضي عن جملة من النظائر المماثلة الواضحة بما فيها

تأييد الولايات المتحدة الحاسم (وتأييد كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا وغيرها) لاندونيسيا في غزوها الذي كان وما يزال أقرب إلى الابادة البشرية لتيمور الشرقية.

التقط العرب وغيرهم من المراقبين في العالم الثالث جملة النظائر المغيبة التي قدمت الصحافة نماذج عنها. غير أن المسألة أوقفت عند هذه الحدود دون الدخول في المزيد من التحليل أو تم توبيخ اصحابها وتعنيفهم على الافراط في معاداة امريكا أو المبالغة في النزعة العاطفية أو الايغال في السذاجة البسيطة. في تقرير لها في النيويورك تايمز عن ردود أفعال العرب الامريكيين تذكُر فيليستي بارينغر Felicity Barringer الناطقين العرب الذين تحاورهم بأن المقارنة التي يعقدونها في اجتياح اسرائيل للبنان في ١٩٨٢ «لا تأخذ في الحسبان اختلافاً حاسماً هو أن الكويت لم يسبق لها أن هاجمت العراق في حين أن الجنوب اللبناني كان موطناً لقواعد فلسطينية دأبت على قصف الأراضي الاسرائيلية بصورة متكررة.»

وعتاب بارينغر اللطيف هذا لا يعاني إلا من خلل واحد ألا وهو بعده عن الحقيقة بعد السماء عن الأرض.باختصار شديد، أخضعت اسرائيل الجنوب اللبناني لسلسلة متصلة من الهجمات العنيفة الاجرامية منذ أوائل السبعينات، غالباً دونما تذرع ولو باستفزاز مزعوم، أدت إلى قتل الآلاف من الناس وتشريد مئات الآلاف من بيوتهم. أما الغرض، كما صاغه الدبلوماسي الاسرائيلي آبا ايبان، فتركز على تحويل السكان كلهم إلى رهينة خاضعة لتهديد الارهاب وصولاً إلى «تحقيق الهدف المعقول في النهاية» حين يبادر «السكان المتأثرون» إلى الركوع أمام مطالب اسرائيل. وبعد اجتياحها للبنان في ١٩٧٨، ذلك الاجتياح الذي حول جنوب لبنان إلى منطقة خاضعة للسيطرة الاسرائيلية، نفذت اسرائيل عمليات قصف واسعة لأهداف مدنية. كما أدت موجة من الهجمات الاسرائيلية غير المستفزة في ١٩٨١ إلى اشتباكات أودت بحياة ستة اسرائيليين ومئات الفلسطينيين واللبنانيين حين قامت اسرائيل بقصف مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. التزمت م. ت. ف. باتفاق لوقف اطلاق النار بادرت إليه الولايات المتحدة ولكن اسرائيل ظلت تخرقه مرة بعد أخرى وتحدث اصابات كبيرة في صفوف المدنيين، في مسعى محموم لاستثارة رد ما من جانب المنظمة تستطيع أن تتخذه ذريعة لتنفيذ عملية الغزو المخططة منذ زمن طويل. وبعد اجتياح عام ١٩٨٢ عادت اسرائيل إلى ممارستها التقليدية القائمة على قصف لبنان حسب ما تشاء مع نشر قدر كبير من الارهاب في «منطقتها الأمنية» الجنوبية.

غير أن من غير الانصاف تجريم بارينغرBarringer بسبب قلبها للحقائق رأساً على عقب فالخرافات التي تكررها ليست إلا طبعة متداولة تقدمها النيويورك تايمز وغيرها، وقلة هي التي يخطر ببالها أن تسائل الدوغما الراسخة المتجذرة. وما قلب الحقائق في هذه الحال، مهما يكن من أمر، إلا انتصاراً ثانوياً إذا ما تمت مقارنته بالانجازات الهامة حقاً لنظام الدعاية مثل تحويل غزو الولايات المتحدة لفيتنام الجنوبية إلى عمل نبيل كان يستهدف الدفاع عنها ضد العدوان.(٢٠)

نستطيع قول الشيء نفسه عن معلقين حانقين آخرين دانوا العرب بمرارة على اثارة موضوع

حرب ١٩٦٧ بغية المقارنة، مع تعنيف «سذاجة وجهل» معدي البرامج التلفزيونية والصحفيين الذين يفسحون لهم في المجال ليتحدثوا ويقولوا مثل هذا الهراء (هنري سيغمان Henry Siegman المدير التنفيذي في المؤتمر اليهودي الامريكي)؛ وفي الحالين كليهما يوضح سيغمان لهؤلاء الحمقى السذّج أن «بلداناً عربية غزت بلداً جاراً مسالماً دونما استفزاز» على الرغم من «أن الطرف البادىء بالعدوان» في ١٩٦٧ كان هو الطرف المؤلف من «مصر وسورية والأردن» لا العراق. أضاف محررو التايمز تأييدهم مدينين موقف موسكو وغيرها من الجهات الأخرى اللئيمة التي حاولت «اسباغ صفة المشروعية على مزاعم بغداد القائلة بأن احتلالها للكويت لا يختلف في شيء عن احتلال اسرائيل للضفة الغربية» وهي مناورة «خاطئة إلى حدود السخف لذر الرماد في العيون» لأن احتلال الضفة الغربية لم «يبدأ إلا بعد هجوم جيوش عربية على اسرائيل». لا أحد يجادل في حقيقة أن اسرائيل هي التي هاجمت مصر ١٩٦٧ . ولم تكن مشاركة سورية والأردن في الصراع إلامثل دخول انجلترا وفرنسا الحرب حين قامت ألمانيا بمهاجمة حليفتهما بولونيا في ١٩٣٩ . قد يقول قائل إن هجوم اسرائيل كان مشروعاً، أما قلبه إلى عدوان عربي فأمر يتطلب قدراً غير قليل من الجرأة إن لم نقل الوقاحة. أو هو كذلك فعلاً لو لم تكن هذه الممارسة روتيناً متكرراً.(٢١)

صيغت افتتاحية التايمز بعناية. فهي تشير إلى الضفة الغربية دون غزة ومرتفعات الجولان. وأفضل وسيلة لتجاهل الأولى دون أثارة أي جدل هي القول بأن اسرائيل هاجمت مصر وأخذت منها غزة. كما أن قصة مرتفعات الجولان تنطوي هي الأخرى على قدر غير قليل من الصعوبة ليس فقط لأن اسرائيل ضمت هذه الأراضي السورية (وتعرضت للادانة الاجماعية من جانب مجلس الأمن وإن وقف الفيتو الامريكي عقبة على طريق العقوبات) بل ولأن اسرائيل هاجمتها واحتلتها منتهكة قرار وقف اطلاق النار. أما موضوع الضفة الغربية فيستطيع المحررون أن يزعموا في دفاعهم أن القوات الاسرائيلية احتلت الضفة الغربية بعد اشتراك الأردن في الحرب ـ التزاماً منه بتحالفه مع مصر التي تعرضت من قبل لهجوم اسرائيل.

على العموم نرى مدى أهمية امتلاك التاريخ وصوغه بما يتفق مع متطلبات الأقوياء ومدى قيمة المساهمة التي يوفرها الخدم الأوفياء الذين يؤدون ما عليهم من فروض.

٣ـ طرق من شأنها أن تبعد الكارثة

نشأ خطر قصير العمر حول امكانية بروز الربط الاسرائيلي على السطح حين اقترح صدام حسين في الثاني عشر من آب تسوية تقوم على الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت من جهة وبين الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة الأخرى من جهة ثانية: انسحاب سورية من لبنان وانسحاب اسرائيل من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ . شعرت جريدة الفينانشال تايمز اللندنية أن «من شأن» عرضه، على الرغم من عدم اختزاله للأخطار الوشيكة، «أن يؤدي غرضاً ذا جدوى» موفراً «طريقاً يبعد الكارثة. . . عبر المفاوضات.» أضف إلى ذلك أن صدام قد يكون على حق في

حديثه عن رفض اسرائيل للتخلي عن سيطرتها على المناطق بوصفه مصدراً للصراع في المنطقة. فمن خلال ربطه الانسحاب العراقي من الكويت ب «انسحاب» اسرائيل «من الأراضي الفلسطينية والسورية قال السيد صدام حسين كلاماً لا يستطيع أي زعيم أو مواطن عربي، مهما كان موالياً لامريكا، أن يعترض عليه، » ومن شأن رفضه أخذ الأمر بنظر الاعتبار «أن يقرّب أكثر خطر نشوب حرب شاملة في الشرق الأوسط تتورط فيها الدولة اليهودية. » صحيح أن «القضية المباشرة» هي «قضية خروج العراق من الكويت» غير أن «المسؤولية باتت الآن» في ضوء الاقتراح العراقي، مهما كان مثيراً لعدم الارتياح في شكله الحالي «تقع على جميع الأطراف بما فيها القوى الشرق أوسطية والغربية، إذ عليها أن تمسك بالمبادرة وتقوم بتغليب العمل الدبلوماسي على استعراض القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الجاري الآن في منطقة الخليج». (٢٢)

كان رد الفعل في الولايات المتحدة مختلفاً. لم ترد في الجواب الرسمي والتعليقات العامة أية اشارة إلى امكانية معاينة الاقتراح للتوصل إلى حل سلمي لأزمة بالغة الخطورة والجدية. لم تصدر ولو انحناءة طقسية شكلية أمام امكانية العثور على نقطة صحيحة ما في زاوية ما من زوايا الاقتراح. بدلاً من ذلك تم رفض الاقتراح بقدر كبير من الازدراء. فنشرة الأخبار التلفزيونية في ذلك اليوم أبرزت الدينامو جورج بوش وهو يطارد في قاربه، متأرجحاً بعنف، ويلعب التنس أو الغولف، ويصرف طاقاته الهائلة على فعاليات هامة، مشغولاً جداً بـ «الاستجمام» (كما قال هو) مما لم يترك له كثيراً من الوقت ينفقه على الذبابة الطائرة ذات العباءة العربية التي قد يضطر إلى صفعها صفعة قوية. وكما كانت نشرة الأخبار التلفزيونية حريصة على التأكيد فإن استخفاف رئيس الجمهورية بهذا المخلوق المزعج كان هائلاً إلى درجة أنه قلما قطع حتى ضربة الغولف ليعبر عن احتقاره لما أطلق عليه معد البرنامج اسم «عرض» صدام حسين «المزعوم»، وليدعو إلى عدم اعتباره عرضاً «جدياً». ولم يستحق الاقتراح (اقتراح صدام حسين) إلا جملة مستنكرة واحدة في مقالة اخبارية عن الحصار في عدد اليوم التالي من جريدة النيويورك تايمز. (٢٣)

أما خطر امكانية تناول القضايا فقد تم اطفاؤه بسرعة. كذلك مرت وسائل الاعلام مرور الكرام بحقيقة أن وزير الزراعة الاسرائيلي كان، قبل يومين، قد نشر تصريحاً ملأ صفحة، كاملة في الجرائد قال فيه: «من الصعب تصور أي حل سياسي يكون منسجماً مع بقاء اسرائيل ما لم يكن حلاً منطوياً على سيطرة اسرائيلية كاملة ومستمرة على منظومات الري والتصريف المائية (للمناطق المحتلة)، وعلى البنى التحتية المرتبطة بذلك، بما فيها مصادر الطاقة وشبكة الطرق الضروريتين لعملها وصيانتها وسهولة الوصول إليها». إن اعطاء حكم ذاتي له معنى للفلسطينيين من شأنه أن يشكل «تهديداً جدياً... لمصالح اسرائيل الحيوية» كما أكد التصريح. فمسألة «استمرار وجود» اسرائيل مرتبطة بضمان سيطرة اسرائيل على الضفة الغربية. (٢٤)

باختصار لا مجال لأي انسحاب ذي معنى من الأراضي المحتلة أو أي اعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية انسجاماً مع الموقف الاسرائيلي - الامريكي القائم على الرفض والذي شكل، خلال عشرين سنة، العقبة الأولى أمام أي حل دبلوماسي للصراع العربي - الاسرائيلي. بحرص

شديد تم استبعاد الوقائع من التعليقات الامريكية بما في ذلك الموقف الراهن للولايات المتحدة: موقف تأييد خطة شامير ـ بيريس التي تعلن الأردن دولة فلسطينية، موقف معارضة أي تغيير في أوضاع الأراضي التي تحتلها اسرائيل إلا بما ينسجم مع توجهات الحكومة الاسرائيلية، التي تحول دون أي حكم ذاتي له معنى؛ موقف يرفض المفاوضات مع م. ت. ف. مما يعني حرمان الفلسطينيين من حق اختيار ممثليهم السياسيين؛ موقف يدعو إلى «انتخابات حرة» في ظل تحكم عسكري اسرائيلي فقط مع بقاء الكثير من القيادات الفلسطينية قابعين في السجون الاسرائيلية. فمن غير المستغرب بعد أن بنود الموقف الامريكي، رغم تسميته بـ «العملية السلمية» و «اللعبة الوحيدة المتوفرة في المدينة» لاتبدو قد رأت النور ولو مرة واحدة في أجهزة الاعلام الرسمية السائرة في الخط العام. (٢٥)

برزت مشكلة محتملة أخرى حين اقترح صدام حسين في التاسع عشر من آب أن تترك مسألة الكويت لتبقى «قضية عربية» تتم معالجتها من جانب الدول العربية وحدها بدون أي تدخل خارجي بالطريقة التي عولجت بها مسألة الاحتلال السوري للبنان ومشكلة المحاولة المغربية التي رمت إلى احتلال الصحراء الغربية. (٢٦) جرى رفض الاقتراح على أساس معقول هو أن صدام حسين يستطيع أن يأمل، في هذا الميدان، في تحقيق أغراضه عبر التهديد بالقوة واستخدامها. ثمة حقيقة ذات علاقة بالموضوع تم تجاوزها أو التغاضي عنها: فالدكتاتور العراقي كان مرة أخرى يسرق ورقة من كتاب واشنطن. إن موقف الولايات المتحدة التقليدي من نصف الكرة الغربي يقوم على أن «الغرباء» لا يملكون حق التطفل. فإذا تدخلت الولايات المتحدة في شؤون امريكا اللاتينية أو حوض البحر الكاريبي فإن المسألة هي مسألة داخلية تخص نصف الكرة الغربي ولا بد من حلها هنا بدون أي تدخل خارجي. والرسالة المراد ايصالها هي: ايها الغرباء ابتعدوا! نحن نستطيع أن نعالج أمورنا! ـ في ساحة تستطيع القوة الاقليمية المهيمنة أن تتوقع السيادة.

نورد مثالاً واحداً ذا علاقة واضحة: في الثاني من نيسان ١٩٨٢ أوجدت الولايات المتحدة سابقة حين استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد اثنين من قرارات مجلس الأمن حول موضوعين مختلفين في اليوم نفسه. كان الأول يدعو اسرائيل إلى اعادة رؤساء البلدية المنتخبين الثلاثة الذين كانوا أهدافاً حديثة لأعمال ارهابية يهودية. أما الثاني فقد دعا الأمين العام إلى تمكين مجلس الأمن من الاطلاع على تفاصيل الأزمة في امريكا الوسطى، دون ايراد أية أسماء أو ذكر أي اتهامات، ولكن بتركيز مضمر على تدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا. اعترض الوفد الامريكي على القرار على أساس أنه «يحض على الكلبية» و «يسخر من البحث عن السلام» كما «ينسف النظام القائم فيما بين البلدان الامريكية» هذا النظام الذي يتعين عليه أن يعالج مثل هذه المسائل دون تدخل الأمم المتحدة؛ نسخة أكثر تطرفاً عن موقف صدام حسين اليوم. (٢٧)

وفي الثالث والعشرين من آب سلّم أحد كبار الموظفين السابقين في الولايات المتحدة عرضاً عراقياً آخر إلى برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي. وهذا الاقتراح، كما أكد المبعوث الذي أوصله وعدد من المذكرات، تم اعلانه من قبل كنوت رويس Knut Royce في النيوز داي يوم ٢٩ /

آب. وحسب ما جاء على لسان مصادر ذات علاقة وفي وثائق، فإن العراق عرض أن ينسحب من الكويت ويسمح للأجانب بالمغادرة مقابل الغاء العقوبات وضمان الوصول إلى الخليج والسيطرة الكاملة على حقل الرميلة النفطي «الذي يمتد قليلاً إلى داخل الحدود الكويتية» (رويس)، على مسافة كيلو مترين عن الحدود المتنازع عليها. أما شروط الاقتراح الأخرى، حسب المذكرات التي يقتبس رويس منها، فكانت تشتمل على قيام العراق والولايات المتحدة بالتفاوض حول اتفاقية نفطية «تكون مقبولة لدى الطرفين وملبية لمصالحهما الأمنية القومية،» «والعمل بصورة مشتركة في سبيل استقرار منطقة الخليج» وصياغة خطة مشتركة «لمعالجة مشكلات العراق الاقتصادية والمالية.» لم يرد أي ذكر لانسحاب الولايات المتحدة من العربية السعودية أو أية شروط مسبقة أخرى. وصف موظف في الادارة متخصص في شؤون الشرق الأوسط هذا الاقتراح بأنه اقتراح «جدي» و «قابل للتفاوض» بشأنه. (٢٨)

كان رد الفعل كاشفاً مرة أخرى. راح الناطقون الحكوميون يسخرون بالمسألة كلها. أوردت النيويورك تايمز خبراً موجزاً عن تقرير النيوز داي على الصفحة ١٤ تتمة مقال عن موضوع آخر مضيفة أقوال ناطقين رسميين باسم الحكومة رفضوه معتبرينه «بالون اختبار» وبعد صياغة القضية بالشكل المناسب تعترف التايمز أن القصة كانت صحيحة. مقتبسة مصادر من البيت الأبيض صرحت أن الاقتراح «لم يؤخذ مأخذ الجد لأن السيد بوش يطالب العراق بالانسحاب غير المشروط من الكويت». كما أن التايمز لاحظت بهدوء أن «الدبلوماسي الشرق الأوسطي ذا الاتصالات الجيدة ابلغ النيويورك تايمز قبل اسبوع (أي في ٢٣ آب) بنبأ عن عرض مماثل، ولكنه، هو الآخر، رُفض من جانب الادارة». لم يتم نشر ذلك الخبر، رغم استحالة تجاهله تجاهلاً كلياً بعد تسربه بعد اسبوع واحد إلى مجلة نيوز داي المحلية المعروضة بشكل بارز في واجهات أكشاك الصحف في مدينة نيويورك ـ مما يشي بفرضية معينة حول ما حدث. (٢٩) ثمة آخرون تحرروا من المشكلة بطريقة مشابهة.

جملة من سمات نظام وسائل الاعلام تتكشف هنا. فالانحرافات عن الخط الدعائي قد تحدث ـ وبصورة أكثر سهولة» في هذه الحالة، بعيداً عن بؤرة الضوء الوطنية. وذلك يثير مشكلة التحكم بالأضرار. واحدى الوسائل الصحفية المتعارف عليها لكبت أو طمس وقائع مرغوبة باتت مكشوفة لسوء الحظ هي وسيلة تقديمها في سياق عمليات النفي الحكومية. وبصورة أعم، بغية تلبية شروط الموضوعية، لا بد من وضع المقال الاخباري وفقاً لأولويات السلطة.

وفي هذه الحال فإن تقرير التايمز الاخباري ـ ذلك الذي يدخل التاريخ ـ يحتل المرتبة الأولى لدى السلطات الحكومية. أما الوقائع غير المرغوبة فتطرد أولاً بوصفها «بالونات»، ثم يُسلّم بها على أنها صحيحة ـ ولكنها غير ذات علاقة لأن واشنطن ليست مهتمة بها، نطّلع أيضاً على أن الصحيفة كتمت عروضاً سابقة كانت «بالونات» للسبب نفسه، وهنا تنتهي القضية. لنا أن نتنفس الصعداء، فخطر امكانية توفر «طريق يبعد الكارثة عن طريق التفاوض» تم تجنبه.

٤ ـ ثبات على المبدأ

برزت مشكلات معينة في التعامل مع واقع كون حلفاء الولايات المتحدة غير جذابين بشكل خاص ، كما أن نشرة لاتبعث على الارتياح أصدرتها منظمة العفو الدولية في الثاني من تشرين الثاني تحدثت عن أن قوات الأمن السعودية عذبت وأساءت معاملة المئات من « العمال الضيوف » اليمنيين ، مع طرد سبع مئة وخمسين ألفاً منهم ، « لالشيء إلا لانتمائهم الوطني أو معارضتهم المحتملة لموقف حكومة العربية السعودية من أزمة الخليج » تحاشت الصحافة النظر إلى هذه الوقائع على الرغم من وفرة المعلقين العرب المستعدين لشجب طبيعتها الشريرة فيما يخص الدول العربية[٣٠].

كما أن التحالف مع تركيا ـ"حامية السلام » في قبرص ـ تطلّب معالجة تتسم بالحذر وخصوصاً بسبب قضية الأكراد في شمال العراق . كان من الصعب عدم الانتباه إلى أن القوات العراقية المواجهة لوحدات جيش الولايات المتحدة ستتعرض لقدر كبير من الضعف إذا ما بادرت الولايات المتحدة إلى تأييد التمرد الكردي . رفضت واشنطن مثل هذا الخيار ربما توجساً منها من أن تمرداً كردياً في العراق قد ينتشر ويشمل شرق تركيا حيث تعاني الكتلة الكبرى من السكان الأكراد (الذين لا تعترف تركيا بوجودهم) من الاضطهاد الوحشي . وفي ملاحظة نادرة عن القضية في الصحافة لاحظت الوول ستريت جورنال أن « الغرب يخشى أن يؤدي التركيز على « المسألة الكردية » مع كل من تركيا وسورية وايران . . . إلى اضعاف التحالف المعادي للعراق » . ويضيف التقرير أن « ادارة الولايات المتحدة رفضت بحزم أن تجتمع مع زعيم كردي عراقي زار واشنطن في آب » ليطلب التأييد وأن « الأكراد يقولون إن انقرة تستغل الأزمة الخليجية وما نتج عنها من شعبية لتركيا في نظر الغرب كغطاء تستتر به قيامها باتخاذ اجراءات صارمة . »[٣١]

جرى الحفاظ على الانضباط حتى في هذه القضية الدرامية المثيرة . فنادراً ما وردت كلمة واحدة (أو ربما لم ترد أية كلمة على الاطلاق) حول رغبة ادارة بوش واستعدادها للتضحية بأرواح آلاف الامريكيين ـ ولو تركنا جانباً معاناة الأكراد الذين استغلوا بأكثر أشكال الكلبية خراقة من قبل الحكومة ووسائل الاعلام .[٣٢]

استدعت الضرورة أيضاً التعامل بشكل ما مع واقع أن ادارة بوش وسابقاتها تعاملت ، قبل هجوم صدام حسين على الكويت ، مع هذا الوغد المجرم بوصفه صديقاً حمياً ، مع تشجيع الاتجار مع نظامه فضلاً عن توفير الاعتمادات له لتمكينه من شراء السلع الامريكية . وقبل ذلك ، كانت واشنطن قد أيدت غزوه لايران ثم مالت كثيراً نحو العراق في حرب الخليج إلى حدود ارسال قوات عسكرية لـ « حماية الملاحة »من ايران (رغم أن التهديد الرئيس للملاحة كان يأتي من العراق) والاصرار على هذا النهج حتى بعد تعرض ستارك Stark الامريكية لهجوم الطائرات العراقية في ١٩٨٧ . ومع استنفار الأمة لتدمير الوحش أطلق هنري غونـزاليس H.Gounzales ، عضو

الكونغرس التكساسي ورئيس لجنة المصارف السكنية اتهاماً موجهاً قال فيه إن مصرفاً واحداً من آتلانتا أعطى ثلاثة مليارات دولار للعراق بموجب رسائل اعتماد كان ٨٠٠ مليوناً من المبلغ بضمانة شركة الاعتمادات التابعة لوزارة الزراعة التي تصادق القروض المصرفية اللازمة لتمويل صادرات الولايات المتحدة من المنتوجات الزراعية ، وقال غونزاليس أيضاً إن هناك دلائل واضحة تشير إلى أن العراق حصل على الأسلحة ، بما فيها الأسلحة الكيميائية ربما ، بموجب هذه الصفقة . وأضاف يقول « لاشك أن تلك المليارات الثلاثة تمول عملياً غزو العراق . ولاشك حول أن القسم الأكبر من تلك الأموال كان مخصصاً للتسليح . »[٣٣] أما مبادرات ادارة بوش الجديدة لتعزيز مواقع صدام حسن التي أعلنت مع اطلاق عملية القضية العادلة دفاعاً عن العالم في وجه شطط مانويل نورييغا مع غياب الملاحظة أو ردّ الفعل فقد نوقشت من قبل .

انطوى تحاشي هذه المسألة غير السارة كلياً على قدر غير قليل من الصعوبة . ففي الثالث عشر من آب اعترفت النيويورك تايمز أخيراً أن العراق لم يحقق ما حققه من قوة وجبروت إلا بفضل « الاذعان الامريكي بل وبمساعدة من الولايات المتحدة أحياناً » بما في ذلك « عقد صفقات حبوب كبيرة مع المزارعين الامريكيين ، التعاون والتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الامريكية ، اجراء صفقات نفطية مع شركات تكرير امريكية ساعدت على تمويل المؤسسة العسكرية واسكات البيت الأبيض عن انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب » . فمنذ عام ١٩٨٢ أصبح العراق أحد أكبر مستوردي الأرز والقمح الامريكيين ، « إذ صار يبتاع ما قيمته خمسة مليارات ونصف المليار من الدولارات من المحاصيل والحيوانات بموجب قروض مضمونة فيدرالياً وأشكال من الدعم الزراعي اضافة إلى المبالغ النقدية السائلة » . حصل العراق أيضاً على اعتمادات بضمانات حكومية بلغت ٢٧٠ مليوناً من الدولارات لشراء سلع من الولايات المتحدة رغم التخلف عن سداد اقساط الديون . وحسب آخر المعلومات المتوفرة وهي تعود إلى عام ١٩٨٧ كان أكثر من ٤٠ بالمئة من المواد الغذائية اللازمة للعراق يُستورد من الولايات المتحدة ، وحصل العراق في ١٩٨٩ على مبلغ مليار دولار كضمانات قروض مما جعله يأتي في المرتبة الثانية بعد المكسيك . أصبحت الولايات المتحدة السوق الرئيسة لنفط العراق كما يقول تشارلز غلاس Charles Glass « فيما كان المنبر الامريكي ـ العراقي للتجارة يطري اعتدال صدام وتقدمه نحو الديمقراطية . » نادراً ما أبدت ادارتا ريغان وبوش أي رد فعل حين قام العراق بشراء طائرات هيلوكوبتر امريكية وحولها إلى أغراض عسكرية خلافاً لوعود مقطوعة ، واستخدم الغازات السامة ضد القوات الايرانية وضد المواطنين الأكراد بالذات ، وأعاد توطين نصف مليون كردي وآشوري بالقوة ، اضافة إلى سلسلة أخرى من الانتهاكات الفظيعة .[٣٤]

لم يكن ذلك كله إلا خطأً في التقدير ، إلا واحدة من سخريات القدر ، حسب الرواية الرسمية . لا يقال أي شيء عن السبب الكامن وراء افصاح التايمز عن هذا الآن ، بعد تحول واشنطن إلى اتخاذ موقف معاد للعراق ، بدلاً من القيام بذلك من قبل ـ لحظة غزو باناما مثلاً ـ حين كانت الأدلة متوفرة وجاهزة ومؤهلة لأن تساعد على تجنب ما قد حصل الآن .

ثمة مهمة أخرى تركزت على كبت حقيقة أن ذرائع العراق لتبرير انتهاكه الصارخ للقانون الدولي شبيهة بتلك التي قُبلت ـ بل وأُغرقت بسيل من المديح ـ من جانب وسائل الاعلام عند حصول العدوان اللطيف المحبب من قبل الولايات المتحدة وعملائها . فالعراق ادعى أن اقتصاده تعرض لتهديد خطير جراء انتهاك الكويت لاتفاقية الأوبيك حول حصص انتاج النفط مما ألحق ضرراً بسعي العراق للنهوض من كبوته جراء حربه مع ايران . لا أحد يناقش مسألة أن تلك المخالفات والانتهاكات كانت شديدة الإيذاء بالنسبة للعراق . ولكن شكاوي العراق لم تلق أية آذان صاغية كما أن التهمة التي وجهها ، قبل الهجوم ، حول قيام الكويت بسحب كميات من النفط من حقول قريبة من الحدود جارية ، حسب زعم العراق « نفطاً من الحقول العراقية ، شكلت « سرقة توازي عدواناً عسكرياً » . يبدو أن هذا الأمر لم يرد ذكر له في الصحافة في حينه رغم الاعتراف بعد شهر من الزمن بأن « لدى [صدام حسين] ، سواء أكان هتلراً أم لا ، سبباً ما يسند موقفه » وبأن الحكومة الكويتية ، من وجهة النظر العراقية ، « تصرفت تصرفاً عدوانياً ـ كانت القضية حرباً اقتصادية » .(٣٥)

من المؤكد أن لهذه الاحتجاجات العراقية جرساً مألوفاً . فحق « الدفاع عن مصالحنا » بالقوة ممنوح للولايات المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، حسب وجهة النظر الرسمية المقدمة لتبرير غزو باناما . كما أن هجوم اسرائيل على مصر في ١٩٦٧ كان إلى حد كبير مدفوعاً بالمشكلات الاقتصادية الناجمة عن استنفار القوات الاحتياطية في فترة الأزمة والتوتر . وقد تم التذكير بخطر محتمل يمكن أن يهدد مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية لتبرير الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لمجابهة العدوان العراقي ، مثله مثل العديد من حالات التدخل والتخريب . أما التهديد الذي شكلته تصرفات الكويت بالنسبة لمصالح العراق فلم يكن وارداً أو محتملاً .

وعلى نطاق أوسع فإن الدكتاتور العراقي برر عدوانه وأسبغ عليه ثوب عمل نبيل « دفاعاً عن الأمة العربية » ، معتبراً الكويت كياناً مصطنعاً وجزءاً من التركة التي خلفها الكولونياليون الأوربيون الذين قطعوا أوصال العالم العربي خدمة لمصالحهم الأنانية . وهذه الفبركات والمؤامرات هي التي جعلت الثروات النفطية العربية الهائلة تخدم القوى الصناعية الغربية ونخبة محلية صغيرة مرتبطة بها بدلاً من أن تفيد الجماهير العربية . وعلى الرغم من النزعة الكلبية الصارخة المتجلية في مزاعم صدام حسين ومواقفه فإن الاتهامات نفسها ليست بدون أساس وتنطوي على جاذبية كبيرة لدى الجماهير الواسعة وعلى رأسها الستون بالمئة من السكان الأجانب في الكويت الذين قاموا بالعمل الذي أدى إلى اغناء الأقلية الكويتية وإن لم يفعل الشيء نفسه بالنسبة لـ « الأخوة العرب» .

لفتت كراهية الولايات المتحدة السائدة في العالم العربي أنظار الكثيرين ولكن أحداً لم يكلف نفسه مشقة تحليل الأسباب الكامنة وراءها . وردد الفعل الانعكاسي الشرطي المألوف هو أن تعزى الخصومة إلى المشكلات العاطفية التي يعاني منها أناس تجاوزهم قطار التاريخ بسبب العيوب والنواقص التي يعانون منها هم أنفسهم . وقد كان أشبه بالمستحيل تقديم رواية عقلانية لعدد من

القضايا المركزية مثل تفاعلات المسألة الامريكية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية ، لأن الجهود الطويلة والناجحة التي بذلتها الولايات المتحدة من أجل عرقلة التوصل إلى أية تسوية سياسية سلمية استُئصلت من صفحات التاريخ بقدر مثير للاعجاب من الكفاءة .[٣٦] كما أن عمق جذور النزعة العنصرية المعادية للعرب في الثقافة السائدة يسهل المناورات المألوفة الرامية إلى ارجاع الكره الذي تتمتع به الولايات المتحدة إلى أخطاء الآخرين .

وما بين السطور هو أن العرب في الأساس ليس لهم حق في النفط الذي وضعته الصدف الجيولوجية تحت أقدامهم . وكما قال والترلاكور Walter Laqueur في ١٩٧٣ فإن النفط الشرق أوسطي « يمكن تدويله لا لصالح حفنة من الشركات النفطية بل لفائدة البشرية كلها » . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالقوة ، غير أن ذلك لا يثير أية مشكلة أخلاقية لأن « كل الذي يتعرض للخطر لا يعدو كونه مصير بعض المشيخات الصحراوية » . إلا أن من الضروري إدخال بعض التعديلات لحل الرموز . فكلمة « التدويل » لاتعني سوى « الخضوع لسيطرة الولايات المتحدة وعملائها » (طالما ظلوا مؤيدين ثابتين لاسرائيل . أما عبارة « حفنة من الشركات النفطية » فتعني « العرب الذين لايستحقون » . والمنطق هو نفس منطق المغاربة في غزوهم للصحراء الغربية : « كويت واحدة تكفي ! » ؛ ومن غير الانصاف أن تبقى ثروات غنية في أيدي أناس غير مهمين حين يكون الناس الأغنياء الذين يسيّرون شؤون العالم بحاجة إليها . ورؤية الغرب أوسع بالطبع من رؤية المغرب ، لتغطي المنطقة كلها مع ثرواتها ومواردها .

وبالمقابل فإن الاهتمام النبيل المثير بـ « من أجل مصلحة البشرية » الذي عبر عنه لاكور Laqueur وآخرون لا يقودهم إلى اقتراح ضرورة تأميم النفط في كل من امريكا الشمالية والشرق الأوسط خلال سنوات ما بعد الحرب حين كان الغرب (وتتقدمه الولايات المتحدة أشواطاً) مسيطراً سيطرة فعالة على موارد الطاقة ، كما لا يقودهم إلى استخلاص الاستنتاج نفسه فيما يخص الموارد الصناعية والزراعية والطبيعية (المنجمية) العائدة للغرب والتي يجري استغلالها والتنعم بخيراتها من قبل الأغنياء والأمم المتخمة . فالفرق ، كما هي حاله على الدوام ، يكمن في المرتبة على سلم « الأهمية » .[٣٧]

جدير بأن نتذكر أن لاشيء جديد في هذا كله . تعالوا نتذكر التفسيرات السابقة لعدم امتلاك المكسيكين « البؤساء ، العاجزين » أي حق في « السيطرة على مصائرهم » داخل أراضيهم الخصبة والغنية . ففي بدايات القرن قال الاستراتيجي المتنفذ والمؤرخ المعروف الادميرال ألفريد ت . ماهان Alfred T. Mahan ، وهو مشهور بولائه للقيم المسيحية ولمبدأ الحقوق الطبيعية ، قال إن هذه الحقوق يجب تعديلها بالنسبة للبلدان « غير الكفؤة » مثل الصين ، التي ينبغي أن تدار « بطريقة تضمن للحقوق الطبيعة على النطاق العالمي الشامل في ألا تبقى الموارد معطلة » أو متروكة لاساءة الاستعمال . فحقوق البشرية تسمو فوق حقوق الصينيين الذين هم « خراف بلا راع » ولابد من قيادتهم ، وتجزئة بلدهم ، وتعليمهم الحقائق المسيحية ، أو اخضاعهم لتحكم السياسات الغربية القائمة على « تأكيد الذات العادل » ـ لا لأغراض أنانية بل « في سبيل رفاهية

الجنس البشري ». إن الأفكار العظمة تجد طريقها إلى معاودة الظهور مرة أخرى في كل من العصور. (٣٨)

٥ ـ تتعلم الأمم المتحدة السلوك الجيد

نالت الأمم المتحدة قدراً غير معهود من الاطراء والمديح . فمحررو البوسطن غلوب كتبوا تحت العنوان العريض « بلغت الأمم المتحدة سن الرشد » ممتدحين « تغيراً انعطافياً في تاريخ المنظمة » مزاجاً جديداً من المسؤولية والجدية عبرت عنه في تأييدها لمبادرات الولايات المتحدة المتركزة على معاقبة المعتدي .(٣٩) ثمة آخرون كثيرون أشادوا بهذا الخروج المرحب به على النمط المخجل الذي كان سائداً في الماضي .

عُزي التغير الرائع في ممارسات الأمم المتحدة إلى التحسن الطارىء على سلوك العدو السوفيتي وإلى انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة . تقول احدى المواد الاخبارية في جريدة الغلوب إن « مسارعة موسكو إلى ادانة الغزو [العراقي] حررت مجلس الأمن الدولي . المشلول منذ أمد طويل جراء تنافس القوتين العظميين ، مما مكنه من أن يلعب دوراً حاسماً » في ميدان الرد على العدوان . وكتب مراسل التايمز ر. و. آبل R.W.Apple يقول إن واشنطن « باتت أكثر اتكاءً على الأمم المتحدة في عملية صنع قراراتها ، لأن المنظمة أصبحت الآن أكثر فعالية مما كانت خلال عقود من الزمن نتيجة انتهاء الحرب الباردة » . كما أن احدى افتتاحيات التايمز حيّت « التغير الهائل الرائع » إذ غدت الأمم أخيراً منظمة جدية قادرة على اسكات « معظم الخارجين عليها » والسماح للرئيس بوش باستئناف محاولته النبيلة الرامية إلى خلق « نظام عالمي جديد يتولى حل الصراعات عن طريق الدبلوماسية متعددة الأطراف والأمن الجماعي » . وفي الواشنطن بوست قام جون غوشكو John Goshkoباستعراض خلفية « هذه اللحظة النادرة التي تعيشها الأمم المتحدة » التي « باتت فجأة تسير على الطريق المرسوم لها » ، « متحولة » إلى أداة للسلم العالمي « بعد سنوات من تعرضها للاستبعاد بوصفها نموذجاً للاخفاق ومنبراً لديماغوجيات العالم الثالث « خلال » التنافس الطويل أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع حلفائهما . « فالتصور الأصلي للأمم المتحدة بوصفها حامية عالم ينعم بالسلام » تم احباطه ونسفه من البداية جراء الحرب الباردة المريرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ففي تلك السنوات المبكرة كانت صور الأمم المتحدة التي نُقشت على صفحة الوعي العالمي تمثل سفراء سوفييت متجهمين يمارسون حق النقض (الفيتو) أو يخرجون صافقين الأبواب من اجتماعات مجلس الأمن » ، فيما قام الأعضاء الجدد من العالم الثالث بـ « تحويل الجمعية [العمومية] إلى منبر لالقاء الخطب البلاغية اللاذعة المعادية للغرب بصورة متكررة . . . . ومن ثم ، منذ حوالي عامين ، برز على السطح تغيير ملحوظ نتيجة التبدلات ذات التوجهات الانفراجية الحاصلة في السياسة الخارجية السوفيتية » . وعلى الأثر : أصدر كبير المعلقين السياسيين في الواشنطن بوست ، دافيد برودر David Broder موافقته على التشخيص قائلاً :

« خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة دأب كل من الفيتو السوفيتي وعداء العديد من دول العالم الثالث على جعل الأمم المتحدة موضوعاً للاحتقار في نظر العديد من الساسة والمواطنين الامريكان . غير أنها ، في أجواء هذه الأيام المتبدلة ، برهنت [الأمم المتحدة] على أنها أداة فعالة في عملية قيادة العالم ومن شأنها أن تتحول إلى وسيلة قادرة على فرض السلام وحكم القانون في أقاليم مضطربة . »

يبدأ جورج بول George Ball تحليلاً نقدياً لسياسة الادارة نشرته النيويورك ريفيو بالعبارة التالية : « مع انتهاء الحرب الباردة وتفاقم أزمة الخليج ، تستطيع الولايات المتحدة الآن اختيار مدى صلاحية المفهوم الويلسوني عن الأمن الجماعي ـ وهو اختبار ظل الفيتو السوفيتي الأوتوماتيكي (الآلي) يعطله طوال السنوات الأربعين الماضية . وفي تقرير للاذاعة البريطانية BBC عن الحرب الباردة يقول مارك أوربان Mark Urban : « مرة بعد أخرى خلال فترة الحرب الباردة استخدم الكرملين حقه في النقض (الفيتو) لحماية مصالحه من تدخل الأمم المتحدة . وطالما بقي الرد ولا ! (نييت Nyet) ، ظلت مناقشات المجلس عقيمة . » أما الآن « فإن موقف الاتحاد السوفيتي مختلف تماماً ، « حيث الاقتصاد يواجه انهياراً وحيث « يوجد زعيم يؤمن بالتعاون » .(٤٠)

علينا ، إذن ، أن نفهم أن التنافس بين القوتين العظميين ، أن نزعة الاعاقة الروسية والفيتو السوفيتي المضطرد ، وأن الاضطرابات النفسية للعالم الثالث ، أن هذا كله هو الذي منع الأمم المتحدة من تحمل مسؤولياتها في الماضي .

وأصداء هذه الموضوعات ترددت في العشرات من المقالات المفعمة بالحماس اتسمت جميعاً بسمة ملفتة للنظر : لم يجر تقديم أي دليل للبرهان على جملة الحقائق التي قُدِّمت ، فيما يبدو ، على أنها واضحة ذاتياً وضوح الشمس . ثمة طرق مختلفة لتحديد الأسباب الكامنة وراء عجز الأمم المتحدة في السابق عن أداء وظيفتها والقيام بدورها القائم على حماية السلام ؛ غير أن من الضروري أن نستعرض قبل كل شيء ولو مجرد استعراض سجل فيتوات مجلس الأمن والفيتوات السلبية الانعزالية المنفردة في الجمعية العمومية . إن نظرة واحدة إلى الوقائع تبين على الفور الأسباب الكامنة وراء وضع المسألة على الرف لصالح اللاهوت السياسي الانتهازي .

منذ السبعينات تتصدر الولايات المتحدة قائمة نافضي (مستخدمي حق الفيتو ضد) قرار مجلس الأمن ورافضي مقررات الجمعية العمومية في سائر القضايا ذات العلاقة . وفي المرتبة الثانية ، بعد مسافة غير قصيرة ، تأتي بريطانيا ولا سيما فيما يتعلق بتأييدها للنظم العنصرية في أفريقيا الجنوبية . فالسفراء المتجهمون الذين استخدموا حق النقض (الفيتو) كانوا يتكلمون لهجة انجليزية صافية فيما كان الاتحاد السوفيتي يصوت مع الأكثرية الساحقة . كانت عزلة الولايات المتحدة ستبدو في الحقيقة ، أكثر قسوة وشدة لولا أن نفوذها الهائل منع وصول جملة القضايا الكبرى إلى جدول أعمال الأمم المتحدة . فغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان تعرض للانتقاد اللاذع مرات متكررة ، غير أن الأمم المتحدة لم تبد أي استعداد لبحث حرب الولايات المتحدة ضد الهند الصينية .

من شأن دورة الأمم التي سبقت مباشرة « بحر التغيرات الرائعة» (شتاء ٨٩ـ٩٠) أن يلقي

كثيراً من الضوء على الأمور. ثلاثة من قرارات مجلس الأمن تعرضت للفيتو: ادانة هجوم الولايات المتحدة على السفارة النيكاراغوية في باناما (الولايات المتحدة : فيتو بريطانيا: امتناع عن التصويت)؛ ادانة غزو الولايات المتحدة لباناما (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا: ضد القرار)؛ ادانة تصرفات اسرائيل السيئة في المناطق المحتلة (الولايات المتحدة: فيتو) كان هناك قراران صادران عن الجمعية العمومية يدعوان جميع الدول إلى مراعاة القانون الدولي. شجب أحدهما تأييد الولايات المتحدة لجيش الكونترا ودان الثاني الحصار غير القانوني المفروض على نيكاراغوا. وهذان القراران اتخذا بمعارضة صوتين لكل منهما: الولايات المتحدة واسرائيل. ثمة قرار يعارض حيازة الأراضي بالقوة صدر بأكثر من ١٥١ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات (هي اسرائيل والولايات المتحدة والدومينيكان) . وكان القرار يدعو مرة أخرى إلى تحقيق تسوية دبلوماسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تتضمن حدوداً معترفاً بها وضمانات أمنية وتستند إلى القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة مع حق تقرير المصير للفلسطينيين اضافة إلى الدعوة المضمرة إلى تسوية تقوم على دولتين . دأبت الولايات المتحدة على عرقلة مثل هذه التسوية ـ منذ الفيتو الذي استخدمته في كانون الثاني ١٩٧٦ ضد هذا الاقتراح الذي تقدمت به كل من سورية والأردن ومصر بتأييد من م . ت . ف . فالولايات المتحدة ظلت تنقض قرارات مجلس الأمن وتعرقل مقرارات الجمعية العمومية ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى حول جملة كاملة من القضايا بما فيها مسائل متعلقة بالعدوان والضم وانتهاكات حقوق الانسان ونزع السلاح ومراعاة القانون الدولي والارهاب وغيرها .(٤٢)

وفي ظل حماسها الجديد غير المعهود للقانون الدولي وللأمم المتحدة تحولت النيويورك تايمز أكثر من مرة نحو التركيز على بطل واحد هو دانييل باتريك مونيهان Daniel Patrick Moynihan فقد تم ابرازه بوصفه شاهداً ذا خبرة حول « روح الاجماع الجديدة السائدة في الأمم المتحدة ، » ليشرح أن « الماضي شهد بعض الانتهاكات الفاضحة تماماً للقانون الدولي» غير أن القوى الرئيسة « الآن « باتت ذات مصالح مندمجة وآلية الأمم المتحدة موجودة وجاهزة تنتظر من يقوم باستخدامها » . و« احتضانه للقانون الدولي » هذا لقي اطراء ومديحاً في عرض لدراسته التي صدرت بعنوان « قانون الأمم » . لاحظ مراجع الكتاب « غضبه الصائب ، الساخر » الذي يذكرنا بـ « الاستاذ المتحمس الذي يشك في اصغاء الناس إليه » فيما هو « دائب بوضوح على صب جام غضبه على حقيقة أن أمراً لا يجادل مثل القانون الدولي يتعرض بصورة روتينية للتجاهل بوصفه أمراً يمكن الاستغناء عنه وساذجاً » . وفي مقالة نشرتها مجلة تايم نطلع أيضاً على أن موينهان « مغمور بفيض من السرور » من البرهنة على صوابه في نضاله الطويل دفاعاً عن القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة ، اللذين يشكلان فكرتين « مجردتين » ولكنهما « عزيزتان جداً » على قلبه . أخيراً يتدافع الجميع « لامتطاء فرس موينيهان الخشبي »بدلاً من تجاهل المبادىء التي ظل يدافع عنها بقدر كبير من الايمان طوال هذه السنوات كلها . لم يعد موينيهان بحاجة لأن « يغري نفسه بأنه شهيد المبادىء » . فـ « التاريخ لحق به»الآن .

غير أن هذه المهرجانات الاحتفالية التكريمية خلت من صفحات سجل موينيهان بوصفه

سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، حين كان يستطيع أن يمارس مبادئه على أرض الواقع . في برقية له موجهة إلى هنري كيسنجر بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٧٦ تحدث موينيهان عن « التقدم الملموس » الذي تحقق بفضل تكتيكاته القائمة على لي الأذرعة في الأمم المتحدة « لصالح هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية ، هدف تحطيم الكتل الكبيرة للأمم ، وخصوصاً الحديثة منها ، التي طالما دأبت على التكاتف ضدنا في المنابر الدولية والمجابهات الدبلوماسية بصورة عامة » . وأورد موينيهان موقفين لهما علاقة بالأمر : نجاحه في احباط رد فعل الأمم المتحدة على غزو اندونيسيا لتيمور الشرقية من جهة وعلى العدوان المغربي ضد الصحراء الغربية من جهة ثانية ، وكانا كلاهما ، يتمتعان بتأييد الولايات المتحدة وخصوصاً الغزو الاندونيسي الذي لقي دعماً حماسياً استثنائياً وكان لديه أكثر من ذلك ليقوله حول هذه المسائل في مذكراته التي تحدثت عن الأعوام التي أمضاها في الأمم المتحدة حيث يصف بصراحة دوره لدى قيام اندونيسيا باجتياح تيمور الشرقية في كانون الأول ١٩٧٥ بالعبارات التالية :

« أرادت الولايات المتحدة أن تسير الأمور كما سارت ، وبذلت ما تستطيع من جهود لتحقيق ذلك . كانت وزارة الخارجية راغبة في أن تبرهن الأمم المتحدة أنها عاجزة عجزاً كاملاً في أي تدبير يمكنها أن تتخذه . وهذه المهمة أوكلت إلي أنا ، وأنجزتها بقدر غير قليل من النجاح » .

ويضيف أن حوالي ستين ألفاً من الناس كانوا قد قتلوا خلال عدد قليل من الأسابيع « وهذا العدد يشكل ١٠ بالمئة من السكان ، وهي نسبة قريبة من الخسائر التي تكبدها الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية »(٤٤)

ليس قليلاً الضوءُ الذي تلقيه حادثة الأمم المتحدة المقدمة هنا بصورة موجزة على الثقافة السائدة لدى أوساط المفكرين والمثقفين . فالأمم المتحدة باتت اليوم « ذات وظيفة » لأنها تنفذ ، بقدر أقل أو أكثر ، ما تريده واشنطن ، وهذه حقيقة لا علاقة لها على الاطلاق تقريباً بانتهاء الحرب الباردة ، بالروس ، أو بأمراض العالم الثالث . و« الخطابة اللاذعة المعادية للغرب » لدى العالم الثالث لم تكن في الغالب إلا دعوة إلى احترام القانون الدولي ومراعاته . للمرة الأولى حصل أن الولايات المتحدة وحلفاءها عارضت أعمال العدوان والضم وانتهاكات حقوق الانسان . لذا فإن الأمم المتحدة تحررت من الفيتو الامريكي ـ البريطاني المنتظم . وبما أن هذه الحقائق غير مقبولة فإنها ليست موجودة . إنها تنتمي إلى فصيلة « اساءة استعمال الواقع » (التاريخ الواقعي) لا إلى الواقع نفسه (ما نفضل أن نؤمن به) .(٤٥)

هذه عناصر أساسية من قيمنا الفكرية والثقافية التقليدية . كذلك تعرضت قيمنا الأخلاقية التقليدية للافتضاح من أساسها ولاسيما مع بداية تبلور المعارضة النخبوية لخطط الولايات المتحدة الحربية . شكلت مقابلة مع قائد القوات الامريكية الجنرال نورمان شوارتزكوف Norman Schwartz kopfتم أبرازها على الصفحة الأولى لجريدة النيويورك تايمز احدى العلامات المبكرة . تقول الجريدة في مقدمة المقابلة :

« إن قائد القوات الامريكية التي تواجه العراق قال اليوم إن قواته كانت تستطيع أن تحرر العراق ، ولكنه حذر من أن التدمير الشامل لذلك البلد قد لا يكون في صالح ميزان القوى في هذه المنطقة على المدى الطويل . »

وتحذيره هذا جرى تطويره من قبل آخرين . ففي مثال نموذجي كتبت جوديث ميلر Judith Miller اختصاصية الشرق الأوسط في التايمز تحت عنوان « الثمن السياسي لانتصار خاضع للنقاش » تقول :

« ثمة قلة ممن يشكون في أن الولايات المتحدة وحليفاتها قادرة على « تحويل بغداد إلى كراج » . كما قال أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في الشرق الأوسط مؤخراً ، إذا ما نشبت الحرب في منطقة الخليج الفارسي . غير أن عدداً كبيراً من المحللين الذين يزدادون اهتماماً بالتأثير المحتمل لمثل هذا الانتصار على المصالح الامريكية طويلة الأمد في المنطقة . فوليام كرو William Crowe أحد رؤساء هيئة الأركان المشتركة السابقين حذر الأسبوع الماضي قائلاً « إن الكثير من العرب سوف يستاؤون استياءً عميقاً ازاء حملة من شأنها بالضرورة أن تؤدي إلى مقتل أعداد كبيرة من اخوتهم المسلمين . . »

باختصار نستطيع أن نذبح سبعة عشر مليوناً من البشر ونمسح بلداً عن وجه الأرض ، ولكن الابادة الجماعية قد لاتكون حكيمة تكتيكياً ، وقد تلحق الأذى والضرر بمصالحنا . عولجت القضايا بعمق في العديد من المقالات التي كانت لافتة للنظر بافتقارها إلى أي دليل على وجود ذلك النوع من « الوسواس » الذي عبرت عنه وزارة شؤون الهند في ١٩١٩ ازاء استخدام الغاز السام ضد « القبائل غير المتمدنة » . يمكن لأولئك الذين عبروا عن القلق ازاء انهيار قيمنا التقليدية أن يطمئنوا .(٤٦)

٦ ـ معتدلون وقوميون (وطنيون)

كان رد الفعل الانعكاسي الشرطي المألوف غائباً عن الساحة في معظم الأحيان بعد ضياع الخطر السوفيتي إلى غير رجعة . فعجز رئيس الجمهورية عن صياغة أهداف سامية ورفيعة أثار قدراً كبيراً من النقد ولكن السبب الكامن وراء تعثره وتلعثمه تُرك دون تمحيص أو معاينة . من المؤكد أن النقد لم يكن منصفاً . قلما يستطيع المرء أن يتوقع الحقيقة بقدر أكبر مما في الماضي والذرائع المألوفة السائدة لم تكن متوفرة . تتابعت المحاولات التي تعقبت عمليات استطلاع الرأي مع المعلومات التي تقدمها عما هو رائج ويوسعه أن يبيع . وبين الحين والآخر وصلت بعض الأصوات حتى إلى حدود التسليم بالواقع غير القابل للتعبير عنه عادة : واقع أن التدخل في العالم الثالث مدفوع بهواجس أمريكية « استراتيجية » واقتصادية ، وفي هذه الحال بهاجس « دعم البلد العضو في الأوبيك الأكثر نزوعاً إلى مراعاة مصالح واشنطن . »(٤٧)

يعتبر تحكم العراق بأرخص وأوفر منابع الطاقة ، بحق ، أمراً بالغ الخطورة . أما تحكم الولايات المتحدة بموارد الوطن العربي فهو ، على النقيض ، أمر حسن ومستحب ـ لا بالنسبة لأكثرية الناس الذين يعيشون في الكويت أو في المنطقة عموماً ، أو بالنسبة لآخرين مثلهم في

الأماكن الأخرى ، بالتأكيد ، بل بالنسبة للناس المهمين . تجدنا دائماً أمام المبدأ الأساسي نفسه : لابد للموارد وزمام الحكم فيما يخص العالم من أن تكون بأيدي « الأغنياء الذين يعيشون بسلام في مواطنهم ». ولابد من ابقاء الجياع والمظلومين حيث هم .

وحسب الفرضيات التشيرتشلية نفسها فإن الأغنياء الذين ينفذون أوامرنا في العالم العربي هم « معتدلون » يلتحقون بركب موسوليني وسوهارتو والجنرالات الغواتيماليين وغيرهم ممن هم على شاكلتهم . ففي معرض نشرها لعواقب الغزو العراقي تقول النيويورك تايمز إن « الشرق الأوسط بات الآن مقسوماً إلى معسكر واضح الاعتدال موالي للغرب » و « تجمع قومي شديد التطرف وعنيف معادي للغرب »، يضم في صفوفه « الانسان العربي في الشارع » ، كما تقول جريدة يومية تونسية في معرض تعليقها على « التأييد المتزايد للعراق بين صفوف العرب في البلدان الأفقر » . ويضيف بيرنارد ترانيز Bernard Trainor : لو نفذ صدام حسين تهديده بـ « احراق اسرائيل لأدى ذلك إلى استثارة المزيد من التأييد لدى الملايين من المحرومين والمسحوقين العرب الذين يعتبرونه أسداً وكان بمقدورهم أن يشعلوا اضطرابات أهلية في الدول العربية المحافظة والمعتدلة » ـ تلك الدول المحكومة والمدارة من قبل أمراء وخريجي معاهد رجال الأعمال هم ، في نظر هذه الملايين من العرب ، رجال أعمال غربيون يتظاهرون بعبادة الله في حين يعبدون مامون (إله المال) في الحقيقة .[٤٩]

لاحظوا أن ترينر Trainor يبقى منسجماً مع ما هو متعارف عليه في شجبه لصدام حسين باعتباره هتلراً مغروراً استناداً إلى تهديده باحراق اسرائيل ـ انتقاماً لعدوان اسرائيلي ، وهذه حقيقة يتم تجاهلها تجاهلاً كاملاً ، كما في هذه الحال أو يجري الاستخفاف بها واعتبارها غير ذات علاقة . أما أي رد فعل اجرامي اسرائيلي على عدوان عراقي ما ، لو تم ، فمن شأنه أن يعتبر عملاً مشروعاً ومحقاً منطلقاً من مبدأ الدفاع عن النفس . ولاحظوا أيضاً أن عبارتي « المعتدلة الموالية للغرب » و « القومية المتشددة المعادية للغرب » تردان بكثرة . « فالولاء للغرب » يعني « الاعتدال » ؛ و « معاداة الغرب » تعني « التشدد القومي » ـ الذي هو شر وتعصبي .

٧ ـ الخط الدبلوماسي

مع حلول أواسط آب بات واضحاً ، أن الولايات المتحدة لم تكن ، بالتحديد ، تقود كورساً تحريضياً مثيراً في الأمم المتحدة عبر محاولتها حشد التأييد لاستخدام القوة في الخليج . ورغم سيل التهديدات والدعوات والتملقات المداهنة فإن الدبلوماسيين الامريكان المتجولين كانوا عاجزين عن حشد ما هو أكثر من مشاركة رمزية في أي شيء يتجاوز حدود العقوبات التي هي من النوعية التي حاولت الأمم المتحدة أن تفرضها في حالات أخرى من العدوان لتعرقل في الغالب من جانب الولايات المتحدة. ما كان اغماض العين عن عزلة الولايات المتحدة في الصحراء السعودية (إذا استثنينا بريطانيا) ممكناً، إلا أن الخط الرسمي القائم على أن العالم حين يعاني من الاضطراب

يستدعي الشريف (شريف الأفلام الامريكية الكاوبوي أو الوسترن)، ونحن الوحيدين الذين يمتلكون قدراً كافياً من الشرف والكرامة والحزم للنهوض بهذا العبء، لم يتعرض لأية مساءلة جدية.

أعلنت ألمانيا أنها لن تساهم في تمويل العمليات العسكرية الامريكية لأن الترتيب بين الولايات المتحدة والعربية السعودية كان ثنائياً ولم يحظ بتفويض الأمم المتحدة. واتخذت الجماعة الأوروبية الموقف نفسه ففي معرض تعليقه على قرار الجماعة الأوروبية القاضي بعدم دعم أية عمليات عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة في الخليج، رغم تقديم ما يقرب من ملياري دولار خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ (١٥ بالمئة من الكلفة التقديرية) إلى بلدان تعاني من المقاطعة، صرح وزير الخارجية الايطالي قائلاً: «إن العمل العسكري للولايات المتحدة كان عملاً تمت المبادرة إليه بصورة مستقلة ذاتياً. علينا ألا ننسى مبدأ عدم جواز الضرائب بدون تمثيل». أما اليابان فوافقت بتهذيب شديد على تقديم الشيء القليل جداً. في حين تذرعت كوريا الجنوبية بالفقر. جرى كبت رد فعل العالم الثالث واخراسه، ولم يكن ثمة إلا القليل من الحماس لمحاولة الولايات المتحدة مع قدر كبير من العداء الشعبي. بقيت الدول العربية عموماً في موقف المتفرج عن بعد. ففي تونس الموالية للغرب أظهر استطلاع للرأي أن ٩٠ بالمئة يؤيدون العراق مع شجب الكثيرين لـ «المعيار المزدوج» الذي كشف عنه موقف الولايات المتحدة من عدوان اسرائيل وضمها وانتهاكاتها لحقوق الانسان.
لاحظ المعلقون بين الحين والآخر، أن تأييد مبادرة الولايات المتحدة العسكرية كان في المستوى الأدنى لدى الحكومات القائمة على «حركات ديمقراطية ناشئة»: الأردن، الجزائر، اليمن، تونس (جوديث ميلر Judith Miller). عبر محللو الادارة عن القلق من أن ابقاء الوحدات العسكرية الأمريكية حيث هي فترة أطول مما ينبغي من شأنه أن يتيح «لمواسم الاسلام الدينية» (الحج ورمضان) فرصة لقدر أكبر من التعبير عن المشاعر الشعبية، وأن «يطلق احتجاجات وربما انقلابات» قادرة على «الاطاحة بالحكومات الموالية للغرب في المنطقة مما يؤدي إلى نسف الركيزة الدبلوماسية التي تستند إليها القوات التي تتزعمها الولايات المتحدة والتي تواجه العراق» (بيتر غوسلين Peter Gosselin، الذي كتب أيضاً عن أن أحداً من المنتقدين في الكونغرس لا يثير تساؤلاً عن «مبادىء» بوش «الأولى»: «إن الخليج الفارسي يشكل قضية حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وإن الولايات المتحدة يتوجب عليها، بالتالي، أن تدافع عن مصالحها بالقوة» ـ ياله من «مبدأ أول» يسهل على صدام حسين تذوقه وتقويمه!) قالت جوديث كيبر Judith Kipper، المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط في معهد بروكينز: «تكمن العقدة الشائكة، حسب ماأرى، في العلاقة بين الأنظمة والشعب لأن أياً من الأنظمة العربية لا يمثل شعبه، وهذا هو السبب الكامن وراء هذا القدر الكبير من الهياج والهتاف في الشوارع «لصدام حسين الذي يعتبر مدافعاً عن مصالح الجماهير العربية ضد العصابات الحاكمة التي بددت الثروات النفطية العائدة للدول العربية في سبيل الاغتناء واغناء العالم الغربي. قليلة كانت التعليقات على مغزى عجز الحكومات عن الالتحاق بركب الولايات المتحدة دفاعاً عن قضيتها بمقدار ما توفرت عناصر التعددية في العالم العربي.(٥٠)

حاولت الصحافة أن تتجاهل هذا كله بوقاحة ودأبت على تأكيد الاجماع المثير والمدهش للرأي العام العالمي في تأييده لموقف الولايات المتحدة مع ابداء أسمى آيات المهارة الممكنة في ايراد التفاصيل. فنوعيات المشكلات المطروحة كانت تورد في موجز للأسوشيتد برس عن عيون الأخبار اليومية على النحو التالي: «يعلن وزير الخزانة توماس برادي T.Brady عن نجاح مساعيه الرامية إلى توفير الأموال على النطاق العالمي على الرغم من أنه لم يتلق أية تعهدات أو التزامات محددة بمساعدات جديدة للاسهام في الدفع». غير أن محرري الزوايا ورؤساء التحرير دأبوا على شجب موقف اليابان (وألمانيا أحياناً) بوصفهما «من حلفاء الأيام البيضاء» الذين يرفضون «المساهمة بما يترتب عليهم في الجهد المشترك الرامي إلى احتواء العراق». إلا أن المساعي التي بُذلت لاستكشاف ما وراء هذا الرفض الغريب «لعملية الالتحاق بالركب» من جانب أولئك الذين كانوا، نظرياً، المسفيدين الرئيسيين من أعمال الولايات المتحدة وتصرفاتها، كانت قليلة(٥١).

أفضت هذه المشكلات إلى رواية (بل مصادفة) لافتة للنظر تناولت موقف الولايات المتحدة الكفاحي أو النضالي في النيويورك تايمز جاءت في مقالة نُشرت على الصفحة الأولى لتوماس فريدمان Thomas Friedman. فكاتب المقال عزا رفض الادارة حتى النظر في امكانية اتباع «خط دبلوماسي» إلى تخوفها من أن المفاوضات قد «تخلحل الأزمة» وتعيد الأمر الواقع إلى ما كان عليه مقابل «مكاسب رمزية قليلة في الكويت» لصالح الدكتاتور العراقي، ربما «جزيرة كويتية أو تعديلات ثانوية على الحدود»، وهي جميعاً قضايا متنازع عليها. لذا فإن أي شيء أقل من انتصار كامل لقوة الولايات المتحدة أمر غير مقبول، ولو كان ذلك يعني خوض حرب كارثية تترتب عليها عواقب لا يمكن لأحد أن يتنبأ بها. أما امكانية تبديد الأزمة بالطرق الدبلوماسية مع ترك قضايا مصيرية طالما تعرضت للاهمال مثل انتشار الأسلحة الجهنمية المدمرة في المنطقة (لا في العراق وحده) لتعالج بهدوء عن طريق الأساليب الدبلوماسية ـ فتلك كارثة لابد من تجنبها، وليست على الاطلاق خياراً يمكن استكشاف آفاقه(٥٢).

يتابع كبير مراسلي التايمز الدبلوماسيين كلامه ويعزو الضغط من أجل المفاوضات إلى الأردن وم.ت.ف. المراوغة دائماً، الطرفين اللذين يشكل سعيهما إلى القيام بدور الوساطة «الطريقة الوحيدة لتبرير تأييدهما لغزو صدام حسين». لم يكن الأردن قد أيد الغزو وإن كان لم يؤيد أيضاً رد الولايات المتحدة عليه؛ وكما يقول المراسل البريطاني مارتن وولاكوت M.Woolacott بقدر أكبر من الدقة في رسالة له من عمان فإن «مساعي» الملك «منذ بداية الأزمة كانت تستهدف اعادة المارد إلى القمقم، عبر تحقيق الانسحاب من الكويت واعادة الأمر الواقع إلى ما كان عليه بصورة عامة». وعلى الرغم من أن التايمز لم تجد هذه الحقيقة جديرة بالطباعة والنشر فإن من الصعب أن نصدق أن كبير اختصاصيي الشرق الأوسط لديها كان غافلاً عنها حين كتب قبل بضعة أيام أن م.ت.ف. كانت قد أصدرت بيانها الرسمي الأول حول الأزمة الذي دعا إلى حل من شأنه أن «يضمن وحدة أراضي وأمن كل من العراق والكويت والعربية السعودية اضافة إلى منطقة الخليج والعالم العربي». إن لوم «التفسير الفلسطيني للأحداث» والسلوك السيء للأردن يشكل مساهمة بارزة أخرى في

ترسيخ خط الدعاية الأمريكي ـ الاسرائيلي[٥٣].

لم يتوفر إلى النذر القليل من المعلومات عن مواقف كل من الأردن وم.ت.ف. فالصحافة الاسرائيلية أوردت خطة لـ م.ت.ف. قرأها فيصل الحسيني، أحد نشطاء الحركة الفلسطينية، في القدس، تدعو إلى انسحاب فوري للقوات العراقية من الكويت، إلى مباحثات سلام بين العراق والكويت تتناول الحدود والسياسة النفطية، وإلى حق الشعب الكويتي في «اختيار الحكومة المركزية في وطنه، دونما أي تدخل خارجي، عربي أو غيره». وحسب مصادر م.ت.ف. فإن الأردن وم.ت.ف. تقدما بخطة تمكن الأمم المتحدة من ارسال قوة لحفظ السلام ومن تنظيم مباحثات حول الحكومة المسقبلية للكويت ومن أن تدعو، ربما، إلى اجراء استفتاء عام في الكويت ولكن ذلك مثله مثل الاقتراحات الأخرى الداعية إلى اتباع الطريق الدبلوماسي تم تجاهله أو رفضه بسرعة من جانب البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الاعلام[٥٤].

محذّرة من اغراءات الطريق الدبلوماسي دعت التايمز أيضاً إلى الدبلوماسية كوسيلة أفضل من اللجوء المباشر إلى القوة. غير أن «الدبلوماسية» هنا، كما سبقت الاشارة، لم تكن تعني إلا تسليم الانذار الواضح الذي يقول: إما الاستسلام أو الموت! في الحقيقة جرى من البداية شطب الامكانيات الدبلوماسية جنْباً إلى جنب مع خيار العقوبات.

علينا أن نتذكر أن حكومة الولايات المتحدة، كأي طرف فاعل في الشؤون العالمية، ستركز باستمرار في العلن على تأييد الدبلوماسية بدلاً من القوة. ذلك كان هو الموقف لدى السعي الدائب لعرقلة المفاوضات والتسوية السياسية في فيتنام وأمريكا الوسطى، كما شكل الموقف المعلن العام فيما يخص الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى حين كانت الولايات المتحدة تتزعم المعسكر الرافض. ومهما يكن موقف الولايات المتحدة فإن وسائل الاعلام تقدمه بوصفه توافقاً للدبلوماسية والوسائل السلمية. وهكذا فإننا نقرأ عن «الجهود الأمريكية الرامية إلى تركيز الانتباه على الدبلوماسية والعقوبات بدلاً من الاصغاء إلى طبول الحرب[٥٥] ـ في الوقت الذي يكون فيه الجهد متركزاً على اعاقة الطريق الدبلوماسي، على رفض المفاوضات، وعلى الالتزام بالقوة والاكراه ـ تحت غطاء دولي إن أمكن، وبصورة منفردة في حال تعذر توفير مثل ذلك الغطاء. وكما في الحالات الأخرى فإن المنطق والعقل والواقع الملموس، إن ذلك كله يؤكد على أن واشنطن تسعى إلى حل المشكلة سلمياً، بدون اللجوء إلى استخدام القوة.

أتينا على ذكر سلسلة من الأبواب المبكرة المفضية إلى «طريق دبلوماسي» مثل: الاقتراح العراقي الصادر في ١٢ آب حول الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة؛ اقتراح ١٩ آب القاضي بتسوية الوضع الكويتي من قبل الدول العربية وحدها؛ العرض المقدم في ٢٣ آب المنشور في النيوزداي Newsday، مع «عرض مماثل» (أو ربما العرض نفسه) أبقته التايمز مغلقاً في الوقت نفسه؛ وجملة المقترحات المقدمة من الأردن وم.ت.ف. التي وردت في التقارير. ثمة امكانيات أخرى برزت على السطح باستمرار ولكنها لقيت معاملة مماثلة. فصفحات البزنس في جريدتي النيويورك تايمز والوول ستريت جورنال تحدثت عن أجواء «أشبه بأجواء الهلع في الانقضاض على

شراء الأسهم في الساعات المتأخرة من اليوم» يوم ٤ كانون الأول، بعد أن ورد على لسان التلفزيون البريطاني نبأ حول عرض عراقي يتعهد بالانسحاب من الكويت عدا حقول النفط في الرميلة، بدون أية شروط أخرى سوى موافقة الكويت على مناقشة تأجير الجزيرتين الخليجيتين بعد الانسحاب. وكالات الأنباء نقلت الخبر ولكن أقسام الأخبار في وسائل الاعلام تجاوزته. ومع ذلك فإن التقارير الآخبارية عبرت عن عدم الارتياح من أن المناقشات المقترحة مع العراق (ايصال الانذارات، في حقيقة الأمر، حسب قاموس البيت الأبيض) «قد تشجع بعض الأطراف الأوربية الشريكة على اطلاق العنان لمساع سلمية لا أمل فيها. . .»(٥٦).

أواخر شهر كانون الأول تقدم العراق باقتراح آخر، كشف عنه موظفون من الولايات المتحدة في الثاني من كانون الثاني: تضمن الاقتراح عرضاً يقضي بـ «الانسحاب من الكويت في حال تعهد الولايات المتحدة بعدم مهاجمة الجنود وهم ينسحبون، وفي حال مغادرة القوات الأجنبية للمنطقة، وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن القضية الفلسطينية وحول حظر جميع أسلحة التدمير الشامل في المنطقة»(٥٧). ثمة رسميون وصفوا العرض بأنه عرض «مثير» لأنه أسقط المشكلات الحدودية، ويلمح إلى حرص عراقي على تسوية متفاوض بشأنها». وقد وصف أحد خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ذلك الاقتراح بأنه شكل «وضع ما قبل مفاوضات يتسم بالجدية». ولكن الولايات المتحدة «سارعت على الفور إلى استبعاد الاقتراح» كما يقول التقرير. وقد مر المقترح دون أن يرد له أي ذكر في الصحافة القومية ودون أن يحظى بما يستحق من الاهتمام لدى الجهات الأخرى.

غير أن النيويورك تايمز كتبت في اليوم نفسه تقول إن ياسر عرفات، بعد مشاورات مع صدام حسين، ألمح إلى أن أي منهما «لم يصر على حل القضية الفلسطينية قبل خروج القوات العراقية من الكويت»(٥٨). وتتابع الصحيفة كلامها لتقول: «إن قيام السيد صدام حسين في الثاني عشر من آب بالربط بين الانسحاب العراقي وانسحاب اسرائيلي موازٍ على الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد «حسب رأي عرفات» قائماً كمطلب للشروع في المفاوضات». وكل ما هو مطلوب لا يعدو كونه ربطاً قوياً يضمنه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن حول أن علينا أن نحل جميع القضايا في الخليج والشرق الأوسط وخصوصاً القضية الفلسطينية».

قبل أسبوعين من موعد ساعة الصفر بالنسبة للانسحاب العراقي بدا وكأن الحرب لا يمكن تجنبها وفق الشروط التالية: انسحاب العراق انسحاباً كاملاً مع تعهد من جانب الولايات المتحدة بعدم مهاجمة القوات المنسحبة؛ مغادرة القوات الأجنبية للمنطقة؛ اصدار مجلس الأمن ما يشير إلى التزام جدي بحل المشكلات الاقليمية الكبرى الأخرى. أما المشكلات الحدودية المتنازع عليها فسوف تترك لتدرس فيما بعد. غير أن هذه الامكانية رفضتها واشنطن رفضاً قاطعاً وصريحاً وقلما تسربت إلى وسائل الاعلام أو إلى وعي الجمهور. ظلت الولايات المتحدة وبريطانيا متمسكتين بالتزامهما بالقوة وحدها.

وقد تجلى مدى شدة ذلك الالتزام مرة أخرى حين بذلت فرنسا محاولة الدقيقة الأخيرة لتجنب

الحرب في الرابع عشر من كانون الثاني مقترحة أن يقوم مجلس الأمن بالدعوة إلى «انسحاب كبير وسريع» عن الكويت جنباً إلى جنب مع الاعلان عن أن أعضاء المجلس لن يتأخروا عن «المساهمة النشيطة» في تسوية المشكلات الأخرى المعلقة في المنطقة، «وخصوصاً مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ولاسيما المسألة الفلسطينية عن طريق عقد مؤتمر دولي، في اللحظة الملائمة «لضمان» أمن هذه المنطقة من العالم واستقرارها وتطورها». قوبل الاقتراح الفرنسي بالتأييد من جانب بلجيكا (عضوة في مجلس الأمن) وألمانيا واسبانيا وايطاليا والجزائر والمغرب وتونس اضافة إلى العديد من بلدان عدم الانحياز. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا الاقتراح (وشاركهما الاتحاد السوفيتي دونما حاجة). وصرح سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة توماس بيكرينغ أن الاقتراح لم يكن جديراً بالقبول لأنه كان يتجاوز قرارات سابقة صدرت عن الأمم المتحدة حول الغزو العراقي[٥٩].

كان تصريح السفير صحيحاً من الناحية الفنية (التقنية). فصياغة الاقتراح مستمدة من مصدر آخر ألا وهو قرار لمجلس الأمن صدر في العشرين من كانون الأول، ومعطوفة على القرار ٦٨١ الذي يدعو اسرائيل إلى مراعاة اتفاقيات جنيف في المناطق المحتلة. وفي ذلك التصريح دعا أعضاء مجلس الأمن إلى «مؤتمر دولي، في وقت ملائم، مشكل بشكل صحيح» للمساعدة على «التوصل إلى تسوية تفاوضية وسلم دائم في الصراع العربي ـ الاسرائيلي». وقد تم استبعاد التصريح من نص القرار بالذات لمنع الولايات المتحدة من استخدام الفيتو، لتركه ملحقاً. لاحظو أن الأمر لم ينطوِ على أي «ربط» مع الغزو العراقي الذي لم يرد ذكره.

لا نستطيع أن نعلم ما إذا كانت المبادرة الفرنسية ذات حظ في النجاح في عملية تجنب الحرب. خشيت الولايات المتحدة من امكانية نجاحها، مما دفعها إلى عرقلتها، انسجاماً مع معارضتها الشديدة لأي شكل من أشكال الدبلوماسية اضافة، في هذه الحالة، إلى معارضتها التي لا تقل شدة لأي مؤتمر دولي. وفي هذه النزعة الرفضية التحق صدام حسين بجورج بوش حين لم يعلن للملأ أي اهتمام بالاقتراح الفرنسي رغم أن ذلك كان من شأنه، ربما، أن يدرأ الحرب.

أما موقف الولايات المتحدة الثابت الذي لا يتزحزح فقد عبر عنه وبقدر كبير من الوضوح رئيس الجمهورية بوش في الرسالة التي كتبها إلى صدام حسين في الخامس من كانون الثاني والتي رفضها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز حين قُدمت إليه من قبل وزير الخارجية جيمس بيكر على أساس أن لغتها لا تليق بالمراسلات بين رؤساء الدول. ففي هذه الرسالة كتب بوش يقول: «من المستحيل أن يكافأ العدوان. كما يستحيل إجراء أية مفاوضات. فالمساومة على المبادىء غير واردة». اكتفى بوش بـ «ابلاغ» صدام حسين بأنه أمام خيارين: إما الاستسلام بدون تفاوض، أو التعرض للسحق بالقوة[٦٠]. أما الدبلوماسية فلم تكن تشكل خياراً.

يحق لنا أن نتساءل عن مدى جدية أو انطواء هذه الخيارات على الوعد. ولكن تجاهلها أو الاستخفاف بها بوصفها «بالونات» يعني المطالبة بحل يأتي عبر التهديد بالقوة العسكرية أو استعمالها، مهما كانت العواقب التي قد تكون مرعبة. لا يجوز طمس مغزى هذه الحقائق وأهميتها

على المدى الطويل.

نظراً لاهتمام الولايات المتحدة الراهن بضمان تدمير القدرة العراقية غير التقليدية، من الجدير أن نتذكر عرضاً عراقياً آخر قوبل بالرفض. ففي الثاني عشر من نيسان ١٩٩٠ عرض صدام حسين، وهو ما يزال صديق وحليف للولايات المتحدة، أن يقوم بتدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية إذا وافقت اسرائيل على ازالة أسلحتها الكيميائية والنووية. ومرة أخرى صرح السفير العراقي في فرنسا في كانون الأول قائلاً: «العراق مستعد لتدمير الأسلحة الكيميائية وأسلحة التدمير الشامل إذا كانت اسرائيل مستعدة للقيام بالشيء نفسه» كما جاء على لسان رويتر. وفي ردها على العرض المقدم في نيسان والمنقول عبر مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، قالت وزارة الخارجية إنها ترحب باستعداد العراق لتدمير ترساناته ولكنها تعارض فكرة الربط بـ «قضايا أو منظومات أسلحة أخرى» (ريتشارد باوتشر Richard Boucher، الناطق باسم وزارة الخارجية)[٦١]. لاحظوا أن منظومات الأسلحة الأخرى لم يرد لها ذكر؛ فعبارة «أسلحة نووية اسرائيلية» لا يستطيع أن ينطق بها أي مسؤول رسمي في الولايات المتحدة لأن من شأن الاعتراف بوجودها أن يثير مسألة السبب الكامن وراء عدم مشروعية كل هذه المساعدات الأمريكية لاسرائيل في ظل التعديلات التي أُدخلت على قانون المساعدات الخارجية في السبعينات والتي تمنع المساعدات عن أي بلد متورط في عمليات سرية ترمي إلى تطوير أسلحة نووية.

ليس خطر التدمير الشامل والقدرة على الاكراه هما اللذان يشكلان مصدر ازعاج لنا؛ فالمهم هو التحكم بهما من خلال أيد أمينة ومناسبة: أيدينا نحن وأيدي عملائنا.

كانت الخطوط العامة لتسوية دبلوماسية ممكنة واضحة منذ آب، وقد انطوت على ترتيبات تتعلق بوصول العراق إلى الخليج، ربما عن طريق تأجير جزيرتين غير مأهولتين؛ على تسوية النزاع حول حقول النفط في الرميلة؛ على الشروع بخطوات تفضي إلى تسوية أمنية اقليمية؛ وعلى شكل ما، ربما، من أشكال تمكين الرأي العام في الكويت من أن يكون حاسماً. ولكن الولايات المتحدة دأبت باصرار على معارضة مثل هذه الخطوات كلها منذ اللحظة الأولى زاعمة أن «من المستحيل مكافأة العدوان» وأن فكرة «الربط» متناقضة مع مستوانا الأخلاقي الرفيع، وأننا لا نستطيع أن ندخل في مفاوضات مطولة. وعلى العراق أن يبادر فوراً إلى الاستسلام أمام استعراض القوة من جانب الولايات المتحدة، وبعدها قد ـ نعم قد ـ تتيح واشنطن فرصة لمناقشة قضايا أخرى. ورفض فكرة «الربط» هذا متجذر في الحقيقة المضمرة غير القابلة للاعلان، حقيقة أن الولايات المتحدة تقف ضد أية تسوية ديلوماسية لسائر القضايا «المترابطة» وبشكل خاص ظلت منذ أمد طويل تعارض عقد أي مؤتمر دولي حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي لأن مثل هذه الجهود لن تفضي إلا إلى ضغوط من أجل تحقيق تسوية دبلوماسية سلمية نجحت الولايات المتحدة حتى الآن نجاحاً كاملاً في عرقلتها واحباطها عن طريق ما يعرف باسم «عملية السلام» في قاموس الأيديولوجيا السائدة.

في العديد من الحالات المماثلة كانت الولايات المتحدة راضية تماماً عن مكافأة العدوان وعن

اجراء المفاوضات المطولة وعن اتباع أسلوب «الربط» (حتى القبول بخفض السطر في الحالات التي تكون فيها الأعمال الاجرامية مُقرّة). ففي ناميبيا، على سبيل المثال، دانت الأمم المتحدة احتلال جنوب افريقيا لهذه المنطقة في الستينات، وأعقب ذلك حكم صادر عن محكمة دولية يدعو إلى رحيل جنوب افريقيا. دأبت الولايات المتحدة على اتباع «الدبلوماسية الهادئة» و«المعالجة البناءة» فيما تابعت جنوب افريقيا نهب ناميبيا وزرع الرعب والارهاب في ربوعها واستخدمتها قاعدة لهجماتها الاجرامية ضد جاراتها. أما «خطة» وزير الخارجية جورج شولتز «للسلام» في لبنان ١٩٨٣ فقد «كافأت المعتدين» بدون تردد. فالخطة أقامت عملياً «اسرائيل الكبرى» كما اعترفت النيويورك تايمز الموالية لاسرائيل بحماس، في حين صدرت الأوامر لسورية وكانت أوامر تطالبها، ببساطة، بالرضوخ لما تفرضه الولايات المتحدة واسرائيل (وقد رفضت سورية ذلك كما هو متوقع)؛ يا له من شكل متطرف من أشكال الربط!(٦٢) وكذلك فإن اسرائيل «كوفئت» على غزوها لمصر عام ١٩٥٦ . إن الدول العميلة للولايات المتحدة أو الولايات المتحدة نفسها ليست مطالبة بالعزوف عن العدوان والارهاب قبل تلبية «حاجاتها» و«متطلباتها». والنموذج عام وشامل كما يرى معلقو العالم الثالث عموماً، ولا يؤثر كثيراً على الثقافة السياسية الغربية المنضبطة جيداً.

من المعقول معقولية كاملة اتخاذ الموقف القائم على ضرورة انسحاب العراق فوراً، بدون أية شروط، وفي غياب اي «ربط» بأي أمر آخر، وعلى ضرورة قيام العراق بدفع التعويضات بل وبجره إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم الحرب؛ ذلك موقف يمكن الدفاع عنه بالنسبة لأناس يتبنون المبادىء التي تفرز مثل هذه الاستنتاجات. غير أن المبادىء، من الناحية المنطقية، لا يمكن تبنيها بصورة انتقائية. أما من الناحية الواقعية فإن قلة فقط، من بين أولئك الذين يعلنون احتضانهم للموقف السائد، تستطيع أن تزعم أنها تفعل ذلك استناداً إلى المبادىء كما تبين أكثر المساءلات بدائية وأولية بسرعة.

يشكل رفض فكرة «الربط» المقبول باجماع مذهل لدى النخبة، أمراً يستحق انتباهاً استثنائياً في هذه الحالة لأنه مندمج مع المطالبة بتسوية سائر المشكلات الأمنية في المنطقة كجزء ضروري من الانسحاب العراقي. وما إن أبرز العراق نفسه عدواً، لا عميلاً يُعوَّل عليه كما كان مفترضاً، حتى بات من المستحيل تركه محتفظاً بقدراته العسكرية الخطرة كما هي. غير أن «توازن القوى طويل الأمد في المنطقة» يتطلب أن يبقى العراق عقبة وحاجزاً أمام ايران، كما ألمح الجنرال شوارتزكوف Schwartzkopf. ومن غير الواقعي توقع بقاء العالم العربي متفرجاً سلبياً فيما تقوم الدولة العميلة الأولى للولايات المتحدة ليس فقط باحتلال الأراضي العربية واخضاع السكان لاضطهاد بالغ الفظاظة، بل وتتابع توسيع ترساناتها النووية وميزاتها العسكرية الأخرى. من الواضح أن مسائل «الأمن» و«الاستقرار» تستدعي النظر في قضايا اقليمية، في مسألة «الربط» المثيرة للرعب. وبما أنها ضد التسويات الدبلوماسية بصورة عامة، لأسباب تعود إلى ضعفها السياسي، يتعين على الولايات المتحدة (والرأي العام المتعلم)، مهما يكن من أمر، أن تعارض «الربط» من منطلق المبدأ العظيم الذي يقول «من المستحيل أن يكافأ المعتدي» ـ في هذه الحالة.

بعد ثلاثة أيام متابعة من الكتابة وتبرير مخاوف الولايات المتحدة ازاء احتمال انجذاب أطراف أخرى إلى «الطريق الدبلوماسي»، بادر محررو التايمز، وهم غاضبون غضباً شديداً من قيام صدام حسين بمحاصرة السفارات الأجنبية عسكرياً، إلى ادانته بوصفه الطرف الذي أنزل «صفعة قوية بالدبلوماسية ذاتها»[٦٣] وكما لوحظ من قبل فإن هذا التحدي المتطرف للقانون الدولي أجبر محرري التايمز على المطالبة بمعاملة صدام حسين معاملة مجرمي الحرب بموجب مبادىء نورمبيرغ.

اتهم المحررون صدام حسين بجرائم مختلفة مثل «البدء بحرب عدوانية منتهكاً اتفاقيات ومعاهدات دولية»، مع ايراد غزو ايران في ١٩٨٠؛ «المعاملة السيئة للسكان المدنيين في المناطق المحتلة»؛ حرمان الناس من جنسيتهم واساءة معاملة المدنيين الأبرياء؛ اضافة إلى هذا الاعتداء الفظيع على «دبلوماسيين يخضع وضعهم الخاص لحماية اتفاقيات فيينا». الاتهامات كلها صحيحة وتشير بالفعل إلى انتهاك مبادىء نورمبيرغ. وأكثر الجرائم سوءاً وفظاعة هي تلك التي اقترفت في الفترة التي ظل فيها المحررون يتظاهرون بعدم رؤية دعم حكومة الولايات المتحدة لأصدقائها العراقيين. كما أننا نستطيع أن نتذكر بلداناً أخرى تورطت مؤخراً في اقتراف جرائم مماثلة، بما فيها ذلك البلد الذي تمتدحه التايمز كثيراً وبصورة منتظمة بوصفه الوصي النبيل الذي يحرص على حماية النظام العالمي وحقوق الانسان، مع بلد آخر تصر التايمز على وصفه بأنه «رمز الكرامة الانسانية» بالذات، «ومجتمع تشكل فيه الحساسية الأخلاقية مبدءاً من مبادىء الحياة السياسية»[٦٤]. غير أن المحررين لم يروا مناسباً أن يجهروا قرّاءهم عبر الطرق الفرعية لانعدام المصداقية التاريخية.

٨ ـ حماية حاجاتنا

وفق أي من المعايير نجد أن صدام حسين شخصية مثيرة للرعب، فظيعة، ومن الممكن، بكل تأكيد، تشبيهه بالمجرم الأصغر مانويل نوريغا Manuel Noriega. غير أن سفالته لم تكن السبب الكامن وراء تقمصه لدور الشيطان الأكبر في آب ١٩٩٠. فتلك السفالة والنذالة كانتا واضحتين منذ أمد طويل ولكنهما لم تشكلا عقبة أمام جهود واشنطن المتركزةعلى تقديم المساعدة والدعم له. لابد من اتفاق بضع كلمات على التزامنا التقليدي بمقاومة العدوان والدفاع عن سيادة القانون وحكمه. فصدام حسين انقلب شيطاناً بالطريقة المألوفة: حصل الانقلاب لحظة الاقتناع أخيراً، بدون أدنى شك، بأن نزعته القومية والوطنية الاستقلالية باتت تهدد مصالح الولايات المتحدة. عندئذ أصبح سجله الزاخر بالشناعات البشعة موفراً للأغراض الدعائية، ولكنه لم يكن ذا علاقة جوهرية قط، فيما عدا الدعاية، بتحوله المفاجىء في آب ١٩٩٠ من صديق حميم وعزيز إلى نسخة جديدة عن جنكيزخان وهتلر.

إن الاحتلال العسكري للكويت ـ الذي من شأنه، في حال الاحتفاظ به بنجاح، أن يحول الدكتاتور العراقي إلى أحد كبار اللاعبين على المسرح العالمي ـ لا يثير خطر المجابهة بين القوتين الأعظم والحرب النووية، كما فعلت صراعات سابقة في المنطقة. وتلك الحقيقة التي تنطوي على

قدر غير قليل من الأهمية تعكس، بطبيعة الحال، انهيار النظام السوفيتي مما يترك الولايات المتحدة وحدها دون وجود أية جهة تستطيع تحديها بالقوة العسكرية فضلاً عن تعرضها لاغراءات قوية باتجاه استعراض كفاءة الأداة التي تحوزها وتحتكرها وحدها. أما التصور الاستراتيجي فلم يبرأ بأي شكل من الأشكال من جملة من التحديات، حتى بين أوساط النخبة، حيث بدأ صراع يبرز خلال بضعة أشهر وفق خطوط مألوفة(٦٥). فالاستراتيجية الشاملة للتحكم بالعالم والسيطرة عليه عبر التهديد بالقوة أو استخدامها تتناقض مع أهداف الحفاظ على العافية الاقتصادية ومصالح البيزنس على النطاق الدولي ـ وقد باتت هذه المشكلات بالغة الجدية منذ الان ويستحيل التفكير بمعالجتها ومقاربتها بدون تحقيق تغييرات ذات شأن في السياسة الاجتماعية على المستوى الداخلي. إن شكل النظام العالمي الجديد سيتوقف، إلى حد غير قليل، على نوعية التصور الذي سيسود من بين هذه التصورات.

حواشي الفصل السادس

١ ـ انظر المقدمة.

٢ ـ انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

٣ ـ خطاب جيمس بيكر أمام مجلس الشؤون العالمية في لوس أنجيلوس، ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٠.

٤ ـ جون دان John Dunn، ملحق التايمز الأدبي، ٥ / ١٠ / ١٩٩٠.

٥ ـ وليم ستيفرز William Stivers ,Supremacy & Oil (جامعة كورنيل، ١٩٨٢)

٦ ـ آندي توماس Andy Thomas , Effects of Chemical Warfare (معهد السلم العالمي، ستوكهولم، ١٩٨٥)

٧ ـ مارك تاتشتنبرغ Mark Tachtenberg، انترناشيونال سكيوريتي، شتاء ٨٨ ـ ١٩٨٩.

٨ ـ كواندت Quandt . Force Without War (معهد بروكينز، ١٩٧٨).

٩ ـ برقية رقم ١٩٧٩، ١٧ / ٧ / ١٩٥٨ من وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء، من واشنطن.

١٠ ـ مقاطع غير مؤرخة من تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٥٨٠١ / ١.

١١ ـ كريستوفر راند Christopher Rand , Making Democracy Sofe for Oil، (لندن، ١٩٧٥).

١٢ ـ بوسطن غلوب، ٨ / ٨ / ١٩٩٠، ماك غوري Mc Gory.

١٣ ـ لوس انجلوس تايمز و نيشن، ١٠ / ٩ / ١٩٩٠.

١٤ ـ بوسطن غلوب، ٨ / ٨ / ١٩٩٠، ماك غوري Mc Gory.

١٥ ـ نيويورك تايمز، ١٢ / ٨ / ١٩٩٠.

١٦ ـ افتتاحية، بوسطن غلوب، ٩ / ٨ / ١٩٩٠.

١٧ ـ ميكايل كارلين M. Carlin، بوسطن غلوب، ٩ / ٨ / ١٩٩٠.

١٨ ـ مع حلول تشرين الثاني اتضح الانقسام في صفوف النخبة .
١٩ ـ أمريكان جورنال أوف انترناشيونال لو، المجلد ٧٠ ، ١٩٧٦ .
٢٠ ـ نيويورك تايمز ، ١٦ /٨ / ١٩٩٠ .
٢١ ـ سيغمان Siegman ، رسالة ، نيويورك تايمز ، ٢٦ ـ ٨ / ١٩٩٠ .
٢٢ ـ افتتاحية ، فايناشال تايمز ، ١٣ /٨ / ١٩٩٠ .
٢٣ ـ توم بروكاو ، NBC ، ١٢ /٨ / ١٩٩٠ .
٢٤ ـ جرو زاليم بوست ، يديعوت أحرونوت ، ١٠ /٨ / ١٩٩٠ .
٢٥ ـ المصدر السابق .
٢٦ ـ نيويورك تايمز ٢٠ /٨ / ١٩٩٠ .
٢٧ ـ انظر Fateful Triangle ، ص : ١٤ .
٢٨ ـ رويس Royce ، نيوزداي ، ٢٩ /٨ / ١٩٩٠ .
٢٩ ـ ر . و . آبل R. W. Apple ، نيويورك تايمز ، ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠ .
٣٠ ـ اسوشيتدبرس ، ٢ /تشرين الثاني / ١٩٩٠ .
٣١ ـ توني هورويتز Tony Horwitz ، وول ستريت جورنال ، ٣ /١٢ / ١٩٩٠ .
٣٢ ـ انظر Necessary Illusions .
٣٣ ـ أسوشيتدبرس ، بوسطن غلوب ، ٥ /٨ / ١٩٩٠ .
٣٤ ـ ميكائيل واينز Michael Wines ، نيويورك تايمز ، ١٣ /٨ / ١٩٩٠ .
٣٥ ـ ليزي غراز Liesie Graz ، ميدل ايست انترنا شيونال ، ٣ /٨ / ١٩٩٠ .
٣٦ ـ انظر الهامش رقم ٢١ .
٣٧ ـ لاكور Laqueur . نيويورك تايمز ماغازين ، ١٦ /١٢ / ١٩٧٣ ؛ للمزيد من النقاش انظر كتابي : Peace in the Middle East(بانثيون ، ١٩٧٤) .
٣٨ ـ انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .
٣٩ ـ افتتاحية ، بوسطن غلوب ، ٨ /٨ / ١٩٩٠ .
٤٠ ـ بوسطن غلوب ، ٢٠ /٨ / ١٩٩٠ .
٤١ ـ منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد ٤٥ قراراً من قرارات مجلس الأمن وحيدة ، و١١ قراراً مع المملكة المتحدة و٤ قرارات مع المملكة المتحدة وفرنسا .
٤٢ ـ انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب ؛ زد ماغازين ، كانون الثاني / ١٩٩٠ .
٤٣ ـ ايلين سكيولينو Elaine Sciolino ، نيويورك تايمز ، ٢٨ /٨ / ١٩٩٠ .
٤٤ ـ نيويورك تايمز ٢٨ /١ / ١٩٧٦ ؛ موينيهان Moynihan , Adangerous Place (براون ١٩٧٨)
٤٥ ـ انظر الصفحة ١٩ من هذا الكتاب .
٤٦ ـ يوسف ابراهيم ، نيويورك تايمز ، ٢ /١١ / ؛ جوديث ميلر J. Miller ، نيويورك تايمز ٦ /١٢ / ١٩٩٠ .
٤٧ ـ توماس فريدمان Thomas Friedman ، نيويورك تايمز ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
٤٨ ـ تقتضي مصلحة أبناء المنطقة على المدى الطويل منع النفط عن الأسواق وابقاء أسعاره مرتفعة الآن والحفاظ على الموارد للمستقبل .
٤٩ ـ يوسف ابراهيم ، نيويورك تايمز ، ١٢ /٨ / ١٩٩٠ .
٥٠ ـ واشنطن بوست ـ بوسطن غلوب ، ٦ /٩ / ١٩٩٠ .

٥١ ـ أسوشيتدبرس ، ٧ /٩/ ١٩٩٠ .
٥٢ ـ فريدمان Friedman ، نيويورك تايمز ، ٢٢ /٨ / ١٩٩٠ .
٥٣ ـ مانشستر غارديان ويكلي ، ٢٦ /٨ / ١٩٩٠ .
٥٤ ـ يهودا ليتاني Yehuda Litani ، حداشوت ، ١٧ /٨ / ١٩٩٠ .
٥٥ ـ اندرو روزنتال Andre./ Rosenthal ، نيويورك تايمز ، ٣ /٩ / ١٩٩٠ .
٥٦ ـ اسوشيتدبرس ، ٤ /١٢ / ١٩٩٠ .
٥٧ ـ رويس Royce ، نيوزداي ، ٣ /١ / ١٩٩١ .
٥٨ ـ باتريك تيلر Patrick Tyler ، نيويورك تايمز ، ٣ /١ / ١٩٩١ .
٥٩ ـ تريفور رو Tervor Rowe ، بوسطن غلوب ، ١٥ /١ / ١٩٩١ .
٦٠ ـ اسوشيتدبرس ، ١٤ /١ / ١٩٩١ .
٦١ ـ اسوشيتدبرس ، ١٣ /١ / ١٩٩١ ، رويتر ، بوسطن غلوب ، ١٤ /١ / ١٩٩١ .
٦٢ ـ انظر Fateful Triangle ، للمؤلف .
٦٣ ـ افتتاحية ، نيويورك تايمز ، ٢٥ /٨ / ١٩٩٠ .
٦٤ ـ نيويورك تايمز ٢٥ /٨ / ١٩٩٠ .
٦٥ ـ انظر الفصل الثاني عشر ، الفقرة الخامسة ، والمقدمة .

الفصل السابع

المنتصـــــرون

تقول الصورة المألوفة إن الولايات المتحدة ربحت الحرب الباردة. انتصر الخير على الشر حين انتصرت الديمقراطية ورأسمالية السوق الحرة، حين انتصرت العدالة وحقوق الانســان. وبوصفها حاملة راية القضية فإن الولايات المتحدة تتولى الآن قيادة الطريق إلى نظام عالمي جديد قائم على السلم والتنمية الاقتصادية والتعاون بين اولئك الذين اتيحت لهم فرصة رؤية النور ـ الجميع تقريباً عدا بعض الاستثناءات الصامدة مثل كوبا التي ما تزال تشكو أن العالم الثالث لا يحصل على ما يستحقه وصدام حسين، رغم جهودنا المخلصة الرامية إلى تحسين سلوكه عن طريق الجزرة بدلاً من العصا؛ إنه خطأ في التقدير لا بد من تقويمه وتصحيحه بسيف المنتقم الذي هو على حق.

أمعنا النظر في مدى مصداقية هذه الصورة من وجهات نظر متعددة. ثمة نظرة طبيعية أخرى ألا وهي معاينة المعاقل التقليدية لنفوذ الغرب وسلطته والسؤال عن أحوال شعوب تلك المعاقل في هذه اللحظة التاريخية وهم يتأملون انتصار الطرف الذي يمثلهم في صراع الحرب الباردة. لنا أن نتساءل حول الطريقة التي يحتفلون بها بانتصار الرأسمالية الليبرالية والديمقراطية، وهم يفعلون ذلك دون شك، إذا كنا سنأخذ الرواية المألوفة مأخذ الجد.

١ ـ ثمار النصر: امريكا الوسطى

قليلة هي المناطق التي تضاهي امريكا الوسطى في العالم من حيث خضوعها لهيمنة قوة عظمى، وهي ـ أي امريكا الوسطى، التي خرجت من زوايا النسيان المعهودة في الثمانينات لتحتل صدر المسرح حين واجه النظام التقليدي تحدياً غير متوقع مع نمو الحركات الشعبية ملهمة جزئياً

بتوجه الكنيسة الجديد نحو «خيار أفضل للفقراء». فبعد عقود من القمع الوحشي والتأثير الهدام لبرامج المساعدات الامريكية في الستينات، اصبحت التربة مهيأة لتغيير اجتماعي ذي معنى. والمزاج في واشنطن زاد سواداً مع الاطاحة بدكتاتورية سوموزا.

كان رد الفعل عنيفاً وسريعاً: قمع شديد أدى إلى تمزيق المنظمات الشعبية. ومع تصاعد ارهاب الدولة تورمت صفوف المنظمات الفدائية الصغيرة. فـ «المجموعات الفدائية والجماعات الثورية بدأت، بلا استثناء تقريباً، كروابط وجمعيات للمعلمين والنقابات العمالية والاتحادات الفلاحية أو المنظمات الكنسية لهذه الأبرشية أو تلك...» بأهداف عملية واصلاحية، كما قال السفير السابق روبرت وايت Robert White في شهادته أمام الكونغرس عام ١٩٨٢. والفكرة ذاتها أكدها الراهب اليسوعي المثقف السلفادوري الذي اغتيل، اغناثيو مارتن - بارو - Ignacio Martin - Baro مع العديد من الآخرين.(١)

وبعد عقد واحد استطاعت الولايات المتحدة وعميلاتها المحلية أن تدعي لنفسها قدراً ملموساً من النجاح. فالتحدي الذي واجه النظام التقليدي تمّ احتواؤه بفعالية. زاد بؤس الأكثرية الساحقة عمقاً في حين تعززت سلطة المؤسسة العسكرية والقطاعات صاحبة الامتيازات خلف قناع من أشكال ديمقراطية.

قُتل ما يقرب من مئتي ألف من البشر. وأعداد أخرى لا تُعد ولا تحصى شُوهت وعُذّبت و«اختفت» وشُردت من بيوتها. تعرض الناس والجماعات والفئات الاجتماعية والبيئة للتدمير والتخريب إلى حدود قد يستحيل معها اصلاحها ثانية. كان، حقاً، انتصاراً كبيراً وعظيماً.

تمثل رد فعل النخبة بالتبجيل والارتياح. فمراسل امريكا الوسطى للواشنطن بوست لي هوكستادر Lee Hockstader يكتب من مدينة غواتيمالا معبراً عن الارتياح العام ازاء انتصار «الساسة المحافظين» في الانتخابات التي جرت، علينا أن نفهم، على أرضية مستوية دون استخدام للقوة والعنف ودون تدخل اجنبي، وقال: «للمرة الأولى تخضع البلدان الخمسة كلها لقيادة رؤساء جمهورية انتخبوا بعد معارك انتخابية اعتبرت حرة وعادلة على نطاق اوسع». ويتابع المراسل كلامه قائلاً: «صحيح أن الساسة المحافظين في امريكا الوسطى يمثلون تقليدياً النظام القائم»، ويدافعون عن الأغنياء«رغم انماط الدخل المشوهة تشويها كبيراً في بلدانهم... ولكن موجة الديمقراطية التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة تبدو قادرة على قلب أولويات الساسة»، مما يشير إلى أن الأيام السوداء القديمة ولّت إلى غير رجعة وإلى الأبد.(٢)

إن الدارس لتاريخ أمريكا وثقافتها سوف يتعرف على هذه الحركات المألوفة مرة أخرى نكون شهود عيان على التغيير الخرافي الحاصل في المسار لدى كشف النقاب عن تجاوزات متطرفة الوحشية واستثنائية أقدمت عليها الدولة. وبالتالي فإن التاريخ كله جنباً إلى جنب مع الأسباب الكامنة وراء طابعه المضطرد قد يوضع جانباً بوصفه أمراً غير ذي علاقة، فيما نسير قدماً إلى الأمام، ونحن نقود عشيرتنا ورعيتنا إلى عالم جديد أفضل.

لا يكتفي تقرير البوست الاخباري بالتأكيد على أن المحافظين الجدد ليسوا إلا شعبويين

مخلصين، خلافاً لأولئك الذين اعتادت الولايات على تأييدهم ودعمهم أيام سذاجتها وأخطائها الفادحة التي باتت الآن» لحسن الحظ، وراءنا. وتتابع الصحيفة كلامها لتقدم الدليل على صحة هذا الزعم المركزي. فانتقال الأولوية إلى الترحيب بالنزعة الشعبوية واضح من حصيلة مؤتمر رؤساء الجمهورية الخمسة في آنتيغوا، غواتيمالا المعقود مؤخراً. إن الرؤساء، وهم جميعاً «ملتزمون باقتصاد السوق الحرة»، تخلوا عن أهداف الاصلاح الاجتماعي التي لا طائل تحتها، كما يقول هوكستادر Hockstader. لم يرد في الخطة ولا في اعلان آنتيغوا، الأطول والأعم، أي ذكر لأي اصلاح زراعي أو أية برامج حكومية جديدة حول الرفاه الاجتماعي لمساعدة الفقراء.» فالمجتمعون «تبنوا» بدلاً من ذلك، «موقف التسريب من فوق إلى تحت لمساعدة الفقراء». تقوم الفكرة على مساعدة الفقراء بدون تهديد البنية الأساسية للسلطة،» كما يقول أحد الاقتصاديين المحليين في استعراضه لهذه الأفكار الجديدة المفعمة بالخيال حول كيفية متابعة انجاز رسالتنا المتمثلة بخدمة الجماهير المحرومة التي تعاني.

يقول العنوان: «امريكا الوسطى تقرر اعتماد استراتيجية التسريب من فوق إلى تحت في حربها ضد الفقر»، ممسكاً بالتوجه الأساسي للخبر والافتراضات التي تشكله: مساعدة الفقراء هي الأفضلية الأسمى لدى هذه النوعية الجديدة من المحافظين الشعبويين، مثلما كانت باستمرار في نظر واشنطن وفي منظور الثقافة السياسية عموماً. فما هو جدير بالنشر والاذاعة، وما هو مفعم بالوعود، هو الطابع الشعبوي للمحافظين الذين ندعمهم، وموقفهم الأصيل النابع والابداعي المذهل من التزامنا التقليدي بمساعدة الفقراء والمحرومين، هو استراتيجية تسريب إلى تحت تغني الأثرياء ـ «خيار لصالح الأغنياء» وصولاً إلى التغلب على أخطاء رهبان أمريكا اللاتينية.

يُروى أن أحد المشاركين في الاجتماع قال: «كانت هذه السنوات العشر الأخيرة شنيعة بالنسبة للفقراء الذين تعرضوا للهزيمة». لنا أن نلاحظ، بعد وضع الأعراف جانباً، أن الحصيلة السياسية التي تعتبر انتصاراً للديمقراطية ليست إلا مساهمة في الاحتفاء بفاعلية ارهاب الولايات المتحدة، والرؤساء الذين يمسكون بزمام الأمور رسمياً، ومعهم أسيادهم، كانوا مرشحين للانشغال بشيء آخر غير الحرب على الفقر. ثمة ايضاً تاريخ لمواقف تسريب إلى تحت من علاج الفقر يمكن استكشافها أيضاً. ومثل هذا الاستكشاف من شأنه أن يقودنا إلى استنتاج يقول بأن السنوات العشر المقبلة لن تكون أقل شناعة بالنسبة للفقراء. ولكن ذلك الخط مصدود هنا وفي الأماكن الأخرى حيث يسود الخط الرئيس .

فيما كان المؤتمر الذي استغرق ثلاثة ايام للمحافظين الشعبويين معقوداً في آنتيغوا تمّ العثور على ثلاثة وثلاثين جثة مدروزة بالرصاص وتعرض أصحابها للتعذيب في غواتيمالا. ولكن هؤلاء الضحايا لم يتسببوا في ازعاج الاحتفال بانتصار الحرية والديمقراطية، بل ولم يتمكنوا من الوصول إلى نشرات الأخبار، مثلهم مثل الباقي من اصحاب الجثث الـ ١٢٥ التي عُثر عليها في البلاد في ذلك الشهر، ونصف الجثث كانت تبدو عليها آثار التعذيب، كما جاء على لسان لجنة حقوق الانسان الغواتيمالية. تعرفت اللجنة على تسعة وثمانين اعتبرتهم ضحايا «عمليات اعدام بدون محاكمة»

نفذتها قوات الأمن. وثمة تسعة وعشرون آخرون اختطفوا، وتسعة وأربعون جرحوا اثناء محاولات الاختطاف. وتقرير لجنة حقوق الانسان وصلنا من المكسيك حيث تقيم اللجنة، مما يدل على أن نشطاء حركة حقوق الانسان باتوا يستطيعون البقاء على قيد الحياة بعد أن نجحت الولايات المتحدة في ترسيخ اقدام الديمقراطية في أوطانهم.

تقول اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والمختصة بأمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي (CEPAL) إن النسبة المئوية من السكان الغواتيماليين الذين هم في حالة الفقر المدقع زادت بسرعة بعد اشاعة الديمقراطية في ١٩٨٥ : زادت النسبة من ٤٥٪في ذلك العام إلى ٧٦٪في ١٩٨٨ . وتقدر دراسة صادرة عن معهد التغذية في امريكا الوسطى وبانام (INCAP) أن نصف السكان يعيشون في ظروف الفقر الشديد، وأن ثلاثة عشر من كل مئة طفل دون الخامسة يموتون بأمراض ذات علاقة بسوء التغذية في المناطق الريفية حيث الأحوال أسوأ. وثمة دراسات اخرى تقدر أن عشرين ألفاً من الغواتيماليين يموتون جوعاً كل سنة، وأن أكثر من ألف طفل ماتوا بسبب الحصبة وحدها في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٠ ، وأن «أكثرية الأطفال الغواتيماليين الأربعة ملايين لا تلقى أية حماية على الاطلاق، بما في ذلك حتى ابسط الحقوق الأولية». إن البلاغ الصادر في كانون الثاني ١٩٩٠ عن مؤتمر الرهبان الغواتيماليين يستعرض التدهور المضطرد للأوضاع الخطيرة التي تعيشها جماهير السكان الواسعة مع «انحدار الأزمة الاقتصادية وتحولها إلى أزمة اجتماعية» وأزمة في حقوق الانسان بل «أن حق الكرامة... لم يعد موجوداً.»(٤)

في سائر أرجاء المنطقة أصبحت الحالة البائسة للأكثرية الفقيرة أكثر بؤساً وأشد خطورة مع الانتصار العظيم لقيمنا. فقبل مؤتمر انتيغوا بثلاثة أسابيع، شكا رئيس الأساقفة ريفيرا اي داماس Rivera Y Damas من سان سلفادور، في الموعظة التي قدمها بمناسبة مرور عام واحد على تولي الرئيس الفريدو كريستياني Alfredo Cristiani لمنصبه، من السياسات التي تتبعها ادارته، والتي جعلت الحياة البائسة أصلاً للفقراء أكثر سوءاً؛ وهذا المحافظ الشعبوي الجديد الذي يحظى بقدر كبير من الاعجاب لدى واشنطن ونيويورك «يسعى للحفاظ على النظام» كما قال رئيس الاساقفة«عبر تفضيل اقتصاد السوق الذي يزيد الفقراء فقراً».(٥)

وفي البلدان المجاورة لا تختلف الأوضاع كثيراً. فبعد أيام قليلة من مقال الواشنطن بوست المفعم بالتفاؤل حول اجتماع آنتيغوا، ظهرت افتتاحية في احدى الصحف الهندوراسية الكبرى تحت عنوان «البؤس يتزايد في هندوراس نتيجة التعديل الاقتصادي»، أشارت إلى استراتيجية التسريب إلى تحت الجديدة التي اعتبرتها البوست واعدة ـ وهي عملياً ليست إلا الاستراتيجية التقليدية بعد أن ترسخت سماتها القاتلة أكثر. اما الضحايا الرئيسيون فهم «منتسبو الجماعات المهملة عادة: الأطفال والنساء والمسنين»، حسب الاستنتاجات التي توصلت إليها ندوة أكاديمية حول «التخطيط الاجتماعي في سياق الأزمة»، والتي أكدتها «الكنيسة الكاثوليكية والنقابات والعديد من الأحزاب السياسية مع رهط من علماء الاقتصاد والاحصاء البارزين في البلاد». يعيش ثلثا السكان تحت خط الفقر، وأكثر من نصفهم تحت مستوى «الحاجة الماسة». أما البطالة وسوء التغذية ونقص الغذاء

الشديد فهي من الظواهر المتنامية باضطراد.(٦)

تقدر منظمة الصحة الأمريكية أن مئة ألف من الأطفال الـ ٨٥٠,٠٠٠ الذين يولدون سنوياً سوف يموتون قبل الخامسة من العمر وأن ثلثي الذين يبقون أحياء سوف يعانون من سوء التغذية فضلاً عن مشكلات نمو جسدي وعقلي ملازمة. ويقول بنك التنمية الامريكي إن معدل الفرد الواحد من الدخل قد تدهور إلى ما كان عليه في ١٩٧١ بغواتيمالا، وفي ١٩٦١ بالسلفادور وفي ١٩٧٣ بهندوراس، وفي ١٩٦٠ بنيكاراغوا، وفي ١٩٧٤ بكوستاريكا، وفي ١٩٨٢ بباناما.(٧)

شكلت نيكارغوا استثناء في هذا النزوع نحو البؤس المتزايد ولكن هجوم الولايات المتحدة الارهابي وحربها الاقتصادية نجحا في قلب المكاسب السابقة رأساً على عقب. ومع ذلك فإن معدل وفيات الأطفال انتصف خلال العقد، إذ انخفض من ١٢٨ إلى٦٢ من كل ألف من الولادات». قال أحد المسؤولين في منظمة اليونيسيف: «إن مثل هذا الاختزال يشكل استثناءً على المستوى الدولي ولا سيما إذا أخذنا اقتصاد البلاد الذي خربته الحرب بنظر الاعتبار».(٨)

تقول احدى كبريات الصحف اليومية المكسيكية إن دراسات صادرة عن CEPAL، ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما تلقي «أضواء مثيرة على الوضع». إنها تكشف عن أن خمسة عشر مليوناً من أبناء امريكا الوسطى، حوالي ستين بالمئة من السكان، يعيشون في الفقر، و ٩,٧ ملايين منهم يعيشون في «حالة الفقر المدقع أو الشديد». وسوء التغذية الشديد منتشر بين الأطفال. إن ٧٥٪ و ٦٠٪ ٤٠٪ و ٣٥٪ من الفلاحين في كل من غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس على التوالي يفتقرون إلى الرعاية الصحية. ولجعل الأمر اسوأ مما هو عليه طبقت واشنطن «حصصاً (كوتات) مذهلة على السكر ولحم البقر والكاكاو والجبنة والأقمشة والكلس، جنباً إلى جنب مع قوانين تعويضية وخططاً لمكافحة «الاغراق» بالنسبة للاسمنت والزهور وعمليات السيليلوز والزجاج». وسارعت الجماعة الأوربية واليابان إلى تقليد الولايات المتحدة إذ فرضتا اجراءات حماية كانت مؤلمة.(٩)

تقاسم البيئة مصائر الناس الذين يعيشون فيها. فعمليات الاجهاز على الغابات وتآكل التربة، والتسمم الناجم عن المبيدات، وغيرها من أشكال تدمير البيئة المتزايدة عبر سنوات الانتصار في عقد الثمانينات، ظاهرة للعيان وبأحجام كبيرة في النوذج التنموي المفروض على المنطقة مع عسكرتها من جانب الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. إن الاستغلال المكثف للموارد من جانب المجمع الزراعي ـ التجاري والانتاج القائم على التصدير قد اديا إلى اغناء القطاعات الثرية مع اسيادها الأجانب، كما أفضيا إلى نمو احصائي، ولكنهما تركا آثاراً مدمرة على الأرض والناس. ففي السلفادور تحولت مساحات كبيرة من الأراضي إلى ما يشبه الأرض اليباب مع سعي الجيش إلى نسف القواعد الفلاحية للفدائيين عن طريق القصف الواسع ومن خلال تدمير الغابات والمحاصيل. مثلها مثل حكومة آربينز Arbenz التي تمت الاطاحة بها عبر الانقلاب الذي فبركته المخابرات المركزية الأمريكية لاعادة النظام العسكري في غواتيمالا، حاولت الحكومة الساندينية أن

تشرع باصلاحات بيئية وباجراءات ترمي إلى حماية البيئة. فتلك الاصلاحات والاجراءات كانت شديدة الالحاح في الريف وفي الأماكن القريبة من ماناغوا حيث سمح للمنشآت الصناعية بالقاء النفايات حيث شاءت. ولعل الحالة الأكثر سوءاً كانت تلك المرتبطة بشركة بنوالت Penwalt الأمريكية التي ظلت تسكب الزئبق في بحيرة ماناغوا حتى عام ١٩٨١ .(١٠)

في السنوات الأخيرة دأب النموذج التنموي المفروض من الخارج على تأكيد «الصادرات غير التقليدية». ففي ظل شروط السوق الحرة المقرة لبلدان العالم الثالث التي لا حول لها ولا قوة، لا بد للبحث عن البقاء والربح من أن يفضي، بطبيعة الحال، إلى منتجات تحقق الحدود القصوى من الأرباح مهما كانت العواقب والتبعات. ازدهر انتاج الكوكا في الأندز وغيرها من المناطق لهذا السبب، غير أن هناك أمثلة أخرى أيضاً. فبعد اكتشاف «مزارع بشرية» سرية و «بيوت تسمين» للأطفال في هندوراس وغواتيمالا، قال الدكتور لويس غينارو موراليس Luis Genaro Morales، رئيس جمعية أطباء الأطفال، إن الاتجار بالأطفال «بات أحد المنتجات التصديرية غير التقليدية» إذ يحقق عشرين مليوناً من الدولارات في السنة. إلا أن الاتحاد الدولي لحقوق الانسان قدم، بعد تحقيق أجراه في غواتيمالا، تقديرات أكثر اتصافاً بالمحافظة إذ قال إن حوالي ثلاثمائة طفل يُختطفون كل عام ويؤخذون إلى دور حضانة سرية ثم يباعون للتبني مقابل حوالي عشرة آلاف دولار لكل طفل.

لم يستطع محققو الاتحاد (IHRF) أن يتأكدوا من مدى صحة التقارير التي تحدثت عن أن أعضاء لأطفال تباع لمشترين أجانب. غير أن هذا الاعتقاد المرعب شائع على نطاق واسع في المنطقة؛ وينطوي على دلالة ذات معنى حول المزاج العام وإن كان صعب التصديق. كتبت المجلة الهندوراسية ايل تيمبو El Tiempo تقول إن الشرطة البارغوائية انقذت سبعة رضّع برازيليين من براثن عصابة كانت «تعتزم ذبحهم لصالح بنوك أعضاء في الولايات المتحدة حسب لائحة الاتهام في المحاكم». أصدرت وزارة العدل البرازيلية أوامر للشرطة الاتحادية تقضي بالتحقيق في المزاعم القائلة بأن الأطفال المتبنين يستخدمون من أجل نقل الأعضاء في أوربا. وهي ممارسة «من المعروف أنها موجودة في المكسيك وتايلاند»، كما تقول الغارديان اللندنية التي تضيف أن «الأطفال المختطفين مفضلون في عمليات نقل الأعضاء» لدى عرض السيرورة التي من خلالها يتم الزعم بأن الأطفال قد اختُطفوا،» «اختفوا» أو جرى التخلي عنهم من قبل أمهات مدقعات ثم جرى تبنيهم أو استخدامهم لعمليات نقل الأعضاء. وبعد ذلك بوقت قصير كتبت التيمبو Tiempo تقول إن أحد قضاة الاستئناف في هندوراس أصدر أمراً يقضي باجراء «تحقيق دقيق وصارم حول بيع أطفال هندوراسيين لأغراض استخدام أعضائهم في عمليات نقل الأعضاء وزرعها». وقبل عام واحد كان السكرتير العام لمجلس الخدمات الاجتماعية القومي الذي يعنى بشؤون التبني، قد قال إن أطفالا هندوراسيين «يباعون لارباب صناعة الاتجار بالأجساد» لأغراض نقل الأعضاء وزراعتها.(١١)

زعم قرار صادر عن البرلمان الأوربي حول تهريب الأطفال من أمريكا الوسطى أن عدداً من

جثث الأطفال وجدت «وقد تم استئصال عضو أو أكثر من كل منها» في مكان قريب من «مزرعة بشرية» في سان باولو سولا بهندوراس. وفي «مزرعة بشرية» أخرى في غواتيمالا تم العثور على أطفال تتراوح أعمارهم بين أحد عشر يوماً وأربعة أشهر. ومدير المزرعة أعلن، لدى اعتقاله، أن الأطفال «يباعون لأسر امريكية واسرائيلية يكون أطفالها بحاجة إلى عمليات زرع للأعضاء مقابل حوالي ٧٥٠٠٠ دولار عن كل طفل، ويتابع القرار معبراً عن «الهلع ازاء الوقائع» وداعياً إلى التحقيق واتخاذ التدابير الوقائية. (١٢)

ومع غوص المنطقة في المزيد من البؤس تستمر هذه التقارير في الظهور. ففي تموز ١٩٩٠ قالت صحيفة يومية يمينية هندوراسية تحت عنوان «بيع مقزز للحوم البشرية» إن الشرطة في السلفادور اكتشفت جماعة، يتزعمها محام، احترفت شراء الأطفال لاعادة بيعهم في الولايات المتحدة. يختفي حوالي عشرين ألفاً من الأطفال سنوياً في المكسيك، كما يقول التقرير/ وهم يشكلون ضحايا عمليات اجرامية مثل عمليات نقل المخدرات «داخل أجسادهم». «غير أن الواقع الأكثر بعثاً على الذهول والدهشة هو أن العديد من الصغار يستخدمون من أجل نقل الأعضاء وزرعها لأطفال في الولايات المتحدة»، الأمر الذي قد يشكل السبب الكامن وراء حقيقة أن أعلى معدلات اختطاف الأطفال من الرضع إلى من تصل أعمارهم إلى ثمانية عشر عاماً موجودة في المناطق المكسيكية المجاورة للولايات المتحدة. (١٣)

كان الاستثناء الوحيد من قصة الرعب في امريكا الوسطى متمثلاً بكوستاريكا التي سارت على طريق التنمية بقيادة الدولة بفضل انقلاب خوزيه فيغويرس Jose Figueres عام ١٩٤٨ حيث تم الجمع بين اجراءات رفاه اشتراكية ـ ديمقراطية وبين القمع الشديد للحركة العمالية مع الاستئصال شبه الكامل للقوات المسلحة. ظلت الولايات المتحدة حذرة ازاء هذا الانحراف عن المعايير الاقليمية، رغم قمع الحركة العمالية وتوفير الظروف الملائمة للمستثمرين الأجانب. وفي الثمانينات أثارت ضغوط الولايات المتحدة الرامية إلى تفكيك السمات الاشتراكية ـ الديمقراطية واستعادة الجيش احتجاجات مفعمة بالمرارة لدى فيغوريس Figueres وآخرين ممن شاركوه التزاماته. وعلى الرغم من أن كوستاريكا ما زالت متميزة عن المنطقة من حيث التنمية السياسية والاقتصادية فإن جملة من العلامات الدالة على ما يطلق عليه تقرير امريكا الوسطى الصادر في غواتيمالا اسم «عملية ادماج كوستاريكا بامريكا الوسطى» باتت واضحة. (١٤)

تحت ضغط قروض هائلة اضطرت كوستاريكا إلى اتباع نموذج صندوق النقد الدولي (IMF) القائم على رأسمالية السوق الحرة المصممة للعالم الثالث، بما تنطوي عليه من تقشف بالنسبة للفقراء واختزال البرامج الاجتماعية وزيادة الفوائد والأرباح بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب. بدأت النتائج تتحقق. يتمتع الاقتصاد بالقوة النسبية إذا قيس بالمعايير الاحصائية. غير أن أكثر من ٢٥ بالمئة من السكان ـ ٧١٥٠٠٠ نسمة ـ يعيشون في الفقر، وعشرة آلاف نسمة في حالة الفقر الشديد وفقاً للدراسة التي نشرتها المجلة اليمينية المتطرفة لا ناسيون La Nacion (فاحدى سمات الديمقراطية الكوستاريكية هي احتكار القطاعات اليمينية المتطرفة من رجال الأعمال لسائر وسائل

الاعلام الناطقة باللغة الاسبانية). إن دراسة قام بها مكتب غالوب في كوستاريكا ونشرتها برنيسا ليبري تقدم ارقاماً أعلى وتتوصل إلى الاستنتاج الذي يقول «إن حوالي مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على الحدود الدنيا من المواد الغذائية كما هم عاجزون عن شراء الكساء وتحمل نفقات التعليم أو الرعاية الصحية».(١٥)

تقول الاكسلسيور Excelsior إن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الثمانينات زادت الاستياء والتوترات العمالية مما استدعى «هجوماً مكثفاً على النقابيين والمنظمات الشعبية» وغيرهما من معارضة ادارة آرياس Arias التي طبقت هذه التدابير انسجاماً مع مطالب الولايات المتحدة وأولويات القطاعات صاحبة الامتيازات. تقول المصادر الكنسية إن «تدابير شد الأحزمة على البطون في الثمانينات التي تضمنت استئصال الدعم والاعتمادات ذات الفوائد المنخفضة مع الغاء برامج الدعم والمساعدة الحكومية، قد اقتلعت العديد من الفلاحين وصغار المزارعين من أراضيهم مما أدى إلى الكثير من الاحتجاجات. أصدر أسقف ليمون رسالة رعوية مفعمة بالشكوى من التدهور الاجتماعي و«المشكلات المتفاقمة» التي «بات يعاني منها عمال الموز باكثريتهم المهاجرة من المناطق الريفية حيث كانوا ملاكاً». وقد شكا أيضاً من قانون العمل المجحف والسياسات الحكومية التي مكنت المزارعين من التخلص من القادة النقابيين وتصفيتهم أو من نسف حقوق العمال، اضافة إلى عمليات الاجهاز على الغابات والتلوث الناجم عن الشركات بدعم من الحكومة.(١٦)

يشكل التدهور البيئي هنا هو الآخر مسألة خطيرة بما فيها القضاء السريع على الغابات والترسب الذي أثر تأثيراً مدمراً على معظم المشاريع الكهرمائية الكبرى. فالدراسات البيئية تكشف أن ٢٤ بالمئة من التربة الكوستاريكية تعاني من التآكل الشديد. علق نائب وزير الثروات الطبيعية قائلاً: «إن التربة السطحية هي التي تتصدر قائمة الصادرات الكوستاريكية». أدى التوسع في الانتاج للتصدير وقطع الأشجار لصنع الأخشاب إلى تدمير الغابات، وخصوصاً تصاعد موجة تربية الأبقار في الستينات والسبعينات التي شجعتها الحكومة والمصارف والشركات العالمية وبرنامج مساعدات الولايات المتحدة، أدى ايضاً إلى نسف انتاج الغذاء لتلبية الحاجات المحلية، اسوة بالأماكن الأخرى في امريكا الوسطى. يوجه مختصو البيئة اللوم إلى الحكومة ورجال الأعمال ويتهمونهما بـ «الأمية البيئية» ـ وبعبارة أدق بالركض وراء الربح دون أخذ الظروف الموضوعية بنظر الاعتبار خلافاً لما يوصي به النموذج الرأسمالي.(١٧)

ما زال الخضوع لهذه المطالب مضطراً لتلبية المعايير الصارمة للأوصياء الدوليين على حقوق رجال الأعمال والتجار. فصندوق النقد الدولي (IMF) علق مساعداته لكوستاريكا في شباط ١٩٩٠ والغى الاعتمادات. كما أن المساعدات القادمة من الولايات المتحدة تتضاءل الآن لأن ضرورة شراء تعاون كوستاريكا في الجهاد المعادي للساندينيين لم تعد قائمة.(١٨)

أدت الصعوبات الاقتصادية والضغوط الخارجية إلى تقليص نفوذ النظام السياسي بالطريقة المطلوبة والمقررة. ففي انتخابات ١٩٩٠ أطلق المرشحان برنامجين (مواليين لأوساط رجال الأعمال) متماثلين بل ومتطابقين تقريباً، وكانا مؤيدين بقوة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. كما أن عملية

ادماج كوستاريكا بأمريكا الوسطى متجلية أيضاً في القمع المتزايد عبر عقد الثمانينات. فمنذ ١٩٨٥ بدأت لجنة حقوق الانسان الكوستاريكية تتحدث عن التعذيب والاعتقال التعسفي وملاحقة الفلاحين والعمال اضافة إلى سلسلة أخرى من الانتهاكات التي تقترفها قوات الأمن بما في ذلك تزايد مثير ودرامي لعدد عمليات الاحتجاز والاعتقال غير الشرعية. وتربط اللجنة الموجة المتصاعدة من الانتهاكات بعسكرة الشرطة وقوات الأمن التي تلقى بعض عناصرها تدريبهم في المدارس العسكرية الأمريكية والتايوانية. وهذه الاتهامات دُعِّمت أكثر لدى اكتشاف غرف التعذيب في الأقبية الكائنة تحت مبنى جهاز الأمن الكوستاريكي الخاص (OIJ)، حيث تعرض السجناء للضرب وللصدمات الكهربائية بما في ذلك تعذيب نساء حوامل أجهضن وتعريض طفل في الثالثة عشرة من عمره للصدمات الكهربائية لانتزاع اعترافات زائفة. تقول لجنة حقوق الانسان إن ثلاثة عشر شخصاً ماتوا في حوادث مماثلة منذ ١٩٨٨. علق تقرير أمريكا الوسطى على الأحداث قائلاً إن هذه الأقاويل «تشكل ضربة أخرى لسمعة ادارة آرياس المتدهورة بوصفها قلعة للديمقراطية بعد أن تعرضت لموجة مدمرة من الاتهامات التي تمحورت حول الفساد والاتجار بالمخدرات». (١٩)

إن صورة آرياس «موشكة على أن تتلطخ» أكثر مما هي ملطخة، حسب ما جاء في تقارير صادرة عن سان خوسيه تقول إن محققي لجنة المخدرات القانونية التشريعية اكتشفوا أن آرياس كان قد استلم شيكاً بمبلغ خمسين ألفاً من الدولارات مساهمة في صندوق حملته الانتخابية من شركة اوشن هانتر سيفود Ocean Hunter Seafood، ولكنه أودع المبلغ في حسابه الشخصي. فالشركة التي تتخذ ميامي مقراً لها وفرعها الموجود في كوستاريكا: فريفاريفيكوس دي بونتاريناس اعتبرتا من قبل محققي الكونغرس الامريكي مؤسستين تعملان بتهريب المخدرات. (٢٠) أترك للقارىء فرصة تخيل القصة الهزلية التي كان من الممكن أن تتولى النيويورك تايمز سردها لو جرى التلميح إلى شيء من هذا القبيل متعلق بموظف بسيط في الحكومة الساندينية مهما كانت الأدلة هزيلة وتافهة.

وحسب الأرقام الحكومية فإن موازنة جهاز الأمن زادت بنسبة ١٥٪ في ١٩٨٨ و١٣٪ في ١٩٨٩. كما تحدثت الصحافة عن تدريب ضباط الأمن في فورت بيننغ بولاية جورجيا، وفي قواعد للولايات المتحدة في باناما، وفي الأكاديمية العسكرية التايوانية، اضافة إلى التدرب لدى البوليس السري الاسرائيلي، وفي جيش السلفادور، وعند القوات الخاصة في الجيش الغواتيمالي، وغيره وغيره. تمّ التعرف على خمس عشرة منظمة مظلية خاصة، متيقظة ومستنفرة أمنية وغيرها، ذات برامج قومية متطرفة ويمينية متشددة. وصف أحد أعضاء لجنة خاصة من المجلس التشريعي شكلت للتحقيق في هذه القضايا، وصف البوليس «كجيش مقنع. . . خارج السيطرة». أما السكرتيرة التنفيذية للجنة حقوق الانسان الكوستاريكية، سيلفيا بوراس Syl.via Porras فقد رأت أن «الهامش السيكولوجي (النفسي) للبوليس قد تحول نتيجة التدريب العسكري» واضافت «لم نعد نستطيع الكلام عن قوة بوليس مدنية. فما هو موجود عندنا هو جيش خفي». (٢١)

تضاعفت المساعدات العسكرية الأمريكية في الثمانينات ثماني عشرة مرة بالمقارنة مع ما كانت

عليه خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٦ و ١٩٧٩ . فالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة من أجل اعادة بناء أجهزة قوى الأمن، لقلب اصلاحات فيغويريس Figueres رأساً على عقب، اعتُبرت على نطاق واسع عاملاً من عوامل الانحدار إلى مستنقع النموذج القائم في امريكا الوسطى. أثار دور أوسكار آرياس Oscar Arias قدراً كبيراً من عدم الارتياح إلى الجنوب من الحدود. فبعد مقالة آرياس في النيويورك تايمز التي دعت بورع باناما إلى اتباع النموذج الكوستاريكي والغاء الجيش، نشر الكاتب المكسيكي الشهير غريغوريو سلسر Gregorio Selser استعراضاً لبعض الوقائع الكوستاريكية بدءاً بالقمع الشديد للتظاهرات السلمية التي سيرها الفلاحون المعدمون ممن لا يملكون أرضاً في أيلول ١٩٨٦ من جانب الحرس المدني لآرياس مما أوقع العديد من الاصابات. ويزعم الكاتب أن غياب الجيش في كوستاريكا أصبح أمراً دلالياً لفظياً إلى حد كبير: كلمات مختلفة للدلالة على الأشياء نفسها. وهو يورد قراراً أصدره آرياس في الخامس من شهر آب عام ١٩٨٧ - لحظة توقيع اتفاقيات ايسكيبولاس التي جلبت جائزة نوبل للسلام إلى آرياس - قراراً يقضي بتأسيس جيش محترف في كل شيء عدا الاسم، مع سائر المناصب والرتب والبنى؛ كما أن تقريراً صدر عن لجنة حقوق الانسان (CODEHU) عام ١٩٨٩ حول تدريب المئات من العناصر في الأكاديميات العسكرية التابعة للولايات المتحدة والدول العميلة لها.[٢٢]

قلما وصل شيء من هذا كله إلى الولايات المتحدة، عدا ما تسرب عبر القنوات البعيدة جداً عن التيار العام الرئيسي. غير أن قدراً من الاهتمام تجلى في سياق الحرب على المخدرات على أية حال. إن مقالاً افتتاحياً نشرته الميامي هيرالد تحت عنوان «معاناة كوستاريكا» يورد تعليقات سيلفيا بوراس التي أشرنا إليها من قبل حول تأثيرات التدريب العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة التي غيرت «الهامش البسيكولوجي (النفسي)» للبوليس المدني، وقلبت هذا الجهاز إلى «جيش مموه». لم يكن الحكم ينطوي على أية «مبالغة»، حسب استنتاج المقال، إذ يعزى النمو السريع للجيش وحوادث القتل الأخيرة التي تعرض لها مدنيون على أيدي قوات الأمن إلى الصراع في نيكاراغوا وحرب المخدرات - دون أي ذكر لضغوط الولايات المتحدة انسجاماً مع أصول الصحافة الحرة.[٢٣]

٢ - ثمار النصر: امريكا اللاتينية

لدى العودة إلى ما بقي من «منطقتنا الصغيرة هنا التي لم يسبق لها أن أزعجت أحداً» (انظر ص: ٥٢)، نرى أن دراسة صادرة عن البنك الدولي في ١٩٨٢ قالت ما يلي:

> «أربعون بالمئة من الأسر في امريكا اللاتينية تعيش في الفقر مما يعني أنها لا تستطيع أن تشتري الحد الأدنى من السلع المطلوبة لتلبية حاجاتها الأساسية، وأن . . . عشرين بالمئة من مجموع الاسر تعيش في حالة البؤس أي لا تملك ما تشتري به حتى الطعام الذي يمكن أن يوفر لها الحد الأدنى الضروري من الغذاء.»[١]

ساءت الأحوال أكثر في الثمانينات بسبب التصدير الهائل للرساميل إلى الغرب بالدرجة

الأولى (انظر الفصل الثالث). ففي حديث له بواشنطن لدى الاعداد لدورة ١٩٨٩ الجمعية العمومية لمنظمة الدول الامريكية (OAS)، وصف الأمين العام للمنظمة سواريز Soares الثمانينات بأنها كانت «عقداً ضائعاً» بالنسبة لامريكا اللاتينية حيث تدهورت المداخيل الشخصية وساد الركود أو الانهيار الاقتصادي العام. وقال إن معدل الدخل في العام السابق (أي ٩٨٨)، وفي أزمة هي الأكثر سوءاً منذ الأزمة الكبرى في الثلاثينات، تـدهـور إلى مستواه في ١٩٧٨ . وفي عام ١٩٨٩ تراجع معدل الانتاج مرة أخرى كما استمر تصدير الرساميل بزخم حسب ما جاء في تقرير CEPAL. وحسب أرقام البنك الدولي تراجع معدل الانتاج في الارجنتين من ١٩٩٠ مليوناً من الدولارات في ١٩٨٠ إلى ١٦٣٠ مليوناً من الدولارات في ١٩٨٨ . كما تدهور الناتج الاجمالي القومي في المكسيك عبر سبع سنوات متلاحقة. وفي فنزويلا انخفضت الأجور الفعلية بمعدل الثلث منذ عام ١٩٨١ ، إذ عاد إلى ما كان عليه في ١٩٦٤ . كانت الأرجنتين في ١٩٧٢ تنفق عشرين بالمئة من ميزانيتها على التعليم ولكنها لم تنفق سوى ستة بالمئة في ١٩٨٦ . كتب ديفيد فليكس David Felix، أحد الخبراء في الاقتصاد الامريكي اللاتيني، يقول إن معدل الفرد من المنتوج في المنطقة تدهور بمعدل يقرب من عشرة بالمئة منذ عام ١٩٨٠ ؛ كما أن الاستثمار الفعلي لكل عامل الذي تراجع كثيراً في الثمانينات انخفض إلى ما دون ما كان عليه في السبعينات في معظم البلدان التي تنوء تحت أعباء ثقيلة من الديون حيث باتت الأجور الفعلية أقل بنسب تتراوح بين عشرين وأربعين بالمئة مما كانت عليه في الثمانينات بل ودون ما كانت عليه في السبعينيات؛ كما أن نزيف الأدمغة تسارع كثيراً وتقلص رأس المال العضوي والبشري لكل رأس بسبب تدهور الاستثمار العام والخاص وانهيار البنية التحتية. ويستنتج فليكس وآخرون أن الجزء الأكبر من التدهور الشديد الحاصل في الثمانينات يمكن أن يعزى لعملية اعادة البناء وفق قوانين السوق الحرة التي فُرضت من جانب القوى الصناعية الأمر الذي سنعود إليه فيما بعد.(٢٤)

ما زال المكسيكيون يهربون إلى الولايات المتحدة طلباً للنجاة، حيث نجدنا هنا ايضاً شهوداً على أحداث مرعبة ومخيفة. فالصحافة المكسيكية تتحدث عن حوادث الغرق والاختفاء وحوادث «اختفاء أو سرقة نساء بهدف استئصال أعضاء من أجل زرعها في الولايات المتحدة» (من كلام أحد ممثلي لجنة حقوق الانسان المحلية). ثمة جهات أخرى تتحدث عن عمليات التعذيب والمعدلات العالية من الاصابة بمرض السرطان جراء المواد الكيميائية المستخدمة في صناعات ماكيلادورا (مصانع التجميع والمونتاج قرب الحدود للشحن إلى المعامل في الولايات المتحدة)، عن السجون السرية وعمليات الاختطاف وغيرها من القصص المرعبة. تورد صحيفة اكسلسيور دراسة أعدتها مجموعات مهتمة بالبيئة وقُدمت إلى الرئيس ساليناس Salinas، تقول إن مئة ألف طفل يموتون سنوياً نتيجة التلوث في منطقة مدينة المكسيك اضافة إلى الملايين الذين يعانون من الأمراض الناجمة عن التلوث مما قلص معدل العمر بما يقرب من عشر سنوات. و«المتهم الرئيسي» هو افرازات الرصاص والكبريت الناتجة عن العمليات التي تقوم بها شركة بيمكس Pemex البتروكيميائية القومية المعفاة من الضوابط المفروضة على غيرها ـ وتلك واحدة من الميزات التي لا يزال المستثمرون يتمتعون بها في

العالم الثالث.(٢٥)

وتتابع اكسلسيور كلامها لتقول إن الأمانة المكسيكية للتنمية الحضرية والبيئية وصفت الوضع بأنه «كارثي حقاً»، إذ قدرت أن أقل من عشرة بالمئة من الأراضي المكسيكية هي القابلة لـ «زراعة ذات حدود دنيا من الانتاجية» جراء التدهور البيئي في حين أن الموارد المائية منخفضة انخفاضاً بالغ الخطورة. إن العديد من الأقاليم تتحول إلى «متاحف رعب حقيقية» بسبب التلوث الناجم عن الركض الأعمى وراء الربح. وتقدر الأمانة أيضاً أن أكثر من تسعين بالمئة من الصناعات الموجودة في وادي المكسيك، حيث يوجد أكثر من ثلاثمائة ألف مصنع ومشروع، تنتهك المعايير العالمية، أما في الصناعات الكيميائية فإن أكثر من نصف القوة العاملة تعاني من عاهات غير قابلة للشفاء في الجهاز التنفسي.(٢٦)

تقول رئيسة احدى جماعات الدراسة الكندية، مود بارلو Maude Barlow في تقرير لها عن النتائج التي توصلت إليها جماعتها بعد تحقيقاتها حول الأوضاع في الماكويلا دورات Maquiladoras التي «شيدت من قبل فورتشن /٥٠٠/ للافادة من شعب بائس، . . بغية تحقيق أرباح يصعب تحقيقها في أي مكان آخر. رأت الجماعة مصانع ملأى بالمراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الثالثة عشرة والخامسة عشرة» اللواتي يقمن بأعمال متكررة تبعث على الملل وتلحق ضرراً كبيراً بالعين «مقابل أجور» أدنى بكثير مما هو مطلوب لتأمين ولو الحد الأدنى من مستوى المعيشة». فالشركات عموماً ترحِّل أكثر الأعمال خطورة إلى هنا لأن المعايير والقيود على المواد الكيميائية «رخوة أو غير موجودة». وكتبت رئيسة الجماعة تقول: «في احد المصانع شعرنا جميعاً بالصداع والغثيان جراء البقاء ساعة واحدة قرب خط التجميع» و «رأينا فتيات صغيرات يعملن بجانب براميل مفتوحة ملأى بالفضلات القلوية بدون أية أقنعة واقية للوجوه». أما التنظيم النقابي فممنوع ولا يوجد أي نقص في البؤساء الذين لا حول لهم ولا قوة والمستعدين نتيجة الجوع واليأس لأن يحلوا محل أولئك الذين يبدون «انزعاجاً أو يتخلفون عن الركب في انتاج حصصهم أو يصابون بالأمراض أو يصبحن حوامل». قام الوفد بـ «التقاط الصور الفوتوغرافية لمستنقع مملوء بنفايات قلوية متخمرة سوداء طرحتها مصانع كيميائية في منطقة صناعية» وقد تمت متابعة مستنقع النفايات الذي استمر حتى «اختلط بمجاري المياه المالحة غير المعالجة وتحول إلى ساقية صغيرة تمر بجانب مخيمات بيوت الصفيح حيث كان الأطفال الذين غطت الكدمات وجوههم وأجسادهم يشربون البيبسي كولا من قوارير الأطفال الرضع، وتصب في نهر تيخوانا».(٢٧)

سبق لنا أن تحدثنا عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كولومبيا التي تشكل قصة ناجحة أخرى للديمقراطية الرأسمالية التي لا توفر النعم إلا لكارتيلات المخدرات. إن دراسة كتبها ايفان فاليانانوس Evan Vallianatos، من مكتب حكومة الولايات المتحدة للتقويم التكنولوجي، تقوم بتضخيم أبعاد الانتصار هنا. يقول الباحث: «إن تاريخ كولومبيا في القرن العشرين ملطخ قبل كل شيء بدماء فقراء الفلاحين» لدى استعراض السجل المخزي للفظاعات والمذابح التي تمت من أجل ابقاء الكتلة الرئيسة من السكان حيث هي. فبرنامج المساعدة الامريكية، ومؤسسة فورد، وغيرهما

حاولت معالجة معاناة السكان الريفيين «عن طريق تحسين تكنولوجيا التسريب إلى الأدنى التي تعرضت لكثير من التشويه والافتضاح، وعبر عملية نقل المعلومات،» من خلال التوظيف في النخبة والثقة بـ «المنافسة والملكية الخاصة وآلية السوق الحرة» ـ نظام يقوم على «أن السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة» كما يقول أحد الفلاحين الفقراء. أدت هذه السياسات إلى جعل الأوضاع أكثر اثارة للرعب وأشد سوءاً عبر «خلق أحط أشكال اللامساواة التي جعلها الوحش الكامن في الانسان ممكنة». لم تقف حدود المعاناة التي لا تطاق عند فقراء الأرياف وحدهم. فلإلقاء الضوء على نوعية التنمية التي رعتها الشركات عابرة القوميات والأجهزة التكنوقراطية يقدم فالباناتوس مثال مدينة يومبو Yumbo الصناعية الصغيرة التي «باتت بسرعة غير ملائمة للسكن الانساني» جراء التلوث الطليق، والانحطاط، و«الأحياء الفقيرة المهترئة» حيث فقدت الانسانية المتهية للبلدة كل أمل لها». (٢٨)

تشكل البرازيل بلداً آخر ذا موارد وطاقات غنية، بلداً خضع طويلاً للنفوذ الأوربي، وتحول بعد ذلك إلى هدف لتدخل الولايات المتحدة ولا سيما منذ سنوات حكم كيندي. غير أننا لا نستطيع أن نتحدث عن «البرازيل» ببساطة. ثمة برازيلان مختلفان اختلافاً شديداً. ففي دراسة أكاديمية للاقتصاد البرازيلي كتب بيتر ايفانس Peter Evans يقول إن «الصراع الأساسي في البرازيل هو ذلك القائم بين الواحد أو ربما الخمسة بالمئة من السكان الذين يشكلون النخبة وبين الثمانين بالمئة ممن تُركوا خارج النموذج البرازيلي للتنمية» تقول المجلة البرازيلية فيخا Veja عن هذين البرازيليين إن الأول حديث ومتغرب (نسبة للغرب) فيما الثاني غارق في أعمق أو حال البؤس. إن سبعين بالمئة من السكان يستهلكون حريرات أقل من الايرانيين والمكسيكيين والباراغوائيين. ومداخيل أكثر من نصف عائلات السكان هي اقل من الحد الأدنى للأجور. ومتوسط الراتب السنوي بالنسبة لأربعين بالمئة من السكان هو ٢٨٧ دولاراً، فيما التضخم يبلغ أرقاماً فلكية والحدود الدنيا من الحاجات الضرورية بعيدة عن متناول اليد. يقارن تقرير صادر عن البنك الدولي النظام التعليمي البرازيلي بالنظامين الموازيين له في كل من اثيوبيا والباكستان ويجده أفضل منهما، حيث لا يزيد التسرب عن ثمانين بالمئة في المرحلة الابتدائية مع شيوع الأمية وتناقص الموازنة. أما وزارة التعليم فتقول إن الحكومة تنفق أكثر من ثلث الموازنة التعليمية على الوجبات المقدمة في المدارس لأن الطلاب إذا لم يأكلوا في المدرسة فإنهم لن يأكلوا على الاطلاق. (٢٩)

تقول مجلة الجنوب (ساوث South) التي تعتبر نفسها «مجلة البيزنس الخاصة بالعالم النامي» عن البرازيل في مقال لها تحت عنوان «الوجه السفلي للفردوس» إن للبرازيل، رغم ثرواتها الهائلة واستقرارها الأمني وسكانها المتجانسين نسبياً ومناخها الملائم، مشكلات كبرى:

«تكمن المشكلة في أن هذا القرن الخصيب مسكون بشعب يعاني من ظروف اجتماعية هي بين الأكثر سوءاً في العالم. فثلثا السكان لا يحصلون على ما يكفي لطعامهم. وللبرازيل معدل وفيات أطفال أعلى من نظيره في سري لانكا، ومعدل أمية أعلى من نظيره في الباراغواي، ومؤشرات اجتماعية أسوأ من نظيراتها في العديد من البلدان الافريقية الأشد فقراً بما لا يقاس. إن عدد الأطفال الذين يتمون المرحلة الأولى من التعليم أقل مما في

اثيوبيا، وعدد الأطفال الذين يلقحون أقل مما في تانزانيا وبوتسوانا. تعيش نسبة اثنين وثلاثين بالمئة من السكان تحت خط الفقر. ثمة سبعة ملايين من الأطفال المشردين يتسولون، يسرقون ويلتقطون ما يجدونه في القمامة. والمأوى بالنسبة لعشرات الملايين ليس إلا كوخاً في حي فقير، غرفة صغيرة في قلب المدينة، أو فسحة ارض تحت أحد الجسور بصورة متزايدة مع مرور الزمن».

تشهد حصة الطبقات الأفقر من الدخل القومي «انخفاضاً مضطرداً مما يجعل البرازيل، ربما، البلد الأول في سلم تمركز الثروة في العالم.» ليس في البرازيل ضريبة تصاعدية أو ضريبة على أرباح رأس المال ولكنها «غنية» بمعدلات التضخم المتطايرة الفلكية والديون الخارجية مع اشتراكها في «مشروع مارشال معكوساً» حسب تعبير رئيس الجمهورية السابق خوسيه سارني Jose Sarney، لدى تلميحه إلى اقساط الديون المستحقة.

من غير الانصاف ألا نضيف أن السلطات مهتمة بالمشكلة المتزايدة المرتبطة بالأطفال المشردين الذين يموتون جوعاً، وأنها ـ أي السلطات ـ تحاول أن تختزل أعداد هؤلاء الأطفال. تقول لجنة العفو الدولية إن فرق الموت التابعة لجهاز الأمن في الغالب تقتل أطفال الشوارع بمعدل طفل كل يوم، في حين «يتعرض العدد الأكبر من الأطفال الذين يجبرون على النزول إلى الشوارع لاعالة أسرهم للضرب والتعذيب على أيدي الشرطة» (رويتر نقلاً عن لجنة العفو الدولية). وادعت اللجنة أن «الأطفال الفقراء في البرازيل يعاملون بالازدراء والاحتقار من جانب السلطات لأنهم يعرضون حياتهم للخطر بمجرد وجودهم في الشوارع». ومعظم عمليات التعذيب تتم في نظارات الشرطة أو في مؤسسات حكومية أخرى. أما الشكاوي من جانب الضحايا والشهود فهي نادرة نتيجة الخوف من البوليس، والحالات القليلة التي يجري التحقيق حولها لا تفضي إلا إلى عقوبات بسيطة.(٣٠)

وقرن الخصب والوفرة هذا بالنسبة لثلاثة أرباع السكان لا يوفر إلا ظروفاً أسوأ بكثير من الظروف السائدة في أوروبا الشرقية مما يقدم دليلاً آخر على انتصار العالم الحر. يضع أحد تقارير الأمم المتحدة «حول التنمية البشرية» البرازيل، ذات الاقتصاد الذي يحتل المرتبة الثامنة في العالم، في المرتبة الثمانين من حيث الرفاه العام (بمعايير التعليم والصحة والرعاية والخ) ـ بالقرب من البانيا وباراغواي وتايلاندا. أما منظمة التغذية والزراعة (الفاو) الدولية فقد أعلنت في الثامن عشر من تشرين الأول أن اكثر من أربعين بالمئة من السكان (حوالي ثلاث وخمسين مليوناً) جائعون. وتقدر وزارة الصحة البرازيلية أن مئات الآلاف من الأطفال يموتون سنوياً نتيجة الجوع.(٣١)

تذكروا أن هذه الأوضاع هي السائدة في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لـ «الانتصار الوحيد الأكثر حسماً للحرية في منتصف القرن» (لينكولن غوردن Lincoln Gordon، سفير الولايات المتحدة في البرازيل في ذلك الوقت)ـ أي الاطاحة بالديمقراطية البرلمانية من قبل الجنرالات البرازيليين المدعومين من الولايات المتحدة التي سارعت إلى امتداح «المعجزة الاقتصادية» التي حققها هؤلاء الجنرالات عبر الدولية الأمنية القومية النازية الجديدة التي أسسوها. ففي الأشهر التي سبقت انقلاب الجنرالات طمأنت واشنطن حلفاءها العسكريين التقليديين وأكدت لهم أنها تؤيدهم كما قدمت لهم مساعدات سخية لأن الجيش يشكل عنصراً أساسياً «في استراتيجية وضع

حد للتطرفات اليسارية» لدى حكومة غولارت Goulart المنتخبة، حسب ما جاء في برقية السفير غوردن إلى وزارة الخارجية. دعمت الولايات المتحدة الانقلاب بحماس واستعدت للتدخل المباشر عند الحاجة لمصلحة ما أطلق عليه غوردن اسم «حركة التمرد الديمقراطية» التي نفذها الجنرالات. فهذه «الاطاحة العملية» برئيس الجمهورية المنتخب شكلت «انتصاراً عظيماً» للعالم الحر «كما قال غوردن الذي أضاف أن من شأنها بالضرورة «أن توفر أجواء أفضل بكثير لاستثمارات القطاع الخاص». وطالب القادة العماليون في الولايات المتحدة بحصتهم المناسبة من الفضل في عملية الاطاحة بالنظام البرلماني فيما سارت الحكومة الجديدة بتصميم على طريق سحق الحركة العمالية والفقراء التابعين وسائر الكادحين خدمة لمصالح ومتطلبات أوساط البيزنس الأجنبية بالدرجة الأولى. وقد برر وزير الخارجية دين راسك Dean Rusk اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد على أساس أن «الخلافة هناك حدثت وفقاً للدستور» الذي كان قد تعرض لانتهاك فاضح. تابعت الولايات المتحدة تقديم المساعدات الوفيرة مع تزايد عمليات التعذيب والقمع وزوال بقايا الحكم الدستوري مع تحسن الأجواء لصالح المستثمرين في ظل الحكم الذي أطرته واشنطن بوصفه حكم «القوى الديمقراطية»(٣٢)

تتابع ظروف الفقراء في البرازيل تدهورها مع فرض تدابير التقشف وفق صيغة صندوق النقد الدولي المعروفة في محاولة للتعامل بطريقة ما مع هذه الكارثة التي أتت مع النظام الرأسمالي. والكلام نفسه ينطبق على الأرجنتين حيث دعى الحزب الديمقراطي المسيحي أعضاءه إلى الاستقالة من الحكومة في آذار ١٩٩٠ بغية عدم اسباغ صفة المشروعية، عبر وجودهم في الوزارة، على التدابير [الاقتصادية] المكروهة شعبياً التي يطبقها النظام». وفي احتجاج اضافي على هذه التدابير طرد الحزب من صفوفه وزير الاقتصاد الحالي. يقول الخبراء إن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي بات وضعاً «لا يطاق» وإن ثلث السكان يعيشون في حالة الفقر الشديد.(٣٣)

يناقش يوجين روبنسون Eugene Robinson في تقرير نشرته الواشنطن بوست المصير الذي آلت إليه الأرجنتين التي هي احدى أغنى البلدان في العالم عند بداية القرن بثرواتها ومواردها الوفيرة وميزاتها العظيمة والتي باتت الآن واحدة من دول العالم الثالث. فما يقرب من ثلث السكان البالغ عددهم واحداً وثلاثين مليوناً يعيشون تحت مستوى خط الفقر. ويموت ١٨ ألفاً من الأطفال قبل عيد ميلادهم الأول جراء سوء التغذية والأمراض القابلة للشفاء. أما العاصمة التي كانت ذات يوم تعتبر «أكثر المدن أناقة وتحلياً بالصفات الأوربية على هذا الجانب من الأطلسي» فهي اليوم «مسوّرة بحزام يزداد اتساعاً من أحياء الأكواخ المعروفة باسم فيلاس ميزيرياس Villas Miseria أو ميزري فيلس Misery Villes، حيث البيوت هي عبارة عن أكواخ متراصة وتمديدات مياه مالحة وأقنية مكشوفة». هنا أيضاً قامت الاصلاحات على طراز صندوق النقد الدولي بـ «جعل الحياة أكثر هشاشة وأشد انطواء على الأخطار بالنسبة للفقراء».

جاء مقال روبنسون Robinson مترافقاً مع مقال آخر بعنوان «لمحة في الأعماق السفلية»، كُرِّس لبلدة مناجم في الاتحاد السوفيتي. يؤكد المقال الذي حمل عنواناً فرعياً يقول «بلدة مناجم في

البراري تكشف النظام المريض برمته»، على المقارنة مع النجاح الذي حققه النظام الرأسمالي. غير أن المقال المكرس للأرجنتين لا يقول شيئاً عن أي «نظام مريض». فالكارثة في الأرجنتين و «المرض الاقتصادي» العام في أمريكا اللاتينية يتم ارجاعهما بقدر غير قليل من الغموض والبلبلة إلى «سوء الادارة الاقتصادية». إنه النمط المألوف مرة أخرى: فجرائمهم هم تكشف طبيعتهم الشريرة، أما جرائمنا نحن فليست إلا حصيلة اخفاقات شخصية ونتاج ضعف العنصر البشري الذي نضطر إلى العمل من خلاله ومعه.(٣٤)

يستخلص ديفيد فليكس David Felix استنتاجاً يقول إن تدهور الأرجنتين ناجم عن «عوامل سياسية مثل الحرب الطبقية الطويلة وغياب الالتزام القومي والوطني لدى النخبة الأرجنتينية»، التي دأبت على استغلال سياسات السوق الحرة التي طبقتها الدكتاتورية العسكرية المجرمة. وقد أفضت هذه السياسات إلى عمليات اعادة توزيع واسعة للمداخيل لصالح الأغنياء وإلى انخفاض حاد في مستوى دخل الفرد جنباً إلى جنب مع زيادة هائلة في القروض نتيجة هروب الأموال والتحايل على الضرائب والاستهلاك الترفي من جانب الأغنياء المستفيدين من النظام؛ يا لها من سياسات ريغانية في الجوهر!(٣٥)

وفي فنزويلا الغنية بالنفط يعيش أكثر من أربعين بالمئة في الفقر المدقع حسب الأرقام الرسمية، كما يعتبر الوضع الغذائي «بالغ الخطورة والحساسية» كما جاء في تقرير صادر عن غرفة الصناعات الغذائية عام ١٩٨٩. أما سوء التغذية فشائع جداً حتى أن التقارير الطبية غالباً ما تهمله، حسب أقوال موظفي المشافي الذين يحذرون من أن «المستقبل مخيف ومرعب». الدعارة أيضاً زادت فوصلت إلى حوالي ١٧٠ ألف امرأة أو أكثر، كما تقول وزارة الصحة. وكذلك تتحدث الوزارة عن نوع من التجديد اضافة إلى الدعارة الكلاسيكية التي تمارس من قبل النساء ذوات المداخيل المتدنية. فالعديد من السكرتيرات الفاتنات وربات البيوت وطالبات الكليات يرافقن السياح والمسؤولين خلال عطلة نهاية الأسبوع ويكسبن أحياناً مبلغاً يصل إلى ١٥٠ دولاراً مقابل تواصل واحد». كما أن دعارة الأطفال باتت هي الأخرى «منتشرة على نطاق واسع جداً» جنباً إلى جنب مع سوء استعمال الأطفال.(٣٦)

يشكل الاستغلال الوحشي للنساء سمة ملازمة لـ «المعجزات الاقتصادية» في جنان الديمقراطية الرأسمالية. فالتدفق الهائل لسيل النساء من المناطق الريفية الغارقة في الفقر في تايلاند لخدمة صناعة الدعارة ـ أحد امثلة نجاح الاقلاع الاقتصادي الذي تم بفضل حروب الهند الصينية ـ يشكل إحدى السمات الكثيرة الدالة على انتصار العالم الحر والتي تغيب عن الأنظار.(٣٧) إن ظروف العمل الوحشية التي تعاني منها النساء صغيرات السن القادمات بأكثريتهن من المناطق الريفية مرعبة جداً؛ فمثل هذا العمل يبقى حكراً على صغيرات السن لأن غيرهن نادراً ما يستطيع تحمل شروط العمل أو قلما يبقى على قيد الحياة مع ممارسته.

تمثل التشيلي في ظل دكتاتورية بينوشيت قصة نجاح شهيرة أخرى. كتب أنطونيو غارزا Antonio Garza في الاكسلسيور يقول إن «الثمن الاجتماعي الذي تكبده الشعب التشيلي هو

الأعلى والأبهظ في أمريكا اللاتينية» إذ زاد تعداد الفقراء من مليون بعيد الليندي إلى ستة ملايين اليوم، في حين بقي تعداد السكان هو هو: ١٢ مليوناً. يقول زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي السناتور آنسيلمو سوله Anselmo Sule، وهو عائد من المنفى، إن النمو الاقتصادي الذي يفيد عشرة بالمئة من السكان تم تحقيقه (بموافقة المؤسسات الرسمية لبينوشيت)، ولكن التنمية لم تحصل. ثم يضيف «لقد انتهينا» ما لم تتم معالجة الكارثة الاقتصادية التي تواجه الأكثرية. وبرأي ديفيد فليكس فإ ن «التشيلي»، التي تلقت ضربة قاسية استثنائية في الفترة بين ٨٢ و١٩٨٤، تتطور الآن بوتائر أعلى مما فعلت خلال العقد السابق برعاية شباب شيكاغو» مسحورة بايديولوجية السوق الحرة التي هي ذات منافع كبيرة، حقاً، بالنسبة للبعض: للأغنياء بمن فيهم المستثمرون الأجانب بالدرجة الأولى وبشكل حاسم. ويجادل فليكس أن انتعاش التشيلي يمكن أن يعزى إلى «نوع من الجمع بين القمع الصارم للأجور في ظل نظام بينوشيت، والدعم المحكم بشدة للقطاع الخاص من جانب الفريق الاقتصادي الذي حل محل شباب شيكاغو الذين فقدوا مصداقيتهم، وبين توفير ظروف الاقراض السخية سخاء غير عادي من جانب المؤسسات المالية الدولية» التي تأثرت كثيراً بالأجواء الملائمة لعمليات البيزنس.(٣٨)

يطرح التدهور البيئي هو الآخر مشكلة حادة وقاسية في التشيلي. فمجلة آبسيApsi التشيلية كرست مؤخراً عدداً خاصاً للأزمة البيئية التي تصاعدت وتفاقمت بسبب «الليبرالية ـ الجديدة الراديكالية» للفترة التي أعقبت الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة الذي أطاح بالنظام الديمقراطي البرلماني. وتبين الدراسات الحديثة أن حوالي نصف البلاد بات صحراء، وهذه مشكلة «تبدو أكبر بكثير من عملية التسميم اليومية لمن يعيشون في سانتياغو»، العاصمة التي تضاهي كلاً من ساوباولو (البرازيل) ومدينة المكسيك وتنافسهما على قصب السبق في ميدان التلوث في النصف الغربي للكرة الأرضية (أو في العالم كما تقول المجلة) فـ «السائل الذي يخرج من ملايين الصنابير في بيوت سانتياغو وازقتها يحتوي مستويات من النحاس والحديد والمنغنيز والرصاص تفوق الحدود القصوى من المعدلات المسموح بها مرات عديدة». أما الأراضي التي «تنبت الفواكه والخضار للمركز الحضري والمنطقة المحيطة به فتروى بمياه تحتوي على كميات من الكوليفورم تفوق الحدود القصوى المسموح بها بمئة مرة» وهذا هو السبب الكامن وراء تمتع سانتياغو «بمستويات من امراض التهاب الكبد والتيفوئيد والطفيليات التي ليس لها مثيل في اي مكان آخر في هذه القارة» (كل طفل من ثلاثة في العاصمة يعاني من الطفيليات). يعزو الاقتصاديون وخبراء البيئة المشكلة إلى «النموذج التنموي»، ولا سيما إلى «أسلوبه الإنتقالي» حيث «يميل أهم القرارات الى أن يتم اتخاذه خارج نطاق البلدان ذاتها»، بحيث يكون منسجماً مع «الوظيفة» المحددة للعالم الثالث: خدمة مصالح الغرب الصناعي(٣٩)

من الدارج ارجاع مشكلات أوربا الشرقية إلى «النظام المريض» (وهو صحيح تماماً)، مع العمل على اغفال كوارث النظام الرأسمالي أو ربطها، في الحالات النادرة التي يتم فيها الامساك بمشكلة ما، بأي سبب آخر غير النظام الذي يولّدها باضطراد. يتم، عموماً، اغفال علماء الاقتصاد

في امريكا اللاتينية، غير أن بعضهم كان مفيداً في الحرب الايديولوجية وبالتالي صاروا يحظون بالاحترام في دائرة الثقافة السياسية بالولايات المتحدة. وأحد الأمثلة هو فرانسيسكو مايورغا Francisco Mayorga، حامل شهادة الدكتوراه من جامعة يال Yale في العلوم الاقتصادية واقتصادي مرموق في تحالف UNO المدعوم من جانب الولايات المتحدة، وقد أصبح أكثر المعلقين تمتعاً بالاحترام فيما يخص نيكاراغوا لأنه أسهب في الحديث عن الخراب الاقتصادي الناجم عن سوء ادارة النظام الساندينى. ظل الرجل مفضلاً حين اصبح قيصر (ملك) الاقتصاد بعد انتصار الـ UNO في انتخاب شباط ١٩٩٠، وإن تلاشى حين تم ابعاده بعد اخفاق خطط الانعاش الاقتصادي التي كانت تُثمن تثميناً عالياً (وقد أخفقت، بالدرجة الأولى، نتيجة تلكؤ الولايات المتحدة نظراً لأن حكومة UNO عجزت عن بلوغ المستوى الكافي من العنف والوحشية لارضاء تطلعات واشنطن).

غير أن أحداً لم يقتبس أياً من الكلام الذي كتبه مايورغا Mayorga فعلاً عن الاقتصاد النيكاراغوي وهو كلام لا يخلو من الأهمية. فأطروحة الدكتوراه التي كتبها في جامعة يال Yale عام ١٩٨٦ تشكل دراسة لعواقب النموذج التنموي الذي سار عليه نظام سوموزا المدعوم من الولايات المتحدة، مع التبعات المحتملة لخيارات سياسية بديلة عبر عقد الثمانينات.

يستخلص الدكتور أن «الاقتصاد كان، مع حلول عام ١٩٧٨ على حافة الانهيار» بسبب «استنفاذ النموذج الزراعي ـ الصناعي» و «الصيغة النقدية» اللذين كانا يحظيان بتأييد الولايات المتحدة. فهذا النموذج أفضى إلى تراكم الديون الهائلة وإلى انعدام السيولة اضافة إلى أن «الانحدار الشديد والعنيف لشروط التجارة الذي كان عند المنعطف كان من شأنه ان ينزل ضربة حاسمة بالنموذج الزراعي ـ الصناعي المطوّر عبر العقود الثلاثة السابقة»، مفضياً «حتماً» إلى نوع من «الركود الاقتصادي في الثمانيات» أما التكاليف الباهظة جداً التي انطوت عليها عمليات القمع التي مارسها سوموزا، بدعم من الولايات المتحدة، خلال عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ وحرب الكونترا فقد جعلتا ماهو «محتوم» (مستعص على الحل) أكثر تدميراً. يقدر مايورغا أن الرساميل التي هربت من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ بلغت خمس مئة مليوناً من الدولارات ويحسب «العبء الاقتصادي المباشر» الناتج عن الحرب في الفترة من ١٩٧٨ ـ إلى ١٩٨٤ بما يزيد عن ٣,٣ مليارات من الدولارات. ويشير إلى أن ذلك الرقم يساوي مئة وخمسين بالمئة من «مستوى اجمالي الدخل القومي المسجل للبلاد في ١٩٧٧»، وهو عام «وفرة استثنائية» جراء تدمير محصول البن البرازيلي، وبالتالي يُستخدم من قبل أساطين الدعاية في الولايات المتحدة (بمن فيهم بعض من يضعون أقنعة البحث العلمي) بصورة منتظمة كأساس للبرهنة على اخفاقات الساندنيين. ويقول مايورغا إن مسار الاقتصاد منذ عام ١٩٨٠ كان نتيجة انهيار النموذج الزراعي ـ الصناعي القائم على التصدير، والانحدار الشديد لشروط التجارة، مع العبء الذي لايطاق والذي ترتب على حرب ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ وحرب الكونترا بعدها (تنتهي دراسته قبل تسبب الحصار الامريكي بمفاقمة الأزمة أكثر فأكثر). ويضيف الكاتب أن خطط الساندنيين ظلت عاجزة عن معالجة الانهيار «المحتوم»(المستعصي): فهذه الخطط

«كانت ذات تأثير ايجابي على الانتاج وتأثير سلبي على الأجور في الريف وعلى أرباح المزارعين»، وقد مالت إلى تفضيل الأرباح الصناعية وعملية اعادة توزيع الدخل عن طريق الضخ «من القطاع الريفي إلى القطاع المديني». ولو لم تكن هناك «حرب وتغيير في النظام الاقتصادي لما استطاع الاقتصاد النيكاراغواي أن يتحاشى الدخول في أزمة بالغة الحدة»(٤٠).

وبما أن هذه الاستنتاجات غير مجدية أو أسوأ من ذلك، فإن مؤلف مايورغا عن الاقتصاد النيكاراغواي يحال إلى مهاوي النسيان مثله مثل جميع الدراسات الأخرى التي تغوص في معاينة الكوارث والمصائب التي يجليها النظام الرأسمالي. وهذا المثال جدير بالملاحظة بسبب المكانة المرموقة التي يتبوؤها مايورغا في الوقت نفسه طالما هو قادر على تأدية خدماته الدعائية.

٣ ـ ثمار النصر: حوض البحر الكاريبي

لم تكن البرازيل والتشيلي البلدين الوحيدين اللذين تم اغراقهما في بحر من المديح بسبب انجازاتهما بعد أن وضعهما التدخل الامريكي على الصراط المستقيم. هناك بلد ثالث هو جمهورية الدومينيكان فبعد الغزو الامريكي الأخير في عهد ليندون جونسون Lyndon Johnson عام ١٩٦٥ وجرعة من فرق الموت والتعذيب، ترسخت الأسس الديمقراطية وعبر المعلقون الغربيون عن قدر كبير من الاعتزاز والفخر ازاء الانتقال السلمي للسلطة ـ أو سلطة الحكومة بالأحرى ـ لأن السلطة الفعلية موجودة في مكان آخر. فالاقتصاد راكد وموشك على الافلاس والخدمات الاجتماعية لاتعمل إلا بصورة متقطعة، والفقر مزمن وسوء التغذية في تزايد ومستوى المعيشة بالنسبة للفقراء مستمر في تدهوره وانحداره. في العاصمة لاتتجاوز فترة جريان التيار الكهربائي الأربع ساعات ولايتوفر الماء إلا لمدة ساعة واحدة في اليوم في العديد من المناطق. البطالة متصاعدة وقد بلغت الديون الخارجية أربعة مليارات من الدولارات كما بلغ العجز التجاري في ١٩٨٩ ملياراً من الدولارات ـ بعد أن كان سبع مئة مليوناً في العام الذي سبقه. أما تقديرات أولئك الذين هربوا بصورة غير قانونية إلى الولايات المتحدة فتصل إلى مايقرب من المليون. وبدون ارساليات الدومينكانيين الذين يعملون في بورتوريكو والقارة الامريكية ـ بصورة غير شرعية في معظم الحالات ـ «فإن البلاد لن تستطيع أن تعيش» كما تقول جريدة الايكونوميست اللندنية. دأب المستمرون الامريكيون منذ أمد طويل، بمساعدة غزو وودرو ويلسون أولاً وغزو جونسون لاحقاً. على احكام قبضتهم على معظم مفاتيح الاقتصاد. والآن يتم اجتذاب التوظيف في سبع عشرة منطقة حرة عن طريق فترة اعفاء ضريبي تبلغ خمس عشرة سنة ومعدل أجور لايتجاوز الـ ٦٥ سنتاً في الساعة. تقول ساوث South إن «البعض مازال متفائلاً بشأن الوضع الاقتصادي في جمهورية الدومينيكان» وتورد كلام سفير الولايات المتحدة بول تايلور Paul Taylor مع تقديم بعض الأسس الموضوعية لنظرته المتفائلة حول الآفاق:

«يشير المتفائلون إلى الانسجام السياسي والعمالي في جمهورية الدومينيكان، إلى توفر العمل الرخيص بمقادير

كبيرة مع توفر النقل والخدمات المصرفية والبريدية بوصفها من الحوافز القوية للمستثمرين. وبالفعل فإن «أي شخص يتورط في النقابات والاتحادات هنا يعرف أنه سيفقد عمله ولن تتاح له فرصة العمل في المنطقة الحرة مرة اخرى» كما يقول أحد مدراء المصانع الدومنيكيين».

كما في البرازيل وغيرها، «كان» فرع المعهد الامريكي لتنمية العمل الحر (AIFLD) المعروف باسم(AFL–CIO) والذي يشكل الذراع الخارجي للمعهد ويتمتع بدعم الحكومة والشركات الكبرى «عنصرٌ فعالاً في احباط النشاط النقابي المعادي (كذا) لمساعدة شركات الولايات المتحدة على تحقيق الحدود القصوى من الارباح «كما جاء في مجلة ساوث South[٤١].

وفي سائر الأماكن بحوض البحر الكاريبي نجد الصورة نفسها تقريباً متكررة ـ بما في ذلك في غرينادا، هي الأخرى محررة بفضل جمائل الولايات المتحدة، ثم اعيدت إلى مكانها الطبيعي السليم. (انظر الفصل الخامس). أما في جامايكا فإن الولايات المتحدة اتبعت مسلكاً آخر لضمان السلوك الفاضل. حاولت العناصر الجديدة بقيادة الاشتراكي الديمقراطي ميكائيل مانيلي Michael Manley وحزبه حزب الشعب الوطني PNP أن تتلمس امكانية السير في طريق التنمية المستقلة والاصلاحات الاجتماعية المحظور في السبعينات فأثارت مشاعر العداء المألوفة لدى الولايات المتحدة وقدراً كافياً من الضغوط لتحقيق انتصار انتخابي لصالح ادوارد سيغا Edward Seaga المفضل لدى الولايات المتحدة بعد أن تعهد بأن يضع حداً لمثل هذا الهراء. وتبني سيغا لمبادىء السوق الحرة حظي بالكثير من الاطراء والمديح من جانب ادارة ريغان التي أعلنت باعتزاز أنها ستنتهز هذه الفرصة لخلق نموذج يحتذى للديمقراطية والرأسمالية في الحوض الكاريبي [٤٢] تدفق سيل هائل من المساعدات. فبرنامج المساعدات الامريكية أنفق على جامايكا أكثر من أي بلد كاريبي آخر. سارع البنك الدولي أيضا إلى الالتحاق بالركب للاشراف على هذا المشروع الجليل ودفعه بزخم. سار سيغا وفق جميع قواعد «نظرية التسريب إلى تحت لمساعدة الفقراء» التي تحظى بقدر كبير من الاعجاب (وهي ليست نظرية جديدة تماماً)، فطبق تدابير التقشف وأقام مناطق التجارة الحرة حيث الورشات غير الصحية ذات الشروط البائسة تشكلها عمالة لاعلاقة لها بالنقابات تتألف من النساء بالدرجة الأولى وبأجور زهيدة لصالح مشروعات يديرها أجانب وتمولها حكومة جامايكا، بالانسجام عموماً مع توصيات صندوق النقد الدولي IMF ووصفاته.

تحقق قدر من النمو الاقتصادي، « نتيجة»بالدرجة الأولى، دولارات الغانجا، المتحقق إلى الاتجار بالماريغوانا، وأرباح السياحة المتزايدة وتكاليف الوقود المستورد المنخفضة اضافة أسعار البوكسيت والألومينا المرتفعة»[كما] يقول تقرير NACLA. أما ما عدا ذلك فكان متمثلاً بالكارثة المألوفة التي ترافق النظام الرأسمالي بما فيها أحد أعلى معدلات الديون في العالم، انهيار البنية التحتية، والافقار العام. وحسب برنامج المساعدات الامريكية USAID أصبحت جامايكا، مع حلول آذار ١٩٨٨،مع «الديون التي أدت إلى شلها» بلداً حيث الناتج الاقتصادي «أقل بكثير من مستوى الانتاج في ١٩٧٢»، «وتوزيع الثروة والدخل يعاني من قدر كبير من اللاتكافؤ»، «ونقص الكوادر الطبية والفنية المفتاحية يؤدي إلى شل نظام الرعاية الصحية»، «والاهتراء الجسدي والعنف

الاجتماعي يعوقان الاستثمار»، اضافة إلى وجود «عجز حاد في ميداني البنية التحتية والاسكان». جاء هذا التقويم قبل أن تقوم عاصفة جيلبرت Gilbert بانزال ضربة اضافية .

عند هذا المنعطف مُنح ميكائيل مانلي Michael Manley ، وقد أصبح مروضاً، حق العودة إلى السلطة لادارة الخراب بعد تلاشي كل أمل في أي تغيير بناء . ومانلي هذا «يحدث كل ماهو مطلوب من الضجيج» لطمأنة البنك الدولي والمستثمرين الأجانب كما قال روجر روبنسون Rager Robinson كبير اقتصاديي البنك فيما يخص جامايكا في مقابلة له جرت قبل الانتخابات في حزيران ١٩٨٨ . وتابع روجر يقول:

«منذ خمس سنوات كان الناس مازالوا يفكرون بـ (تلبية الحاجات المحلية)، ولكنهم تخلوا عن ذلك التفكير. فالمحامون وغيرهم ممن يستطيعون الوصول إلى الموارد باتوا الآن مهتمين بالاستثمار في عمليات التصدير إلى الخارج. وبعد أن تقوم بزرع مثل تلك البذور في تربة السكان فإنك لاتستطيع أن تتراجع بسهولة، حتى ولو جاء حزب الشعب الوطني وميكائيل مانلي إلى الحكم ثانية . ثمة الآن ادراك في أوساط الأفراد الذين يوفرون، يوظفون، يستثمرون فيطورون اهتماماتهم ومهنهم، ثمة ادراك وفهم لحقيقة أن رأس المال سيبدأ مرة أخرى بالرحيل إذا ما تدخل حزب الشعب الوطني، بل وحتى حزب سيغاJLP، بالأمور أكثر مما ينبغي» .

لدى اعادته إلى السلطة أدرك مانلي أن عليه أن يتجاوز سيغا في الحماس للنظام الرأسمالي القائم على السوق الحرة. أثارت الدلائل الخيرة المشيرة إلى النضج اعجاب مجلة القطاع الخاص الجامايكي . أطلقت المجلة صيحة نشوة وقالت: « إن السفر القديم الذي يطالب الحكومة بالعمل لصالح الفقراء يجري تعديله، وإن لم يتم رفضه علناً، بفضل الادراك الوليد لحقيقة أن السبيل الوحيد المفضي إلى مساعدة الفقراء يمر بآلية تشغيل آلة الحكم بما يخدم مصلحة المنتجين! » . وعبارة «المنتجين» هنا تشير لا إلى الناس الذين ينتجون بالفعل، بل إلى أولئك الذين يتولون الادارة، ويتحكمون بالاستثمار فيجنون الأرباح. ويقول تقرير القطاع الخاص إن القطاع العام «موشك على الانهيار» حيث المدارس والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات متدهورة بحركة متسارعة. غير أن أملاً يتراءى في الأفق ـ أملاً يخص «المنتجين» بالمعنى الخاص المحدد لهذه الكلمة، بفضل التخلي عن «البلاغة الجوفاء والخرقاء التي سادت في الماضي القريب» ، وبفضل تقدم عملية التخصيص (عملية البيع للقطاع الخاص) التي تطال كل شيء» .

أصبح مانلي يحظى باحترام جديد لدى الناس المهمين بعد أن أتقن أداء دور «رئيس الجمهورية الذي يعزف آلة الكمان الموسيقية» حسب قاموس أمريكا اللاتينية: «وهذه الآلة الموسيقية تُدوزن باليسار وتُعزف باليمين»(٤٣) . كانت ظروف هروب الرساميل والضغوط الأجنبية ـ الممارسة من قبل الدول والشركات الخاصة والأفراد والمؤسسات الاقتصادية الدولية ـ كافية بصورة منتظمة لعرقلة أي طريق آخر.

٤ ـ ثمار النصر : آسيا

حين نلتفت إلى الجهات الأخرى من ملكوت الحرية ، الرأسمالية ، والديمقراطية فإن

أبصارنا تقع بصورة طبيعية ، بادىء ذي بدء ، على الفلبين التي كانت ذات قدر كاف من الحظ حتى نعمت بالانضواء تحت جناح زعيمة العالم الحر منذ ما يقرب من القرن . فالحالة البائسة للفلبيينين في ظل ديمقراطية ما بعد ماركوس تستعرضها مجلة فار ايسترن ايكونوميك ريفيو Far Easter Economic Revien الموالية بثبات لليبرالية الاقتصادية ولأوليات أوساط رجال الأعمال تحت عنوان « السلطة وحكم طبقة الأثرياء (الطغمة المالية) » . تختتم المجلة تقاريرها بالعبارة التالية : « يبدو أن الكثير من مشكلات البلاد متجذرة في واقع أنها لم تشهد في تاريخها أي نوع من أنواع الثورة الاجتماعية » . ومن العواقب التي ترتبت على هذا الاخفاق « برنامج الاصلاح الزراعي المنحوس » ذلك الاخفاق الذي يمارس « تأثيراً بالغ الشدة على تشخيص حالة الفقر » التي تشمل ٦٧ بالمئة من الأسر الفلبينية الفقيرة التي تعيش في الأرياف المحكومة بالبؤس الأبدي ، والديون الخارجية الهائلة ، « والهروب الكبير للرساميل » ، زيادة سوء التغذية الحاد بين الأطفال في فترة ما قبل المدرسة الابتدائية منذ وصول حكومة أكينو إلى السلطة ، البطالة ذات النطاق الواسع ، واكتفاء العديد بمداخيل أقل بكثير من عتبات الفقر التي حددتها الحكومة ، « نشوء مجتمع أشبه بمجموعات من المتسولين والمجرمين » ، مع باقي عناصر القصة المعروفة . يتوقع الخبراء الحكوميون والأكاديميون أن تسوء الأمور أكثر بشكل ملموس . فالمخرج الوحيد « للبؤساء الذين يتزايد تعدادهم بسرعة » هو السعي إلى ايجاد عمل في الخارج : « يشكل العمال ، الشرعيون وغير الشرعيين ، القادمون من الفلبين الآن في آسيا أكبر عمالة سنوية تتجه إلى الشتات » . وبعد التخلي عن البرامج الاجتماعية فإن الأمل الوحيد معلق على « تخلي النخبة من رجال الأعمال ، مع غياب تدخل الحكومة ، عن اسلوب الاسراف التقليدي لدى النخبة الفلبينية القائم على الاستهلاك الفاحش والداعر ، وتحولها بدلاً من ذلك إلى توظيف الأرباح من أجل رفاه الشغيلة من جهة وفي سبيل مراكمة رأس المال لصالح التنمية الصناعية من جهة ثانية . »(٤٤).

بقدر غير بسيط يمكن ارجاع هذه الأحوال إلى غزو الولايات المتحدة في بداية القرن حيث جرت المذابح وعمليات التدمير على نطاق واسع ، إلى الاحتلال الكولونيالي الطويل ، وإلى السياسات اللاحقة بما فيها حملة مابعد الحرب المناهضة للحركات التمردية ودعم دكتاتورية ماركوس طوال بقائها قادرة على الاستمرار . ولكن الفلبين حصلت فعلاً على هبة الديمقراطية (العابرة) . وفي مجلة البيزنس نفسها يعاين أحد كتاب الزوايا في الديلي غلوب الصادرة بمانيلا كونرادو دي كويروس Conrado de Cuiros هذه المسألة في مقال بعنوان « الحكمة الكامنة في الديمقراطية » . يعقد الكاتب مقارنة بين مأساة الفلبين وبين قصة النجاح الاقتصادي في سنغافورة تحت حكم لي كوان يو Lee Kuan Yew الذي يمثل طغيانه واستبداده انتصاراً آخر من تلك الانتصارات الشهيرة للديمقراطية والرأسمالية .

يورد دي كويروس كلام وزير التجارة والصناعة السنغافوري ، وهو ابن لي ، الذي يشجب نموذج الولايات المتحدة المفروض على الفلبين على جملة من الأخطاء ، ويعتبر منح الفلبينيين صحافة حرة « أكبر الجرائم » التي اقترفها ذلك النموذج ؛ ويقول حرفياً « قدمت الصحافة الحرة الطليقة

ذات النبط الامريكي سقط المتاع في سوق الأفكار مما أفضى إلى الفوضى والارتباك بدلاً من التنوير والحقيقه » . أما حكومته السنغافورية ، إذ قوّمت فضائل الفاشية وميزاتها تقويماً أفضل ، فقد كانت أعقل من الوقوع في مثل هذا الخطأ .(٤٥)

يتابع دي كويروس كلامه ويقول : صحيح أن الامريكان أدخلوا نوعاً من الديمقراطية « ولكن هذه الديمقراطية « لم تكن مصممة بحيث تمكن الفلبينيين من التحرر بل تجعلهم أكثر راحة في قيودهم الجديدة » . ربما أعطت الفلبينيين عدداً أكبر من الجرائد ولكنها « وفرت لهم قدراً أقل من الأموال اللازمة لشرائها . إنها جعلت الأغنياء أكثر غنى » مع « احدى أسوأ حالات اللامساواة في العالم من حيث توزيع الثروة » حسب كلام البنك الدولي . فالديمقراطية لم تكن إلا « أداة للاستعمار » ولم يفكر أحد بأن تكون ذات محتوى :

« لم تعن الديمقراطية ذات الطراز الامريكي ، بالنسبة للفلبينيين ، أكثر من اجراء انتخابات كل بضع سنوات . أما عدا ذلك وبعده ، فإن السلطات الكولونيالية دأبت على ضمان فوز المرشحين الذي يمثلون المصالح الاستعمارية أولاً وأخيراً فقط . وهذه الممارسة لم تتلاش مع تلاشي النظام الكولونيالي . فالنظام السياسي الذي جاء بعد ذلك ، ودام طويلاً بعد الاستقلال ، كان نظاماً يقوم على حكم حفنة صغيرة من العائلات حكماً فعلياً لا هوادة فيه، لمجتمع ابتلي باللامساواة. كان النظام ديمقراطياً في الشكل، اقتبس العديد من الممارسات الأمريكية التي استطاع اقتباسها، ولكنه كان نظاماً أو توقراطياً مستبداً في الممارسة العملية».

ليست أكثرية السكان ممثلة في ظل الديمقراطية الفلبينية . إن الساسة هم المحامون ورجال الأعمال الأثرياء أو كبار الاقطاعيين . كتب غاري هوز Gary Hawes يقول : مع العمل على اعادة تشكيل البنية السياسية التي خلفها الاحتلال الامريكي للفلبين بعد الاطاحة بالدكتاتور المدعوم من قبل الولايات المتحدة من جانب « سلطة الشعب ، فإن الوحيدين الذين يمكن أن يُنتخبوا هم أولئك الذين يملكون الأموال والعضلات . » فالمرشحون هم ، بشكل رئيسي ، « موظفونُ منتجون سابقون ، أقارب عائلات سياسية قوية ومتنفذة و / أو أعضاء في النخبة الاقتصادية » ، ولايمثلون الأكثرية الريفية بل وحتى « المواطنين الذين شاركوا في التظاهرات التي ازاحت ماركوس وخاطروا بحياتهم لحماية أصواتهم الانتخابية المؤيدة لكورازون أكينو Corazon Aquino » . صحيح أنه كان هناك حزب (PnB) المستند إلى المنظمات الشعبية التي انتفضت ضد الدكتاتورية والذي يتمتع بتأييد واسع في أوساط الفلاحين والقوى العمالية وقطاعات اصلاحية كبيرة من الطبقة الوسطى ولكنه ـ أي الحزب ـ ظل محكوماً بألا يلعب أي دور سياسي . ففي الانتخابات جرى استهلاك حزب PnB وتجاوزه من قِبل الأحزاب التقليدية المحافظة بتناسب وصل إلى ٢٠ مقابل ١ . تعرض مؤيدو الحزب لعمليات التخويف والتهديد بفقدان العمل والسكن وتصاريح الاقامة في المدن . كما أن الحضور العسكري لعب دوراً معرقلاً بالنسبة لحزب PnB . كشفت المقابلات التي أُجريت مع الفلاحين الفقراء والعمال عن وجود التأييد لمرشحي PnB ، ولكن ادراك حقيقة أن الجيش والنخب الريفية كانا ضد هؤلاء المرشحين جعل « الخيار الثاني الأمثل متمثلاً بالحصول على

المال أو المكافآت الأخرى والتصويت لصالح المرشحين الذين قدمتهم حكومة أكينو . »(٤٦)

يتابع هوز مقاله ويقول : « قلما سُمعت أصوات القاطنين في الأرياف » (وهم يشكلون ثلثي السكان) في ظل الديمقراطية النخبوية المعاد تشكيلها ؛ كما يصح الشيء نفسه على الفقراء في المراكز الحضرية . أما العلاج الشافي للتحريض في الريف فيكمن في العسكرة وزرع الجواسيس المتيقظين اللذين أفضيا إلى أرقام قياسية في انتهاكات حقوق الانسان « على الدرجة نفسها من السوء الذي ساد في عهد ماركوس بل وأسوأ » ، كما جاء في تقرير لجنة لحقوق الانسان عام ١٩٨٨ ، حيث شاع التعذيب والاعدامات السريعة وعمليات الترحيل الاجباري . ثمة نمو اقتصادي ولكن ثماره « قلما تسربت إلى الأدنى حيث الأشد فقراً والأكثر حاجة » . مازال الفلاحون يعانون من الموت جوعاً فيما يقدمون سبعين بالمئة من محاصيلهم إلى الاقطاعيين . والاصلاح الزراعي ليس إلا نكتة بائخة . وتأييد الجبهة الوطنية الديمقراطية مع حركتها الفدائية يشهد تصاعداً بعد أعوام غير قليلة من التنظيم الريفي .

يشي دي كويروس بوجود « ديمقراطية ملموسة في الفلبين ـ رغم النظام الكولونيالي والسياسات النخبوية . . . وهذا الأمر يعود إلى حقيقة أن الديمقراطية عاشت حياة خاصة بها وراحت تعبر عن ذاتها بالثورات الفلاحية والمطالبات الشعبية بالاصلاحات » وهذه الديمقراطية الملموسة بالذات هي التي تتوق الولايات المتحدة وحليفاتها إلى قمعها واحتوائها . وبالتالي فإن هذا وآخرين غيره من معلقي هذه المجلة المحترمة جداً العائدة لأوساط رجال الأعمال يرون غياب أي نوع من أنواع الثورة الاجتماعية أمراً مؤلماً بالنسبة للفلبين ـ وإن كانت اللهجة قابلة لأن تتغير فيما لو استطاعت الفلبين أن تنتسب إلى نادي « الديمقراطيات الرأسمالية » ذات الطابع السنغافوري .

وفي الوقت نفسه تقول سورفايفال انترناشيونال Survival International إن الجماعات القبلية في الفلبين تتعرض لهجوم جيش خاص تابع لاحدى شركات الأخشاب ، قام ، خلال حملة ارهابية دامت ستة أشهر ، بقتل وتعذيب القرويين ، واحراق البيوت وتدمير مخازن الأرز واستئصال الآلاف من بيوتهم وأراضيهم . إنهم جزء أيضاً من ضحايا قصف القرى الكثيرة وغيره من ممارسات الحكومة في حملاتها المتركزة على مكافحة التمرد والعصيان . قوبلت النداءات الموجهة لحكومة اكينو بالتجاهل . أما أي نداء موجه إلى حكومة الولايات المتحدة أو إلى الأوساط الغربية عموماً فلا يمكن طرحه طرحاً جدياً . والشيء نفسه يصح على تايلاندا حيث أعلنت الحكومة خطة لطرد ستة ملايين نسمة من غابات تريد تحويلها إلى منشآت لانتاج الأخشاب .(٤٧)

يمكن العثور على معجزات النظام الرأسمالي وخوارقه في الأماكن الأخرى من آسيا أيضاً . فتشارلز غراي Charles Gray ، المدير التنفيذي للمعهد الامريكي ـ الآسيوي المتخصص بشؤون العمل الحر (وهو معروف بولائه لدوائر رجال الأعمال) التابع لـ AFL - CIO يرى في الفار ايسترن ايكونوميك ريفيو Far Eastern Econnomic Review أن الشركات عابرة القوميات « تصر عموماً على أن تقوم الحكومات المضيفة بالغاء حق العمال في تنظيم النقابات والانتساب إليها ، حتى حين يكون هذا الحق مضموناً بموجب دستور البلاد الخاص وقوانينها . » والمنظمة التي تنظم وتنسق التجارة في

العالم الحر (أي الغات GATT) ليس لديها قانون واحد ، يغطي أشكال الدعم التي تحصل عليها الشركات عابرة القوميات عبر ممارسة الضغوط على حكومات العالم الثالث جراء السماح باستغلال العمال وفق النموذج الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر » . ففي ماليزيا « أجبرت شركات أمريكية وأجنبية أخرى وزارة العمل في ١٩٨٨ على الاستمرار في الحظر الحكومي المفروض منذ القديم على نشاط النقابات والاتحادات في قطاع صناعة الأجهزة الالكترونية عبر التهديد بنقل أعمالها واستثماراتها إلى بلد آخر » . أما في بنغلادش فإن المتعاقدين وعابرة القوميات « تمارس تمييزاً ضد النساء والفتيات إذ لاتدفع لهن سوى أجور لاتكاد تكفي ثمناً لكسرة الخبز ، تصل إلى تسعة سنتات امريكية عن كل ساعة عمل . وفي مقاطعة غوانغ دونغ الصينية ، وهي مقاطعة يكثر امتداحها بوصفها احدى معجزات النجاح الرأسمالي على خلفية صينية كثيبة عموماً ، اكتشفت الحكومة أن « معمل أحد كبار مصنعي الألعاب كان متورطاً في انتهاك قوانين العمل ـ ساعات عمل تصل إلى أربع عشرة ساعة في اليوم وأسابيع عمل مؤلفة من سبعة أيام ـ فبادرت إلى مطالبة المدراء باحترام القانون . غير أن المدراء هؤلاء رفضوا الطلب قائلين إنهم ، في حال عدم تمكينهم من العمل بالطريقة التي يريدونها ، سيبادرون إلى اغلاق معاملهم الصينية وإلى الانتقال إلى تايلاندا . » حيث لاتوجد مثل هذه الطلبات غير المعقولة .(٤٨)

٥ ـ ثمار النصر : افريقيا

إن المشهد في افريقيا أكثر اثارة للرهبة من نظيره الآسيوي . هاكم عنصراً صغيراً واحداً فقط من عناصر كارثة تتنامى وتكبر : تقدر لجنة اقتصادية تابعة للأمم المتحدة مكلفة بدراسة الوضع في افريقيا أن « تكاليف عدوان جنوب افريقيا ونسفها لاستقرار البلدان المجاورة بلغت عشر مليارات من الدولارات في ١٩٨٨ فوصلت إلى أكثر من ستين ملياراً مع مليون ونصف المليون من الضحايا في السنوات التسع الأولى من هذا العقد » .(٤٩) ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ، خلافاً لما فعلته في العراق ، اتبعت بحذر سياسة « الدبلوماسية الهادئة » معترفة بمخاوف النظام العنصري وسائر المصالح الوطنية والأجنبية التي ترعاها . قام الكونغرس في ١٩٨٦ بفرض جملة من العقوبات رغم الفيتو الذي استخدمه ريغان ولكن تأثيرها ظل محدوداً . تقول اللجنة الامريكية المختصة بافريقيا إن نسبة ٢٥ بالمئة فقط من التجارة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا هي التي تأثرت بالعقوبات وإن الحديد والفولاذ واليورانيوم نصف المصنع (حتى أواخر عام ١٩٨٩) ظلت تُستورد . وبعد تطبيق العقوبات زادت صُادرات الولايات المتحدة إلى جنوب افريقيا من ١,٢٨ ملياراً من الدولارات إلى ١,٧١ ملياراً في ١٩٨٩ ، حسب المعلومات الصادرة عن وزارة التجارة في الولايات المتحدة . شكل هذا تحسناً بالمقارنة مع رد الفعل على العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على روديسيا مما اجبر الكونغرس على تبني تعديل بيرد Byrd للسماح باستيراد الكروم الروديسي (وقد ظل التعديل نافذاً خلال الفترة الممتدة بين ٩٧١ و١٩٧٧) ؛ ويلاحظ ستيفن شالوم Stephen Shalom

أن « العديد من الدول دأبت على انتهاك الحظر بصورة مكشوفة ولكن الولايات المتحدة كانت احدى الدول الثلاث فقط العضوة في الأمم المتحدة ـ الأخريان هما البرتغال (الفاشية) وجنوب افريقيا ـ التي انتهكت الحظر رسمياً ».(٥٠)

تعزى كوارث معظم أرجاء افريقيا عموماً إلى « الاشتراكية » ، هذه الكلمة التي تطلق بحرية على كل مالا يحلو لنا . غير أن هناك استثناءً « جزيرة تنعم بالرأسمالية الطليقة في بحر من الدول الاشتراكية القائمة على نظام الحزب الواحد ، » كما يقول هوارد ويت Howard Witt مراسل شيكاغو تريبيون في افريقيا . يشير المراسل إلى ليبيريا التي تستطيع ، شأنها شأن الفلبين ، أن يعزى وضعها السعيد إلى واقع أنها كانت « موطىء القدم الوحيد لأمريكا في القارة الافريقية » ومنذ قرن ونصف القرن في هذه الحالة . ويتابع ويت كلامه قائلاً إن ليبيريا اكتسبت ، خلال سني الحرب الباردة ، أهمية خاصة ولاسيما بعد « وصول » الرئيس صامويل دو Samuel Doe « وهو رقيب شبه أمي من الجيش ، متوحش» إلى السلطة في ١٩٨٠ عقب قيامه بذبح الرئيس السابق واستئصال أحشائه وهو في الفراش » ومسارعته إلى ترقية أبناء عشيرته ـ التي تشكل ٤ بالمئة من السكان ـ ليجعل منهم نخبة حاكمة جديدة ، وإلى ملاحقة واضطهاد باقي السكان بوحشية صارخة . وعندئذٍ رأت ادارة ريغان التي أعجبت كثيراً بأسلوب الرجل أن تحول ليبيريا ، مثل جامايكا ، إلى نموذج يحتذى للنظام الرأسمالي والديمقراطية . ففي السنوات الست الأولى من نظام دو أعدقت الولايات المتحدة سيلاً من المساعدات العسكرية والاقتصادية على « هذا البلد المتخلف » « رغم تزايد الدلائل المشيرة إلى أن دو ووزراء» كانوا يسرقون الجزء الأكبر من الأموال » ، وبعد « سرقته الفاضحة » لانتخابات ١٩٨٥ بموافقة واشنطن حيث جرى تكرار قصة نورييغا قبل عام واحد » يقول « منشور ليبيري محترم يعيش في المنفى وهو وزير سابق » اسمه : ايلن جونسون سيرليف Ellen Johnson. Sirleef ، « إن موظفاً أمريكياً قال لي بوقاحة في ذلك الوقت : إن مصالحنا الاستراتيجية أهم من الديمقراطية » .(٥١)

كتب ويت يقول إن نتائج المساعدات جلية « فجنود جيش الرئيس صامويل دو يرتدون أزياء وحدات الـ (GT) الامريكية ويتابعون أعمالهم التجارية وهم يقتالون المدنيين الليبيريين في شوارع العاصمة مونروفيا » المسماة باسم رئيس الجمهورية مونرو ، « جثث العديد من الضحايا المدنيين ترمى في البرادات الموجودة بمشفى جون فيتزجيرالد كنيدي ، حيث « يقول الأطباء المتمرسون في المعارك إنهم لم يشهدوا قط مثل هذه الوحشية . ويتابع ويت قائلاً إن مونروفيا ليست إلا مصيدة للموت . فأولئك الذين لا ينالهم الجوع والكوليرا أو التيفوئيد يحاولون الهرب من الجيش أو القوات المتمردة بزعامة تشارلز تايلور Charles Taylor أحد مساعدي دو السابقين / أو من الوحدة التي تمردت لاحقاً بقيادة برينس جونسون Prince Johnson .

ونتائج المساعدات الامريكية باتت أوضح وأكثر جلاءً من ذي قبل حين دخل المراسلون مونروفيا مع قوة حفظ السلام الافريقية بعد أن تعرض دو للتعذيب والاغتيال على أيدي قوات جونسون الفدائية . وجد المراسلون « تركة دامية » خلفتها « سنوات عشر من حكم » أحد اصدقاء

الولايات المتحدة ذوي الخطوة ، كما يقول مراسل اليونايتدبرس انترنا شيونال مارك هوباند Mark Hubandفي رسالته التي تتابع قائلة : ثمة أكوام من العظام والجماجم المبيضة وقد تعرض كثير منها للسحق ؛ « أكـوام من اللحم المتفسخ نصف العـاري . . . مغطاة بمـلايين الحشرات واليرقات » ؛ . . جثث ملتوية . . . مفحمة تحت المقاعد الخشبية في الكنائس » و« مكومة في الزوايا المظلمة بجانب المذبح » ؛ جثث « تفسخت في الفرشات » ؛ « قاعة اجتماعات كبرى للنساء والأطفال [حيث] الملابس متدلية عن هياكل عظمية نسائية وأخرى عائدة لمن هم دون سن الرشد من الضحايا »(٥٢)

بالطبع لم تكن المعاناة في « جزيرة الرأسمالية الطليقة » هذه شاملة للجميع . فخلال قرن ونصف القرن من الزمن ظلت طغمة العبيد الامريكيين المعتقين وذريتهم تضطهد السكان الأصليين وتستغلهم » فيما كانت « الولايات المتحدة تحول نظرها إلى الجهة الثانية » ومؤخراً أجاد مفضلو ريغان اتقان أدوارهم حتى جاء دورهم . اكتفى الآخرون بالافادة متجنبين مثل هذا المصير غير السار : « فعدد من شركات الولايات المتحدة مثل فايرستون Firestone وبي . اف . غودريتش B. F. Goodrichحققت أرباحاً دسمة من عملياتها الليبيرية الواسعة » مبرهنة على أن للرأسمالية الطليقة فضائلها .(٥٣) قامت الولايات المتحدة ببناء محطة بث كبرى لصوت امريكا في ليبيريا ربما لاذاعة الرسالة المفعمة بالفرح والسعادة .

٦ ـ « الكابوس الذي لايرحم »

تقدر منظمة الصحة العالمية أن أحد عشر مليوناً من الأطفال يموتون سنوياً في دنيا الذين انتصروا في الحرب الباردة (« في العالم النامي ») بسبب امتناع الاغنياء عن مساعدتهم . وتقول الدراسة الصادرة عن المنظمة إن وضع حد سريع للكارثة أمر ممكن لأن الأمراض التي يعاني منها الأطفال فيموتون أمراض تسهل معالجتها . يموت أربعة ملايين من الاسهال ؛ من الممكن انقاذ حوالي ثلثي هؤلاء من نقص السوائل المميت الذي ينتج عن الاسهال عن طريق حبوب السكر والملح التي لاتكلف سوى قروش قليلة (بنسات قليلة) . ويموت ثلاثة ملايين سنوياً بأمراض معدية يمكن التغلب عليها بالتلقيح الذي لايكلف سوى عشرة دولارات لكل طفل . وفي تقرير نشرته الأوبزيرفر اللندنية عن هذه الدراسة عن هذه الدراسة التي «مرت دون أن يلاحظها أحد تقريباً» لأنابيل فريمان Annabel Ferriman ، نجد كلاماً قاله المدير العام لمنظمة الصحة العالمية هيروشي ناكاجيما Hiroshi Nakajima الذي يرى أن هذا « القتل الصامت » ليس إلا « مأساة يمكن درؤها لأن العالم المتطور يملك الموارد والتكنولوجيا اللازمتين لانهاء المرض في العالم كله »ولكنه يفتقر إلى « الرغبة في مساعدة البلدان النامية » .(٥٤)

قدم الرئيس يوويري موسفيني Yoweri Moseveni ، رئيس جمهورية اوغندا ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، خلاصة محكمة للقصة الأساس . ففي خطاب له أمام مؤتمر الأمم المتحدة

لبلدان العالم الواحد والأربعين الأقل تطوراً وصف عقد الثمانينات بأنه « كابوس لايرحم » بالنسبة للبلدان الأشد فقراً . دُعيت القوى الصناعية إلى ما هو أكثر من مضاعفة مساعداتها لتصل إلى نسبة ٠,٠٢ بالمئة من اجمالي مداخليها القومية ، وهي نسبة هزيلة جداً ، ولكن اي اتفاق لم يتم حول هذا الأمر ، كما تقول النيويورك تايمز « بسبب المعارضة التي جاءت من الولايات المتحدة في المقام الأول » ـ وهي التي تدافع باعتزاز ، كما هي عادتها دائماً ، عن « القيم الشاملة » الكامنة في « تقاليدنا » التي تتعارض تعارضاً محورياً مع قيمهم وتقاليدهم « هم »(٥٥) لم يكن العقد ـ عقد الثمانينات ـ أقل سواداً وكابوسية في الأماكن الأخرى من الملكوت التقليدي للعالم الحر عدا « الأغنياء الذين يعيشون بهدوء وسلام في مواطنهم » .

مع كسب الرأسمالية والحرية انتصارهما الكبير ، كما يقول تقرير صادر عن البنك الدولي ، تراجعت الحصة العائدة للبلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل من الثروة العالمية من ٢٣ إلى ١٨ بالمئة (بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨) ، ويضيف تقرير البنك في ١٩٩٠ أن « البلدان النامية » ضخت إلى العالم الصناعي في عام ١٩٨٩ موارد وثروات بلغت رقماً قياسياً جديداً . فخدمات الديون باتت حسب التقديرات أكثر من الأموال الجديدة المتدفقة بمبلغ ٤٢,٩ ملياراً من الدولارات ، بزيادة خمسة مليارات عما كانت عليه في ١٩٨٨ ؛ كما أن الأموال الجديدة القادمة من الأغنياء تدهورت إلى أدنى مستوى لها في سنوات العقد :(٥٦) باختصار حققت الاساليب الريغانية والتاتشرية نجاحات مبهرة !

تلك هي بعض مسرات النظام الرأسمالي التي تغيب ، بهذا الشكل أو ذاك ، عن طوفان المديح الذاتي والتنظير الاقتصادي المبهور بمعجزات نظامنا الذي نحتفل بانتصاره متغافلين عن حقيقة إن ذلك كله جزء جدير بالملاحظة . تزخر وسائل الاعلام والمجلات بالنواح والبكاء (وغالباً ما يكونان مشوبين بنوع من الفرح الخفي) على الحالة المحزنة للاتحاد السوفيتي والبلدان التابعة له حيث يشكل حق الراتب الذي لا يتجاوز مئة من الدولارات في الشهر والذي يحصل عليه العامل الأسعد حظاً « مدخولاً عالياً علواً فضائحياً بالمعايير الشحيحة للشيوعية » .(٥٧) غير أن على المرء أن يذهب بعيداً ليلتقط تعليقاً مفعماً بالسخرية على « المعايير الشحيحة للرأسمالية » وعلى المعاناة التي تكابدها الجماهير الواسعة والكتلة الكبرى من البشرية التي نبذتها القوى المهيمنة ، المجتمعات الأغنى والأفضل في العالم منذ زمن طويل ، التي لابد لها من أن تتحمل قسطاً من المسؤولية عن ظروف أكثرية الآخرين .

تكشف النظرة الغائبة أيضاً عن مستقبل محتمل يمكن أن يكون في انتظار أوربا الشرقية التي عانت من الكثير والعديد من أشكال الرعب ولكنها مازالت تشكل مبعثاً للحسد والغيرة لدى أجزاء واسعة من ملكوت العالم الثالث التابع للغرب كانت في الماضي على مستويات موازية في التطور ، وليست أقل امتلاكاً للموارد والظروف المادية لتلبية الحاجات البشرية . تطرح المراسلة مارتاغيلهورن Martha Gellhorn السؤال التالي : « لماذا أبدى قادة النظم الديمقراطية الغربية الكبرى مع وسائل الاعلام والمواطنين اهتماماً طويلاً وملتهباً بشعوب أوربا الوسطى ، في حين

امتنعوا عن الاهتمام قيد شعرة بمصائر شعوب امريكا الوسطى ؟ »

« أكثريتهم (أكثرية شعوب امريكا الوسطى) من الفقراء المدقعين وأكثريتهم من ذوي البشرة البيضاء . ولكن أمور حياتهم وموتهم لم تلامس ضمير العالم . أستطيع أن أعلن شهادتي قائلة إن من الأفضل والآمن ان تكون فلاحاً في بولونيا الشيوعية من ان تكون فلاحاً في السلفادور الرأسمالية ».

ولكن سؤالها يبقى لسوء الحظ وللأسف ، أبسط من أن يكون جديراً بالرد . فقد اتضح بدون أدنى شك متسكع أن ما يلهب الأرواح الحساسة جداً هو جرائم العدو لا جرائمنا نحن لأسباب جلية إلى أبعد الحدود ومزعجة إلى درجة لا نستطيع معها أن نواجهها . نادراً ما نهتدي إلى المقارنة التي تعقدها غيلهور Gellhorn ، ناهيك عن الأسباب الكامنة وراءها ، في ثنايا التعليقات الغربية .(٥٨)

كما هي الحال في امريكا اللاتينية لابد لبعض قطاعات المجتمع في أوربا الشرقية من أن تتمتع بالمستويات الاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها الطبقات صاحبة الامتيازات في العالم الصناعي الغني الذي ترمقها تلك القطاعات عبر الحدود ، بما فيها أكثرية الجهاز البيرقراطي للحزب الشيوعي السابق . وآخرون كثيرون قد يتطلعون إلى برازيل الثانية ونظيراتها في أماكن أخرى ليلمحوا صورة مستقبل مختلف قد يتحقق على أرض الواقع إذا سارت الأمور على منوالها الراهن .

٧ ـ المقارنات وما تنطوي عليها من مطبات

يطير كورس اطراء انتصار الرأسمالية فرحاً لدى مقارنة أوربا الغربية بأوربا الشرقية وهو يذرف الدموع على الفساد والمعاناة والخراب البيئي في المناطق التي كانت خاضعة للحكم السوفيتي . غير أن كثيرين في العالم الثالث يبدون قدراً غير قليل من التردد ازاء المشاركة في الاحتفال بالنصر ، بل ويعتبرون ضحايا الاستبداد السوفيتي أفضل حظاً منهم في أمور ليست تافهة على الاطلاق (انظر القسم الأول من الفصل الثاني عشر) . فأحد الأسباب التي يسوقها الرهبان والصحفيون وغيرهم هو أن ارهاب الدولية الذي يواجهه أبناء امريكا اللاتينية الذين يجرؤون على رفع رؤوسهم ، وبصورة يومية ، كان مختلفاً اختلافاً نوعياً عن القمع الذي ساد في أوربا الشرقية في فترة ما بعد ستالين ؛ رغم أنه كان رهيباً بطريقته الخاصة ؛ وبالتالي فإن هؤلاء لايشاركوننا اصرارنا على الامتناع عن رؤية النفوذ الهائل والمنهجي للدول وللشركات التابعة لعالم رأسمالية الدولة في ترسيخ الظروف الكئيبة لحياتهم وفي عملية المحافظة على تلك الظروف . لابد من توفر قدر معين من الانضباط لتحاشي رؤية هذه الحقائق .

ثمة مقارنة أخرى يمكن تلمسها ومقاربتها ألا وهي المقارنة التي تشي بها عملية التدفق الهائل لرأس المال من امريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة والغرب عموماً . مرة أخرى كان الوضع في البلدان الدائرة في فلك السوفيت مختلفاً . يقول لورنس وشلر Lawre nce Weschler وهو أحد المعلقين على شؤونهم :

« مثلهم مثل أكثرية الأوروبيين الشرقيين ، طالما عاش البولونيون مخدوعين بوهم أن السوفيت يمصّون دماءهم ببساطة ، أما في الحقيقة فإن الوضع كان مختلفاً اختلافاً كبيراً وأشد تعقيداً من ذلك . [فالدولة السوفيتية كانت في الواقع تمثل تلك الضلالة التاريخية الفريدة حيث نجد أن امبراطورية يضحي المركز فيها بدمائها في سبيل مستعمراتها أو بالأحرى في سبيل ضمان الاستقرار في تلك المستعمرات . فالموسكوفيون عاشوا دائماً حياة أفقر من الحياة التي كان الفارصوفيون يعيشونها) . »

يقول الصحفيون وغيرهم إن المخازن في المنطقة كلها أفضل تجهيزاً مما في الاتحاد السوفيتي والظروف المادية غالباً ما تكون أحسن . ومن الأمور التي يُتفق بشأنها على نطاق واسع أن « لأوربا الشرقية مستوى معيشة أعلى من الاتحاد السوفيتي » وفي حين أن « أبناء امريكا اللاتينية يحتجون قبل كل شيء على الاستغلال الاقتصادي » « فإن الاستغلال السوفيتي لأوروبا الشرقية هو استغلال سياسي ذو توجه أمني بالدرجة الأولى » (يان تريسكا Jan Triska ، تلخيص استنتاجات ندوة جامعة ستانفورد حول الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة في امريكا اللاتينية) .

حسب المصادر الحكومية في الولايات المتحدة قام الاتحاد السوفيتي خلال عقد السبعينات بتقديم ثمانين ملياراً من الدولارات لدعم بلدان أوربا الشرقية الدائرة في فلكه (فيما زادت مديونيته للغرب من ٩,٣ مليارات في ١٩٧١ إلى ٦٨,٧ ملياراً في ١٩٧٩) . ثمة دراسة أجراها معهد الدراسات الدولية في جامعة (بيركلي) كاليفورنيا قدرّت أن الدعم بلغ ١٠٦ مليارات من الدولارات خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . وبالاستناد إلى معايير أخرى مختلفة تتوصل دراسة أكاديمية أخرى إلى تقديرات تصل إلى ٤٠ ملياراً عن الفترة نفسها ـ إذ تحذف جملة من العوامل التي من شأنها أن تضيف عدداً من المليارات . حين جوبهت ليتوانيا بالتدابير الانتقامية السوفيتية بعد اعلانها للاستقلال قالت الوول ستريت جورنال إن الدعم السوفيتي لذلك البلد وحده كان يصل إلى حوالي ستة مليارات دولار في السنة .[٦٠]

لايمكن أخذ مثل هذه المقارنات استناداً إلى قيمتها السطحية ببساطة ؛ ثمة قضايا معقدة تُطرح ، وما من أحد سبق له أن عالجها معالجة صحيحية وجادة . فالمحاولة الوحيدة المستفيضة التي بذلت مؤخراً لمقارنة تأثير الولايات على امريكا اللاتينية بتأثير الاتحاد السوفيتي على أوربا الشرقية فيما أعلم ، هي ندوة ستانفورد المشار إليها ، ولكنها لا تقدم الشيء الكثير . ومن بين الثغرات المذهلة الكثيرة نرى أن المساهمين يتغافلون كلياً عن القمع وارهاب الدولة في امريكا اللاتينية ودور الولايات المتحدة في تطبيقها وممارستها على أرض الواقع . كتب المحرر في أيار ١٩٨٦ يقول : « ليس لدى بعض القوى اليسارية في امريكا اللاتينية وجميع المنشقين في أوربا الشرقية أي أمل يُذكر في احداث تغييرات جوهرية سواء بالطرق السلمية أو عن طريق العنف » . بل ويبادر أحد المساهمين إلى أخذ التصريح الغريب للكاتب المكسيكي أوكتافيوباز Octavio Paz في ١٩٨٥ الذي يقول فيه إن من « الخارق » حتى طرح سؤال المقارنة بين سياسات الولايات المتحدة ونظيراتها السوفيتية ، مأخذ الجد (ولو من باب الرفض) . فالأكثرية تسلّم ـ وبالتالي لا تعود الحاجة تدعو لأي دليل حقيقي ـ بأن نفوذ الولايات المتحدة كان بريئاً من الغرض ومستحباً . وفي الواقع فإن هذه

الدراسة التي ضمت ٤٧٠ صفحة لا تحتوي إلا القليل والقليل جداً من المعلومات .(٦١)

لابد من بروز عدد كبير من الأسئلة والقضايا لو قيض لمثل هذه المقارنات أن تتم بطريقة ذات معنى . خلافاً لما هو متعارف عليه (ذلك العرف الذي ساد أجواء ندوة ستانفورد بصورة عامة) نادراً ما يصح اعتبار هواجس الولايات المتحدة الأمنية في امريكا اللاتينية قابلة للمقارنة مع هواجس الاتحاد السوفيتي الأمنية في أوربا الشرقية ، بل وحتى أخذ العقيدة الشائعة التي تقول بأن الهواجس الأمنية « ربما كانت العامل الأكبر والأهم في تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه امريكا اللاتينية » (روبرت ويسون Robert Wesson ، مقدماً « الاطار التاريخي العام والتحليل » لندوة ستانفورد) مأخذ الجد . لا أحد يتذكر أن الولايات المتحدة تعرضت لغزوات متكررة ولتدمير شبه كامل من قبل أعداء أقوياء قاموا باجتياحها قادمين من امريكا الوسطى وعبرها . وبالتالي فإن هواجس الولايات المتحدة الأمنية الحقيقية تكاد تكون صفراً ، حسب المعايير الدولية والتاريخية . وكما يعترف أحد المساهمين في الندوة آخر المطاف فإن « مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في الكاريبي [كما في غيره من مناطق نصف الكرة الغربي] كانت مرتبطة بالاستثمارات والتوظيفات الاقتصادية القوية » (جيري فالينتا Jiri Valenta) ـ أي أنها لاتسمى « مصالح أمنية » إلا للتضليل والخداع . أضف إلى ذلك أن ليس هناك أي معنى أو منطق في اسباغ ثوب رحابة الصدر على الولايات المتحدة فيما يخص « الانحرافات السياسية ـ الايديولوجية » على أساس أنها لا تلح على « الطبعة الامريكية من الديمقراطية » وتتحمل « النظم الدكتاتورية الشمولية » في حين يصر الاتحاد السوفيتي على اقامة أنظمة لينينية (فالينتا) . فما تطلبه الولايات المتحدة لا يعدو كونه نظاماً اقتصادياً موجهاً لخدمة مصالحها ؛ أما الشكل السياسي الذي يتخذه ذلك النظام فأمر غير ذي بال ؛ وما من أحد يطرح أي تساؤل حول اكثار الولايات المتحدة من تفضيل دول ارهابية مجرمة شريطة أن تظل وفية للمعايير العملية .(٦٢)

قضية تدفق رأس المال هي الأخرى معقدة . بادىء ذي بدء قلما يتشابه الطغاة المحليون من حيث الثروة والمستوى الاقتصادي ، ولم يسبق لهم أن كانوا كذلك قط ، وبالتالي فإن أدوارهم في المعاملات الاقتصادية محكومة بالضرورة بأن تكون مختلفة . والأمر الثاني هو أن الاستثمار ينطوي على تأثيرات بالغة التعقيد والحساسية . فهي قد تفضي إلى النمو الاقتصادي ، قد تفيد قطاعات معينة من السكان في الوقت الذي تتسبب فيه بأذى شديد لقطاعات أخرى ، قد ترسي أساس التنمية المستقلة أو تنسف مثل هذا الأفق . فالأرقام بذاتها لا تقول شيئاً ، لاتشي إلا بجزء يسير من الحكاية ، ولابد من استكمالها بذلك النوع من التحاليل والدراسات التي مازالت تنتظر من يتولى القيام بها في المستقبل عبر اجراء المقارنة بين أوربا الشرقية وامريكا اللاتينية .

بات واضحاً ، وبدون الحاجة إلى أي مزيد من التعليق ، أن المقارنة المألوفة بين أوربا الشرقية وأوربا الغربية ، أو بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، هي مقارنة تكاد أن تكون عديمة المعنى ، مقارنة صُممت لأغراض دعائية لا في سبيل التنوير والتوضيح .

ثمة جملة أخرى من المنظومات الثانوية التابعة التي تتسم بطابع مختلف أيضاً . فلدى مناقشة

النمو الاقتصادي السريع لكل من كوريا الجنوبية وتايوان بعد الحافز القوي الذي وفره الانفاق على الحرب الفيتنامية ، يلاحظ بروس كومينغز Bruce Cumings أن الأمر يشكل استئنافاً لسيرورة تنموية بدأت في ظل الاستعمار الكولونيالي الياباني . ويرى أن اليابان ، خلافاً للغرب ، جلبت الصناعة إلى حيث العمل والمواد الخام لا العكس ، مما أفضى إلى تنمية صناعية خاضعة لقيادة الدولة والشركات ، تتجدد الآن . كانت السياسات الكولونيالية اليابانية بالغة القسوة والوحشية ولكنها أرست أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية . فهذه النجاحات الاقتصادية ، مثل تلك التي تمت في سنغافورة وهونغ كونغ ، ليست من نعم الديمقراطية أو المعجزات الخارقة للسوق ؛ بل هي بالأحرى من ثمار ظروف العمل القاسية والمستويات العالية من تدابير الحماية والتخطيط من جانب مجمعات مالية ـ صناعية كبرى في ظل اقتصاد خاضع لاشراف الدولة وتوجيهها .

ليست المقارنة بين المستعمرات اليابانية السابقة والمناطق الخاضعة للنفوذ الامريكي شائعة هنا ولكن اليابانيين اليمينيين لا يمانعون في متابعتها . فشينتارو ايشيهارا Shintaro Ishihara ، احدى الشخصيات القوية في الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم الذي يكاد يحتكر السلطة السياسية ، يقارن البلدان الخاضعة للنفوذ والحكم اليابانيين بالفلبين . تقدم البلدان التي كانت ذات يوم تحت الادارة اليابانية « أمثلة ناجحة » من وجهة النظر الاقتصادية ، كما يقول إيشارا ، في حين أن الفلبين تجسد كارثة اقتصادية وليست « هذه الصورة النموذجية للديمقراطية » إلا اطاراً فارغاً إلى حد كبير . فـ « الاقطاعيون الفلبينيون راكموا مقادير غير معقولة من السلطة والثروة عبر ضخ كل شيء من الناس العاديين » في حين « أن التقاليد تعرضت للتفسخ والتفكيك » لصالح قشرة خارجية هزيلة من الثقافة الأمريكية ، « باللوحشية ! باللعمل البربري ! »(٦٤)

من الواضح أن هذا الناطق باسم القومية اليمينية ليس مصدراً مستقلاً جديراً بالثقة ، ولكن ما يقوله ينطوي على ما هو أكثر من حقيقة صغيرة .

تشكل مقارنة اقتصادات امريكا اللاتينية بنظائرها في آسيا الشرقية موضوعاً آخر نادراً ما تمت معالجته معالجة جدية . فالافتتاحيات والتقارير الصحفية وغيرها من التعليقات تدعي عموماً أن المقارنة تكشف عن تفوق الليبرالية الاقتصادية ولكن بدون تقديم أي أساس لمثل هذا الاستنتاج . وهذه مزاعم ليس من السهل أن تصمد ولو بسبب الانحرافات الجذرية العميقة عن الرأسمالية الليبرالية التي شهدتها النماذج الناجحة في آسيا . نوقش الموضوع في مؤتمر حول العلوم الاقتصادية (ماكرو ايكنوميكس) العالمية عقد في هلسنكي عام ١٩٨٦ .(٦٥) لاحظ عدد غير قليل من المساهمين أن الوضع معقد واستخلصوا أن الفروق التي نشأت في الثمانينات (وإن لم يكن قبل ذلك) يمكن أن تعزى إلى جملة أخرى من العوامل المختلفة ـ بما فيها التأثيرات الضارة للانفتاح الأوسع على أسواق رأس المال الدولية في أجزاء كبيرة من امريكا اللاتينية مما أتاح هروباً كبيراً لرأس المال كما في الفلبين دون غيرها من اقتصادات آسيا الشرقية التي تخضع لاشراف أشد وأكثر صرامة من جانب الحكومات والبنوك المركزية ؛ وبفضل عقوبة الاعدام في كوريا الجنوبية ، معجزة السوق

الحرة المعروفة .(٦٦)

كشفت دراسة آمارتيا سن Amartya Sen ، وهو من اقتصاديي هارفارد ، التي هي دراسة كاشفة لعملية التنمية الهندية بالمقارنة مع ما جرى في الصين وغيرها ، عن مدى تعقيد المسائل التي تبرز على السطح . يقول سن Sen إن « أية دراسة مقارنة لتجارب بلدان مختلفة في العالم من شأنها أن تبين بجلاء تام أن البلدان تنزع إلى أن تحصد كما زرعت وبذرت في حقل التوظيف من أجل الصحة ونوعية الحياة » . فالهند اتبعت سياسات شديدة الاختلاف عن السياسات التي اتبعتها الصين في هذا المجال . زادت الهند حوالي خمسة عشر عاماً إلى معدل العمر انطلاقاً من مستوى مواز في الأربعينات ، في حين أن الصين أضافت إلى تلك الزيادة عشر أو خمس عشرة سنة أخرى إذ باتت قريبة من المستويات الأوربية . أما الأسباب فتكمن في السياسة الاجتماعية ـ وقبل كل شيء في القدر الأكبر بما لايقاس على تحسين الغذاء والظروف الصحية لعامة السكان في الصين ، مع توفير تغطية طبية واسعة . ويقول سن إن الشيء نفسه كان صحيحاً في سريلانكا وربما في الفيتنام أيضاً ، وفي أوربا هي الأخرى في سنوات سابقة ـ حيث ارتفع معدل العمر بسرعة في كل من انجلترا وويلز بعد تدخل عام واسع النطاق في عمليات توزيع الغذاء وتأمين الرعاية الصحية وتوسيع الاستخدام العام ، على سبيل المثال .

غير أن هذه لا تشكل الحكاية كلها . وفي أواخر الخمسينات انحدر معدل العمر في الصين وبقي كذلك لبضع سنوات دون نظيره في الهند جراء مجاعة كبرى أودت بحياة ثلاثين مليون نسمة حسب التقديرات . يعزو سن Sen المجاعة إلى طبيعة النظام الصيني الذي لم يبد أي رد فعل خلال ثلاث سنوات بل وربما لم يدر ، ولو دراية فقط ، بمدى هول المجاعة لأن الظروف التوتاليتارية (الشمولية) كانت تعيق تدفق المعلومات . لاشيء من ذلك القبيل حصل في الهند ذات الديمقراطية القائمة على التعددية ـ ومع ذلك فإن الباحث الاقتصادي سن يرى أن تعداد الوفيات كان من شأنه أن يتقلص بمعدل أربعة ملايين سنوياً في منتصف عقد الثمانينات لو سادت معدلات الصين الأكثر انخفاضاً للوفيات في الهند . « وهذا يشير إلى أن عدداً من الناس يموتون في الهند ـ بالمقارنة مع معدلات الوفيات الصينية ـ خلال كل ثمانية أعوام تقريباً ، أكبر من المجموع الاجمالي للذين ماتوا في المجاعة الصينية الكبرى » وهي أكبر المجاعات في العالم هذا القرن .

وتأكيداً اضافياً لهذه الأطروحة يقول سن إن معدل العمر في الصين عانى قدراً من التراجع منذ عام ١٩٧٩ بعد تطبيق الاصلاحات الجديدة القائمة على تبني اتجاهات السوق . ومن الأمثلة الأخرى ذات العلاقة ولاية كيرالا الهندية الخاضعة منذ أمد طويل للحكم اليساري وذات « التاريخ الطويل في دعم القطاع العام لخدمات التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الأطعمة » إن معدل العمر في هذه الولاية شبيه بنظيره في الصين على الرغم من أن كيرالا هي احدى الولايات الهندية الأشد فقراً .(٦٧)

تشكل هذه جميعها مسائل جدية وبالغة الصعوبة ، مسائل منطوية على عواقب انسانية بعيدة المدى . فاستراتيجيات التنمية المفروضة على العالم الثالث من قبل القوى الغربية والمنفذة من جانب

المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الدول والشركات نفسها تنطوي على آثار كبرى بالنسبة لحياة السكان المستهدفين . وتبين السجلات بقدر كاف من الوضوح أن السياسات التي دفعت بها القوى الغربية أو فرضتها ، والبلاغة الخطابية الواثقة التي ترافقها ، تكون مسترشدة بالمصالح الأنانية لأولئك الذين يمسكون بزمام الأمور ، بدلاً من استرشادها بأي فهم عميق وسليم لاقتصاديات التنمية أو بأي اهتمام جدي بالجانب الانساني لهذه القرارات . فالفوائد التي قد تتحقق للآخرين عرضية إلى حد كبير مثلها مثل الكوارث التي تقع بصورة عامة .

مع استئناف النظام السوفيتي الموشك على الانهيار علاقات شبه كولونيالية تقليدية مع الغرب فإنه ـ النظام السوفيتي الموشك على الانهيار ـ يخضع للوصفات ذاتها ـ طواعيةً في جزء منه نظراً للفراغ الفكري الذي يشكل احدى تبعات عقود من الحكم التوتاليتاري (الشمولي) . كتب أحد النقاد البولونيين يقول :

« إذا تحولت كلمات مدرسة شيكاغو الشعبية إلى لحم ودم فإن هذه الحكومة ستكون الحكومة الأولى التي تتبنى بثبات هذه العقيدة في تاريخ العالم . فسائر البلدان المتطورة بما فيها تلك التي تدين بالعقيدة الليبرالية (مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية) تطبق طيفاً واسعاً من أشكال التدخل الحكومي مثل التدخل في تخصيص الموارد ، تحديد الاستثمارات والتوظيفات ، تطوير التكنولوجيا ، توزيع الدخل ، تحديد الأسعار ، التصدير والاستيراد » .(٦٨)

إذا كانت الحصيلة هي معايير العالم الثالث فإن المقاومة الشعبية آتية حسب كل احتمال . ومن المحتمل أيضاً أن يبرز على السطح ذلك الرد الكلاسيكي من جانب أولئك الذين يدافعون عن قيمنا التقليدية .

في زيارة له إلى أوروبا قبل بضعة أيام من اغتياله بأيدي حكومية نخبوية من السان سلفادور في تشرين الثاني ١٩٨٩ خاطب الأب اغناثيو ايلاكوريا Ignatio Ellacuria ، عميد جامعة أمريكا الوسطى ، خاطب الغرب وحدّثه عن المسائل الملحة قائلاً :

« لقد نظمتم حياتكم وفقاً لقيم لا انسانية . وهذه القيم هي لا انسانية لأنها غير قابلة لأن تصبح شاملة وعامة . فالنظام يرتكز إلى قلة تستغل أكثرية الموارد والثروات ، في حين أن الأكثرية لاتستطيع أن تحصل على الضرورات الأساسية . من الحاسم أن تتحدد منظومة قيم ونمط حياة بأخذان كل كائن بشري بالحسبان ».(٦٩)

وفي البلدان التابعة لنا فإن مثل هذه الأفكار هي أفكار مخربة ومن شأنها أن تستدعي تدخل فرق الموت . أحياناً تتردد أصداء مثل هذه الأفكار بورع ثم تحال إلى سلال المهملات على مستوى الممارسة . ولكن الكلمات الأخيرة للراهب الشهيد قد تكون جديرة بمصير أفضل .

حواشي الفصل السابع

١ ـ وايت White ، نقلاً عن شولتز National Security and United States Policy
٢ ـ واشنطن بوست ، ٢٠ /٦ / ١٩٩٠ .
٣ ـ ميزو أمريكا Mesoamerica (كوستاريكا) ، تموز ١٩٩٠ .
٤ ـ سنترال امريكا ريبورت ، غواتيمالا ، ١٠ /تشرين الثاني / ١٩٨٩ .
٥ ـ بوسطن غلوب ، ٤ /٦/ ١٩٩٠ .
٦ ـ تيمبو Tiempo ، ٢ /٧/ ١٩٩٠ .
٧ ـ كريستيان ساينس مونيتور ، ٢٢ /٣/ ١٩٩٠ .
٨ ـ لاتن امريكا برس (بيرو) ١٦ / ١١ / ١٩٨٩ .
٩ ـ اكسلسيور ، ١٨ /١٠/ ١٩٨٩ .
١٠ ـ وورلد بوليسي جورنال، خريف ١٩٨٩ .
١١ ـ لوموند ، ٢١ /٩/ ١٩٨٨ ؛ الغارديان الاسبوعية ، ٢ /١٠/ ١٩٩٠
١٢ ـ المصدر السابق .
١٣ ـ لابرينسا دومينيكال ، هندوراس ، ٢٢ /٧/ ١٩٩٠ .
١٤ ـ CAR ، ٢٨ /٤/ ١٩٨٩ .
١٥ ـ CAR ، ١ /١٢/ ١٩٨٩ .
١٦ ـ اكسلسيور ، ٢٤ /٣/ ١٩٩٠ .
١٧ ـ CAR ، ١٦ /٣/ ١٩٩٠ .
١٨ ـ CAR ، ١٦ / ٣ / ١٩٩٠ ؛ ميزو أمريكا ، آذار ١٩٩٠ .
١٩ ـ CAR ، ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ .
٢٠ ـ ميزو أمريكا ، أيلول ١٩٩٠ .
٢١ ـ CAR ، ٢٧ /٧/ ١٩٩٠ .
٢٢ ـ المصدر السابق .
٢٣ ـ ميامي هيرالد ، ٣١ /٧/ ١٩٩٠ .
٢٤ ـ اكسلسيور (المكسيك) ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٩ .
٢٥ ـ اكسلسيور ، ٣ /٣/ ١٩٩٠ .
٢٦ ـ اكسلسيور ، ١٩ /٨ ، ١ /٧/ ١٩٩٠ .
٢٧ ـ تورونتو غلوب أند ميل، ٥/١١/ ١٩٩٠ .
٢٨ ـ , E.G.Villianatos , Fearin the Country sid (بالينغز ، ١٩٧٦) .
٢٩ ـ ايفانس Evans, Dependent Development (برينستون ١٩٧٩).
٣٠ ـ ساوث South ، ت٢ ، ١٩٨٩ .
٣١ ـ او استادو دي ساوباولو ، ٨ /٨/ ١٩٩٠ .

٣٢ ـ فيليس ر . باركر ، Phyllis R. Parker , Brazil and the Quiet Intervetion ١٩٦٤ (جامعة تكساس ١٩٧٩) .
٣٣ ـ اكسلسيور ، ٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
٣٤ ـ واشنطن بوست ، ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ .
٣٥ ـ فيليكس Felix وآخرون ، The Political Economy of Argantina (بيتسبورغ ١٩٨٩) .
٣٦ ـ اكسلسيور ، ٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
٣٧ ـ باسوك فونغبايشيت ، Pasuk Phongpaichit . From Peasont Girls to Bangkok Misseuses مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٨٢ .
٣٨ ـ اكسلسيور ، ١٧ /١٢/ ١٩٨٩ .
٣٩ ـ آبيي ، تشيلي ، تموز ١٩٩٠ .
٤٠ ـ مايورغا The Nicaraguen Economic Experience 950 – 984 ، (جامعة يال ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٦ .
٤١ ـ الايكونوميست ، ٧ /٣ / ١٩٩٠ .
٤٢ ـ تقرير Nacla ، شباط ١٩٩٠ .
٤٣ ـ مارتن يندلر Martin Needler , The Problem of Democracy in Latin America (لكسينغتون ٩٨٧)
٤٤ ـ FEER ، ١٢ /٧/ ١٩٩٠ .
٤٥ ـ , FEER ـ ٢ /١١/ ١٩٩٠ .
٤٦ ـ هوز Hawes ، باسيفيك أفيرز ، ربيع ١٩٨٩ .
٤٧ ـ نيوز News ، شباط ١٩٩٠ .
٤٨ ـ , FEER ١٣ /٩/ ١٩٩٠ .
٤٩ ـ بوسطن غلوب ، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٥٠ ـ بوسطن غلوب ، ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ .
٥١ ـ شيكاغو تريبيون ، ٢٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
٥٢ ـ بوسطن غلوب ، ١١ /١٠ / ١٩٩٠ .
٥٣ ـ Stephen Krasuer , Defending the National Interest (برينستون ، ١٩٧٨) .
٥٤ ـ اوبزرفر ، ١ /١٠ /١٩٨٩ .
٥٥ ـ بوسطن غلوب ، ٥ /٩ / ١٩٩٠ .
٥٦ ـ CAR ، ٥ /١٠ /١٩٩٠ .
٥٧ ـ نيويورك تايمز ، ٣٠ /٧ / ١٩٩٠ .
٥٨ ـ ادوارد هيرمان The real Terror Network ، (ساوث اند ، ١٩٨٢) .
٥٩ ـ ديسنت Dissent ، ربيع ١٩٩٠ .
٦٠ ـ رايموند غارتهوف ، Detente Confrontation (كاليفورنيا ، ١٩٨٣) ؛ وول ستريت جورنال ، ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ .
٦١ ـ تريسكا Triska , Dominant Powers and Subordinate States ، (ديوك ١٩٨٦) . ص : ١١ ؛ باز Paz نقلاً عن ج . هيوز J.Hughes ، ص : ٢٩ .
٦٢ ـ ديـون فاليا في تريسكا . . . مصدر سابق .
٦٣ ـ FEER ، ٣ ، ٣١ /٥ /١٩٩٠ .
٦٤ ـ اكيوموريتا وشيتارو ايشيهارا ، The Japan that Can Say No (كونبوشا ، طوكيو)

٦٥ ـ بانوري ، No Panacea (انظرالفصل الأول ، الهامش رقم ١٩) .

٦٦ ـ آمسدن ، East Asias Chellenge ، (الفصل الأول ، الهامش رقم ١٩) .

٦٧ ـ سن SEN ، دايد الوس : المجلد ١١٨ .

٦٨ ـ ميتشيسلاف ميتشانوفسكي ، بوليتيكا ، ١٦ /١٢ / ١٩٨٩ ؛ لورين أفيرز ، America and the World 1989 - 90 .

٦٩ ـ انفيو Envio (ماناغوا) أيار ١٩٩٠ .

الفصل الثامن

جدول أعمال الحمائم: ١٩٨٨

إن البنى الهيكلية للسلطة والهيمنة هي التي تحدد الملامح الأساسية الخارجية. وبما أن هذه البنى ثابتة ومستقرة خلال فترات زمنية طويلة فإن السياسات لا تتغير إلا قليلاً جداً وتبقى مرآة تعكس المصالح المتصورة والفهم المشترك لأولئك الذين تنطوي امتيازاتهم الداخلية على النفوذ والسلطة. ثمة طيف من الخيارات التكتيكية الواقعة ضمن اطار هذه الحدود الضيقة. ومثل هذا الاجماع يكون مصاغاً من قبل « خبراء » بالمعنى الذي حدده هنري كيسنجر بصراحة تامة، وهو استاذ في هذا الفن، بقوله: لا يصبح المرء « خبيراً » إلا عن طريق « صياغة وتحديد » الاجماع الحاصل في دائرته « على المستوى الرفيع ». وعلى المستوى العملي فإن « الخبير » هو الخادم الوفي والمفيد لأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة.(١)

أما الرأي العام فيُعتبر خطراً يتهدد النظام والحكم الجيد المستقر. ويكمن السبب في « جهل الجماهير وولعها بالخرافة » وفي « غباء الشخص العادي المتوسط »، مما يجعل « المصالح العامة تراوغ الرأي العام كله إلى حد كبير، وقابلة لأن تدار من جانب طبقة متخصصة تتجاوز مصالحها الشخصية حدود المكان المعين » (هارولد لاسويل Harold Lasswell، راينهولد نايبور Reinhold Reinbuhr، والتر ليبمان Walter Lippmann، على التوالي). فـ « الطبقة المتخصصة » تضم « الخبراء » بالمعنى الكيسنجري، وهم الذين يتولون مهمة صياغة « المصالح العامة » ـ المعروفة في تعبير آخر باسم « المصلحة القومية أو الوطنية ».

عموماً تفرز عمليات انتقال رئاسة الجمهورية من شخص إلى آخر سلسلة من التعليقات على جدول أعمال المستقبل مما يكشف النقاب عن حدود اجماع النخبة وتخومه. ونحن هنا نركز على

التطرف الحماتمي الليبرالي كما تمت صياغته عند نهاية الحقبة الريغانية عام ١٩٨٨؛ وهذه الصورة توفر أفضل الحالات بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى نظام عالمي جديد « ألطف وأنعم ».

١ ـ المصالح العامة: ١٩٨٠

في أعقاب الحرب الفيتنامية كانت المصالح العامة متركزة على تجاوز « أزمة الديمقراطية » التي نشأت في البلاد مع استيقاظ الجماهير الجاهلة المغفلة، على قلب مسار انهيار البيزنس الامريكي في مواجهة المنافسة الدولية والريعية المتدنية، وعلى الحاق الهزيمة بالنزعات « القومية المتطرفة » المتجاوبة مع الهموم المحلية والضغوط الشعبية أكثر من تلبيتها للحاجات السامية والمتطلبات الرفيعة لدى المجتمعات الصناعية الغنية، والآتية من بلدان العالم الثالث. لذا فإن المصالح العامة استدعت هجوماً على العمال ونظام الرخاء والرفاه، توسيعاً لدعم الصناعات القائمة على التكنولوجيات المتطورة بالاموال العامة عبر بالوعة البنتاغون (وزارة الدفاع) المألوفة وغيرها من التدابير المفضية إلى إغناء الاثرياء، سياسة خارجية أكثر عدوانية، وحملة دعائية مكثفة داخلياً لاجبار الجماهير المغفلة على الالتحاق بالركب طلباً للنجاة بحياتها. ومثل هذه المقترحات في السياسة طرحتها ادارة كارتر، وطُبقت بعد ذلك في ظل ريغان؛ فالانفاق العسكري، مثلاً، كان متطابقاً عموماً مع تنبؤات ادارة كارتر عدا شكل المنحنى والنجاح الدعائي القصير في البداية الذي تم استغلاله لتشريع عملية الانفاق ولكنه ما لبث أن عاد إلى سابق عهده. وعبر الفترة من أولها إلى آخرها تابع الجمهور تحوله طويل الأمد نحو تأييد نوع من اجراءات وتدابير دولة الرفاه على غرار صفقة جديدة ما، في حين أن كلمة « اشتراكية » انزلقت بعد كلمة « ليبرالية » إلى مواقع الاحتقار والابتذال والنسيان في قواميس الرأي المتحذلق، وظلت سياسة الحكم، بتأييد عام من الحزبيين كليهما، قائمة على تنفيذ برنامج الأقوياء وجدول أعمالهم.

قام الخبراء بايجاز ملامح المصالح العامة مع انتقال ادارة الدولة من كارتر إلى الريغانيين الملتزمين باستخدام سلطة الدولة كأداة لخدمة أصحاب الامتيازات. ففي ميدان السياسة الدولية قدم تحليل أجراه روبرت تاكر Robert Tucker في الفورين أفيرز تصوراً مسبقاً لما سيأتي عشية تدشين الادارة الجديدة. (٢) كانت تكاليف الحرب الفيتنامية قد فرضت نوعاً من التخلي المؤقت عن سياسة الاحتواء السائدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لصالح سياسة الانفراج، كما يقول تاكر، أما الآن فإن سياسة خارجية أنشط باتت مطلوبة بالنسبة لـ « امريكا نهضت من جديد، انبعثت مرة أخرى ».

ميّز تاكر بين « الحاجات » و « المتطلبات ». فالسيطرة على المناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط هي « حاجة » ضرورية؛ وبالتالي فإن علينا أن نبقى مستعدين لاستخدام القوة في سبيل احباط أية تهديدات تنشأ « من أية تطورات محلية في الخليج » قد تعرض للخطر « حقنا في الوصول » إلى منابع النفط أو « رخاءنا الاقتصادي وتماسك مؤسسات دولتنا وأمتنا الأساسية ».

ولدى تحوله عن « دائرة الضرورة » قام تاكر بتجديد اطار مجال رئيسي ثان يستدعي التدخل بالقوة ألا وهو مجال امريكا الوسطى حيث لدينا « متطلبات » بدلاً من « الحاجات ». أما حقنا في تلبية « متطلباتنا » في هذه المنطقة فقد حصلنا عليه من التاريخ نفسه: « بانتظام لعبنا دوراً حاسماً في فبركة الحكومات وتفكيكها وقمنا بتحديد ما اعتبرناه سلوكاً مقبولاً من جانب هذه الحكومات ». لذا فإن « أسباب الكبرياء والتقاليد التاريخية » تمنحنا سلطة ضمان « الحاق الهزيمة بالحركات الثورية والأنظمة الراديكالية » مع « تقديم الدعم الخارجي الثابت للحكومات اليمينية بل وارسال القوات الامريكية من أجل الدفاع عنها في حال الضرورة». ومثل هذا التدخل ينبغي أن يكون، برأي تاكر، غير مكلف نسبياً مما يجعل الرأي الليبرالي النقيض عديم الأساس.

كان تاكر يخشى من ألا يتيح « المزاج الشعبي السائد » أكثر من أنصاف الحلول القائمة على « الاحتواء المعتدل » مما يعرقل المتابعة السليمة والصحيحة لـ « متطلباتنا ». وقد أوصى باثارة موضوع « المصالح الأمنية » المألوف لفبركة الموافقة على هذه المطالب الضرورية؛ وكما أظهرت الأحداث فيما بعد فإن الجمهور العنيد كان أقل مرونة مما توقع تاكر. وفي الوقت نفسه سخرت جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick بالفكرة التي تقول بأن « التدخل بالقوة في شؤون دولة أخرى أمر غير عملي وغير أخلاقي »، فيما عبرت هيئة تحرير النيو ريببليك عن الأسى ازاء « اخفاق » كارتر « في الدفاع عن فكرة الديمقراطية الرأسمالية » وازاء « تطرفاته الأخلاقوية »، ودعت بالحاح إلى التدخل العسكري عند الضرورة من أجل انقاذ الحكام القتلة في السلفادور وإلى تفضيل أي سوموزا على الساندنيين إذا كانت هذه هي البدائل الواقعية الوحيدة.[٣] تلك هي الخلفية التي انطلقت منها الحملة الدموية على امريكا الوسطى.

٢ ـ المصالح العامة: ١٩٨٨

ومع انتهاء فترة ولاية ريغان تم تصور المصالح العامة بصورة مختلفة بعض الشيء. اتضحت ضرورة مواجهة التكاليف التي انطوت عليها النزعة العسكرية الكينزية الريغانية والاحجام عن تسطير « شيكات ملتهبة بمبالغ تصل إلى مئتين من مليارات الدولارات في السنة » لخلق وهم الازدهار، كما جاء على لسان مرشح منصب نائب رئيس الجمهورية لويد بنتسن Lloyd Bentsen في تحديده لتصور عناصر البيزنس المحافظين لدى القائه لخطاب القبول بالترشيح في المؤتمر الديمقراطي. كما أن الارهاب الدولي الموجه من قبل الدولة (« العقيدة الريغانية » المحتفى بها) اعتُبر باهظ التكاليف بالنسبة لنا وبالتالي ممارسة تدعو إلى الشك والمساءلة. وانسجاماً مع ذلك كان ثمة نزوع في السنوات الأخيرة من حكم ريغان نحو تفضيل الانفراج على المجابهة، تفضيل الحرب الاقتصادية والايديولوجية على الارهاب المكشوف البحت. وكما هو متوقع فإن العبارات الأكثر اتصافاً بالحنكة السياسية حلّت هي الأخرى محل الخطب البلاغية الملتهبة.

من المفهوم مع ذلك أن علينا أن نبقى حذرين ومتيقظين. فرئيس تحرير البوسطن غلوب

الليبرالية هـ. د. س. غرينواي H.D.S Greenway يورد قصيدة لكافا في Cavafy تصف « مملكة كلاسيكية تصاب بالعجز جراء الوصول الوشيك لبرابرة يتهددون، بطبيعة الحال، مصير الحضارة والمدنية بالذات». (٤) إننا في الوضع نفسه: « فمنذ أكثر من أربعين سنة ظلت الولايات المتحدة تدعّم أسوارها لدرء البرابرة عنها » وغرينواي الذي هو من منتقدي التطرفات الريغانية يحذّر ويطالب بأن علينا أن نكون متيقظين « كي لا تتحول الركائز والدعامات إلى بدائل عن الاستراتيجية... فالضرورة المتصورةللوقوف في وجه الشيوعية ومجاراتها في الهند الصينية ألحقت باستقرارنا الداخلي أضراراً أكبر من أي شيء آخر منذ الحرب العالمية الثانية » ـ كما ألحقت أضراراً بـ « استقرار » الآخرين أيضاً مثلما يتذكر ريش مكتب تايم ـ لايف السابق في سايغون جيداً ولكنه يتجنب تذكيرنا نحن. « إن العجز الذي أصابنا جراء قيامنا ببناء دفاعاتنا في الثمانينات قد ينطوي على مضاعفات مماثلة في التسعينات »؛ ومضاعفات هذا الموقف الدفاعي في امريكا الوسطى وغيرها من الأماكن تمر هي الأخرى مرور الكرام. أما اليوم فإن فرصاً جديدة باتت متاحة لنا بفضل مبادرات غورباتشوف ونجاح الادارة الريغانية في « الابقاء على الضغط وكبح النزعات المغامرة السوفيتية ». وعلى الرغم من أن « الاتحاد السوفيتي في ظل حكم غورباتشوف قد لا يكون ساعياً بالضبط إلى السلام »، فإن معاهدة الحد من الأسلحة والصواريخ (INF) قد وُقعت، و « الأسطول السوفيتي بات يتخذ مواقف دفاعية أكثر وعدوانية هجومية أقل من ذي قبل »، كما أن غورباتشوف « يتحدث الآن عن تقليص القوات السوفيتية في أوربا الشرقية ». غير أن « التخلي عن الحذر والتيقظ ليس هو الرد بل وقد يغري السوفيت بالسعي إلى تحقيق الفوائد بدلاً من التركيز على الاتفاق معنا ». ولاحظ غرينواي مستحسناً أن المرشح الديمقراطي للرئاسة ميكائيل دوكاكيس Michael Dukakis « يتخذ موقفاً يمينياً صحيحاً » من هذه القضايا معتبراً أن هذه الفرص الجديدة « تتطلب جهوداً متشددة، براغماتية ومتدرجة » لاختبار مدى امكانية تسليم البرابرة على الأسوار أخيراً بتقليص هجومهم على الحضارة نفسها بفضل دفاعنا الثابت والصامد عن الفضيلة.

تلك هي وجهة النظر الليبرالية. أما الموقف المحافظ فقد تم التعبير عنه في تقرير مرفق أعده ديفيد ويلسون David Wilson من جنوب افريقيا بعنوان « افريقيا الجنوبية تبقى رغم الصعوبات ». ويقول متحدثاً عن طائفة البيض في جنوب افريقيا مايلي:

« لقد بنوا مجتمعاً جليلاً حقاً في بلاد تنعم بالراحة القصوى والطبيعة الخلابة وبطاقة طويلة الأمد لخلق المزيد والمزيد من الثروة والغنى. إنهم يعرفون هذه الحقيقة ويعتزون بها. وهم لا يستطيعون أن يروا أي سبب يدعوهم إلى الانتحار الاقتصادي والثقافي الحضاري وهدم هذا الصرح المهيب كله لا لشيء إلا ارضاء نزوات الطلاب الامريكيين الغارقين في مواخير المخدرات والساسة المدمنين على الكذب ».

ثمة اتفاق بين الجميع من أول الطيف إلى آخره على أن مهمة كبح جماح البرابرة تقع على عاتقنا نحن. قد يكون الاقتصاد العالمي ذا أقطاب ثلاثة، غير أنه لا يوجد سوى قبضاي واحد ووحيد في الشارع يتولى مهمة الحفاظ على النظام لدى تفاقم المشاكل، كما أكدت الأحداث مرة أخرى في اثناء أزمة الخليج الأخيرة، حيث صدرت نداءات مفضوحة تدعو الولايات المتحدة إلى أن

تصبح « دركياً عالمياً ». أو بعبارة أوضح قائلاً بضمن عملية وضع الناس في أماكنهم المناسبة ويفرض عليهم أن يلزموا حدودهم المرسومة ـ فيما يتولى الآخرون مهمة دفع الأجور المستحقة مقابل مثل هذه الخدمات.

وفي اطار المجالات الخارجية التي تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عنها بالقوة فإن المصالح العامة دائبة بانتظام مرة أخرى على « مراوغة الرأي العام مراوغة كلية » مما يستدعي تحركاً نشيطاً لفرض الانضباط كما حصل في امريكا الوسطى عبر سنوات العقد الماضي. غير أن التدابير المستخدمة بدت في ١٩٨٨ فعالة وناجحة جزئياً فقط. فعلى الرغم من ذبح عشرات الألوف من البشر واغراق منطقة النفوذ الامريكي التقليدية هذه في أوحال البؤس والمعاناة أكثر، فإن السكان الأصليين الموهومين المضللين ما زالوا يصرون على المقاومة مما يثير الخوف والقلق ازاء أن تكون جهود الولايات المتحدة قد أخفقت. بالنسبة لنيكاراغوا خاف الصقور من احتمال تخلينا عن القضية، في حين تركز رد الحمائم على القول بأن جهودنا الرامية إلى « اجبار الثورة الساندينية على ارتداء عباءة الديمقراطية الامريكية »، قد لا تكون جديرة بـ « المخاطرة » (جون أوكس John Oakes) وقد تكون نيكاراغوا « بعيدة عن متناول نوايانا الطيبة » (جيفرسون مورلي Morley)(٥). أما في السلفادور فإن « الوسط المعتدل » الذي يسير قدماً على الطريق الاصلاح والديمقراطية تحت وصايتنا مع السعي إلى كبح ارهاب اليسار واليمين المتطرف، كان موشكاً على الانهيار على الرغم من أن حزب آرينا ARENA، حزب فرق القتلة، ما زال يوفر آفاقاً لأعمالنا الخيرية مثله مثل « النظم الديمقراطية الوليدة » في كل من غواتيمالا وهندوراس. تلك أيضاً هي من الحقائق المذهبية العقائدية.

خلال السنوات الريغانية برهن الجمهور العام في الداخل أنه غير قابل للتوجيه والادارة إلى حدود أجبرت الحكومة على التخفي وممارسة نشاطها الارهابي بصورة سرية. وعلى الرغم من أن الطبقة المتخصصة دأبت على أداء وظيفتها فإن الجماهير المغفلة الجاهلة ظلت عصية على القدر اللازم من الترويض.

٣ ـ مسؤولية حرية العمل والتصرف

كما في ١٩٨٠ من المفيد تمحيص كلمات الخبراء لدى مجيء الادارة الجديدة إلى كراسي الحكم في ١٩٨٨،وخصوصاً الحمائم الليبراليون الذين يشكلون حدود المعارضة المسموح بها إذ يعلنون عملياً: « إلى هنا فقط، وليس أبعد من ذلك!». فكما جرى التوثيق توثيقاً وافراً في أماكن أخرى.(٦) لم تكن وسائل الاعلام خلال سنوات حكم ريغان تسمح بظهور أي تحد لمشروع « اقامة النظم الديمقراطية » في الدول الارهابية المدعومة من الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى و « استعادة الديمقراطية » في نيكاراغوا، ذلك المشروع الذي شكل « قضية نبيلة » حتى ولو عانت الوسائل من بعض النواقص والعيوب في المسألة الثانية لأن القوى العميلة المفوضة بالهجوم على

نيكاراغوا اثبتت أنها لم تكن « أدوات صالحة ». أما التقويمات اللاحقة فنادراً ما تخرج عن هذا الاطار العقائدي الثابت.

ثمة وجهة نظر كاشفة يقدمها روبرت باستور Robert Pastor وهو متخصص في العلوم السياسية وشغل منصب مدير قسم الشؤون الامريكية اللاتينية والكاريبية في مجلس الأمن القومي خلال سنوات حكم كارتر، في دراسة قيّمة لسياسة الولايات المتحدة ازاء نيكاراغوا.(٧) « والسؤال الأساسي الجوهري » الذي يطرحه هو ما إذا كان « ممكناً بالنسبة لدولة قوية مثالية مثل الولايات المتحدة مع دول صغيرة وفقيرة قريبة منها وعلى ضفافها أن تقيم علاقات سليمة مفعمة بالاحترام ». أما مقترحاته السياسية فتتعلق بـ « الطرق التي تكفل ادارة أزمات الخلافة والثورات في المستقبل بصورة أنجح وأكثر فعالية من جانب الولايات المتحدة »؛ ودور « المدير » جنباً إلى جنب مع مبدأ « حق الولايات المتحدة في التدخل » كانا يتمان « دائماً تقريباً انطلاقاً من النوايا الحسنة ».

نادراً ما ظهر على ساحة المنظومة السياسية والايديولوجية شخص أكثر التزاماً بالقيم الليبرالية وميلاً إلى تجنب طرائق العنف من باستور وبالتالي فإن تصوراته تكتسب أهمية استثنائية في تقويم آفاق أي نظام عالمي جديد. يتشدد باستور في انتقاد المحاولة الريغانية الرامية إلى « تعزيز الديمقراطية في نيكاراغوا » عن طريق دعم الكونترا. وهو يرفض الاعتقاد الشائع بأن الساندينيين هم وحدهم من يقع عليهم اللوم على التوترات والصراع. بل يرى أن المشكلة هي مشكلة « كوابيس متبادلة » لدى كل من ماناغوا وواشنطن: « فالحكومتان، كلتاهما، كانتا غير آمنتين وغير واثقتين احداهما بالأخرى إلى حدود قصوى مما جعلهما عاجزتين عن رؤية أية وسيلة للتأثير احداهما في الأخرى إلا عن طريق القوة ».

وباستور، إذ يعترف بـ « الكوابيس المتبادلة » و « انعدام الأمن » لدى الطرفين كليهما، إنما يتخذ لنفسه موقعاً عند التخوم المتطرفة على يسار الطيف المسموح به، معارضاً النظرة السائدة التي تقول إن الساندينيين وحدهم مسؤولون عن العنف والمعاناة والآلام التي ملأت هذه السنوات. ومن منطلقات مماثلة كان الرئيس كارتر يرى أننا لسنا مدينين بشيء للفيتناميين لأن « التدمير والخراب كانا متبادلين ». أما أولئك الذين لا « يقبضون » « تطرفاته الأخلاقوية » فيحصرون اللوم بهانوي وفيتكونغها « أو بأسيادهم في الكرملين وبكين » على « التدمير والخراب المتبادلين ».

يرى باستور أن الملامة جراء التعويل على القوة من جانب كل من نيكاراغوا والولايات المتحدة من أجل « ممارسة التأثير على الطرف الآخر » تقع، بالدرجة الأولى، رغم المسؤولية المشتركة، على عاتق الساندينيين. فـ « التصورات المسبقة للامبريالية » لدى الساندينيين أدت إلى « تضييق قدرة الولايات المتحدة على التأثير ايجابياً عليهم » ـ دفعهم، مثلاً، إلى القبول بالمفاوضات التي كانوا « يعتبرونها. . . دليل ضعف » (وفي حقيقة الأمر فإن الساندينيين كانوا مؤيدين على الدوام وبصورة منتظمة للمفاوضات ولكن الولايات المتحدة دأبت باستمرار وعناد على استبعادها مع غيرها من الوسائل السلمية التي لا تنطوي على أية جاذبية بالنسبة لخصم يكون ضعيفاً سياسياً رغم جبروته في الميدانين العسكري والاقتصادي).

.ويتحدث باستور عن أن مسؤولية الساندينيين أكبر من ذلك ويقول:

« عرقل الساندينيون، إذ ظلوا يعتبرون خصومهم أعداء طبقيين ومرتزقة، أي حوار كان من شأنه أن يتيح لهم فرصة التفاوض حول مخرج ما من حربهم ومن محنتهم الوطنية. وبدلاً من ذلك فإنهم كلما بالغوا في القتال زادوا ابتعاداً عن أهدافهم الأصلية. صحيح أن الساندينيين كانوا يسعون إلى الاستقلال ولكنهم أجبروا على أن يصبحوا أشد تبعية واعتماداً على الاتحاد السوفيتي. حاولو أن يبنوا دولة جديدة ولكنهم حوّلوا شعبهم إلى جيش. أرادوا أن يحسنوا نوعية الحياة بالنسبة للفقراء، غير أن هؤلاء الفقراء هم الذين يقاتلون ويموتون. أما الانجازات الهامة التي تحققت في بداية الثورة في ميدان الرعاية الصحية ومحو الأمية والجهود الايجابية التي بذلت في مجال الاصلاح الزراعي فقد تعرضت للأخطار وكادت تُنسف جراء عسكرة البلاد وتبديد الموارد الشحيحة على الحرب ».

لذا فإن مسؤولية التدمير شبه الكامل لنيكاراغوا تقع بالدرجة الأولى على عاتق الساندينيين، بصرف النظر عن تطرف الريغانيين في الرد على الاستفزازات الساندينية، لا لشيء إلا لأنهم شجبوا المعارضة الداخلية شجباً كلامياً. ومثل هذه المعاملة القاسية للمنشقين والمعارضين تشكل عدواناً صارخاً على الولايات المتحدة. ولبروز مدى عمق هذا الهاجس يكفي أن نتأمل في رد فعل ادارتي كارتر وريغان على ما كان يحدث في السلفادور وغواتيمالا في الأعوام ذاتها، أو أسلوب معاملة أصحاب الرأي المخالف في الولايات المتحدة نفسها في السنوات الأولى التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية.(٨)

يتابع باستور كلامه ويقول إن ثمة سبباً ثانياً للصراع ألا وهو دعم الساندينيين لأولئك الذين لاذوا بالجبال هرباً من الارهاب المدعوم من الولايات المتحدة في السلفادور. والولايات المتحدة، إذ أرادت أن ترد على هذه الجريمة بحماس مفرط، ابتدعت « العقيدة الريغانية حول التحرر الوطني (التي) كانت شبيهة بمبدأ، ثورة بلا حدود، لدى الساندينيين ».

وهذه الفكرة الأخيرة تشكل احدى الانجازات الكبرى لجهاز الدعاية والتحريض الريغاني (« الدبلوماسية الشعبية »): إن خطاباً ألقاه توماس بورجه Tomas Borge أكد فيه أن نيكاراغوا غير عازمة على تصدير ثورتها بل تتطلع لأن تصبح مثالاً يحتذى في نظر الآخرين، قلبه بمهارة فائقة مفوضو الولايات المتحدة إلى تهديد بغزو نصف الكرة الغربي (« ثورة بلا حدود ») ـ يا للانقلاب الدعائي المفيد إلى أبعد الحدود مما جعله يبقى عصياً تماماً على حملات الافتضاح التي انطلقت من الأيام الأولى لنشر هذه الأكاذيب المتعمدة الصادرة عن وزارة الخارجية والتي باتت الآن مترسخة بوصفها أقرب إلى التاريخ الرسمي.(٩)

باختصار، إن الخطأ هو خطؤهم هم، مهما كان الرد الريغاني الكابوسي قميئاً وبشعاً بعد سنوات الانفتاح الكارترية. ففي تلك الأيام التي كانت أفضل، كانت نيكاراغوا سوموزا دولة صديقة وبقيت احدى أكثر البلدان تمتعاً بالمساعدات الامريكية في امريكا الوسطى ـ بما فيها المساعدات العسكرية لأن سوموزا كان حليفاً له قيمته، كما قالت بعثة المساعدات (AID) في ١٩٧٧ ولأن « الاستثمارات الامريكية مرحب بها من قبل اقتصاد المشروع الحر النامي

لنيكاراغوا ». ويلاحظ والتر لافبر Walter Lafeber أنه :«حتى أيار ، ١٩٧٩ أي قبل هروب سوموزا بشهرين، فإن الولايات المتحدة أبدت مطالبته (مطالبة سوموزا) بقرض يبلغ ٦٦ مليوناً من الدولارات من صندوق النقد الدولي (IMF) » وبعيد ذلك « أعلن » البيت الأبيض عن « ضرورة الحفاظ على الحرس من أجل، حماية النظام » فيما « كانت قوات سوموزا في اللحظة ذاتها تقصف الأحياء الفقيرة وتقتل الناس في الشوارع دون تحديد وبصورة عشوائية وتنهب المدن . . وتقتل آلاف النساء والأطفال » .(١٠)

لدى استعراضه لسنوات حكم كارتر يبين باستور بوضوح أن أحداً لم يفكر باستبدال سوموزا حتى أصبح الطاغية المستبد رجلاً « لا يمكن الدفاع عنه » ازاء المعارضة الداخلية التي اتسعت كثيراً حتى شملت فئة رجال الأعمال المحافظة التي تشكل الحليف الطبيعي للولايات المتحدة. « إن قرار سوموزا القاضي بضرب المعارضة المعتدلة » في أيلول ١٩٧٨ بما في ذلك اعتقال مدير الشركات اليميني المتطرف آدولفو كاليرو Adolfo Calero مع آخرين من قادة رجال الأعمال، « كان أحد العوامل الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة إلى اعادة النظر في سياستها السابقة القائمة على عدم التدخل القاطع في الشؤون الداخلية ». أما مصائر الفقراء على أيدي سوموزا فلم تتمكن من أن تفضي إلى مثل هذه المراجعة أو اعادة النظر.

عندئذ حاولت الولايات المتحدة أن تتخلص من سوموزا ـ ولكن، كما يبين باستور، شريطة الاحتفاظ الدائم بحرسه الوطني الذي دأب على مهاجمة السكان والاعتداء عليهم « بقسوة لا تمارسها أية أمة إلا ضد أعدائها ». ففي تشرين الثاني ١٩٧٨ « أكدت » لجنة اعادة النظر التابعة لمجلس الأمن القومي « مرة أخرى على أن وحدة الحرس شكلت احد الأهداف الهامة لسياسة الولايات المتحدة. . . ولم ينشأ أي خلاف حول هذه النقطة الأخيرة »، ويقول باستور: «باعتراف الجميع أن أية حكومة لا ترتكز إلى قاعدة عسكرية قوية في فترة ما بعد سوموزا من شأنها أن تخضع لسيطرة الحركة الساندينية (FSLN)(١١)» .

ومع انهيار سياسة الحفاظ على «النظام السوموزي بدون سوموزا»، بقي الهدف متركزاً على دعم « الديمقراطية » ضد الساندينيين. ففي ٢٩ حزيران، قبل ثلاثة أسابيع من النهاية « كانت المرة الأولى في عام كامل من اجتماعات مجلس الأمن القومي التي صرح فيها أحدهم بأن الهدف المركزي للولايات المتحدة كان شيئاً آخر غير منع الساندينيين من تحقيق الانتصار »؛ والمحاولات التي بذلت للحفاظ على الحرس الوطني واستبعاد الساندينيين عن السلطة كانت باءت بالفشل بعد رفض «المعتدلين» بمن فيهم جمعية رجال الأعمال (COSEP) السير في ركاب الولايات المتحدة وتنفيذ مخططها. ثم حاول حماتم كارتر «تعديل مواقف الجبهة الساندينية FSLN» عن طريق التدريب العسكري والمساعدات الاقتصادية التي تشكل الوسائل الكلاسيكية للسيطرة. فما إن انهار النظام المدعوم من الولايات المتحدة حتى عرض كارتر المعونة الاقتصادية الموجهة بأكثريتها إلى القطاع الخاص مع الدعم النشيط لممثلي أوساط رجال الأعمال، «بما فيها مجلس الامريكتين التي تمثل ٨٠ بالمئة من شركات الولايات المتحدة التي تملك استثمارات في امريكا اللاتينية»(١٢).

وفي الوقت نفسه توقف صانعو القرار السياسي عند جملة من «المسائل الشائكة» مثل تأييد انقلاب يتم في تشرين الأول ١٩٨٠ بمبادرة «مجموعة من المدنيين المعتدلين» تحت قيادة «الرئيس الشاب والديناميكي لاتحاد المنتجين الزراعيين» جورجي سالازار Jorge Salazar . وهي مسألة نامت حين قُتل سالازار في احدى الاشتباكات مع قوات الأمن. كما بقيت الادارة «صماء» حين اجتمع ضباط الحرس الوطني بمن فيهم اينريكي بيرموديز Enrigue Bermúdes (قائد الكونترا فيما بعد) بعضو الكونغرس المتحمس لسوموزا جون مورفي John Murphy وعقدوا مؤتمراً صحفياً في واشنطن في شهر آب ١٩٧٩ حذروا فيه من الخطر الشيوعي ودعوا إلى اجتماع لاعداد الخطط الكفيلة بالإطاحة بالساندينين. ومن المفترض أنها بقيت «صماء» أيضاً حين قام النظام العسكري الأرجنتيني بارسال خبراء لتدريب رجال الحرس الوطني السابقين في هندوراس استعداداً لشن الهجوم على نيكاراغوا بعد عام واحد. أما التجاوزات الساندينية فقد أدت بعدئذ إلى سوق التعويل المتبادل على القوة في طريقه المحتوم حسب رواية باستور.

يدعو باستور إلى وضع حد لـ «العلاقة الناجمة عن السياسات الخاطئة واطلاق النعوت المتسرعة التي أعطت نتائج معكوسة». وهو يؤيد موقف «المعتدلين المهتمين بالديمقراطية»، وتحديداً موقف راميرو غورديان Ramiro Gurdian ، زعيم رجال الأعمال الموالين للولايات المتحدة (المعارضين ليس ثمة آخرون جديرون بلقب «المعتدلين الديمقراطيين»)، الذي يدعو إلى «الواقعية» بدلاً من «الكابوس المتبادل».

يرى باستور أن الولايات المتحدة لم تنطلق قط من «أية رغبة في نهب الموارد أو في غرس الفلسفة السياسية، على الرغم من أن تاريخ سياسة الولايات المتحدة في امريكا الوسطى زاخر بالأمثلة الدالة على الشيئين كليهما»، بالدرجة الأولى، بل من منطلق الخوف. قد يكون هذا «خوفاً في غير مكانه» ولكنه خوف واقعي تماماً: إنه الخوف من أن جماعة معادية يمكن أن تأتي إلى السلطة وتتحالف مع أحد خصوم الولايات المتحدة» ـ ما نشجبه بمرارة تحت اسم «مبدأ بريجنيف» لدى صدوره عن العدو وقد يكون نابعاً عن هواجس أمنية في أوروبا الشرقية تكاد تكون قريبة من مخاوفنا في أمريكا الوسطى، إذا ما نظرنا إليه من منظار التاريخ.

وأطروحة باستور واضحة وصريحة وتشكل تعبيراً صارخاً عن وجهة النظر السياسية لدى متطرفي المعارضة من حمائم اليسار:

«لم تكن الولايات المتحدة راغبة في السيطرة على نيكاراغوا أو على غيرها من الدول في المنطقة، ولكنها لم تكن في الوقت نفسه تريد للتطورات أن تخرج عن السيطرة. كانت تريد أن يتصرف النيكاراغويون باستقلالية تامة شريطة ألا يؤثروا حين يفعلون ذلك سلباً على مصالح الولايات المتحدة».

باختصار، لنيكاراغوا وغيرها من البلدان حق أن تكون حرة ـ في أن تفعل ما نريده نحن منها؛ يتعين عليها أن تكون مستقلة في اختيار طريقها طالما أن اختيارهم متطابق مع مصالح الولايات المتحدة. أما إذا استخدمت الحرية التي نوفرها لهم بطريقة بعيدة عن الحكمة فإن لنا الحق، كل الحق، في الرد دفاعاً عن النفس وإن كانت وجهات النظر والآراء قد تختلف حول الخيارات

التكتيكية الملائمة.

لاحظوا أن مفهوم الحرية والاستقلال يستجيب إلى حد كبير لمستلزمات العقيدة الليبرالية فيما يخص السكان على المستوى الداخلي، الذين يجب أن يكونوا أحراراً في المصادقة على القرارات التي تتخذها صفوتهم، ولكن لا يحق لهم أن يختاروا بصورة غير حكيمة نتيجة الجهل والعجز عن ادراك المصالح العامة التي تقع وراء آفاقهم المحدودة. لابد لنا من أن نثمن مدى الحرص على وقاية الجماهير الجاهلة من احتمال اختيار طريق لم ترسمه لها صفوتها بالذات.

ثمة مثال آخر ذا علاقة بالموضوع يوفره تقرير سري لجهاز المخابرات القومي صدر في ٢٦ / ٧ / ١٩٥٥، وكشف عنه مؤخراً، حول «تطورات محتملة في غواتيمالا» بعد الانقلاب الناجح الذي نفذته الاستخبارات المركزية (السي. آي. أي CIA) في ١٩٥٤ والذي أنهى تجربة غواتيمالا التي دامت عشر سنوات في ظل الديمقراطية الرأسمالية. أو، حسب اللغة المفضلة لدى محللي أجهزة المخابرات، بعد «انهيار نظام آربنز Arbenz في حزيران ١٩٥٤» حين قام قادة الجيش «القلقون ازاء رحابة صدره مع الشيوعيين في الحكومة» باجبار آربنز على الاستقالة(١٣). لمست استخبارات الولايات المتحدة لدى نظام كاستيلو آرماس Castillo Armas المفروض من واشنطن التزاماً مثيراً بـ «أشكال وممارسات ديمقراطية، بالاصلاح الزراعي، بتطوير صرح اقتصادي حديث، وبحماية الحركة العمالية الحرة والمكاسب الاجتماعية» والبرهان هو أن الأشكال الديمقراطية تعرضت للتفكيك عن طريق القوة وتم حرمان معظم السكان من حق الانتخاب كما تم قلب الاصلاح الزراعي رأساً على عقب، «والاقتصاد الغواتيمالي تعرض لقدر كبير من الهزال والضعف بعد سقوط آربنز»، والحركة العمالية «دُمِّرت كلياً تقريباً» كما أن «الجماعات الريفية تواجه قدراً أكبر من الصعوبة في الحصول على الدعم الحكومي» بعد تخريب المنظمات الفلاحية والغاء «حق التنظيم» فيما جرى الغاء سائر المكتسبات الاجتماعية التي تحققت خلال الفترة الديمقراطية التي دامت عقداً من الزمن. مثيرة أيضاً تلك الحقائق التي بيّنها مساعد الوزير هولاند Holland والتي تقول بأن كاستيلو آرماس Castillo Armas «قاد الحركة التحريرية الأولى في التاريخ من أجل تحرير امة وقعت في براثن الشيوعية العالمية» (في بلد «لم يكن فيه بالتأكيد أكثر من أربعة آلاف، وربما أقل بكثير، من الشيوعيين .. في أوج عهد آربنز»).

مع ذلك، ورغم هذه التطورات الملائمة، فإن مشكلات معينة ظلت معلقة. تركزتاحدى هذه المشكلات على أن «أكثرية الغواتيماليين الواعين سياسياً تعتقد بأن الولايات المتحدة هي التي خططت لثورة ١٩٥٤ ونفذتها»، وهذه رؤية غير مقبولة للواقع الذي ينبغي اخفاؤه حتى في التحليلات الاستخباراتية الداخلية. «ثمة شعور حاد بالانتماء الوطني، شعور يصل إلى حدود اللامعقول، يطبع السياسة الغواتيمالية بطابعه. ثمة نزوع جامح وقوي نحو ارجاع تخلف غواتيمالا إلى المستثمرين الأجانب وخصوصاً أولئك القادمون من الولايات المتحدة» ـ الذين شكلوا الكتلة الرئيسة لعملية السي. آي. إي. (CIA) غير المسموح ذكرها. «حتى العناصر الأشد ولاء للولايات المتحدة في المنطقة ليست منيعة على مثل هذا النمط من النزعة الوطنية المتطرفة» ـ أي «تدني

المستوى الثقافي » لدى الشعب الغواتيمالي الأمر الذي شكت السي. آي. إي. CIAمنه باستمرار والذي لم يتوفر له العلاج الشافي بعد. (١٤)

و« تراث ثورة ١٩٤٤ » لم يكن اقل خطورة. « فالعديد من الغواتيماليين مولعون بحماس بالمثل الديمقراطية ـالوطنية لثورة ١٩٤٤ » وخصوصاً بـ « البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي أطلقها نظاما آريفالو Arevaloوآربنز ». وخلال سنوات الديمقراطية المتطرفة هذه « تمت صياغة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين واستغلالها من قبل القيادة الشيوعية الصغيرة » التي « تمكنت من ادخال تدابير بدت ملبية لبعض تطلعات هؤلاء العمال والفلاحين » بما في ذلك « تحقيق تقدم غير قليل في مجال تنظيم الاتحادات المدينية والريفية » مع « اقناع الحكومة بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي لتوزيعها على من ليس عندهم أرض » في اصلاح زراعي ناجح.

على الرغم من أن هذه الأوهام الغريبة تشغل أذهان « العديد من الغواتيماليين » بمن فيهم العمال والفلاحون بل وحتى الطبقة السياسية والعناصر الموالية للولايات المتحدة، فإن من المحتمل أن الغواتيماليين الذين يتمتعون بقدر يزيد عن الحد الأدنى من الوعي السياسي لا يزيد عددهم عن مئتي ألف نسمة ». ومن هذه الأقلية الصغيرة، « قلة هي التي تفهم ابعاد سيرورات الديمقراطية ومسؤولياتها » مما يجعل « تحقيق الحكم الديمقراطي المسؤول أمراً بالغ الصعوبة ».

مرة أخرى تتعرض أريحية حكومة الولايات المتحدة للاحباط جراء « غباء الانسان العادي المتوسط ». والتاريخ اللاحق يكشف كيف أن غواتيمالا هي الأخرى بقيت « بعيدة عن متناول نوايانا الطيبة ». ليست عملية ادارة الديمقراطية أمراً سهلاً في البلدان التابعة حين تكون الجماهير الجاهلة عاجزة عن ادراك مسؤولياتها وتخرج عن « دائرة السيطرة » أو تشب عن الطوق. تلك هي المشكلات التي ظلت تقض مضاجعنا جيلاً بعد جيل؛ وهي لا تبدو وشيكة الزوال.

يشكل هذا التقرير التقويمي الصادر عن جهاز الاستخبارات القومي مثالاً نموذجياً عن ذلك الجنس الأدبي المتخصص بمراوغة الحقائق غير المرغوبة مراوغة بالغة الدقة والمهارة، بالتسامح السهل والهين مع التناقض الذاتي، وبترديد المواعظ الايديولوجية كالببغاوات بطريقة نعتبرها مثيرة للسخرية إذا اتبعها بعض الأعداء الرسميين. أما محررو الطبعة الحكومية لنشرة (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة) التي أوردت التقرير المشار إليه فيقدمونه بالعبارة التي تقول إن « تقويمات الاستخبارات القومية (ن. إ. ق. NIE) شكلت تقارير متعددة المصادر رفيعة المستوى موفرة تقديرات موثوق بها ونافذة لمشكلات حيوية في السياسة الخارجية »، صيغت بعناية، نوقشت وتمت مراجعتها من قبل جهاز الاستخبارات المركزي (السي. آي. أي.) وغيره من الأجهزة الممثلة في اللجنة الاستشارية الاستخباراتية، وجرى « تعميمها تحت اشراف السي. آي. أي. على رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين من مرتبة وزير ومجلس الأمن القومي ». فمن الوظائف الهامة للمخابرات، مثلها مثل تلك الطبقة المحترفة بصورة عامة، خلق اطار من الوهم من شأنه أن يحمي صانعي القرار والقطاعات المتنفذة الأخرى من النخبة من ادراك المعنى الكامن فيما يقومون به من عمل حتى يستطيعوا أن ينفذوا مهماتهم الضرورية ـ وهي مسبوكة بوضوح قاس عند الضرورة ـ دون

أي وخز للضمير بل ومع احساس بالاستقامة. ليس سهلاً وضع الناس وراء المتاريس دفاعاً عن الوجود ضد البرابرة المهاجين من سائر الجهات الأربع، وأولئك الذين يتحملون مثل هذا العبء هم بحاجة إلى كل المساعدة التي يستطيعون الحصول عليها.

أما لدى مخاطبة الجماهير الغارقة في الجهل فإن الأوهام وحدها تكفي، ولا بد من العمل بحرص من أجل كبت الصياغة الموازية للأهداف السياسية الفعلية وحجبها بعناية. لذا فإننا نجد اختلافاً مميزاً بين « الدبلوماسية الشعبية » التي تمارسها وسائل الاعلام وقطاع كبير من أوساط الباحثين الأكاديميين من جهة، وبين السجل الداخلي من الجهة الثانية. كلاهما يدأب على نسج الشبكة المطلوبة من الأوهام، غير أن التحليل الموازي للهموم والأهداف السياسية الفعلية يبقى محصوراً في السجل الداخلي لأي نظام ايديولوجي يعمل بشكل سليم.

٤ ـ الاحتواء دون التصدي

خلال سنوات حكم كارتر امتد طيف صنع القرار السياسي من مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brezezincki، وهو من الصقور، إلى الحمائم الليبراليين مثل باستور Pastor عضو مجلس الأمن القومي وفيرون فاكي Viron Vaky نائب وزير الخارجية للشؤون الأمريكية. تركز مبدأ بريجنسكي على القول بأن « علينا أن نظهر بأننا ما زلنا القوة الحاسمة في تحديد النتائج السياسية في أمريكا الوسطى وأننا لن نسمح للأخرين أن يتدخلوا ».(١٥) وفي المجلة الليبرالية فورين بوليسي Forein Policy قدم فاكي تقويمه لسنوات عهد ريغان ومقترحاته بشأن « احتواء ايجابي في نيكاراغوا »، مع تجنب الأخطاء الريغانية.(١٦) لنعاين الأن الخط البديل الذي كان يحظى بتأييد الحمائم.

يتلمس فاكي خيارين سياسيين « واقعيين »: « الاحتواء » أو « الدحر ». وبما أن خيار « الدحر » بالعنف الذي وقع عليه اختيار الريغانيين قد فشل فإن علينا أن نبحث عن « بدائل اخرى من أجل احتواء الثورة الساندينية ». « أما الحجج الرئيسة » الداعمة لتأييد الكونترا:

« فقد تركزت على أن حرب استنزاف أطول مدى من شأنها أن تضعف النظام كثيراً، وأن تستثير عمليات قمع أكثر تشدداً وتطرفاً، فتقضي على كسب قدر كاف من التأييد من جانب السكان المستائين في نيكاراغوا مما يؤدي، عاجلاً أو آجلاً، إلى الاطاحة بالنظام عبر ثورة شعبية، إلى التدمير الذاتي جراء الانقلابات الداخلية أو عمليات التمزق والانشقاق في صفوف القيادة، أو الاستسلام ببساطة لانقاذ ما يمكن انقاذه ».

لا يرى فاكي أي أسباب للقلق ازاء هذه الأهداف غير أنه يتلمس مشكلة معينة. فالكونترا « عجزت عن كسب أي تأييد سياسي ذي شأن داخل نيكاراغوا حتى بعد أن بدأت شعبية الساندينيين تتدهور وتتراجع »، كما أنها « عجزت عن تحقيق اي نجاحات عسكرية لافتة للنظر » ـ وهذا، بالمناسبة، أمر بالغ الاثارة نظراً للميزات التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ والتي قُدمت لها من جانب القوة العظمى التي تقف وراءها وترعاها.(١٧) أضف إلى ذلك أن هذه حقيقة لا يمكن

الاعتراف بها أو مناقشتها داخل المؤسسات الايديولوجيةفي الولايات المتحدة. فوسائل الاعلام والتعليقات المنسقة، مثلاً، لا تستطيع أن تسأل لماذا، ليس ضرورياً بالنسبة للكي. جي. بي. أن يقوم بارسال شحنات جوية يومية من الأسلحة والمواد الغذائية والمعدات لضمان بقاء المتمردين السلفادوريين على أرض المعركة في حين تلوذ عصابات الكونترا بملاجئها الآمنة في هندوراس حين تصبح محرومة من شحنات المعدات والتجهيزات المنتظمة والتي هي شحنات تتجاوز من حيث المدى والنوعية أية نظائر لها في تاريخ الحروب الغذائية ولم يحلم بها، مجرد حلم، اي تنظيم فدائي صادق وحقيقي؛ ويتفق الجميع على أن الكونترا هذه كانت موشكة على الاضمحلال والزوال بسرعة لولا تدخل الولايات المتحدة بالقوة العسكرية ولولا تهديدها بالمزيد من العمليات الانتقامية في سبيل حماية الكونترا وملاجئها الموجودة على الحدود الهندوراسية.

يتابع فاكي كلامه ويقول إن الادارة « ركزت » طوال رغبتها في تحقيق هدف دبلوماسي على « التفاوض حول الشروط والبرامج الزمنية التي سيتخلى الساندينيون في ظلها عن السلطة ». ولكن هذه المطالب، « مهما بدت معقولة ومثالية » لم تكن واقعية وبالتالي لا بد من النظر في بدائل أخرى. لاحظوا أن المطالبة بقيام الحكومة المنتخبة بـ « التخلي عن السلطة » للقوى العميلة للولايات المتحدة التي « عجزت عن كسب أي تأييد سياسي ذي شأن » أمر « معقول ومثالي ». مرة أخرى نرى المعنى الحقيقي لكلمة « الديمقراطية » في الثقافة السياسية، جلياً وواضحاً.

على البديل المفضل أن يستند إلى الاعتراف بأن « أحداً من القوى المتصارعة في أمريكا الوسطى، بما فيها الولايات المتحدة، لا يستطيع أن يفرض حلاً متفاوضاً بشأنه يكون ملبياً لمطالبه كلها »، ولا بد للولايات المتحدة من أن تكون « احدى القوى المتصارعة في أمريكا الوسطى » ـ بل والقوة الحاسمة فعلاً ـ وهذا أمر يبقى شرطاً مسبقاً غير قابل للنقاش من شروط التحليل. وإذا كان « مجرد السماح للساندينيين بالبقاء على قيد الحياة من شأنه بحد ذاته أن يكون مدمّراً بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وتوازن القوة على المستوى العالمي » فإن علينا أن نجد خطأ في استراتيجية الادارة التي استخدمت وسائل غير متناسبة مع « الاستنتاج المنطقي الحتمي . . . الذي يقول بضرورة الاطاحة بالنظام ». غير أن الافتراض هذا يثير قدراً من الشك؛ فالولايات المتحدة قد تتمكن من البقاء على قيد الحياة بوصفها مجتمعاً قادراً على الاستمرار حتى ولو خرجت نيكاراغوا عن نطاق السيطرة. وانطلاقاً من مثل هذاا لتقدير علينا أن نتقدم « نحو شكل واقعي من الاحتواء » يحقق:

« الأهداف التي تشغل بال الادارة بحد ذاتهامثل منع نيكاراغوا من التحول إلى خطر عسكري يهدد الولايات المتحدة عبر انقلابها إلى قاعدة سوفيتية أو كوبية؛ منع النظام الساندينى من نسف الاستقرار في البلدان المجاورة؛ ودفع عملية تطور النظام الداخلي في نيكاراغوا إلى نظام أكثر انفتاحاً وأقل تشدداً وخبثاً ».

ـ وربما إلى نظام طيع ولطيف مثل الذي تولينا رعايته في كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ذلك هو الغرض الذي نرمي إليه من وراء تقديم المساعدات الاقتصادية إلى هذه « النظم الديمقراطية » في أمريكا الوسطى « مع الحرص على منعها منعاً حاسماً عن النظام الساندينى ». لا بد لنا من مطالبة نيكاراغوا بالابتعاد عن قبول أية « قواعد أو صواريخ أو طائرات

متطورة » كوبية أو سوفيتية، لأن ذلك كان يشكل، على ما يبدو، خطراً مباشراً على أمننا في السنوات الماضية.

وانطلاقاً من أريحيتنا وكرم أخلاقنا علينا أن نتيح لنيكاراغوا فرصة « المشاركة في برنامج تنموي متعدد الأطراف بمقدار ما تتحرك في اتجاه التحول إلى مجتمع يقوم على مبادىء الانفتاح والتعددية »، مثل جاراتها التي هي « تعددية » بحيث أدى الاستخدام الكفؤ للارهاب فيها إلى استئصال اي تحد لـ « الديمقراطيين »: حيث نشأت طبقات محترفة ـ جميعها « معتدلة » من ناحية اعترافها بضرورة خدمة المصالح العامة لسيدة المنطقة. وعلينا أن نقدم على خطوات ملموسة « في ميدان معالجة التهديد الناجم عن العدوان أو التخريب النيكاراغوي ضد البلدان المجاورة » عن طريق التوصل إلى معاهدة سلمية تدعو إلى « عدم العدوان، عدم ممارسة العمل التخريبي عبر الحدود، عدم ممارسة الارهاب، عدم السماح لقيام القواعد الأجنبية، تحقيق مستويات محددة من التسلح، احترام حقوق الانسان واصدار العفو عن المحتجزين »؛ ومن الواضح أن أحداث العقد المنصرم لا تشي بأن مثل هذه الشروط يجب أن تُفرض على اي طرف من أطراف الدراما المأساوية في أمريكا الوسطى عدا الطرف الساندينى الشرير الخائن. أما فائدة مثل هذا الموقف فتكمن في ان من « شأنه أن يكبل الساندينيين بشبكة من الالتزامات الدولية » فضلاً عن أنه « سيجعل تحدي أية تسوية أو تخريبها من جانب الاتحاد السوفيتي وكوبا أمراً أكثر صعوبة ». وهذا ايضاً يشكل اقتراحاً طبيعياً جداً في ضوء الالتزام الراسخ من جانب الولايات المتحدة بالنظام الدولي حسب ما تقرره الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وتمسكها الشديد باحترام بالواجبات القانونية بما يمنعها من التهديد بالقوة أو استخدامها في الشؤون الدولية. ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تصر على « فرق مراقبة الحدود » وغيرها من تدابر الضمان والتحقق ـ من قبيل التدابير التي طالبت بها نيكاراغوا في ١٩٨١ ، تلك المطالبة التي دأبت الولايات المتحدة وباضطراد على رفضها والتي بقيت طي الكتمان.

في ضوء الوقائع التي باتت قائمة، تشكل هذه المقترحات السياسية الصادرة عن الخبير واسع الاطلاع في شؤون أمريكا الوسطى من منتسبي التيار الليبرالي المتطرف في الطيف اختراقاً بالغ الأهمية يمكن من الغوص في أعماق الثقافة السياسية السائدة. لنا أن نتساءل مرة أخرى: كيف كنا سنرد على أداء مماثل من جانب أحد مفوضي العدو؟ مهما كانت الاجابة فإن هذا الأمر يعتبر على المستوى الداخلي قمة التقويم الحكيم والتحليل المسؤول.

يرى فاكي أن هناك « مشكلة أكبر »: مشكلة تأمين الخضوع لأية اتفاقية. « من الواضح أن الولايات المتحدة سيتعين عليها أن تتحمل القسط الأكبر من عملية تنفيذ الاتفاقية وذلك يعني أنها ستكون مستعدة لاستخدام القوة عند الضرورة ـ لردع عدوان ما مثلاً، أو حراسة الحدود أو البحار أو الأجواء، أو لازالة قواعد ومنشآت اقيمت انتهاكاً للاتفاقية ». أما القواعد العسكرية العائدة للولايات المتحدة والموجودة في هندوراس أو باناما وبورتوريكو، أما المنشأة العسكرية الأجنبية الوحيدة في كوبا، أعني القاعدة البحرية الأمريكية في غوانتامو، فلا تدخل في اطار هذه التوصية

ويتابع فاكي كلامه ويقول إن علينا ألا نفترض « أن الامريكان ليست لديهم الرغبة أو النفوذ الدائم لتأييد استخدام القوة في الخارج وبالتالي سوف يبدون تردداً ازاء تطبيق أية تسوية أو تنفيذ أية خطة أمنية مرسومة ». لقد « اتبعنا خطأ استراتيجياً قائماً على الاحتواء حول كوبا طوال خمس وعشرين سنة، » والأمريكيون سيبدون القدر نفسه من رباطة الجأش والحزم ازاء التهديد النيكاراغوي كما يؤكد الكاتب. لذا فإن سيادة النموذج الليبرالي لا تعني إلا الخنق الاقتصادي بالنسبة للنيكاراغويين؛ فالهجمات الارهابية ستدمر المنشآت الصناعية وتنسف الطائرات المدنية وتغرق قوارب الصيد اضافة إلى جملة الأمور المصاحبة لـ « احتوائنا الاستراتيجي » لكوبا خلال خمسة وعشرين عاماً، وهي جميعاً تعرضت للنسيان بفرح هنا ـ كما تمت ازالتها، بالمناسبة، من « القاموس الأكاديمي البحثي » الجديد لعلم الارهاب.

أخيراً يلتفت فاكي إلى « أصعب الأهداف » التي لا بد من تحقيقها ألا وهو: « هدف تعزيز تقرير المصير النيكاراغوي »، الذي حرّك محاولتنا « المعقولة والمثالية » الرامية إلى نقل السلطة، بالقوة، إلى أيدي العناصر الارهابية العاجزة عن كسب أي تأييد سياسي. غير أنه سيتعين علينا أن نركز على « هدف تحقيق نظام سياسي نيكارغوي أكثر انفتاحاً »، اضافة إلى « مبدأ تقرير المصير » الذي بقينا أوفياء له، عبر اتباع استراتيجيات أخرى »: هي الاستراتيجيات التي اوجزت قبل قليل.

وفي مقال له في الواشنطن بوست يرى رئيس التحرير الليبرالي لمجلة فورين بوليسي تشارلز مينز Charles Maynes المشكلة الرئيسة في أمريكا اللاتينية من منظور مماثل: « فالقضية لم تعد ما إذا كان بالامكان استعادة نيكاراغوا كمخلب أمريكي على رقعة الشطرنج الجيو ـ سياسية، بل ما إذا كان بالامكان ترويضها واحتواؤها . . . ثمة على الأقل فرصة خارجية مؤهلة لأن تجبر العزلة النسبية لنيكاراغوا على المستويين الاقتصادي والسياسي كليهما قادتها على الاقتناع بأن الأمل الأكبر لبلدهم معلق على التعاون مع البلدان المجاورة »، التي يجب أن « تفرض ثمناً للتعاون هو اشاعة الديمقراطية النسبية في الحياة داخل نيكاراغوا . . . فعملية احتواء نيكاراغوا سوف تتطلب من الادارة أن توقف معارضتها للتفاوض المباشر بين الولايات المتحدة وماناغوا ». لا بد لنا، على الأقل، من اختبار المسار الدبلوماسي لنقرر ما إذا كانت ماناغوا راغبة في « طمأنة المخاوف الأمنية لدى الولايات المتحدة » وفي اعطائنا « تعهدات ذات شأن ». أما المخاوف الأمنية النيكاراغوية ومسألة « نوع من الديمقراطية النسبية في الحياة » في ظل أنظمة فرق الموت « الديمقراطية » العميلة للولايات المتحدة فأمور غير ذات بال.

وفي معرض اجترارهم للتأملات حول « الورطة في أمريكا الوسطى » تحت شعار « جريدة مستقلة » المتباهي، يسأل محررو الواشنطن بوست عن « الخطأ الذي وقع » خلال سنوات حكم ريغان. يرون إن « لكل بلد وضعاً مختلفاً ولكن التفاقم العام لصعوبات سائر البلدان يمكن تلمسه في اندلاع الثورات اليسارية ـ ذات المادة الملتهبة المحلية التي تشتعل بفعل الدعم من جانب الكتلة السوفيتية ـ في كل من غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا» مع «تأثيرات طافية. . . تصل إلى

هندوراس التي وضعت نفسها خوفاً من نيكاراغوا، تحت تصرف حركة تمردية مناهضة للنظام الساندينى ترعاها الولايات المتحدة، وإلى باناما التي أعمت فائدة زعيمها القوي لقضية معاداة الساندينيين طويلاً عيون واشنطن عن فساده وعدم جدارته بالثقة ». وعيوب الزعيم القوي باتت الآن على كل الشفاه والألسنة ـ ولا سيما عدم جدارته بالثقة مما فرض اجراء إعادة تقويم للسياسة واكتشاف متأخر بعض الشيء لفساد الرجل من جانب الصحف المستقلة.

ويتابع المحررون كلامهم قائلين: « إن الثورات استدعت بالضرورة رداً أمريكياً ». وأخيراً « أفلست تلك السياسة » وباتت « الزلات الأمريكية » الآن « تزيد من مفاقمة الهفوات المرتكبة في أمريكا الوسطى نفسها » ـ ولا سيما الاخفاق في ايجاد اللغة المناسبة لمخاطبة ومعالجة « قضية التدخل في فترة ما بعد الفيتنام، هذه القضية المقيمة والشائكة بدون حل، في سبيل الوقوف ضد الشيوعية ». أما « صيغة التورط المتنور » التي أوصى بها المحررون، فإنها « منطوية على عيبها الخاص بها »: « إذ لا تقارب مقاربة سليمة التغيير الحاصل نتيجة النفوذ السوفيتي مما جعل الثورة ذات التوجهات الموالية لموسكو أمراً ممكناً في أمريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي ». علينا أن نحاول اشراك شعوب أمريكا اللاتينية بسعينا إلى الديمقراطية وتقرير المصير وصولاً إلى « انقاذ الولايات المتحدةمن العزلة السياسية الناجمة عن كونها نشيطة وميالة إلى التدخل في المنطقة ». ولكن هذا صعب جداً لأن « الشكل الذي اتخذته السياسة الديمقراطية اللاتينية جراء النزعة اليسارية والاستياء من التدخل الأمريكي ظل يمنع اللاتين من التعامل مع هذه الثورات بأنفسهم ويحيلون هذه المهمة إلى واشنطن ».

يبدي المحررون حساسية مفرطة « ازاء الجروح التي عانت منها السياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى ». وهي جروح « لم تندمل بعد » وتقف حجر عثرة أمام أي مسار بناء؛ غير أن أية « جروح » أخرى لا يتم الاعتراف بوجودها. لا بد لنا من الاهتداء إلى طريقة ما للسير في خط يتوسط مسارين متطرفين: « مسار تورط يتسم بعدم الحرص مما جعله غير قابل للتنفيذ في الميدان ومحروم من التأييد على المستوى الداخلي »، و « مسار عزوف مفعم بالخيبة والازدراء ». ومثل هذا العزوف من جانبنا من شأنه، كما يحذر محررو الجريدة، أن يهدد بقاء أمريكا الوسطى بالذات.(١٩)

ومما يثير الدهشة أن هذه التأملات خالية تماماً من أية اشارة إلى ما قد يفكر به الامريكان اللاتين حول الخط الذي يتعين على الولايات المتحدة اتباعه، رغم أن العثور على الأدلة والشواهد الموضحة لهذا الأمر ليس متعذراً. فبالنسبة للسلفادور، مثلاً، يستطيع المرء أن يطلع على الوثائق التي نشرها (الحوار الوطني من أجل السلام) الذي جمع تحت رعاية الكنيسة الجماعات المنظمة في البلاد كلها تقريباً. وهذه الوثائق المتوفرة بسهولة والتي هي في متناول مكاتب التحرير تقدم جملة مفيدة من الرؤى في جوهر المواقف السلفادورية من القضايا التي يعالجها محررو البوست.
وحول الخطر الكامن في أن يؤدي « عزوف » الولايات المتحدة إلى تهديد بقاء أمريكا الوسطى كان هناك شجب شبه اجماعي لـ « التدخل الهائل من جانب الولايات المتحدة في الشؤون الوطنية السلفادورية »، للمساعدات العسكرية الأمريكية، للتدخل العسكري في الدولة والمجتمع « دعماً

للطغمة والقطاعات المهيمنة وبالتالي دعماً لمصالح أمريكا الشمالية » نظراً لأن البلاد « خاضعة لمصالح رأس المال الدولي » والخ . . . وبما أن مثل هذه الاستنتاجات غير مقبولة لدى النخبة الفكرية في الولايات المتحدة فقد تم استئصال المشروع كله من السجلات، وجرى تجاهله من قبل وسائل الاعلام والمعلقين مما يشكل دليلاً واضحاً على مدى أهمية آراء السلفادوريين لدى أولياء نعمتهم. لو بادر اخوتنا الصغار من الملونين (ذوي اللون البني) (الزنوج) إلى التعبير عن غبائهم بمثل هذه الطريقة لما ترددنا في تقديم العزاء لهم والضحك منهم عبر الاصغاء لما يقولونه.(٢٠)

شكلت حصيلة التدخل بالقوة في سنوات حكم ريغان مع قضية ايران ـ كونترا دافعاً لاعادة تقويم اللجوء إلى العمل الخفي بصورة أعم. ففي عرضه لكتابي غريغوري تريفيرتون Gregory Treverton وترومبول هيغينز Trumbull Higgins حول العمل الخفي وقضية خليج الخنازير على التوالي، يعاين ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann، من جامعة هارفارد، الذي يوصل المعارضة النقدية إلى تخومها المتطرفة في التيار الرئيس لمجرى الأبحاث الأكاديمية، جملة « المخاطر والتكاليف » التي تنطوي عليها مثل هذه المغامرات.(٢١) ويرى أن « الرجلين كليهما يبينان كيف أن نجاحين مبكرين لجهاز المخابرات المركزية (السي.آي.أي. CIA)خلقا قدراً كبيراً من الحماس لصالح العمل الخفي »: وهما النجاحان اللذان تحققا في عملية استعادة الشاه إلى السلطة في ايران عام ١٩٥٣ وعملية الاطاحة بحكومة آربنز Arbenz في غواتيمالا بعد عام واحد. ولكن دروس التاريخ « عنيدة. . . إذ حين باتت مهمات الولايات المتحدة أكبر وأخطر (فكاسترو أخذ درساً من المصير الذي آل إليه آربنز)، تقلصت فرص النجاح والفوز ». أضف إلى ذلك أن « الضبط الدقيق للعمل الخفي بالغ الصعوبة »، وبصورة أعم لا بد لـ « لعمل الخفي من اثارة قضايا كبرى في أي مجتمع قائم على الانفتاح ». وتريفيرسون Treveson، بعد اتخاذه وضعية « المثاليين » « يعترف أن العمل الخفي قد يكون ضرورياً أحياناً » ولكنه « يشك في أن يبقى سراً ويحذر من آثاره غير المتعمدة ومن التكاليف التي قد ينطوي عليها على المدى الطويل » (بالنسبة لنا نحن بالطبع) ويشدد على المطالبة بتدابير أفضل. إن دراسته « متنورة، عميقة وتتصف بالحكمة » ـ وخصوصاً استنتاجه الذي يقول إن « معظم النجاحات التي تحققت للعمل الخفي كانت صغيرة، غامضة وعابرة (مثل ايران وغواتيمالا في الخمسينات).

تلك هي كلمات التقويم الوحيدة؛ أما الأفكار الاضافية التي من شأنها أن تُستخلص من مصائر إيران، غواتيمالا، لاوس وغيرها من أهداف مبادراتنا فتبقى طي الكتمان، عدا محدودية هذه النجاحات و « غموضها ». ما من أحد، عدا من ابتلي بالتعصب اللامسؤول، سيتذكر مئات الآلاف من الجثث والمختفين والأعداد الهائلة من ضحايا التعذيب والموت جوعاً والمرض والعمل الشبيه بعمل العبيد. إن ضحايا الأعداء الرسميين هم وحدهم يثيرون مثل هذه الهواجس في المجتمع المتنور، خلافاً لحال حثالة العالم التي يتعين علينا ازالتها عن طريقنا دفاعاً عن النفس.

ثمة مزيد من الأضواء الاضافية تلقيها على جدول أعمال السياسة الخارجية دراسة تتناول « أهداف الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) من السياسة الخارجية » نشرتها فورين أفيرز بقلم

وزيري الخارجية في السبعينات هنري كيسنجر H. Kissinger وسايروس فانس C.Vance، اللذين قاما بتغطية طيف التفكير بين صفوف الطبقة المتخصصة.(٢٢) يبدي الرجلان قلقاً إزاء واقع أن عدداً كبير من الأمريكيين يبدون أقل استعداداً من ذي قبل للقبول بفكرة « المسؤوليات العالمية التي تقع على عاتق الولايات المتحدة، » في ظل مزاج قومي عام مفعم بـ « الاحباط والخيبة » ازاء اخفاق دول أخرى في الاقبال على « تحمل قدر أكبر من المخاطر والمسؤوليات والأعباء المالية من أجل الحفاظ على النظام العالمي والازدهار الدولي » وفي سبيل « قضية الحرية » التي كرسنا أنفسنا لها. غير أن على الولايات المتحدة أن تستمر في « أن تلعب دوراً كبيراً وحيوياً معظم الأحيان »، وهي تستطيع ذلك بفضل جبروتها الاقتصادي والعسكري ولأنها تشكل « نظاماً ديمقراطياً نموذجياً ومجتمعاً يلبي بصورة جيدة جودة استثنائية حاجات مواطنيه »؛ أما الاحصائيات المقارنة حول أمور مثل معدل وفيات الأطفال والتشرد وغيره من المؤشرات الدالة على نوعية الحياة ومستواها فلا يتم ايرادها للبرهنة على صحة مثل ذلك الاستنتاج.

وفي اطار أمريكا الوسطى دون غيرها، لا يرى فانس وكيسنجر سوى مشكلة جوهرية واحدة هي: نيكاراغوا. لا بد لنا من « تحقيق انسحاب الخبراء العسكريين الكوبيين والسوفييت من نيكاراغوا، تقليصات ملموسة في جيوش المنطقة (وخصوصاً نيكاراغوا) وأسلحتها، حظر شامل على قيام الساندينيين بمساعدة الفدائيين في الأماكن الأخرى، واشاعة الديمقراطية في حياة نيكاراغوا الداخلية ». ويرى الرجلان أن « الوضع في أمريكا الوسطى يمكن أن يشكل أحد معايير العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي: أي ما إذا كان الأخير مستعداً لايقاف شحنات الأسلحة إلى هذه المنطقة التي تربطنا بها أكثر العلاقات تقليدية وقدماً ». أما عن العواقب التي ستترتب على مثل هذا الأمر بالنسبة لنيكاراغوا المحرومة من أي دعم آخر بفضل الحظر الأمريكي فلا ترد ولو كلمة واحدة. كما يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن « تستمر في دعم الديمقراطية داخل نيكاراغوا » عن طريق توفير « المساعدات الدبلوماسية والمادية لأولئك الذين يعملون من أجل اقامة اقتصاد يستند إلى التعددية وسيرورة سياسية تمثيلية ». أما في الدول الارهابية التي ما زالت في متناول سخائنا فلا يتم تلمس اية مشكلات.

٥ ـ فرض القانون

يقدم أحد المحللين السياسيين الليبراليين المحترمين في النيوريببليك New Republic(٢٣) وهو آلان تونلسو Alan Tonelson بديلاً آخر عن السياسات الريغانية الخاطئة. فهو يلح على تجاوز الجدل العقيم بين المدافعين عن الكونترا وبين منتقديهم ـ وهم أولئك الذين يرون « بحق أن الكونترا قد لا تستطيع أن تحقق انتصاراً عسكرياً ». وكما هي العادة فإن أولئك الذين يعارضون الارهاب من حيث المبدأ، ويقولون « لا » قاطعة لـ « استخدام القوة بصورة غير شرعية » (إذا استخدمنا تعبيرات المحكمة الدولية)، يبقون خارج اطار الطيف كلياً. فأية سياسة جديدة « مستساغة أكثر

لدى الصقور والحمائم على حد سواء » من شأنها أن:

« تنطوي على التعامل مع الساندينيين وغيرهم من مصادر التهديد الأخرى في امريكا الوسطى بالطريقة التي دأبت القوى العظمى على اتباعها بصورة دائمة في التعامل مع الجيران المرضى المزيلين: أي بفرض القانون من طرف واحد وفرض ارادتنا عن طريق التخويف ومن خلال الاستخدام المباشر للقوة العسكرية. وحين يكون التخويف ناجحاً ـ ومن السهل أن يكون ـ فإن الاستخدام الفعلي للقوة سيغدو أمراً غير ضروري ».

« إن موقف العودة إلى الأساسيات هذا من شأنه أن يلبي حاجات أمريكا في أمريكا الوسطى وإن ظل قاصراً عن تأمين متطلباتنا كلها »؛ فالناقد الليبرالي يبدي، خلافاً لروبرت تاكر Robert Tucker، استعداداً للتضحية ببعض « مطالبنا » ـ رغماً عنه بالتأكيد. إن معاهدات السلام من قبيل خطة آرياس Arias خاطئة لأن من « شأنها أن تمنع واشنطن من الرد على الوجود الشيوعي الخارجي ما لم تحصل على موافقة الدول المعنية »، وما من أحد يتوقع أن سياسياً من المكسيك في عام الانتخابات « سيوافق على انزال ضربة انتقامية امريكية بنيكاراغوا ». أضف إلى ذلك « أن المؤسسات الشرعية مثل المعاهدات تنطوي على احتمال اجراء تحقيقات مطولة لتوثيق الاتهامات والبرهنة عليها، وعلى سيرورات استئناف مطولة، إضافة إلى تجميع الاتهامات المضادة مع جملة اضافية من الاجراءات المعقدة التي تتناقض، في جملتها، مع الضرورة الأمنية التي تقضي بالرد العاجل على الانتهاكات قبل أن تتفاقم وتصبح خطيرة ».

وبما أن الأدوات القانونية المشروعة غير طيعة وغير جديرة بالتعويل عليها في نظر العقلية الليبرالية، ونظراً لأن الارهاب بالوكالة قد أخفق، فإن على الولايات المتحدة أن تتحول « إلى التخويف الصريح وإلى ملاحقة نيكاراغوا بقوتنا العسكرية الخاصة ». « ما زالت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة مسيطرة على مياه أمريكا اللاتينية » كما أن « نيكاراغوا عاجزة أمام القوة الجوية والبحرية الأمريكية » إذا تبين أن سياسة التخويف لم تكن كافية. « إذا كان أورتيغا وصحبه يمتلكون حساً سليماً ويريدون النجاة، فإن الأمريكيين قادرون على اركاع نيكاراغوا دون الغوص في أدغالها ـ وخصوصاً إذا اتضح أن حسن التصرف والسلوك سيؤجل موعد النظام مع مزبلة التاريخ ». قد تعترض شعوب أمريكا اللاتينية على استعراض القوة، ولكن « من غير المعقول أن تبقى الولايات المتحدة منتظرة حصول اجماع مؤيد لدى جاراتها الهشة سياسياً قبل أن تتحرك من أجل حماية نفسها »، اضافة إلى أن « الصفقة المقترحة هنا فيما يخص نصف الكرة الغربي من شأنها أن تتيح قدراً ولو قليلاً من الاحترام المتبادل غير أن من شأنها أيضاً أن تعكس صورة وقائع القوة ».

علينا أن نعلن « خطوطاً عامة » بالنسبة لأمريكا الوسطى، غير أن علينا في الوقت نفسه ألا نكون متشددين كثيراً في تحديد مطالبنا: « فالغموض في واشنطن يستطيع أن يزيد من حذر أمريكا اللاتينية ومن التباسها وتطلعها إلى السماء مما يجعلها أكثر قرباً من الوقوع في الخطأ نتيجة الحيطة ». وانطلاقاً من مثل هذه المبادىء أعلن البيت الأبيض الريغاني أنه قام بصياغة قائمة من المطالب التي تتجاوز اتفاقيات السلام الموقعة في آب ١٩٨٧ كثيراً فيما يخص نيكاراغوا، ولكن « القائمة لم تنشر علناً كما لم تُقدم رسمياً إلى النيكاراغويين أو إلى الكونغرس » كما قالت صحيفة النيويورك تايمز في

الصفحة الأولى كما أن التخريب اللاحق لمباحثات وقف اطلاق النار الكريهة والمحتقرة يسير على المنوال نفسه إذ يتم باضطراد ابتداع مطالب جديدة وغير ذات علاقة معظم الأحيان حين تعبر نيكاراغوا، وهي « مزعجة وسامة » في هذه الأمور، عن قبولها بالقائمة السابقة(٢٤).

ويتابع تونلسون Tonelson قائلاً علينا تجنب « الحوارات الباعثة على الشلل »، « يجب أن يبقى الحكم الأخير من صلاحية رئيس الجمهورية ». وليس هناك مايدعو الحمائم إلى القلق ازاء أن يبادر هذا الرئيس أو ذاك إلى اصدار « أمر يقضي بالضرب من أجل الضرب فقط دون أي استفزاز حقيقي »، فالشعب الامريكي مستعد لأن يجعله، في هذه الحالة، مضطراً لأن « يدفع ثمناً سياسياً باهظاً »، ثمناً من شأنه أن يقنع سائر الضحايا البائسين ـ أو على الأقل سائر الأصدقاء والأقارب الناجين. فمن خلال حملة تخويف منسقة جيداً ومع ابقاء قوة مناسبة على أهبة الاستعداد، تستطيع واشنطن أن « تعيد امريكا الوسطى إلى بقعة الظلام التي تستحقها تماماً ».

توفر اللهجة والمضمون على حد سواء مزيداً من الفهم للثقافة السياسية السائدة بلونيتها الأكثر اعتدالاً وليبرالية، مثلها مثل غياب أي رد فعل على مثل هذه الأفكار من قبل الأوساط الليبرالية اليسارية التي تتعامل معها هذه الثقافة.

وهذه الأمثلة هي، فيما أعلم، أمثلة نموذجية معبِّرة. ثمة فروق بين الصقور والحمائم. ونظراً لمدى الجبروت الامريكي فإن الفروق مهما كانت طفيفة تُترجم إلى تأثيرات كبرى بالنسبة للضحايا. فالأوهام حول الثقافة السياسية من شأنها، بصورة عامة، أن تعرقل الآلية (الميكانيزم) الوحيدة المتوفرة لردع عملية اللجوء إلى التخويف والعنف وغيرهما من الوسائل المتوفرة لدى أية قوة عظمى في مواجهة خصوم « مزعجين، مرضى » يقفون حجر عثرة على طريق « حاجاتها » و « متطلباتها »: أعني جمهوراً يتعذر لجمه وادارته على المستوى الداخلي. إنه لدرس تكرر مرة بعد أخرى ويتعين على أولئك المهتمين بمصائرهم ألا ينسوه.

٦ ـ عملاء الجهات الاجنبية

في الداخل يمتد الطيف من الحمائم إلى الصقور على الرغم من وجود بعض المخلوقات الغريبة التي تعبر عن الشك ازاء مبادىء العقيدة بالذات، تلك المخلوقات التي أطلق عليها ماك جورج بوندي Mc George Bundy مرة اسم: « الوحوش في الأروقة »، إذ أمسك بالنظرة المشتركة امساكاً محكماً وبليغاً(٢٥). أما في الخارج فهناك معتدلون ومتطرفون. والمعتدلون هم أولئك الذين يسلِّمون بالمعايير الأساسية ـ وخصوصاً ضرورة الحفاظ على مناخ ملائم لعمليات رجال الأعمال، للاستثمارات، ولعمليات سحب الموارد. إنهم يتخذون موقفاً وسطاً ويجابهون المتطرفين من سائر الجهات. أما المتطرفون فهم طاقم خليط يضم دعاة الاصلاحات الاجتماعية الذين يتحدون الامتيازات، النزعة القومية المتطرفة، أوغيرها من أشكال الفوضى المشابهة. ثمة فئة أخرى من المتطرفين هي فئة أولئك الذين يثيرون المتاعب التي نعتبرها محرجة ومزعجة وبالتالي نرى من غير

المناسب أن نعزوها لأصدقائنا المعتدلين الذين يقومون معظم الأحيان بتوجيههم أو يقفون في صفهم خدمة لقضيتنا ويتدرج المعتدلون من شخصيات مثل موسوليني، سوهارتو، صدام حسين، جملة القتلة من الحكام الدكتاتوريين في أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي ومن لف لفهم، إلى دمى مثل دوارتي Duarte ممن يتم اجتراحهم لتهدئة الضمير الليبرالي مع استمرار تدفق الأسلحة على القتلة. غير أن هؤلاء المعتدلين ينقلبون إلى أبالسة شريرين لحظة يهاجمون مصالح الولايات المتحدة.

لنأتِ الآن إلى سرب الحمائم المتطرفين بين صفوف المعتدلين في أمريكا الوسطى. من شأن مثل هذا البحث أن يقودنا إلى كوستاريكا حيث النظام الديمقراطي الوحيد من النمط الغربي. وكما لوحظ من قبل فإن الولايات المتحدة دأبت باستمرار على اعتبار هذه التجربة مثيرة لقدر من الشك والريبة على الرغم من التزام القيادة السياسية بحماية حاجات المستثمرين وبخدمة مصالح الولايات المتحدة بصورة عامة. فالشخصية القيادية خوزية فيغويريس Jose Figueres ظل دائماً بالغ الحرص على متطلبات وحاجات رجال الأعمال وخصوصاً المستثمرين الاجانب، ومؤيداً لسياسة الولايات المتحدة. في فترة حكم كيندي أيد فيغويريس فكرة الحصول سراً على التمويل اللازم لمشاريع لصالح « اليسار الديمقراطي » من المخابرات المركزية (السي. آي. أي CIA ، ودحض فيما بعد الاشاعات اللاحقة عن الأموال الآتية من المخابرات المركزية بوصفها « اشاعات سخيفة ومراهقة » مطرياً السي. آي. أي (C I A) على « المهمات السياسية والثقافية الحساسة » الذي يقوم بها « بفضل اخلاص الليبراليين في الجهاز ». وقد ثمن عالياً بشكل خاص مساهمات جاي لافستون Jay Lovestone وغيره من بيرقراطيي الحركة العمالية في الولايات المتحدة ممن كافحوا بنجاح لنسف الحركة العمالية في امريكا اللاتينية وفي غيرها من الأماكن خلال سنوات عديدة. كان فيغويريس مؤيداً لعملية غزو خليج الخنازير متوقعاً انتصاراً سريعاً تحققه القوى الديمقراطية التي توغلت في كوبا « ومعبراً، فيما بعد، عن الأسف ازاء هزيمتهم « المثيرة للحزن والبكاء ». واقترح تحويل جمهورية الدومينكان إلى قاعدة للتدخل في كوبا ولو بعد الاطاحة بعدوه ترخيليو Trujillio فقط. وحين قامت ادارة جونسون بغزو جمهورية الدومينيكان لمنع اعادة الحكومة الدستورية بزعامة الاصلاحي الرأسمالي الديمقراطي خوان بوش Juan Bosch، دعا فيغويريس إلى فهم تصرفات جونسون التي زعم أنها كانت ضرورية لتجنب التعريض به(٢٦).

ومع تصعيد الولايات المتحدة لهجومها على المنظمات الشعبية والاصلاح الاجتماعي في امريكا الوسطى في الثمانينات تابعت كوستاريكا تعاونها ولو بقدر غير كاف من الحماس حسب المعايير الريغانية. تحول فيغويريس إلى نكرة في وسائل الاعلام ـ عدا ورود اسمه بصورة طقسية في معرض التنديد بنيكاراغوا ـ بسبب ردود أفعاله غير المقبولة على الاطلاق فيما يخص الثورة الساندينية، وحول هجوم الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، وازاء محاولات ادارة ريغان الرامية إلى قلب الوضع الاستثنائي لكوستاريكا رأساً على عقب. ثمة آخرون من شخصيات الديمقراطية الكوستاريكاوية ممن بقوا خارج الحظيرة مثل رئيس الجمهورية السابق دانييل اودوبر Daniel Oduber

الذي أبدى قلة ذوق إذ لاحظ أن « الزعران » الذين يهددون « حياة السكان والعائلات في امريكا الوسطى . . ليسوا المفوضين اللبنانيين بل الرقباء المسلحين الذين تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة » . أما رئيس الجمهورية الأسبق رودريغو كارازو Rodrigo Carazo الذي كان قد ساعد الساندينيين في الاطاحة بسوموزا (العدو اللدود لكوستاريكا منذ زمن طويل) فقد وصفه مساعد وزير الخارجية للشؤون الداخلية الامريكية توماس اندرز Thomas Enders بأنه « لص مراوغ » غير أن حكومة مونغه Monge التي كانت في أوائل الثمانينات سلكت سلوكاً أفضل إذ شاركت في حرب الكونترا اذعاناً لضغوط الولايات المتحدة في سبيل احباط المحاولات الساندينية الرامية إلى خلق منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود، ولكنها هي الأخرى كانت لها أخطاؤها. لذا فإن من غير المتوقع أن تقوم وسائل الاعلام بايراد الملاحظات التي أدلى بها جيراردو تريخوس Gerardo Trejos نائب وزير خارجية مونغه Mongeحول « الضغوط القوية » التي مارستها الولايات المتحدة على كوستاريكا وغيرها من الدول العميلة لها في معرض « سعي واشنطن الحثيث وعن طريق سائر الوسائل المتوفرة إلى عرقلة توقيع مرسوم كونتادورا للسلام »(٢٧).

في البدء كان الرئيس اوسكار آرياس Oscar Arias مكروهاً كراهية شديدة لدى ادارة ريغان، على أن هذه الادارة بدأت مع حلول عام ١٩٨٨ تبدي كثيراً من رحابة الصدر تجاه الرجل الذي بات، في الوقت نفسه، يحظى بقدر كبير من الاحترام في الأوساط الليبرالية. أما أوراق الاعتماد التي أكدت على أنه من الحمائم الحقيقيين الصادقين فقد اكتسبت الصفة الرسمية بفضل جائزة نوبل للسلام التي فاز بها على مبادراته التي أفضت إلى اتفاقيات ايسكويبولاس Esquipulas الموقعة في آب ١٩٨٧ . وبالتالي فإن سجله زاخر بالعبر والدروس فيما يخص جدول أعمال الحمائم وبرنامجهم.

على المستوى الداخلي في كوستاريكا دعا آرياس Arias إلى نموذج ليبرالي جديد (نيو - ليبرالي) في الاقتصاد وساهم في تفكيك المؤسسات الاشتراكية، الديمقراطية. وقد ترأس أيضاً عملية اعادة بناء الجهاز الأمني التي كانت تحظى بدعم ريغان وتحويل هذا الجهاز إلى « جيش مموه » اضافة إلى مضاعفة انتهاكات حقوق الانسان من جانب قوات الأمن(٢٨)، وإن بقيت هذه الانتهاكات أقل بكثير من نظيراتها في بلدان امريكا الوسطى الأخرى. كان آرياس مؤيداً لنظام الترخيص الالزامي بالنسبة للصحافة وهو النظام الذي شجبته محكمة حقوق الانسان في عموم أمريكا ورفضت الالتزام به نظراً لأن الترخيص الحكومي يقلص من حرية التعبير. وخلافاً لفيغويريس Figueres لم يقم آرياس - على الأقل في التعليقات المنشورة في الولايات المتحدة - بإدانة بنية وسائل الاعلام في كوستاريكا حيث لا يستطيع « الكوستاريكيون » عملياً، رغم أن وسائل الاعلام غير خاضعة للرقابة أو ارهاب الدولة، « أن يحصلوا في الغالب إلا على جانب واحد من الصورة، لأن المحافظين المتشددين الأثرياء يسيطرون على الجرائد اليومية ومحطات الاذاعة الرئيسية »، كما قال مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية الغربي وجمعية الصحف. شكا فيغويريس بمرارة من أن « الطغمة تملك الصحف ومحطات الإذاعة التي استخدمتها في تحقيق تأثير كبير على الرأي العام في كوستاريكا » لصالح سياسة الولايات المتحدة في البلاد وفي المنطقة(٢٩). ومن هذه النواحي فإن كوستاريكا دأبت

باستمرار على انتهاك اتفاقيات ايسكويبولاس (غالباً مايرتكب خطأ إذ يطلق عليها اسم « خطة آرياس »)التي تطالب بتمكين « الجماعات الايديولوجية كلها » من الوصول إلى وسائل الاعلام.

بعيد تنصيبه في أوائل ١٩٨٦ وقف آرياس في صف رئيس الجمهورية الغواتيمالي المنتخب حديثاً فينشيوكيروزو Vinicio Cerezo المعارض للارهاب الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا. ومثل هذا التحرك جعل كوستاريكا في وضع منسجم مع الرأي العام السائد في امريكا اللاتينية ومع وجهة نظر النخبة في الولايات المتحدة، التي كانت قد أصبحت ذات مواقف نقدية عميقة من عملية الكونترا بوصفها عملية فاشلة وباهظة التكاليف. ضغط الرئيسان من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مما أثار حفيظة الريغانيين وإن كانا يتمتعان بتأييد عام لدى الطبقة السياسية وأوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة.

كان آرياس دائم التسليم بالمعايير الأساسية، كما كان يصف الدول العميلة لواشنطن بأنها « دول ديمقراطية » ويدين الساندينيين على اخفاقهم في مراعاة القواعد الاقليمة التي تلتزم بها الدول الارهابية. ففي اجتماع لرؤساء جمهوريات امريكا الوسطى في أيار ١٩٨٦عارض آرياس فكرة اعتبار دانييل أورتيغا D.Ortega واحداً من القادة « المنتخبين بحرية من جانب الأكثرية في بلدانهم المعنية ». وحسب مقاييس آرياس، فإن عملاء الولايات المتحدة كانوا زعماء ديمقراطيين انتخبوا في ظل الحرية وسيادة القانون. وما إن اتخذ هذا الموقف حتى تأهل آرياس للالتحاق بركب الصقور ـ الحمائم في الولايات المتحدة في معارضة قطاعات واسعة من الرأي الأخر بما فيها لجنة العفو الدولية وأمريكان ووتش American Watch، وسائر منظمات حقوق الانسان الطوعية الخيرية، التي تجمع على عدم ابداء التسامح الذي يبديه هو ازاء النظم الديمقراطية القائمة على فرق القتل وممارساتها؛ ومتناقضاً فيما يخص نيكاراغوا مع الشخصية الديمقراطية المرموقة فيغويريس، ومع معظم الأعداد الكبيرة من مراقبي الانتخابات الذين مثلوا الحكومات الغربية، وجماعات حقوق الانسان والرابطة المهنية للباحثين الأكاديميين في امريكا اللاتينية وغيرهم. وكذلك دأب آرياس على دعوة الاتحاد السوفيتي وكوبا إلى وقف شحنات الأسلحة المرسلة إلى نيكاراغوا، حتى تبقى الأخيرة عاجزة في مجابهة ارهاب الولايات المتحدة بعد أن نجحت ضغوط الولايات المتحدة في منع حلفائها من تزويد نيكاراغوا بوسائل الدفاع عن النفس. غير أن أحداً لم يسجل أن آرياس كان شديد الاعتراض على الدعم العسكري المقدم إلى دول الارهاب العميلة للولايات المتحدة وإلى « الزعران » الذين يحكمون هذه الدول(٣٠).

إن تساهل آرياس واتساع صدره مع الارهاب والقمع في « الديمقراطيات الناشئة الوليدة » المدعومة من جانب الولايات المتحدة هما السبب الكامن وراء الترحيب الاستثنائي الذي لقيه لدى النخبة الامريكية. كما أن شعبيته زادت أكثر حين تعاون مع حكومة الولايات المتحدة من أجل نسف اتفاقيات ايسكويبولاس. ظل آرياس صامتاً ازاء التصعيد المريع للمعونات الامريكية المقدمة إلى الكونترا بعد هذه الاتفاقيات مباشرة انتهاكاً لما نصت عليه الاتفاقيات حين اعتبرت الأمر أحد « الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها » لتحقيق السلام في المنطقة. كما أن آرياس أيد

مبادرات الولايات المتحدة الرامية إلى اعادة النظر في الاتفاقيات بما يجعلها منطبقة على نيكاراغوا وحدها، وبما يؤدي إلى الغاء الرقابة الدولية التي من شأنها أن تشكل حجر عثرة على طريق محاولات واشنطن الرامية إلى نسفها ـ نسف الاتفاقيات. وهكذا فإن آرياس وافق موافقة كاملة على الانتهاكات الصارخة للاتفاقيات في الدول التي اعترف بأنها ذات « حكومة منتخبة بحرية »، مسلماً بأن الفظاعات المتزايدة في تلك الدول ليست ذات أهمية حقيقية. وبالطبع فإن آرياس ظل يلح على بنود الاتفاقيات التي تدعو إلى « المشاركة المضمونة تماماً للشعب في سيرورات ديمقراطية حقاً مستندة إلى العدالة والحرية والديمقراطية »، على ضمانات لـ « عدم امكانية انتهاك سائر أشكال الحياة والحرية . . . والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان » وعلى غيرها، بشرط أن تبقى مقتصرة على نيكاراغوا دون غيرها. أما تسامحه مع ممارسات زملائه« الديمقراطيين » الذين يلوذون بورقة التوت التي تغطي ارهاب الدولة كما يعرف هو نفسه جيداً، فقد ساعد كثيراً على اسباغ صفة الشرعية، وبالتالي تعزيز، الممارسات الفظة المستمرة مع مشاركة الولايات المتحدة فيها، مما شكل سبباً آخر لشعبيته الهائلة وهيبته المثيرة في الأوساط الغربية.

مراعياً هذه المبادىء أبلغ آرياس الصحافة في آب ١٩٨٨ بما يلي: « أخبرت السيد شولتز Schultz أن الساندينيين اليوم هم الأشرار وأنتم الأخيار، بعد أن سقطت الأقنعة عن وجوهم ». فالساندينيون « أزالوا الأقنعة عن وجوهم » حين استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والعنف اثر تعرضهم للهجوم في مظاهرة احتجاجية جرت في نانداإيمي Nandaime في تموز ١٩٨٨ حيث جرى اعتقال بضع عشرات من المشاركين في المظاهرة. وقد علق مجلس شؤون نصف الكرة الغربي على الحادث قائلاً إن هذا:

« الهجوم الذي شنه الرعاع على الشرطة كان منسجماً تماماً مع التوجيهات الواردة في الكراس سيء السمعة الصادر في آب ١٩٨٤ عن المخابرات المركزية حول أساليب الحرب النفسية لتثقيف عصابات الكونترا. كان موظفو السفارة الامريكية موجودين وثمة أشرطة فيديو وشهادات شهود عيان تؤكد صحة اتهامات حكومة نيكاراغوا القائلة بأن هؤلاء الموظفين كانوا يقومون بتوجيه العملية وادارتها ».

بات تورط الولايات المتحدة تورطاً شديداً في عمليات حفز المعارضة واثارتها ضد الحكومة بغية استثارة ردود قمعية أمراً معروفاً منذ أمد طويل بما في ذلك نشاطات وفعاليات السفارة التي لا يمكن لأي بلد، وخصوصاً الولايات المتحدة، أن يسكت عنها(٣١).

شكل رد الفعل النيكاراغوي « خطيئة كبرى » ضد اتفاقيات السلام كما قال آرياس الذي حصر انتقاداته بنيكاراغوا وألح على أنه « آن أوان حشد قدر من التأييد لممارسة الضغط على أولئك الذين لا يذعنون لبنود الاتفاقيات »أي على نيكاراغوا دون غيرها. وفي أثناء هذه التجاوزات الحاصلة خلال شهر تموز تصرف الساندينيون تصرفاً شديد الشبه بتصرف قوات الأمن الكوستاريكية في الفترة نفسها، تصرفاً قريباً من الانتهاكات بالغاز المسيل للدموع والعنف، بل وفي متابعة « ارهابها التربوي » وفق الأسلوب الأكثر دموية الذي وجده آرياس مقبولاً والذي تصاعد أكثر منذ توقيع اتفاقيات عام ١٩٨٧ . أما الانتهاكات الشبيهة بالانتهاكات الساندينية في البلدان

الأخرى فلم تثر أية همسة احتجاج بل ولم ترد كلمة واحدة عنها في نشرات الأخبار(٣٢).

وفي اجتماع له مع رؤساء السلفادور وغواتيمالا وهندوراس اضافة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتز قال آرياس: « إن نيكاراغوا خانتنا للأسف » وتابع ليعبر عن « احباطي وألمي وحزني » لدى حديثه عن انتهاكات جرت في نيكاراغوا مع زملائه من الدول « الديمقراطية »؛ أما عن القمع الاجرامي الذي يمارسه هؤلاء الزملاء صباح مساء فلم يعبر آرياس عن أي احباط أو ألم أو حزن، حسب ماجاء في التقارير الصحفية على الأقل. كتب المراسل ستيفن كينزر Stephen Kinzer في تقرير اعلامي قائلاً: « عبر السيد شولتز ووزراء خارجية هندوراس، غواتيمالا، السلفادور وكوستاريكا عن احترامهم لمبادىء السلم والديمقراطية والأمن والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية » دون تعليق(٣٣).

إن السيد شولتز، في نظر أوسكار آرياس، « شاب طيب وخير » رغم رعايته النشطة للارهاب المتطرف والمستمر في « الديمقراطيات الوليدة » حيث يجد « النتائج مدعاة فخر واعتزاز لجميع الامريكيين ». من الواضح أن آرياس متفق مع شولتز في هذا الرأي،. مما يجعله مؤهلاً للحصول على دور الحكم في مسألة الالتزام ببنود اتفاقيات السلام وبالممارسة الديمقراطية على الرغم من أنه ظل لا يزال يتمتع بقدر مفرط من الاستقلالية في نظر المتشددين الذين يطالبون بمستويات أعلى من الطاعة والخضوع.

قدم آرياس دعمه الكامل لعملية تدمير اتفاقيات السلام بطرق أخرى أيضاً. فالنيويورك تايمز نقلت عنه أن « هندوراس لا يمكن أن ينتظر منها أن تغلق معسكرات الكونترا وتحظر الشحنات الجوية السرية إذا لم يقبل الساندينيون التفاوض مع الكونترا مع وقف لاطلاق النار وإذا لم يصدروا عفوا واسعاً »(٣٤). لم تنص الاتفاقيات على مثل هذه الشروط لوقف المساعدات المقدمة إلى الكونترا، كما لم يقم آرياس بإعلان شرعية المساعدات الخارجية إلى الحركات الفدائية المحلية في كل من السلفادور وغواتيمالا مالم تلتزم الحكومتان ببنود الاتفاقيات وتقبلا بعروض الفدائيين الداعية إلى التفاوض. فالرفض المستمر لهاتين الحكومتين لفكرة التفاوض رغم النداءات الصادرة عن الكنيسة، عن آرياس نفسه، وعن آخرين، في حين أن نيكاراغوا توصلت إلى اتفاق لوقف اطلاق النار في آذار ١٩٨٨ لم يؤثر هو الآخر على قناعة آرياس الراسخة بأن نيكاراغوا، وحدها، هي التي تقف في طريق التسوية السلمية.

وفي الأشهر اللاحقة استمرت عملية تشديد الضغط على نيكاراغوا عبر أسلوب متابعة تصعيد مطالب الكونترا انسجاماً مع شهادة آرياس التي وصف الامريكان فيها بأنهم « الأخيار » في وزارة الخارجية الأمريكية بدون شك. فكل اتفاق حكومي جديد، ويكون متجاوزاً حدود بنود الاتفاقيات كثيراً، كان يفضي ببساطة إلى مطالب جديدة. أما المقترحات الساندينية المتعلقة بتجديد المفاوضات فقد رفضتها الولايات المتحدة وعميلاتها مرة بعد أخرى. ودأب آرياس على تأييد المشروع من بدايته إذ ظل يعبر عن ألمه وحزنه ازاء التساؤلات الساندينية فيما تابعت الولايات المتحدة وقواتها ضغوطها للحصول على المزيد من التنازلات وفيما استمرت أعمال العنف والوحشية

تتصاعد في سائر البلدان الارهابية تحت غطاء الشرعية الذي وفره آرياس وزملاء الديمقراطيون، وتتابع انتهاكها لاتفاقيات السلام التي باتت منسية منذ أمد طويل. وفي آب ١٩٨٨ طبق حمائم مجلس الشيوخ قانوناً يتيح فرصة تقديم المساعدات مجدداً إلى الكونترا ـ انتهاكاً للقانون الدولي وللاتفاقيات ويحذر نيكاراغوا بأن المساعدات العسكرية قادمة إذا ظل الساندينيون يقفون، وحدهم، في طريق السلام والديمقراطية أو يهاجمون قوات الكونترا التي كانت، آنذاك، ترفض الدخول في أية مفاوضات وتستمر في القيام بالأعمال الارهابية داخل نيكاراغوا(٣٥). وعلى مدى الطيف السياسي من أوله إلى آخره تم اعتبار قيام نيكاراغوا بالدفاع عن نفسها ضد العدوان الامريكي أو بحماية سكانها من الأعمال الارهابية الموجهة من قبل الولايات المتحدة أمراً غير شرعي ودليلاً اضافياً على توتاليتاريتها الشيوعية.

لم أتمكن من العثور على أي أثر يشير إلى أن آرياس أبدى اعتراضاً ما على ماكان « شبابه الطيبون » يقومون به. ومن الواضح أنه ظل صامتاً أيضاً ازاء ايصال المعونات « الانسانية » إلى الكونترا وهي ليست انسانية في عرف القانون الدولي كما أقرت محكمة العدل الدولية بصورة قاطعة لا تقبل النقاش كما أن تلك المساعدات كانت انتهاكاً صارخاً لبنود اتفاقية وقف اطلاق النار الموقعة في آذار ١٩٨٨ ولقانون المساعدات الصادر عن الكونغرس مما أثار احتجاجاً قوياً لدى أمين عام منظمة الدول الامريكية سواريز Soares المكلف بالاشراف على الاتفاقية التي اعتبرت بشكل صريح أنها أقوى من قانون الكونغرس الذي يجب أن يخضع لها. بقي آرياس مطمئن البال. وانطلاقاً من وعيه الأكيد بالميثاق المتعلق بمثل هذه المساعدات، بادر آرياس إلى حظرها في كوستاريكا؛ قال غويدو فيرنانديز Guido Fernandez، وهو ناطق باسم الحكومة، إن السماح بمرور الشحنات عبر كوستاريكا إلى الكونترا من شأنه أن يشكل نوعاً من « العدوان ضد احدى حكومات المنطقة » و « عملاً متناقضاً مع اتفاقيات السلام »، كما أوردت الصحف الهندوراسية. غير أنني عجزت عن العثور على أي تصريح مشابه تم توفيره للجمهور الامريكي(٣٦).

٧ ـ الولع الشديد بالديمقراطية

مع أن الصقور والحمائم في البلاد يختلفون حول الخيارات التكتيكية فإنهم متفقون ومتطابقون فيما يخص تفضيل الأشكال والصيغ الديمقراطية حيث تكون هذه الأشكال والصيغ قابلة للتطبيق. وثمة من يرى أن مثل هذا التفضيل نابع من الحماس الصادق والعاطفة الخالصة. لذا فإن المراسل الدبلوماسي لجريدة النيويورك تايمز نايل لويس Neil Lewis يقول: « ظل الولع الشديد برؤية الديمقراطية على الطراز الامريكي متوالدة ومتكررة عبر العالم كله موضوعاً مضطرداً من موضوعات السياسة الخارجية الامريكية ». كان لويس يتأمل الوضع في هايتي حيث قامت الحكومة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة بالغاء الانتخابات المبرمج لها عن طريق العنف، العاقبة المتوقعة على نطاق واسع للدعم الذي تمتعت به الطغمة العسكرية الانقلابية من جانب الولايات المتحدة.

ويرى لويس أن هذه الأحداث ليست إلا « السلسلة الأخيرة من مثيلاتها التي تذكرنا بمدى الصعوبات التي يواجهها صانعو القرار السياسي الامريكان لدى سعيهم إلى تنفيذ رغباتهم واملائها على الشعوب الأخرى، بصرف النظر عن مدى غيرية صانعي القرار هؤلاء ». فمحاولاتنا المخلصة الصادقة نجحت في الفلبين مع الاطاحة بماركوس من قبل « سلطة الشعب »، غير أنها باتت في مأزق بالغ الصعوبة في هايتي(٣٧).

إنها عواطف مألوفة. فعلى المستوى الخطابي والبلاغي يبقى الولع بالديمقراطية والتوق إليها موضوعاً مضطرداً حقاً، موضوعاً متعايشاً مع اللجوء المنتظم إلى العنف والأعمال الارهابية الرامية إلى نسف الديمقراطية من أساسها.

وحسب تقاليد الحرب الايديولوجية المتعارف عليها فإن من الممكن تماماً وصف أحد النظم وأشدها وحشية بـ « الديمقراطية » طالما أنها تخدم أهداف صانعي القرار السياسي. ومثال النظم « الديمقراطية الوليدة » في امريكا الوسطى مثال فاضح في هذا المجال. ثمة حالة مألوفة أخرى هي العقيدة التي تقول بأن « الديمقراطية باتت تكتسح الساحة الايديولوجية » لأن تجربة العقود القليلة السابقة تبين أنها تقود إلى الازدهار والتنمية. ففي التايمز ويك ريفيو وفي المقال الافتتاحي(٣٨) يقول جيمس ماركهام James Markham« إن الديمقراطية تفعل فعلها الملموس والواضح بوصفها آلية اقتصادية ». وعلينا، بعد، أن نفهم أن المعجزات الاقتصادية التي تحققت في كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة تمت في ظل الديمقراطية. إن الأطروحة الشائعة التي يعبر عنها ماركهام تكشف النقاب مرة أخرى عن الاحتقار السائد للديمقراطية.

أما البلدان التي استلهمها نايل لويس Neil Lewis لصياغة أفكاره عن ولعنا وتعطشنا غير المشبع فليست، في حقيقة الأمر، سوى نماذج وأمثلة صريحة عن الموقف من الديمقراطية. وفيما يخص الفلبين، قلة قليلة هي التي تستطيع استساغة قراءة أي تقرير يتحدث بنبرة عالية عن « العودة إلى الديمقراطية الكاملة » تحت عنوان عريض يقول: « مرسوم آكينو يفرض الحظر على الحزب الشيوعي » مع فقرة افتتاحية توضح أن المرسوم الرئاسي ينص على انزال عقوبة السجن بأي عضو من أعضاء الحزب لا لشيء إلا لأنه عضو في الحزب الذي اكتسب صفة الحزب العلني المشروع في ظل دكتاتورية ماركوس. وقبل وقت غير طويل كان ماركوس نفسه نموذجاً للديمقراطية، رجلاً « ملتزماً بالديمقراطية » كما قال ريغان؛ « إننا نعشق تمسكك بالمبدأ الديمقراطي وبالسيرورات الديمقراطية » كما نقدر « خدماتك لقضية الحرية » كما أعلن نائب رئيس الجمهورية جورج بوش في مانيلا. غير أن ذلك كان قبل أن يفقد ماركوس زمام السيطرة الأمر الذي ترافق مع اضاعته للشهادة التي تقول بأنه من الديمقراطيين الذين يعشقون الحرية. وطبيعة الديمقراطية الفلبينية قبل دكتاتورية ماركوس وبعدها لا تستثير إلا النذر اليسير من التأمل الذاتي ـ أو حتى التعليق(٣٩).

والاشارة إلى هايتي هي الأخرى زاخرة بالدروس والعبر. فبعد العديد من عمليات التدخل السابقة شن وودرو ويلسون W.Wilson سلسلة من الحروب الاجرامية المناهضة للحركات التمردية في كل من هايتي وجمهورية الدومينيكان (هيسبانيولا Hispaniola) ودمر البلاد وأحالها إلى خرائب

وأطلال وحطم معنويات أهلها كما اختزل بناها الدستورية إلى مهزلة خالصة أقرب إلى المسخرة وجعل الشركات الامريكية قادرة على « فرض مشيئتها ومزاجها » دون أية عقبات محلية. وخلال الأعوام اللاحقة دأبت الولايات المتحدة على دعم الطغاة المستبدين المتوحشين، ولم تنقلب على هؤلاء الطغاة إلا حين خطر ببالهم أن يمسوا مصالح الولايات المتحدة أو حين فقدوا نفوذهم وفاعليتهم، لتتدخل تدخلاً مباشراً عند اللزوم في سبيل ضمان استمرار جريان المياه في مجاريها المرسومة(٤٠).

ظلت ادارة ريغان تشهد بتقدم « عملية التطور الديمقراطي » في هاييتي فيما كان رئيس الجمهورية الهاييتي مدى الحياة جان كلودفاليه Jean Claude Duvalier يسترسل في استصدار المزيد من التشريعات القمعية في ١٩٨٥ وهي التشريعات التي وصفها سفير الولايات المتحدة في احتفال جرى يوم الرابع من تموز بأنها « خطوة مشجعة إلى أمام ». غير أنه اتضح، قبل مضي وقت طويل، أن أيام الدكتاتور باتت معدودة. فكما لاحظت صحيفة وول ستريت جورنال بنبوءة « بدأ المسؤولون الرسميون الامريكان بمن فيهم وزير الخارجية جورج شولتز » حين « أدرك المحللون في الولايات المتحدة أن الفئة الحاكمة الهايتية فقدت الثقة، يدعون علناً إلى (عملية ديمقراطية) ما في هايتي »(٤١) وفي الوقت نفسه أصبح ماركوس المفضل لدى الولايات المتحدة عديم الفائدة وترتب على ذلك عواقب مماثلة. ومنذ ذلك الحين مازلنا نردد قصائد المديح لهذه التجليات المتجددة لولعنا الشديد بالديمقراطية.

وخلال الفترة كلها ظلت وسائل الاعلام المستقلة والأوساط الأخرى ذات العقلية اليمينية مبهورة بغيريتنا ويحبنا لعمل الخير. إن استعراضاً لافتتاحيات النيويورك تايمز خلال الفترة الممتدة بين ١٩١٦ و ١٩٢٨ من شأنه أن يحدد معالم التصور السائد، وهو التصور المستمر بعناد واضطراد إلى هذا اليوم. حين انطلق ويلسون إلى حملاته الصليبية على هيسبانيولا Hispaniola، كتب محررو الجريدة أن السجل الطويل لتدخل الولايات المتحدة « يبين بوضوح أن موقف الولايات المتحدة كان بعيداً عن الأنانية وقائماً على المساعدة ». وقد تصرفنا « تصرفاً أبوياً » وها نحن ذا الآن نفعل الشيء نفسه مرة أخرى حين « طلبت هايتي المساعدة » منا فبادرت قوات المارينز إلى تقديمها. فـ « التدخل البعيد عن الأنانية » عبر السنين « كان صادراً بصورة شبه كاملة عن الرغبة في توفير نعم السلام لشعوب عذبتها الثورات المتكررة »، دون أي تفكير بـ « امتيازات تفضيلية، تجارية أو غيرها. ويتعين على شعب الجزيرة أن يدركوا أن (حكومة الولايات المتحدة) هي أفضل صديقة لهم » فيما كانت قوات ويلسون المسلحة مشغولة بالنهب والتخريب. « إن النوايا الطيبة والأهداف البعيدة عن الأنانية لدى حكومتنا نحن » تتجلى في العواقب كما كتب المحررون بعد ست سنوات، حين باتت تلك العواقب والتبعات كلها شديدة الوضوح. وقبل عامين اثنين كان المحررون أنفسهم قد بينوا ضرورة أن نطمئن إلى « معافاة الناس وشفائهم من الادمان على العصيان والتمرد وتعليمهم طريقة العمل والحياة »؛ « لا بد من اصلاحهم، ارشادهم وتثقيفهم » وهذا « الواجب قامت به

الولايات المتحدة ». « إن فطم هذه الشعوب واجبارها على الاقلاع عن عادة ممارسة الحكم عبر فوهة البندقية يعني حمايتها من سخطنا نحن وغضبنا »، مع ما يترتب عليه من لجوء إلى استخدام القوة.(٤٢)

حصل الشيء نفسه في نيكاراغوا؛ حين كانت قوات المارينز تطارد « زعيم العصابات المراوغ » ساندينو، كان واضحاً أننا كنا مستمرين في التصرف، كما فعلنا باستمرار، انطلاقاً من « أفضل الدوافع في العالم »، كما أكد محررو التايمز للقراء. ومما لا شك فيه أن أي شخص جدي لم يكن ليستطيع أن يقبل بـ « الافتراض الخاطىء الذي يقول بأن وجود قوات المارينز أمر غير مستساغ » لدى النيكاراغويين، أو يؤيد الهجمات التي تتعرض لها سياستنا من جانب « الليبراليين المحترفين في هذه البلاد » غير أن المحررين لا يسعهم إلا أن يعبروا عن الأسف ازاء حقيقة أن الصدام « يتم لحظة قيام وزارة الخارجية باستمطار ألوان النعمة والخير والبركة والشفقة والسلم لصالح العالم كله بالذات ». وليس سجلنا في كوبا أقل اثارة للاعجاب، حيث تمكننا من « انقاذ الكوبيين من أنفسهم وعلمناهم كيف يقومون بحكم أنفسهم » إذ منحناهم استقلالاً ليس مشروطاً إلا بتعديل بلات Platt المتعلق بالحماية ـ وهو التعديل الذي يقضي بـ « حماية » الشركات الامريكية وعملائها المحليين الذين حولوا البلاد إلى مزرعة عائدة للولايات المتحدة متحاشين الخطر القادم من الديمقراطية والتنمية المستقلة. وتقول الرواية المفضلة إن « كوبا قريبة جداً وفي متناول اليد ولا يسعها دحض » التهمة المتمثلة بـ « تهديد الامبريالية الامريكية ». لقد تم « استدعاؤنا » ثلاث مرات قبل أن يتوصل الشعب الكوبي، تحت وصايتنا، إلى « الامساك بلغز الاستقرار ». صحيح أن « مصالحنا التجارية لم تشهد أية معاناة في الجزيرة » بل وقد « ازدهرنا جنباً إلى جنب مع الشعب الكوبي » حتى « أن أحداً في كوبا لا يتحدث عن الامبريالية الامريكية ».(٤٣)

السنوات تمضي، ولكن الأفكار المفعمة بالالهام والنبوءة تبقى في مكانها!

حواشي الفصل الثامن

١ ـ السياسة الخارجية الأمريكية (نورتون ١٩٦٩)، ص: ٢٨ .
٢ ـ تاكر Tucker، فورين بوليسي، شتاء ١٩٨٠/١ .
٣ ـ كومنتري Commentry، كانون الثاني ١٩٨١ .
٤ ـ بوسطن غلوب، ٢٤/ ٧/ ١٩٨٨ .
٥ ـ اوكس Oakes، نيويورك تايمز ١٠/ ٢/ ١٩٨٧ .
٦ ـ انظر ثقافة الارهاب، وأوهام ضرورية للمؤلف.
٧ ـ باستور Pastor، لا بد من أن يتكرر Condemned to Repetition (برينستون، ١٩٨٧).
٨ ـ ميكايل لينفيلد Freedom Under Fire Michael Linfied (ساوثاند، ١٩٩٠).
٩ ـ انظر ثقافة الارهاب، و أوهام ضرورية للمؤلف.

١٠ ـ توم باري Tom Bary وديب بروش ;Deb PreusehK Inevitable Revolutions

١١ ـ انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

١٢ ـ انظر الفصل العاشر الفقرة الثالثة، من هذا الكتاب.

١٣ ـ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ٥٥ ـ ١٩٥٧، المجلد السابع.

١٤ ـ انظر الفصلين الأول والثاني عشر من هذا الكتاب.

١٥ ـ باستور Pastor نقلاً عن مذكرات بريجنسكي.

١٦ ـ فورين بوليسي. خريف ١٩٨٧ .

١٧ ـ ثقافة الارهاب للمؤلف.

١٨ ـ واشنطن بوست، ما تشستر غارديان، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٧ .

١٩ ـ واشنطن بوست، افتتاحية، ٢٠ / ٦ / ١٩٨٨ .

٢٠ ـ انظر أوهام ضرورية للمؤلف.

٢١ ـ نيويورك تايمز بوك ريفيو، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٧ .

٢٢ ـ فورين أفيرز، صيف ١٩٨٨ .

٢٣ ـ ذي نيوريبليك، ٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .

٢٤ ـ جول برينلكي Joel Brinlekey، نيويورك تايمز، ٤ / ٥ / ١٩٨٧ .

٢٥ ـ فورين أفيرز، ك ٢ ١٩٦٧ .

٢٦ ـ تشارلز أمرينغرCharles Ameringe، دون بيبي Don Pepe، (جامعة نيومكسيكو، ١٩٨٧)

٢٧ ـ روي غوتمان Roy Gutman، Banana Diplomacy(سايمون ونشستر، ١٩٨٨)

٢٨ ـ انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

٢٩ ـ جمعية الصحافة، استعراض حرية الصحافة في أمريكا اللاتينية، ١٩٨٦ .

٣٠ ـ غوتمان Banana Diplomacy Gatman.

٣١ ـ آرياس، ريتشارد بودرو Richard Boudreaux، لوس أنجلوس تايمز، ٥ / ٨ / ١٩٨٨ .

٣٢ ـ انظر أوهام ضرورية للكاتب.

٣٣ ـ كينر، Kinzer، نيويورك تايمز، ٢ / ٨ / ١٩٨٨ .

٣٤ ـ كينزر، Kinzer، نيويورك تايمز ١٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .

٣٥ ـ انظرالفصل التاسع من هذا الكتاب.

٣٦ ـ فيرنانديز Fernandez، ايل تيمبو (هندوراس) ٢٢ / ٨ / ١٩٨٨ .

٣٧ ـ لويس Lewis، نيويورك تايمز، ٦ / ١٢ / ١٩٨٧ .

٣٨ ـ نيويورك تايمز، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٨ .

٣٩ ـ بوسطن غلوب، ٢٦ / ٧ / ١٩٨٧ .

٤٠ ـ انظر Turning the Tide.

٤١ ـ وول ستريت جورنال، ١٩٨٦/٢/١٠ .

٤٢ ـ نيويورك تايمز، افتتاحيات، ٢ / ٩ ، ٥ / ١٢ / ١٩١٦ ، ١٣ / ٧ / ١٩٢٢ ، ٥ / ١٠ / ١٩٢٠ ، ١٢ / ٥ / ١٩٢٨ .

٤٣ ـ نيويورك تايمز، تعليقات وافتتاحيات، ٤، ١٤ / ١ / ١٩٢٨ ، ٣ / ٥ / ١٩٢٢ ، ٨ / ١ / ١٩٢٨ .

الفصل التاسع

الدفاع عن النفس: خطيئة مميتة

طوال الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد نيكارغوا تم تنظيم حملات دورية من البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الاعلام لاظهار غدر الضحية وخيانته: تزويد فدائيي جبهة فارابوندو مارتي بالسلاح؛ الحصول على طائرات الميغ لتهديد نصف الكرة الغربي؛ الاعتداءات غير المبررة على هندوراس البريئة؛ القمع الرهيب الذي لا نستطيع تحمله في الداخل؛ والخ . . الخ . . وكل واحدة من هذه الحملات أدت الوظيفة المطلوبة منها. وبعد افتضاح كل من القصص الملفقة كانت تلك القصة المفتضحة تُسحب من التداول لتحل محلها قصة مزورة أخرى. صحيح أن هذه الحوادث لا تنبئنا بالشيء الكثير عن أمريكا اللاتينية، غير أنها تكشف عن قدر كبير من المعلومات عن الولايات المتحدة وعن ثقافتها السياسية والفكرية القائمة على التآمر وحياكة الدسائس. ثمة مثال صارخ وكاشف ألا وهو الانتصار الدعائي المنسق والمحكم الذي تحقق في قمة تشرين الأول ١٩٨٩ لرؤساء الجمهورية في كوستاريكا، وفي المراحل الأولى من الحملة الانتخابية الجارية في شباط ١٩٩٠ التي سنعود إليها في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل وفي الفصل القادم.

١ ـ الظربان الامريكي في حفلة الحديقة

في الأول من تشرين الثاني ١٩٨٩ أعلن الرئيس دانيل أورتيغا تعليق قرار وقف اطلاق النار أحادي الجانب للحكومة النيكاراغوية. شجب البلاغ النيكاراغوي الرسمي تسلل قوات الكونترا المسلحة من قواعدها الهندوراسية و « التصعيد الدرامي خلال الأسابيع الأخيرة للهجمات ضد

أهداف مدنية اقتصادية وأخرى عسكرية مما أدى إلى قوع قتلى بين المدنيين من السكان النيكاراغويين »، وهذا التصعيد إنما يرمي إلى « وضع العقبات على طريق العملية الانتخابية ». كما أكد البلاغ مجدداً التزام الحكومة بالانتخابات المقرر اجراؤها في ٢٥ / ٢ / ١٩٩٠ داعياً إلى عقد اجتماع للأطراف المعنية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك « للموافقة على المسائل اللوجستية والتقنية التي من شأنها أن تساعد على تعزيز عمليات اعادة توطين جميع الأشخاص المرتبطين بالنشاطات المعادية للثورة وادماجهم بالمجتمع أو توطينهم في بلدان ثالثة كما نصت اتفاقيات تيلا Tela» لرؤساء جمهوريات امريكا الوسطى الموقعة في ٧ / ٨ / ١٩٨٩ (١).

ادعت نيكارغوا أن ٧٣٠ جندياً ومدنياً قُتلوا جراء هجمات الكونترا خلال فترة ايقافها لاطلاق النار التي دامت تسعة عشر شهراً، وأن وتيرة العمليات العدوانية تصاعدت في تشرين الأول ١٩٨٩ . وتأكدت صحة هذا الادعاء عبر التعليقات العرضية الواردة في وسائل الاعلام الامريكية. فقد جاء عرضاً في أواسط تشرين الأول أن « الكونترا منذ آب، نشروا، كما يعتقد، حوالي ألفين من من الجنود الاضافيين داخل نيكاراغوا، كما أن التقارير عن الصدامات بين قوات الكونترا والقوات الساندينية تزايدت تزايداً حاداً في الأسابيع الأخيرة »؛ وبعد اسبوعين اثنين كان جنود الكونترا الذين تلقوا أمراً بالعودة إلى نيكاراغوا «يُبلغون من قبل قادتهم أن عليهم أن يستعدوا للقتال ». وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول قُتل تسعة عشر احتياطياً في هجوم شنته الكونترا على شاحنات كانت تنقلهم إلى مركز للتسجيل من أجل التصويت في الانتخاب. وقد لاحظ بروك لارمر Brook Larmer في الكريستيان ساينس مونيتور أن « الكونترا هاجمت تعاونية تقع على مسافة ستين ميلاً من ماناغوا وقتلت خمسة مدنيين فيما كان أورتيغا يفكر بالخطوة التالية »(٢).

أما نشرة شهادة للسلام Witness For Peace التي كانت تصدر تقارير منتظمة عن شهادات شهود العيان فقد تحدثت عن مقتل وجرح أو اختطاف تسعة وأربعين مدنياً في هجمات شنتها الكونترا خلال تشرين الأول. وهذه النشرة المتحيزة سجلت تزايداً في الأشهر السابقة على الرغم من أن هجمات الكونترا بقيت على حالها. فالخط الأحمر لنشرة شهادة السلام يوم الثالث من تشرين الأول (وقد تجاهلته وسائل الاعلام كعادتها) تحدثت عن كمين نصبته الكونترا لفرقة سياسية كانت متجهة إلى الريف لابلاغ الفلاحين عن أمكنة تسجيل الناخبين ومواعيد التسجيل، مما أدى إلى مقتل شخص (تم تشويه جثته) وجرح اثنين. وفي المنطقة ذاتها، إلى شمال شرق ماتا غالبا قيل إن خمسة اختطفوا من قبل عصابات الكونترا، وإن آخر تم اختطافه بالقرب من ويويلي Wiwili . وبالقرب من ريوبلانكو Rio Rlanco، قُتل أحد العاملين في منظمة كاثوليكية وقد كان ينقل شحنة من الخنازير لصالح مشروع كنسي يساعد الفلاحين الذين يعاد توطينهم في مكان جديد جراء الحرب، في كمين يوم ١ / ١١ . إن وفداً من منظمة مبادرات نصف الكرة الغربي كان يقوم بالاشراف على الانتخابات قال إن الكونترا « متورطة في عمليات عسكرية عدوانية وهجومية » حسب أقوال شهود عيان وأهالي مدينة ريوبلانكو بمن فيهم عضو سابق في الكونترا استفاد من العفو الصادر في تشرين الأول وسبعة قادة كبار في تحالف المعارضة (UNO) التي تحظى بتأييد الولايات المتحدة. تحدثت

فلاحة عجوز تجاوزت الثمانين من عمرها أمام الصحفيين عن قيام عناصر الكونترا بجر ثلاثة من أبنائها من بيتهم المنعزل في ٢٨ تشرين الأول وذبحهم ذبح النعاج. كما أن الصحافة الساندينية نشرت صورة فوتوكوبي لبيان صادر عن الكونترا يحمل توقيع قائد المنظمة اينريكي بيرموديز Enrique Bermudez، الذي يأمر قواته بأن تبقى مسلحة ومستنفرة «لضمان فوز جبهة U N O المعارضة». وعناصر الكونترا الذين أفادوا مؤخراً من العفو قالوا إنهم تلقوا «أوامر باجبار النيكاراغويين رغم أنوفهم على التصويت للمعارضة في الانتخابات في شباط القادم»، كما جاء في برقيات المراسلين(٣).

لم يتسرب شيء من هذا إلى الصحافة المطبوعة ـ لم ترد ولو كلمة واحدة في الجريدة الأولى. أما التلميحات العارضة في الأماكن الأخرى فتشكل بحد ذاتها دورساً بليغة. فرسالة رويتر عن الأوامر الصادرة عن الكونترا والتي تقضي بتخريب عملية الانتخابات عن طريق العنف وردت في أسفل عمود عن موضوع آخر على الصفحة ٨٣ من جريدة البوسطن غلوب، اضافة الى التأكيد على أن المصدر هم «الفارون» ـ أي أولئك الذين «هربوا» من القوات التي تدعمها الولايات المتحدة للافادة من العفو طبقاً لاتفاقيات تيلا التي دأبت الولايات المتحدة على نسفها. أما التهديدات الفعلية أو المفبركة الصادرة عن فدائيي فارابوندومارتي بشأن احباط الانتخابات في السلفادور فتشكل، على النقيض من ذلك، موضوعات بارزة في صفحات الأخبار، ويجري تكرارها باضطراد في معرض قيام وسائل الاعلام باثارة الضجيج حول ولعنا الشديد بالديمقراطية وحول العقبات التي يتوجب علينا التغلب عليها في سبيل تحقيقها(٤).

بعد كمين الحادي والعشرين من تشرين الأول، أعلنت نيكاراغوا أن مثل «هذه الأعمال الاجرامية» قد تضطرها إلى اللجوء إلى استخدام القوة دفاعاً عن النفس. واعلان أورتيغا حول أن الحكومة سوف تتبع بالفعل مثل هذا الخط أثار «عاصفة شديدة من الغضب» كما قالت النيويورك تايمز معبرة عن موافقتها. فالرئيس بوش دان «هذا الرجل الصغير» بوصفه «حيواناً غير مرغوب فيه في حفلة الحديقة» متفقاً مع مراسل تلفزيوني وصف أورتيغا بانه «ظرباء امريكية في نزهة لشم النسيم». أما «النزهة» فكانت اجتماع القمة الرئاسية التي أعلن فيها أورتيغا أن وقف اطلاق النار، قد يتم إلغاؤه. هذا وقد جرى اختزال القمة إلى مستوى حفلة في الهواء الطلق جراء رفض واشنطن القاطع للسماح ببحث أية قضية جوهرية. وتركزت الذريعة الطفولية المثيرة للسخرية على استحالة ظهور توقيع الرئيس بوش على أية وثيقة تحمل توقيع أورتيغا؛ أما السبب الحقيقي المحتمل فهو الخوف من عزلة الولايات المتحدة في حال السماح باثارة مسائل جدية الأمر الذي يشكل مصدر ازعاج متكرر في سائر المحافل الدولية(٥).

لم يستثر قيام الولايات المتحدة بتخريب مؤتمر القمة إلا قدراً قليلاً من التعليق. أما التركيز المفضل فقد كان من نصيب القول بأن اعلان أورتيغا «شكل ضربة قاصمة لموضوعات السلام والديمقراطية» كما كتب مارك أوليغ Mark Uhlig في النيويورك تايمز. أما الهجمات المتصاعدة التي تشنها القوات العميلة للولايات المتحدة فلا تشكل أية «ضربة» لهذه القضايا النبيلة مثلها مثل

الارهاب الأكبر والأوسع الذي تمارسه القوات المسلحة والجيوش دون أي رادع والتي تتولى عملياً حكم الأنظمة « الديمقراطية » في السلفادور وغواتيمالا (أو الارهاب الأخف وطأة الذي يمارسه الجيش الهندوراسي) بدعم وتأييد كاملين من جانب الولايات المتحدة في جميع الأحوال. قدم رسميون من الولايات المتحدة وآخرون وجهات نظر كثيبة تقول إن الساندنيين هم الذين فبركوا هجمات الكونترا المزعومة بل ونفذوها بأنفسهم متنكرين في زي الكونترا بحثاً عن ذريعة لالغاء الانتخابات. وقد تم التعبير عن القلق العميق ازاء أن لجوء نيكارغوا للقوة دفاعاً عن البلاد ضد ارهاب الكونترا من شأنه أن ينسف بشكل خطير امكانية اجراء الانتخابات بنزاهة(٦).

رد الكونغرس ووسائل الاعلام بالاسلوب المتوقع. فأورتيغا « وحّد الكونغرس والادارة ضده » قالت التايمز معبرة عن الحقيقة. صوت مجلسا الكونغرس، كلاهما، بأكثرية ساحقة مع ادانة أورتيغا بعبارات مفعمة بالمرارة. ويتعين على الساندنيين أن « يوقفوا عدوانهم في المنطقة » وأن يضعوا حداً « لطغيانهم على شعبهم بالذات »، كما جاء في القرار. انتفخت أوداج حمائم الكونغرس حنقاً وسخطاً. فالسيناتور جون كيري John Kerry من ماسوشوسيتس نعت أورتيغا بأنه « ألد أعداء نيكاراغوا » دون شك، مهما كان رأي النيكاراغويين فيه. أما المبعوث ديفيد اوبي D. Obey فقد قال إن « أورتيغا أحمق لعين وقد كان كذلك من البداية ». واضاف السناتور باتريك ليهي Patrik Leahy أن أورتيغا أبرز مرة أخرى « مهارته الفائقة في عملية اختطاف الهزيمة من براثن النصر ». وفي معرض اظهارها قيم الموضوعية والحرفية التي اتسمت بها وسائل الاعلام مرة أخرى، أشارت نشرات الأخبار التلفزيونية إلى كل من أورتيغا والجنرال نورييغا باعتبارهما « اثنين من الصبية الزعران في الحديقة الخلفية ». وتساءل المعلق الليبرالي المحترم دانيل سكور Daniel Schorr بسخرية عما إذا كان أورتيغا عميلاً مزدوجاً يعمل لصالح المخابرات المركزية (السي. آي. أي CIA). أما محررو التايمز فدانوه بوصفه « أحمق وأقرب إلى الزعرنة »؛ وقالوا إن « خطوته الخاطئة المذهلة » قد أدت إلى « إحباط الآمال المعقودة على اجراء انتخابات حرة وعلى وضع حد للحرب المطولة التي يعاني منها بلده »، إذ ألقى بـ « قنبلة على خطة واعدة ومدروسة جيداً للسلام في المنطقة » ويتابع « احباط جهود وزير الخارجية بيكر » المحكمة والتي ترمي إلى تحقيق السلام والديمقراطية. وموضوعة أن أورتيغا أنزل ضربة جديدة بالليبراليين الذين طالما ضحوا بالشيء الكثير في سبيل قضيته ترددت أصداؤها مشحونة بقدر كبير من الاستياء والغضب. فباستثناء أنطوني لويس Anthony lewis الذي سأل عما إذا كان قد كُتب علينا أن « نلوذ بالصمت فيما نعاني » ازاء حرب عسكرية واقتصادية لا ترحم تشنها قوة عظمى خارقة الجبروت، ظل كورس الشجب مستمراً دون ان يتعرض لأي نشاز(٧).

مشدوهين بغدر الساندنيين وخيانتهم راح المعلقون يرددون الابتهالات المألوفة الملأى بالشكوى. فدانييل سكور D.Schorr أبلغ قرّاءه أن « السيد أورتيغا أبقى القدر في حالة الغليان عبر أمور معين مثل الوقوف مع فيدل كاسترو في تأييد المذبحة التي تعرض لها أنصار الديمقراطية من الطلاب في بكين عام ١٩٨٩ ». كانت تلك احدى الخرافات التي اجترحتها شبكة الدعاية في

سعيها إلى استغلال المأساة التي وقعت في ساحة تيانامين من أجل تشويه سمعة الأعداء الخارجيين والداخليين على اختلافهم، ومالبثت أن افتضحت على أنها كذبة مكشوفة على صفحات الجرائد إذ كتب عنها كل من راندولف ريان Randolph Ryan والكسندر كوكبورن Alexander Cockburn، كما اعترف الجميع ومنذ زمن غير قصير بأنها كانت من صنع الخيال ليس إلا. ويتابع سكور كلامه قائلاً: «ثمة تصرف آخر مثير للغضب» تم في ١٩٨٥ حين قام «السيد أورتيغا وحده تقريباً بجعل الكونغرس ينقلب على ذاته ويصوت لصالح تقديم المساعدات إلى الكونترا». فأورتيغا أجبر الكونغرس المتردد على التخلي، رغماً عنه، عن المحاولات المبذولة لصالحه حين نفذ أوامر الروس وظهر في موسكو معانقاً غورباتشوف. وهو يشير هنا إلى مايصفه المؤرخ توماس ووكر Thomas Walker بـ «رحلة» أورتيغا «المدروسة والمتوازنة إلى أوروبا في أيار ١٩٨٥» سعياً وراء الحصول على المساعدات حيث «توقف في الكتلة الشرقية من جهة وفي البلدان الأوروبية الغربية من جهة ثانية» التي «وصمتها ادارة ريغان ووسائل الاعلام وعدد كبير من الليبراليين في الكونغرس بـ رحلة أورتيغا إلى موسكو» بكل بساطة. بالنسبة لسكور ولعدد غير قليل من الليبراليين الأخرين شكلت محاولة نيكاراغوا الرامية إلى الحصول على المساعدة في الوقت الذي تدأب الولايات المتحدة على تدمير اقتصادها، محاولة مشينة وتصرفاً معيباً(٨).

قدمت زوايا الأخبار في التايمز الصورة نفسها عن مهارة أورتيغا في اختطاف الهزيمة من براثن الانتصارات مؤيدة كلامها بمثالين هما: «رحلته إلى موسكو»، «مثيراً حفيظة الخصوم والمؤيدين الأمريكان على حد سواء»؛ وعملية «الانقضاض على المعارضة الداخلية» مما أثار «استنكاراً دولياً حاداً ومذهولاً في تموز ١٩٨٨، حين قام الساندينيون مرة أخرى بارباك أصدقائهم و «أطلقوا النار على أنفسهم في الهيكل» كما لاحظ «أحد الخبراء الأجانب». وهذه التهمة الأخيرة تلمح إلى انتصار كبير آخر يتحقق لشبكة الدعاية في الولايات المتحدة. صحيح بالفعل أنه كان ثمة استنكار حاد ومفعم بالذهول ازاء قيام البوليس بالاغارة على تظاهرة في نانديم Nandaime مستخدماً قنابل الغاز المسيلة للدموع للمرة الأولى ـ بعد التعرض «للضرب. . . بالعصي والحجارة» كما قالت التايمز في تقريرها، وهي حقيقة سرعان ما اختفت عن الأنظار ـ مما أفضى إلى استنكار شديد لهذا «القمع الوحشي لحقوق الانسان» من جانب الكونغرس (٩١ مقابل ٤ في مجلس الشيوخ، ٣٥٨ مقابل ١٨ في مجلس النواب)، وإلى مقالات وتعليقات غاضبة ومستاءة نشرتها الصحف على صفحاتها الأولى ضد بربرية الساندينيين على امتداد أسابيع بل أشهر. وفي الوقت نفسه كانت قوات الأمن تستخدم الغازات المسيلة للدموع والعنف لتفريق التظاهر والاحتجاجات في كل من كوستاريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا غير أنها لم تكن تثير أي استياء ـ بل أية تغطية اعلامية ذات شأن. فالمحاكمة المنطقية لمايجري في الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة حيث تقع أحداث شبيهة بتلك التي وقعت في نانداڀمي Nandaime تكاد تكون ملغاة لأن تلك الأحداث تشكل جزءاً عضوياً من الممارسات الوحشية المنتظمة التي تمت خلال الفترة كلها والتي لم تلفت نظر أحد ولم تستفز أي استنكار لدى الجمهور(٩).

في الوقت الذي كانت فيه التايمز مشغولة بتسليط الضوء على الساندينيين الذين قاربوا مستوى الانتهاكات الأخف التي تمارسها الدول العميلة للولايات المتحدة باستمرار كانت القوات الخاصة الاسرائيلية المؤلفة من المظليين تستخدم العنف لتفريق قداس واعتصام نفذه مئة من الامريكان وعدد من السكان المحليين في بيت ساحور احتجاجاً على رد الفعل الاسرائيلي الوحشي على العصيان القائم على اللاعنف في تلك المدينة في الضفة الغربية (هذا وقد قام الجيش بابعاد نشطاء حركة السلام الاسرائيليين والصحفيين عن المكان)؛ كما كانت قوات كوري اكينو Cory Aquino تستخدم خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لطرد آلاف المتظاهرين المحتجين على رفضها السماح باعادة جثة فيرديناند ماركوس إلى البلاد. وهاتان الحادثتان ليستا إلا اثنتين من السلسلة الطويلة من الممارسات والانتهاكات التي تتم في الدول العميلة للولايات المتحدة والتي تجدها التايمز غير جديرة بالملاحظة؛ ومثل هذه الأحداث تتعرض مرة أخرى لنوع من النسيان نظراً لحدوث انتهاكات أفظع وأخطر في تلك الدول وتمر بدورها دونما تعليق أو اعلام أو أي شكل من أشكال الادانة أو التعبير عن عدم الارتياح(١٠).

استشاط محررو التايمز غضباً بشكل خاص حين رد أورتيغا بالقوة على « خربشات الكونترا » مما كشف النقاب عن أن « روح المصالحة الجديدة » لديه ليست إلا خدعة. من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام القوة إذا قام آلاف من عملاء كوبا من الزعران بسلسلة من عمليات القتل والاختطاف في المناطق الجبلية بولاية كانتكي (مئات الآلاف لتكون المقارنة أكثر دقة). تصوروا جام الغضب الذي يتعين على المحررين أن يصبوه إذا دعت اسرائيل جيشها إلى الرد بعنف على خربشات متسللي م.ت.ف. إذا بدؤوا يقتلون ويختطفون أعضاء الكيبوتزات أو الجنود الاحتياط المتوجهين إلى مراكز التجنيد.

وفي القمة الرئاسية، اعتُبرت « خربشات الكونترا » أموراً أكثر جدية مما بدت في نظر مكتب التايمز بمانهاتن. كتب بروك لارمر Brook Larmer يقول إن رؤساء الجمهورية في أمريكا اللاتينية عبروا عن « تعاطفهم مع خيبة الحكام الساندينيين أزاء التلكؤ الشديد في تطبيق خطة تفكيك معسكرات الكونترا في هندوراس وعن تفهمهم لعدم ارتياح (أورتيغا) من تصعيد هجمات الكونترا داخل نيكاراغوا » كما اعترفوا بأنه « صاحب حق »، مع التساؤل عما إذا كان تعليق وقف إطلاق النار هو التحرك الأمثل. ثم نقل لارمر كلام أحد الدبلوماسيين في ماناغوا وقد قال: « كثيرة هي البلدان الامريكية اللاتينية التي تعاني من الحركات التمردية مما يجعل العديد مضطرين لأن يصبحوا منافقين مفضوحين إذا قبلوا بانتقاد الساندينيين على ممارسات يرتكبون مثلها تماماً في بلدانهم ـ منفذين حملات هجومية معادية لحركات العصيان »(١١).

إلا أن اللعبة نفسها تحمل اسم النفاق، وكل من يعرف قواعد اللعبة مؤهل لأن يفهم معنى « العاصفة الشاملة من الغضب » في الكونغرس وفي وسائل الاعلام.

ربما كان ألطف التعليقات ذلك الذي قال إن أورتيغا أثبت مرة أخرى أنه سياسي رديء(١٢). استنتاج لا غبار عليه. فالطبيب الذي يحاول اقناع مريضه النفسي عبر المنطق

والمحاججة العقلانية بأن العالم ليس كما قد يتبدى له ـ للمريض النفسي ـ يمكن أن يتعرض للانتقاد ويوصف بأنه « طبيب نفساني رديء أو فاشل ». مثله مثل العديد غيره في العالم الثالث قد لا يدرك أورتيغا أبعاد المرض النفساني المتوغل في عمق الثقافة الفكرية المسيطرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالعقيدة التي تقول إن أحداً لا يملك حق الدفاع عن نفسه ضد عدوان الولايات المتحدة. ولهذه العقيدة جذور عميقة جداً في تاريخ الولايات المتحدة. إنها تفسر الأسباب الكامنة وراء تصوير الولايات المتحدة مرة بعد أخرى وبصورة منتظمة على أنها ضحية الأعمال الشريرة في فيتنام ـ بل والأسباب الكامنة وراء استمرار الناس طوال قرنين من الزمن، دون أن يصدر عنهم مايشير إلى الدهشة ناهيك عن الصدمة، في قراءة عبارات مؤسسي الولايات المتحدة الواردة في صك اعلان الاستقلال، هذه العبارات التي تدين الملك جورج الثالث بسبب قيامه باطلاق عنان « المتوحشين الهنود (الحمر) الذين لا يعرفون معنى الرحمة » ليتقضوا على المستوطنين الأبرياء من المستعمرين. ثمة وفرة من الأمثلة الكاشفة.

ظلت هذه العقيدة نافذة طوال الحرب ضد نيكاراغوا. ففي آب ١٩٨٨ وافق مجلس الشيوخ، عبر سلسلة من الخطب الحماسية المؤيدة من جانب الحمائم البارزين، على اقتراح بيرد Byrd الداعي إلى تقديم المساعدات العسكرية للكونترا إذا نفذ الساندينيون أية « أعمال عدوانية » ضدها. كانت الكونترا، قبل ثلاثة أيام، قد هاجمت مركب « رسالة السلام » المزدحمة وقتلت اثنين كما جرحت سبعة وعشرين بمن فيهم كاهن معمداني من نيوجيرسي كان يقود وفداً دينياً من الولايات المتحدة. لم يأت أعضاء مجلس الشيوخ بيرد Byrd، دود Dodd وآخرون على ذكر هذه الحادثة ولكن منطقهم واضح: إذا لاذ الساندينيون الغدّارون بـ « الأعمال العدوانية » من أجل وقف مثل هذه « الخربشات »، فإن من الواضح أن الحق معنا في أن نعاقبهم على الجريمة عن طريق ارسال الأسلحة إلى القوات العميلة التي تزرع الارهاب في نيكاراغوا نيابة عنا. ونظراً لأن مثل هذا الموقف موقف صائب ومبدئي فإنه لم يستثر أي تعليق (١٣).

تجلت المحاكمة نفسها خلال رعب الميغ المزمن الذي تم اصلاحه من جانب جهاز الدعاية والتحريض الريغاني. حين ضخمت ادارة ريغان القصة في ١٩٨٤ كجزء من حملة ناجحة لاستئصال الانتخابات النيكاراغوية من التاريخ، رد الحمائم قائلين: لو كانت التهمة صحيحة لتعين على الولايات المتحدة أن تقصف نيكاراغوا لأن نفاثات الخمسينات العتيقة هذه « قادرة أيضاً على ضرب الولايات المتحدة »، وبالتالي تشكل تهديداً لأمننا (السناتور بول تسونغاس Paul Tsongas من ماساشوسيتس، بتأييد من حمائم بارزين آخرين)(١٤) ولدى افتضاح الأخبار المختلفة الخاطئة بعد أن أدت وظيفتها، كان ثمة بعض الانتقادات الموجهة إلى وسائل الاعلام على ابتلاعها البعيد عن الروح النقدية للدعايات الحكومية، غير أن الحقيقة المنطوية على الأهمية الفعلية ظلت مغفلة: حقيقة الاتفاق العام حول أن مثل هذا النمط من السلوك من جانب نيكاراغوا لن يكون مقبولاً على الاطلاق. والسبب الكامن وراء هذا الاغفال بسيط: فحسب معايير الثقافة السياسية تشكل محاولة نيكاراغوا الرامية الى الدفاع عن نفسها ضد عمليات ارهابية موجهة من الولايات المتحدة فضيحة

تفوق حدود الوصف.

بالطبع لم تكن نيكاراغوا مهتمة بطائرات الميغ اهتماماً خاصاً. والقيادة الساندينية كانت مستعدة لأن تعبر عن فرحها وسعادتها لو تمكنت من الحصول على طائرات نفاثة من فرنسا. غير أن محاولات الساندينيين الرامية إلى الحصول على الأسلحة من فرنسا باءت بالفشل جراء الضغوط القادمة من واشنطن التي أصرت على تسلح نيكاراغوا من الروس فقط حتى يظل المعلقون قادرين على التلميح بعبارات مشؤومة مناسبة إلى « الساندينيين المزودين بالأسلحة السوفيتية » طوال فترة اعادة عرض المسرحية الهزلية مرة بعد أخرى أسبوعاً بعد آخر؛ فعبارة « أسلحة فرنسية » لا تحدث الجرس نفسه هذا كله كان معروفاً جيداً ولكنه، نظراً لتعارضه مع المتطلبات العقائدية، ظل مكتوماً وبعيداً عن منابر المناقشة.

كان مفهوماً أيضاً منذ البداية أن طائرات الميغ القديمة التي اتُهمت نيكاراغوا بمحاولة ادخالها خلسة إلى أراضيها كانت لا ترمي إلا إلى هدف وحيد هو حماية الأجواء النيكاراغوية من شحنات السي. آي. أي الجوية المطلوبة لابقاء القوى العميلة للولايات المتحدة في ميدان القتال ومن رحلات الاستكشاف الجوية التي كانت تقدم لتلك القوات معلومات دقيقة لحظة بعد لحظة حول تحركات الجيش النيكاراغوي حتى تتمكن من مهاجمة الأهداف المدنية بسلام تنفيذاً للتوجهات ووفقاً للتدريبات التي تلقتها تلك القوات العميلة. أمر مفهوم ولكن نادراً ما تم الاتيان على ذكره.

كشف بحث أجرته صحيفة البوسطن غلوب الليبرالية، لعلها الأقل معاداة للساندينيين بين الصحف الامريكية الكبرى، عن اشارة افتتاحية واحدة إلى حقيقةأن نيكاراغوا بحاجة إلى قوة جوية « لدحر هجمات الكونترا المدارة من قبل جهاز الاستخبارات المركزية ولوقف أو ردع الشحنات الجوية » (٩ / ١١ / ١٩٨٦). مرة أخرى، الاستنتاج واضح وغير قابل للخطأ: لا أحد يملك حق الدفاع عن النفس ضد عدوان الولايات المتحدة!

يشكل العجز عن ادراك هذه الجوانب من الثقافة السياسية الخاصة بالولايات المتحدة ظاهرة عامة. ففي أواخر كانون الأول ١٩٨٧ عبر وزير خارجية نيكاراغوا ميغويل ديسكوتو Miguel D'Escoto في حديث خاص عن آمال عريضة معلقة على الاجتماع الرئاسي المرتقب في كانون الثاني حيث ستقدم لجنة المتابعة والمراقبة الدولية تقريرها عن مدى التزام بلدان امريكا الوسطى باتفاقيات آب ١٩٨٧ . كان الوزير مقتنعاً بأن التقرير سينصف نيكاراغوا وبأن من شأن الحصيلة أن تدفع عملية تحقيق أهداف الاتفاقيات. تأكدت توقعاته فيما يخص التقرير؛ أما فيما يتعلق بالحصيلة فقد أخطأتماماً، إذ أخفق في فهم بعض الحقائق الأولية عن الديمقراطية الغربية. فحكومة الولايات المتحدة كانت حريصة على نسف الاتفاقيات؛ وبالتالي فإن الصحافة الحرة ستبادر، بوفاء واخلاص، إلى القيام بواجبها كما أن توزيع السلطة سيفرغ الوقائع من مضمونها وسيجعلها صفراً. تلك هي، مرة أخرى، قواعد اللعبة.

وهذه القواعد مطبقة عموماً تماماً؛ والوضع الحالي ليس استثناء. ففي آذار ١٩٦٤ حين كان مدير تحرير التايمز ماكس فرانكل Max Frankelيتعلم مهنته كمراسل حربي في الهند الصينية، شنت

قوات جيش سايغون برفقة المستشارين والخبراء الامريكان هجوماً على احدى القرى الكمبودية مما أدى إلى مقتل وجرح العديد من أهالي القرية. ونظراً لأن طياراً من الجيش الأمريكي وقع في الأسر فقد استحال تجاهل الحادث أو انكاره بالطريقة المعهودة. كتب فرانكل عماحدث بقدر كبير من الاستياء ـ صب جام غضبه على الأمير سيهانوك، الذي كان « يدوس أقدام الولايات المتحدة »، « يقود العملية من خلال المراهنة على القوى العظمى »، ولا يتردد في اقتباس « صفحة من كتاب فيدل كاسترو » إذ يتجرأ على المطالبة بتعويضات عن هذا العدوان الامريكي. لسنا، في حقيقة الأمر، إلا الطرف البريء المتعرض للأذى(١٥).

وكما في هذه الحالة فإن عملاءنا يرثون بانتظام الحقوق نفسها. فكبير المراسلين الدبلوماسيين في التايمز توماس فريدمانThomas Friedmanيقول إن الجيش الاسرائيلي في ١٩٨٢، « وصلوا إلى بيروت كأبرياء من الخارج وغادروها بعد ثلاث سنوات مثل سياح غاضبين تعرضوا للإساءة والتضليل وسرقت منهم حوائجهم كلها بما فيها شيكاتهم السياحية ». وكما يعرف فريدمان جيداً فإن الغزاة الأبرياء قتلوا ودمروا وأساؤوا معاملة السجناء والمدنيين بوحشية خارقة، وقاموا عموماً بتحويل كل ما اعترض سبيلهم إلى أنقاض؛ وغادروا لبنان، باستثناء مساحة الـ ١٠ بالمئة التي ضموها تقريباً، لا لشيء إلا لأن مقاومة غير متوقعة وغير محسوبة كلفتهم اصابات أكثر من تلك التي كانوا مستعدين لأن يقبلوا بها. لقد تم انتقاء هذا التصريح بوصفه النموذج الأمثل لـ « تصورات » فريدمان « الحادة » من قبل روجر روزنبلات Roger Rosenblatt في مقال مفعم بالمديح نشر على الصفحة الأولى من التايمز بوك ريفيو(١٦).

٢ ـ ضيوف تعرضوا لقدر عنيف من الازعاج

لم يكن بوش الضيف الوحيد الذي صعق في حفلة الحديقة جراء سوء سلوك الحيوان غير المرغوب فيه. فكلام التايمز عن جرائم أورتيغا يستشهد بما قاله الرئيس السلفادوري الفريدو كريستياني Alfredo Cristiani الذي شكا من أن قرار أورتيغا بتعليق وقف اطلاق النار أحادي الجانب « قد دمّر كل شيء كان قد تم انجازه حتى الآن » ومن شأنه « أن يعقد الوضع كثيراً »(١٧).

بالطبع لم تعلن السلفادور اي وقف لاطلاق النار. بل على النقيض من ذلك كان رد الجيش السلفادوري على قيام جبهة تحرير فارابوندي مارتي باعلان وقف لاطلاق النار لاثبات حسن النية خلال مباحثات السلام التي بادرت إليها قبل أسابيع، عبارة عن القيام بعمليات في معظم المناطق التي توجد فيها قواعد فدائية وعن تصعيد عمليات اعتقال نشطاء الحركات النقابية وغيرها من أساليب القمع. وخلال فترة ما قبل انتخابات آذار ١٩٨٩ قامت القوات المسلحة أيضاً بتصعيد عملياتها التي لقيت ترحيباً واسعاً في الولايات المتحدة بوصفها دالة على اخلاص هذه القوات للعملية الانتخابية. وانطلاقاً من رد الفعل عندنا علينا ان نرى تواجد الجنود أمام مراكز الاقتراع حيث كانوا يستطيعون أن يلاحظوا المظروفات الشفافة التي كان الناخبون يضعون فيها أصواتهم

المرقمة مساهمة ايجابية أخرى ـ وظهر هذا كله في صور التقطها مراقبون مستقلون من الولايات المتحدة وإنْ ظل غائباً عن أعين وسائل الاعلام.(١٨)

فيما كان كريستيان يشكو من تخريب أورتيغا المبتذل للنزهة، انفجرت قنبلة في مقر قيادة أحد الاتحادات البارزة المعادية للحكومة وأودت بحياة عشرة اشخاص بمن فيهم زعيمة الاتحاد المعروفة بانتقاداتها الشديدة للحكومة فيبي اليزابيث فيلاسكيز Febe Elizabeth Velasquez. طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة باجراء تحقيق في حادث الانفجار ولاحظت أن وزير الدفاع الجنرال لاريوس Larios كان، بعد تعرض مجمع وزارة الدفاع لهجوم شنته قوات فارابوندي مارتي في اليوم السابق، قد اصدر بياناً يقول إن الحركة العمالية ستدفع ثمناً باهظاً بسبب ما حدث. وقبل ساعات من ذلك أدى انفجار آخر إلى تدمير مركز لجنة أمهات المختفين مودياً بحياة أربعة بمن فيهم طفل لا يتجاوز الأشهر الثلاثة من العمر. أفاد الجيران بأنهم شاهدوا جنوداً يرتدون الزي العسكري هربوا من المكان قبيل الانفجار. «وهذه الهجمات جاءت في الوقت الذي لاحظت فيه فرق الاشراف والدبلوماسيون الغربيون تصاعداً حاداً في انتهاكات حقوق الانسان وعمليات القمع،» كما يقول ليندسي غروسون Lindsey Gruson في التايمز بما في ذلك «زيادة كبيرة في استخدام اساليب التعذيب الجسدي والنفسي من قبل القوات المسلحة وفي أعدام الفلاحين والنقابيين والطلاب المعتقلين». لاحظت ماريا جوليا هيرنانديز Maria Julia Hernandez مديرة مكتب حقوق الانسان الكنسي، أن «الاعتقالات وحوادث الاختفاء والتعذيب كلها قد زادت مؤخراً» وأضافت أن «المشكلة بنيوية. فالجيش يتمتع بسلطات تفوق سلطات رئيس الجمهورية» في هذا النظام «الديمقراطي» المحتفى به. وقال رئيس الأساقفة ريفيرا داماس Rivera Damas، في موعظة يوم الأحد، إن توتيلا ليغال Tutela Legal تعتقد أن «فرق الموت المشؤومة» هي المسؤولة عن الانفجارات ودعت وتدعو إلى اجراء «تحقيقات معمقة لوضع حد نهائي لهذه المذابح كلها».(١٩)

انسجاماً مع الأسلوب المألوف تم تحميل مسؤولية تصاعد أعمال العنف لـ «المتطرفين يساراً ويميناً»، مع بقاء الحكومة ذات العقلية الاصلاحية مكتوفة الأيدي وعاجزة. ذلك هو التكنيك الشائع الذي يعتمده المحررون والمعلقون وحمائم الكونغرس لاخفاء دعمهم المضمر لفرق الموت وغيرها من الأساليب «المتبعة لتحصين الحكومة ضد امكانية محاسبتها على عمليات التعذيب والاختفاء والاعدام دون محاكمة التي تقترف باسمها» (منظمة العفو الدولية مؤيدة من جانب محللين مستقلين آخرين) يتجلى مصدر الارهاب بما يكفي من الوضوح في الحصانة التي يمارس بها، ناهيك عن الدلائل الكثيرة التي تتبدى عبر سلوك قوات الأمن ـ وهي حقائق بدهية أكدها مراقبو حقوق الانسان بانتظام دونما فائدة. يقول غروسون إن الجنود القوا قنابل غاز مسيلة للدموع في «قلب التظاهرة» أثناء جنازة ستة من ضحايا الانفجارات.(٢٠)

فيما كان الضيوف في حفلة الحديقة مضطرين لتحمل وجود أورتيغا بينهم في سان خوسيه San Jose، كان سيزار فيلمان جويا مارتينيز Cesar Vielman Joya Martinez، وهو ممن تركوا الجيش السلفادوري، يبلغ المراسلين وموظفي الكونغرس في واشنطن بمشاركته في سلسلة من عمليات

التعذيب والقتل التي نظمتها قوات خاصة تابعة للفرقة الأولى من الجيش السلفادوري بعلم المستشارين والخبراء الأمريكان المؤكد، وهم خبراء ومستشارون « يسيطرون تماماً على تلك القوات »، ـ إلا إذا اختاروا، لأسباب تكتيكية، أن يتجاهلوا. زعم جويا مارتينيز أن أوامره كانت صادرة عن رؤساء الأركان المشتركة السلفادورية ومرسلة إلى قادة الفرقة، وأنه رأى أوامر تقضي باعدام اثنين وسبعين شخصاً خلال الفترة الممتدة من نيسان إلى تموز، وأنه شارك في ثمان من عمليات القتل التي نفذتها فرق الموت هذه. أما الضحايا فكانوا يُضربون أولاً حتى يوشكوا على الموت أثناء التحقيق ثم يتم ذبحهم ذبح النعاج ويلقى بأجسادهم في المحيط الهادي أو تُدفن في مقابر سرية، كما قال مارتينيز مضيفاً جملة من التفاصيل التي أكد جوانب كثيرة منها عددٌ غير قليل من المصادر المستقلة. ومن ضباط الفرقة الأولى الذين اتهمهم كان قائد الفرقة السابق الذي أصبح الآن نائباً لوزير الدفاع والقائد الراهن لفوج بيلوزو النخبوي. إنهما مع غيرهما ممن وردت اسماؤهم كانا « من قادة سرايا الموت ومنفذي عملياتها ». غير أن ادارة بوش أنكرت الاتهامات مع الاعتراف بأنها « خطيرة جداً » والزعم بأن ثمة تحقيقاً يجري.(٢١)

قبيل اجتماع رؤساء الجمهورية كانت حكومة كريستياني قد شجبت الاقتراح السلمي الذي تقدمت به جبهة تحرير فارابوندي مارتي لأنه دعا إلى اعفاء الضباط المتورطين في انتهاكات ومخالفات جماعية خلال الثمانينات من مناصبهم. فالقيادة العسكرية كلها التقت بالصحفيين ووصفت الطلب بأنه « سخيف، مثير للسخرية، ومستحيل »، مثلها مثل القاتل سيء السمعةروبيرتو داوبويسون Roberto d'Aubuisson، الرئيس الفخري مدى الحياة لمنظمة آرينا ARENA. كما أن كريستياني نفسه دان الاقتراح علنا بوصفه اقتراحاً « مثيراً للسخرية »، لا شك أن من المثير للسخرية أن يتوقع المرء من الحكام الفعليين للبلاد أن يطهروا أنفسهم. من الواضح أن النيويورك تايمز كانت متفقه معهم في هذا الرأي. فقد كتب ليندسي غروسون L.Gruson يقول: لا الحكومة ولا جبهة تحرير فارا بوندي مارتي تحاول « دفع عملية السلام الوليدة ». والطرفان كلاهما لم يكونا ينويان إلا تسجيل النقاط في الجدل. والبرهان هو أن الحكومة طالبت الجبهة بالاستسلام الكامل غير أنها « لم تقدم اية تنازلات للمتمردين كما لم تأت على ذكر المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الفدائيين إلى حمل السلاح »، في حين طالب المتمردون بطرد عدد من كبار القادة الذين ارتبطت اسماؤهم بانتهاكات حقوق الانسان، والاقتراحان كلاهما متساويان في الغرابة.(٢٢)

غير أن منسق اللجنة الدائمة للحوار الوطني المستند إلى مبادرة الكنيسة من أجل السلام، لم يوافق على ذلك الرأي بل قال إن « تطهُّر » الجيش « ذاتياً وتحوله » أمران ضروريان من أجل انهاء الانتهاكات والمخالفات والمساهمة في تحقيق السلام.(٢٣) فمشكلة ضبط الجيش والسيطرة عليه هي المشكلة المألوفة التي تبرز على السطح في جميع دول الارهاب الأمريكية اللاتينية التي أقامتها الولايات المتحدة أو دعمتها عبر عدد كبير من السنين. وهي مشكلة تستحيل على الحل طوال بقاء البنى الهيكليه على حالها، تنفيذاً لأوامر واشنطن، بموافقة النخب المحلية بصورة عامة.

في السادس والعشرين من تشرين أول، فيما كان كريستياني في طريقه إلى سان خوزيه، أُلقيت

قنبلة انشطارية على حشد من الطلاب في جامعة UES في السلفادور كانوا يستعدون للخروج في مسيرة بمناسبة ذكرى اغتيال هيربرت آنايا Herbert Anaya، أحد نشطاء حركة حقوق الانسان. أدى انفجار القنبلة إلى جرح خمسة عشر طالباً جراح خمسة منهم خطيرة. وفر المعتدون عبر بوابة الجامعة المحروسة من جنود من فرقة المشاة الأولى. وفي اليوم نفسه قامت عناصر من قوات الأمن باختطاف ثلاثة من طلاب الجامعة. صرح عميد جامعة UES قائلاً إن الحكومة التي سبق لها أن هاجمت الجامعة ودمرتها جزئياً في ١٩٨٠ وقتلت عدداً كبيراً من الطلاب كما أبقت الجامعة مغلقة أربعة أعوام، تعتزم الآن « ازالة الجامعة من الوجود . . عن طريق التكتيكات الارهابية ». تحدثت التقارير عن سلسلة من الانتهاكات الأخرى في الأيام التالية. فمدير مكتب حقوق الانسان في الجامعة اليسوعية UCA عزا المخالفات والانتهاكات المستمرة ضد المدنيين إلى وجود « استراتيجية شاملة تقوم على الحرب والقمع ، وفي الأسابيع السابقة حصلت سلسلة متصلة ومتسارعة من عمليات الاختطاف والاغتصاب والتعذيب وغيرها من الانتهاكات التي استهدفت الاتحادات والنقابات وغيرها من المنظمات الشعبية. وصف نشطاء حركة حقوق الانسان هذه الموجة من القمع بأنها « حملة يشنها الجيش لزرع الارهاب والرعب في الجمهور »(٢٤).

كانت جامعة U E S تحت سيطرة الفرقة الأولى التي مارست انتهاكات منتظمة بالاستناد إلى الحصانة المألوفة. ففي السابع عشر من تموز أطلق جنود يقومون بحراسة مداخل الجامعة النار على الطلاب فجرحوا عشرة منهم. كان الطلاب يعبرون عن الاحتجاج على وجود الجيش ويطالبون باطلاق سراح أربعة عشر طالباً واستاذاً اعتقلتهم قوات الأمن خلال الأسابيع الأخيرة. زعم رئيس الجمهورية كريستياني أن الجنود لم يفتحوا النار إلا بعد تعرضهم لهجوم الطلاب، غير أن مستشار الجامعة أنكر هذه التهمة، واعتبر هجوم الجيش « عملاً عدوانياً » ضد الجامعة مشيراً إلى أن الجنود لم يصابوا بأي جرح. وبعد خمسة أيام تم نسف مطبعة جامعة U C A التي تطبع عدداً من المجلات التي تحلل سياسة الحكومة وتنتقدها. اعتبرت سلطات U C A الجيش مسؤولاً عن الحادث ولاحظت أن المهاجمين اقتحموا أسوار الجامعة في الوقت الذي كانت فيه المدينة خاضعة لـ « رقابة عسكرية مشددة » وكانت الحركة بالغة الصعوبة كما أن عملية التفجير كانت « حلقة في سلسلة طويلة من الهجمات والاتهامات الموجهة إلى اليسوعيين ». لم يبد أحد أي اهتمام بهذا الموضوع(٢٥).

في أواخر شهر أيلول كال السيناتور كريستوفر دود Christopher Dodd، زعيم الحمائم في الكونغرس، فيضاً من المديح لحكومة آرينا Arena على احترامها الجديد لحقوق الانسان في معرض مشاركته مع جيسي هلمز Jesse Helms في الاشراف على صياغة قرار يقضي بزيادة المساعدات العسكرية للسلفادور. قبل يومين فقط كان الجيش قد هاجم كنيسة لاذ بها المتظاهرون هرباً من شرطة مكافحة الشغب التي أخرجتهم منها بقنابل الغاز والضرب مع اعتقال واحد وستين من نشطاء الحركة العمالية، ظهر تسعة وثلاثون منهم أمام المحكمة وعلى أجسامهم آثار الضرب والكدمات، وبعضهم يكاد لا يستطيع المشي، كما أن عدداً منهم شكا من التعرض للاغتصاب. وافق الكونغرس على الزيادة التي اقترحها دود وهلمز، رافضاً فرض أية شروط ذات علاقة بحقوق

الانسان. دان رئيس الأساقفة ريفيرا اي داماس Rivera Y Damas هذا القرار وأكد على أن ضرورة توجيه المساعدة « إلى اعادة تأهيل آلاف السلفادوريين الذين تعرضوا للتشويه في الحرب، لا إلى الأسلحة »[٢٦].

مرة أخرى أغفلت الجريدة الأولى ذات الأرقام القياسية في التيراج كل هذه الوقائع، وفضلت أن تذكر قراءها بحوادث نانداي‌مي Nandime التي جرت في تموز ١٩٨٨، مع قدر مناسب من السخط والرعب ازاء الأعمال الفظيعة لهذا المخلوق الذي كان الآن يزعج أجواء حفلة الحديقة.

عبث أن تبحث عما يشي بضرورة لجم السلفادور ـ أو غواتيمالا حيث الوضع أسوأ بكثير ـ لقواتها العسكرية لتعزيز الآفاق الواعدة بالديمقراطية والسلم. إن قادة مثل هذه البلدان ليسوا إلا حيوانات نتنة شبيهة بالظربان، غير أنهم ديمقراطيون جديرون بالاحترام (ولو كانوا عاجزين بعض الشيء)، كما أن الحكام العسكريين « ينصلحون » ويتجاوزون الممارسات الوحشية السابقة تحت تأثير النفوذ المتسم باللطف والنعومة للولايات المتحدة ـ وهذه سيرورة دائمة لا تعكرها الحقائق والوقائع المزعجة.

٣ ـ من الوهم إلى الواقع

لنخرج الآن من عالم البنى الايديولوجية ولنلتفت إلى الأحداث الجارية. كما لوحظ من قبل، دعت نيكاراغوا إلى عقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاقيات تيلا Tela المعقودة في آب ١٩٨٩ التي وقعها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى والتي باتت الآن مقصورة على نيكاراغوا تنفيذاً لأوامر الولايات المتحدة. كانت الأطراف المرشحة للمشاركة في الاجتماع هي حكومتي نيكاراغوا وهندوراس، وممثلي الكونترا ولجنة المتابعة والدعم الدولية.

بادرت هندوراس فوراً إلى رفض الدعوة قائلة إنها ليست مسؤولة عن القوات التي تحركها الولايات المتحدة فوق أراضيها وليست عازمة على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات تيلا والتي تقضي بتفكيك الكونترا مع حلول كانون الأول. أما إذا كانت الكونترا تحتفظ بمعسكرات مدججة بالسلاح في قطاعات من هندوراس استولت عليها بعد طرد السكان المدنيين، وتشن هجمات على نيكاراغوا من قواعدها في هندوراس، فإن ذلك ليس من شأن هندوراس ذات السيادة. كان الغرض من هذه المناورات توفير امكانية تصوير اجتماع الأمم المتحدة على أنه انتصار لقوة الولايات المتحدة وجبروتها بدلاً من أن يكون محفلاً يوفر آلية مؤهلة لدفع عملية السلام وتطبيقها (وهي العملية التي دأب كل من البيت الأبيض والكونغرس طويلاً على احباطها)؛ أي على أنه شاهد على امتناع الساندينيين عن الاعتراف بشرعية الكونترا في لقاء مباشر من النوع الذي « دعونا إليه منذ وقت طويل » (مارلين فيتزووتر Marlin Fitzwater، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض)[٢٧]. وعن طريق استبعاد هندوراس استطاعت الولايات المتحدة أيضاً أن تحمي سياستها القائمة على الاحتفاظ بالكونترا انتهاكاً لاتفاقيات تيلا.

كانت تكتيكات واشنطن مفهومة تماماً ومنسجمة مع الأهداف الاستراتيجية ذات المدى البعيد. فتفضيل القوة على الدبلوماسية أمر تقليدي مألوف يعكس التفوق النسبي. غير أن الرأي النخبوي في الولايات المتحدة كان بأكثريته الساحقة، مع حلول عام ١٩٨٦ضد التمويل على الكونترا (ثمانون بالمئة من « القادة » حسب استطلاعات الرأي). أدرك المراقبون العقلانيون أن الحرب الاقتصادية والايديولوجية توفر أسباباً أقل كلفة لخنق وتدمير بلد فقير معتمد على علاقاته بالولايات المتحدة، ولا تنطوي على أية تأثيرات جانبية سلبية مثل اثارة غضب الرأي العام في الداخل وعلى الصعيد الدولي. وأجمعت النخبة في الوقت نفسه على ضرورة المحافظة على الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة وعلى قادتها وهم موصوفون بأنهم « ديمقراطيون » ـ الذين لا بد من حمايتهم ازاء أي تحديات وهم يؤدون مهماتهم المنحصرة في خدمة الامتيازات والثروة، مع الدأب على قتل وتعذيب كل من يقف في الطريق.كانت عزلة الريغانيين،جراء اصرارهم على العنف والارهاب للعنف والارهاب ليس إلا ، قد زادت أكثر فأكثر.

ومع حلول عام ١٩٨٨ كان قد بات واضحاً إن قوات الكونترا لم يعد ممكناً الاحتفاظ بها كقوة عسكرية ذات شأن داخل نيكاراغوا. غير أنه كان واضحاً أيضاً أن جيشاً من المرتزقة يتمركز في هندوراس وارهاباً منتظماً على مستوى متدنٍ من شأنهما أن يمعنا التعبئة في نيكاراغوا ويضمنا مزيداً من المعاناة لشعبها، ويدفعا عموماً باتجاه الهدف المركزي المتمثل بخنق البلاد واجبار سكانها المتمردين العصاة على ادراك حقيقة أن بقاءهم يستدعي الاذعان لارادة سيد نصف الكرة الغربي. ففي أيار ١٩٨٨ تكلم أحد مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية قائلاً:

« باستطاعة أولئك الشباب الأشداء الذين يبلغ تعدادهم ألفين (وهم موجودون داخل نيكاراغوا بتمويل من الولايات المتحدة) أن يمارسوا قدراً دائماً من الضغط على الحكومة النيكاراغوانية، أن يجبروا على انفاق مواردها الاقتصادية على الجيش، وأن يمنعوها من حل مشكلاتها الاقتصادية ـ وهذا أمر حسن . . . فكل ما من شأنه أن يضغط على النظام السانديني، أن يلفت الانظار إلى غياب الديمقراطية، وأن يمنع الساندينيين من حل مشكلاتهم الاقتصادية، أمر ايجابي وحسن ».

قال قائد الكونترا اسرائيل غاليانو Israel Galeano، في مقابلة تمت في آب ١٩٨٩ مايلي: « نحن متأكدون من أننا سنضمن عدم توفر الحياة الآمنة للساندينيين ». لم يكن أحد يعترف بالكونترا، بعد ذلك التاريخ، إلا بوصفها قوة عسكرية بحتة إذ كانت سائر دعاواها ومزاعمها القائمة على امتلاك شيء من المصداقية الديمقراطية قد تبددت تماماً . فأحد المسؤولين الامريكان يقول بصراحة: « كنا نعلم منذ البداية أن العسكريين هم الذين يتولون القيادة »، تماماً كما في حال « النظم الديمقراطية الوليدة »؛ إما « الجهاز السياسي » فقد تم تفصيله بأيدي الولايات المتحدة. والهدف الرئيسي من الثوب أو العباءة المدنية الفاشلة لم يكن إلا توفير مادة تلوكها المطحنة الدعائية التي لم تعد ضرورية الآن(٢٨).

ليست هذه السياسات الامريكية إلا تلخيصاً مكثفاً لشروط برنامج الادارة الذي تم تبنيه عام ١٩٨١ وقد قدمه بخطوطه العريضة محلل السي. آي. أي. السابق ديفيد ماك ميكايل David

Mac Michael في شهادته أما محكمة العالم حين قال: استخدام جيش انابة (حسب تسمية مؤيدي هذا الجيش في الوثائق الداخلية) من أجل « استشارة هجمات تشنها قوات نيكاراغوا عبر الحدود لاظهار طبيعة نيكاراغوا العدوانية »، من أجل ممارسة الضغط على الحكومة لدفعها إلى « الاعتداء على الحريات المدنية في نيكاراغوا نفسها، اعتقال المعارضة، مظهرة طبيعتها التوتاليتارية المزعومة »؛ ومن أجل نسف اقتصاد نيكاراغوا المدمّر(٢٩).

كما نوقش من قبل فإن الولايات المتحدة رفضت بازدراء منذ اللحظة الأولى اتفاقية آب ١٩٨٧ (ايسكويبولاس ٢ Esquipulas II لرؤساء جمهوريات امريكا الوسطى. فالولايات المتحدة بادرت فوراً إلى تصعيد شحناتها الجوية غير الشرعية إلى الكونترا في مخالفة مفضوحة لما حظرته الاتفاقيات، فيما كانت الصحافة تتعاون عن طريق كتم هذه الوقائع وكبتها كلياً تقريباً مع صرف الأنظار عن الدول العميلة وانتهاكاتها المتكررة والفظة لبنود الاتفاقيات دون اهمال التركيز على التعبير عن السخط الشديد ازاء مخالفات أقل ترتكبها نيكاراغوا.مع حلول كانون الثاني عام ١٩٨٨،كانت الولايات المتحدة وشبكتها الايديولوجية قد استكملتا تدمير وتخريب الاتفاقيات المقيتة. وفي آذار ١٩٨٨ توصلت نيكاراغوا والكونترا إلى وقف مؤقت للنار إذ اتفقتا أن أية مساعدات لاحقة للكونترا من الولايات المتحدة يجب أن تقدم من خلال « منظمات محايدة » فقط، ويجب أن تقتصر على اعادة التوطين واعادة البناء. كُلف أمين عام منظمة الدول الامريكية سواريز Soares بتحمل مسؤولية مراقبة الالتزام بالاتفاقية.سارع حمائم الكونغرس إلى الوقوف في صف البيت الأبيض تأييداً لتشريع يوفر امكانية انتهاك هذه الشروط. قال الكونغرس في مرسومه إن مساعدات الكونترا ستخضع لادارة وزارة الخارجية عبر يو. اس. ايد (U.S.A.I.D) لابقاء الكونترا كقوة عسكرية في هندوراس. كتب الأمين العام سواريز إلى وزير الخارجية جورج شولتز محتجاً على هذا الانتهاك الصارخ للاتفاقية، ولكن ذلك قوبل بالصمت المألوف. وبعد عام واحد تكررت القصة. ففي ١٤ شباط ١٩٨٩ كرر رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى تأكيد اتفاقهم حول ضرورة أن تكون مساعدات الولايات المتحدة للكونترا مقتصرة على « التفكيك الطوعي واعادة التوطين في نيكاراغوا أو في بلدان ثالثة » لقوات الكونترا ومنتسبيها مع عائلاتهم.سارع الكونغرس فوراً إلى انتهاك هذا المطلب عن طريق تقديم مساعدات مباشرة بغية الحفاظ على الكونترا في هندوراس، بموجب « اتفاق تاريخي » مع البيت الأبيض رحبت به الصحافة بوصفه عملاً « منسجماً مع التحالف الاقليمي » الذي انتهكه انتهاكاً فاضحاً(٣٠).

أما الرواية الاعلامية الرسمية آنذاك وحتى تاريخه فتقول إن الولايات المتحدة كانت ملتزمة التزاماً مخلصاً بالاتفاقيات. وحين كتب الرئيس اورتيغا في النيويورك تايمز عن أن مساعدات من الولايات المتحدة تصل إلى الكونترا انتهاكاً لاتفاقيات امريكا الوسطى، فإن القلة فقط هي التي فهمت معنى كلامه(٣١). وبالتالي فإن ملاحظاته أمكن دحضها واغفالها بوصفها ثرثرات رعاعية شيوعية أخرى. علينا أن نضيف إلى قواعد اللعبة قاعدة اضافية ألا وهي تلك التي تقول: لا تنطوي الحقيقة على أية أهمية حين لا تخدم السلطة والقوة.

٤ ـ انتخابات ١٩٩٠

شكلت انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا حدثاً مهماً. ولفهم سياسة الولايات المتحدة والمفهوم الدارج للديمقراطية في الثقافة السياسة السائدة، من المهم معاينة ماكان معروفاً عنها خلال الأشهر السابقة معاينة دقيقة، مع دراسة الطريقة التي تم تفسيرها بها فيا بعد. تتم مناقشة المسألة الأولى في هذه الفقرة التي نشرت قبل الانتخابات؛ أما المسألة الثانية فتجري معالجتها في الفصل اللاحق المكتوب بعد تلك الانتخابات. وللتمييز بوضوح بين هذين الموضوعين ـ ماكان واضحاً من قبل وما تبين فيا بعد ـ أترك هذه الفقرة بصيغتها الأصلية(٣٢).

في ١٩٨٤ أجرت نيكاراغوا انتخابات كانت متفوقة، بأية معايير منطقية وعقلانية، على تلك التي تجري في الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة. كانت خاضعة لمراقبة لم يسبق لها مثيل من حيث الصرامة من جانب الرابطة المحترفة المختصة المؤلفة من باحثين أكاديميين من امريكا الوسطى، ومن قبل حكومات وبرلمانات غربية وغيرها. كان الاستنتاج العام يقول إن الانتخابات كانت نزيهة ومتكافئة، حسب معايير المنطقة بالتأكيد، كما كانت أكثر نزاهة من نظيرتها في السلفادور التي تعتبرها حكومة الولايات المتحدة وترحب بها الصحافة ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة بوصفها انتصاراً للديمقراطية. بذلت الولايات المتحدة كل ما استطاعت من جهد لتخريب هذه الانتخابات كما يجري الاعتراف الهادىء الآن. وحسب قواعد اللعبة لا تنطوي هذه الحقائق على أية أهمية. لم تجر الانتخابات. نيكاراغوا وحدها في المنطقة بدون رئيس منتخب؛ ليس في نيكاراغوا إلأحاكم دكتاتوري(٣٣).

تحدد موعد الانتخابات التالية بعام ١٩٩٠ . والخرافة التي تنشرها الدوائر الرسمية حول الموضوع تقول إن النظام التوتاليتاري السانديني لم يوافق على اجراء الانتخاب في ١٩٩٠ إلا بفضل صمود الولايات المتحدة والكونترا واصرارهما. أما في العالم الواقعي فإن التأثير الوحيد الملموس لضغط الولايات المتحدة تمثل بتقديم موعد الانتخابات المقررة بضعة أشهر. تدخلت الولايات المتحدة بكثافة هائلة في محاولة منها لتخريب الانتخابات. فالمقاطعة وغيرها من أساليب الحرب الاقتصادية لم تكن إلا رسالة واضحة موجهة إلى الناخبين النيكاراغويين: إذا كنتم لا تريدون لأطفالكم أن يموتوا جوعاً فصوتوا كما نأمركم!

يرى رئيس تحرير غلوب راندولف ريان Randolf Ryan أن واشنطن كانت، حين رفضت اتفاقيات تيلا Tela وأصرت على اعاقة عملية تفكيك الكونترا، تبعث بـ « رسالة مضمرة . . . إلى الناخبين النيكاراغويين تقول: إذا أردتم سلاماً آمنا فصوتوا للمعارضة! » وبطريقة ملتوية حتى النيويورك تايمز سلّمت بهذا التخريب للعملية الانتخابية. ففي تقرير مفعم بالفرح عن مدى « تخريب » انهيار الاقتصاد للطبقة العاملة وجعلها تتحول إلى معاداة النظام الساندينى، ترى التايمز أن عمال ماناغوا أدركوا أن استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة تشكل مفتاح التغلب على الأزمة الاقتصادية وأن « المعارضة أنسب » من الساندينيين « لأداء هذه المهمة »: « فالتبرعات الأجنبية

الصاخبة لأحزاب المعارضة فُسّرت من قبل العديد من النيكاراغويين على أنها برهان يؤكد على أن المعارضة، لا النظام السانديني، هي الأقدر على الحصول على الأموال الأجنبية الضرورية لاخراج نيكاراغوا من أزمتها الخانقة »(٣٤).

أوائل تشرين الثاني ١٩٨٩ جلبت ادارة بوش مرشحة الولايات المتحدة فيوليتا شامورو Violeta Chamoro الى واشنطن للقيام بشيء من الدعاية لها. أصدر الرئيس بوش وعداً قال فيه: « سنوقف المقاطعة التجارية وسنساعد في عملية اعادة بناء نيكاراغوا » إذا فازت شامورو في الانتخاب، كما جاء في اعلان البيت الأبيض(٣٥).

لا حاجة لأية عبقرية كي ندرك أن الولايات المتحدة مصرة على الاستمرار في تعذيب نيكاراغوا بدعم من النخبة عبر الطيف حتى يعود عملاء الولايات المتحدة إلى كراسي السلطة. غير أن من الصعب على الأوساط المحترمة هنا فهم مثل هذا الاستعراض المجدد للخوف والاحتقار التقليديين للديمقراطية بين صفوف النخبة في الولايات المتحدة، وقد بلغا أوجهما في الثمانينات،جرى كثير من النقاش حول مقترحات بارسال المساعدات إلى المعارضة أو بتكليف المخابرات المركزية بعمليات سرية. وهذه المسائل بالمقارنة مع تحركات الولايات المتحدة الفعلية وشبه المؤكدة من أجل تخريب الانتخابات الحرة في نيكاراغوا، ليست إلا أموراً تافهة.

أي بالمعنى النسبي؛ أما على المستوى المطلق فإن تدخل الولايات المتحدة المالي دعماً لعملائها بلغ أكثر من نصف الأجور الشهرية لجميع العاملين في نيكاراغوا.يرى مجلس شؤون نصف الكرة الغربي أن المعادل هنا من شأنه أن يكون تدفق مليارين من الدولارات على حملة انتخابية جارية في الولايات المتحدة بتمويل من قوة أجنبية (والمبلغ سيكون أكبر بكثير إذا أخذنا فروق الرواتب بنظر الاعتبار) ـ رغم أن الولايات المتحدة، خلافاً لنيكاراغوا التوتاليتارية، لا تسمح لقرش واحد بأن يتدفق من الخارج لمثل هذا الغرض(٣٦).

لا غرابة في هذا كله. ثمة بعثة مراقبة كندية خاضعة لرعاية عدد من النقابات والاتحادات والوكالات التنموية جنباً إلى جنب مع مجموعة كنسية ومهتمة بحقوق الانسان وجماعات أكاديمية أكملت تقصياً للحقائق دام أربعة أسابيع حول الاعداد للانتخابات في نيكاراغوا في الوقت الذي شهد افتتاح حفلة الحديقة تدشيناً لل« ديمقراطية » بقدر كبير من الضجيج في كوستاريكا. يقول استنتاج البعثة المرسل برقياً (ولكنه لم يُنشر هنا على مايبدو) إن الولايات المتحدة « تفعل كل شيء تستطيع أن تفعله لعرقلة الانتخابات المقررة في العام القادم . . . إن التدخل الامريكي هو العقبة الرئيسية أمام اجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيكاراغوا » كما جاء في التقرير. وقد أضاف التقرير يقول إن الكونترا ظلت تسعى إلى نسف الانتخابات وتخريبها. كانت الكونترا « تشن حملة تخويف مشحونة برسالة واضحة تقول: إذا أيدتم الحكومة الساندينية فإننا سنعود لنقتلكم! » وقدرت البعثة أن الكونترا قتلت اثنين وأربعين شخصاً؛ « خلال عمليات ارهاب انتخابية » في تشرين الأول(٣٧).

قد يجادل المرء حول صواب أو خطأ تعليق نيكاراغوا لوقف اطلاق النار أحادي الجانب. غير

أن قدراً غير قليل من السذاجة لابد من توفره لدى حمائم الليبرالية الذين ينتقدون هذا التصرف على أساس أن من شأنه أن ينسف أي أفق لـ « استعادة العلاقات الامريكية ـ النيكاراغوية بصورة كاملة » الأمر الذي « لن يحصل مالم تصدر شهادة عن بوش بأن ثمة انتخابات نزيهة قد جرت » (بوسطن غلوب)[٣٨]. وبوش « سيعتبر أي انتخاب نزيهاً » حين يفوز مرشحوه، حتى ولو كان فوزهم مستنداً إلى عمليات شاملة وواسعة من الارهاب وزرع الخوف كما في السلفادور؛ وإلا فإن أية انتخابات ستكون غير شرعية. أضف إلى ذلك أن اسم «بوش» يمكن أن يعني الراي العام النخبوي بصورة عامة. فسجل العقد الماضي يجعل من هذا الاستنتاج استنتاجاً صحيحاً تماماً ولا يزيده التوسع في البحث بين ثنايا المارسات التاريخية إلا تدعيماً.

من غير الواقعي أن ننتظر من الولايات المتحدة تحمل نظام سياسي غير خاضع لرجال الأعمال والطغمة المالية والعناصر العسكرية المستعدة لخدمة مصالح النخبة في الولايات المتحدة. ناهيك عن أن الولايات المتحدة غير مستعدة على الاطلاق لأن تتحمل حكومة تبدد الموارد على الأكثرية الفقيرة مبرهنة على عجزها الكامل عن التعرف على الأولويات السليمة والصحيحة، وسائرة على طريق ينطوي على آثار نموذجية خطرة إذا تكللت التجربة بالنجاح. لذا فإن سياسة الولايات المتحدة لم تحد قيد شعرة عن المبدأ القائم على ضرورة الاحتفاظ بالدول الارهابية العميلة مع ازالة النظام الساانديني من الوجود لصالح عناصر لديهم فهم سليم وصحيح لحاجات أصحاب الامتيازات في نيكاراغوا بل وفي الولايات المتحدة، وهذا أكثر حسياً وأهمية.

حواشي الفصل التاسع

١ ـ اسوشيتد برس، ١ / ١١ / ١٩٨٩ .
٢ ـ واشنطن بوست، ١٤ / ١٠؛ بوسطن غلوب ٣٠ / ١٠؛ نيويورك تايمز ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٣ ـ بوسطن غلوب، ٦ / ١١؛ باريكادا ٣ / ١١ .
٤ ـ انظر الهامش رقم: ٥ في الفصل الخامس.
٥ ـ أسوشيتد برس ٢٣ / ١٠؛ نيويورك تايمز ٣١ / ١٠؛ نيويورك تايمز ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٦ ـ نيويورك تايمز ٣٠ / ١٠؛ بوسطن غلوب ٣٠ / ١٠، ٢ / ١١ / ١٩٨٩ .
٧ ـ نيويورك تايمز ٢ / ١١؛ بوسطن غلوب ٣ / ١١ / ١٩٨٩ .
٨ ـ بوسطن غلوب، ٩ / ٦؛ وول ستريت جورنال ١٥ / ٦ / ١٩٨٩ .
٩ ـ انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب؛ اسوشيتد برس، ٣ / ١١؛ بوسطن غلوب ٤ / ١١ / ١٩٨٩ .
١٠ ـ أسوشيتد برس، ٥ / ١١؛ بوسطن غلوب، ٣ / ١١ / ١٩٨٩ .
١١ ـ نيويورك تايمز، ٣١ / ١٠ ؛كريستيان ساينس مونيتور، ٣ / ١١ / ١٩٨٩ .
١٢ ـ بوسطن غلوب، ٢ / ١١ / ١٩٨٩ .

١٣ ـ انظر كتاب « أوهام ضرورية Necessary Illusions للمؤلف.
١٤ ـ بوسطن غلوب، ٩ / ١١ / ١٩٨٩ .
١٥ ـ انظر كتاب Manufacturing Consent .
١٦ ـ فريدمان From Beirut To Jerusalem, Friedman (جيرو ١٩٨٩)، نيويورك تايمز، ٩ / ٧ / ١٩٨٩ .
١٧ ـ نيويورك تايمز، ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩ .
١٨ ـ كريستيان ساينس مونيتور، ٢٢ / ٩ / ١٩٨٩ .
١٩ ـ بوسطن غلوب، ١ / ١١؛ نيويورك تايمز ١ / ١١ / ١٩٨٩ .
٢٠ ـ نيويورك تايمز، ٣ / ١١ / ١٩٨٩ .
٢١ ـ أسوشيتد برس، ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ / ١٠؛ واشنطن بوست ٢٧ / ١٠؛ بوسطن غلوب ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩
٢٢ ـ أسوشيتد برس، ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز، ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٢٣ ـ Esol، ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٢٤ ـ المصدر السابق.
٢٥ ـ سنترال امريكان ريبورت، غواتيمالا، ٨٢ / ٧ / ٩٨٩١ لا
٦٢ ـ بوسطن غلوب، ١٠ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٢٧ ـ نيويورك تايمز ٣ / ١١؛ بوسطن غلوب، ٤ / ١١ / ١٩٨٩ .
٢٨ ـ LAT، ٢٨ / ٥ / ١٩٨٨؛ نيويورك تايمز ٥ / ١١ / ١٩٨٩ .
٢٩ ـ انظر Culture and Terrorism للمؤلف.
٣٠ ـ انظر Necessary Illusions للمؤلف.
٣١ ـ نيويورك تايمز، ٢ / ١١ / ١٩٨٩ .
٣٢ ـ مجلة Z، كانون الأول ١٩٩٠ .
٣٣ ـ انظر مراجع الهامش الخامس التابع للفصل الخامس.
٣٤ ـ بوسطن غلوب، ٢٦ / ١٠؛ نيويورك تايمز، ٧ / ١١ / ١٩٨٩ .
٣٥ ـ أسوشيتد برس، ٨ / ١١ / ١٩٨٩ .
٣٦ ـ COHA، ٨ / ١١ / ١٩٨٩ .
٣٧ ـ أسوشيتد برس، ٢٦ / ١٠؛ ميامي هيرالد، ٧٢ / ١٠ / ١٩٨٩ .
٣٨ ـ بوسطن غلوب، ٢ / ١١ / ١٩٨٩ .

الفصل العاشر

تدهور النموذج الديمقراطي

يشكل صرف الأنظار عن السلطة الفعلية وجذورها والأقنعة التي تتقنع بها إلى جهات أخرى أحد الأهداف الأساسية لأية عملية غسيل دماغ محكمة. فالدخول في نقاش حول الفيتنام أو الشرق الأوسط أو امريكا الوسطى يستدعي اكتساب معرفة خاصة عن المناطق بالذات، لا عن الولايات المتحدة. إن المعايير العقلانية التي تركز على موسكو، لا على كابول وبراغ، متاحة لدراسة التدخل السوفيتي، أما بالنسبة لنا نحن فإن المشكلات تكمن في أماكن أخرى. فالمعلقون المحترمون يستطيعون أن يتحدثوا عن «التدمير الذاتي المأساوي لامريكا الوسطى» على أرضية قيام القوتين العظميين بدورين (متناظرين) (كما يقول ثيودور تومبسون Theodor Thompson. غير أن تعليقاً مماثلاً حول أوروبا الشرقية لن يثير إلا السخرية. (١)

من الواضح تماماً أن العقيدة قادرة على أداء الخدمات الجليلة. وأولئك الذين يتطلعون إلى فهم الشؤون العالمية لا بد لهم من مقاومتها بطبيعة الحال. وانتخابات شباط ١٩٩٠ في نيكاراغوا مثال حي. فالقوى الفاعلة في داخل نيكاراغوا جديرة بأن تُفهم(٢)، مثلها مثل ردود الأفعال على تلك الانتخابات هنا ـ وخصوصاً إذا أخذنا مستوى جبروت الولايات المتحدة وطبيعتها بنظر الاعتبار في الحقيقة. توفر ردود الأفعال هذه رؤية كاشفة تماماً تخترق القضايا والمسائل المطروحة في هذه الفصول، كما توفر أيضاً أدلة اضافية ودرامية تماماً تشير إلى أن مفهوم الديمقراطية، في صلب الثقافة السياسية السائدة، يتعرض للزوال والتلاشي حتى بوصفه نموذجاً مثالياً مجرداً.

١ ـ المنتصر: جورج بوش

كنقطة انطلاق عاينوا عدداً قليلاً من ردود الأفعال فيما وراء الحدود. كتبت صحيفة لاجورنادا Lajornada الليبرالية في مدينة مكسيكو مايلي:

« بعد عشر سنوات، تعاين واشنطن برضى كشف حساب عملية استثمارية قامت على النار والدم. . . ، على حرب عدوانية غير معلنة . . من المؤكد أن الانتخابات كانت قد أعدت ووُجِّهت بشكل نظيف، غير أن عقداً من الارهاب والرعب كان يقف وراءها ».

مع ترحيبها بحصيلة العملية الانتخابية اعترفت صحيفة ايل يونيفرسال El Universal اليومية اليمينية بمايلي:

« لا تتحمل الجبهة الساندينية المهزومة مسؤولية الكوارث التي حلت بالنيكاراغوايين كلها. كما أن أحداً لا يستطيع أن ينكر دورها الطليعي في عملية بناء نيكاراغوا خلال السنوات الأخيرة . غير أن الناخبين ركزوا على الافادة الموضوعية من الامتياز الأساسي الذي توفره الديمقراطية: التصويت لمن آمنوا بأنه أكثر قدرة على تحسين أوضاعهم ».

ـ وهذا هو مرشح جورج بوش بالتأكيد في ضوء السياسة الثابتة للولايات المتحدة المعروفة لدى أبناء امريكا الوسطى مثلها مثل شروق الشمس.

أعاد ليون غارثيا سولر Leon Garcia Soler، أحد المحللين السياسيين البارزين في الاكسلسيور Excelsior اليومية، الخلفية المألوفة إلى الأذهان في تعليق له على الانتخابات. قام سولر، انطلاقاً من الديمقراطية المخادعة في المكسيك نفسها، بمناقشة الانتخابات التي جرت تحت تهديد الولايات المتحدة في نيكاراغوا في اطار « النزعة التوسعية التي جعلت (الولايات المتحدة) تحتضن القارة كلها من المحيط إلى المحيط؛ وفي سياق القدر المعلن الذي جرّها إلى الحروب الامبريالية، إلى المحميات والمستعمرات، إلى سلسلة لا نهائية من الغزوات لشعوب امريكانا وأقوامها. . . . » ثم تابع يقول « صوّت الشعب النيكاراغوي للسلام تحت التهديد الواضح من جانب المتد خلين بأنهم لن يعترفوا قط بشرعية الانتخابات إذا مافاز الساندينيون » ولن يترددوا، بكل بساطة، ازاء متابعة الحرب الارهابية وعملية الخنق الاقتصادي في حال جاءت حصيلة الانتخابات مخيبة لواشنطن.

وفي مجلة بونتو Punto الأسبوعية المكسيكية كتب أحد لاهوتيي التحرير ميغويل كونتشا Miguel Concha يقول:

« كان الفوز في انتخابات نيكاراغوا، في المقام الأول، للحرب اللا انسانية الاجرامية ذات الحدة المتدنية التي خاضتها الحكومة الامبريالية. فالعناصر الموضوعية والذاتية الكامنة وراء التحالف المنتصر (هي . . .)، دون أدنى شك، سياسة الادارتين الامريكيتين، ادارتي ريغان وبوش، . . . . القائمة على الاحتقار اللامحدود والواضح لمعايير القانون الدولي كلها، مع اعتبار العدوان العسكري والحصار الاقتصادي أمضى الأسلحة وأهمها خلال العقد الأخير. ترك هذا تأثيراً قوياً على اختيار أكثرية النيكاراغويين. . . ذلك الشعب المتطلع بشغف مشوب باليأس إلى السلام، [والسلام مسألة حيوية] بالنسبة لشعب طالما تعرض للضرب الوحشي

بهذا السوط، لشعب ظل يرى أطفاله طوال عشرة أعوام يموتون جوعاً، بعد انتصار ثوري اعتبر حلاً لمشكلاته، لشعب ابتلي بحرب بين الأخوة تنظمها الارادة العمياء العنيدة لـ أعداء الانسانية، الذين يسعون، عبر الاصرار على سلطانهم، إلى أن يكونوا خالدين . ».

ويخلص الكاتب إلى القول بأن « فوز اليونو UNO كان شرعياً » ولكنه « لم يكن عادلاً . »

أما الصحيفة المستقلة الكولومبية ايل تمبو El Tempo ، المعارضة بحماس لـ « الشيوعية المخيفة » وللساندينيين الذين يمثلونها في القارة فقد رأت أن « الولايات المتحدة والرئيس بوش حققا انتصاراً واضحاً »(٣).

وفي غواتيمالا لاحظت السنترال امريكان ريبورت المستقلة أن انتخابات ١٩٩٠ « كانت واردة في الدستور النيكاراغوي الذي تم اقراره في كانون الثاني ١٩٨٧ قبل خطة آرياس للسلام » ـ بالفعل في وقت شهد دأب الولايات المتحدة على ممارسة كل مامن شأنه احباط تهديد السلام. وعلى الرغم من أن « التنازلات التي قدمها الساندينيون كانت نتيجة اتفاقيات السلام الاقليمية »، فإن الانتخابات لم تأت بها دبلوماسية رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، ناهيك عن « ضغوط الكونترا المسلحة »، حسب ماتزعم واشنطن. وترى الصحيفة، انطلاقاً من العملية الدبلوماسية نفسها، أن نيكاراغوا هي الطرف الوحيد الذي التزم بالاتفاقيات التي تحدتها الولايات المتحدة والقوى العميلة التابعة لها اضافة إلى الدول الثلاث الخاضعة لسيطرتها، و« الاصلاحات الرامية إلى اشاعة الديمقراطية على المستوى الداخلي » تمت عرقلتها في كل من السلفادور وهندوراس وغواتيمالا حيث انتهاكات حقوق الانسان في تصاعد وحيث لم يتحقق أي تقدم على طريق تنفيذ أي جانب من جوانب الاتفاقيات. وتتابع المجلة كلامها لتقول:

« تبدو الانتخابات النموذجية التي أجراها الساندينيون (النجاح) الوحيد الذي ينطوي على أهمية للعملية الدبلوماسية التي بدأت في ١٩٨٧ . ونظراً لأن الكونترا بقيت كما هي رغم الاتفاقات المتكررة على حلها ـ جاءت المحاولة الأخيرة في ١٩٨٩/١٢/٨ مع حلول الموعد الأخير المحدد في اتفاقيات تيلا الموقعة في آب ١٩٨٩ ـ فإن الافتتاحيات تتساءل عن الحكمة السياسية في تمسك الساندينيين بما تحدد لهم في الصفقة ».

أما فيما يخص « الانتخابات النموذجية » فإن أكثر المحللين يتفقون على أن فوز اليونو U N O يشكل تتويجاً لجهود حكومة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية والسياسية الرامية إلى الاطاحة بالنظام الساندينى »، وتضيف المجلة تحت عنوان « الفائزون » قائلة:

« برز رئيس جمهورية الولايات المتحدة جورج بوش بوصفه منتصراً أكيداً في الانتخابات النيكاراغوية. فحرب بوش/ ريغان التي دامت عقداً من الزمن ضد نيكاراغوا استخدمت أساليب لا حصر لها، خفية ومكشوفة ـ استهدفت الاطاحة بالنظام الساندينى. ومتابعة بوش لسياسة ريغان ذات الحدين القائمة على الخنق الاقتصادي والعدوان العسكري أعطت آخر الأمر نتائج ملموسة. فبعد الانتخابات صرح أورتيغا أن الحصيلة لم تكن مفاجئة لأن الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع « وفوهات المسدسات موجهة إلى رؤوسهم » ».

وهذا الاستنتاج تسلّم به المجلة دونما تعليق، ثم يتابع التقرير كلامه مورداً افتتاحية نشرتها احدى الصحف الغواتيمالية ويقول: « يُجمع المراقبون على ارجاع تخلي السكان. . . . إلى الأزمة

الاقتصادية الحادة في نيكاراغوا . . . « فأكثر من عشر سنوات من العدوان الاقتصادي والعسكري شنته حكومة ذات موارد غير محدودة خلقت التربة الملائمة لانتخاب تتحدد نتائجه بفعل الارهاق الاقتصادي ». « كان التصويت نوعاً من البحث عن السلام من جانب شعب ملّ بالضرورة من العنف والارهاب » كما قالت افتتاحية الصحيفة الغواتيمالية : « إنه تصويت شعب جائع يبحث عن لقمة الخبز أكثر من بحثه عن أية فكرة »(٤) وينتهي التحليل بالتعليق التالي :

« في حين أن العديد من المراقبين يعلقون قائلين أن مامن نظام ثوري يساري في التاريخ تخلى عن السلطة بتأثير الانتخابات، فإن العكس أيضاً صحيح . مامن حكومة يسارية منتخبة شعبياً في أمريكا اللاتينية أتيحت لها فرصة تنفيذ اصلاحاتها دون أن تتعرض للنسف عن طريق انقلاب عسكري، عدوان، أو اغتيال مدبر ».

ولنا أن نضيف من خلال التخريب والارهاب أو الخنق الاقتصادي . والقراء في غواتيمالا وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية ليسوا بحاجة إلى أي تذكير بهذه الحقائق البديهية . أما في التعليقات الصادرة عن الولايات المتحدة فإنك ستبذل جهداً كبيراً حتى ترى أي تلميح إلى مثل هذه الفكرة، ناهيك من مناقشة ماتنطوي عليه من معاني . حتى حقيقة أن في نيكاراغوا حكومة شعبية منتخبة غير قابلة للتعبير عنها في أجهزة شبكة الدعاية الامريكية بمعاييرها الانضباطية التي لا يجرؤ إلا القلة القليلة من المثقفين المحترمين على مخالفتها .

في لندن يرى محررو الفاينانشال تايمز أن « الحرب ضد الكونترا أجهزت على المكتسبات والانجازات المبكرة في ميادين الصحة والتعليم التي حققتها الثورة الساندينية وأوصلت البلاد إلى حافة هاوية الافلاس ». ثم يضيفون إن المنتصرين هم الكونترا ـ مما يعني البيت الأبيض والكونغرس وفريق الدعم الذي قام بتأسيس ما اعُتبر « جيشاً عميلاً » والحفاظ عليه وتبريره من قبل اللوبي المؤيد للكونترا ممن راهنوا على أن واشنطن قد تتمكن من تحويل عملائها إلى قوة سياسية (بروس كاميرون Bruce Cameron وبين كمبل Penn Kemble) . أما مراسل الصحيفة في ماناغوا تيم كون Tim Cooneفيتوصل إلى استنتاج يقول إن « النيكاراغويين بدوا قانعين بأن فوز المعارضة (اليونو UNO) يوفر أفضل آفاق تأمين الأموال الامريكية في سبيل انهاء بؤس البلاد الاقتصادي » ـ وهذا صحيح بطبيعة الحال(٥) .

أضافت المجلة الشهرية الكوستاريكية الناطقة باللغة الانجليزية ميزو أمريكا Mesoamerica التعليق التالي : « سقط النظام الساندينى جراء مؤامرة حاكها رئيس الجمهورية الكوستاريكي أورسكار آرياس Oscar Arias وغيره من رؤساء جمهورية دول امريكا الوسطى » مؤامرة « كلفت الساندينيين خسارة انتخابات الخامس والعشرين من شباط ». فنيكاراغوا كانت قد وافقت على تخفيف قيود زمن الحرب وتقديم الانتخابات المقررة بضعة أشهر « مقابل تفكيك الكونترا وانهاء الحرب » . ولكن البيت الأبيض والكونغرس قاما فوراً بنسف الاتفاق عبر المحافظة على الكونترا كقوة عسكرية انتهاكاً للاتفاقيات واجبارها على التكيف لأغراض التركيز على نيكاراغوا وحدها . ومع النسف الفعلي للاتفاق استطاعت مرشحة الولايات المتحدة أن تعد بانهاء الحرب في حين عجز أورتيغا أن يقدم مثل هذا الوعد . وفي مواجهة مثل هذا الخيار « صوت النيكاراغويون الذين

أرهقتهم الحرب لصالح السلام »(٦).

خلاصة القول هي أن المنتصر في الانتخابات كان هو جورج بوش والتحالف الديمقراطي الجمهوري الذي خاض عدواناً اقتصادياً وعسكرياً دام عشر سنوات خلف شعباً جائعاً ممزقاً ومنهكاً مستعداً لأن يصوت لصالح الخلاص من الارهاب والبؤس. تلقت الديمقراطية ضربة جدية مؤلمة إذ جرى استبدال « حكومة يسارية منتخبة شعبية » بأخرى انتخبت تحت وطأة الاحتجاز والتهديد في ظل التدخل الأجنبي العنيف الذي أثبت أنه كان عاملاً حاسماً.

٢ ـ موحدون فرحاً

ولدى العودة إلى الولايات المتحدة نجدنا أمام صورة مختلفة. فالعبر الأساس استخلصها مراسل مجلة تايم هيوسايدي Hughsidey الذي هو أحد معلقي الرئاسة المحترمين. يدعو سايدي في مقال له تحت عنوان « الثقة بمن هو أهل لها » إلى قليل من الانصاف لورنالد ريغان: « فالحصيلة النهائية للحدث النيكاراغوي تبدو متمثلة بما سعت إليه الولايات المتحدة، عبثاً، في الكرة الارضية كلها في سبيل دعم الحرية؛ قلة من الامريكيين هي التي تورطت أو ماتت مع كلفة لم تتجاوز ثلاث مئة مليون من الدولارات كمساعدة للكونترا » اضافة إلى ١,٣ مليون فقط من أجل الحرب الاقتصادية. ثم يضيف الكاتب « قارنوا ذلك بالفيتنام حيث قتل ٥٨٠٠٠ وتم انفاق ١٥٠ ملياراً من الدولارات مع اغراق الأمة في بحر من المرارة وتجرعها كأس الهزيمة المرة »(٧).

باختصار إن ريغان جدير بالثقة والثناء على ادراته الممتازة: فعصبته نفذت عملية ذات ربحية عالية دون أن تنفق إلا مبالغ تافهة، عملية كلّفت نيكاراغوا حوالي ١٥ ملياراً من الخسائر المادية وثلاثين ألفاً من القتلى اضافة إلى أعداد لا تحصى ممن ماتوا بسبب المرض والجوع. ولاحظوا، مع ذلك، أن سايدي يبدي قدراً من الاجحاف بحق أسلاف ريغان الذين نجحوا، في التحليل الأخير، في قتل الملايين في الهند الصينية وحولوا ثلاثة بلدان إلى أنقاض وخرائب فعلية ـ إنه لانجاز غير قليل، رغم الأكلاف الكبيرة المفرطة التي تكبدناها.

تابعت التايم كلامها وراحت تطري الاساليب التي اتبعت من أجل بلوغ الدفعة الأخيرة « من المفاجآت الديمقراطية المتسلسلة السارة » حين « تدفقت الديمقراطية » في نيكاراغوا. أما الأسلوب فكان قائماً على « تدمير الاقتصاد ومتابعة حرب انابة جهنمية مميتة وطويلة حتى يبادر المواطنون المرهقون أنفسهم إلى الاطاحة بالحكومة الكريهة » بتكاليف « هي في الحدود الدنيا » بالنسبة لنا، مع ترك الضحية « بين الجسور المدمرة، ومحطات توليد الطاقة المفجرة، والمزارع الخربة » مما يوفر لمرشحة الولايات المتحدة « قضية رابحة »: قضية انهاء « عملية افقار الشعب النيكاراغوي ». وتختتم التايم كلامها قائلة إن المسألة الوحيدة التي تميز المحافظين والليبراليين هي مسألة « من هو صاحب الفضل؟ » في هذا الانتصار الذي تحقق للديمقراطية، في انتخاب حر ونزيه بعيد عن القسر والاكراه.

قد نرى التايم في الطرف « المحافظ » من الطيف، دعونا، إذن، نلتفت إلى كبرى صحف التيار الليبرالي الرئيسي، إلى النيو ريبيليك New Republic. تحمل الافتتاحية عنواناً يقول: « من الذي كسب نيكاراغوا ؟ » والجواب: « لماذا هذا السؤال، إن الذي كسب نيكاراغوا هم النيكاراغويون بالطبع ! » ـ ليس جورج بوش وعدوان الولايات المتحدة. « فأولئك الذين أيدوا تقديم المساعدات إلى الكونترا. . . ، كما فعلت هذه المجلة، يستطيعون أن يجدوا تبريراً ذا شأن في الحصيلة »، التي « سفّهت الخرافة اليسارية القائمة على أن نزعة معاداة اليانكي هي حجر الزاوية في الهوية السياسية لامريكا اللاتينية كلها من جهة، والخرافة اليمينية القائمة على استحالة اغراء اللينينيين بالتغيير من جهة ثانية ». أما إذا أضفنا مابقي مكتوماً فإننا نقول: إن « الخرافة » الأولى أذعنت أمام الاستخدام الناجح للارهاب والخنق الاقتصادي، كما أن الثانية مستندة إلى الانكار الوفي والمخلص لحقائق مألوفة ومدعمة بالبراهين عن « الساندينيين الذين سبق لهم أن فازوا في انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٨٤ » (الاوبزرفر اللندنية، ١٩٩٠/٣/٤). وتتابع الصحيفة كلامها لتقول: « رغم جلال النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات فإن الديمقراطية في نيكاراغوا ليست بعد في مأمن تام » ويتعين/ على الولايات المتحدة، وهي منبع الهام لانتصار الديمقراطية في عصرنا، الآن أن تمسك بالفرصة المتاحة لها لترى الديمقراطية سائدة » ـ وهي، بالطبع « ديمقراطية » حسب نموذج النيوريبيليك: ذلك النوع من الديمقراطية « السائدة » في المقاطعات الامريكية الوسطى التي وفرت للولايات المتحدة فرصاً كثيرة لترسيخها إذا أردنا مثالاً واضحاً(٨).

قد لا يكون منصفاً ايضاح البديل الليبرالي عبر مقالات افتتاحية في صحيفة أعطت « ريغان وشركاه علامات جيدة » على تأييدهم ودعمهم لسياسة ارهاب الدولة في السلفادور حيث بلغت أوجها في ١٩٨١ ثم عادت، بعد استعراض المذابح خلال ثلاثة أعوام، فنصحت ريغان وشركاه بأن علينا أن نرسل مساعدات عسكرية إلى « الفاشيين من النمط اللاتيني. . . بصرف النظر عن تعداد القتل ». لأن « هناك أفضليات أمريكية أسمى من حقوق الانسان في السلفادور ». لذا فإن علينا، لدى تقويم ثقافة الولايات المتحدة السياسية، أن نضع جانباً المؤيدين الأكثر حماسة لارهاب الدولة ـ ولو دون اغفال حقيقة أن هذه القيم، الموروثة عن الحقبة النازية لا تقلل قط من سمعة الصحيفة ناهيك عن أنها لا تعتبر جديرة بكلمة تعليق واحدة في الأوساط الليبرالية ـ اليسارية. دعونا بدلاً من ذلك نلتفت إلى القطاعات الأقل تعطشاً للدماء بين من مايعرف باسم « يسار المؤسسة » لدى رئيس تحرير فورين بوليسي Foreign Policy، تشارلز وليام مينز Charles William Maynes. يشير إلى النيويورك تايمز بالتحديد ولكنه لن يتردد، بالتأكيد، ازاء شمل الواشنطن بوست ومكاتب الأخبار التلفزيونية الرئيسية والبوسطن غلوب (التي تعتبر، ربما، « يسارية متطرفة ») اضافة الى مجلته هو وهي المجلة الفصلية الأكثر ليبرالية بالمقارنة مع زميلتها الفصلية الثانية الكبرى المهتمة بالشؤون الخارجية. (٩)

للبحث المضني عن يسار المؤسسة يمكننا أن نبدأ بالنقاشات العامة. فإذاعة الجمهور العام (P BS)، وهي تعتبر يسارية خطيرة عموماً، أجرت حواراً بين ايليوت آبرامز Elliot Abrams وهندريك

هيرتزبيرغ Hendrick Hertzberg قبل الانتخاب بيوم واحد، وقد ادار الحوار المعلق المؤيد للكونترا مورتن كوندركه Morton Kondracke. معبراً عن اليسار (عن الرأي اليساري المتطرف الذي يمكن التعبير عنه بالفعل) قال هيرتزبيرغ إنه يميل إلى تأييد استمرار المقاطعة المفروضة على نيكاراغوا إذا مافاز الساندينيون في الانتخاب وكانت تقارير المراقبين أقل من ملائمة كلياً. لم يسبق لهذا الرجل أن أيد فكرة فرض أية مقاطعة على الدول العميلة للولايات المتحدة القريبة حيث جرت الانتخابات في «أجواء الارهاب واليأس، أجواء الشائعات المرعبة والوقائع المخيفة»، حسب كلمات الناطق باسم جماعة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية، اللورد تشيتيس Chitnis، وهي الجماعة التي راقبت انتخابات ١٩٨٤ في السلفادور. كما أنه ـ هيرتزبيرغ ـ لم يقترح أن المخالفات البشعة التي يقترفها عملاء الولايات المتحدة تستحق مثل هذا الرد. وبالتالي فإننا نستنتج أن جرائم الساندينيين تفوق بكثير تلك التي ترتكبها الدول القائمة على فرق الموت والقتل وفق معايير يسار المؤسسة. والمقارنة بين هذه الجرائم وتلك تشي بالشيء الكثير عن القيم المتبناه في أقصى يسار طيف المؤسسة(١٠).

عودة إلى صحافة يسار المؤسسة نبدأ بالنيويورك تايمز حيث استعرضت ايلين سيولينو Elaine Sciolino رد فعل الولايات المتحدة على الانتخابات. يقول العنوان: «الامريكيون موحدون فرحاً ولكنهم منقسمون حول السياسة». ويتضح أن الانقسام السياسي هو حول من الذي يعود إليه الفضل في النتيجة المفرحة التي جعلتنا «امريكيين موحدين فرحاً»(١١).

مثل هذه العبارة «موحدون فرحاً» ليست مجهولة كلياً. قد يجدها المرء، ربما، في صحافة كوريا الشمالية وألبانيا. من الواضح أن المسألة كانت اشكالية منطوية على قدر غير قليل من المشاكسة والخصام، بالنسبة للنيكاراغويين بالتأكيد، كما بالنسبة لآخرين في امريكا اللاتينية أيضاً. غير أنها ليست كذلك في نظر النخب المثقفة في الولايات المتحدة، هذه النخب المولعة تماماً بتصوير نفسها على أنها توتاليتارية مخلصة.

واستعراض الرأي يبدأ بملاحظة أن «اليسار واليمين ومن هم في الوسط بينهما باتوا أمام فرصة جديدة لمناقشة احدى أكثر قضايا السياسة الخارجية الأمريكية اشكالية في العقد الأخير». أما الحوار بين اليمين واليسار فيجري اختزاله إلى: أي الطرفين يستحق الثناء؟ تبدأ سيولينو باحدى عشرة فقرة تستعرض فيها موقف اليمين، تتبعها خمس فقرات مكرسة لليسار. تورد في القائمة الأولى كلاماً لكل من ايليوت آبرامز Elliot Abrams، جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick، فريد ايلكي Fred Ilke من البنتاغون، أوليفر نورث Oliver North، روبرت لايكن Robert Leiken من مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد، ورونالد ريغان Ronal Reagan. يرون النتيجة «مدهشة»، «عظيمة، رائعة، مذهلة»، انجازاً كبيراً للكونترا التي «ستكون جماعة الابطال الشعبيين...، حين تجري كتابة التاريخ»، انتصاراً «لقضية الديمقراطية» في «انتخاب حر ونزيه».

ثم تلتفت سيولينو إلى اليسار وتقول: «في الجهة المقابلة وصف لورنس آ. بيزولو Lawrence A.Pezzullo الذي كان الرئيس كارتر قد عينه سفيراً في نيكاراغوا، نتائج الانتخابات بأنها (باهرة)». بعد قليل سنعود إلى المصداقية اليسارية لبيزولو. أما الممثل الثاني «للطرف الآخر» فهو

سول لينوفيتز Sol Linowitz الذي حاول، بوصفه سفير ادارة كارتر في منظمة الدول الامريكية، عبثا، تعبئة امريكا اللاتينية لتأييد برنامج كارتر « سومو سيزمو سين سوموزا Somocis-mo Sin Somoza » (السوموزية بدون سوموزا)، بعد أن أصبح ابقاء الطاغية المجرم في السلطة أمراً مستحيلاً، وألح بعد ذلك على ممارسة الضغوط من أجل أن تصبح نيكاراغوا أكثر ديمقراطية ـ مثل السلفادور ونيكاراغوا الرائعتين اللتين لا تحتاجان لأية ضغوط مماثلة. أما الممثل الأخير لليسار فهو فرانسيس ماك نيل Francis Mc Neil، وهو الذي تكمن مصداقيته اليسارية في واقعة تركه لوزارة الخارجية عام ١٩٨٧ حين أثار تشاؤمه حول الآفاق العسكرية للكونترا غضب ايليوت آبرامز(١٢).

ترى الفقرة الأخيرة من تقرير سيولينو أن البعض « لم يكونوا مرتاحين تماماً ازاء النتائج » التي تمخضت عنها الانتخابات، وتستشهد بلورنس بيرنز L.Birns من مجلس شؤون نصف الكرة الغربي الذي « بدا أميل إلى الساندينيين » معبراً عن « غضبه العميق ازاء حقيقة إن الثور الهائج المحصور في الزاوية انتصر على الولد الصغير ».

وتعلق سيولينو بالمناسبة قائلة أن « مؤيدي النظام الساندينى عبروا عن الحزن وقالوا إن الهزيمة كانت نتاج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها نيكاراغوا ـ نتاج الحظر التجاري الامريكي والضغوط الخارجية الأخرى » ـ مما جعلهم يلتحقون بركب الأكثرية في امريكا ا للاتينية. غير أن علينا ألا ننسى أن الامريكان كانوا موحدين فرحاً! وحسب أبسط قواعد المنطق فإن هؤلاء الضالين ليسوا أمريكيين، بل ربما ليسوا بشراً.

الخلاصة هي: ثمة « طرفان »، ثمة اليمين واليسار، اللذان تمايزا حول المسألة التكتيكية المتعلقة بكيفية استئصال الساندينيين لصالح عملاء الولايات المتحدة وهما الآن « موحدان فرحاً ». ثمة شخص واحد يبدو واقفاً في صف الساندينيين ولكنه لم يستطع حقاً أن يبتعد كثيراً عن الركب، كما يتعين علينا أن نفهم. هناك بعض من غير الامريكيين الذين يتبنون الأفكار المتطرفة الغريبة الشاذة لأبناء أمريكا اللاتينية حول ماحصل ولماذا. وهذه المخلوقات الغريبة العجيبة التي عجزت عن اطاعة أوامر الدولة باتت خارج طيف اليسار ـ اليمين كلياً، وبالتالي لا تشارك في الحوار العظيم حول القضية الوحيدة التي مازالت دون حل: قضية من الذي يستحق الاطراء والثناء على النتيجة السعيدة ؟

وهكذا فإن مفهوم التايمز لطيف الرأي لا يختلف في شيء عن مفهوم مجلة التايم من جهة وتصور رئيس تحرير فورين بوليسي تشارلزمينز Charles Maynesمن جهة أخرى. أو حتى تصور نائب وزير الخارجية السابق ديفيد نيوسوم David Newsom، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدبلوماسية في جامعة جورجتاون، الذي يطالب « المتطرفين الايديولوجيين في الطيف السياسي القومي »، بالحاح، بالتخلي عن الجدل حول ميزات انتصاراتنا. أو جيمي كارتر الذي بين للصحافة إن لجنة الرقابة والاشراف التابعة له كانت « متوازنة توازناً دقيقاً ـ نصفها من الديمقراطيين ونصفها الثاني من الجمهوريين » مما جعلها متوازنة بدقة بين مجموعتين تلبية لأول شروط الموضوعية: معارضة شديدة الحماس للساندينيين وتأييد قوي لمرشحي واشنطن(١٣).

من البداية إلى النهاية، نرى بقدر كبير من الوضوح صورة ثقافة سياسية شديدة الانضباط مفعمة حتى النخاع من العظم بفيض من القيم التوتاليتارية (الشمولية).

٣ ـ ما يشفع للحمائم

في المرحلة الجديدة يعزو اليمين هزيمة النظام الساانديني إلى الكونترا، في حين يزعم يسار المؤسسة أن الكونترا عرقلت محاولاته الرامية إلى الاطاحة بالساندينيين عبر وسائل أخرى. غير أن الحمائم لم ينجحوا في طرح قضيتهم بالقوة التي كانت متاحة لهم. تعالوا، إذن، نقدم لهم بعض المساعدة مع التركيز في الوقت نفسه على استذكار جملة من الحقائق الحاسمة المحكومة بأن تؤول إلى سلال النسيان لا لشيء إلا لأنها غير جديرة على الإطلاق بالمحافظة عليها.

نبدأ مع لورنس بيزولو L. Pezullo، أبرز ممثلي اليسار في استعراض التمايز للرأي. عُين الرجل سفيراً أوائل ١٩٧٩ حين بات دعم كارتر لطغيان سوسوموزا مسألة اشكالية. لم يخطر ببال احد، بالطبع، حدوث أي تعديل في المنظومة الأساس للسلطة، أو اعطاء الساندينيين أي دور ذي شأن، بكل تأكيد. وكما رأينا من قبل، كان هناك اتفاق كامل على ضرورة الحفاظ على الحرس الوطني التابع لسوموزا دون مساس، ولم يحدث حتى ٢٩ حزيران، أي قبيل سقوط نظام سوموزا، أن قام أي ممن شاركوا في اجتماع مجلس الأمن القومي (NSC) بـ « الكشف عن حقيقة أن الغرض المركزي للولايات المتحدة كان شيئاً آخر غير منع الساندينيين من الفوز». ففي ذلك الوقت بات مؤكداً آخر الأمر أن من الضروري البحث عن وسائل كفيلة « بجعل جبهة التحرير الساندينية حركة معتدلة » بعد الاخفاق في تهميشها أو استبعادها، كما كان مؤملاً.(١٤)

وكما في الديمقراطية السياسية في قاموس الولايات المتحدة عموماً، فإن ادارة كارتر كان لديها طيفها المؤلف من اليسار واليمين حيث مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي Z. Brezezenski على اليمين محذراً من عواقب وخيمة إذا لم تتدخل الولايات المتحدة، وحيث وزير الخارجية سايروس فانس C.Vance ومساعد وزير الخارجية للشؤون الداخلية، في القارة الأمريكية فيرو فيكي Viro Vaky على اليسار لاتخاذ موقف أكثر اتزاناً وأقل تشدداً. أما مهمة بيزولو (السفير) فقد تركزت على تطبيق سياسة اليسار ـ أي على اعاقة وصول جبهة التحرير الساندينية إلى السلطة عبر « المحافظة على المؤسسات القائمة وخصوصاً مؤسسة الحرس الوطني » (فيكي، ١٥ / ٦ / ١٩٧٩). وتم اقتراح هذه الخطة على منظمة الدول الأمريكية غير أنها قوبلت بالرفض من جانب حكومات أمريكا اللاتينية ـ وهي كلها حكومات يسارية متطرفة بمعايير الولايات المتحدة. وفي الثلاثين من حزيران رأى السفير في برقية له موجهة إلى واشنطن « أننا نستطيع، إذا ما نسقنا تنسيقاً محكماً، أن نوفر لأنفسنا فرصة راجحة للابقاء على ما يكفي من [الحرس الوطني] للمحافظة على النظام وللجم جبهة التحرير الساندينية بعد استقالة سوموزا، » على الرغم من أن من شأن مثل هذه الخطة أن توحي « بنوع من السوموزية بدون سوموزا Somocismo siu Somoza »، كما أضاف بعد بضعة أيام،

ومن أجل تشكيل « الحكومة الخلف » التقت ادارة كارتر برئيس الأساقفة أوباندوي برافو Obando Y Bravo (مع أننا مستاؤون جداً من تورط الرهبان في العمل السياسي في صف الفقراء) وبرجل الأعمال اليميني أدولفو كاليرو Adolfo Calero (الذي أصبح لاحقاً مديراً مدنياً للكونترا)؛ كما أنها نظرت في أمر تعيين الكولونيل انبريكي بيرموديز Enrique Bermudez قائداً للحرس الوطني، وهو الشخص الذي أصبح فيما بعد قائداً للكونترا.(١٥).

وفي ذلك الحين كان الحرس الوطني يشن هجمات اجرامية ضد المدنيين ويقتل عشرات الألوف من السكان. أوصى بيزولو بمتابعة حمام الدم. ففي برقية له إلى واشنطن يوم ٦ / ٧ / قال السفير: « من غير المنطقي الذهاب إلى سوموزا لمطالبته بوقف القصف. » وفي ١٣ / ٧ أبلغ بيزولو واشنطن بأن « امكانية بقاء » الحرس باتت موضع شك ما لم يرحل سوموزا ـ كما فعل بعد أربعة أيام إذ فر إلى ميامي حاملاً معه ما كان متبقياً في خزانة الدولة. وفي ١٩ / ٧ كانت اللعبة ـ تلك المرحلة منها على الأقل ـ قد انتهت.(١٦)

يقول بيتر كورنبلوخ Peter Kornbluh إن ادارة كارتر « بدأت » مع دخول جبهة التحرير الساندينية ماناغوا في ١٩ / ٧ « بالاعداد لثورة مضادة » إذ نظمت عملية سرية لاجلاء قادة الحرس على طائرات امريكية مموهة بشارات الصليب الأحمر. هذه جريمة حرب تستدعي العقاب بموجب اتفاقية جنيف، كما قالت الايكونوميست اللندنية بعد سنوات، حين استُخدمت الوسيلة نفسها لتزويد الكونترا بالمؤن داخل نيكاراغوا (ظهرت صور طائرات الامداد التابعة للمخابرات المركزية وهي تحمل شارات الصليب الأحمر دونما تعليق في النيوزويك، في حين أن الشجب الشديد لهذه المخالفة الصارخة للقانون الدولي من جانب الصليب الأحمر مر دون أن يثير أية ضجة على العموم). وخلال ستة أشهر بعد الاطاحة بسوموزا كانت ادارة كارتر قد بدأت حملة زرع بذور عدم الاستقرار من قبل جهاز الاستخبارات المركزي، وهي الحملة التي ورثها الريغانيون ووسعوها.
حرص حمائم كارتر على عدم تقديم الدعم المباشر لقوات الحرس الوطني التي ساعدوا في اعادة تشكيلها. فعمليات التدريب والتوجيه كانت بأيدي جنرالات الأرجنتين من النازيين الجدد الذين تولوا القيام بهذه المهمة « نيابة عن الولايات المتحدة » (بريان جنكينز Brian Jenk ins، خبير الارهاب في مؤسسة (راند كوربوريشن Rand Corparation). غير أن الولايات المتحدة أخذت المهمة على عاتقها بصورة مباشرة مع مجيء ريغان إلى الرئاسة.(١٧)

تركزت مهمة بيزولو الثانية على جعل « منظمة التحرير الساندينية حركة معتدلة ». فحمائم كارتر طرحوا المساعدات الاقتصادية بوصفها « المصدر الأساس لنفوذ الولايات المتحدة » (باستور Pastor). وأوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة أيدت هذه الخطة، ولا سيما البنوك التي كانت، كما جاء في الفايننشال تايمز، تضغط على كارتر لتوفير أموال لنيكاراغوا حتى تتمكن من استعادة قروضها المقدمة إلى سوموزا (مجاملة لدافع الضرائب في الولايات المتحدة). فالبنوك كانت متخوفة بشكل خاص واستثنائي من أن تشكل عملية تخلف سوموزا عن تأدية الديون التي راكمها نتيجة دمار نيكاراغوا وافلاسها الكاملين، نموذجاً سيئاً ومثالاً سلبياً بالنسبة لعملاء الولايات المتحدة الأخرين. كما تم الاعتراف بأن المساعدة الموجهة إلى العناصر المعادية للساندينيين في التحالف

الحاكم هي الوسيلة الوحيدة المتبقية لعرقلة برامج جبهة التحرير الساندينية.(١٨)

وبعد توصل نيكاراغوا إلى تسوية مع البنوك تم تقديم ٧٥ مليوناً كمساعدات، حوالي ستين مليوناً للقطاع التجاري الخاص وخمسة ملايين هبة لمنظمات خاصة اضافة إلى سبعين مليوناً كقرض (جزء منه اعتمادات لشراء بضائع أمريكية، شكل آخر من أشكال قيام دافعي الضرائب بدعم الشركات). كان أحد الشروط ينص على عدم جواز استخدام الأموال في مشاريع يعمل فيها كوبيون طريقة لضمان عدم تسرب أي شيء إلى المدارس وحملة محو الأمية وبرامج الرعاية الصحية وغيرها من التدابير الاصلاحية التي كانت نيكاراغوا مضطرة لأن تتوجه إلى من لديهم الخبرة في مثل هذه المشاريع ولديهم الاستعداد لتقديم هذه الخبرة. لم يكن أمام نيكاراغوا أي خيار آخر غير الموافقة، إذ بدون هذه « الاشارة الدالة على ثقة الولايات المتحدة بالاستقرار في البلاد »، كما قالت الوول ستريت جورنال، لا مجال لأية قروض مصرفية مطلوبة بالحاح شديد. أما طلب نيكاراغوا لمساعدات عسكرية أمريكية مع فرص التدريب فقد قوبل بالرفض، كما أن محاولات الحصول على مثل هذه المساعدات من الغرب أحبطتها ضغوط الولايات المتحدة، مما فرض التعويل على مساعدات الكتلة الشرقية مع تصاعد التهديدات الخارجية.(١٩)

وهذه الوقائع والأحداث لا تمر عبر شبكة المنظومة العقائدية الأمريكية إلا بعد أن تتعرض لعمليات تفاعلات كيميائية محكمة وماهرة حتى تبرز على السطح بثوب مختلف تماماً: «فالساندينيون

> كانوا يتمتعون بالتشجيع الأمريكي في البداية؛ فبعد مساهمتها في عملية الخلاص من سوموزا، سارعت ادارة كارتر أيضاً إلى اعطائهم مبلغ ٧٥ مليوناً من الدولارات كمساعدة. غير أن الصراع مع واشنطن بات محتوماً ومؤكداً بعد أن قام الساندينيون بجلب الخبراء العسكريين الكوبيين والألمان الشرقيين لبناء جيشهم وتحويله إلى أكبر القوى المقاتلة في المنطقة . . . »(٢٠)

حاولت نيكاراغوا أيضاً أن تحافظ على روابطها التجارية مع الولايات المتحدة والغرب ونجحت في ذلك طوال عقد الثمانينات رغم جهود الولايات المتحدة المبذولة في الاتجاه المعاكس. من الطبيعي أن واشنطن كانت تفضل أن يظلوا معتمدين على الكتلة الشرقية لتأمين أكبر قدر من عدم الكفاءة ولتبرير هجومنا الدفاعي ضد « عملاء السوفييت » هؤلاء. كذلك قامت الولايات المتحدة بعرقلة مساعدات منظمات التنمية الدولية وسعت، بعد اخفاقها في ازاحة جبهة التحرير الساندينية، إلى تدمير القطاع الخاص في نيكاراغوا لزيادة الاستياء الداخلي ونسف الاقتصاد المختلط (نتيجة كبرى ومتوقعة للمقاطعة الريغانية، وسبب المعارضة الشديدة من جانب المعارضة النيكاراغوية التي كانت الولايات المتحدة تدعي أنها تدعمها).(٢١)

كانت التركة الأخيرة التي خلفها سوموزا كارثية إلى أبعد الحدود حتى أن بعثة من البنك الدولي توصلت في تشرين الأول ١٩٨١ إلى استنتاج يقول بأن « معدلات الدخل التي كانت في ١٩٧٧ تستحيل استعادتها، في ظل أفضل الظروف، حتى أواخر عقد الثمانينيات » وبأن « من شأن أي خلل أن يفضي إلى صدمة مالية ». حدثت، بالطبع، « أشكال من الخلل »، غير أن مثل هذه الوقائع لا تزعج الايديولوجيين الذين يحملون الساندينيين كل المسؤولية عن الكوارث التالية

انطلاقاً من قناعاتهم المذهبية. ثمة خدعة بلاغية مألوفة ابدعتها بعثة كيسنجر تقوم على ابراز سوء الادارة الاقتصادية لدى الساندينيين بعقد مقارنات بين مستويات المعيشة في الثمانينات مع نظيراتها في ١٩٧٧ مما يتيح فرصة ارجاع الآثار المترتبة على ارهاب سوموزا المدعوم من الولايات المتحدة إلى التوتاليتاريين (الشموليين) الماركسيين ـ اللينينيين. وعام ١٩٧٧ يشكل خياراً موفقاً لأنه كان عام « وفرة استثنائية » (فرانسيسكو مايورغا Francisco Mayorga أحد اقتصادي المعارضة UNO). (٢٢)

رغم الظروف المرعبة كان التقدم الاقتصادي في نيكاراغوا خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينيات جيداً، حيث تحقق أعلى معدلات النمو في أمريكا الوسطى بهامش كبير، وحصل تحسن في مستوى المعيشة خلافاً للتدهور الملموس الحاصل في باقي أرجاء أمريكا الوسطى، والتدهور الأخف في أمريكا اللاتينية كلها، مع اعادة ذات شأن لتوزيع الدخل فضلاً عن توسيع الخدمات الاجتماعية. ففي ١٩٨٣ جاء في تقرير بنك التنمية الامريكي أن « تقدم » نيكاراغوا « الجدير بالملاحظة في القطاع الاجتماعي » من شأنه « أن يرسي قاعدة صلبة لتنمية اجتماعية ـ اقتصادية طويلة الأمد ». كما أشاد البنك الدولي وغيره من المنظمات التنموية الدولية بالسجل النيكاراغوي « الملفت للنظر » وبالنجاح الكبير المتحقق في بعض الميادين « بشكل أفضل مما في أي مكان آخر بالعالم » (البنك الدولي). (٢٣)

إلا أن ضغوط الولايات المتحدة نجحت في ايقاف هذه التطورات الخطرة. ففي أوائل ١٩٨٧ عزا رجل الأعمال البارز اينريكي بولانوس Enrique Bolanos، وهو على يمين ادارة المعارضة UNO، الأزمة الاقتصادية في نيكاراغوا إلى الحرب (٦٠ بالمئة، بما في ذلك الحرب الاقتصادية)، وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية (١٠ بالمئة) و إلى حرمان قطاع البيزنس من الرساميل مع اخطاء الحكومة (٢٠ بالمئة). تقدر الفايناشال تايمز تكاليف حرب الكونترا بـ ١٢ ملياراً من الدولارات؛ ويضيف مايورغا Mayorga إلى ذلك مبلغ ثلاثة مليارات هي الخسارة الناجمة عن المقاطعة. صحيح أن المبالغ الاجمالية غير مؤكدة ولكنها تقع بوضوح في اطار « أشكال الخلل » التي من شأنها، كما تنبأ البنك الدولي، أن تفضي إلى الكارثة. (٢٤) أما الفكرة التي تقول بأن الولايات المتحدة قد تدفع تعويضات عما أحدثته من أضرار فيمكن وضعها في خانة الفكرة القائمة على أن الولايات المتحدة قد تحترم القانون الدولي عموماً نفسها. تتحدث الصحافة بصراحة عن أن ادارة بوش « تمارس ضغطاً حديداً » على حكومة شامورو Chamoro وتبلغها بأن « مساعدات الولايات المتحدة اللاحقة إلى نيكاراغوا سوف تتوقف على » تخلي نيكاراغوا عن « الحكم القاضي بتغريم الولايات المتحدة بمبلغ يصل إلى حوالي ١٧ ملياراً من الدولارات لصالح نيكاراغوا، وهو حكم صدر عن محكمة العدل الدولية أثناء حرب الكونترا ».(٢٥) إن الولايات المتحدة تحتجز نيكاراغوا رهينة رغم تدفق الخطب البليغة بغزارة عن قدسية القانون الدولي وعن الواجب المقدس الذي يلزم الجميع بمعاقبة أولئك الذين ينتهكونه. ليس ثمة احساس ملحوظ بأي تناقض!

استعرضنا في الفصل الثامن أفكار حمائم كارتر (باستور Pastor، فيكي Vaky، فانس Vance). نستطيع، إذا استخدمنا منظاراً مكبراً على درجة كافية من القوة، أن نميز هذا المنظور

اليساري عن نظيره اليميني - عن موظف البنتاغون الذي أبلغ الصحافة في ١٩٨٨ بأن حفنة من الارهابيين المدعومين من الولايات المتحدة استطاعت « أن تمارس بعض الضغط على الحكومة النيكاراغوية وأن تجبرها على استخدام مواردها الاقتصادية لدعم الجيش، فتمنعها من حل مشكلاتها الاقتصادية » مثلاً. أو عن أحد العاملين في قلب وزارة الخارجية الذي قيل إنه رأى في ١٩٨١ أن من الضروري تحويل نيكاراغوا إلى « ألبانيا أمريكا الوسطى ». أو عن الموظف الحكومي الرسمي الذي تحدث أمام الصحفيين في ١٩٨٦ عن أن الولايات المتحدة لا تتوقع للكونترا أن تنتصر، غير أنها « قانعة بأن ترى الكونترا قادرة على اضعاف الساندينيين باجبارهم على تبديد مواردهم الشحيحة على الحرب بعيداً عن البرامج الاجتماعية »؛ أما العواقب فيمكن أن تعتبر عندئذ برهاناً صريحاً على سوء ادارة الساندينيين ». وبما أن هذه العقلية مشتركة بين الصقور والحمائم فمن غير المفاجىء ألا يكون هناك أي رد فعل لدى ظهورها على صفحات البوسطن غلوب، تماماً كاستحالة انتظار رد فعل ما على شهادة ديفيد ماك ميكايل D. Mac Michael أمام المحكمة الدولية حول أهداف برنامج الكونترا المذكور سابقاً - ممارسة ضغوط حاسمة على نيكاراغوا بما يجبرها على « الانقضاض على الحريات المدنية » من أجل اظهار « طابعها التوتاليتاري المتأصل المزعوم فتصعيد المعارضة الداخلية في البلاد ». لسنا بحاجة لمزيد من التعليق على الحماس الذي ابدته الطبقات المثقفة في تنفيذ المهمات الموكلة إليها.(٢٦)

ذلك هو المغزى الكامل لقيام قيادة الولايات المتحدة بتوجيه القوات العميلة التي تنوب عنها نحو مهاجمة « أهداف طرية » - أي أهداف مدنية غير محصنة وغير محروسة - كما قال الجنرال جون غالفين John Galvinقائد الساوث كوم South Com ؛ وبتدريب الكونترا على مهاجمة المدارس ومراكز الرعاية الصحية من أجل حرمان الحكومة النيكاراغوية من فرص تقديم الخدمات الاجتماعية للفلاحين وتطوير مشروعاتها كما صرح هوراشيو آركي Horacio Arce، قائد الكونترا، أمام الصحفيين (في المكسيك).(٢٧)

لم يعترض يسارماينز Maynes - سيولينو Scolino على هذه السياسات من حيث المبدأ. فلم يكن هذا اليسار مختلفاً اختلافاً جذرياً مع الاستنتاج الذي توصلت إليه وزارة خارجية جورج شولتز القائل إن « نيكاراغوا هي الورم الخبيث السرطاني الذي ينتشر ويتسع » وإن من الضروري استئصال « السرطان الساندينى » عن طريق « اجراء عملية جراحية جذرية إذا دعت الضرورة ».(٢٨) أضف إلى ذلك أن حمائم كارتر وضعوا، عملياً، هذه السياسات موضع التنفيذ الفعلي. وبالتالي فإن من حقهم أن يزعموا بأنهم نجحوا في تحقيق أغراضهم كما اتضح من العملية الانتخابية. أما خطؤهم الوحيد فكان متمثلاً بالتشاؤم المفرط ازاء آفاق الارهاب والخنق الاقتصادي؛ فمن هذه الناحية كان رأي اليمين صحيحاً، ومن غير المعقول، بالنسبة لليسار، انكار حقيقة أن خصومهم اليمينيين كانوا يمتلكون تصوراً أدق لما يستطيع العنف أن ينجزه. علينا أن « نعطي صاحب الحق حقه »، كما نصحت التايمز عبر الاعتراف بأن الارهاب والحرب الاقتصادية برهنا مرة أخرى على أنهما ينطويان على قدر رائع من الكفاءة والفعالية. وهكذا يحق لكل من اليسار

واليمين على حد سواء أن يكونا موحدين فرحاً ازاء انتصار الديمقراطية، نظراً لأن الطرفين كليهما يتصوران الديمقراطية على أنها: عملية اختيار حر وفوهة المسدس على الصدغ!

٤ ـ « حشد القوى لدعم شامورو Chamorro »

كان الاجماع الكيم إيل سونغي الطراز الذي يُعتبر أمراً طبيعياً وملائماً جداً من قبل التايمز، في حقيقة الأمر، هو السمة التي طبعت « قضية السياسة الخارجية المختلف عليها » التي قيل إنها هزّت وشغلت الولايات المتحدة طوال العقد المنصرم. وكما ثبت بالدليل القاطع وعلى نطاق واسع فإن التقارير الاخبارية والآراء المسموح بها في وسائل الاعلام ظلت مقتصرة على، ومحصورة تقريباً بمسألة اختيار الأسلوب الكفيل باعادة نيكاراغوا إلى «حظيرة أمريكا الوسطى». كان ثمة « انقسام »: هل ينبغي تحقيق هذا الهدف عبر ارهاب الكونترا أم، في حال اخفاق العنف والقوة، عن طريق ترتيبات تفرضها انظمة فرق الموت الديمقراطية التي باتت تحترم وتراعي « المعايير الاقليمية » المقبولة كما صاغها توم ويكر Tom Wicker وغيره من الحمائم؟ تمت حراسة طيف الأفكار بمستوى يقرب من مئة بالمئة في الصحافة القومية؛ وهذا انجاز بالغ الاثارة.(٢٩)

حافظت تغطية ماقبل الانتخابات على المستويات العالية نفسها من النزعة الامتثالية. فقد كانت هذه التغطية معادية للساندينيين دون نشاز. أما تحالف المعارضة UNO فكانوا هم الديمقراطيين لا لشيء إلا لأن التحالف تم اجتراحه وفبركته في واشنطن وضم ممثلي المصالح الرئيسية لرجال الأعمال؛ وهذا برهان كاف لاثبات المصداقية الديمقراطية وفق مقاييس الخطاب السياسي في الولايات المتحدة. ومن منطلقات مماثلة يقوم بوب وودوارد Bob Woodw ard بوصف عمليات السي. آي. أي. التي نفذتها الكونترا على أنها « برنامج لدعيم مواقع البديل الديمقراطي عن النظام السانديني »؛ مامن دليل له علاقة بالديمقراطية يُقدم، أو تدعو الحاجة إليه، حسب الفهم المتفق عليه لمفهوم الديمقراطية.

أما التعليقات والتقارير الاخبارية التي تحدثت عن الساندينيين فكانت شرسة ومستهزئة غير أن البعض خرج من السرب. فالبوسطن غلوب نشرت مقالاً افتتاحياً كتبه دانييل أورتيغا قبل الانتخاب ببضعة أيام، ولكن هيئة التحرير حرصت على اضافة صورة كاريكاتورية مرافقة لأزعر مثير للسخط وشرير في زي فيلدمارشال سوفيتي يضع على عينيه نظارات طبية لضمان عدم وقوع القراء في أي خطأ(٣٠). ظل الأوصياء على وسائل الاعلام حريصين جداً على ضمان عدم ورود ولو عبارة واحدة تشي بأن من شأن انتصار جبهة التحرير الساندينية أن يكون الحل الأمثل بالنسبة لنيكاراغوا. حتى الصحفيين الذين كانوا مقتنعين بأن تلك هي الحقيقة لم يقولوها، ربما لأنهم ظنوا أن الفكرة ستكون غير قابلة للفهم، مثلها مثل فكرة « أن الولايات المتحدة هي الدولة الارهابية الأولى » أو « أن واشنطن تعرقل المسيرة السلمية » أو « ربما يتعين علينا أن نقول الحقيقة عن كمبوديا وتيمور »، أو غير ذلك من أشكال الانحراف عن الخط العقائدي الجامد، عن الدوغما. فهذه

العبارات تفتقر إلى المعنى القابل للفهم. إنها شتائم ومسبات، مثل الصراخ على الملأ: «أ. . . . . ك!»؛ لا تستطيع أن تستثير إلا سيلاً من اللعنات بدلاً من أية ردورد عقلانية. ونحن هنا نرى الانجاز الأكبر لعملية التحكم بالفكر، الانجاز الذي يفوق ما تخيله أوروبل Orwell كثيراً. ومعنى ذلك كله هو أنك في أي مجتمع حر ستجد الجميع يمشون مشية البطة حسب الايعاز أو يلوذون بالصمت. وماعدا ذلك لا بد له من أن ينطوي على أشد الأخطار وأكثرها هولاً.

على شاشة التلفاز استهل بيتر جينينغز Peter Jennings، وهو ممن يعتبرون ميالين نحو الانحراف اليساري، نشرة الأنباء الدولية معلناً أن نيكاراغوا مقبلة على «الانتخابات الحرة الأولى خلال عقد من الزمن»[٣١]. ثمة ثلاث عقائد حاسمة مفترضة مسبقاً: أولاً: كانت الانتخابات في ظل سوموزا حرة؛ ثانياً: لم تكن هناك انتخابات حرة في ١٩٨٤؛ ثالثاً: كانت العملية الانتخابية الجارية في ١٩٩٠ حرة وخالية من العنف والقهر. وهناك حاشية مألوفة تقول: إن أورتيغا أُجبر على قبول انتخابات ١٩٩٠ نتيجة ضغوط الولايات المتحدة؛ وعند هذه النقطة تختلف الأراء حيث يزعم كل من اليمين واليسار أن الفضل في هذا الانجاز يعود إليه.

لنا أن نصرف النظر عن النقطة الأولى وإن بعد الاشارة إلى أنها ظلت علكة يلوكها «يسار المؤسسة» وهو يتحدث مرة بعد أخرى عن «استعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا. أما النقطة الثانية فتعبر عن احدى العقائد الجامدة (الدوغمات) المتجذرة التي تظل ثابتة ومحصنة ضد الحقيقة؛ لست بحاجة لاستعراض هذه المسألة المعروفة جيداً خارج دائرة المنظومة العقائدية السائدة. والهامش يفضل الحقيقة غير المقبولة (وبالتالي غير القابلة لأن ترد) التي تقول بأن الانتخابات كانت مقررة في ١٩٩٠ وأن التأثير الاجمالي لجميع المناورات الامريكية لم يتعد تقديمها بضعة أشهر.

غير أن النقطة الأكثر اثارة للاهتمام هي الثالثة. تصوروا معي أن الاتحاد السوفيتي قرر أن يتبع النموذج الامريكي لدى قيام دول البلطيق باعلان استقلالها، قرّر أن يشكل جيشاً عميلاً ينوب عنه ليهاجم تلك الدول من قواعد أجنبية، قرر أن يدرب قواته الارهابية على ضرب «أهداف سهلة» (مراكز صحية، مدارس، الخ . .) لمنع الحكومات من توفير الخدمات الاجتماعية وتدمير الاقتصاد عبر المقاطعة والحصار وغيرها من العقوبات، والخ. . . انسجاماً مع الروتين المألوف. وافترضوا معي أيضاً أن الكرملين يبادر، حين يحل موعد الانتخابات إلى ابلاغ السكان، بلغة واضحة وصريحة، بأنهم إما أن يصوتوا لصالح الحزب الشيوعي أو يموتوا جوعاً. قد يسارع ستاليني لم يتعرض لعملية اعادة البناء إلى القول بأن هذه «انتخابات حرة ونزيهة!» ولكن المؤكد هو أن أحداً غيره لن يؤيده.

من الواضح أن للمقارنة صلة وثيقة بالموضوع. يكفي أبسط أشكال المنطق للدلالة على أن كل من وصف انتخابات نيكاراغوا في ١٩٩٠ بـ «الحرية والنزاهة» وبأنها شكلت خطوة باتجاه الديمقراطية، لم يكن إلا توتاليتارياً خالصاً، ولكنه توتاليتاري من نوعية خاصة إلى حد ما. حقيقة الأمر هي أن تلك الممارسة كانت خالية من الاستثناءات. لم أهتد إلا على صحفي واحد من بين جيش الصحفيين في التيار الرئيسي، استطاع أن يعترف ـ أو يقر على الأقل ـ بالحقيقة

الأولية(٣٢). لا شك ثمة أمثلة أخرى يجب أن تكون موجودة، غير أن الاستنتاج الذي لسنا بحاجة إلى اعلانه ينبئنا باشياء كثيرة عن الثقافة النظرية ـ الفكرية السائدة والمهيمنة.

منذ اللحظة الأولى كان واضحاً أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لتحمل انتخابات حرة ونزيهة(٣٣). وهذه نقطة أكدتها تصريحات متكررة صادرة عن البيت الأبيض ظلت تقول إن الإرهاب والحرب الاقتصادية سوف يستمران مالم يلب « اختيار حر » شروط الطرف الذي يملي ارادته. واتخذ الموقف شكلاً رسمياً في أوائل تشرين الثاني حين أعلن البيت الأبيض أن رفع الخطر متوقف على انصياع السكان لأوامر الولايات المتحدة(٣٤).

لا شك أن أنواع « الانقسامات » التي تتصورها التايمز كانت موجودة حول هذه المسألة أيضاً. ثمة عدد قليل رفضوا ببساطة فكرة أن الحرب العسكرية والاقتصادية انطوت على أي قدر ذي شأن من التأثير؛ فما الذي يستطيع مبلغ لا يتجاوز ١٥ ملياراً من الدولارات وقتلى لم يزد تعدادهم عن ثلاثين ألفاً فقط، أن يعنيه بمجتمع ينعم بالغنى والرخاء مثل المجتمع النيكاراغوي بعد سوموزا؟(٣٥). وعند التحول إلى أولئك الذين حاولوا أن يكونوا جديين تجدنا أمام الفريقين المعروفين. لم يأت فريق اليمين على ذكر هذه العوامل الحاسمة وأصر على الاشادة الصارخة بالانتصار المذهل للديمقراطية. أما يسار المؤسسة فقد أوردها بالفعل وسارع بعد ذلك إلى الاشادة بالانتصار المذهل للديمقراطية والتهليل له(٣٦). لنبق مع هذا القطاع من الرأي، ولنعاين عدداً من الأمثلة لالقاء الضوء على هذا النمط من التفكير.

قدم ميكائيل كينزلي Michael Kinsley الذي يمثل اليسار في هيئة تحرير النيوريبيليك New Republic وفي مناقشات محطة تلفزيون C N N، تحليله للانتخابات في المجلة التي يرأس تحريرها (وتعيد الواشنطن بوست نشرها). استذكر هذا الصحفي مقالا سابقاً له بعد أن حذف المحتوى الحاسم الذي سنعود إليه. يقول كينزلي بعد ذلك إن « افقار شعب نيكاراغوا كان بالتحديد الهدف الذي تركزت عليه حرب الكونترا مع سياسة المقاطعة الاقتصادية الموازية اضافة إلى الفيتو على أية قروض تنموية دولية »، ولوم النظام الساندينى على « تخريب الاقتصاد فيما نكرس أقصى جهودنا للقيام بذلك تحديداً . . . » ليس إلا نوعاً من « السلوك الأورويلي » (نسبة إلى جورج أورويل). . . . « ربما كانت الكارثة الاقتصادية القضية الانتخابية المثلى بالنسبة للمعارضة الظافرة » ويتابع ليقول: « نوع من السلوك الأورويلي أيضاً بالنسبة للولايات المتحدة التي خلقت الكارثة أن تلبس ثوب الداعي والحكم في انتخابات حرة »(٣٧).

يتقدم كينزلي بعد ذلك ليلبس، على طريقة اورويل، ثوب حكم انتخابات حرة وليهلل لـ « انتخابات الحرة » ولـ « انتصار الديمقراطية »، الأمر الذي « بدا أكثر بحثاً على السرور مما تجرأ أحد على التنبؤ به ».

وعلى أطراف يسار المؤسسة كتب أنطوني لويس Anthony Lewis، من النيويورك تايمز، يقول إن « السياسة الريغانية لم تثمر. لم تجلب سوى البؤس والموت والعار ». أما السبب الكامن وراء عدم نجاح تلك السياسة فلا يبينه الكاتب؛ يبدو أنها نجحت نجاحاً كبيراً. ثم ينتقل لويس إلى

التهليل لـ « التجربة في السلام والديمقراطية » التي « أعطت ثماراً » . ويرى أن انتصار الديمقراطية هذا يقدم « برهاناً جديداً على قوة فكرة جيفرسون : فكرة الحكم بموافقة المحكوم، كما ذكرنا فاتسلاف هافل Va'clav Havel قبل أيام. صحيح أن ذلك يبدو رومانسياً، غير أننا نعيش في عصر رومانسي »[٣٨] .

« لقد أسكرنا النجاح »، كما كان ستالين يقول، ونحن نشاهد انتصار مثلنا العليا في امريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي، في الفلبين، في الأراضي التي تحتلها اسرائيل، وفي سائر الأماكن والأقاليم الأخرى التي تقع داخل نطاق نفوذنا مما يجعلنا جديرين بالثناء والمديح على ظروف الحياة والمعيشة الرائعة وعلى حالة الحرية المزدهرة.

تستحق الاشارة إلى هافل بعض التأمل. فخطاب هافل أمام الكونغرس ترك أثراً ملحوظاً على سائر التجمعات السياسية والثقافية. قوطع هافل بعاصفة مدوية من التصفيق حين أبلغ الكونغرس أن « الوعي يسبق الوجود، لا العكس كما يزعم الماركسيون »، كان بوسعه أن يقول بنبرة وودي آلنية (نسبة للممثل السينمائي المعروف وودي آلن Woody Allen) : إن « الوجود يسبق الوعي » فيستثير رد الفعل نفسه. غير أن ماسحر مفكري النخبة كان تصريحه القائل إن الولايات المتحدة « أدركت المسؤولية النابعة » من قوتها الجبارة، إنه كانت هناك « قوتان هائلتان: واحدة تدافع عن الحرية والأخرى مصدر للكوابيس ». وتابع هافل يقول: علينا أن نضع « الأخلاق فوق السياسة ». كما يجب أن يكون العمود الفقري لأعمالنا متمثلاً بـ « المسؤولية ـ مسؤولية ازاء شيء أعلى من عائلتي، من بلدي، من شركتي، من نجاحي »، مسؤولية عن الناس الذين يعانون في جمهورية الدومينيكان، في غواتيمالا، في جزيرة تيمور، في الهند الصينية، في موزامبيق، في قطاع غزة، وفي غيرها من الأماكن المماثلة، مسؤولية عن هؤلاء الناس الذين يستطيعون أن يدلوا بشهادات مباشرة وعينية عن الأعمال الجليلة التي تقوم بها القوة العظمى التي تتولى « مهمة الدفاع عن الحرية »[٣٩] .

وهذه الأفكار أذهلت الليبراليين الذين اعتبروها وحياً من السماء. لم يكن لويس وحده هو الذي انبهر بها. فالواشنطن بوست اعتبرتها « دليلاً مذهلاً » على حقيقة أن بلد هافل هو « المنبع الرئيس » لـ « التقاليد الثقافية الأوروبية » و « صوتاً للضمير » يتحدث « بمرجعية عن المسؤوليات التي تقع على عاتق القوى، الكبيرة منها والصغيرة، بعضها ازاء البعض الآخر ». كما هللت البوسطن غلوب لهافل على « بعده عن استخدام الكليشيهات »وهو يقدم لنا « نصائحه الزاخرة بالحكمة » بأسلوب يتحلى بقدر غير قليل من « الانسياب والمنطق ». أما ماري ماك غروري Mary Mc Grory فهامت بـ « مثاليته، سخريته، انسانيته » وهو « يقدم موعظة حول عقيدة صعبة تقوم على المسؤولية الفردية، في حين « انحنى » الكونغرس « إلى الأرض احتراماً » لعبقريته وتماسكه. تساءل كل من المعلق جاك غيرموند Jack Germondوجول ويتكوفر Jules Witcover عن سبب عدم توفر مثقفين بهذا القدر من العمق في الولايات المتحدة، مثقفين « يرفعون الأخلاق إلى مستوى أعلى من المصلحة الذاتية » بهذه الطريقة. ثمة مادة نشرتها الغلوب على صفحتها الأولى تحدثت عن « مدى

انبهار الساسة والعلماء الراسخين في العلم الامريكان » بهافل، وعقدت مقابلات مع سكان محليين حول الأسباب التي تمنع المثقفين الامريكيين من الاقتراب من تلك الذرا الشامخة(٤٠).

يوفر رد الفعل هذا هو الاخر مرآة مفيدة للثقافة النخبوية. بصرف النظر عن العلاقة بين الوعي والوجود، نرى أن الأفكار التي سحرت طائفة المثقفين ليست، آخر الأمر، أفكاراً غير مألوفة. كثيراً مايجدها المرء في مواعظ الأحبار الأصوليين، في خطب الرابع من تموز، في منشورات الفرقة الامريكية American Legion، وفي سائر المجلات والأدبيات البحثية عموماً. نجدها في كل مكان بالفعل. فمن ذا الذي ظل بعيداً عن الحياة الامريكية حتى لا يكون قد سمع مرة بعد أخرى أننا « الطرف المدافع عن الحرية » وأننا نلبي بقدر كبير من الفخر والاعتزاز سائر المتطلبات الأخلاقية لتولي المسؤولية ليس فقط عن.أنفسنا بل وعن رخاء البشرية ورفاه الانسانية كلها ؟ ثمة تفسير عقلاني وحيد: إن طائفة المثقفين الليبراليين تؤيد في سرها مايتفوه به بات روبرتسون Pat Robertson، مذيع البرنامج الكنسي الانجيلي في التلفزيون، ومايصدر عن جمعية جون بيرتش John Birch، مما يجعلها تنبهر رهبة حين تسمع تلك الكلمات نفسها خارجة من فم فاتسلاف هافل.

إن لـ « صوت الضمير » الصادر عن هافل هذا نظيراً مقابلاً مألوفاً آخر. ففي العالم الثلث لا يسعنا أحياناً إلا أن نسمع أناساً يقولون إن الاتحاد السوفيتي يدافع عن حريتهم في حين تشكل الولايات المتحدة كابوساً ثقيلاً. فالصحفي ت.د آلمان T.D.Allman، الذي كتب أحد التقارير الجدية القليلة عن السلفادور فيما بلغت موجة الارهاب أوجها خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ وصف زيارة له إلى حي شعبي مسيحي تعرض لسائر الممارسات المألوفة من جانب أجهزة الأمن المدعومة من الولايات المتحدة تحدث إليه رجل طاعن في السن عن أنه سمع عن بلد يُعرف باسم كوبا خلف البحار قد يكون مهتماً بمعاناتهم وعذاباتهم وطلب من آلمان: « حدثنا، ياسيد، نرجوك، كيف نستطيع أن نقيم صلة مع هؤلاء الكوبيين لنبلغهم بحاجاتنا حتى يتمكنوا من مساعدتنا »(٤١).

تعالو الآن نجرب تجربة ذهنية أخرى. لنفترض أن فلاح آلمان السلفادوري أو قروياً من فيتنام وصل إلى مجلس السوفييت الأعلى واتيحت له فرصة أن يلقي خطاباً عن المسؤولية الأخلاقية وعن المجابهة بين قوتين عظميين احداهما كابوس والثانية مدافعة عن الحرية. لا شك أن تهليلاً صاخباً ومثيراً كان سيتعالى إلى السماء في حين أن كل الحزبيين في البرافدا كانوا سينبهرون فيسكرون حماساً. بالمناسبة لا أريد أن أعقد مقارنة مع ماحدث فعلاً هناك. من السهل أن نفهم أن من شأن العالم أن ينظر إلى هنا بحثاً عن ذلك الذي ظلت تجربته مقتصرة على قنابل الولايات المتحدة وفرق الموت المدربة في الولايات المتحدة من جهة وإلى الجرارات والمدافع المضادة للطائرات السوفيتية وإلى أحلام الخلاص على أيدي الكوبيين من جحيم العذابات التي لا تطاق من الجهة الثانية. فبالنسبة لضحايا الغرب تجعل ظروف الوجود مثل ذلك الاستنتاج معقولاً في الوقت الذي تقف فيه حائلاً دون معرفة أي واقع أوسع نطاقاً. لا يستطيع هافل مع أولئك الذين يهيمون بتقواه المعروف أن يقدموا مثل هذا العذر. مرة أخرى نتعلم شيئاً عن أنفسنا، إذا شئنا أن نفعل.

أما الناطق الآخر باسم اليسار في التايمز، أعني توم ويكر Tom Wicker، فقد سار على الخط

نفسه، يخلص إلى استنتاج يقول إن الساندينيين خسروا « لأن الشعب النيكاراغوي كان قد ملّ الحرب وتعب من الحرمان الاقتصادي ». غير أن الانتخابات كانت « حرة ونزيهة » وغير ملطخة بعمليات القهر والقسر(٤٢).

ونحن ما نزال في طرف المعارضة المتطرفة نلتقي بالباحث المتخصص بالشؤون الامريكية اللاتينية: وليام ليوغراند William Leo Grande الذي هلل بدوره للوعد الذي «تنطوي» عليه « الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا »، مع ملاحظة أن « واشنطن، باسم الديمقراطية، مارست ضغوطاً عسكرية واقتصادية شديدة جداً بغية اجبار الساندينيين على الرحيل من مواقع السلطة ». ويتابع ليوغراند قائلاً أما الآن فإن « على الولايات المتحدة أن تبين أن التزامها بالديمقراطية في امريكا الوسطى يتسع ليشمل ممارسة الضغط على عدد من الحكومات المحافظة الصديقة أيضاً ». فبعد أن أظهرت، بهذا الأسلوب، « التزامها بالديمقراطية » عن طريق الارهاب والحرب الاقتصادية، يتعين على الولايات المتحدة « أن توسع »هذه الحمى التحريرية وصولاً إلى الضغط على اصدقائها(٤٣).

وحين نلتفت إلى الأضواء الساطعة المنبعثة من الليبرالية الأمريكية نجد أن المقال الافتتاحي الرئيسي في البوسطن غلوب كان تحت عنوان « حشد القوة لدعم شامورو ». أعلن مارتن نولان Martin Nolan محرر صفحة الراي أن: « على جميع الذين يكنون مشاعر الحب للنيكاراغويين أن يحشدوا قواهم لدعم شامورو ». تصوروا أن احداً قال في ١٩٦٤ إن على جميع مؤيدي غولدواتر « أن يحشدوا قواهم لدعم جونسون »! كان صاحب مثل هذه الدعوة سيعتبر شخصاً قادماً من أعماق التاريخ، من تلك الأيام التي شهدت مطالبة المفوضين والحكام الدكتاتوريين لجميع الناس بأن يحتشدوا، رغماً عنهم، تأييداً للقائد ودعماً للزعيم أما في نيكاراغوا التي لم ترتق بعد إلى المستويات الشامخة التي بلغناها نحن، فإن أحداً لم يتفوه بمثل هذا الشعار. نكتسب المزيد من المعرفة عن التصور السائد لمفهوم الديمقراطية(٤٤).

يتابع نولان كلامه ليوضح لنا أن « أورتيغا لم يكن سياسياً محنكاً. فجماهيره الحبيبة لم تكن قادرة على تناول الشعارات بدل الطعام فصوتت ببطونها بدلاً من أن تصوت بقلوبها ». لو كان أورتيغا أكثر حنكة لقدم لهذه الجماهير الطعام ـ عبر اتباع نصيحة نولان والاستسلام للسيد. ففي هذا « النعيم الديمقراطي . . . استطاعت نيكاراغوا نفسها، آخر الأمر، أن تقول كلمتها » ـ بحرية وبعيداً عن الاكراه والقهر.

قدم ديفيد شبلر David Shipler، أحد مراسلي التايمز، آراءه تحت عنوان « نيكاراغوا، انتصار للولايات المتحدة. مباراة نزيهة ». وبالانطلاق من النموذج الليبرالي يلاحظ شبلر مايلي: « صحيح أن الاقتصاد النيكاراغوي عانى معاناة رهيبة »، بسبب المجابهة مع الولايات المتحدة جزئياً، مما وفر أرضية مناسبة لحصول استياء شعبي واسع النطاق ضد النظام الساندينيي انعكس على عملية الاقتراع الجارية يوم الأحد ». والنتيجة؟ « برهنت الانتخابات النيكاراغوية أن الدعم المكشوف الشريف لأية عملية ديمقراطية هو أحد أنجع وأقوى أدوات السياسة الخارجية بحوزة واشنطن » ـبعد فرض نوع من « المعاناةالرهيبة »، دون شك ، في سبيل ضمان النتيجة المناسبة المتمثلة

بـ « انتصار الولايات المتحدة في مباراة نزيهة ». يضيف شيلر أن نيكاراغوا الآن « بحاجة إلى المساعدة من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية » ـ مؤهل هو وزملاؤه لتقديمها نظراً لأنهم يفهمون معنى الديمقراطية الحقيقية(٤٥).

اعترف تشالز لين Charles Lane، من صحفيي النيوزويك أن جهود الولايات المتحدة الرامية إلى « اشاعة الديمقراطية في نيكاراغوا » عبر حرب الكونترا مع « عقوبات اقتصادية مدمرة » انطوت على « تكاليف رهيبة » تضمنت ثلاثين ألف قتيل ونصف مليون اضافي ممن « باتوا مشردين بلا مأوى » مع اللجوء « الروتيني » إلى أساليب « الاختطاف والاغتيال » فضلاً عن غير ذلك من المنغصات. كانت العواقب قاسية جداً إلى حد « أن الكبرياء وحدها هي التي منعت الساندينيين من تلبية طلب ريغان الذي أرادهم أن يستغيثوا قائلين (يا عماه!) مع حلول عام ١٩٨٨ ». غير أن السكان صوتوا، أخيراً، لـ « فرصة تتاح أمامهم تمكنهم من أن يضعوا وراءهم ذلك البؤس الذي حل بهم جراء عشر سنوات من الثورة والحرب. . . . فكان النيكاراغويون، آخر الأمر، هم الذين ربحوا نيكاراغوا ». علينا أن « نحتفل بهذه اللحظة » دون نسيان ضرورة تأمل « التزاوج الغريب الخاص بين النوايا الحسنة والمخاطر القومية الذي دفع بنا إلى التورط الحماسي في مكان لم نكن نفهمه إلا فهماً غامضاً »(٤٦).

هللت افتتاحيات الصحافة القومية لـ « الأخبار الطيبة الآتية من نيكاراغوا » لـ « صفعة مدمّرة تلقاها الساندينيون»، من شأنها « أن تعزز مواقع الديمقراطية في أماكن أخرى من امريكا اللاتينية أيضاً » (النيويورك تايمز). ولكن رؤساء التحرير يعترفون بأن ثمة سؤالاً « قابل للمناقشة » ـ إن سؤال « ماإذا كانت الضغوط الامريكية وحرب الكونترا قد أدتا إلى التعجيل بعملية الاختراق الرائعة أم أنهما كانتا عامل اعاقة وتأخير لها؟ » ولكن « ليست هناك مشكلة ؛ فالديمقراطية كانت هي المنتصرة »، في انتخابات حرة ونزيهة. أما محررو الواشنطن بوست فقد راودتهم أحلام وردية حول أن هذه الانتخابات من شأنها أن تضع « نيكاراغوا على طريق تحول حاسم ونهائي من دولة توتاليتارية إلى دولة ديمقراطية »، ولكنهم ليسوا مطمئنين. فأحد العناوين يقول: « الجماهير تقول كلمتها في نيكاراغوا » مستخدماً عبارة محظورة إلا في مثل هذه المناسبات الخاصة جداً. وقد عبرت الكريستيان ساينس مونيتور عن بهجتها ازاء « تأكيد آخر للديمقراطية كان مذهلاً »(٤٧).

استكمالاً ليس عدلاً ألا نلمح إلى الهوامش الخارجية للمعارضة المحترمة حيث تم التعبير فعلاً عن بعض المخاوف والهواجس. فالمحررون في النيويوركر New Yorker، وهي الصحيفة التي غالباً ماتكاد تنفرد من بين صحف التيار الرئيسي بخروجها على اللاهوت الرسمي، يرون « أن طرد هذا الطاغية أو ذاك من السلطة شيء، كما أوضحت نيكاراغوا وباناما مؤخراً، وتحمل أعباء اخراج بلده من مستنقع المجازر والخراب الناجم عن طغيانه شيء آخر». إن ثمن اصلاح الدمار الذي أحدثه نورييغا وأورتيغا قبل أن ننجح أخيراً في طرد الطاغيتين من السلطة يجب، لهذا السبب، أن يجلعنا نفكر مرتين قبل الاقدام على مثل هذه الممارسات الجديرة بالتقدير(٤٨).

قد يكون هذا كافياً. لم أورد سوى الحالات الأقل فضائحية إذ بقيت في نطاق طيف اليسار

الليبرالي. من الصعب أن نهتدي إلى أي استثناء يخالف الصيغة أو النمط.

كثيرة هي السمات المذهلة بشكل خاص لعملية تغطية الانتخابات. لعل الأولى تتجلّى في التطابق غير العادي. أما السمة الثانية فهي المتمثلة بكره الديمقراطية واحتقارها اللذين تكشفا بهذا القدر المثير والمدهش من الوضوح لدى سائر ألوان الطيف السياسي. والسمة الثالثة تتجسد في العجز الكامل والكلي عن ادراك هذه الحقائق البسيطة. إن الاستثناءات نادراً حقاً.

٥ ـ في نيكاراغوا

تركزتُ على الظروف التي أحاطت برد الفعل في الولايات المتحدة ولم أقل شيئاً عن السبب الذي دفع النيكاراغويين إلى الادلاء بأصواتهم بالطريقة التي تمت، وهذه مسألة بالغة الأهمية ولكنها مختلفة. لدى رد الفعل النيكاراغوي هو الآخر ماينبئنا به عن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة.

كان رد الفعل السائد، داخل الولايات المتحدة، ترحيباً مفعماً بالفرح واطراء على « الجماهير » النيكاراغوية التي انتصرت على مضطهديها في انتخابات نزيهة. أما في نيكاراغوا فإن رد الفعل كان، على مايبدو، مختلفاً إلى حد ما. فبعد أن تبلغنا بأن الذين فازوا هم « النيكاراغويون، بالطبع »، تنتقل النيوريببليك New RepuBlic إلى مراسلها في ماناغوا توم غيلتن Tom Gjelten الذي يقول: « كانت الاجتماعات الاحتفالية بمناسبة انتصار المعارضة (U N O) صغيرة، شؤوناً خاصة أكثر الأحيان، ولم يحدث أي تدفق جماهيري إلى الشوارع. فمعظم الناس ظلوا في بيوتهم ». وبعد حوالي شهر كتبت الأسوشيتد برس تقول: « لم يعقد مؤيدو اليونو U N O بعد أي احتفال شعبي ».
ثمة عدد كبير من التقارير الصادرة عن أماكن ذات علاقة بنيكاراغوا تؤكد المزاج الكئيب الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع أجواء « الوحدة فرحاً » السائدة هنا. قد تشي المقارنة بشيء عمن فاز وعمن خسر، ولكن أحداً لم يتابع الفكرة ـ أعني في الولايات المتحدة؛ أما في امريكا اللاتينية فقد تجلى المغزى بقدر كاف من الوضوح(٤٩).

وبالتالي كان هناك احتفال بالنصر، حفلة رقص احتفالاً بالرئيسة شامورو Chamorro في أحد الأندية الريفية السابقة. قالت مراسلة الأسوشيتد برس دوراليزا بيلارتي Doralisa Pilarte « عادت النبالة لتصبح موضة من جديد » في معرض وصفها لـ « الحشد المتأنق جداً جداً من الشريحة العليا للمجتمع النيكاراغوي » مع « القبعات المصنوعة من القش وأثواب الكوكتيل والأظافر المنكرة، . . . عباءات جميلة وأحذية على الموضة، . . . حركات متأدبة وأجواء متلألئة مشرقة أذهلت بعض الناس. . . » مشاهد لم تشهدها نيكاراغوا اليسارية طوال فترة زادت عن العقد ». وعلق أحد الدبلوماسيين الامريكان اللاتين قائلاً: « أشبه بـ (غاتسبي عظيم Great Gatsby)صباح اليوم التالي. بيلارتي Pilarte التي كان تقريرها متطرفاً في انتقاده للساندينيين، فقد علقت على التغيير الحاد لمقارنة مع العقد المنصرم قائلة « حتى في الأوساط الدبلوماسية كان

الساندينيون قد أشاعوا أجواء مريحة، مرنة، ودية لأنهم هم أنفسهم كانوا أكثر ارتياحاً في أزيائهم القتالية الميدانية وبدلاتهم العمالية مما في هذه الصالونات المتألقة»(٥٠).

لم أجد شيئاً من هذا في الصحافة، اغفال ملفت للنظر بعد سنوات من تسليط الأضواء الساطعة على مساوىء الساندينيين مع الاكثار من السخرية بنظارات أورتيغا الطبية وغير ذلك من فيضات الأمثلة الدالة على غرق الساندينيين في الملذات في حين يكابد الفقراء من المعاناة الشديدة ـ وتلك تعليقات ربما كانت قد اتصفت بشيء من الانصاف لو شكلت ماهو أكثر من مجرد خدمة أخرى لجهاز الدعاية التابع للدولة.

ومع ذلك فإن ثمة رد فعل نيكاراغوي آخر يصفه مراسل التايمز لاري روهتر Larry Rohter، في ادانة مفعمة بالاحتقار باللغة الحدة لـ «الأمميين» الذين يمارسون نشاطات مثيرة للقرف مثل اصلاح الدراجات الهوائية وتوزيع الحبوب «على مراكز رعاية الأمومة والطفولة» والذين يعتزمون متابعة «خدمة الأكثرية الساحقة من العمال والفلاحين الذين لم تتضاءل احتياجاتهم»، حسب أقوال أحد النشطاء في كازابنيامين ليندر. أما روهتر فيوردكلام فيرجيليو غودوي Virgilio Godoy المنتخب لمنصب نائب رئيسة الجمهورية الذي قال إن الحكومة الجديدة ستبقى متيقظة ازاء المتطفلين: «لن نسمح لأي أجنبي بأن يتدخل في مشكلاتنا السياسية الداخلية»(٥١).

في الأوساط الثقافية المقولبة الخاضعة لانضباط محكم، لا أحد يضحك حين يجرب الكلام عن مثل هذه التصريحات. أما في ظل النظام الساندينى الموغل في التوتاليتارية فإن الأجانب وجدوا من يسمح لهم بفبركة تحالف سياسي ارتكز على قوة ارهابية أوجدوها لغزو البلاد؛ كما سُمح لهؤلاء الأجانب باغداق ملايين الدولارات على ذلك التحالف لدعمه في الانتخابات. إن أجانب متورطين فيما دانته محكمة العدل الدولية بوصفه «استخداماً غير شرعي للقوة» ضد نيكاراغوا وجدوا من يسمح لهم بتمويل صحيفة كبرى دعت إلى الاطاحة بالحكومة وتماهت علناً مع القوى الارهابية الساعية إلى تحقيق هذه الغاية، ومع القوى العميلة التابعة للقوة الأجنبية التي مولت الصحيفة. وفي ظل حكم هؤلاء التوتاليتاريين تم السماح لأجانب من نمط جين كيركباتريك Jeane Kirpatrick ولأعضاء من الكونغرس بدخول البلاد والقاء خطب جماعية وعقد مؤتمرات صحفية دعوا فيها إلى الاطاحة بالحكومة عن طريق القوة وعبروا عن تأييدهم للقوى الارهابية المدعومة من الخارج. كما تم السماح لمحققي «حقوق انسان» مصحوبين بدعاة الكونترا الذين تظاهروا بأنهم «خبراء» بالتنقل بحرية كاملة مثلهم مثل الصحفيين الذين كانوا أكثر الأحيان جواسيس لقوى أجنبية تهاجم البلاد. إن شيئاً شبيهاً، ولو من بعيد، بمثل هذا السجل يستحيل أن نجده في أي من النظم الديمقراطية الغربية؛ ففي الولايات المتحدة واسرائيل وانجلترا وغيرها من الدول الديمقراطية يستحيل تصور مثل هذه الحريات، وإن كانت معرضة لقدر أقل من التهديد، كما تبين صفحات التاريخ بوضوح كامل.

أما الآن فإن النظام التوتاليتاري يستسلم، أخيراً، للحرية مما يجعل نيكارغوا غير مستعدة بعد الآن لأن تتحمل «تدخل» الأجانب الذين يحملون أفكاراً خاطئة حول كيفية المساهمة في عمليات

الاصلاح والتنمية، الأجانب الذين لا يعملون في سبيل الاطاحة عن طريق القوة بالحكومة بل يؤيدون القوة السياسية الوحيدة ذات القاعدة الجماهيرية في البلاد. إننا نكتسب مزيداً من المعرفة حول مانعنيه كلمتا « الحرية » و« الديمقراطية » في قاموس الثقافة السياسية المتحكمة المهيمنة.

لنا أن نضيف كلمة عن السخط الذي أثاره الأمميون والذي لا يستطيع مراسل التايمز أن يكتبه. كانت هذه سمة عامة لتعليقات وسائل الاعلام طوال سنوات؛ كان لافتاً للنظر تماماً أن ترى القدر الذي يستثيره هؤلاء المتطوعون من الازدراء والسخرية. غير أن علينا، إذا أردنا استكمال الصورة، أن نضيف أن رد الفعل لم يكن متماثلاً تماثلاً كاملاً. ثمة استثناء جذري هو المقال الذي كتبه مراسل الواشنطن بوست ديفيد برودر David Braoder الذي عبر عن قدر مفرط من الاعجاب بمشروع في موبيل، ألاباما « قائم على الحب وقدر لا يصدق من الاخلاص والولاء يرسل « معلمين متطوعين للغة الانجليزية » إلى الخارج. ويتابع برودر كلامه قائلاً: « إن الشيء الملفت للنظر هو أن هذا كله يتم بأموال وطاقات طوعية. فكل معلم أومعلمة يدفع أجور سفره (بأسعار مخفضة متفق عليها مع وكالة سفريات موبيل) ويحمل معه وسائله التعليمية »(٥٢).

غير أن المتطوعين الذين يثيرون رعبه ليسوا أمثال بن لندر Ben Linder المتوجهين إلى قرى نائية في نيكاراغوا أو شباباً متطوعين للعمل في مدارس وجامعات هناك (بدون أية أسعار مخفضة)؛ بل معلمي اللغة الانجليزية المتطوعين الذين يرحلون بعيداً ليعانوا من ظروف بائسة في براغ. لا يمكن للفرق أن يغيب عن أي مراقب سليم العقل.

٦ ـ النظر إلى المستقبل

دعونا الآن نكف عن النظر إلى السجل الفعلي ولنتحول إلى بعض التأملات.

يتركز أحد الأهداف الأساسية لسياسة الولايات المتحدة ازاء امريكا اللاتينية (وغيرها)، منذ زمن طويل وبصورة موثقة بصورة جيدة، على أحكام السيطرة على البوليس والجيش بغية عدم تحول السكان إلى تطبيق أفكار غير مقبولة. لذا فإن أحد الأهداف سيتركز مع الزمن على استعادة شيء شبيه بالحرس الوطني السوموزي، تنفيذاً لتوصيات الحمائم الكارترية.

وثمة هدف ثانوي هو تدمير أية صحافة مستقلة. ويتطلب هذا، أحياناً، عنفاً اجرامياً كما في السلفادور وغواتيمالا. أما الترحيب النخبوي الواسع بمثل هذه الممارسة فواضح من رد الفعل لدى التنفيذ: إنه الصمت، عادة، مصحوباً بكيل المديح للخطوات المتحققة في السير نحو الديمقراطية. وفي أحيان أخرى، كما في كوستاريكا، تكون قوى السوق كافية. حيث الصحف الناطقة باللغة الاسبانية محتكرة من قبل اليمين المتطرف.

وبصورة أعم هناك قوتان مشروعتان في أمريكا اللاتينية هما: الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء من جهة؛ والطغمة المحلية المؤلفة من الجيش ومجموعات رجال الأعمال المرتبطة بالمصالح الاقتصادية والسياسية العائدة لنخب الولايات المتحدة، التي تحتل مرتبة ثانوية، من جهة ثانية. إذا

ظلت هاتان القوتان ممسكتين بزمام السلطة فإن كل شيء هو على مايرام. إن الملعب منبسط وسهل، والانتخابات الرسمية الشكلية إذا ماتمت فستكون انتخابات «ديمقراطية»، أما إذا ظهر أي تحد من جانب عامة الناس فإن الرد الصارم أمر ضروري. إن المؤسسة، يمينها ويسارها، مستعدة لتحمل قدر من التدرج والتنوع في الرأي بشأن المستويات المناسبة من الوحشية والقمع والبؤس العام.

لن يكون سهلاً تحقيق مثل هذه الأهداف التقليدية في نيكاراغوا. وأية مقاومة لمثل هذا المسعى سوف يُدان باعتباره «توتاليتارية ساندينية». يستطيع المرء أن يدبج الافتتاحيات المطلوبة سلفاً.

قد يعجز التحالف الذي فبركته واشنطن عن تلبية الأوامر المفروضة عليه من السيد. وعندئذ سوف تدعو الحاجة إلى مديرين جدد. وأحد الخيارات هو التوجه إلى اليمين، كعملية تكاد تكون عكسية. قد يبدو نائب رئيسة الجمهورية فيرجيليو غودوي Virgilio Godoy أوتوقراطياً متشدداً مناسباً، كما ينبغي أن يكون أعضاء الكونترا السابقون موجودين للافادة من المهارات الارهابية التي اكتسبوها من مدربيهم في الولايات المتحدة والدول العميلة لها. أو يمكن الاهتداء إلى آخرين يقومون بالمهمة، حسب الظروف. ثمة خيار آخر يكمن في السير على طريق مختلف ومجرب جيداً أيضاً: هناك منظمة ذات قاعدة جماهيرية واحدة في نيكاراغوا. قد تتحلل تحت وطأة القمع، أو بسبب التدهور الاجتماعي والاقتصادي، أو جراء الضغوط الحتمية الناجمة، ببساطة، عن احتكار الموارد من قبل اليمين مع أسياده الامبرياليين. أو قد تستعيد هذه المنظمة حيويتها التي فقدتها جزئياً على الأقل. إذا بقيت موجودة، وإذا أمكن اركاعها، فقد تستطيع قيادتها أن تصبح جديرة بأداء وظيفة الادارة الاجتماعية تحت قيادة الولايات المتحدة. تمت الاشارة تلميحاً وبصورة منحرفة إلى مثل هذا الاحتمال في جريدة الوول ستريت جورنال حيث كتب المحررون في افتتاحياتهم المكرسة للانتصارات المتحققة في الانتخابات مايلي: «مع مرور الزمن قد يكتشف دانييل أورتيغا مدى قوة التأثيرات الدافعة نحو الاعتدال التي تنطوي عليها الانتخابات الديمقراطية، كما فعل ميكائيل مانلي Michael Manley، وهو ماركسي ملتزم سابق، في جامايكا»(٥٣).

وترجمة هذا الكلام تعني أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى النموذج الجامايكي، عبر التركيز، أولاً، على نسف الحركة الشعبية وتدميرها، والتحول بعد ذلك إلى تقديم الدعم السخي للبديل الرأسمالي المفضل الذي أثبت فشله البائس، ومن ثم الرجوع إلى الشعبوي مانلي Manley لتكليفه بادارة الكارثة التي حلت ـ شريطة أن يكون تابعاً لنا وأن يمارس دوره الاداري لحسابنا.(٥٤)

هذه النقطة مفهومة على نطاق واسع وإن كانت تترك مضمرة في التعليقات المهذبة. فبصورة تكاد تكون عزيزية تم قلب أورتيغا فور اعلان نتائج الانتخابات من وغد شرير إلى رجل دولة وسياسي محنك، إلى قائد واعد. يمكن ابقاؤه في الأروقة لاستدعائه عند الضرورة من أجل تكليفه بمهمة تنفيذ توجيهاتنا بشرط واحد هو أن يكون قادراً على تعلم أصول السلوك الحسن.

إنها السياسة الروتينية الثابتة. ما إن يتم ترويض الغوغاء، ما إن يتم التخلي عن الحلم بمستقبل أفضل، ما إن تدرك «الجماهير» أن أملهم الوحيد هو تلميع أحذية البيض، حتى يصبح

مناسباً أن تتيح فرصة التحقق لـ « سيرورة ديمقراطية » قد تفضي حتى إلى اعادة أعداء سابقين إلى كراسي السلطة. إنهم يستطيعون، عندئذ، أن يقوموا بادارة الخرائب ـ نيابة عنا. ثمة فائدة جانبية اضافية تكمن في هذه العملية ألا وهي أن القوى الشعبوية تفقد مصداقيتها. فالولايات المتحدة كانت مستعدة تماماً لتمكين مانلي من استلام السلطة بعد اخفاق تجربة السوق الحرة الريغانية، وللنظر بالقدر نفسه من الاتزان ورباطة الجأش (بل والاعتزاز بمدى اتساع صدرنا للتنوع) فيما لو كان خوان بوش Juan Bosch قد فاز في انتخابات ١٩٩٠ بجمهورية الدومينيك. لم تعد ثمة أية حاجة لارسال قوات المارينز في سبيل منعه من تولي المنصب كما في ١٩٦٥،حين انتفض السكان وهزم الجيش واستعاد النظام الدستوري الشعبوي الذي كان قد أطيح به في انقلاب دعمته الولايات المتحدة. فبعد سنين من هيمنة فرق الموت والموت جوعاً والفرار الجماعي لأناس القوارب اليائسين، مع استيلاء الشركات الامريكية على ما تبقى من الاقتصاد، لم يعد هناك ما يدعونا للانزعاج من الاصلاحات الديمقراطية. ومن المنطلق المنطقي نفسه، يحسن بنا أحياناً أن نشجع رؤساء بلدية زنوج ـ بل وقادة في حركة الحقوق المدنية، إن أمكن ـ على تولي رئاسة عملية انهيار ما تبقى من المدن الداخلية لأعماق العالم الثالث، وندفع بهم إلى القيام بهذا الدور. ما إن تصبح عملية انهيار المعنويات شاملة ومكتملة حتى تتاح لهم فرصة ادارة الخراب والتحكم بالسكان. ربما كان أورتيغا والساندينيون، بعد الرجوع إلى العقل والمنطق بفضل جرعة الواقع الآتية من الطرف الوصي على النظام، مستعدين لتولي القيام بهذه المهمة إذا ما أخفق عملاء الولايات المتحدة المختارون.

قبل سنوات علّق قس يسوعي يعمل في نيكاراغوا، وقد كان من قبل نشيطاً سياسياً في التشيلي قبل انقلاب بينوشيت، قائلاً: « ارتكب الامريكيون خطأ في التشيلي »، إذ قتلوا الثورة هناك « بسرعة » (قبل الأوان) مما حرمهم من نعمة « قتل الحلم »، « أما في نيكاراغوا فإنهم يحاولون أن يقتلوا الحلم ». ذلك هو ما قاله القس اليسوعي.(٥٥)

من المؤكد أن تلك سياسة أكثر تحلياً بالعقلانية، لأن من شأن عدم قتل الحلم أن ينطوي على احتمال تفجير الاضطرابات مرة أخرى. أما لحظة ضياع الأمل في مجتمع أكثر حرية وعدلاً، أما بعد « غرس » العادات المناسبة عميقاً (كما في جامايكا مانلي، حسب كلام موظف البنك الدولي الذي اوردنا تقويمه الايجابي من قبل)، فإن على الأمور أن تُحل استناداً إلى التحمل التقليدي للمعاناة والحرمان دون سماع أية أصوات مزعجة متعالية من مقصورة الخدم.

إذا سارت الأمور كلها سيراً حسناً، فإن يسارماينز Maynes المؤسساتي سيتمكن مرة أخرى من التهليل مرة أخرى لما يطلق عليه اسم حملة الولايات المتحدة « لنشر قضية الديمقراطية ». صحيح أن الأمور لا تكون، يلاحظ مينز، ملائمة تماماً أحياناً. مما قد يدفع بـ « الاختصاصيين إلى الاشارة إلى أن قضية الديمقراطية واجهت نكسات طويلة الأمد في أماكن مثل غواتيمالا وايران بسبب « نجاحات » سابقة حققتها أجهزة الاستخبارات المركزية (السي. آي. أي.) في الاطاحة بحكومتي البلدين ». غير أن الناس العاديين لا يتعين عليهم أن يبالوا بالعواقب الانسانية المترتبة

على تلك الانتكاسات. ثم يلاحظ مينز أن الأمر كان أنجح في غرينادا حيث انتصرت قضية الديمقراطية دون أن تكون باهظة الثمن بالنسبة لنا، « فما من أحد سمع شيئاً عن الجزيرة منذ ذلك التاريخ ». فالحاجة لم تدع إلى كتابة التقارير الصحفية عن الانتخابات عديمة المعنى الأخيرة هناك، عن التحلل الاجتماعي والفساد، عن حالة الحصار المفروضة من جانب الديمقراطيين الرسميين، عن تدهور الظروف المعيشية، وعن سائر النعم المعروفة الملازمة لعملية « الدفاع عن الحرية ». قد تكون نيكاراغوا محظوظة وقد تبرهن على أنها نموذج ناجح نستيطع أن نتفاخر به على المستوى ذاته. أما باناما فقد قطعت شوطاً كبيراً على الطريق المألوف.

لا بد لنا إذن، من أن نستطيع، شريطة توفير التحكم المناسب، اقحام الساندينيين مثلهم مثل اسلافهم السابقين على الأقل، في احدى زوايا « حاوية قمامة التاريخ » حيث ينتمون و « اعادة أمريكا الوسطى إلى العصور المظلمة التي هي جديرة بها كل الجدارة » وفقاً لتوصيات يسار المؤسسة (آلان تونلسون Alan Tonelson سلف مينز Maynes في مجلة فورين بوليسي Foreign Policy). (٥٦)

وخارج الطيف المؤسساتي الرسمي لليمين واليسار فإن لدى اللاناس (النكرات) قيماً ومثلاً أخرى؛ لديهم فهم مختلف تماماً لمفهوم المسؤولية عن شيء آخر غير أنفسهم ولمفهوم قضية الديمقراطية والحرية. يتعين على هؤلاء ايضاً أن يدركوا أن العمل التضامني بات الآن أكثر أهمية مصيرية من ذي قبل وبشكل حاسم. إن المحاولات كلها سوف تُبذل من أجل تفريغ عامة السكان والناس من الثقافة (من أجل غسل الأدمغة) وصولاً إلى اغراق هؤلاء الناس في وحل المستوى الذهني والأخلاقي لأولياء الأمور في سائر الميادين الثقافية والاجتماعية. وتنتصب أمام أولئك الذين لا يستسلمون رسالة تاريخية؛ عليهم ألا ينسوا هذه الحقيقة!

حواشي الفصل العاشر

١ ـ نيويورك تايمز ١٣ / ١١ / ١٩٨٧ .
٢ ـ ريبورت أون ذي امريكاز Report On The Americas، حزيران، ١٩٩٠ .
٣ ـ وورلد برس ريفيو World Press Review، نيسان، ١٩٩٠ .
٤ ـ سنترال امريكا ريبورت، ٢ ، ٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
٥ ـ فاينانشال تايمز، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ .
٦ ـ ميزو امريكا Mesoamerica، آذار، ١٩٩٠ .
٧ ـ تايم، ١٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
٨ ـ TNR، ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
٩ ـ فورين بوليسي، ربيع ١٩٩٠ .
١٠ ـ Third World Quarterly، تشرين الأول ١٩٨٤ .
١١ ـ نيويورك تايمز، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ .
١٢ ـ ماك نيل Mc Neil، War and Peace in Centrel America، (سكريبنرز، ١٩٨٨).
١٣ ـ كريستيان ساينس مونيتور، ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠ .
١٤ ـ روبرت باستور R.Pastor، Condemned To Repetition(مصدر سابق).
١٥ ـ هولي سكلار Holly Sklar، Washungtons War on Niceragua (ساوث اند، ١٩٨٨).
١٦ ـ بيتر كورنبلوخ P. Kornbluh، Nicaragua (سنترفوربوليسي ستاندر، ١٩٨٧).
١٧ ـ انظر Culture and Terrorism للمؤلف؛ بوب وودوارد Bob Woodward، Veil (سايمون آن تشستر، ١٩٨٧).
١٨ ـ سوزان جوناس S. Jonas Revolution in Central America (وست فيو، ١٩٨٣).
١٩ ـ توماس ووكر Th. Walker (Nicaragua: The first 5 years)؛)وست فيو، ١٩٨٨ .
٢٠ ـ تشارلز لين Ch. Lane، نيوزويك، ١٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
٢١ ـ نيويورك تايمز، ١٢ / ١ / ١٩٨٩ .
٢٢ ـ كونروي Conroy؛ مايورغا Mayorga، الفصل السابع من هذا الكتاب.
٢٣ ـ ديانا ميلروز Diana Melrose، Nicaragua: The Threat of a Good Example?؛) عام ١٩٨٥
٢٤ ـ ميامي هيرالد، ٢١ / ٢ / ١٩٩٠ .
٢٥ ـ مارك اوهليغ Mark Uhlig، نيويورك تايمز، ٣٠ / ٩ / ١٩٩٠ .
٢٦ ـ بوسطن غلوب، ٩ / ٢ / ١٩٨٦ .
٢٧ ـ Necessary Illusions و Culture and Terrorism، للمؤلف.
٢٨ ـ واشنطن تايمز، ٥ / ١٢ / ١٩٨٨ .
٢٩ ـ Manufacturing Concent، للمؤلف.
٣٠ ـ بوسطن غلوب، ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
٣١ ـ ABC وورلد نيوز تونايت، ٢٠ / ٢ / ١٩٩٠ .
٣٢ ـ بوسطن غلوب ٢٨ / ٢ / ؛وول ستريت جورنال، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .

٣٣ ـ مقالات الكاتب في مجلة Z ك١ / ٩٨٩ / وآذار / ١٩٩٠ .
٣٤ ـ انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.
٣٥ ـ روبرت لايكن R. Leikin بوسطن غلوب، ٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
٣٦ ـ غير أننا نلاحظ أن التمايز ليس واضحاً تماماً. فمجلة تايم، كما رأينا، أوردت قدراً غير قليل من أمثلة عمليات القتل والتدمير التي مهدت الطريق أمام الانتصار العظيم للديمقراطية، على الرغم من أنها مدرجة في قائمة الصحف المحافظة، إن طيف الرأي المفبرك على مستوى من الضيق يجعل التمايزات المزعومة عصية على الملاحظة في الكثير من الأحيان.
٣٧ ـ واشنطن بوست، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
٣٨ ـ نيويورك تايمز، ٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
٣٩ ـ نيويورك تايمز ، ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
٤٠ ـ واشنطن بوست ، ٢٦ / ٢ ؛ بوسطن غلوب، ٢٣ ـ ٢٦ / ٢ ، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
٤١ ـ Harper's، آذار، ١٩٨١ .
٤٢ ـ نيويورك تايمز، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
٤٣ ـ نيويورك تايمز، ١٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
٤٤ ـ بوسطن غلوب، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ .
٤٥ ـ نيويورك تايمز، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
٤٦ ـ نيوريببليك New Republic، ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
٤٧ ـ كريستيان ساينس مونيتور، ٢٨ / ٢ / ١٩٩٠ .
٤٨ ـ نيويوركر، ٢٧ / ٨ / ١٩٩٠ .
٤٩ ـ نيوريببليك New Republic، ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
٥٠ ـ اسوشيتدبرس، بيلارتي Pilarte، ٨ / ٦ / ١٩٩٠ .
٥١ ـ روهتر Rohter، نيويورك تايمز، ١٣ / ٣ / ١٩٩٠ .
٥٢ ـ برودر Broder، واشنطن بوست ـ بوسطن غلوب، ٦ / ٨ / ١٩٩٠ .
٥٣ ـ وورلد ستريت جورنال، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
٥٤ ـ انظر الفصل السابع، حول النموذج الجامايكي.
٥٥ ـ Turning The Tide للمؤلف.
٥٦ ـ انظر الفصل الثامن، الفقرة الخامسة.

الفصل الحادي عشر

الديمقراطية في المجتمعات الصناعية

ما من ايمان يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر رسوخاً من ذلك الذي عبر عنه المراسل الدبلوماسي للنيويورك تايمز ، وسبق لنا أن أوردناه ، يقول المراسل : « ظل الولع برؤية الديمقراطية على الطراز الامريكي متوالدة ومتكررة عبر العالم كله موضوعاً مضطرداً من موضوعات السياسة الخارجية الامريكية »(1) وهذا الموضوع لا يتم حتى التعبير عنه عموماً ، بل يُفترض مسبقاً ببساطة على أنه يشكل أساساً صالحاً لنقاش عقلاني ومنطقي حول دور الولايات المتحدة في العالم .

قد يبدو الايمان بمثل هذه العقيدة أمراً مثيراً للحيرة . فأية معاينة خاطفة ، مهما كانت سطحية ، للسجلات التاريخية تكشف أن عمليات تخريب النظم الديمقراطية والاطاحة بها ، وعمليات اللجوء إلى أساليب العنف لتدمير المنظمات الشعبية المؤهلة لأن توفر لأكثرية السكان فرصة تمكن هذه الأكثرية من ولوج ميدان السياسة ، كانت باستمرار موضوعات مضطرة بانتظام في صلب السياسة الخارجية الأمريكية . غير أن هناك معنى معيناً من شأنه أن يوفر تسويغاً ما لهذه العقيدة الراسخة . فإذا كنا نعني بعبارة « الديمقراطية على الطراز الامريكي » نظاماً سياسياً يجري انتخابات منتظمة ولكن بدون أي تحد جدي لحكم البيزنس (حكم رأس المال) ، فمما لا شك فيه أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة مولعون أشد الولع برؤية مثل هذه الديمقراطية وقد ترسخت في العالم كله . لذا فإن العقيدة لا تتسف جراء واقع الانتهاك المضطرد لها تحت ستار تفسير مختلف لمفهوم الديمقراطية بوصفها نظاماً يمكّن مواطنيه من أن يلعبوا دوراً ما ذا شأن في عملية إدارة الشؤون العامة .

لقد تأكد هذا الاطار من التحليل السياسي مع صورته الايديولوجية مرات كثيرة بوصفه

مقربه أولى صالحة وجيدة . وبعد تبني الاطار لا نتوقع من الولايات المتحدة أن تصر على استمرار معارضة الأشكال البرلمانية . بل ، على النقيض من ذلك ، فإن هذه الأشكال ستكون مقبولة ، بل ومفضلة حتى ، إذا كانت الشروط الأساسية متوفرة .

١ ـ الديمقراطية هي المفضّلة

يشكل تفضيل الأشكال الديمقراطية في الدول العميلة من دول العالم الثالث ، غالباً ، مسألة علاقات عامة إلى حد كبير . أما حيث يكون المجتمع مستقراً والامتيازات مضمونة فإن عوامل أخرى تبرز على السطح . إن لمصالح أوساط رجال الأعمال موقفاً غامضاً من الدولة . فرجال الأعمال يريدون من الدولة أن تمول البحوث والتنمية ، أن تدعم الانتاج والتصدير (شبكة البنتاغون ، الجزء الأكبر من برنامج المساعدات ، وما إليهما) ، أن تنظم السوق ، أن تؤمن أجواء ملائمة لعمليات التجارة والعمل في الأسواق الخارجية ، وأن تقوم بعدد كبير من الأعمال الأخرى التي من شأنها أن تجعلها دولة رفاهية ورخاء بالنسبة للأغنياء . إلا أنهم لا يريدون ، في الوقت نفسه ، أن تمتلك الدولة سلطة التدخل في امتيازات المالكين والمديرين . وهذا الهاجس الثاني يفضي إلى دعم الأشكال والصيغ الديمقراطية طالما ظلت هيمنة البيزنس (رجال وعمال) على النظام السياسي مضمونة وفي أمان .

إذا كان بلد ما يلبي شروطاً أساسية فإن الولايات المتحدة تكون ، عندئذٍ ، واسعة الصدر ومستعدة لتحمل الأشكال الديمقراطية ، ولو في العالم الثالث ، حيث يصعب ضمان النتائج الملائمة أو المرجوّة إلا في حالات نادرة على الأغلب . غير أن العلاقات مع العالم الصناعي تبين بوضوح أن الولايات المتحدة ليست ضد الأشكال والصيغ الديمقراطية بحد ذاتها . ففي الديمقراطيات الغربية الخاضعة بثبات لإرادة أوساط رجال الأعمال لا نستطيع أن ننتظر رؤية الولايات المتحدة وهي تنفذ الأعمال التخريبية والارهاب أو عمليات الغزو العسكري بأشكالها الشائعة في العالم الثالث

قد تصادفنا استثناءات معينة . ثمة ما يشير ، مثلاً ، إلى تورط المخابرات المركزية (السي. أي . إي .) بما هو قريب من الانقلاب الذي أطاح بحكومة ويتلام Whitlam العمالية في أوستراليا عام ١٩٧٥ ، حين نشأ خوف من أن ويتلام هذا قد يجرؤ على التدخل في شؤون القواعد العسكرية والاستخباراتية الأمريكية الموجودة في أوستراليا . ظلت عمليات تدخل الاستخبارات المركزية في السياسة الايطالية وعلى نطاق واسع أمراً معروفاً لدى عامة الناس منذ تسرب تقرير بايك Pike المقدم إلى الكونغرس في ١٩٧٦ ، الذي تحدث عن تقديم ما يزيد عن ٦٥ مليوناً من الدولارات لدعم مواقف الأحزاب السياسية الموالية والجهات المؤلفة قلوبها » خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى أوائل السبعينات . وفي ١٩٧٦ سقطت حكومة ألدو مورو Aldo Moro في ايطاليا عقب سريان شائعات تحدثت عن أن المخابرات المركزية أنفقت ٦ ملايين دولار لدعم مرشحين معادين للشيوعية . وفي تلك الأثناء كانت الأحزاب الشيوعية الأوربية تسعى إلى الاستقلال وتتجه نحو تبني

اتجاهات قائمة على التعددية والديمقراطية (الشيوعية الأوربية) ، وهو تطور لم يكن سارا ، كما لاحظ رايموند غارتوف Raymond Garthoff ، لا في واشنطن ولا في موسكو ، إذ أن أياً من الطرفين لم يكن مؤهلاً لأن « يقبل بظهور أوربا موحدة مستقلة مستندة إلى نزعة قومية محلية بينهما » ولهذا السبب بادرت القوتان العظميان إلى معارضة اسباغ صفة الشرعية على الحزب الشيوعي الاسباني والوقوف في وجه تزايد نفوذ الحزب الشيوعي في ايطاليا ، فضلاً عن تفضيلهما ، كلتيهما ، لقيام حكومات يمينية معتدلة (يمين وسط) في فرنسا . فوزير الخارجية هنري كيسنجر H. Kissinger اعتبر « المشكلة الكبرى » التي يواجهها التحالف الغربي « كامناً في التطور الداخلي في العديد من البلدان الأوروبية » الذي من شأنه أن يفضي إلى جعل أحزاب شيوعية غربية أكثر جاذبية في نظر الجمهور ، مما يشجع على تحركات باتجاه الاستقلالية ويشكل تهديداً لحلف الناتو . أما غارتهوف Garthoff فيختتم دراسته الشاملة للمرحلة بالعبارة التالية : « أعطت الولايات المتحدة أولوية أكبر للهدف الدفاعي القائم على حماية التحالف الغربي والنفوذ الأمريكي في هذا التحالف ، مما لعملية اضعاف النفوذ السوفيتي في الشرق » خلال تلك السنوات ؛ وعبارة « الهدف الدفاعي القائم على حماية التحالف الغربي » إلى الدفاع عن الامتيازات الموجودة ضد أية تحديات داخلية . كان ذلك هو الاطار الجديد لتدخل الاستخبارات المركزية في الانتخابات الايطالية ، وربما في أشياء أخرى كثيرة .(٢)

في تموز ١٩٩٠ دعا رئيس الجمهورية الايطالي كوسيغا Cossiga إلى اجراء تحقيق حول تهم آثارتها محطة التلفزيون التابعة للدولة بشأن قيام المخابرات المركزية بدفع أموال إلى لوسيو جيلي Lucio Gelli من أجل اثارة نشاطات ارهابية في ايطاليا خلال عقدي الستينات والسبعينات . وجيلي هذا كان العقل المدبر للمحفل الماسوني السري المتخصص بالدعاية Due (P2) ، والذي طالما حامت حوله الشبهات بأنه قام بدور قيادي في سلسلة من الأعمال الارهابية وغيرها من الممارسات الاجرامية . ففي تلك السنوات ، حسب تقرير صدر عن البرلمان الايطالي في ١٩٨٤ ، كانت P2مع مجموعات فاشية ـ جديدة أخرى ، بالتعاون الوثيق مع عناصر من الجيش والأجهزة السرية الايطالية ، تعد لما يشبه انقلاباً يستهدف فرض نظام يميني متطرف والوقوف في وجه القوى اليسارية الصاعدة . وأحد جوانب هذه المخططات كان يتمثل في تطبيق « استراتيجية توتر » منطوية على تنفيذ عمليات ارهابية كبيرة في أوربا . والاتهامات الجديدة صدرت عن ريتشارد برينيكي Richard Brenneke الذي يقول بأنه يعمل ضابطاً متعاقداً مع وكالة الاستخبارات المركزية (السي . آي . إي .) ويزعم أن العلاقة بين الوكالة (السي . آي . أي .) والـ P2 استمرت طوال أكثر من عشرين سنة وانطوت على أكثر من عشرة ملايين دولار من الدفعات . والروابط الوثيقة بين واشنطن واليمين المتطرف الايطالي يمكن تتبعها وارجاعها إلى الدعم القوي لانقلاب موسوليني الفاشي في ١٩٢٢ .(٣)

غير أن الصيغة ظلت ، مع ذلك ، قائمة على التأييد العام للديمقراطيات الصناعية . من المؤكد أن علينا أن نقوِّم الدلائل التاريخية بشيء من الحذر . فعملية الاطاحة بحكومة

ديمقراطية في غواتيمالا . والابقاء على حكم عصابة من قطاع الطرق المجرمين طوال أكثر من ثلاثة عقود، أو المساعدة على التخطيط لانقلاب يتولى ، بنجاح ، مهمة تنفيذ مذابح جماعية في أندونيسيا شيء ؛ في حين أن تكرار مثل هذه « النجاحات » « الباهرة » في مجتمعات مستقرة ومتطورة شيء آخر مختلف تماماً ؛ إن نفوذ الولايات المتحدة لا يستطيع أن يصل إلى تلك الحدود . من الخطأ أن نفترض أن انعدام الوسائل وحده هو الذي يمنع الولايات المتحدة من الاطاحة بالحكومات الديمقراطية في المجتمعات الصناعية لصالح دكتاتوريات عسكرية أو نظم « ديمقراطية » قائمة على فرق الموت وفق النموذج الامريكي اللاتيني .

إن ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من عواقب يكشف النقاب عن هذه النواحي . فالولايات المتحدة كانت ، انطلاقاً من ميزات اقتصادية وعسكرية لم يسبق لها مثيل ، تستعد لأن تصبح القوة العالمية الحقيقية الأولى . ثمة فيض من الوثائق التي تؤكد وجود تفكير متأنٍ لدى أولي الأمر على صعيد الشركات والدولة وهم يخططون لنظام عالمي يتناغم تناغماً كاملاً مع المصالح التي يمثلونها . وهذا الأمر ، على اختلاف التفسيرات والتقويمات ، يوفر رؤيا مثيرة تخترق المواقف المعقدة لنخب الولايات المتحدة من الديمقراطية في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في موقع يمكنه من التأثير على النظام الداخلي السائد في المجتمعات الصناعية .

٢ ـ الخطوط العامة

انطلاقاً من خلفية الصورة الموجزة الواردة في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس ، تعالوا ننظر في الهاجس المركزي الذي كان يشغل أذهان المخططين العالميين حين واجهوا مشكلة إعادة بناء عالم دمرته الحرب : المجتمعات الصناعية المرشحة لأن تشكل نواة النظام العالمي . ما الذي نستطيع أن نتعلمه من هذه التجربة فيما يخص مفهوم الديمقراطية كما فهمه مهندسو النظام العالمي الجديد وكما يفهمه أسلافهم الذين ورثوهم ؟

تركزت احدى المشكلات التي برزت مع السير على طريق تحرير الاقاليم المختلفة من نير الفاشية على واقع أن النخب التقليدية كانت قد فقدت مصداقيتها، فيما كانت حركة المقاومة قد حققت قدراً كبيراً من الهيبة والنفوذ، وهي حركة استندت بالدرجة الأولى إلى جماعات متجاوبة مع الطبقة العاملة والفقراء وملتزمة، غالباً، بنوع من أنواع الديمقراطية الجذرية الراديكالية. أما الورطة الأساس فقد حدد معالمها مستشار تشيرتشل الموثوق يان كريستيان سموتس Jan Christaan Smuts رئيس وزراء جنوب افريقيا، عام ١٩٤٣ ، فيما يتعلق بأوروبا الجنوبية حين قال: «إذ نطلق عنان السياسة بين تلك الشعوب، قد نجد أنفسنا أمام موجة من الفوضى والشيوعية بالجملة»(٤). وكلمة «الفوضى» هنا تعني خطراً يتهدد مصالح أصحاب الامتيازات، في حين تعني كلمة «الشيوعية» حسب الأعراف المتداولة، اخفاقاً في، وعجزاً عن تفسير «الديمقراطية» على أنها هيمنة النخبة، مهما كانت القضايا الأخرى التي قد يلتزم بها «الشيوعيون». فحين نترك حبل السياسة على

الغارب، إنما نواجه «أزمة ديمقراطية» حسب مفهوم القطاعات ذات الامتيازات على الدوام.

بعيداً كل البعد عن المجابهة بين القوتين العظميين، ظلت الولايات المتحدة حريصة على استعادة النظام المحافظ التقليدي. ولبلوغ هذا الهدف كان لابد من تحطيم المقاومة المعادية للفاشية مما كان في الغالب يخدم مصالح المتعاونين مع النظامين النازي والفاشي ويفضي إلى اضعاف النقابات والاتحادات وغيرها من المنظمات الشعبية وإلى وقف خطر الديمقراطية الجذرية والاصلاح الاجتماعي اللذين شكلا خيارين ماثلين في ظل الظروف السائدة في ذلك الوقت. ومثل هذه السياسة تم اتباعها على الصعيد العالمي: في آسيا بما فيها كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاندا والهند الصينية وخصوصاً اليابان بشكل حاسم؛ في أوربا بما فيها اليونان وايطاليا وفرنسا وخصوصاً المانيا بشكل حاسم مرة أخرى؛ في امريكا اللاتينية بما فيها ما اعتبرته أجهزة المخابرات المركزية أسوأ التهديدات في ذلك الوقت، أي «النزعة الوطنية والقومية المتطرفة (الراديكالية)» في كل من غواتيمالا وبوليفيا(٥). تطلب الأمر، أحياناً، قدراً غير قليل من الوحشية. ففي كوريا الجنوبية قُتل ما يقرب من مئة ألف انسان أواخر عقد الأربعينات على أيدي قوات أمنية أوجدتها الولايات المتحدة وكانت تتولى مهمة توجيهها، حصل ذلك قبل الحرب الكورية التي يصفها جون هاليداي John Halliday وبروس كامنغز Bruse Cumings بحقبة اتسمت «أساساً» بتدخل خارجي هائل في «حرب أهلية خيضت بين قوتين داخليتين: حركة ثورية وطنية متجذرة في تقاليد نضالية معادية للكولونيالية راسخة من جهة، وأخرى محافظة متمسكة بالأمر الواقع، ولاسيما بنظام لا متكافىء فيما يخص « الأرض »، نظام عاد إلى السلطة في ظل احتلال الولايات المتحدة، من الجهة الثانية(٦). وفي اليونان، في الأعوام نفسها، تعرض مئات الآلاف من البشر للقتل والتعذيب والسجن والابعاد والطرد في أثناء عملية لمكافحة التمرد والعصيان نظمتها وقادتها الولايات المتحدة التي استعادت النخب التقليدية بما فيها تلك التي تعاونت مع النازيين وقمعت القوات الشعبية الفلاحية والعمالية بقيادة الشيوعيين التي قاتلت النازيين إلى السلطة. أما في المجتمعات الصناعية فقد تم تحقيق الأهداف نفسها ولكن بوسائل أقل تعويلاً على العنف.

باختصار، واجهت الولايات المتحدة في تلك اللحظة من التاريخ المأزق الكلاسيكي المتمثل بالتدخل العالم ثالثي في أجزاء كبيرة من العالم الصناعي أيضاً. فالولايات المتحدة كانت «ضعيفة سياسياً» رغم جبروتها الهائل على المستويين العسكري والاقتصادي. والخيارات التكتيكية تتحدد عبر تقويم نقاط القوة ونقاط اضعف. وبصورة طبيعية تماماً مالت الكفة لصالح ميدان القوة وتدابير الحرب الاقتصادية والخنق حيث كانت الولايات المتحدة هي المتفوقة. ففي السنوات الأولى التي أعقبت الحرب كانت هذه مشكلة عالمية شاملة. ظلت الخيارات التكتيكية تراعي إلى حد بعيد هذه الشروط العامة دون اهمال تكييفها وفقاً للظروف المحددة الخاصة.

هذه موضوعات مركزية بالنسبة لأي فهم جدي للعالم المعاصر. فالتاريخ الفعلي يمكن اكتشافه عبر دراسات متخصصة مكرسة لأحداث محددة مرتبطة بما كان، في حقيقة الأمر، نمطاً على مستوى رفيع من المنهجية(٧). ولكن ذلك غير متوفر بسهولة للجمهور العام الذي يتم اغراقه بطبعة

مختلفة جداً عن الصورة العامة وعن حالات خاصة في اطارها . خذوا مثال اليونان الذي هو التدخل الكبير الأول فيها بعد الحرب ويشكل نموذجاً لأمثلة كثيرة جاءت بعده . إن أسواق الولايات المتحدة والعالم مُغرقة بمواد مثل رواية ايليني Eleni الشهيرة المحولة إلى فيلم سينمائي للكاتب نيكولاس غايج N. Gage التي تتحدث عن الارهاب الذي مارسته المقاومة التي كانت بقيادة الشيوعيين. أما الدراسات الأكاديمية اليونانية وحتى الأمريكية التي تقدم صورة مختلفة اختلافاً جذرياً ، وتثير شكوكاً جدية حول حتى قصة غايج Ga ge الخاصة ، فليست معروفة . في بريطانيا حاولت قناة تلفزيونية مستقلة عام ١٩٨٦ أن تسمع أصوات عناصر حركة المقاومة اليونانية المعادية للنازية بقيادة الشيوعيين الذين هُزموا أمام الحملات البريطانية والأمريكية بعد الحرب ، للمرة الأولى ، وأن تقدم تصورهم ونظرتهم إلى الأحداث . ولكن المحاولة استثارت ردود أفعال هستيرية من جانب المؤسسة دعت إلى كتم هذه الصورة « أحادية الجانب » غير المتناغمة مع العقيدة الرسمية التي ظلت سائدة حتى الآن دون أن تواجه أي تحد . غير أن رئيس الاستخبارات السياسية البريطاني السابق توم ماك كيتريك Tom Mc Kitterik في أثينا اتخذ موقفاً مؤيداً لاذاعة البرنامج وقال : « لسنوات طويلة بقينا لا نرى إلا صورة أحادية الجانب ، وقد كان المسلسل محاولة جريئة لاستعادة التوازن » . إلا أن هجوم المؤسسة المعاكس انتصر في عملية مثيرة من عمليات استعراض العقلية الشمولية (التوتاليتارية) ومدى نفوذها في الغرب الليبرالي . تم منع اعادة عرض الفيلم الوثائقي أو تسويقه فيها وراء البحار وخصوصاً في اليونان ـ ليس هذا إلا مثالاً واحداً من الأمثلة الكثيرة في التاريخ الطويل للقمع والكبت .(٨)

في النظام الدولي الذي يتصوره مخططو الولايات المتحدة ، تعين على القوى الصناعية أن تعيد بناء ذاتها بالاستناد ، أساساً ، إلى النظام القديم مع ايقاف أي تحد لهيمنة البيزنس (رأس المال)، ومع الأخذ بعين الاعتبار في الوقت نفسه أنها الآن إنما تحتل أماكنها في اطار منظومة عالمية تتولى الولايات المتحدة ترتيبها وإدارة شؤونها . وتقرر أن تأخذ هذه المنظومة العالمية شكل دولية ليبرالية خاضعة لقيادة الدول ، دولية ليبرالية تحميها قوة الولايات المتحدة الكفيلة بمنع أية قوى متدخلة وتدار عبر توفير النفقات العسكرية ، التي اتضح أنها عامل حاسم لحفز الانتعاش الصناعي . فالنظام العالمي جرى تصميمه بما يضمن حاجات المستثمرين القادمين من الولايات المتحدة المنتظر ازدهارهم في ظل الظروف السائدة . كان هذا حلماً جميلاً في ذلك الحين وقد تحقق إلى حد كبير . وحتى أواخر الخمسينات لم تصبح أوربا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية في المقام الأول ، عاملاً ذا شأن في الانتاج والتجارة العالميين .(٩) وإلى حين أدت الحرب الفيتنامية إلى حصول تحول في الاقتصاد العالمي لصالح القوى الصناعية المنافسة لنظيرتها الامريكية ، ظلت المشكلة التي تواجهها حكومة الولايات المتحدة فيها يخص اليابان متركزة على ضمان نجاح اقتصادها . تنامت الاستثمارات الأجنبية ذات الربحية العالية بسرعة كبيرة واتسعت وازدهرت مجموعات الشركات عابرة القوميات ، ذات الجذور الامريكية بالدرجة الأولى في الفترة الأولى .

٣ ـ « ورشات العمل الكبرى » : مثال اليابان

داخل العالم الصناعي اعتبرت ألمانيا واليابان اللتان أبدتا قدراً كبيراً من البسالة خلال سنوات الحرب القوتين « القياديتين الطبيعيتين » . كانتا « ورشتي العمل الكبيرين في أوربا وآسيا » (دين آتشيسون Dean Acheson) . لذا فقد كان مهماً اهمية حاسمة ضمان إعادة بنائهما وفق خطة سليمة مع ابقائهما تابعتين للولايات المتحدة . وبالتالي فإن أية عمليات تجارية بين الغرب والشرق وأي تحركات باتجاه نوع من الانفراج الأوربي كانت تحاط بقدر من الخوف والريبة . كما أن جهوداً كبيرة بُذلت لمنع أي تجديد أو احياء لتلك العلاقات التجارية التقليدية فيما بين اليابان والصين ولا سيما في الخمسينات قبل ادماج الصين هي الأخرى بالمنظومة العالمية الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة . فأحد الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الدبلوماسية الامريكية التي لخصها جون فوستردالاس John Foster Dulles أمام اجتماع مغلق لسفراء الولايات المتحدة في آسيا في آذار ١٩٥٥ ، كان متركزاً على « إيجاد أسواق لليابان في جنوب شرق آسيا بغية احباط المحاولات التجارية الشيوعية ومن أجل تعزيز التبادل التجاري بين اليابان وبلدان جنوب شرق آسيا » ، كما كتب تشيتوشي ياناغاChitoshi Yanaga في الستينيات . ومثل هذا الاستنتاج العام مؤيد بوفرة بالوثائق المفرج عنها لاحقاً من قبل البنتاغون وغيرها . فهذه الهواجس هي التي كانت ، إلى حد كبير ، كامنة وراء تدخل الولايات المتحدة في فيتنام أول الأمر[١٠] .

في الوقت نفسه لم تكن اليابان تُعتبر منافسة جدية ؛ لنا أن نصرف النظر عن جملة الأوهام الأنانية حول مدى اثبات انتعاش اليابان ومنافستها لحقيقة أن الولايات المتحدة كانت متصفة بالغيرية ونكران الذات في تخطيطها لفترة ما بعد الحرب . فقد كان من المسلم به أن من شأن اليابان ، بهذه الطريقة أو تلك ، أن تستعيد موقعها بوصفها « ورشة عمل » آسيا ، وأن تحتل بؤرة القلب من شيء شبيه بـ « دائرة الازدهار » التي سعت الفاشية اليابانية إلى خلقها . وقد تم افتراض أن البدائل الواقعية تكمن في ادماج هذا النظام بنظام الولايات المتحدة العالمي وإلا فإنه مؤهل لأن يصبح نظاماً مستقلاً ، نظاماً ربما قادراً على اعاقة دخول الولايات المتحدة ، بل وحتى مرتبطاً بالاتحاد السوفيتي . أما بالنسبة لليابان نفسها فإن الأفق المتوقع عموماً كان قائماً على أنها قد تنتج « خرداوات » ومنتجات أخرى للعالم المتخلف ، كما استنتجت إحدى البعثات البحثية الامريكية في ١٩٥٠ .[١١]

استند التقويم المتشائم لآفاق اليابان ، في جانب منه ، إلى اخفاق الانتعاش الصناعي الياباني قبل توفر الحافز الاقتصادي المترتب على تسلم المعدات العسكرية اللازمة للحرب الكورية . وفي الجانب الآخر كان هناك ، دون شك ، عامل عنصري أو عرقي ـ اتضح ، مثلاً ، عبر رد فعل رجال الأعمال على قوانين العمل الديمقراطية التي جاءت بها ظروف الاحتلال العسكري الامريكي . فهذه القوانين تعيق معارضة رجال الأعمال عموماً . كما شجبها بحرارة جيمس لي كاوفمان James Lee Kauffman ، أحد أبرز أعضاء لوبي البيزنس الذي كان يعمل لعرقلة

عملية اشاعة الديمقراطية في اليابان . فتعبيراً عن موقف صناعيين مهتمين بتوفير قوة عمل بخسة الثمن ومذعنة ، كتب كاوفمان غاضباً في ١٩٤٧ أن العمال اليابانيين يجب التعامل معهم كأطفال . « لكم أن تتصوروا ما يمكن أن يحدث في عائلة مؤلفة من أطفال في العاشرة أو دونها إذ ما أُبلغت فجأة . . . أن أفرادها يستطيعون أن يدبروا شؤون حياتهم كما يحلو لهم » . وتابع يقول إن العمال اليابانيين تحولوا إلى « خنازير بريّة » . « إذا سبق لكم أن رأيتم هندياً أحمر ينفق ما لديه من مال بعيد اكتشاف النفط في أرضه فإنكم تستطيعون أن تكونوا فكرة عن الطريقة التي يتبعها العامل الياباني في استغلال قانون العمل» . أما المواقف العنصرية للجنرال ماك آرثر Mac Arthur ، الحاكم العسكري الامريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت مشينة ومعروفة على نطاق واسع . في شهادة أمام الكونغرس عام ١٩٥١ قال الجنرال ، مثلاً : « إنهم ، حسب معايير المدنية الحديثة ، أشبه بصبي في الثانية عشرة من عمره مقابل تطورنا نحن خلال خمسة وأربعين عاماً » وهذه حقيقة سمحت لنا بأن « نغرس هناك جملة من المفاهيم الأساسية » : « كانوا ما يزالون قريبين من الجذور وبالتالي مرنين ومتقبلين لمفاهيم جديدة » . وفي فترات لاحقة قريبة عاد معلقون يمينيون يابانيون إلى الصاق تلك الصفات بالثقافة والمجتمع الامريكيين .(١٢)

غير أن البعض تنبؤوا بمشكلات على الطريق ، وقد كان أبرز هؤلاء المخطط المرموق جورج كينان George Kennan الذي أوصى بأن تبقى الولايات المتحدة متحكمة بواردات اليابان النفطية بغية الاحتفاظ بنوع من « الفيتو ، حق النقض » إزاء اليابان ؛ وهذه النصيحة تم تبنيها .(١٣) إنه أحد الأسباب الكثيرة التي جعلت الولايات المتحدة شديدة الحرص على التحكم باحتياطيات النفط في الشرق الأوسط خلال حقبة ما بعد الحرب ، وقد يكون أيضاً سبباً وراء تعنت اليابان في السير وراء الولايات المتحدة فيما يخص مشكلات الشرق الأوسط .

تمكنت الولايات المتحدة ، بعد استبعادها سائر حليفاتها عن أي دور في عملية الاحتلال ، أن تتصرف وحدها في اليابان .(١٤) فالجنرال ماك آرثر شجع على خطوات باتجاه اشاعة الديمقراطية ولو في حدود . أما الحركة العمالية الكفاحية فقد تمت عرقلتها بما في ذلك احباط عدد من المحاولات الرامية إلى فرض الاشراف العمالي على الانتاج . حتى هذه الخطوات الجزئية باتجاه اشاعة الديمقراطية عرضت كلاً من وزارة الخارجية والشركات الامريكية والقيادات العمالية ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة للافتضاح . فجورج كينان وآخرون حذروا من التسرع في انهاء الاحتلال قبل اتمام عملية اعادة بناء الاقتصاد في ظل حكم محافظ مستقر . وهذه الضغوط أفضت إلى تبني « الخط المعاكس » في ١٩٤٧ ، وهو الخط الذي ضمن عدم ظهور أي تحد جدي لهيمنة الحكومة والشركات على العمل والعمال ، على وسائل الاعلام والنظام السياسي .

وفي ظل الخط المعاكس تم الاجهاز على الشركات الخاضعة لاشراف العمال والتي كانت تعمل بقدر غير قليل من النجاح . جرى توفير الدعم لاثنين من الاشتراكيين اليمينيين كانا متعاونين مع النظام الفاشي وملتزمين بالنقابية الصفراء (البيزنسية) على الطراز الامريكي ، في حين تم استبعاد اليساريين الذين تعرضوا للسجن في ظل الحكم الفاشي ، حسب الصيغة المألوفة في العالم

كله . قُمعت الحركة العمالية بقدر كبير من العنف والارهاب البوليسيين ، وعن طريق الغاء حق الاضراب والمساومة الجماعية . نُسفت المجمعات والاتحادات الصناعية مع حلول أواخر الأربعينيات مع استعادة المجمعات الصناعية - المالية (الزايباتسو Zaibatsu) التي كانت قلب النظام الفاشي في اليابان ، لنفوذها بمساعدة البوليس وشبكة التجسس مع المنظمات القومية اليمينية . تمت إعادة تشكيل طبقات البيزنس اليابانية بأساليب شديدة الشبه بأساليب النظام الفاشي مما جعلها تمارس السلطة بالتعاون الوثيق مع أجهزة الحكم والدولة المركزة . كان جورج كينان ، وهو احد ابرز مهندسي الخط المعاكس ، يعتبر الخطط الأولى الرامية إلى تفكيك الزايباتسو Zaibatsu شديدة الشبه « بوجهات النظر السوفيتية حول شرور الاحتكارات الرأسمالية مما جعل التدابير نفسها مقبولة بجلاء لدى كل من يهمه السير قدماً على طريق اشاعة الشيوعية في اليابان دون غيره . »[١٥]ومع حلول عام ١٩٥٢ لم تكن النخب الصناعية والمالية اليابانية قد رسخت أقدامها بوصفها العنصر المهيمن في اليابان فقط ، بل وباتت تمارس « سيطرة على شبكة أكثر تمركزاً وأشد ترابطاً من الشركات بالمقارنة مع ما قبل الحرب » . (شونبيرغر Schon berger) . أما أعباء إعادة البناء فقد أُحيلت إلى الطبقة العاملة والفقراء في ظل نظام وصفه شيروود فاين Sherwood Fine الذي ظل مديراً للاقتصاد والتخطيط في قسم الاقتصاد والعلوم عبر سنوات الاحتلال العسكري الامريكي بـ« نظام توتاليتاري (شمولي) قائم على رأسمالية الدولة » . وهذه السياسة . « مكنت الفئات النخبوية في الشركات اليابانية من تجنب العقلنة الاجتماعية التي كان من شأنها أن توفر سوقاً داخلية منتعشة قادرة على تدعيم الصناعة » (بوردن Borden) - وهي المشكلة التي باتت الآن منتصبة أمام منافسي اليابان الغربيين .

يلاحظ برودن Broden أن بريطانيا ، ذات الاتحادات العمالية القوية والنظام القائم على الرفاهية والرخاء ، كانت قلقة ازاء « القدرة العالية جداً على التنافس في الأسعار التنافسية التي وفرتها عملية استغلال العمال واضعاف النقابات والاتحادات » في اليابان في ظل ضغوط الولايات المتحدة . ويقول برودن « كان الرد البريطاني متركزاً على الدفاع عن حقوق العمال اليابانيين وعلى تعزيز مواقع الصين كمتنفس منطقي للصادرات اليابانية » . غير أن هذه الأفكار تضاربت مع التخطيط العالمي للولايات المتحدة التي ظلت حريصة على منع التقارب مع الصين الشيوعية ، كما تضاربت مع النموذج التنموي المفضل لدى الولايات المتحدة وحليفاتها من الشركات اليابانية . فمع تقوية وتدعيم مجمعات الشركات اليابانية تعرضت الحركة العمالية لعمليات الاضعاف والتمزيق عبر التعاون مع القيادات العمالية في الولايات المتحدة وفي غيرها من بلدان العالم . وكانت بريطانية نفسها ستشهد هجوماً مشابهاً على النقابات وعلى نظام الرخاء ، مثلها مثل الولايات المتحدة بالذات ، مع بداية الانقضاض على الحركة العمالية فيما بعد الحرب . هذا الانقضاض الذي اكتسب زخماً جديداً بفضل الاجماع الذي ضم الحزبين كليهما في فترة ما بعد الفيتنام والذي تمركز على دعم مصالح البيزنس وتأييدها .

قامت الولايات المتحدة ، أساساً ، بإعادة بناء دائرة الازدهار المشترك العائدة للفاشية

اليابانية ولو بعد تحويلها الآن إلى عنصر من عناصر النظام العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة . وفي إطار هذا النظام مُنحت رأسمالية الدولة اليابانية حرية نسبية . فالولايات المتحدة تحملت العبء العسكري الأكبر لعملية سحق التهديدات الداخلية للنظام مما جدد التصور التقليدي لليابان بوصفها شريكة صغرى وتابعة في عملية استغلال آسيا .

ربما كانت اليابان هي الدولة ذات الحركة العمالية الأضعف ، ربما إذا استثنينا الولايات المتحدة نفسها ، في العالم الرأسمالي الصناعي . واليابان مجتمع منضبط تحت السيطرة الصارمة لادارة رأسمالية الدولة التقليدية . أدت الحرب الكورية إلى حفز عملية الانتعاش الاقتصادي في اليابان . فالمشتريات العسكرية الامريكية خلال الخمسينات « لعبت دوراً حاسماً في توفير الدولارات والطلب والتكنولوجيا والأسواق اللازمة لتحديث القاعدة الصناعية في اليابان » ، كما أن الزيادة السريعة منذ عام ١٩٦٥ أدت إلى رفع وتيرة العملية .(١٦) ومع حلول عقد السبعينات بدأت هذه التطورات تثير مشكلات خطيرة وغير متوقعة أمام حكومة الولايات المتحدة وشركاتها ـ مشكلات مرشحة لأن تتفاقم أكثر مع تحول قضية مواجهة العواقب الوخيمة المترتبة على سوء الادارة الريغاني إلى قضية ملحة وضرورية .

٤ ـ « ورشات العمل الكبرى » : مثال ألمانيا

طرحت ألمانيا عدداً غير قليل من المشكلات نفسها ، مصحوبة بهيمنة تمارسها أربع قوى . وبعد ترسيخ الأقاليم الغربية الثلاث في ١٩٤٧ بدأت الولايات المتحدة تتحرك باتجاه تقسيم ألمانيا . وهذه الخطوات أُتخذت في الوقت نفسه مع اتباع الخط المعكوس في اليابان ولأسباب مشابهة . كان الخوف من الديمقراطية ، الديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية ، أحد هذه الأسباب . قال يوجين روستو Eugene Rostow في ١٩٤٧ إن « الروس متفوقون علينا تفوقاً كبيراً في ميدان القدرة على أداء اللعبة في ألمانيا » مشيراً إلى « اللعبة السياسية » ، وبالتالي فإن علينا أن نمنع تحقق اللعبة . وكان كينان قد لاحظ قبل عام واحد أن من شأن ألمانيا موحدة أن تكون هشة أمام التوغل السياسي السوفيتي مما يفرض علينا أن « نعمل على انقاذ الأقاليم الغربية من ألمانيا عبر تسويرها وتحصينها ضد التوغل الشرقي » ـ يا للصورة الرائعة ! ـ « وادماجها بصيغة دولية أوربية غربية بدلاً من ادماجها بألمانيا موحدة » انتهاكاً لاتفاقات زمن الحرب. مثله مثل جورج مارشال George Marshall ودين أتشيسون Dean Achèson ، مع سائر المحللين الراسخين في العلم عموماً ، لم يكن كينان يتوقع أي هجوم عسكري سوفيتي ، بل ركز بدلاً من ذلك على « وصف اختلال التوازن في ميدان القوة السياسية ، أكثر من ، القوة العسكرية ، مع الروس على أنه الخطر المباشر الذي تواجهه الولايات المتحدة . » (شاللر Schaller) .(١٧)

كانت الحركة العمالية وغيرها من المنظمات الشعبية المهدِّدة لهيمنة أوساط البيزنس المحافظة ، هي المسألة الرئيسة مرة أخرى . فبعد استعراض الوثائق السرية التي تم رفع الحظر عنها تستنتج

كارولين آيزنبرغ Carolin Eisenberg أن الخوف ـ بل « الرعب » بالفعل ـ كان نابعاً من رؤية « حركة عمالية موحدة ، ممركزة ، ومسيّسة ، ملتزمة ببرنامج بعيد المدى قائم على التغيير الاجتماعي » . فبعد الحرب بدأ العمال الألمان يشكلون مجالس ورشات ونقابات عمالية ويطورون عملية المشاركة في حل وحسم الأمور المتعلقة بالصناعة ومسألة اشراف القواعد على الاتحادات . أصيبت وزارة الخارجية الامريكية ومعها أعوانها من النقابيين في الولايات المتحدة بالرعب إزاء هذه التحركات نحو الديمقراطية في الاتحادات وفي المجتمع على نطاق أوسع وإزاء سائر المشكلات التي من شأن هذه التطورات أن تنطوي عليها فيما يخص مخططات استعادة النظام « الديمقراطي » الاقتصادي الخاضع لسيطرة الشركات . اتضحت معالم المشكلة أكثر فأكثر جراء واقع تأسيس المجالس العمالية شبه المستقلة التي باتت تمارس قدراً من السلطة الادارية في المشاريع والمنشآت التي تم تطهيرها من النازيين في الأقاليم أو القطاع السوفيتي . كذلك عبرت وزارة الخارجية البريطانية عن الخوف إزاء « التسلل الاقتصادي والايديولوجي » من الشرق الذي يعتبر « شيئاً شديد الشبه بالعدوان » . وكانت الوزارة تفضل ألمانيا مجزأة تمكن من ضم وادي الرور والراين الصناعي الغني إلى التحالف الغربي ، على ألمانيا موحدة يبدو أن « كفة الميزان » فيها « ستميل لصالح الروس » الذين يستطيعون أن يمارسوا « الجاذبية الأقوى » . وفي اجتماعات داخلية عقدتها الحكومة البريطانية في نيسان ١٩٤٦ قام المسؤول المرموق السير أورمي سارجنت Sir Orme Sargent بوصف التحركات نحو اقامة ألمانيا غربية منفصلة داخل كتلة غربية بأنها ضرورية على الرغم من الاتفاق في الرأي حول أن من شأنها أن تفضي إلى نشوب الحرب : « فالبديل الوحيد (للتقسيم) هو الشيوعية على الراين ، » مع الاحتمال اللاحق بأن « أية حكومة ألمانية ستكون خاضعة للنفوذ الشيوعي » . وفي الكتاب البحثي الهام عن الدور البريطاني تقول آن دايتون An Deighton إن تدخل الرجل كان منطوياً على أمية « حاسمة » .(١٨)

أصرت الولايات المتحدة على منع نزع ملكية الصناعيين من النازيين السابقين كما عارضت بشدة تمكين المنظمات ذات القاعدة العمالية من ممارسة أية سلطة ادارية . فمن شأن مثل هذه التطورات أن تشكل تهديداً جدياً للديمقراطية بأحد معاني العبارة مع انتهاكها بالمعنى المطلوب . لذا فإن السلطات الامريكية تحولت إلى الاشتراكيين اليمينيين المتعاطفين ، كما في اليابان ، مع عدم اهمال استخدام وسائل اشراف معينة مثل حزم كيرCARE ، ومؤن غذائية وغير غذائية للتغلب على معارضة العمال العاديين والبسطاء . وأخيراً كان من الضروري « تسوير » القطاع الغربي عبر التقسيم ، استخدام حق الفيتو ضد المؤسسات والتكوينات الوحدوية الكبرى ، والغاء التجارب الاجتماعية بالقوة ، ومعارضة تشريع الأرض الصادر عن الدولة ، ووقف جهود التنسيق والخ . . تم تجنيد كبار مجرمي الحرب النازيين لصالح أجهزة الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة وضد نشاطات حركة المقاومة ولعل أبرز مجرمي الحرب هؤلاء هو كلاوس باربييه klaus Barbie . ثمة قاطع طريق نازي أسوأ من باربييه هو فرانز سيكس Franz Six ، تم اجباره على الخدمة بعد أن قام المندوب السامي الامريكي جون ماك كلوي John J. Mc Cloy بتخفيف حكمه كأحد مجرمي

الحرب . كَلف فرانز بالعمل لصالح راينهارد غيهلين Reinhord Gehlen ، مع تحمل مسؤولية خاصة عن انشاء « جيش سري » برعاية الولايات المتحدة ، جنباً إلى جنب مع اختصاصيين سابقين في الوافن اس . اس . والفيرماخت ، لمساعدة قوات عسكرية أسسها هتلر في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي للقيام بعمليات استمرت حتى الخمسينات . أما غيهلين Gehlen نفسه فكان قد تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية النازية على الجبهة الشرقية وتمت اعادة توظيفه رئيساً لمكتب التجسس والتجسس المضاد لدى الدولة الألمانية الغربية الجديدة تحت الاشراف المباشر لوكالة الاستخبارات المركزية (السي . آي . أي . CIA)(١٩) .

وفي الوقت نفسه أحيلت الأعباء المترتبة على اعادة البناء ، كما حصل في اليابان ، إلى العمال الألمان عبر تدابير نقدية ، جزئياً ، أدت إلى ابتلاع المبالغ المتوفرة لدى الفقراء وفي صناديق النقابات والاتحادات . . تعلق آيزنبرغ Eisenberg قائلة « كان انقضاض الولايات المتحدة على العمال الألمان شاملاً إلى حد جعل الاتحاد الامريكي للشغل AFL يحتج » على الرغم من أن هذا الاتحاد نفسه كان قد ساعد على ارساء أساس هذه العواقب عبر نشاطاته المعادية للحركة النقابية . جرت تصفية النشطاء النقابيين وعُطلت الاضرابات بالقوة . ومع حلول ١٩٤٩ عبرت وزارة الخارجية الامريكية عن سرورها ازاء « تحقق السلام الصناعي » المستند الآن إلى قوة عاملة خانعة ومطواعة وإلى انتهاء حلم ظهور حركة شعبية موحدة مرشحة لأن تشكل تحدياً لسلطان المالكين والمديرين . وكما يصف توم باور Tom Bower الحصيلة في دراسة لعملية اعادة تثقيف وتأهيل مجرمي الحرب النازيين ، فإن « أولئك المسؤولين عن الادارة اليومية لألمانيا ما بعد الحرب كانوا ، بعد انقضاء أربعة أعوام ، شبيهين شبهاً ملفتاً للنظر ، بنظائرهم في الادارة التي كانت أيام هتلر » ، بمن فيهم المصرفيون والصناعيون الذين أدينوا بجرائم حرب ثم أطلق سراحهم وأعيدوا إلى مناصبهم السابقة ليستأنفوا تعاونهم مع الشركات الامريكية .(٢٠)

باختصار كان التعامل مع « ورشتي العمل الكبريين » متماثلاً في الأساس .

كانت الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة ، كما رأينا من قبل ، شديدة الحذر والخوف من أية مبادرات سوفيتية رامية إلى ايجاد ألمانيا موحدة منزوعة السلاح ومن أية خطوات باتجاه تفكيك منظومة الأحلاف . كذلك لم تكن النخب الأوربية الغربية أقل قلقاً إزاء انهيار المجابهة بين الشرق والغرب الذي من شأنه أن « يطلق حبل السياسة على الغارب بين الناس » بما ينطوي عليه ذلك من تأثيرات بالغة الخطورة . كان ذلك أحد التيارات الخفية الكامنة في عمق الجدل الذي دار في الثمانينيات حول الرقابة على الأسلحة وقضايا الأمن والآفاق السياسية لأوربا موحدة .

٥ ـ « ورشات العمل » الأصغر

في كل من فرنسا وايطاليا اتبعت الولايات المتحدة خط تنفيذ مهمات مماثلة . ففي البلدين كليهما كانت مساعدات مشروع مارشال متوقفة بشكل صارم على استبعاد الشيوعيين ـ بمن فيهم

عناصر رئيسة من عناصر حركة المقاومة والحركة العمالية ـ من دائرة الحكم ؛ إنها « الديمقراطية » بالمعنى المألوف . انطوت المساعدات الامريكية على أهمية حاسمة في السنوات الأولى بالنسبة للشعوب التي عانت كثيراً في أوربا ، مما جعلها ـ أي المساعدات ـ أداة قوية للسيطرة ، ومسألة بالغة الأهمية فيما يخص مصالح أصحاب الرساميل ورجال الأعمال في الولايات المتحدة فضلاً عن مسائل التخطيط طويل الأمد . يقول ملفين ليفلر Melvyn Leffler : « لـو امتنعت أوربا عن تلقي مساعدات مالية كبيرة وعن تبني برنامج متناغم لتحقيق الانتعاش ، حسب مخاوف المسؤولين الامريكان ، لتمكن اليسار الشيوعي من الانتصار ، ربما حتى من خلال انتخابات حرة » وعشية اعلان مشروع مارشال حذر السفير جيفرسون كافري Jefferson Caffery ، سفير الولايات المتحدة في فرنسا ، وزير الخارجية مارشال Marshall من العواقب الوخيمة التي سينطوي عليها فوز الشيوعيين في الانتخابات الفرنسية قائلاً : « سوف يتم تسهيل عملية التغلغل السوفيتي في كل من أوربا الغربية وأفريقيا والشرق الأوسط كثيراً » (١٢ / ٥ / ١٩٤٧) . كانت حجارة الشطرنج موشكة على السقوط . ففي أيار مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على القادة السياسيين في فرنسا وايطاليا لدفعهم إلى تشكيل حكومات ائتلافية مع استبعاد الشيوعيين . قيل بوضوح وصراحة إن المساعدات متوقفة على منع أية منافسة سياسية مكشوفة قد تفضي إلى فوز اليسار والعمال وهيمنتهما . وخلال ١٩٤٨ ظل وزير الخارجية مارشال Marshall مع آخرين يؤكد على الملأ على أن مساعدات الولايات المتحدة ستوقف إذا ما تم ايصال الشيوعيين إلى السلطة عبر الانتخابات ؛ لم يكن هذا تهديداً بسيطاً إذا ما أخذنا حالة أوربا في ذلك الحين بنظر الاعتبار .

في فرنسا جرى استغلال البؤس السائد فيما بعد الحرب وتوظيفه لنسف الحركة العمالية الفرنسية ، جنباً إلى جنب مع استخدام العنف المباشر . فالطعام الذي كانت الحاجة إليه ماسة تم حجبه لفرض الخنوع والاستسلام ، كما جرى تنظيم عصابات اللصوص لتوفير فرق زرع الرعب وكاسري الاضرابات ، الأمر الذي وصفه بقدر من التباهي بعض كتب تاريخ الحركة العمالية شبه الرسمية في الولايات المتحدة التي تمتدح الاتحاد الامريكي للشغل FAL على انجازاته في تقديم المساعدة من أجل انقاذ أوربا عن طريق شق الحركة العمالية واضعافها (احباطاً للمخططات السوفيتية) وفي سبيل توفير الحماية لعملية تدفق الأسلحة على الهند الصينية لتوفير مستلزمات الحرب العدائية الفرنسية الجديدة هناك ، الأمر الذي كان يشكل هدفاً رئيساً آخر من أهداف البيرقراطية العمالية في الولايات المتحدة .(٢١) هذا وقامت وكالة الاستخبارات المركزية (السي . آي . أي CIA) باعادة تشكيل عصابات المافيا لتحقيق هذه الأغراض ، عبر واحدةمن عملياتها الأولى . أما الشرط أو الثمن فكان متمثلاً باستعادة عمليات الاتجار بالهيروئين . إن ارتباط حكومة الولايات المتحدة بازدهار تجارة المخدرات ما زال مستمراً حتى اليوم .(٢٢)

تم احياء السياسة الامريكية تجاه ايطاليا أساساً عند النقطة التي قُطعت فيها بسبب الحرب العالمية الثانية . فالولايات المتحدة كانت قد أيدت فاشية موسوليني منذ انقلاب ١٩٢٢ وحتى الثلاثينيات . ثم جاء تحالف موسوليني أيام الحرب مع هتلر ليضع حداً لهذه العلاقات الودية ، غير

أنها ما لبثت أن استعيدت فور قيام الولايات المتحدة بتحرير جنوب ايطاليا عام ١٩٤٣ حيث تمت اقامة حكم الفيلد مارشال بادوغليو Badoglio والأسرة الملكية التي كانت قد تعاونت مع الحكومة الفاشية . وفي طريق تقدمها باتجاه الشمال ركزت قوات التحالف على بعثرة المقاومة المناوئة للفاشية اضافة إلى الهيئات الحاكمة المحلية التي شكلتها تلك المقاومة في محاولة منها لـ « خلق الأسس اللازمة من أجل انشاء دولة جمهورية ديمقراطية جديدة في أقاليم مختلفة نجحت في تحريرها من الألمان » (جيانفرانكو باسكينو Gianfranco Pascino) .(٢٣) وبعد ذلك أقيمت حكومة يمين وسط بمشاركة الفاشيين الجدد مع استبعاد اليسار بسرعة .

هنا أيضاً كانت الخطة تقضي بتحميل الطبقة العاملة وجماهير الفقراء أعباء عملية اعادة البناء عن طريق الأجور المنخفضة والطرد الواسع من العمل . كانت المساعدات مشروطة بابعاد الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين عن مواقع السلطة لأنهم دأبوا على الدفاع عن مصالح العمال مما شكل عقبة على طريق الأسلوب المقرر لتحقيق الانتعاش في نظر وزارة الخارجية الامريكية . أما الحزب الشيوعي فقد اعتبر حزباً عميلاً ؛ كان موقفه « يعني أساساً اخضاع سائر الاصلاحات لتحرير ايطاليا ويعارض عملياً أية محاولة في المناطق الشمالية ترمي إلى تحقيق تغييرات سياسية غير قابلة للتراجع عنها جنباً إلى جنب مع تغييرات في ملكية الشركات الصناعية ، . . . مع التركيز على محاربة وفضح تلك الجماعات العمالية التي أرادت نزع ملكية بعض الشركات » . (باسكينو) غير أن الحزب ظل يدافع عن فرص العمل والأجور ومستويات المعيشة للفقراء مما جعله « يشكل عقبة سياسية ونفسية (سيكولوجية) أمام امكانية تحقيق برنامج انتعاش أوربي » ، كما يقول المؤرخ جون هاربر John Harper لدى استعراضه لإلحاح كينان وآخرين على استبعاد الشيوعيين من الحكم على الرغم من أن من شأن ضم ممثلين عمن يطلق عليهم هاربر اسم « الطبقة العاملة الديمقراطية » أن يكون « مرغوباً » . كان على الانتعاش ، حسب فهم هؤلاء ، أن يتم على حساب الطبقة العاملة والفقراء .

ونظراً لحساسيته ازاء حاجات هذه القطاعات الاجتماعية فقد اعتبر الحزب الشيوعي « متطرفاً » و « غير ديمقراطي » في نظر وسائل الدعاية في الولايات المتحدة التي أبدت أيضاً مهارة فائقة في العزف على وتر الخطر السوفيتي المزعوم . بضغط من الولايات المتحدة ، تخلى الديمقراطيون المسيحيون عن وعود زمن الحرب حول ديمقراطية أماكن العمل كما تم تشجيع البوليس ، تحت سيطرة فاشيين سابقين أحياناً ، على قمع النشاطات والفعاليات العمالية . أعلن الفاتيكان أن كل من يصوت للشيوعيين في انتخابات ١٩٤٨ سيحرم من الكنيسة ، وقدم دعمه للديمقراطيين المسيحيين المحافظين تحت شعار « إما مع المسيح أو ضد المسيح Ocon Cristo o Contro Cristo!! » . وبعد عام واحد طرد البابا بيوس جميع الشيوعيين الايطاليين من الكنيسة .(٢٤)

كانت جملة واسعة من أساليب العنف والتضليل والمناورة والمساعدات وغيرها مجتمعة ، إضافة إلى حملة دعائية هائلة ، كافيه لتحديد حصيلة انتخابات ١٩٤٨ الحاسمة ، وهذه الأساليب كلها كانت ، أساساً ، من صنع التدخل والضغوط اللذين مارستهما الولايات المتحدة .

صُممت سياسة الولايات المتحدة في الاستعداد للانتخابات بحيث « يستطيع حتى أكثر الناس غباءً أن يدرك التحول الحاصل ويحس به » ، كما قال مسؤول المكتب الايطالي في وزارة الخارجية الامريكية حرفياً مستخدماً العبارات الأنيقة التي يتسم بها كلام الطبقة الحاكمة . « فالايطاليون » مثلهم مثل حالهم قبل ثلاثين سنة ، « أشبه بالأطفال [الذين] لا بد من قيادتهم ومساعدتهم » اشتملت السياسة على الارهاب البوليسي والتهديدات بمنع الطعام ، بمنع اعطاء سمات الدخول إلى الولايات المتحدة لكل من يدلي بصوته بالطريقة الخاطئة ، بطرد الامريكيين من أصل ايطالي الذين يؤيدون الشيوعيين ، بحرمان ايطاليا من معونات مشروع مارشال ، والخ . . . يلاحظ مؤرخ وزارة الخارجية الامريكية جيمس ميللر James Miller أن التنمية الاقتصادية اللاحقة نُفّذت « على حساب الطبقة العاملة » نظراً لأن اليسار والحركة العمالية كانتا « ممزقتين نتيجة دعم الولايات المتحدة » ، وأن جهود الولايات المتحدة أثمرت في تعطيل نجاح « بديل ديمقراطي » يحل محل حكم يمين الوسط المفضل الذي اتضح بالدليل القاطع على أنه فاسد وغير ذي علاقة بشيء اسمه الكفاءة . أما الافتراض السياسي الأساس فكان يقوم على « أن قدر ايطاليا التي هي كيان استراتيجي مفتاحي يظل أمراً أهم من أن يقرره الايطاليون وحدهم » (هاربر) ـ ولا سيما الايطاليون غير الملائمين بفهمهم الشائه للديمقراطية .

وفي الوقت نفسه خططت الولايات المتحدة لتدخل عسكري في حال تحقيق الشيوعيين بصورة شرعية وقانونية فوزاً سياسياً في ١٩٤٨ ، وهذا الأمر تم التلميح إليه على نطاق واسع عبر وسائل الدعاية الجماهيرية . اقترح كينان سراً حظر الحزب الشيوعي لقطع الطريق على انتصاره الانتخابي ، معترفاً بأن من شأن ذلك أن يفضي إلى حرب أهلية ، إلى تدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة ، وإلى « تقسيم عسكري لايطاليا » . غير أنه تم صرف النظر عن هذا الاقتراح انطلاقاً من افتراض أن أساليب قمعية أخرى ستكون كافية . إلا أن مجلس الأمن القومي دعا سراً إلى تقديم دعم عسكري لعمليات سرية في ايطاليا جنباً إلى جنب مع التعبئة القومية في الولايات المتحدة ، .« في حال تمكن الشيوعيين من الهيمنة على الحكومة الايطالية بالوسائل الشرعية والقانونية » .[٢٥] تم النظر إلى مسألة تخريب واحباط الديمقراطية الفعالة في ايطالية نظرة بالغة الجدية .

ليست مسألة اعتزام واشنطن على اللجوء إلى العنف في حال تمخض الانتخابات الحرة عن نتائج غير ملائمة مسألة سهلة التعامل معها وبالتالي فقد ظلت مكبوتة عموماً حتى في الأدبيات الأكاديمية والدراسات البحثية . تناقش احدى الدراستين الأكاديميتين الرئيستين عن هذه الفترة مذكرات مجلس الأمن القومي (م. أ. ق. NSC) ، ولكن بدون الاتيان على ذكر المضمون الفعلي للفقرة الحاسمة ؛ أما الثانية فتمر بهذه المذكرات دون أن تقول سوى جملة واحدة .[٢٦] وفي الأدبيات العامة فإن القضية كلها غير معروفة .

شكلت عمليات وكالة المخابرات المركزية (السي. آي. أي. CIA) الرامية إلى التحكم بالانتخابات الايطالية ، وقد أجاز لها مجلس الأمن القومي في كانون الأول ١٩٤٧ ، العملية

السرية الكبرى الأولى للوكالة المؤسسة حديثاً . وكما لوحظ من قبل فإن عمليات السي . آي . أي . الهادفة إلى تخريب الديمقراطية الايطالية استمرت حتى السبعينيات بقدر غير قليل من الزخم .

وفي ايطاليا أيضاً لعب القادة العماليون الامريكان ، من الاتحاد الامريكي للشغل FAL في المقام الأول ، دوراً نشيطاً في شق الحركة العمالية واضعافها ، وفي حفز العمال على القبول باجراءات التقشف فيما كان أرباب العمل يجنون أرباحاً دسمة . أما في فرنسا فإن الاتحاد الامريكي للشغل كان قد كسر اضرابات عمال الموانىء عن طريق استيراد قوة عاملة ايطالية عاطلة ومنبوذة مقابل مبالغ دفعتها أوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة.حثت وزارة الخارجية قيادة الاتحاد على ممارسة مواهبها في عملية تمثيل النقابات والاتحادات في ايطاليا أيضاً ، وكانت القيادة مسرورة لاطاعة الأوامر . أما قطاع رجال الأعمال ، وهو القطاع الذي فقد مصداقيته من قبل جراء ارتباطه بالفاشية الايطالية ، فقد شن حرباً طبقية بالغة الشراسة بقدر متجدد من الثقة بالنفس ؛ فكانت النتيجة النهائية متمثلة باخضاع الطبقة العاملة والفقراء لنير الحكام التقليديين . في دراسته الأكاديمية الهامة للعمالة الامريكية في ايطاليا يلاحظ رونالد فيليبيلي Ronald Filippelliأن المساعدات الامريكية « استخدمت بالدرجة الأولى لاعادة بناء ايطاليا على الأسس القديمة لمجتمع محافظ » في عملية « طليقة وكاسحة لاستعادة النظام الرأسمالي » على أكتاف الفقراء في عملية قامت على « تدني الاستهلاك والأجور المنخفضة » وعلى « الأرباح الخيالية الهائلة » ، وبدون أي تدخل في امتيازات الادارة . وفي الوقت نفسه رفض رئيس الاتحاد الامريكي للشغل (FAL) جورج ميني George Meany ، بغضب الانتقادات الموجهة إلى برامجه المعادية للعمال انطلاقاً من أن الحرية في ايطاليا لم تكن على الاطلاق داخل اطار هموم واهتمامات شعب هذا البلد ؛ وبالتالي فإن من حق الاتحاد (FAL) أن يتابع سعيه إلى هدفه الأسمى المتمثل بـ « تقوية وتعزيز قوى الحرية والتقدم الاجتماعي في العالم كله » .وذلك عن طريق تأمين بقاء مصالح أوساط رجال الأعمال الامريكان في صعود مستمر ، ومن خلال تعاون طبقي مفروض بالقوة وقائم على الانتقام . كانت الحصيلة « استعادة الطبقة الحاكمة نفسها التي كانت مسؤولة عن الفاشية ومستفيدة منها إلى السلطة ، »مع ابعاد الطبقة العاملة عن السياسة واخضاعها لمتطلبات المستثمرين فضلاً عن اجبارها على تحمل جميع الأعباء الناجمة عن تحقيق « المعجزة الايطالية » (Miracolo italiano) ، كما يقول فيليبيلي في ختام دراسته .

يقول هاربر إن سياسات الأربعينيات « أصابت الأقاليم الأفقر والفئات الاجتماعية الأكثر عجزاً من الناحية السياسية في الصميم » ، غير أنها ، أي هذه السياسات ، حققت نجاحاً فعلياً في كسر « أسواق العمالة الجامدة وتسهيل عملية التنمية المسترشدة بالتصدير في الخمسينيات ، الأمر الذي كان متوقفاً على « ظاهرتي الضعف وقابلية الحركة الملفتة للنظر لدى الطبقة العاملة الايطالية ، المستمرتين » . ويتابع كلامه ليقول إن « هذه الظروف الملائمة الباعثة على السرور » جلبت مزيداً من التنمية الاقتصادية ذات النوعية المحددة فيما قامت وكالة الاستخبارات المركزية بشن حملات دعائية وتمويلية جديدة كلفت عشرات الملايين من الدولارات لضمان استمرارية

« الاجراءات الباعثة على الفرح » .(٢٧)

يميل المعلقون اللاحقون إلى اعتبار تخريب الولايات المتحدة للديمقراطية وتآمرها عليها في كل من ايطاليا وفرنسا دفاعاً عن الديمقراطية . ففي دراسة رفيعة المستوى تناولت السي . آي . أي . والديمقراطية الامريكية ، يقوم رودري جيفريز ـ جونز Rhodri Jeffreys – Jones بوصف « مشروع السي . أي . أي . الخاص بايطاليا » جنباً إلى جنب مع محاولاتها المماثلة في فرنسا ، على أنه « عملية اسناد الديمقراطية ودعمها » ، رغم أنه يعترف بأن « اختيار ايطاليا لتحظى باهتمام خاص . . . لم يكن على الاطلاق ، مسألة مبادىء ديمقراطية فقط » ؛ فولعنا الشديد بالديمقراطية تعزز بالأهمية الاستراتيجية للبلد . غير أن نوعاً من الالتزام بـ « المبدأ الديمقراطي » هو الذي ألهم حكومة الولايات المتحدة بضرورة فرض النظم الاجتماعية والسياسية التي تختارها هي ، عبر استخدام القوة الهائلة التي تحت تصرفها ومن خلال استغلال آيات الحرمان والعوز التي يعاني منها ضحايا الحرب ممن يتعين عليهم أن يتعلموا أن عليهم ألا يفكروا بأن يرفعوا رؤوسهم إذا قررنا نحن أن نفرض الديمقراطية الصحيحة .(٢٨)

ثمة موقف أكثر غنى بالظلال اتخذه جيمس ميللر James Miller في كتابه عن سياسة الولايات المتحدة ازاء ايطاليا . ففي تلخيصه لسجل طويل يقول ميللر :

« حين نستذكر الماضي نرى أن التورط الامريكي في اشاعة الاستقرار بايطاليا كان انجازاً بالغ الأهمية ولو مثيراً للمتاعب . فالقوة الامريكية ضمنت للايطاليين حق اختيار الشكل المستقبلي للحكم ، كما تم توظيف هذه القوة لتأمين قيام الايطاليين باختيار الديمقراطية . ودفاعاً عن تلك الديمقراطية ضد تهديدات فعلية أو ربما مبالغ بها ، خارجية وداخلية ، استخدمت الولايات المتحدة تكتيكات لاديمقراطية كادت تؤدي إلى نسف شرعية الدولة الايطالية » .(٢٩)

أما « التهديدات الخارجية » فقلما كانت فعلية ، كما سبق للكاتب أن اعترف ؛ ظل الاتحاد السوفييتي يراقب من بعيد فيما دأبت الولايات المتحدة على تخريب انتخابات ١٩٤٨ حتى استعادت النظام المحافظ التقليدي ، التزاماً منها باتفاقها زمن الحرب مع تشرتشل حول ضمان ابقاء ايطاليا في القطاع الغربي . أما « التهديد الداخلي » فلم يكن إلا التهديد المتمثل بالديمقراطية .

تذكرنا فكرة أن التدخل الامريكي وفر للايطاليين حرية الاختيار مع ضمان وقوع اختيارهم على « الديمقراطية » (بمعناها الخاص في قاموسنا نحن) بموقف الحمائم المتطرفين من أمريكا اللاتينية : على الشعب أن يختار بحرية وبصورة مستقلة ، « إلا حين ينطوي ذلك على التأثير سلباً في مصالح الولايات المتحدة » ، ولا تهتم الولايات المتحدة بالسيطرة على الشعب ما « لم تخرج التطورات » عن نطاق التحكم » .

فالنموذج المثالي للديمقراطية ، على المستويين الداخلي والخارجي ، بسيط وبالغ الوضوح : لك الحرية في أن تفعل ما تشاء ، طالما أنك لا تفعل إلا الشيء الذي نريده نحن .

٦ ـ بعض النتائج ذات النطاق الأوسع

باستثناء عملية تسليح ألمانيا في إطار التحالف العسكري الغربي ـ وهي المسألة التي كان من الصعب على أية حكومة روسية أن تقبل بها لأسباب جلية ـ ظل ستالين يتفرج على هذا كله بهدوء نسبي ، معتبراً إياه ، فيما يبدو ، موازياً لقمعه الوحشي في أوروبا الشرقية . غير أن هذه التطورات المتوازية كانت محكومة بأن تفضي ، بالضرورة ، إلى الصراع .

في استعراضه للخط المعاكس في اليابان يقول جون روبيرتس John Roberts إن « قيام الولايات المتحدة باستعادة النظامين الاقتصاديين القائمين على الاحتكار في كل من ألمانيا واليابان (تحت قيادة مستمدة مما قبل الحرب بالدرجة الأولى) لم يكن نتيجة للحرب الباردة بل سبباً لها . كانت العملية ، دون أي شك ، جزءاً حيوياً وعضوياً من استراتيجية الرأسمالية الامريكية في حربها الانتقامية الشاملة على الشيوعية » . ـ وتعني ، بالمقام الأول ، هجوماً على مشاركة « الطبقات الشعبية » مشاركة تنطوي على شيء من المعنى في عملية صنع القرار . ويعلق ميلفين ليفلر Melvyn Leffler ، مركزاً على أوروبا ، فيقول إن الموقف من الانتعاش الأوروبي جعل الموظفين الامريكان يتصرفون من أجل :

« حماية الأسواق والمواد الخام والمكاسب الناجمة عن الاستثمار في العالم الثالث . كان لا بد من احباط النزعات القومية والوطنية الثورية خارج القارة الأوروبية ، تماماً كما كان لا بد من الاستمرار بدأب في محاربة الشيوعية المحلية داخل أوروبا . وفي هذا المسعى المترابط للاشتباك مع قوى اليسار من جهة والنفوذ المحتمل للكرملين يكمن الكثير من التاريخ الدولي ، من الاستراتيجيا والجيوبوليتيكا (الجغرافيا السياسية) لحقبة الحرب الباردة . »(٣٠)

إنها تيارات خفية حاسمة فعلت فعلها في عصرنا الحديث ، وما زالت تنطوي على أهميتها البالغة . خلال عملية اعادة بناء المجتمعات الصناعية من بدايتها إلى نهايتها ، ظل الهاجس الرئيسي متركزاً على اقامة نظام رأسمالية دولة تحكمه النخب المحافظة التقليدية في الاطار العالمي لنفوذ الولايات المتحدة ، هذا الاطار الذي من شأنه أن يضمن امكانية استغلال سائر الأقاليم المختلفة المرشحة للقيام بوظائفها كأسواق ومصادر للمواد الخام . إذا ما أمكن تحقيق هذه الأهداف فإن النظام سيكون مستقراً وقادراً على مقاومة التغيير الاجتماعي المثير للرعب ، هذا التغيير الذي لا بد له ، بطبيعة الحال ، من أن يكون عامل تخريب بعد أن يصبح النظام قادراً على العمل بطريقة منتظمة نسبياً . ففي المراكز الصناعية الغنية سيكون احتواء قطاعات واسعة من السكان أمراً ممكناً ، بل وسيتم جرها إلى مواقع التخلي عن أية رؤى ثورية راديكالية في ظل التحليلات العقلانية القائمة على الربح والخسارة .

وما إن تصبح بنيتها الهيكلية جاهزة حتى تغدو الديمقراطية الرأسمالية مؤهلة لأن تعمل شريطة أن يبادر الجميع إلى اخضاع مصالحهم لحاجات أولئك الذين يتحكمون بقرارات الاستثمار والتوظيف ، بدءاً بالنادي الريفي وانتهاء بمطبخ اعداد الحساء . أما مسألة تآكل أية ثقافة مستقلة للطبقة العاملة ، جنباً إلى جنب مع سائر المؤسسات والمنظمات التي تتولى رعايتها والحرص عليها ،

فليست إلا مسألة وقت ، نظراً للأسلوب المتبع في توزيع الموارد والسلطة . ولدى اضعاف المنظمات الشعبية أو الاجهاز عليها يبقى الأفراد المنعزلون عاجزين عن المشاركة في النظام السياسي مشاركة ذات معنى . فمع مرور الوقت ستنقلب هذه المشاركة إلى شيء اشبه بعرض مسرحي رمزي ، أو ، في أفضل الحالات ، إلى وسيلة تمكن الجمهور من الاختيار بين مجموعات نخبوية متنافسة ومن تصديق قراراتها ، وهو ـ أي الجمهور ـ يؤدي الدور الذي حدده له منظرون ديمقراطيون تقدميون من نمط والتر ليبمان Walter Lippmann .[31] كان ذلك افتراضاً معقولاً في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب وقد تأكدت صحته إلى حد كبير حتى الآن ، رغم حصول العديد من الانحرافات والتوترات والصراعات .

إن للنخب الأوربية مصلحة في الحفاظ على هذا النظام ، وخوف هذه النخب من السكان المحليين لم يكن أقل من خوف السلطات في الولايات المتحدة . وهنا يكمن سبب تبنيها ـ أي النخب الأوربية ـ لمجابهة الحرب الباردة التي جاءت لتشكل تقنية ناجحة وفعالة لعملية الادارة الاقتصادية الداخلية ، واستعدادها ، رغم غمغمات الاستياء بين الحين والآخر ، للالتحاق بركب الحملات الصليبية العالمية التي تشنها الولايات المتحدة . صحيح أن النظام قمعي ، بل ووحشي غالباً ، غير أن ذلك لا ينطوي على أية مشكلة طالما أن الآخرين هم الضحايا . كما أن النظام ينطوي أيضاً على تهديدات دائمة بحدوث كارثة ذات نطاق أوسع ، غير أن مثل هذه التهديدات لا تدخل هي الأخرى في صلب القرارات التخطيطية التي تتحدد اطرها تحت تأثير هدف تحقيق الحدود القصوى من الفائدة الملموسة ذات الأمد القصير ، وهو الهدف الذي يبقى عموداً فقرياً للمبدأ النافذ .

حواشي الفصل الحادي عشر

١ ـ الفقرة السابعة من الفصل الثامن في هذا الكتاب .

٢ ـ جون بيلجر John Pilger ، Asecret Country(جوناثان كيب ، ١٩٨٩) .

٣ ـ ايل مانيفستو Il Manifesto ، ٣ / ٧ / ١٩٩٠ ؛ بوسطن غلوب ، ٢٣ / ٧ / ١٩٩٠ .

٤ ـ مونثلي ريفيو ، ١٩٨٠ ، Scenes from the Anti - Nazi War .

٥ ـ انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .

٦ ـ هاليداي وكومينغز Halliday & Cumings ، Korea: the Unknown War (بانثيون ، ١٩٨٨)

٧ ـ غابريل كولكو Gabriel Kolko ، Politics of war ، (راندوم هاوس ، ١٩٦٨)

٨ ـ الغارديان (لندن) ، ٥ / ٧ / ١٩٨٦ .

٩ ـ الفريد غروسّر Alfred Grosser ، The Western Alliance (كونتينوم ، ١٩٨٠) .

١٠ ـ ياناغا, Big Buisness in Japanes Politiecs, Yanaga (ييل، ١٩٦٨) .

١١ ـ المصدر السابق .

١٢ ـ جون داور John Dower ، War without Mercy ، (بانثيون ، ١٩٨٦) .

١٣ ـ انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .

١٤ ـ جومور Joe Moore ، Japanese workers and the Struggle for power (1945 - 1946) (جامعة ويسكونسن ، ١٩٨٣) .

١٥ ـ شونبيرغر Schonberger ، Affermath .

١٦ ـ شاللر Schaller ، American Occupation .

١٧ ـ جون هـ. باكّر John H. Backer ، The Decision to Divide Germany ، (ديوك ، ١٩٧٨) .

١٨ ـ دبلوماتيك هستوري ، ٧ / ٤ ، خريف ١٩٨٣ .

١٩ ـ رايموند ستوكس Raymond Stokes ، سايتس Science ، ٨ / ٦ / ١٩٩٠ .

٢٠ ـ باور Bower ، The Paperclip Conspiracy ، (ميكايل جوزف ، ١٩٨٧) .

٢١ ـ روي غودسون Roy Godson ، American Labour and European Politics (كرين ، روساك ، ١٩٧٦) .

٢٢ ـ ماك كوي Mc Coy ، Politics of Heroism (الهامش ٢١ في الفصل الرابع) .

٢٣ ـ دبلوماتيك هستوري ، ٧ / ١ ، شتاء ١٩٨٣ .

٢٤ ـ كرايغ كيلي Craig Kelly ، The Anti - Fascist Resisfance and the Shift in Polibical - culfural Strategy of the Italian Communist Party 1936 - 1948 ، (رسالة دكتوراه ، UCLA ، ١٩٨٤ .

٢٥ ـ من كينان إلى وزير الخارجية FRUS ، ١٩٤٨ .

٢٦ ـ ميللر Miller ، The United States & Italy .

٢٧ ـ هاربر Harper ، مصدر سابق .

٢٨ ـ جيفريز ـ جونز Jeffreys - Jones ، The CIA and American Democracy (ييل ، ١٩٨٩)

٢٩ ـ ميللر ، مصدر سابق .

٣٠ ـ روبرتس ، مصدر سابق .

٣١ ـ انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .

الفصل الثاني عشر

بين القوة والرأي (أو الاكراه بديلاً عن الاقناع)

في دراسته للتراث الفكري الاسكوتلندي يتلمس جورج ديفي George Davie الأطروحة المركزية لهذا التراث بوصفها نوعاً من الاعتراف بالدور الأساسي «للمعتقدات أو المبادىء الطبيعية التي يقوم عليها الحس السليم أو العقل السليم مثل الايمان بعالم خارجي مستقل، الايمان بالسببية، الايمان بالمعايير المثالية، والايمان بذات الوجدان بوصفها ذاتاً مستقلة عما يبقى من الانسان». وهذه المبادىء تُعتبر أحياناً مبادىء ذات طابع ناظم؛ فهي توفر، رغم عدم وجود أي تبرير كامل لها في أي وقت من الأوقات، الأسس اللازمة للفكر والادراك. بل كان البعض يرى أنها تنطوي على «قدر لا يمكن اختزاله من اللغز» كما يقول ديفي، فيما عقد آخرون آمالاً على تدعيمها بنوع من الأساس العقلاني. إنها قضية ما زالت بين أخذ ورد[1].

نستطيع ارجاع مثل هذه الآراء إلى مفكري القرن السابع عشر الذين ردوا على أزمة الشك التي سادت في تلك الأيام عبر الاقرار بعدم وجود أسس ثابتة ثباتاً مطلقاً للمعرفة، غير أن لدينا، مع ذلك، طرقاً تفضي بنا إلى اكتساب فهم يمكن التعويل عليه للعالم وإلى تحسين ذلك الفهم وتطبيقه ـ إنه الموقف الأساس الذي يتخذه رجل العلم اليوم. وبالمثل فإن أي شخص عاقل يعتمد، في الحياة العادية، على المعتقدات الطبيعية المستندة إلى الحس أو العقل السليم مع اعترافه بأنها قد تكون ضيقة الأفق أو مضللة، آملاً بتنقيتها أو تبديلها مع تقدم الفهم.

يعتبر ديفي الفلسفة الاسكوتلندية مدينة لديفيد هيوم David Humeبهذه الصيغة المحددة، وبصورة أعم، بتلقين الفلسفة الأسئلة الصحيحة التي يتعين عليها أن تطرحها. فأحد الألغاز التي طرحها هيوم وثيق الصلة بالهواجس الكامنة في هذه المقولات. لدى معاينته للمبادىء الأولى التي

يقوم عليها الحكم رأى هيوم ما «ليس أكثر اثارة للعجب» من:

«رؤية مدى سهولة خضوع الكثرة لحكم القلة؛ وملاحظة الخنوع المضمر الذي يبديه الناس في التخلي عن عواطفهم وأحاسيسهم لصالح حكامهم. وحين نسأل: ما الوسائل التي استخدمت لتحقيق هذا؟ فإننا نكتشف أن القوة هي دوماً في صف المحكومين، وما من شيء يدعم الحكام سوى الرأي. وبالتالي فإن الرأي أو الفكر وحده هو الذي يشكل أساس الحكم؛ وهذه الحقيقة البديهية تتسع لتشمل أكثر أشكال الحكم استبداداً وطغياناً وأشدها اعتماداً على القوة العسكرية، مثلها مثل أكثرها إيماناً بالحرية وتمتعاً بالشعبية».

كان هيوم مراقباً ثاقب النظر، وهذه المفارقة التي تنطوي عليها قضية الحكم عنده ذات أهمية بالغة. تفسد رؤية هيوم الأسباب الكامنة وراء ولع النخب الشديد بعمليات غسل الأدمغة وغرس المعتقدات والتحكم بالفكر، وهي مسألة كبرى ومهملة إلى حد كبير في التاريخ الحديث. كتب والتر ليبمان Walter Lippmann يقول: «لابد من وضع الجمهور في مكانه» حتى نتمكن من «أن نعيش بعيداً عن صخب وضجيج قطيع حائر وزحمته»، قطيع تقتصر «وظيفته» على أن يبقى «جمهوراً متفرجاً على الأداء»، بعيداً كل البعد عن أية مشاركة. وحين تكون الدولة مفتقرة إلى القوة اللازمة للاكراه، ويصبح صوت الشعب مسموعاً، من الضروري ضمان أن ينطق ذلك الصوت بالعبارات الصحيحة المناسبة كما دأب المثقفون المحترمون على تذكيرنا وتقديم النصائح لنا عبر سنوات طويلة وعديدة(٢).

تثير ملاحظة هيوم عدداً من الأسئلة. فإحدى السمات المثيرة للريبة هي الفكرة التي تقول بأن القوة هي في صف المحكومين. إن الواقع أكثر سواداً وكآبة. فجزء لا يستهان به من تاريخ البشرية يؤيد الأطروحة المعاكسة التي ساقها قبل قرن من الزمن مؤيدون لحكم البرلمان ضد الملك، لا بل ضد الشعب بشكل أوضح حيث قالوا إن «سلطان السيف هو، كما كان منذ الأزل، أساس سائر أشكال الحكم وصيفه»(٣). إن للقوة أيضاً أنماطاً أكثر مكراً وحنكة بما فيها جملة التكاليف والخسائر التي هي أقل من العنف المفضوح والتي ينطوي عليها رفض الخضوع والإذعان. غير أن مفارقة هيوم تبقى صحيحة وواقعية. فحتى الحكم الاستبدادي يكون عموماً مستنداً إلى قدر من الموافقة والقبول، والتنازل عن الحقوق هو حجر الزاوية بالنسبة لمجتمعات متمتعة بقدر أكبر من الحرية ـ إنها حقيقة تستدعي تحليلاً.

١ ـ الوجه الأقسى

تلقي مصائر الحركات الشعبية في العقد الماضي ضوءاً ساطعاً على الوجه الأقسى والأشد ظلمة وسواداً للحقيقة. ففي البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي ظل الحكام يحكمون بالقوة بدلاً من الرأي. وحين سُحبت القوة انهارت النظم الاستبدادية الهشة بسرعة مع قدر يسير جداً من إراقة الدماء في أكثر الأماكن. أفرزت هذه النجاحات المثيرة بعض التهليل للقوة التي تنطوي عليها مبادىء «المحبة والتسامح واللاعنف والروح الانسانية وسعة الصدر والغفران» التي كمنت، برأي

فاتسلاف هافل V.Havel، وراء اخفاق البوليس والجيش في سحق الانتفاضة التشيكية.(٤) إن الفكرة مريحة ولكنها خادعة وسرابية، كما يتضح بجلاء لدى القاء نظرة سريعة جداً على صفحات التاريخ. لم يكن العامل الحاسم كامناً في نوع جديد من أنواع الحب واللاعنف؛ فما من أرض جديدة اكتُشفت هنا. كان العامل الحاسم هو انسحاب القوة السوفيتية وانهيار بنى القمع والقهر المستندة إلى تلك القوة. وما على أولئك الذين يؤمنون بعكس ذلك إلا أن يلتمسوا البرهان لدى روح رئيس الأساقفة روميرو Romero مع الكثيرين غيره ممن حاولوا مجابهة الارهاب الذي لا يعرف معنى الرحمة بالروح الانسانية.

تشكل الأحداث الأخيرة في أوروبا الشرقية والوسطى خروجاً حاداً على القاعدة التاريخية. فعبر التاريخ الحديث كله ظلت القوى الشعبية المنطلقة من المثل الديمقراطية الجذرية والثورية تحاول محاربة الحكم الأوتوقراطي. أحياناً نجحت هذه القوى فتمكنت من توسيع هوامش الحرية والعدالة قبل ارتكاعها. أما في الغالب فقد تعرضت للسحق بكل بساطة. يصعب التفكير، مجرد التفكير، بحالة أخرى شهدت انسحاب قوة أو سلطة راسخة ببساطة وتراجعها أمام التحدي الشعبي. ولا يقل عن ذلك اثارة للدهشة سلوك قوة عظمى متسلطة لم تكتف بالامتناع عن عرقلة هذه التطورات بالقوة كما كانت تفعل سابقاً، بل وقد عملت حتى على تشجيعها جنباً إلى جنب مع جملة بالغة الأهمية من التغييرات الداخلية.

أما القاعدة التاريخية فتعبر عنها الصورة النقيضة بشكل درامي للأحداث الجارية في أمريكا الوسطى حيث تقابل المحاولات الشعبية الرامية إلى الإطاحة بسلسلة من النظم الاستبدادية المجرمة القائمة على الطغم المالية والجيش بالقوة الفظة المدعومة أو المنظمة بصورة مباشرة من قبل الدولة التي تحكم نصف الكرة الغربي. قبل عشر سنوات لاحت بوادر أمل بامكانية انتهاء عصور الإرهاب والبؤس المظلمة، مع نشوء جماعات المساعدة الذاتية والاتحادات والروابط الفلاحية والطوائف المسيحية وغيرها من التنظيمات الشعبية التي كان من شأنها أن تمهد الطريق إلى الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي. استثار مثل هذا الأفق رداً صارماً وحازماً من جانب الولايات المتحدة والدول العميلة لها حظي عموماً بتأييد الحلفاء الأوربيين، رداً قام على شن حملة واسعة من المذابح وعمليات التعذيب والأساليب البربرية العامة، رداً زرع «الخوف والرعب» في المجتمعات، رداً غرس «الإرهاب الجماعي والخوف الشامل» وأدى إلى «جعل القبول بالإرهاب أمراً مألوفاً وطبيعياً» حسب كلمات منظمة حقوق الإنسان السلفادورية الكنسية. إن المحاولات المبكرة التي بذلتها نيكاراغوا لتوجيه الموارد والثروات إلى الأكثرية الفقيرة أجبرت واشنطن على شن حرب اقتصادية وايديولوجية، بل وإلى ممارسة الإرهاب المباشر، لإنزال العقاب بالمسؤولين عن هذه الانتهاكات والمخالفات عبر تدمير الاقتصاد والحياة الاجتماعية.

ينظر الرأي الغربي المتنور إلى مثل هذه العواقب فيجدها نجاحاً بمقدار ما يتم كبح التحدي للسلطة والامتيازات وبمقدار ما يجري اختيار الأهداف اختياراً سليماً: فقتل رهبان بارزين على الملأ ليس ذكاءً، أما النشطاء الريفيون والقادة النقابيون فهم صيد مناسب ـ ومعهم بالطبع

الفلاحون والهنود والطلاب وغيرهم من الرعاع عموماً. بعيد اغتيال الرهبان اليسوعيين في السلفادور في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، نقلت الأسلاك رسالة أحد مراسلي الأسوشيتدبرس، دوغلاس غرانت ماين Douglas Grant Mine، بعنوان « مذبحة سلفادورية أخرى ولكن ضحاياها أناس عاديون هذه المرة » تحدثت عن توغل الجنود إلى أحد أحياء العمال واعتقال ستة رجال وصفّهم أمام الجدار وإطلاق النار عليهم وقتلهم مع صبي في الرابعة عشرة من عمره لاكمال العدد. كتب ماين يقول: « لم يكونوا رهباناً أو نشطاء في حركة حقوق الإنسان وبالتالي فإن موتهم مر دون أن يلفت الأنظار » ـ مثله مثل رسالته التي بقيت مدفونة. لم تكن هذه، آخر الأمر، إلا حادثة واحدة من فيض الحوادث الإرهابية الوحشية عبر موجة تفجر الوحشية القائمة على التعذيب والتدمير والاغتيالات التي امتدحها وزير الخارجية جيمس بيكر James Baker بوصفها « مناسبة تماماً » في مؤتمر صحفي عقد في اليوم التالي ـ ولم يستثر مثل هذا الكلام أي تعليق مما يشكل دليلاً آخر على مدى رسوخ قيمنا.

تخطيء رسالة ماينز Mines إذ تفترض أن من شأن اغتيال الرهبان ودعاة حقوق الإنسان أن يلفت الأنظار؛ هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة كما تأكد عبر وفرة من الوثائق على الرغم من أن أي اعتداء صارخ يقابل بالسخط باعتباره عملاً لا يتصف بالحكمة والتعقل.(٥)

وكتب مراسل أمريكا الوسطى آلان نيرن Alan Nairn يقول: « في الأسبوع الذي شهد مقتل اليسوعيين نفسه، اغتيل مالا يقل عن ثمان وعشرين مدنياً بالأسلوب ذاته. كان رئيس اتحاد عمال الأشغال المائية وزعيمة منظمة النساء الجامعيات وتسعة أعضاء في تعاونية زراعية هندية وعشرة طلاب من الجامعة . . بين الضحايا . . أضف إلى ذلك أن من شأن اجراء تحقيق جدي حول عمليات الاغتيال في السلفادور أن يقود مباشرة إلى توجيه اصبع الإتهام نحو واشنطن ».(٦) كل شيء « على ما يرام وعال العال بصورة مطلقة » وبالتالي لا حاجة للكلام أو القلق. وتستمر القصة أسبوعاً متجهماً كئيباً بعد آخر أشد سواداً.

إن المقارنة بين البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي ونظيرتها الدائرة في فلك الولايات المتحدة صارخة ومذهلة يحتاج عدم رؤيتها قدراً غير قليل من الولاء والانحياز الحقيقيين، غير أنها معروفة لدى الجميع خارج أوساط المثقفين الغربيين. يعلق أحد الكتاب في جريدة اكسلسيور اليومية المكسيكية في معرض وصفه لمدى تدهور علاقات الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، على « التضارب المدهش » بين السلوك السوفييتي تجاه البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي من جهة وبين « سياسة الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، حيث كانت نزعات التشدد والتدخل واستخدام أدوات أجهزة الدولة البوليسية النموذجية سمات تقليدية ثابتة لتصرفات واشنطن » من جهة ثانية: « ففي أوروبا يجري الربط بين الاتحاد السوفييتي وغورباتشوف من جهة وبين النضال في سبيل الحرية والسفر، في سبيل الحقوق السياسية مع احترام الرأي العام من الجهة الثانية. أما في الأمريكيتين فإن الولايات المتحدة وبوش فيتم الربط بينهما وبين حوادث القصف العشوائي للمدنيين وتنظيم فرق الموت وتدريبها وتمويلها، إضافة إلى برامج الاغتيالات

الجماعية » ـ ليست الصورة شبيهة بتلك التي تقدمها وسائل الاعلام في نيويورك وواشنطن حيث يجري التهليل للولايات المتحدة بوصفها « مصدر الهام لانتصار الديمقراطية في عصرنا » (النيوريبيليك) . (٧)

أما صحيفة بروسيسو Proceso الصادرة عن الجامعة اليسوعية في السلفادور فتقول:

« تستطيع (العملية الديمقراطية) المزعومة في السلفادور أن تتعلم أشياء كثيرة من قابلية النقد الذاتي التي تبديها الدول الإشتراكية . لو كان ليخ فاليسا Lech V alesa يقوم بعمله التنظيمي في السلفادور لكان قد اصبح من بين المفقودين المختفين ـ على أيدي رجال مدججين بالسلاح يرتدون ألبسة مدنية » ؛ أو لكان قد تبعثر أشلاء في هجوم بالمتفجرات على مركز قيادته النقابي . ولو كان الكسندر دوبتشك Alexander DuBcek سياسياً في بلدنا لكان قد اغتيل مثل هيكتور اوكويلي Héctor Oqueli [الزعيم الاشتراكي الديمقراطي الذي اغتيل في غواتيمالا على يد فرق الموت السلفادورية بشهادة الحكومة الغواتيمالية] . ولو كان أندريه زاخاروف Andrei Sakharov ينشط هنا لصالح حقوق الإنسان لكان قد واجه المصير الذي آل إليه هيربرت آنايا Herber Anaya [أحد الكثيرين الذين اغتيلوا من لجنة حقوق الإنسان المستقلة في السلفادور CDHES] . لو كان أوتا ـ سيك Ota – Sik أو فاتسلاف هافل V.Havel يقومان بتنفيذ برنامجهما الثقافي ـ الفكري في السلفادور ، لكانا قد استيقظا ذات صباح مشؤوم ، ممددين على رصيف إحدى المدن الجامعة وقد تفجر رأساهما برصاص فوج تخبوي من الجيش » . (٨)

اتسعت المقارنة في ندوة علمية حول فرص المسيحية ورسالتها عقدت بدعوة من مجلس الكنائس الأمريكي اللاتيني في سان خوسيه ، بكوستاريكا ، كما جاء في إحدى الصحف اليومية المكسيكية البارزة . عقد المشاركون في الندوة مقارنة بين التطورات الإيجابية الجارية في الإتحاد السوفييتي والبلدان التابعة له ، من جهة ،وبين الظروف السائدة في أمريكا الوسطى التي « تتسم بتدخل الولايات المتحدة بل وسيطرتها المباشرة على الحكم » من الجهة المقابلة . وفي نهاية الاجتماع أعلنت الرسالة الرعوية « الأمل ضد الأمل » وتابعت كلامها في هذا السياق لتقول : « سوف يتم تجييش ونشر جملة من القوى العسكرية والمؤسساتية والمالية والسياسية والثقافية والإعلامية إضافة إلى قوة ونفوذ بعض الكنائس اللامبالية بالمشكلات الإجتماعية ، بقدر أكبر من التصميم والعزم ، في سائر بلدان أمريكا الوسطى « مما سيرتب عواقب وخيمة بالنسبة للأكثرية المفقرة من السكان » ؛ ربما كانت الإشارة تعني الكنائس الأصولية المدعومة من الولايات المتحدة بغية صرف السكان الفقراء عن أي نضال في سبيل التخفيف من وطأة هذه الحياة التي لا معنى لها على الأرض وظروفها القاسية . إن عقد الثمانينات « كان عقداً متميزاً في المنطقة من حيث تزايد عمق الهوة واتساعها بين الأغنياء والفقراء ، عقداً اتسم بانعطافة يمينية حادة في السياسة وبهجوم محافظ شرس على الجبهة الإقتصادية . » أما هدف خطة السلام في أمريكا الوسطى فقد تركز على « اقحام الثورة النيكاراغوية في طريق الديمقراطية الليبرالية ـ الجديدة والدفاع عن حكومات معينة مثل الحكومة السلفادورية . » ولدى تحقيق هذه النتائج ستسارع النظم المدعومة من الولايات المتحدة مع سيدتها إلى « دفن المطالب » المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية . (٩)

وبعد زيارة قصيرة له إلى بلده غواتيملا عقد الصحفي الغواتيمالي جوليو غودوي Julio Goday

المقارنة نفسها. كان غودوي قد فر من البلاد قبل عام واحد بعد تعرض صحيفة لايبوكا La Epoca للنسف بأيدي ارهابيين تابعين للدولة ـ وهي عملية لم تثر أي اهتمام في الولايات المتحدة. فالتقارير الصحفية لم تتحدث عنها رغم أن الحادثة كانت معروفة جيداً. كانت وسائل الاعلام، في تلك الأيام، شديدة الإنشغال بواقع أن مجلة لابرينسا La Prensa الممولة من الولايات المتحدة والمتحالفة علناً مع القوى التي تديرها الولايات المتحدة وتهاجم نيكاراغوا، كانت قد اضطرت لأن تحتجب مرة واحدة بسبب نقص الورق، بسبب هذا الانتهاك الخطير الذي افضى إلى صدور طوفان من الإنتقادات اللاذعة الموجهة إلى النظام التوتاليتاري الشمولي المستبد في نيكاراغوا. وفي مواجهة هذه الجريمة النكراء وانشغالهم بها لم يكن بوسع المعلقين الغربيين أن يلاحظوا قيام الأجهزة الأمنية المدعومة من الولايات المتحدة باخراس ذلك الصوت المستقل الصغير الوحيد في غواتيمالا بأسلوبها المعهود. ليست هذه إلا قصة أخرى تلقي الضوء على الاحتقار الكامل والشامل لحرية الصحافة في الأوساط الغربية، هذا الاحتقار الذي يتجلى أيضاً في الصمت الذي يرافق التدمير العنيف للصحافة السلفادورية المستقلة تحت كابوس ارهاب الدولة، والإغلاق الروتيني للعديد من الصحف بذرائع سخيفة إضافة إلى اعتقال وتعذيب عدد كبير من الصحفيين في المناطق التي تحتلها اسرائيل، بل وفي اسرائيل بالذات أحياناً، واقتحام المكاتب الرئيسة لإحدى شبكات الإذاعة الكبرى في كوريا الجنوبية من قبل شرطة مكافحة الشغب لاعتقال زعيم اتحاد العمال بتهمة تنظيمه للاحتجاجات العمالية، مع غير ذلك من مسلسل مثل هذه المساهمات في قضية النظام والسلوك الجيد. (١٠)

كتب غودوي يقول: « إن الأوروبيين الشرقيين أسعد حظاً من أهالي أمريكا الوسطى من نواح معينة. ففيها قد تلجأ الحكومة المفروضة على براغ من موسكو إلى تحقير دعاة الإصلاح واذلالهم، فإن الحكومة المصنوعة في واشنطن لحكم غواتيمالا لن تتردد في قتلهم. إنها ما زالت تفعل ذلك وتتابع عملية اشبه بالإبادة الجماعية حصدت أرواح أكثر من مئة وخمسين ألف ضحية . . . [فيما تطلق عليه لجنة العفو الدولية] اسم برنامج حكومي للاغتيالات السياسية ». ويروي الصحفي أن ذلك هو « التفسير الرئيس لطابع غياب الخوف عن الانتفاضة الطلابية الأخيرة في براغ: فالجيش التشيكوسلوفاكي لا يطلق النار ليقتل . . . أما في غواتيمالا، ناهيك عن السلفادور، فإن الإرهاب العشوائي هو الأسلوب المفضل لمنع النقابات والإتحادات العمالية والروابط الفلاحية من البحث عن مخرج » ـ ولضمان بقاء الصحافة خانعة تحت تهديد الاستئصال، حتى لا يبقى الليبراليون الغربيون بحاجة إلى الإنشغال بمسالة الرقابة في « الديمقراطيات الناشئة » التي يكثرون من امتداحها والتهليل لها. ثمة « اختلاف هام في الطبيعة بين الجيشين وبين أساتذة الجيشين الأجانب ». ففي البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي يكون « الجيش بعيداً عن السياسة وخاضعاً للحكومة الوطنية »، أما في البلدان الدائرة في فلك الولايات المتحدة فإن « الجيش هو السلطة » يفعل ما تدرب على فعله عبر عقود من الزمن على يدي الأستاذ الأجنبي. « يميل المرء إلى الاعتقاد بأن بعض الناس في البيت الأبيض يعبدون آلهة قبائل الأزتيك إذ يقدمون لها قرابين من دماء وأرواح أبناء أمريكا الوسطى ».

فهؤلاء الناس ـ المقيمون في البيت الأبيض ـ دعموا في كل من السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا قوى « تستطيع بسهولة أن تضاهي جهاز السكيوريتاته Securitate (مخابرات أمن الدولة) لدى تشاوتشيسكو وأن تفوقه في مسابقة الحصول على أكبر جوائز القسوة والوحشية في العالم ».

يورد غودوي كلام أحد الدبلوماسيين الأوروبيين وقد قال: « ما لم يبادر الأمريكان إلى تغيير موقفهم من المنطقة، لن يكون ثمة أي مجال هنا للحقيقة أو للأمل ». ولا مجال، بالتأكيد، للاعنف والمحبة.

سيتعين عليك أن تبذل كثيراً من الجهد والعرق للاهتداء إلى مثل هذه الحقائق البدهية في التعليقات الصادرة في الولايات المتحدة، أو في الغرب عموماً، لأنها تعليقات تفضل معظم الأحيان إيراد مقارنات لا معنى لها (وإن كانت متباهية) بين أوربا الشرقية وأوربا الغربية. كما أن الكارثة الفظيعة التي عاشتها الرأسمالية في العقد الماضي لا تشكل واحداً من موضوعات الخطاب المعاصر ـ وهي كارثة درامية في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق التابعة للغرب الصناعي، في « العالم الثالث الداخلي » في الولايات المتحدة، وفي « القمامات المصدرة » في أوربا. وكذلك ليس محتملاً أن نعثر على ما يشير إلى أي قدر من الإهتمام بالحقيقة التي يصعب تجاهلها والتي تؤكد أن قصص النجاحات الإقتصادية تنطوي وبصورة نموذجية على نوع من التنسيق المحكم بين الدولة والمجمعات المصرفية ـ الصناعية، الذي يشكل دليلاً إضافياً على انهيار النظام الرأسمالي في السنوات الستين الماضية وتدهوره. أما الجهة الوحيدة التي يجب اخضاعها لقوى السوق الحرة الرأسمالية المدمرة فهي العالم الثالث، بما يؤمن نهب هذا العالم واستغلاله بقدر أعلى من الكفاءة من جانب الأقوياء.

إن أمريكا الوسطى، لا أوربا الشرقية، هي التي تمثل النموذج التاريخي. ذلك هو التصحيح الذي تستدعيه ملاحظة هيوم. وبعد الاعتراف بهذه الحقيقة يبقى صحيحاً وهاماً أيضاً، أن الحكم يقوم نموذجياً على اشكال وأنماط من الخضوع والخنوع لا تنحط إلى مستوى استخدام القوة والعنف، حتى في حال توفرهما كملاذ أخير.

٢ ـ القطيع الحائر ورعاته

في الفترة المعاصرة تم احياء رؤية هيوم وتطويرها ولكن مع إحداث تجديد حاسم عليها: فعملية التحكم بالفكر أكثر اهمية بالنسبة للحكومات التي تكون حرة وشعبية مما بالنسبة لدول استبدادية ودكتاتورية عسكرية. إن المنطق واضح وضوح الشمس. فأية دولة استبدادية تستطيع أن تخضع عدوها الداخلي بالقوة، ولكن ما إن تفقد الدولة هذا السلاح حتى تدعو الحاجة إلى وسائل أخرى لمنع الجماهير الجاهلة من التدخل في الشؤون العامة التي ليست من مهماتها. تستحق هذه السمات البارزة للثقافة السياسية والفكرية الحديثة معاينة أعمق.

برزت مشكلة « الزام الجمهور بحدوده » مع بروز ما يطلق عليه أحد المؤرخين اسم « التفجر الكبير الأول للفكر الديمقراطي في التاريخ » أي الثورة الإنجليزية في القرن السابع

عشر.(١١)

إن يقظة عامة الناس هذه هي التي طرحت مسألة كيفية احتواء التهديد أو الخطر.

كان الناس المحترمون يعتبرون الأفكار التحررية لدى الديمقراطيين الجذريين (الراديكاليين) أفكاراً مثيرة للسخط. فهذه الأفكار كانت تدعو إلى التعليم الشامل، إلى الرعاية الصحية المضمونة، وإلى اسباغ الصفة الديمقراطية على القانون الذي وصفه أحدهم بأنه ثعلب بين الفقراء الذين هم أشبه بطيور الاوز: إنه ينتف ريشها ويلتهمها طعاماً له». وقد قام الديمقراطيون بصياغة نوع من «اللاهوت التحرري» الذي، كما قال أحدهم غاضباً، كان يغرس «المبادىء الهدامة في نفوس الناس» ويهدف إلى «إثارة الحشد الشرير من الرعاع ... ضد كل النبلاء والشرفاء في المملكة، إلى جرهم إلى روابط وجمعيات يأتلفون فيها ... ضد جميع اللوردات والأعيان والوزراء والمحامين والناس الأغنياء المسالمين» (المؤرخ كليمنت ووكر Clement Walker). أما الرعب الاستثنائي فقد اثاره أولئك المبشرون الجوالون والوعاظ النشيطون الذين راحوا يدعون إلى الحرية والديمقراطية، أولئك المحرضون الذين دأبوا على إثارة الرعاع، وأولئك الطابعون الذين بدؤوا يصدرون المنشورات والكراريس التي تثير الشكوك والأسئلة حول السلطة وألغازها. وقد حذر ووكر قائلاً:

«يستحيل أن يوجد شكل من أشكال الحكم بدون أن يكون منطوياً على أسراره وألغازه المناسبة». ولا بد من «اخفاء هذه الأسرار والألغاز» عن الناس العاديين من العامة: «إن الجهل، والاعجاب المنبثق من الجهل، هما أبوا الولاء والطاعة المدنيين»، كما جاء على لسان المفتش الأكبر في إحدى روايات دوستويفسكي. قام الديمقراطيون الرايدكاليون بـ «فضح أسرار الحكم وألغازه جميعاً ... ورميها أمام الرعاع (كاللآلىء أمام الخنازير)» ويتابع ووكر ليقول: «مما جعل الناس شديدي الفضول والغطرسة يستحيل عليهم أن يجدوا لديهم ما يكفي من التواضع للخضوع لأي حكم مدني». وأشار معلق آخر بغضب إلى أن «وقوف الشعب على حقيقة مدى قوته الخاصة» أمر بالغ الخطورة. فالرعاع لم يكونوا يريدون أن يحكموا من قبل الملك أو البرلمان بل من جانب «مواطنين مثلنا يعرفون حاجاتنا». وراحت منشورات دعاة الديمقراطية تشرح وتقول: «لن يصلح العالم طالما أن الفرسان والنبلاء هم الذين يصوغون قوانيننا؛ إنهم اختيروا لا لشيء إلا لزرع الخوف وممارسة الاضطهاد ضدنا، وهم لا يعرفون شيئاً عن آلام الشعب وعذابات الناس».

وبطبيعة الحال فإن هذه الآراء أفزعت النوعية المثلى من الناس فزعاً شديداً. كان هؤلاء الناس المحترمون يريدون أن يعطوا الشعب حقوقاً ولكن في حدود المعقول وعلى أساس المبدأ الذي يقول «حين نذكر الشعب لا نعني تلك الكتل المضطربة المشوشة من الناس». وبعد الحاق الهزيمة بالديمقراطيين علق جون لوك John Locke قائلاً إن علينا أن نلقن «العمال المياومين والمهندسين، العوانس والحلابات» ما يتعين عليهم أن يؤمنوا به؛ «لا تستيطع الأكثرية أن تعرف وبالتالي يجب عليها أن تؤمن».(١٢)

مثله مثل جون ميلتون John Milton وغيره من أنصار الحرية المدنية في تلك المرحلة، كان لدى لوك Locke تصور محدود جداً عن حرية التعبير. فدستور كارولاينز Carotines الأساسي عنده حرم

أولئك الذين « يتفوهون في اجتماعهم الديني بأي شيء ينطوي على عدم احترام الحكومة أو الحكام أو الاثارة ضدهما، أو يتعلق بشؤون الدولة ». غير أن الدستور ضمن حرية « الآراء التأملية في الدين » دون ضمانها بالنسبة للآراء السياسية. يعلق ليونارد ليفي Leonard Levy قائلاً: « لم يكن لوك مستعداً حتى لتمكين الناس من مناقشة أية قضايا عامة ». وتضمن الدستور إضافة إلى ذلك أن « سائر أشكال التعليقات والمكاشفات فيما يخص أياً من أجزاء هذا الدستور أو أياً من القوانين العامة والخاصة في الكارولاينز، محظورة حظراً مطلقاً ». ولدى صياغته للأسباب التي تدعو البرلمان إلى إنهاء الرقابة في ١٦٩٤، لم يدافع لوك عن حرية التعبير أو الفكر بل اكتفى بسوق اعتبارات من شأنها أن تلحق الضرر بالمصالح التجارية.(١٣) وبعد التغلب على خطر الديمقراطية وبعثرة الحشود المؤيدة للتحرر من الرعاع سُمح للرقابة بأن تأخذ غفوة في انجلترا إذ أن « صانعي الرأي . . . باتوا يراقبون أنفسهم. ولم يعد شيء يفزع أصحاب الملكية يستطيع الوصول إلى المطبعة، » كما يقول كريستوفر هيل Christopher Hill. ففي نظام ديمقراطي قائم على رأسمالية الدولة يؤدي وظيفته بصورة جيدة كما هي حاله في الولايات المتحدة، ما يمكن أن يرعب أصحاب الملكية يتم عموماً ابقاؤه بعيداً عن أنظار الجمهور ـ بقدر مذهل تماماً من النجاح في بعض الأحيان.

إن لمثل هذه الآراء بما فيها العقيدة المشؤومة للوك التي تقول بضرورة حرمان الناس من حق حق مناقشة القضايا العامة، وفرة من الأصداء حتى يومنا هذا. فعقيدة لوك هذه تبقى مبدأ أساساً لدى مجموعة الدول الديمقراطية، يجري تطبيقها الآن عبر جملة من الوسائل المختلفة والمتنوعة بغية حماية العمليات التي تقوم بها الدولة من العيون المدققة والفاحصة للجمهور: حفظ الوثائق في ملفات سرية تحت الستار الزائف على الأغلب للحرص على الأمن القومي، العمليات السرية، وتدابير أخرى لمنع وصول الجمهور الشرير من الرعاع إلى الحلبة السياسية. ومثل هذه الأساليب تكتسب قوة جديدة بصورة نموذجية في ظل نظام الرجعيات الدولتية من النمط الريغاني ـ التاتشري. والأفكار ذاتها تشكل المهمة والمسؤولية الحرفيتين الأساسيتين لفئة المثقفين والعاملين في ميدان الفكر: وضع اطار السجل التاريخي المتصور ورسم صور العالم المعاصر بما ينسجم مع مصالح الأقوياء لضمان بقاء الجمهور، بعد تدويخه وإرباكه وتشويشه بالصورة المطلوبة، محصوراً بمكانه المحدد وفي اطار وظيفته المعينة.

في خمسينات القرن السابع عشر استطاع مؤيدو البرلمان والجيش ضد الشعب أن يبرهنوا بسهولة استحالة الثقة بالرعاع. ظهرت هذه الاستحالة من عواطف الرعاع الملكية المتبقية ومن تردد هذا الرعاع ازاء وضع شؤونه بأيدي السادة والجيش اللذين كانا « الشعب الحقيقي » ـ وإن ظل الشعب، جراء غبائه، مصراً على عدم الموافقة. فكتلة الشعب ليست إلا « جمهرة طائشة » « وحوشاً بأشكال بشرية ». لا بد من قمعهم، تماماً كما لا بد من « انقاذ حياة أي مجنون أو شخص منحرف وشاذ ولو رغم أنفه وضد إرادته ». إذا كان الشعب مجموعة « من الأشرار والفاسدين » الذين يسعون إلى « تسليم مواقع النفوذ والثقة لأناس أوغاد غير جديرين، فإنه ـ أي الشعب ـ ملزم بالتخلي عن صلاحيته وحقه، لهذا السبب، لأولئك الأخيار وإن لم يكونوا سوى أقلية

صغيرة ». (١٤)

وهذه القلة من الأخيار قد تكون مجموعة أرباب العمل أو الصناعيين، او الحزب الطليعي واللجنة المركزية، أو فئة المثقفين التي توصف بـ « الخبرة » لأنها تتولى مهمة صياغة اجماع الأفواه (إذا ترجمنا احدى رؤى هنري كيسنجر). (١٥) فالمثقفون هؤلاء يديرون امبراطوريات البيزنس والمؤسسات الايديولوجية والبنى السياسية، أو يخدمونها على مستويات مختلفة. تتركز مهمتهم على رعي القطيع الحائر وابقاء الجمهرة الطائشة المستهترة في حالة من الخنوع المضمر من أجل حجب الآفاق المرعبة للحرية وتقرير المصير.

كانت أفكار مماثلة قد اجتُرحت مع انطلاق المكتشفين الاسبان إلى ما يدعوتزفيتان تودوروف Tzvetan Todorov « أكبر عملية ابادة جماعية في تاريخ الجنس الانساني » بعد قيامهم بـ « اكتشاف أمريكا » قبل خمس مئة سنة. برر الاسبانيون أعمالهم الارهابية والقمعية على أساس أن السكان الأصليين ليسوا« أهلاً لأن يحكموا أنفسهم؛ فمثلهم مثل المجانين بل والوحوش البرية والحيوانات نظراً لأن طعامهم ليس أفضل أو أنسب من طعام الوحوش » وغباءهم « أشد بكثير من غباء الأطفال والمجانين في البلدان الأخرى » (البروفسور واللاهوتي فرانسيسكودي فيتوريا Fransisco del Vitoria، » أحد قمم النزعة الانسانية الاسبانية في القرن السادس عشر). لذا فإن التدخل أمر مشروع » من أجل ممارسة حقوق الوصاية » كما يقول تودوروف لدى تلخيصه التراث الفكري الأساسي لفيتوريا. (١٦)

حين تولى الانجليز المتوحشون أمر القيام بالمهمة بعد بضع سنوات، بادروا، بالطبع، إلى تبني الموقف نفسه مع التركيز على ترويض الذئاب المقنعين بأقنعة بشرية حسب وصف جورج واشنطن للأشياء التي اعترضت سبيل تقدم الحضارة والمدنية والتي كان لا بد من استئصالها لمصلحتها هي بالذات. فالمستعمرون الانجليز كانوا قد عالجوا « المتوحشين » الكلتيين بالطريقة ذاتها، مثلاً، حين قام اللورد كومبرلاند Lord C umberlan المعروف بـ « الجلاد » بتحويل المرتفعات الاسكوتلندية إلى أرض يباب قبل الانتقال إلى استئناف مهنته ـ مهنة الجلد والذبح ـ في أمريكا الشمالية. (١٧)

وبعد مئة وخمسين سنة كان أخلاف أولئك وأحفادهم قد طهروا أمريكا الشمالية من هذه الآفة الأصلية (السكان الأصليين) بعد أن نجحوا في اختزال عدد المجانين من عشرة ملايين إلى مئتي ألف حسب بعض أحدث التقديرات، وحولوا أنظارهم إلى جهات أخرى بغية تمدين الوحوش البرية في الفلبين. فالمقاتلون الهنود الذين كلفهم رئيس الجمهورية ماك كينلي Mc Kinley بمهمة « تعميد » (عملية التحويل إلى الديانة المسيحية) و« ترقية » (رفع مستوى) هذه المخلوقات البائسة خلّصوا الجزر المحررة من مئات الألوف من هذه المخلوقات وعجّلوا بعملية صعودها إلى السماء. هؤلاء أيضاً كانوا ينقذون « مخلوقات ضالة » من شقائها عن طريق « ذبح المواطنين الأصليين وفق الأسلوب الانجليزي » كما وصفت الصحافة النيويوركية مسؤوليتهم الصعبة المفعمة بالألم مضيفة أن علينا أن نقبل بـ « المجد الموحل الكامن في القتل الجماعي حتى يكونوا قد تعلموا

كيف يحترمون أسلحتنا »، للانتقال بعد ذلك إلى « المهمة الأصعب المتمثلة في جعلهم يحترمون نوايانا ومقاصدنا ».(١٨)

ذلك هو المسار الذي أخذه التاريخ بخطوطه العامة لدى قيام طاعون الحضارة الأوروبية بتدمير الجزء الأكبر من العالم.

وعلى الجبهة الداخلية كانت المشكلة المستمرة والدائمة قد صيغت صياغة بسيطة وواضحة من قبل المفكر السياسي في القرن السابع عشر مارتشامونت نيدهام Marchamont Nedham الذي كتب يقول إن من شأن مقترحات الديمقراطيين الراديكاليين أن تفضي إلى « ايصال جهلة، لا علم لهم ولا ثروة، إلى موقع السلطة ». « فالجمهور المنطلق من قناعاته الذاتية »، إذا أصبح حراً، سيقوم بانتخاب « الأشد انحطاطاً من بين الناس » ممن سيتركز همهم على « حَلْب وتفريغ جيوب الأغنياء »، سائرين على « الطريق الممهد الموصل إلى جميع الملذات والموبقات والشرور وصولاً إلى الفوضى والاضطراب »(19)هذه المشاعر هي القطع النقدية المتداولة عموماً في الخطاب السياسي والثقافي الحديث؛ وقد زادت من رواجها وشعبيتها مع نجاح النضالات الشعبية عبر القرون، في مضاعفة قدرتها على تحقيق مقترحات الديمقراطيين الراديكاليين مما فرض اجتراح المزيد والمزيد من الوسائل الأكثر حذلقة وتطوراً في سبيل اختزال المحتوى الجوهري لتلك المقترحات.

تبرز مثل هذه المشكلات بانتظام في أزمات الفوضى وعهود الصراعات الاجتماعية. فبعد الثورة الأمريكية كان لا بد من تلقين أعداد كبيرة من المزارعين المستقلين والمتمردين، عن طريق القوة، درس عدم جواز أخذ المثل العليا الواردة في منشورات ١٧٧٦ مأخذ الجد. لا يجوز أن يتمثل عامة الناس بمواطنين عاديين مثلهم، مواطنين يعرفون أوجاعهم، بل بأسياد محترمين، بتجار مرموقين بمحامين معروفين وبآخرين يتمتعون بالنفوذ الخاص ويدافعون عنه.

يقول ادموند مورغان Edmund Morgan في أحد تعليقاته إن جيفرسون Jefferson وماديسون Madison كانا مؤمنين بضرورة بقاء السلطة بأيدي « الارستقراطية الطبيعية، بأيدي أناس مثلهم » مستعدين لأن يدافعوا عن حقوق الملكية ضد « ارستقراطية » هاملتون Hamilton« الكرتونية » وضد الفقراء؛ كانا ـ جيفرسون وماديسون ـ يعتبران العبيد والمتسولين الفقراء والمشردين والعمال البائسين، خطراً دائم الحضور على الحرية كما على الملكية ».(٢٠) فالعقيدة المسيطرة والسائدة التي عبر عنها الآباء المؤسسون الأوائل تقول إن « الناس الذين يتملكون البلد هم الذين يتعين عليهم أن يحكموه » (جون جاي John Jay). إن صعود الشركات في القرن التاسع عشر والبنى القانونية المجترحة لمنحها حق الهيمنة على الحياة الخاصة والعامة، دشّن انتصار الخصوم الاتحاديين للديمقراطية الشعبية بشكل جديد وقوي.

في مناسبات غير نادرة تضع النضالات الثورية سائر الطامحين إلى السلطة والطامعين بها بعضهم ضد بعضهم الآخر وإن كانوا موحدين في معارضة التوجهات والتيارات الديمقراطية الراديكالية المتجذرة في صفوف عامة الناس. فبعيد استلامها لزمام الدولة في ١٩١٧ ، سارع لينين وتروتسكي إلى تفكيك أجهزة الرقابة الشعبية بما فيها مجالس المصانع والسوفيتات، على طريق ردع

التوجهات الاشتراكية والتغلب عليها. لم يعتبر لينين، وهو الماركسي الملتزم الأورثوذكسي، الاشتراكية خياراً قابلاً للتطبيق في تلك البلاد المتخلفة غير المتطورة تطوراً كافياً؛ وحتى أيامه الأخيرة ظل مقتنعاً بالفكرة التي تقول بأن «حقيقة الماركسية الأولية هي أن انتصار الاشتراكية يتطلب الجهود المشتركة للعمال في عدد من البلدان المتقدمة»، ولا سيما ألمانيا بشكل خاص.(٢١) لقد وصف جورج أورويل George Orwell في كتابه Homage to Catalonia الذي بدا لي باستمرار أعظم مؤلفاته، سيرورة مماثلة في اسبانيا حيث توحد الفاشيون والشيوعيون والنظم الديمقراطية الليبرالية في معارضة الثورة التحررية والتحريرية التي طغت على معظم أجزاء اسبانيا ولم تلتفتوا إلى الصراع على الغنائم إلا بعد قمع القوات الشعبية بأمان. ثمة كثرة من الأمثلة، متأثرة، في الغالب، بارهاب القوى العظمى وعنفها.

وهذا صحيح بشكل خاص في العالم الثالث. فالهاجس الدائم الذي يشغل أذهان النخب الغربية يكمن في أن المنظمات الشعبية قد تفلح في ارساء أساس ديمقراطية ذات معنى واصلاحات اجتماعية حقيقية مما يشكل تهديداً لامتيازات أصحاب هذه الامتيازات. فأولئك الذين يسعون إلى «رفع الرعاع وجمهور الأوغاد» ومن ثم «جرهم إلى روابط وجمعيات تؤلف بينهم» ضد «الناس المحترمين الموصوفين» لابد، لهذا السبب، من قمعهم أو استئصالهم. وليس مستغرباً بعد أن يكون اغتيال رئيس الأساقفة روميرو Romero أمراً ضرورياً وواجباً ملزماً بعيد مطالبة الرئيس كارتر بالحاح بتعليق المساعدات العسكرية المقدمة إلى الطغمة الحاكمة التي، كما حذر، ستستخدمها - أي المساعدات - من أجل «زيادة حدة الظلم والقمع ضد منظمات الشعب» التي تناضل «في سبيل احترام أبسط الحقوق الانسانية الأساسية».

كان رئيس الأساقفة (روميرو) قد وضع اصبعه على المشكلة التي يتعين التغلب عليها بالذات، مهما كانت التوريات والحجج الملوية والمقحمة المستخدمة في سبيل اخفاء الحقيقة. لذا فإن مطالبته بـ «ضمانات» تكفل بأن حكومة الولايات المتحدة «لن تتدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة، عبر ضغوط عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية أو غيرها، في تحديد قدر الشعب السلفادوري ومصيره» قوبلت بالرفض عبر تقديم الوعود بأن المساعدات المقدمة للطغمة العسكرية سوف يعاد تقويمها إذا ثبت أن هذه المساعدات «يساء استخدامها». اغتيل رئيس الأساقفة والتفتت أجهزة الأمن إلى مهمة سحق تنظيمات الشعب بأحط الأساليب الوحشية بدءاً بمذبحة ريو سمبل Rio Sumpul، تحت قناع وسائل الاعلام الموالية.

من غير المستغرب أيضاً أن ادارة حقوق الانسان لن ترى «اي سوء استخدام» مع تصاعد القمع الوحشي، إلا في حالات نادرة مثل حالة تعرض العاملات الامريكيات في الكنيسة للاغتصاب والتعذيب والاغتيال، بغية توفير التغطية اللازمة. كما ليس غريباً أن تبدي وسائل الاعلام والرأي العام المثقف قدراً كبيراً من الغفلة أو التغافل ازاء اغتيال رئيس الأساقفة (عملية الاغتيال هذه لم تستحق ولو مقالاً افتتاحياً واحداً في النيويورك تايمز)، أن يتم اخفاء التواطؤ بين القوات المسلحة والحكومة المدنية التي أقامتها الولايات المتحدة غطاء لأعمالها الضرورية، أن يجري

كبت التقارير الصادرة عن مختلف الجماعات الكنسية والمهتمة بحقوق الانسان كما عن بعثة من الكونغرس، حول تصاعد الارهاب، بل وأن يتم حتى التظاهر بـ « عدم توفر أي دليل فعلي على أن معظم الضحايا السياسيين المقدر عددهم بعشرة آلاف انسان في عام ١٩٨٠ كانوا ضحايا القوات الحكومية أو القوات غير النظامية المرتبطة بها والتابعة لها » (واشنطن بوست)(٢٢)

عندما يتعين القيام بعمل ما نصبح ملزمين بمشاغلته دونما عواطف وحساسيات فحقوق الانسان والاهتمام بها شيء جميل عندما يكون استخدامها كأسلحة ايديولوجية لضرب الأعداء أو لاستعادة الايمان الشعبي بنبل الدولة أمراً ممكناً. غير أن على هموم حقوق الانسان هذه ألا تدس أنفها في الأمور الجدية مثل تفريق وسحق الرعاع الشرير المؤلف من الأوغاد لمنع هؤلاء من تشكيل روابط وجمعيات ضد مصالح الناس المحترمين الذين تجري الدماء الزرقاء في عروقهم، ضد خيرة البشر.

تجلى الالتزام المخلص بالارهاب الضروري نفسه بعد عقد من الزمن، في آذار ١٩٩٠ ، لدى احياء ذكرى اغتيال رئيس الأساقفة في السلفادور بحفلات تأبينية مؤثرة دامت ثلاثة أيام. نقلت أسلاك البرق رسالة تقول: « احتشد الفقراء والمتواضعون والمؤمنون المخلصون بالألوف » لتكريم ذكراه في قداس جنائزي أقيم في الكاتدرائية التي شهدت حادث اغتياله؛ امتلأت الساحة العامة والشوارع القريبة بعد مسيرة تقدمها ستة عشر راهباً، ثلاثة منهم من الولايات المتحدة. اقترحت الكنيسة السلفادورية رسمياً تكريس رئيس الأساقفة روميرو قديساً ـ للمرة الأولى في التاريخ منذ اغتيال توماس آبيكيت Thomas à Becket على المذبح قبل ثمان مئة سنة. نشرت امريكاز واتش Americas Watch تقريراً عن العقد المشين، عقد الثمانينيات، المحدد تحديداً ذا دلالة رمزية « بهذين الحدثين ـ اغتيال رئيس الأساقفة رميرو في ١٩٨٠ وذبح اليسوعيين في ١٩٨٩ » ـ مما يقدم « شهادة بالغة القسوة ضد الحكام الحقيقيين للسلفادور مؤكدة أن هؤلاء الحكام لم يتغيروا قط » بل هم أناس « مازالوا » يعتبرون « قتل الرهبان خياراً مفضلاً » لأنهم « بكل بساطة لا يريدون أن يسمعوا النداءات الداعية إلى التغيير والعدالة في بلد يكاد يكون محروماً تماماً من كليهما ». وقال رئيس الأساقفة الجديد، خليفة روميرو، آرتورو ريفيرا ي داماس Arturo Rivera Y Damas، في موعظته التأبينية: « لقد تم اسكاته بالقوة لأنه كان صوتاً لمن ليس لهم صوت ». (٢٣)

يبقى الضحايا بلا صوت، كما يبقى رئيس الأساقفة محكوماً بالصمت. لا أحد من كبار موظفي حكومة كريستياني Cristiani أو من حزبه (ARENA) حضر القداس، بل ولم يحضره زعيمها روبيرتو داو بويّسون Roberto d'Aubouisson الذي يعتبر مسؤولاً عن جريمة الاغتيال بالتنسيق مع قوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة. كذلك لفتت حكومة الولايات المتحدة هي الأخرى الأنظار بغيابها. مرت هذه المناسبة التي جرت في السلفادور دون أن تثير أي اهتمام ذي شأن في البلد الذي يموّل ويدرب القتلة؛ كما أن الحفلات التأبينية التي جرت في الولايات المتحدة ظلت غائبة عن أنظار الصحافة القومية. (٢٤)

لا حاجة لأي مزيد من الانزعاج، على أية حال ـ إذا افترضنا وجود شيء منه الآن. فهذا

سيكون هو التكريم الديني العام الأخير لروميرو خلال عقود من الزمن لأن عقيدة الكنيسة تحظر تكريم المرشحين للقداسة. إن الاستياء من اغتيال توماس آبيكيت Thomes à Becket أجبر الملك هنري الثاني Henry II الذي اعتبر مسؤولاً بصورة غير مباشرة، على التوبة تكفيراً عن الذنب عند ضريح القديس. سننتظر طويلاً قبل أن نرى تكراراً مناسباً للمشهد؛ لعل هذا دليل آخر على التقدم الذي حققته الحضارة.

ينطوي تهديد التنظيم الشعبي للامتيازات بذاته على ما يكفي من الواقعية. وما هو أسوأ من ذلك أن «الفساد قد ينتشر ويتسع»، حسب تعابير قاموس النخب السياسية؛ قد ينطوي أي تطور مستقل على تأثير مشجع قابل على دغدغة جروح الناس وأوجاعهم. وكما قيل من قبل، فإن وثائق الداخلية، بل وحتى السجلات العامة، تكشف النقاب عن أن أحد الهواجس المحركة لمخططي الولايات المتحدة كان، وما زال متركزاً على الخوف من امكانية انتشار «الفيروس» الذي من شأنه أن «يصيب» أقاليم أخرى اضافيه بـ «العدوى».

لاجديد تحت الشمس. فرجالات الدولة الأوربيون كانوا قد خافوا من أن الثورة الأمريكية قد «تفعل فعلها وقد تمنح رسل الفتنة قوة جديدة» (ميترنيخ Metternich) وقد تؤدي إلى نشر «عدوى المبادىء الشريرة الهدامة وعدوانيتها» مثل «المبادىء الجمهورية المقرفة والمبادىء الداعية إلى الحكم الشعبي الذاتي»، كما حذر أحد دبلوماسيي القيصر. وبعد قرن من الزمن جرى انقلاب في الأدوار. عبّر وزير خارجية وودرو ويلسون W. Wilson، روبرت لانسينغ Robert Lansing عن الخوف من أن انتشار مرض البلشفية من شأنه أن يؤدي إلى «هيمنة الجماهير الجاهلة والعاجزة من البشرية على الكرة الأرضية»، وتابع لانسينغ يقول: إذا كان البلاشفة يخاطبون ويتعاطفون مع «بروليتاريا البلدان كلها، مع الجهلة والمرضى عقلياً، ممن يُدعون استناداً إلى أعدادهم الكبيرة إلى أن يصبحوا سادة ... فإن خطراً حقيقياً ماثل أمامنا متجسداً في سيرورة من الاضطرابات الاجتماعية الشاملة للعالم من أوله إلى آخره». إن الديمقراطية هي التهديد المخيف والمرعب مرة أخرى. حين ظهرت مجالس الجنود والعمال لفترة قصيرة على المسرح الألماني، خاف ولسون من أن هذه المجالس ستوحي بأفكار خطرة بين صفوف «الزنوج الأمريكان [الجنود] العائدين من الخارج». وكان ويلسون قد سمع عن خادمات وغسالات زنجيات بتن يطالبن بأجور أعلى ويقلن إن «المال هو لي بمقدار ما هو لك أنت». وقد يتعين على رجال الأعمال أن يتكيفوا مع مشاركة عدد من العمال في مجالس المديرين من بين الكوارث الأخرى المرعبة إذا لم يتم استئصال الفيروس البلشفي.

عبر أخذ هذه العواقب الخطيرة بنظر الاعتبار جرى تبرير الغزو الغربي للاتحاد السوفيتي على أساس أنه عمل دفاعي ضد «تحدي الثورة ... لبقاء النظام الرأسمالي بالذات». (جون لويس غاديس John Lewis Gaddis). وما من شيء أكثر طبيعية من أن يتسع الدفاع عن الولايات المتحدة ويمتد من غزو الاتحاد السوفيتي إلى ساحة ويلسون الحمراء في الولايات المتحدة. وكما قال لانسينغ لا بد من استخدام القوة لمنع «قادة الأفكار البلشفية والفوضى» من التقدم على طريق «التنظيم

والتلقين ضد شكل الحكم في الولايات المتحدة »، ويتعين على الحكومة ألا تسمح « لهؤلاء المتعصبين بالتمتع بالحرية التي يسعون الآن لتدميرها ». نجحت عملية القمع التي أطلقتها ادارة ويلسون في نسف السياسة الديمقراطية، في ضرب الاتحادات والنقابات، في الاجهاز على حرية الصحافة، وفي القضاء على الفكر المستقل، بما يخدم مصالح سلطة الشركات والمجمّعات وأجهزة الدولة الممثلة لتلك المصالح، وذلك كله بموافقة وسائل الاعلام والنخب عموماً، وباسم الدفاع ضد الأكثرية المؤهلة من « الجهلة والمرضى عقلياً ». تكررت القصة نفسها بمعظم جوانبها بعد الحرب العالمية الثانية تحت ذريعة الخطر السوفيتي مرة أخرى، ومن أجل استعادة الخضوع للحكام في حقيقة الأمر.(٢٥)

كثيراً ما يجري اغفال مدى عمق وتجذر احتقار الديمقراطية في الثقافة النخبوية ومدى ما تثيره هذه الديمقراطية من رعب.

لدى انبعاث الحياة السياسية والفكر المستقل في الستينات، عادت المشكلة إلى البروز مرة أخرى فكان رد الفعل هو هو. فاللجنة الثلاثية التي جمعت الصفوة النخبوية الليبرالية في كل من أوربا واليابان والولايات المتحدة حذرت من « أزمة ديمقراطية » وشيكة إذ بدأت قطاعات من الجمهور تسعى إلى ولوج ميدان السياسة. وكان « الإسراف في الديمقراطية » يشكل تهديداً لحكم الفئات النخبوية صاحبة الامتيازات المطلقة ـ عبر ما يعرف باسم « الديمقراطية » في اللاهوت السياسي. كانت المشكلة هي نفسها المشكلة المعهودة: راح الرعاع يحاولون ترتيب شؤونهم الخاصة عبر تحقيق السيطرة على مجموعاتهم وممارسة الضغوط في سبيل الحصول على مطالبهم السياسية. كانت ثمة محاولات تنظيمية بين الشبيبة، بين الأقلية القومية، في صفوف النساء، لدى النشطاء في الحركة الاجتماعية، وغيرهم وغيرهم، شجعتها ودفعت بها إلى الأمام نضالات الجماهير المجربة في أماكن أخرى من أجل الحرية والاستقلال، لا بد من المزيد « من الاعتدال في الديمقراطية »، حسب رأي اللجنة الثلاثية إياها، بل وقد تدعو الضرورة إلى العودة لتلك الأيام التي كان فيها « ترومان قادراً على حكم البلاد بالتعاون مع عدد قليل نسبياً من محامي وصيارفة الوول ستريت » كما قال أحد أعضاء الوفد الأمريكي في اللجنة.(٢٦)

يضيف ايرفينغ كريستول Irving Kristol ويقول إن « أمماً غير ذات أهمية مثلها مثل أناس لا أهمية لهم، تستطيع، وبسرعة، أن تمارس ضلالات بالغة الأهمية ». ولكنه، بوصفه أحد المحافظين الجدد البارزين، لا يملك وقتاً يضيعه على الأساليب الأنعم في عملية فبركة الموافقة، وهي اساليب ليست، على أية حال، صالحة للناس عديمي الأهمية خارج أطر الحضارة الغربية. لذا فإن الضلالات الهامة جداً يجب طردها بالقوة من عقولهم الصغيرة: « في حقيقة الأمر لم تنقض أيام دبلوماسية البوارج الحربية قط . . . فالبوارج الحربية هذه ضرورية للنظام الدولي ضرورة سيارات الشرطة وأجهزة الأمن للنظام الداخلي ».(٢٧)

تنقلنا هذه الأفكار إلى الإدارة الريغانية التي اسست وكالة رسمية للدعاية تحت اسم (مكتب الدبلوماسية الشعبية)كانت الأكثر حذلقة وتطوراً في التاريخ الأمريكي مما زرع الفرح في قلوب

أنصار الدولة القوية الميالة إلى التدخل ممن يعرفون باسم « المحافظين » في أحد المظاهر الراهنة لفساد الخطاب السياسي. ولدى كشف النقاب عن البرنامج وصفه أحد كبار المسؤولين بأنه اشبه بنوع من العمليات التي يتم تنفيذها على « أرض العدو » ـ يالها من عبارة مناسبة تلقي الضوء على المواقف المألوفة للنخبة من الجمهور. لم يكن العدو، في هذه الحالة، قد تم اخضاعه تماماً. فالحركات الشعبية عمقت جذورها واتسعت لتشمل قطاعات جديدة من السكان، وكانت قادرة على اجبار الدولة على التخفي والعمل في السر من أجل ممارسة الارهاب في الظلام بدلاً من اللجوء إلى استخدام الأشكال الأكفأ من العنف المكشوف التي استطاع الرئيسان كيندي وجونسون أن ينفذاها قبل استيقاظ الجمهور.

باتت المخاوف التي عبر عنها صفوة القوم في القرن السابع عشر موضوعة رئيسة في الخطاب الثقافي، في ممارسة الشركات، وفي العلوم الاجتماعية الأكاديمية. فقد عبر عنها ـ أي المخاوف ـ المنظر الأخلاقي البارز ومستشار السياسة الخارجية راينهولد نيبور Reinhold Niebuhr، الذي حظي باحترام كبير لدى جورج كينان George Kennan ولدى المثقفين المؤيدين لكيندي وغيرهم. وكتب نيبور Niebuhr يقول إن « العقلانية تنتمي إلى المراقبين ذوي الأعصاب الباردة » في حين أن الشخص العادي يتبع الايمان بدلاً من العقل. وراح يبين أن على المراقبين الهادئين أن يقروا بـ « غباء الانسان المتوسط » وأن يوفروا « الوهم الضروري » جنباً إلى جنب مع « سائر التبسيطات المفرطة المشحونة بالعواطف » القادرة على ابقاء البسطاء السذج على السراط المستقيم. وكما في ١٦٥٠ ، يبقى ضرورياً ان نوفر الحماية لـ « المجنون والشاذ أو الطائش »، للرعاع المؤلف من الجهلة، من أحكامهم « المنحرفة الفاسدة » الخاصة، تماماً كما يتعين علينا ألا نسمح للطفل بأن يعبر الشارع بدون مراقبة واشراف.(٢٨)

من وجهة نظر المفاهيم السائدة ليس هناك اي انتهاك للديمقراطية إذا أحكمت حفنة من الشركات سيطرتها على الشبكة الاعلامية: ذلك، في الحقيقة، هو جوهر الديمقراطية. قام العضو البارز في قيادة صناعة العلاقات العامة، ادوارد بيرنيز Edward Bernays بايضاح المسألة قائلاً إن « الجوهر الحقيقي للعملية الديمقراطية » هو « حرية الاقناع والاقتراح »، هو ما يطلق عليه اسم « هَنْدَسة الموافقة أو القبول ». إذا حصل وتركزت حرية الاقناع في أيد قليلة، فإن علينا أن نعترف بأن ذلك هو طابع أي مجتمع حر. منذ أوائل القرن التاسع عشر كرست صناعة العلاقات العامة موارد هائلة على « تثقيف الشعب الأمريكي بالوقائع الاقتصادية للحياة » بغية تأمين المناخ الملائم للبيزنس (لرجال الأعمال). (اي للنظام الرأسمالي). ومهمة هذه الصناعة هي التحكم بـ « العقل العام » الذي يشكل « الخطر الجدي الوحيد الذي يواجه الشركة »، كما قال أحد الاداريين التنفيذيين في شركة AT&T قبل ثمانين سنة. واليوم فإن الوول ستريت جورنال تصف بحماسة بالغة تلك « الجهود المنسقة » التي تبذلها الشركات الأمريكية « في سبيل تغيير مواقف العمال وقيمهم » على نطاق واسع عبر « ورشات عمل تنتمي إلى العصر الجديد » مع غيرها من الوسائل المعاصرة الأخرى لغسل الأدمغة والتخييل المصممة من أجل تحويل « لامبالاة العامل إلى ولاء

للشركة ». (٢٩) ويلجأ عملاء منظمة Reverend Moon و Christian Evangelicals (الكاهن مون، والبروتستانتيين المسيحيين) إلى استخدام أساليب مماثلة للوقوف في وجه تهديد تنظيم الفلاحين ولنسف جهود الكنيسة التي تخدم مصالح الفقراء في أمريكا اللاتينية بمساعدات أجهزة الاستخبار وبالارتباط الوثيق مع المنظمات الدولية اليمينية المتطرفة.

عبّر بيرنيز Bernays في ١٩٢٨ عن الفكرة الأساسية لانجيل العلاقات العامة حين قال إن « عملية التحكم والتلاعب الواعية والذكية بالعادات والأفكار المنظمة للجماهير تشكل عنصراً بالغ الأهمية في المجتمع الديمقراطي . . . فالأقليات الذكية هي التي تحتاج إلى الافادة من الدعاية بصورة دائمة ومنهجية ». ونظراً لنفوذها الهائل والحاسم فإن فئة رجال الأعمال ذات الوعي الطبقي الرفيع في الولايات المتحدة كانت، وما زالت، قادرة على وضع هذه الدروس موضع التنفيذ العملي. يتحدث توماس ماك كان Thomas Mc Cann، رئيس العلاقات العامة في شركة الفواكه المتحدة United Fruit Conpany التي قدم لها بيرنيز خدمات جليلة في عملية التمهيد للاطاحة بالنظام الديمقراطي الغواتيمالي في ١٩٥٤ ، مما شكل انتصاراً كبيراً للدعاية الرأسمالية بالاعتماد على الاذعان عن طيب خاطر من جانب وسائل الاعلام، يتحدث عن مناصرة الأخير - أي بيرنيز Bernaysللدعاية. (٣٠)

أدركت الأقليات الذكية منذ زمن طويل أن هذه هي وظيفتها. فوالتر ليبمان W.Lippman رأى أن « عملية فبركة الموافقة » التي أحدثت « ثورة » في ميدان « ممارسة الديمقراطية » باتت « فناً واعياً لذاته وأداة منتظمة في مجال حكم الشعب ». وهذا تطور طبيعي حين تستحيل الثقة بالرأي العام:

> « في غياب المؤسسات ووسائل التثقيف التي يمكن أن توظف من أجل ابلاغ البيئة بصورة ناجحة بأن وقائع الحياة العامة تتناقض تناقضاً حاداً مع الرأي المتمركز على الذات، فإن المصالح العامة غالباً ما تضلل الرأي العام كلياً، ولا يمكن ان تدار إلا عن طريق طبقة متخصصة تتعدى مصالحها الشخصية حدود الاقليم الضيق ». .

وتكون بالتالي قادرة على ادراك « الوقائع والحقائق ». هؤلاء هم صفوة القوم القادرة وحدها على تولي مهمات الادارة الاجتماعية والاقتصادية.

ثم يتابع ليبمان ليقول: لذا فإن من الضروري ان نميز بين دورين سياسيين تمييزاً واضحاً وجلياً. ثمة أولاً، الدور الموكل إلى الطبقة المتخصصة، من هم « في الداخل »، « الناس المسؤولين »، الذين يتمكنون من امتلاك المعلومات والفهم. على هؤلاء، مثالياً، أن يحصلوا على تعليم خاص يؤهلهم للادارة العامة، كما يتعين عليهم أن يجيدوا فهم المعايير المطلوبة لحل مشكلات المجتمع: « إلى الدرجة التي تمكن من جعل هذه المعايير دقيقة وموضوعية، بل قراراً سياسياً »، وهو ميدانهم، « ذا علاقة فعلية بمصالح الناس ». أضف إلى ذلك أن على « فرسان الادارة العامة » ان « يقودوا الرأي » ويتحملوا المسؤولية عن « تشكيل الرأي العام السليم . . . إنهم يبادرون، يديرون ويدبرون، ويحلون المشكلات » ولا بد من حمايتهم من « العناصر الخارجية الجاهلة الفضولية »، من الجمهور العام العاجز عن التعامل « مع جوهر المشكلة ». فالمعايير التي نطبقها

على الحكم تتلخص بالنجاح في تلبية المتطلبات المادية والثقافية، ولا علاقة لها بمسألة «ما إذا كانت متناغمة مع الآراء الذاتية التي قد تكون طافية على السطح في عقول الناس». وبعد انجاز أحكام السيطرة على المعايير المطلوبة للقرار السياسي تصبح الطبقه المتخصصة، وهي محمية من فضول الجمهور وتطفله، مستعدة لخدمة المصلحة العامة - ما يعرف باسم «المصلحة القومية» في قواميس متاهات التضليل والتدويخ التي دُبجت من قبل القائمين على العلوم الاجتماعية الأكاديمية والتعليقات السياسية.

أما الدور الثاني فهي «مهمة الجمهور أو وظيفته»، التي تكون محدودة أكثر بكثير. يرى ليبمان أن الجمهور لا يحق له ان «يصدر حكماً بشأن الميزات المتأصلة» في هذه القضية أو تلك، أو ان يتقدم بتحليل لها أو أن يطرح حلولاً، بل يقتصر دوره، في حال وجود مثل هذا الدور، على وضع «طاقاته تحت تصرف» هذه الجماعة أو تلك من «الناس المسؤولين». فالجمهور «لا يحاكم، لا يناقش، لا يعاين، لا يبدع، لا يقنع، لا يساوم، ولا يحل». بل «لا يتصرف الجمهور تصرفاً فاعلاً إلا عبر تحالفه مع، وولائه لانسان يحتل موقعاً يمكنه من أن يمارس فعلاً تنفيذياً»، بعد أن يكون قد درس المسألة المطروحة دراسة متأنية وموضوعية. ذلك هو السبب الذي يفرض «الزام الجمهور بحدوده». فالقطيع الحائر الغارق في الفوضى والصراخ تقتصر «وظيفته» على البقاء «جمهرة من المتفرجين المهتمين الذين يراقبون الأداء» بعيداً عن المشاركة، أية مشاركة. فالمشاركة هي من واجبات «الانسان المسؤول».(٣١)

تنطوي الأفكار التي وصفها ناشرو مؤلف ليبمان بأنها «الفلسفة السياسية» التقدمية «للنظام الديمقراطي الليبرالي» على أوجه شبه، لا مجال للبس حولها، بالمفهوم اللينيني لحزب الطليعة الذي يقود الجماهير إلى حياة افضل لا تستطيع هي - أي الجماهير - نفسها وحدها وبذاتها أن تدركها وتتصورها أو أن تقيمها. وفي حقيقة الأمر فإن عملية الانتقال من أحد الموقفين إلى الموقف الأخر - من الحماسة اللينينية إلى «التهليل بأمريكا» - برهنت عبر السنين على أنها عملية بالغة البساطة. ليس هذا مثيراً للعجب نظراً لأن العقيدتين متشابهتين في جذورهما. غير أن التمايز الحاسم بينهما يكمن في نوعية تقويم آفاق السلطة: هل تكون عبر استغلال النضال الشعبي الجماهيري أم خدمة الأسياد الحاليين؟

ثمة افتراض مضمر، وهذا واضح وضوحاً كافياً، خلف مقترحات ليبمان وآخرين: تُمنح الطبقة المتخصصة فرصة ادارة الشؤون العامة مقابل خضوعها لأولئك الذين يمسكون بالسلطة الفعلية - رجال الأعمال المهيمنين في مجتمعاتنا، وهذه حقيقة مفتاحية يتم التغافل عنها في غمرة التباهي والمديح الذاتي للصفوة.

يعود تفكير ليبمان بهذه الأمور إلى ما بعيد الحرب العالمية الأولى حين كانت طائفة المثقفين الليبراليين شديدة الانبهار بنجاحها في أداء الخدمة بوصفها «الطائفة المخلصة والمفيدة من مفسري ما يبدو أحد أعظم المشاريع التي أقدم عليها اي رئيس أمريكي» (النيوريبيليك). كان المشروع هو تفسير وودرو ويلسون W.Wilson لتفويض عن طريق الانتخاب بتحقيق «السلام بدون نصر» على

أنه مناسبة لمتابعة النصر بدون سلام، بمساعدة طائفة المثقفين الليبراليين، الذين تباهوا فيما بعد زاعمين أنهم « فرضوا ارادتهم على أكثرية ممانعة، مترددة ولا مبالية »، مع مساعدة التلفيقات الدعائية عن فظاعات الهون وغيرها من الوسائل. لم يكن هؤلاء المثقفون الليبراليون، دون علمهم في الغالب، سوى أدوات بيد وزارة الاعلام البريطانية التي حددت مهمتها سراً على أنها « توجيه فكر أكثرية العالم ».(٣٢)

وبعد خمس عشرة سنة جاء الاستاذ البارز في العلوم السياسية هارولد لاسويل Harold Lasswell ليقول، في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopaedia of The Social Sciences إن على الذين يتولون مهمة الإدارة الاجتماعية، حين تكون الفئات النخبوية مفتقرة إلى القوة المطلوبة لفرض الطاعة، أن يتحولوا إلى « تقنية جديدة كل الجدة في التحكم والسيطرة، عبر الدعاية في المقام الأول ». وقد أورد التبرير المألوف: علينا أن نسلّم بجهل وغباء الجماهير . . . « وألا نستسلم « للمعتقدات الديمقراطية الجامدة التي تتحدث عن أن الناس هم خير من يعرفون مصالحهم الخاصة ». فالناس ليسوا كذلك، ولا بد لنا من الاشراف عليهم والتحكم بهم، لخيرهم هم. تسترشد طائفة رجال الأعمال بالمبدأ نفسه. وهناك آخرون طوروا أفكار مشابهة ووضعوها موضع التطبيق الفعلي في المؤسسات الايديولوجية: في المدارس والجامعات ووسائل الاعلام الشعبية والمجلات النخبوية والخ . . . وأي تحد لهذه الأفكار يثير الريبة بل والرعب أحياناً، كما في الستينيات من هذا القرن حين بدأ الطلاب، بدلاً من الانحناء ببساطة أمام السلطة، يطرحون عدداً كبيراً، عدداً لا يحتمل، من الأسئلة، وراحوا يستطلعون ليروا ما هو موجود وراء الحدود المرسومة لهم. انقلبت مزاعم تحصين القلاع بالرجال لمقاومة البرابرة، الذين ليسوا الآن سوى الموقف الشعبي، إلى مالا ليس أكثر من نكتة سخيفة.

إن مبادىء ليبمان ولاسويل وغيرهما هي مبادىء طبيعية تماماً في أي مجتمع تكون السلطة فيه مركزة بصورة ضيقة غير أنه يمتلك آليات رسمية تمكن الناس العاديين، نظرياً من أن يلعبوا أدواراً معينة في صياغة شؤونهم الخاصة ـ وهو الخطر الذي لا بد من درئه.

لعل تقنيات فبركة الموافقة الأكثر شحذاً والأشد اتقاناً هي تلك الموجودة في الولايات المتحدة حيث يعيش مجتمع خاضع لسيطرة رجال الأعمال أكثر تقدماً مما في حليفاتها، ومجتمع أكثر حرية في العديد من النواحي مما في أي مكان آخر، مما يجعل الجماهير الجاهلة والغبية أشد خطورة. غير أن المخاوف ذاتها تظهر في أوربا، كما في الماضي، وتتوضح أكثر جراء واقع أن النسخ الأوربية من رأسمالية الدولية لم تتقدم بعد إلى الحد الذي بلغته في الولايات المتحدة من حيث استئصال النقابات العمالية وغيرها من العقبات التي تعترض سبيل حكم الصفوة وخيرة القوم (من الرجال والنساء)، وصولاً إلى حصر السياسة في نطاق فئات حزب أرباب العمل، حزب البيزنس. أما المشكلة الأساس، حسب قناعة الجميع ومنذ الأزل، فتكمن فيما يلي: حين تفقد الدولة القدرة على التحكم عن طريق القوة، يتعين على الفئات صاحبة الامتيازات أن تكتشف أساليب أخرى تكفل ابعاد الرعاع عن ميدان الشؤون العامة. هذا ولا بد من اخضاع الأمم والدول عديمة الأهمية للمعاملة

التي تُمارس مع الناس عديمي الأهمية بالذات. يرى حمائم الليبرالية أن من حق الآخرين أن يكونوا أحراراً ومستقلين، ولكن شرط أن تصل حريتهم إلى حدود حرية الاختيار بطرق تعتبرها نحن غير حكيمة أو متضاربة مع مصالحنا،(٣٣) وهو تصور موازٍ تماماً لمفهوم الديمقراطية السائد في البلاد كشكل من أشكال التحكم بالسكان. وعلى الطرف الآخر من الطيف نجد «المحافظين» الذين يفضلون المسارعة إلى تبني أساليب كريستول Kristol : البوارج الحربية وسيارات الشرطة.

على عاتق أي نظام غسيل دماغ يعمل بشكل سليم تقع جملة من الواجبات المختلفة، بعضها حساس ودقيق إلى حد كبير. إن أحد أهداف نظام كهذا هو الجماهير الغبية الجاهلة. لا بد من ابقاء هذه الجماهير على حالها، لا بد من الهائها بتبسيطات مفرطة مشحونة بشحنات عاطفية قوية، لا بد من تهميشها، ولا بد من عزلها. فالصورة المثالية هي أن يصبح كل شخص وحيداً واحداً أمام شاشة التلفاز يشاهد البرامج الرياضية، المسلسلات الترفيهية، أو العروض الكوميدية، محروماً من البنى التنظيمية التي تتيح للأفراد المفتقرين إلى الموارد فرصة اكتشاف ما يفكرون ويؤمنون به عبر التفاعل مع الآخرين بغية صياغة همومهم وبرامجهم، وصولاً إلى العمل في سبيل تحقيق هذه البرامج. وبعد ذلك فقط تصبح اتاحة الفرصة لهم، بل وتشجيعهم، في ميدان ممارسة حق تصديق قرارات من هم أفضل منهم في انتخابات موسمية، أمراً ممكناً. فالرعاع الشرير الوغد هو الهدف الصحيح لوسائل الاعلام الجماهيرية ولأي نظام تعليمي عام موجه نحو غرس روح الطاعة والخنوع والتدريب على المهارات الضرورية بما فيها اتقان فن تكرار جملة من الشعارات الوطنية في المناسبات.

كي يصبح الاذعان سمة يُعوَّل عليها، لا بد من ترسيخه في سائر الميادين. على الجمهور أن يكون حشداً من المراقبين، لا من المشاركين؛ حشداً من مستهلكي الايديولوجيا جنباً إلى جنب مع المنتوجات. كتب ادواردو غاليانو Edward Galeano يقول: «يجب على الأكثرية أن ترضى قانعة باستهلاك الوهم. فأحلام الثروة تباع للفقراء، وأحلام الحرية للمظلومين المضطهدين، وأوهام النصر للمهزومين، والجبروت للضعفاء».(٣٤) ما من شيء أقل من ذلك يكفي.

تختلف مسألة غسل الأدمغة قليلاً بالنسبة لأولئك الذين يُنتظر منهم أن يشاركوا في العمليات الجادة لصنع القرار والتحكم: رجال الأعمال، رجالات سياسة الدولة، المدراء الثقافيون والفكريون، أي القطاعات المحذلقة عموماً. فعلى هؤلاء أن يتبنوا ويتمثلوا قيم النظام وأن يشاركوا في احتضان الأوهام الضرورية التي تمكن النظام من أن يعمل وفق مصالح السلطة والامتيازات المركزة ـ أو على الأقل أن يكونوا على قدر كاف من الكلبية ليتظاهروا بأنهم كذلك؛ وهذا فن لا يستطيع أن يتقنه إلا عدد قليل من الناس. غير أن عليهم في الوقت نفسه أن يمتلكوا قدراً معيناً من فهم وقائع العالم وإلا فلن يكونوا قادرين على أداء وظائفهم بنجاح. يتعين على وسائل الاعلام النخبوية والنظم التعليمية أن ترسم خطاً يخترق هذه المآزق والمطبات ـ وهذه ليست مهمة سهلة؛ إنها زاخرة بطوفان من التناقضات الداخلية. مُغرية هي أن نرى كيف تتم تنفيذ هذه المهمة؛ غير أن ذلك يبقى خارج نطاق هذه الملاحظات.

على الجبهة الداخلية ثمة سلسلة متنوعة من تقنيات فبركة الموافقة تكون مطلوبة، وهي موجهة نحو الجمهور المعني ونحو المرتبة التي يشغلها هذا الجمهور على سلم الأهمية. فمن أجل من هم في المرتبة الدنيا، ومن أجل الشعوب عديمة الأهمية في الخارج، ثمة وسيلة أخرى تكون متوفرة: إنها الوسيلة التي أطلق عليها السوسيولوجي الأمريكي البارز في بداية القرن، فرانكلين هنري غيدينغز Franklin Henry Giddings اسم «الموافقة دون موافقة»: «إذا رأى [المستعمَرون (بفتح الميم]، في سنوات لاحقة، وأقروا أن العلاقة الملتبسة المتنازع بشأنها لم تكن إلا من أجل المصلحة العليا، فإن من المعقول تماماً القول إن السلطة قد فُرضت بموافقة المحكومين»، كما حين يقوم أحد الأبوين بتهذيب ولد قاصر الفهم. كان غيد نيغز Giddingsيشير إلى «المخلوقات المضللة» التي اضطررنا، رغم أنوفنا، إلى ذبحها في الفلبين سعياً وراء خيرها هي.(٣٥) غير أن درسه هذا طُبق على نطاق أوسع وأعم.

كما لوحظ من قبل فإن النكهة البلشفية ظاهرة من البداية وحتى النهاية. صحيح أن النظامين مختلفان اختلافات حاسمة ومصيرية، ولكنهما ينطويان في الوقت نفسه على أوجه شبه مثيرة. فـ «الطبقة المتخصصة» لدى ليبمان و«الأقلية الذكية» عند بيرنيز Bernays، المؤهلتين لادارة شؤونها والشؤون العامة وفق نظرية الديمقراطية الليبرالية، تقابلان الطليعة اللينينية المؤلفة من المثقفين الثوريين. وما «فبركة الموافقة» التي دعا إليها كل من ليبمان وبيرنيز ونايبور Neibuhr ولا سويل Lasswell وغيرهم سوى الدعاية والتحريض (Agitrop) لدى نظرائهم اللينينيين. انطلاقاً من نص موجز خطه باكونين Bakuninقبل أكثر من قرن، تعتبر الرهبنة العلمانية الدنيوية في كل من النظامين الكبيرين القائمين على التسلسل الهرمي والقهر الجماهيري كتلة غبية وقاصرة، قطيعاً حائراً مرتبكاً لا بد من سوقه بالعصا إلى عالم أفضل - عالم نقوم نحن، الأقلية الذكية، باشادته لهم، إما عن طريق استلام سلطة الدولة بأنفسنا كما في النموذج اللينيني، أو عبر خدمة أصحاب نظم رأسمالية الدولة ومديريها إذا تعذر توظيف الثورة الشعبية في سبيل احتلال ذرى اصدار الأوامر.

مثلما تنبأ باكونين قبل زمن غير قصير إلى حد بعيد، بادرت «البيرقراطية الحمراء» اللينينية فوراً إلى تفكيك أجهزة الرقابة الشعبية وخصوصاً سائر البنى الهيكلية المؤسساتية التي من شأنها أن تمكن الكادحين من ممارسة شيء من النفوذ والسيطرة على شؤونهم بوصفهم منتجين أو مواطنين. ففي دراسة لبرامج التنمية البلشفية من وجهة نظر مقارنة وتاريخية، يعلق الكسندر غريشنكرون A.Greschenkron قائلاً: لم تكن للايديولوجيا الماركسية، أو أية ايديولوجيا اشتراكية أخرى غيرها، إلا علاقة بعيدة جداً، إن وجدت، بعملية التحويل الصناعي الكبرى التي قامت الحكومة السوفيتية بهندستها»، بما فيها «الزيادة التي بلغت حوالي ستة اضعاف في حجم الناتج الصناعي» مع حلول أواسط الخمسينيات، «إنها أكبر وأطول [هبة صناعية] في تاريخ التطور الصناعي للبلاد» مقابل ثمن بشري خارق للعادة، دفعه الفلاحون بالدرجة الأولى.(٣٦) أما واقع أن الشيء نفسه ينطبق على تنظيم الانتاج والحياة الاجتماعية والسياسية عموماً فأوضح من أن يستدعي أي تعليق.

لاعجب إذن أن منظومتي الدعاية الكبريين في العالم اتفقتا على اعتبار التدمير الفوري للنزعات

الاشتراكية الوليدة التي انبثقت خلال فترة تصاعد وغليان النضال الشعبي في ١٩١٧ انتصاراً للاشتراكية وللنظام الاشتراكي. بالنسبة للبلاشفة كان الهدف من المهزلة استخلاص ما يستطيعون استخلاصه من فوائد ومنافع من الهيبة الأخلاقية للاشتراكية؛ أما بالنسبة للغرب فقد تركز الهدف على تلطيخ سمعة الاشتراكية وتحصين النظام القائم على الملكية والتحكم بسائر مناحي الحياة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية. ليس صحيحاً تماماً اعتبار انهيار النظام اللينيني انتصاراً للاشتراكية، اللهم إلا إذا اعتبرنا انهيار هتلر وموسوليني بالمعيار نفسه؛ غير أنه ـ أي انهيار النظام اللينيني ـ كسابقيه تماماً، يؤدي بالفعل إلى إزالة عقبة تعترض سبيل تحقيق المثل الاشتراكية التحررية التي حلمت بها الحركات الشعبية الجماهيرية التي سُحقت في روسيا ١٩١٧، في ألمانيا بعيد ذلك، في اسبانيا ١٩٣٦، وفي غيرها من البلدان، حيث قامت الطليعة اللينينية، على الأغلب، بتمهيد الطريق المفضي إلى ترويض رعاع الأوغاد مع احلامهم الاشتراكية التحررية وتطلعاتهم الديمقراطية الراديكالية (الجذرية).

٣ ـ بما هو أقل من القوة

طرح هيوم أحجيته الملغزة على المجتمعات الاستبدادية من جهة والمجتمعات الأكثر تمتعاً بالحرية من جهة ثانية. والحالة الثانية هي الأكثر أهمية بما لا يقاس. فكلما أصبح العالم الاجتماعي أكثر حرية وتنوعاً، غدت وظيفة غرس الخنوع أكثر تعقيداً، وباتت مشكلة حل الغاز آليات غسيل الدماغ أكثر انطواء على التحدي. غير أن لحال المجتمعات الحرة، بصرف النظر عن الهموم الثقافية، مغزىً انسانياً أكبر، لأننا هنا نكون متحدثين عن أنفسنا ونستطيع أن نمارس تأثيراً على ما نتعلمه. وهذا بالذات، وليس اي شيء آخر، هو السبب الكامن وراء سعي الثقافة المهيمنة الدائم، الآن وفي المستقبل، إلى استبعاد الهموم الانسانية، إلى توجيه اهتمامات الناس نحو النواقص والمخالفات والانتهاكات الموجودة لدى الآخرين. فحين تتعرض خطط الولايات المتحدة في احدى زوايا العالم الثالث للانحراف، نبادر فوراً على تكريس اهتمامنا على النواقص والمشكلات الخاصة التي تعاني منها هذه الثقافات وعلى اضطراباتها الاجتماعية ـ بدلاً من النظر إلى مشكلاتنا واضطراباتنا الاجتماعية نحن. إن الشهرة والثروة وآيات الاحترام تنتظر أولئك الذين يقومون بالكشف عن جرائم الاعداء الرسميين؛ أما أولئك الذين يتولون القيام بالمهمة الأشد ضرورة وأهمية، مهمة وضع المرآة أمام مجتمعاتهم هم فلهم أن يتوقعوا معاملة مختلفة تماماً. لقد ذاعت شهرة جورج أورويل G. Orwell بفضل كتابيه مزرعة الحيوانات Animal Farm و١٩٨٤، اللذين يركزان على العدو الرسمي. أما لو قام الكاتب بمعالجة المسألة الأهم والأكثر الحاحاً واثارة، أعني مسألة التحكم بالفكر في مجتمعات حرة وديمقراطية نسبياً، لما لقي مثل هذا الترحيب، بل ولواجه مؤامرة صمت رهيبة أو حصاراً شديداً زاخراً بالشتائم المقذعة بدلاً من التهليل الواسع.

مع البقاء في نطاق الحكومات الأكثر حرية وشعبية نطرح السؤال التالي: لماذا يخضع

المحكومون ويستسلمون مع أن القوة بجانبهم وفي صفهم؟ أولاً: علينا أن نعاين سؤالاً متقدماً: إلى أي مدى تكون القوة في صف المحكومين؟ لا بد من توفر قدر معين من الحذر حول هذه المسألة. تتناسب حرية المجتمعات وديمقراطيتها مع مدى القيود المفروضة على الدولة في مجال ممارسة الإكراه أو القسر. والولايات المتحدة تشكل حالة غير عادية من هذه الناحية: ربما كان المواطن أكثر تحرراً من قسر الدولة بالمقارنة مع أي مكان آخر في العالم ـ على الأقل المواطن الذي يتمتع بقدر نسبي من الامتيازات وتكون بشرته من اللون المناسب، وهؤلاء يشكلون قسماً لا يستهان به من السكان.

ولكن الأمر البديهي هو أن الدولة لا تمثل إلا خيطاً واحداً من خيوط شبكة السلطة. فعملية التحكم بالاستثمار أو التوظيف، بالانتاج، بالتجارة، بالأموال وحركتها، بشروط العمل وظروفه، وبغير ذلك من المناحي الحيوية للسياسة الاجتماعية، محصورة في أيد خاصة معينة. وعدم الرغبة في التكيف مع بنية السلطة والهيمنة هذه ينطوي على تكاليف وأثمان تتدرج بين مواجهة قوة أجهزة الدولة من جهة وبين الحرمان والانخراط في النضال من الجهة الثانية؛ فحتى الفرد الذي يتمتع بعقل مستقل قلما يعزف عن عقد المقارنة بين الحرمان والنضال وبين الفوائد، مهما كانت زهيدة، التي يجلبها الخنوع والاستسلام. لذا فإن الخيارات الحقيقية المنطوية على أي معنى محدودة جداً، بل وتكاد تكون معدومة. ثمة عوامل مشابهة تحد نطاق دائرة الأفكار والآراء بطرق واضحة ومعروفة. فالتعبير الواضح ذو المعالم المحددة تصوغه القوى الخاصة المتحكمة بالاقتصاد نفسها. وهو خاضع إلى حد كبير لهيمنة شركات كبرى تقوم ببيع قطاعات الجمهور المختلفة للمعلنين وتعكس، بطبيعة الحال، مصالح المالكين وأسواقهم. أما القدرة على صياغة وجهات النظر الخاصة والهموم الذاتية والمصالح الفردية وايصالها إلى الآخرين ـ أو حتى مجرد اكتشافها والتعرف عليها ـ فتبقى محدودة ومقيدة أيضاً.

يشكل انكار هذه الحقائق البديهية المتعلقة بالسلطة الفعلية جوهر بنيان الوهم الضروري فأحد نقاد وسائل الاعلام يشير، في معرض عرضه لكتاب ما على صفحات النيويورك تايمز، دون تقديم اية حجج، إلى «الدور الجيفرسوني التقليدي» للصحافة «بوصفه دوراً يوازن سلطة الحكومة؛» وهذه العبارة تضمر ثلاثة افتراضات بالغة الأهمية، افتراض تاريخي، وافتراض وصفي، وثالث ايديولوجي. أما الزعم التاريخي فهو أن جيفرسون كان نصيراً ملتزماً لحرية الصحافة، وهو زعم كاذب وزائف. والادعاء الثاني هو أن الصحافة توازن الحكومة وليست خادماً مطيعاً لها، الأمر الذي يجري تقديمه وكأنه مبدأ ثابت، مما يوفر امكانية الغاء أية حاجة لمواجهة الحشد الهائل من الوثائق التفصيلية التي تدحض هذا الاعتقاد الجامد من أساسه. أما الدعوى الايديولوجية فهي أن من شأن النزعة التحررية الجيفرسونية (المجردة بمعزل عن تحققها في الممارسة العملية) أن تتطلب من الصحافة أن تكون موازنة لسلطان الحكم في الكفة المقابلة. وهذا غير صحيح. يقول التصور التحرري إن على الصحافة أن تكون مستقلة، وبالتالي موازنة للسلطة المركزة مهما كان شكلها. في ايام جيفرسون كانت مراكز القوة المهيمنة هي الدولة والكنيسة والبنى الاقطاعية. وبعد ذلك بوقت قصير ظهرت اشكال جديدة من السلطة المركزة في عالم رأسمالية

الشركات. لذا فإن اي جيفرسوني قد يرى أن على الصحافة أن تكون موازنة لسلطة الدولة أو الشركات ولمجمع الدولة ـ الشركات آخر المطاف بصورة حاسمة. غير أن اثارة هذه النقطة تنقلنا إلى أرض محرمة ملغومة.(٣٧)

فضلاً عن القيود العامة المفروضة على الاختيار والرأي المنطوق بوضوح وهي ـ أي القيود ـ متأصلة في مركزة السلطة بأيدي الخاصة، فإن هناك حدوداً ضيقة وصارمة مفروضة على تحركات الحكم والحكومة. مرة أخرى ظلت الولايات المتحدة بلداً غير عادي من هذه الناحية بين سائر البلدان الديمقراطية الصناعية، وإن كانت عملية الاندماج بالنمط الغربي باتت على قدم وساق في الأماكن الأخرى كلها. قاربت الولايات المتحدة الحدود القصوى في ضماناتها للحرية ضد قسر الدولة واكراهها، كما في الفقر من حيث حياتها السياسية. ثمة، أساساً، حزب سياسي واحد، هو حزب رجال الأعمال، حزب البيزنس، بجناحين. وتغير تحالفات المستثمرين يشكل الجزء الأكبر من التاريخ السياسي للبلاد. أما الاتحادات النقابية أو المنظمات الشعبية الأخرى التي من شأنها أن توفر طريقاً للجمهور العام كي يلعب دوراً ما في التأثير على البرامج والخيارات السياسية، فنادراً ما تعمل إلا في أضيق المجالات. كما أن النظام الايديولوجي مقيد باجماع أصحاب الامتيازات. ليست الانتخابات إلا طقوساً في المقام الأول. ففي انتخابات الكونغرس تتم اعادة جل أصحاب المناصب إلى مناصبهم، مما يعكس فراغ النظام السياسي وانعدام الخيارات التي يقدمها. نادراً ما يظهر ادعاء يقول بأن قضايا جوهرية مطروحة للنقاش وتشكل موضوعات رهان في الحملات المحمومة التي تجري لانتخاب رؤساء الجمهورية. فالبرامج المحددة بوضوح وحذلقة ليست في الغالب أكثر من وسيلة لاقتناص الأصوات، في حين يقوم المرشحون بتكييف خطبهم مع قطاعات الجمهور المختلفة حسب نصائح خبراء ومهندسي العلاقات العامة. ينشغل المعلقون السياسيون بمسائل مثل ماإذا كان ريغان سيتذكر خطوطه، ما إذا كان مونديل يبدو كئيباً، أو ما إذا كان دوكاكيس سيبتلع الاهانة التي قذفه بها منشئو خطب جورج بوش. ففي انتخابات ١٩٨٤ تبادل الجناحان السياسيان مواقفهما السياسية التقليدية تبادلاً شبه كامل، حيث قدم الجمهوريون أنفسهم بوصفهم حزب التنمية الكينزية القائمة على تدخل الدولة في الاقتصاد، والديمقراطيون بوصفهم أنصار النزعة المالية ـ الأميرية المحافظة؛ لم يلاحظ الأمر ولو ملاحظة مجردة سوى القلة. إن نصف السكان لا يحملون أنفسهم عناء الادلاء بأصواتهم، وأولئك الذين يفعلون غالباً ما يصوتون بوعي ضد مصلحتهم.

يُمنح الجمهور فرصة لتصديق قرارات اتخذت في أمكنة أخرى، بالانسجام مع الوصفات المقدمة من ليبمان وغيره من منظري الديمقراطية الأخرين. له ـ للجمهور ـ أن يختار بين شخصيات مطروحة على الساحة في لعبة من ألعاب السياسة الرمزية التي لا يتعامل معها بجدية حقيقية سوى أكثر الناس سذاجة. وحين يفعلون فإنهم يتعرضون لسخرية السفسطائيين المتحذلقين ومكرهم. فتحت عنوان «وعود الحملة ـ تُقطع لعدم الوفاء بها» علقت مارتي لينسكي، وهي أستاذة علوم سياسية في هارفارد ومتخصصة في وسائل الاعلام تقول إن نقد دعوة الرئيس بوش إلى «رفع

الضرائب » بعد كسب الانتخابات من خلال الوعد الصارم والبليغ بعدم رفع الرسوم ليس إلا « تقليعة سياسية رخيصة ». وحين فاز بوش عبر قيادة الجمهور بأغنية « اقرأوا شفتي ـ لا رسوم جديدة » فإنه لم يكن معبراً إلا عن « نظرته العالمية » لم يكن يفعل سوى تقديم « بيان عن آماله ». أما أولئك الذين توهموا بأنه كان يعد بعدم فرض رسوم جديدة فلا يفهمون أن « الانتخابات وطريقة الحكم لعبتان مختلفتان يجري أداؤهما بأهداف وقواعد مختلفة . . . فالغرض من الانتخابات هو الفوز » كما تقول لينسكي محقة، إذ تعبر عن مدى كلبية المحذلقين؛ أما « الغرض من الحكم فهو فعل أفضل الخيرات لصالح البلد » كما تضيف الكاتبة مرددة كالببغاء سلسلة الأوهام الضرورية التي تتطلبها شروط التمتع بالاحترام.(٣٨)

وهذه التوجهات تتسارع وتتصاعد خلال سني حكم ريغان. فالسكان بأكثريتهم الساحقة كانوا ضد سياسات الادارة، وحتى أولئك الذين صوتوا لريغان في ١٩٨٤ ، بمعدل اثنين إلى واحد، كانوا يرجون ألا يتم تطبيق برنامجه التشريعي. في انتخابات ١٩٨٠ صوت أربعة بالمئة ممن أدلوا بأصواتهم لصالح ريغان لأنهم كانوا يعتبرونه « محافظاً حقيقياً ». أما في ١٩٨٤ فإن هذه النسبة انخفضت إلى واحد بالمئة. ذلك هو ما يطلقون عليه اسم « الانتصار الساحق والكاسح للنزعة المحافظة » في اللغة الخطابية السياسية، أضف الى ذلك أن شعبية ريغان، خلافاً لكل المزاعم الفارغة الكثيرة، لم تكن عالية قط علواً استثنائياً، وقد بدت أكثرية السكان متفهمة لحقيقة أنه لم يكن سوى اسطورة صنعتها وسائل الاعلام، كما لم يكن يمتلك إلا أكثر التصورات تشوشاً وضبابية عن كنه سياسة الحكم.(٣٩)

من الجدير بالملاحظة أن الحقيقة باتت مسلّم بها ضمنياً؛ فخرافة « المتواصل العظيم » لم تعد مفيدة كرمز، فقد تم استبعادها مع الرجل بهدوء. وبعد ثمان سنوات من المزاعم المتباهية حول « الثورة » التي اجترحها ريغان، لن يخطر ببال أحد أن يسأل حامل لواء تلك « الثورة » عن أفكاره حول أي من الموضوعات، لأن من المفهوم، كما هي الحال دائماً، من قبل ومن بعد، أنه لا يحمل في رأسه أية افكار من هذا القبيل. حين دُعي ريغان إلى اليابان بوصفه سياسياً مخضرماً فإن مضيفيه اليابانيين فوجئوا ـ كما أحسوا، نظراً لأن الأجرة كانت دسمة، بقدر غير قليل من الانزعاج ـ إذ اكتشفوا أنه عاجز عن عقد المؤتمرات الصحفية أو التحدث عن أي موضوع. وخيبة اليابانيين هذه أثارت بعض التسلية في الصحافة الأمريكية: صدق اليابانيون ما كانوا قد قرأوه عن هذه الشخصية المرموقة، مع الاخفاق في الاحاطة بآليات عمل العقل الغربي العجيب الملغز.

فالكذبة التي اقترفتها وسائل الاعلام وطائفة المثقفين تنطوي على بعض الأهمية بالنسبة لاحجية هيوم حول الخضوع للسلطة. تعاني ديمقراطية رأسمالية الدولة من أزمة معينة فيما يخص مراكز القوة: من حيث المبدأ، الشعب هو الذي يحكم، إلا أن السلطة الفعلية تكمن، بمعظمها، في أيد خاصة ذات نفوذ واسع النطاق في سائر مناحي النظام الاجتماعي. وأحد طرق اختزال الأزمة تكمن في ازاحة الجمهور عن خشبة المسرح إلا من حيث الشكل. وفرت الظاهرة الريغانية أسلوباً جديداً في انجاز هذا الغرض الأساسي من أغراض الديمقراطية الرأسمالية. فمكتب رئيس الهيئة

التنميدية استتصل، من الناحية العملية، لصالح شخصية رمزية شيدت من قبل جهاز العلاقات العامة لتؤدي عدداً من المهام الطقسية الرسمية: الظهور في المناسبات الاحتفالية، استقبال الضيوف، تلاوة التصريحات الحكومية، والخ . . . يشكل هذا تقدماً كبيراً في مسيرة تهميش الجمهور. فالولايات المتحدة، بوصفها أكثر نظم ديمقراطية رأسمالية الدولة تعقيداً وحذلقة، ظلت في الغالب تتولى ريادة الطريق في اجتراح وسائل التحكم بالعدو الداخلي والسيطرة عليه، ولا بد لهذا الالهام الأخير من أن يجد في الأماكن الأخرى ما يبادر إلى تقليده كالقردة، مع التخلف الزمني المعهود.

حتى حين تبرز قضايا ومشكلات جدية في النظام السياسي، فإن مركزة السلطة الحقيقية تساعد على تضييق حدود الخطر. وهذه المسألة هي، في جانب كبير منها، ليست إلا مسألة أكاديمية في الولايات المتحدة بفضل اخضاع النظام السياسي والايديولوجي لمصالح رجال الأعمال، لمصالح البيزنس، غير أن الوضع في سلسلة من الأنظمة الديمقراطية الموجودة جنوباً، حيث تصل الأراء المتضاربة والمواقف المتناقضـــــة إلى الساحة السياسية، يكون مختلفاً. وكالعادة مرة أخرى فإن السياسات الحكومية التي تراها قوى القطاع الخاص غير مربحة، من شأنها أن تفضي إلى هروب الرساميل، إلى العزوف عن الاستثمار والتوظيف، وإلى التدهور الاجتماعي حتى تتم استعادة ثقة رجال الأعمال والرأسماليين عبر التخلي عن كل ما من شأنه أن يتهدد الامتيازات؛ وحقائق الحياة هذه تمارس تأثيراً حاسماً على النظام السياسي (مع ابقاء القوة العسكرية احتياطاً في حال خروج زمام الأمر من اليد، مدعمة أو متفذة من جانب السند الأكبر في أمريكا الشمالية). وإذا أردنا أن نضع النقاط كلها على الحروف فإننا نقول: ما لم يتم ارضاء الأغنياء والأقوياء واشباعهم فإن الجميع سيعانون، لأن أولئك يتحكمون بالصلات الاجتماعية ويحددون ما سيتم انتاجه واستهلاكه، كما يحددون نوعية الفئات التي سترشح إلى القاع السفلي ليتلقفها أتباعهم وخدمهم. لذا فإن الهدف الأول الذي يتعين على المشردين الذين يفترشون الأرصفة ويلتحفون السماء أن يركزوا عليه هو ضمان أن يعيش الأغنياء بسرور وفرح في فيلاتهم الفخمة. وهذا العامل الحاسم، جنباً إلى جنب مع التحكم البسيط بالموارد، يفرض قيوداً بالغة القسوة على القوة التي هي في صف المحكومين ويفضي إلى تقزيم أحجية هيوم الملغزة في أي نظام ديمقراطي قائم على رأسمالية الدولة ويعمل بشكل جيد حيث الجمهور مبعثر ومعزول.

طالما وفر فهم هذه الشروط الساسية ـ المضمرة منها والمكشوفة ـ دليلاً في السياسة.فبعد بعثرة المنظمات الشعبية أو سحقها وبعد ترسيخ سلطة صنع القرار بأيدي الملاكين والمديرين، تصبح الأشكال الديمقراطية مقبولة تماماً، بل ومفضلة كوسيلة لاسباغ صفة الشرعية على حكم النخبة في نظام «ديمقراطي» خاضع لسيطرة رجال الأعمال، البيزنس. وهذا النمط اتبعه مخططو الولايات المتحدة في عملية اعادة بناء المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو شائع في العالم الثالث، على الرغم من أن ضمان النوع المرغوب من الاستقرار أمر ينطوي، هناك، على قدر أكبر من الصعوبة، باستثناء حالة اللجوء إلى استخدام ارهاب الدولة. وما إن يتم ترسيخ نظام اجتماعي

ملائم وفعال ترسيخاً قوياً حتى يغدو أي فرد يتعين عليه أن يجد مكاناً (منعزلاً نسبياً) داخله في سبيل أن يبقى على قيد الحياة مجبراً على النزوع نحو تبني أفكاره، واحتضان فرضياته بشأن استحالة أشكال معينة من السلطة، والتكيف، عموماً، مع ما تتطلبه غاياته. أما تكاليف أي طريق بديل أو أي تحد للسلطة فهي باهظة جداً، كما أن الموارد المطلوبة غير متوفرة اضافة إلى أن الآفاق محدودة وضيقة. تمارس هذه العوامل فعلها النافذ في المجتمعات القائمة على العبودية والاقطاع ـ حيث أثار نجاحها اهتمام منظري مكافحة الشغب. أما في المجتمعات الحرة فإنها تتجلى بطرق أخرى مختلفة. فحين تبدأ قدرتها على صياغة السلوك وتحديد شكله بالاهتراء والتآكل، ثمة وسائل أخرى لا بد من الاهتداء إليها في سبيل ترويض الرعاع من الأوغاد.

حين تكون القوة في صف الأسياد يمكن لهؤلاء أن يعولوا على أساليب فظة نسبياً في صناعة الموافقة وفبركتها ولا يكونون بحاجة لأن يهتموا علناً بما قد يدور في أذهان القطيع. ومع ذلك نرى أن مشكلة هيوم تواجه حتى دولة الارهاب القائمة على العنف. فأنماط ارهاب الدولة التي اجترحتها الولايات المتحدة لتزويد عملائها بها كانت، عموماً، تتضمن قدراً بسيطاً جداً، على الأقل، من التعويل على «كسب القلوب والعقول»، وإن كان الخبراء يحذرون من الاسراف في العواطف قائلين إن «جميع المآزق والمطبات هي مشكلات عملية ولا تختلف من حيث صفتها المحايدة بالمعنى الأخلاقي عن قوانين الفيزياء.»[٤٠] وكما يعترف آلبرت شبير Albert Speer في سيرته الذاتية، فإن ألمانيا النازية كانت تحمل مثل هذه الهموم، كما أن الشيء نفسه صحيح بالنسبة لروسيا الستالينية. وفي معرض مناقشته للحالة الثانية يرى الكسندر غريشنكورن Alexander Greschen Korn:

«مهما بلغت قوة الجيش وجبروت البوليس السري اللذين يمكن لمثل هذه الحكومة أن تمتلكهما تحت تصرفها، فإن من السذاجة الاعتقاد بأن تلك الأدوات القائمة على القمع والضغط الماديين الفيزيائيين كافية. فمثل هذه الحكومة لا تستطيع أن تبقى في السلطة ما لم تنجح في اقناع الناس بأنها تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة يستحيل انجازها في غيابها. ومثل هذه الوظيفة وفرها التصنيع للحكومة السوفيتية [التي] . . أنجزت مالا قدرة لأية حكومة أخرى على انجازها بالاعتماد على موافقة المحكومين . . . غير أن هذه السياسات، مهما بدا الأمر غريباً ومتناقضاً، أمّنت في الوقت نفسه نوعاً من الاذعان الواسع لدى الشعب. إذا أمكن اشغال قوى الشعب كلها بصيرورات عملية التصنيع وإذا أمكن تبرير هذا التصنيع بوعد بالسعادة والوفرة من أجل الأجيال المقبلة ـ والأهم من ذلك بكثير ـ بخطر العدوان العسكري من وراء الحدود، فإن الحكم الدكتاتوري سوف يجد نفسه قابعاً على كراسي السلطة دونما تحد له شأنه.»[٤١]

تكتسب هذه الأطروحة تأييداً يؤكد صحتها من الانهيار السريع للنظام السوفييتي فور اتضاح عجزه عن السير قدماً نحو مستوى أكثر تقدماً من مستويات التطور الصناعي والتكنولوجي.

٤ ـ المعيار الذرائعي (البراغماتي)

من المهم أن ندرك مدى التزام الرأي الغربي التزاماً عميقاً بكبت الحرية والديمقراطية، عن طريق العنف والقوة إذا لزم الأمر. ولفهم عالمنا الثقافي الخاص لا بد لنا من الاعتراف بأن مناصرة

الارهاب واضحة، مكشوفة، ومبدئية عبر الطيف السياسي من أوله إلى آخره. لا حاجة للتذكير بأفكار جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick، جورج ويل G.Willوأمثالهما. غير أن شيئاً من التبدل يحصل حين نتحرك إلى ساحة « يسار المؤسسة »، إذا استخدمنا عبارة رئيس تحرير مجلة فورين بوليسي Foreign Policy وليم مينز Wklliam Maynes الواردة في معزوفة تطري الحملة الصليبية الأمريكية « لنشر الديمقراطية والدفاع عن قضيتها ». (٤٢)

انظروا إلى المعلق السياسي ميكايل كينزلي M.Kinsley الذي يمثل « اليسار » في التيار العام للتعليقات والمناقشات التلفزيونية. حين أكدت وزارة الخارجية علناً تأييد الولايات المتحدة للهجمات الارهابية على التعاونيات الزراعية في نيكاراغوا، كتب كينزلي يقول إن علينا ألا نتسرع في شجب هذه السياسة الرسمية. صحيح أن مثل هذه العمليات الارهابية الدولية تتسبب، دون شك، في « قدر كبير من المعاناة بالنسبة للمدنيين »، كما يعترف كينزلي، ولكنها، في حال نجاحها في « نسف المعنويات والاجهاز على الثقة بالحكومة »، قد تكون، عندئذ، « مشروعة تماماً ». فالخط السياسي يكون « معقولاً » حين يبين « تحليل الأرباح والخسائر » أن « كمية الدماء التي ستراق والبؤس الذي سيحل » من شأنها أن ينجبا « نظاماً ديمقراطياً » بالمعنى المعروف الذي سبقت مناقشته. (٤٣)

بوصفه ناطقاً باسم يسار المؤسسة يصر كينزلي على أن الارهاب يجب أن يكون منسجماً مع المعيار الذرائعي (البراغماتي)؛ فالعنف لا يجوز استخدامه لمجرد العنف، لأننا نجده ممتعاً فقط. وهذا الفهم الأكثر انسانية سيلقى قبولاً فورياً لدى كل من صدام حسين وأبو نضال ومختطفي حزب الله الذين لا بد أنهم هم أيضاً يفترضون أن الارهاب غير ذي معنى ما لم يكن منطوياً على قيمة معينة فيما يخص أغراضهم. تساعدنا هذه الحقائق على تحديد موقع الرأي الغربي المتنور على الطيف الدولي.

وليست مثل هذه المناقشة المعللة لتبرير الارهاب غير مألوفة على الاطلاق، مما يجعلها عاجزة عن اثارة أية ردود أفعال في الأوساط المحترمة تماماً كما لا توجد كلمة تعليق واحدة بين أعضائها اليساريين الليبراليين وبين القراء حين تقوم النيوريبيليك New Republic، وهي المعروفة بأنها حاملة لواء الليبرالية الأمريكية منذ زمن طويل، بالدفاع عن تقديم المساعدات العسكرية « لفاشيين من الطراز اللاتيني . . بصرف النظر عن عدد القتلى والضحايا » لأن « هناك أولويات أمريكية اسمى من حقوق الانسان في السلفادور ».

ظل تقدير « الفعالية المثيرة للاعجاب » لدى الارهاب - إذا استخدمنا تعبير جون كينسي آدامز John Quincy Adams - سمة عامة من سمات الفكر الغربي المتنور. وهي - هذه السمة - توفر الاطار الأساسي للحملة الدعائية الخاصة بالارهاب الدولي في الثمانينيات. وبالطبع فإن الارهاب الموجه إلينا وإلى أصدقائنا يتم شجبه بقوة بوصفه تقهقراً إلى العصور البربرية. أما الارهاب الأشد والأكثر تطرفاً، أما ذلك الارهاب الذي نمارسه نحن وعملاؤنا فيعتبر عملاً بناءً، أو غير ذي بال في أسوأ الحالات، شرط أن يبقى منسجماً مع المعيار الذرائعي (البراغماتي). حتى تلك الحملة الواسعة

من الارهاب الدولي التي شُنت ضد كوبا من قبل ادارة كينيدي، وقد فاقت كل ما ينسب إلى الأعداء الرسميين، ليست موجودة في متون الخطاب الأكاديمي المحترم أو وسائل اعلام الخط العام. ففي دراسته الأكاديمية المرموقة المعروفة والتي تحظى بقدر كبير من الاحترام يصوّر والتر لاكوير Walter Laqueur كوبا على أنها راعية الجريمة عبر سلسلة من التلميحات ولكن دون أي دليل يمكن التعويل عليه، في حين أن الحملة الارهابية الموجهة ضد كوبا لا تستحق ولو كلمة واحدة؛ حقيقة الأمر هي أن كوبا مصنفة في قائمة تلك المجتمعات «الخالية من الارهاب». كتب روبرت ويسون Robert Wesson، أحد المختصين بشؤون أمريكا اللاتينية في معهد هوفر Hoover Iustitute يقول: بعد خليج الخنازير، حيث بلغ الارهاب أوجه، أكتفي، في الحقيقة بـ «التدابير . . . القائمة على اللاعنف في محاربة الشيوعيين الكوبيين» ـ أي تدابير العزل الدبلوماسي والتجاري تحديداً.(٤٤)

إن المبدأ الهادي واضح وصريح: ارهابهم هم ارهاب حقيقي، وأوهى الأدلة يكفي لشجبه وفرض العقوبات الانتقامية على المتفرجين المدنيين الذين قد يصدف أن يكونوا على الطريق؛ أما ارهابنا نحن، حتى وإن كان أشد وأكثر تطرفاً، فليس إلا حنكة سياسية وفناً من فنون ادارة الدولة، وبالتالي لا مكان له في النقاش الجاري حول وباء العصر الحديث. ومثل هذه الممارسة قابلة للفهم على أساس المبادىء التي سبقت مناقشتها.(٤٥)

أحياناً قد تفاجىء قدرة النظام على التكيف حتى أعتى المراقبين وأطولهم باعاً. فما من شيء أثار سخط الرأي العام في الولايات المتحدة أكثر من اسقاط طائرة كال ٠٠٧ / KAL 007 في أيلول ١٩٨٣ من جانب القوات الجوية السوفيتية؛ خصصت النيويورك تايمز ذات الانتشار الواسع والكثيف سبع صفحات كاملة لذلك العمل الوحشي خلال ذلك الشهر وحده. وقد لوحظ أيضاً أن رد الفعل كان مختلفاً نوعاً ما حين أسقطت السفينة الحربية الأمريكية فانسان Vencennes طائرة ركاب مدينة ايرانية في رحلة تجارية بالقرب من الشاطىء الايراني ـ لا لشيء إلا «اثبات صلاحية صواريخ آيجيس ودقة أصابتها»، تلك المنظومة الصاروخية المتطورة، حسب رأي قائد البحرية في الولايات المتحدة ديفيد كارلسون David Carlson، الذي «صاح مذهولاً وهو لا يصدق» حين كان يتابع مراقبة الأحداث من على متن قطعة بحرية قريبة. جرى اغفال هذا الحادث بوصفه خطأ مؤسفاً في ظروف صعبة، خطأ كان الايرانيون مسؤولين عنه في نهاية المطاف. أما آخر المشاهد في هذا المسلسل الدرامي فقد جرى في نيسان ١٩٩٠ حين مُنح قائد فانسان Vancennes ومعه الضابط المسؤول عن سلاح الدفاع الجوي وسام التقدير على «تصرف يثير قدراً استثنائياً من الإعجاب في أداء الخدمات الجليلة الخارقة» وعلى «المناخ الهادىء والمتخصص» الذي توفر في ظل قيادته خلال فترة تدمير طائرة الايربوس Airbus الايرانية ـ مما أدى إلى مقتل ٢٩٠ شخصاً. تقول وكالة الاسوشيتدبرس «إن المأساة غير واردة في نصوص التقارير». ومن الواضح أن وسائل الاعلام لم تر ما هو جدير بالتعليق في أي شيء من هذا كله ـ رغم أن أشكال الشجب الايرانية لتدمير طائرتهم ترد بين الحين والآخر ولكنها تقابل بالرفض القائم على الازدراء بوصفها «هجمات مسعورة ومحمومة على الولايات المتحدة»(٤٦)

لك أن تتصور رد الفعل لو تجاوزت ايران حدود « الحملات المحمومة على الولايات المتحدة » إلى اصدار التهديدات بالانتقام عن طريق انزال ضربات عسكرية بأهداف تعود للولايات المتحدة ـ ربما بالافادة من مقال رئيس بقلم يوسي مليمان Yossi Melman ودان رافيف Dan Raviv نشرته البوسطن غلوب حول كيفية التعامل مع صدام حسين : « ضربة استراتيجية توجه إلى حقول النفط أو إلى إحدى القواعد الجوية قد تكون واردة ـ خصوصاً بعد أن قامت الاستخبارات الامريكية بالتقاط ما يشير إلى أن الرئيس العراقي كافأ الطيار الذي هاجم « خطأ » ستارك يو. اس. اس. Stark USS أثناء حرب الخليج ». (٤٧)

من الصعب أن يبالي القراء الغربيون كثيراً بـ « وسام التقدير » الممنوح لقائد الفانسان Vencenes ، غير أن الأمر لم يمر هكذا مرور الكرام في العالم الثالث حيث يسارع المعلقون سلفاً إلى استخلاص الاستنتاجات المغيبة عن الثقافة الفكرية الغربية . ففي تعليق لها على « سياسة الولايات المتحدة الامبريالية » وضعت صحيفة نهضة العالم الثالث Third World Resurgence (تصدر في ماليزيا) اسقاط الطائرة الايرانية على قائمة العمليات الارهابية التي تمارسها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأوردت الكلمات التي رافقت منح الوسام مضيفة أن « الجمهور الغربي المتخم بالوسائل الاعلامية لا يرى الوضع إلا على أساس الأبيض والأسود ذي البعد الواحد » ، عاجزاً عن ادراك ما هو واضح لذى أولئك المتحررين من قبضة شبكات الدعاية الغربية . (٤٨)

ثمة مذابح كبرى تعامل عبر المعيار نفسه تقريباً : فارهابهم هم جرائم صارخة ، أما ارهابنا نحن فليس إلا حنكـة سياسيـة وأخطاء قـابلة للفهم . في دراسة للقـوة والايديـولوجيـا في الولايـات المتحدة صدرت قبل عقد من الزمن ، قمنا ، ادوارد هيرمان Edward Hermen وأنا باستعراض العديد من أمثلة نوعين من أشكال الوحشية والفظاظة ، « حمامات دم لطيفة وبناءة » تكون مقبولة بل ومفيدة من منظور المصالح المهيمنة ، و« حمامات دم شنيعة » يقترفها الأعداء الرسميون . لا يختلف رد الفعل هنا عن نمط التعامل مع الارهاب . فالأولى يتم تجاهلها وانكارها ، بل ويُرحب بها أحياناً ؛ أما الثانية فتثير قدراً هائلاً من السخط والغضب ، مع قدر واسع النطاق من الخداع والكذب والفبركة في الغالب ، إذا ما حصل احساس بأن الأدلة المتوفرة غير كافية ولا تتناسب مع متطلبات عملية غسيل الدماغ . (٤٩)

كانت احدى المقارنات التي أوردناها منطوية على قدر كبير من الاضاءة : « حمام الدم اللطيف » الذي نفذته اندونيسيا بعد غزوها لتيمور الشرقية عام ١٩٧٥ من جهة ، و « حمام الدم الشنيع » الذي اقترفه الخمير الحمر حين استولوا على الحكم في كمبوديا في العام نفسه . بعد استعراض جميع المواد المتوفرة (وكانت تغطي بالدرجة الأولى الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧) ، أظهرنا أن الأدلة المتعلقة بحمامي الدم الرهيبين هذين ـ في الجزء نفسه من العالم ، وخلال الفترة الزمنية ذاتها ـ كانت متشابهة من حيث المدى والطبيعة . غير أنها كانت مختلفة أيضاً . فأحد الفروق هو أن الغزو الاندونيسي وحمام الدم الذي رافقه قوبل بتأييد مادي ودبلوماسي حاسم من جانب الولايات المتحدة وحليفاتها ، وكان ممكناً انهاؤه على الفور عبر الفضح وسحب مثل هذا التأييد

والدعم، في حين لم يتقدم أحد بأي اقتراح جدي حول كيفية التخفيف من فظاعات بول بوت وجرائمه البشعة؛ ولهذا السبب بالذات كان حمام الدم الحاصل في جريرة تيمور الشرقية أهم بكثير بالنسبة للغرب، شرط أن تكون أبسط المبادىء الأخلاقية قابلة للتطبيق على الأقل. وثمة فرق ثان كان كامناً في رد الفعل على حمامي الدم. طبقاً للنمط الموضح في السجل الذي استعرضناه من أوله إلى آخره، جرى كتم الجرائم البشعة المرتكبة في تيمور الشرقية مع المساهمة الحاسمة التي قدمتها الولايات المتحدة وحليفاتها أو انكارها؛ بل وقد لجأت وسائل الاعلام إلى أسلوب تجنب شهادات اللاجئين، تماماً كما في حالة قيام الولايات المتحدة بعمليات قصف ارهابية لكمبوديا قبل عدد قليل من السنين. أما بالنسبة لقصة الخمير الحمر الموازية فقد تمكنا، على النقيض من ذلك، من جمع سجل موثق من عمليات الخداع والتضليل الكافية لاثارة حتى ستالين، بما فيها فبركات هائلة لأدلة زائفة، عمليات كتم لأدلة غير مفيدة مثل استنتاجات مراقبي وزارة الخارجية للأوضاع في كمبوديا، وهم أكثر المصادر اطلاعاً؛ غير أنهم اعتبروا متحفظين أكثر مما تتطلبه الأغراض المطروحة)، والخ . . .

إن رد الفعل على الكشف والفضح هو الآخر ذو معنى: في الجانب التيموري من طرفي المعادلة ثمة مزيد من الصمت، من الانكار، ومن الذرائع التبريرية؛ أما في الطرف الكمبودي فأنت أمام كورس عملاق من المحتجين الذين يزعمون أننا كنا نفضل أو نقلل من بشاعة جرائم بول بوت الشنيعة. كان هذا تزييفاً واضحاً وجلياً على الرغم من الاعتراف بأن التميز بين مناصرة التزام الصدق من جهة والتخفيف من بشاعة جرائم العدو الرسمي أمر بالغ الصعوبة بالنسبة لعقل المفوض الذي يكون، أكثر من ذلك، مستثاراً استثارة طبيعية ازاء أي تحد لحق ممارسة الكذب في خدمة مصلحة الدولة وخصوصاً إذا كانت الممارسة هذه مصحوبة بعملية القاء الضوء على الخدمات التي تؤدى للجرائم البشعة المستمرة على قدم وساق.(٥٠)

على العموم تعتبر المذابح الجماعية لطيفة، واتضاح مشاركة حكومات الولايات المتحدة فيها لا يثير أي اهتمام خاص، حين تكون الوسائل متناسبة تناسباً جيداً مع الغايات.(٥١) ومما ينطوي على ما يكفي المنطق اعتبار مآزق أجهزة مكافحة الشغب مشكلات « عملية » و « محايد أخلاقياً » فقط. ليست إلا مسألة اهتداء إلى الجمع المناسب بين مختلف تقنيات التحكم بالسكان المتدرجة على مستوى الممارسة بين القصف بقاذفات ب: ٥٢ B52 وبالنابالم، وبين عمليات التعذيب والتمثيل بالجثث والاختطاف والاخفاء، وجملة من الوسائل الأنعم والألطف مثل التجويع والاخضاع للحكم التوتاليتاري في معسكرات اعتقال تعرف باسم « مزارع استراتيجية » و « قرى نموذجية ». إن منظري هذا النمط من الارهاب الدولي يبينون بهدوء وأعصاب باردة أن « كسب الولاء الشعبي » للحكومة التي ندعمها أو نفرضها « أمر مرغوب فيه ومستحب »، ولكنه يبقى أمراً ثانوياً جداً ولا يوفر أي « اطار نظري لبرامج مكافحة الشغب ». على « الموضوعة الموحّدة » أن تتركز على « السلوك المؤثر، لا المواقف ». (أحد كبار اقتصاديي مؤسسة راند Rand Corporation). عندئذ لا تبرز مشكلة هيوم؛ لا حاجة للقلق من أن القوة في صف المحكومين. وللتأثير على السلوك

ثمة سلسلة من التقنيات والفنون مثل « استباحة المداجن، ازالة المساكن أو تدمير القرى » التي هي ممارسات ملائمة طالما أن « القسوة التي تضطر إليها القوات الحكومية ليست سوى قسوة فرضت عمداً جراء سلوك اتبعه السكان وهو سلوك من شأنه أن يساهم في تصعيد أعمال الشغب والعصيان ». وإلا فإن الارهاب سوف يكون عملاً لا معنى له. ويتابع هذا الباحث الأكاديمي المحترم كلامه ليقول إن « النقطة الحاسمة » هي مسألة الربط بين البرامج كلها وبين « نوعية سلوك السكان التي تريد الحكومة ترسيخها ». يرى وولف Wolf فائدة اضافية في هذاالموقف الأكثر اتصافاً بالصفة العلمية، إذ يؤكد على التحكم بالسلوك بدلاً من المواقف؛ فنحن، آخر المطاف، مجتمع متنور يكن الاحترام للعلم والتكنولوجيا ولا يولي أهمية كبيرة للتأملات الصوفية حول العقول والمواقف. لاحظوا أننا حين نعود إلى الولايات المتحدة حيث القوة القمعية ليست متوفرة سلفاً، يتعين علينا أن نهتم بالسيطرة على المواقف والآراء.

حتى فرض الموت الجماعي جوعاً مشروع مشروعية كلية حين تتوفر فيه المعايير الذرائعية (البراغماتية) كما قال البرفسور ديفيد رو D.Rowe، مدير الدراسات العليا في قسم العلاقات الدولية بجامعة ييل Yale. ففي شهادة له أمام الكونغرس قبل أن تصبح الصين حليفة ثمينة، أوصى رو Rowe بأن تقوم الولايات المتحدة بشراء فائض القمح الكندي والاوسترالي كله من أجل فرض « مجاعة عامة » على مليار من البشر في الصين ـ وهذه وسيلة ناجحة وتبرر تكاليفها، كما قال، من وسائل نسف « الاستقرار الداخلي لهذا البلد ». وبوصفه خبيراً في شؤون العقلية الآسيوية، طمأن الكونغرس بأن مثل هذه السياسة ستلقى ترحيباً خاصاً لدى اليابانيين لأنهم جربوا « القوة الهائلة الكامنة في تحرك الولايات المتحدة . . . [و] . . . أحسوا بجبروتنا احساساً مباشراً » في عملية قصف طوكيو وهيروشيما وناغازاكي؛ لذا فقد كان من شأن ذلك أن « ينذر الشعب الياباني بحدة بالغة وأن يهز مستوى علاقاته الودية بنا » لو بدونا « غير مستعدين لاستخدام القوة التي يعلم اليابانيون حق العلم بأننا نملكها » في كل من الفيتنام والصين.(٥٢)

فضلاً عن مدى رؤيته، كان رو Rowe يسلك طريقاً مطروقاً من قبل ومجرباً. فبوصفه مديراً للبرنامج الانساني القائم على تقديم الغذاء إلى الأوروبيين الجائعين بعد الحرب العالمية الثانية قال هيربرت هوفر Herbert Hoover للرئيس ويلسون إنه كان «يحافظ على خط رفيع من الطعام» لضمان حكم العناصر المعادية للبلاشفة. ورداً على اشاعات قالت إن « إنفجاراً خطيراً سيحصل يوم الأول من أيار » في النمسا، أصدر هوفر Hoover انذاراً علنياً قال فيه إن من شأن أي عمل من هذا النوع أن يعرض مؤن الطعام الشحيحة في المدينة للخطر. كما تم حجب المواد الغذائية عن المجر في ظل حكومة بيلاكون Bila Kun الشيوعية، مع وعد باعادة تموينها ـ أي المجر، في حال ازاحته من الحكم لصالح حكومة تكون مقبولة لدى الولايات المتحدة. فالحصار الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع الضغط العسكري الروماني، أجبر كون على التخلي عن الحكم والهرب إلى موسكو. وبدعم من القوات الفرنسية والبريطانية تعاونت الطغمة العسكرية الرومانية مع الثورة المضادة الهنغارية في زرع جرعة قوية من الارهاب الأبيض بغية تنصيب دكتاتورية يمينية بقيادة الادميرال هورثي Horthy

الذي تعاون، في المرحلة الثانية، مع هتلر في عملية ذبح الوحش البلشفي. وكذلك جرى استخدام التهديد بالتجويع حتى الموت من أجل كسب الانتخابات الايطالية الحاسمة عام ١٩٤٨ وفي سبيل فرض حكم عملاء الولايات المتحدة على نيكاراغوا عام ١٩٩٠ ، بين سلسلة طويلة من الأمثلة الأخرى اللافتة للنظر. وفي الفيتنام قُصفت السدّات والسدود للاجهاز على مؤن الغذاء المتوفرة للفلاحين الفيتناميين الجنوبيين الذين كانوا يقاومون العدوان الأمريكي، فضلاً عن تدمير المحاصيل في سائر أرجاء الهند الصينية، كما في أمريكا الوسطى خلال السنوات الأخيرة. يمكن تعقب بدايات هذه الممارسة في الحروب الأولى ضد الهنود الحمر، ولم تكن، على الاطلاق، من ابداعات المستعمرين البريطانيين.(٥٣)

يكشف أي استعراض للجدل الذي دار حول أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي عن الدور الحاسم الذي يقوم به المعيار الذرائعي (البراغماتي). لم تبرز غواتيمالا كمشكلة قط لأن المذابح الجماعية وأشكال القهر أثبتت فعاليتها ونجاحها. من قبل، شكلت الكنيسة مشكلة من نوع معين، ولكنها ما لبثت أن تعرضت للتخويف وباتت « مخرسة تقريباً حين » قُتل أربعة عشر راهباً مع مئات من العاملين في الكنائس جراء حملة عسكرية شُنت لسحق تأييد الكنيسة للمكاسب الاجتماعية مثل الأجور الأعلى ووضع حد لاستغلال الهنود (السكان الأصليين) »، كما قال كينيث فريد Keneth Freedفي اللوس آنجيلوس تايمز : Los Angeles Times. فعملية « الاخافة الجسدية سهّلت » تلبية ما يتطلبه المعيار الذرائعي (البراغماتي). وتصاعد الارهاب مرة أخرى حين قامت الولايات المتحدة بغرس ما تحب أن تطلق عليه اسم « الديمقراطية ». فأحد الدبلوماسيين الأوروبيين يلاحظ أن « الضحايا هم، على الدوام تقريباً، أولئك الذين تكون وجهات نظرهم ونشاطاتهم موجهة نحو مساعدة الآخرين على التحرر من جملة القيود التي يفرضها عليهم أولئك اللذين يمسكون بزمام السلطة السياسية والاقتصادية »، من أمثال « الطبيب الذي يحاول تحسين الظروف الصحية للأطفال » مما يجعله « يبدو معتدياً على النظام القائم ».(٥٤) إن أجهزة الأمن في « الديمقراطيات الوليدة » وفرق الموت المرتبطة بها، بدت مُحكمة قبضتها على الوضع احكاماً معقولاً مما أدى إلى نفي أية حاجة لوجود القلق غير المسوّغ في الولايات المتحدة التي باتت مطمئنة تماماً.

ظهر ما يشير إلى سوء حال سجل حقوق الانسان في غواتيمالا، في وسائل الاعلام، حين تحركت واشنطن باتجاه تشويه سمعة رئيس الجمهورية كيريزو Cerezo وحزبه الديمقراطي ـ المسيحي، في تحول سياسي نحو عناصر أكثر يمينية. غير أن الدروس الكاملة ما زالت طي المستقبل. إننا نرى فريد مؤكداً على « استياء » واشنطن و « سخطها » ازاء الانتهاكات غير العادية لحقوق الانسان من جانب قوات الأمن التي تدعمها ـ أي واشنطن. وفي النيويورك تايمز يقول ليندسي غروسون Lindsey Gruson إن واشنطن تزيد من اعتمادها على الجيش الغواتيمالي الذي هو مصدر الانتهاكات والمخالفات بما فيه جهاز الاستخبارات العسكرية الغواتيمالية G–2، ذائع الصيت بسبب دوره الريادي في ارهاب الدولة. ولكنه يسارع إلى طمأنة القارىء قائلاً إن مسائل حقوق الانسان تحتل مرتبة عالية بين « أهداف السياسة الأمريكية » في غواتيمالا، وهي حقيقة

مذهبية لا تتفق من قريب أو من بعيد مع الواقع المجرد.(٥٥)

يضيف فريد أن الجنرال هكتور غراماخو Hector Gramajo « كان أحد كبار الضباط القادة في أوائل الثمانينيات حين اتهم الجيش الغواتيمالي بقتل عشرات الألاف من الناس، وهم مدنيون بأكثريتهم ». غير أن غراماخو هذا « يعتبر معتدلاً بنظر سفارة الولايات المتحدة » - إنه النمط المألوف. ثم يورد فريد كلام أحد الدبلوماسيين الأوروبيين وقد عبر - أي الدبلوماسي - عن الظن بأن غراماخو نفسه « يفاقم عمليات القتل هذه » عن طريق تدعيمها بفرق الموت المرتبطة بأجهزة الأمن، وإن كان « يسمح بل ويأمر باتباع أساليب القسوة البالغة ضد اليساريين » متحاشياً « بالتأكيد استئصال أية فئات معارضة من جذورها » وذلك « لحظة يحس بأن اليسار بدأ يحاول أن ينظم صفوفه ».

تلقي السلفادور وغواتيمالا ايضاً ضوءاً على المعيار الذرائعي. تظاهرت وسائل الاعلام بعدم معرفة حقيقة أن السلفادور كانت تنفذ مذابح جماعية منذ ١٩٧٩، كما أخفت أسوأ المخالفات والانتهاكات البشعة. ومع حلول أوائل الثمانينيات اتضح أن من الممكن جر الولايات المتحدة إلى تدخل قد ينعكس سلباً على مصالحها؛ وتبعاً لذلك تزايد القلق بل وكان هناك قدر لا بأس به من الكتابات الصحفية والاعلامية الصادقة والأمينة خلال بضعة أشهر. أما حين بدا الارهاب قادراً على تحقيق أهدافه بفضل التوجيهات الأمريكية والدعم الآتي من الولايات المتحدة، فإن الهواجس والمخاوف تلاشت مفسحة في المجال للاحتفال بـ « الديمقرطية » فيما تابعت الحكومة تنفيذ برامجها القائمة على زرع الارهاب والخوف.

شكلت نيكاراغوا موضوع جدل وخلاف لأن الارهاب والحرب الاقتصادية لم يكونا يحققان إلا قدراً محدوداً من النجاح. غير أن الأمر لم يتعد كونه مخاوف لا أساس لها كما تبين بقدر كبير من الجلاء والسطوع حين سارع السكان إلى اطاعة أوامر الولايات المتحدة بعد عقد كامل من الارهاب والتدمير في بلاد خربة أساساً نتيجة عمليات السلب والنهب الاجرامية التي قامت بها الطغمة السوموزية، مما جعل سائر الناس الذين يفكرون بشكل صحيح « يتحدون فرحاً في رقصة مشتركة ».

طوال هذا العقد الكئيب الزاخر بالوحشية والقمع قدم الانسانيون الليبراليون أنفسهم كمنتقدين للدول الارهابية التي دأبت الولايات المتحدة على رعايتها في أمريكا الوسطى. غير أن ذلك لم يكن إلا تظاهراً زائفاً إذ نرى المطالبة، وهي تكاد تكون اجماعية في الأوساط المحترمة، بضرورة استعادة نيكاراغوا إلى حظيرة « النموذج السائد في أمريكا الوسطى » وهو نموذج أنظمة فرق الموت، وبتمكين الولايات المتحدة مع عملائها المجرمين من فرض « المعايير الاقليمية » المطبقة في كل من السلفادور وغواتيمالا على الساندينيين الغارقين في بحر الخطيئة.(٥٦)

من شأن نظرة أدق أن تبين بشكل أكثر صرامة جملة القواعد السائدة. فالسجل يكشف النقاب عن المعارضة شبه الاجماعية للنظام الساندينى، حيث لا توجد إلا بعض الاختلافات التكتيكية بشأن كيفية الاطاحة بهذا النظام - في تمايز حاد مع الموقف من الدول الغانغسترية (دول

العصابات) التي باتت تلبي متطلبات « المعايير الاقليمية » . ثمة حقيقة تغيب عن مئات الأعمدة البارزة في الصحافة القومية هي أن النظام الساندينى، خلافاً للنظم التي تحظى بقبول حمائم الليبرالية، لم يتورط، مهما كانت خطاياه، باقتراف المذابح الجماعية وأعمال التعذيب والارهاب؛ غير أن هذه مسائل لا قيمة لها في نظر الرأي العام المتنور الغربي، كما يتجلى من هذا السجل، وبالمقابل فإن هناك اتفاقاً على أن القوة العسكرية الوحيدة التي يتوجب تفكيكها هي تلك التي لا تكون مشغولة بصورة منتظمة بممارسة الارهاب الجماعي ضد السكان المدنيين. وكما لاحظ ادوار هيرمان E.Herman ثمة « جيوش جديدة وأخرى غير جديدة »، تماماً كما يوجد « ضحايا جديرون وآخرون غير جديرين » (الجديرون هم أولئك الذين يضطهدهم العدو الرسمي، أولئك الذين يثيرون قدراً كبيراً من الأسى؛ وغير الجديرين هم ضحايانا نحن الذين لا ينطوي مصيرهم على أية أهمية). فالجيوش الجديدة مثل جيوش سوموزا والسلفادور وغواتيمالا واندونيسا وغيرها من مثيلاتها، لا تستدعي أي تدخل، لأنها تقوم بوظيفتها: تقتل وتمارس التعذيب لصالحنا. غير أن الجيوش غير الجديرة لا تلبي شروط هذه المعايير الرفيعة والسامية، بل وتتجرأ بوقاحة على حماية سكان بلدانها من القتلة الذين نبعثهم نحن إلى هناك. لذا فإن من الضروري استبدالها بقوى متلائمة أكثر مع متطلباتنا وقيمنا الأخلاقية. وهذا كله مكشوف ومفضوح مما يوفر امكانية تجاوزه دون أن يلفت النظر.

كذلك يكاد لا يرد أي ذكر في مئات أعمدة الرأي حول نيكارغوا لجملة برامج الرخاء الاجتماعي والاصلاح التي كانت وتعتبر ناجحة نجاحاً مثيراً من قبل المنظمات الدولية إلى أن تمكنت الولايات المتحدة من قلب مسيرة التقدم الكريهة رأساً على عقب مع حلول أواسط الثمانينات . ومن المثير أن الفرصة أتيحت، بعد فوز الولايات المتحدة في انتخابات ١٩٩٠ نيكاراغوا، لمن يريد ملاحظة هذه الوقائع، إذ حصل الاطمئنان من زوال الخطر الذي كان يتهدد الثروة والسلطة . من البداية وحتى النهاية تظل أوليات الرأي العام المتطور متلألئة كالشمس الساطعة .

إذا عدنا إلى مبادىء الحكم لدى هيوم فإننا نرى بوضوح أن اعادة تصفيتها وتنقيتها باتت ضرورية . صحيح أنه لا بد من اللجوء إلى فبركة الموافقة وصنعها حين تكون القوة غائبة والعقوبات المألوفة غير كافية . إن مواطني الأنظمة الديمقراطية الغربية ـ أو أولئك الذين يكونون في وضع يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم ، على الاقل ـ هم خارج الأقواس . أما غيرهم ، وما عداهم ، فهم معرضون شرعاً للاضطهاد ، كما أن الارهاب واسع النطاق أمر ضروري ولازم في العالم الثالث ، وإن كان الضمير الليبرالي يشترط أن يكون هذا الارهاب متصفاً بالكفاءة والفعالية . وخلافاً للمتعصب الايديولوجي المتشدد فإن السياسي أو رجل الدولة المحنك سوف يفهم أن من الضروري استخدام وسائل العنف والقهر بطريقة مدروسة وموزونة ، وبقدر يكفي لتحقيق الغايات المرجوة فقط .

٥ ـ سلسلة الوسائل المتدرجة

يتطلب المعيار الذرائعي ألا يتم اللجوء إلى وسيلة العنف إلا عندما يستحيل ضبط الرعاع من الأوغاد بوسائل أخرى . وثمة ، في الغالب ، أساليب أخرى . عبّر اختصاصي آخر خبير في شؤون مكافحة الشغب من راندكوربوريشن (Rand Corp) عن تأثره بـ « الطوعية النسبية لدى الفلاحين الأفقر والسلطة الراسخة للاقطاعيين في المناطق الأكثر اتصافاً بالصفة (الاقطاعية) . . . حيث يستطيع الاقطاعي أن يمارس نفوذاً كبيراً على سلوك العاملين في أرضه وأن يحبط بسهولة أي تصرف لا يكون منسجماً مع مصالحه الخاصة ».(٥٧) أما التدابير الأشد والأكثر حزماً وصرامة فلا تصبح ضرورية إلا لدى اهتزاز الطاعة والاذعان ، ربما جراء تدخل الرهبان المثيرين للشغب .

يشكل القمع القانوني المشروع أحد الخيارات التي تقف دون العنف المباشر . ففي كوستاريكا كانت الولايات المتحدة راغبة في تحمل الديمقراطية الاجتماعية . أما السبب الأول للتلطف بالتجاهل فقد تجسد في تعرض حقوق العمال للقمع مع توفير سائر أشكال الحماية لحقوق المستثمرين . فمؤسس النظام الديمقراطي في كوستاريكا ،خوسيه فيغويريس Jose Figuerrs ، كان مؤيداً متحمساً للشركات الامريكية والسي . آي . أي . (CIA) كما كان يُعتبر في نظر وزارة الخارجية الامريكية « أفضل وكالة دعائية تستطيع شركة الفواكه المتحدة United Fruit Company أن تهتدي إليها في امريكا اللاتينية » . غير أن هذه الشخصية الريادية في العملية الديمقراطية بأمريكا الوسطى مالبثت أن فقدت جاذبيتها وبريقها في الثمانينات ، وباتت محظورة تماماً في الصحافة الحرة بسبب مواقفها النقدية من حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ومن تحركات واشنطن الرامية الى اعادة كوستاريكا هي الأخرى إلى حظيرة « نمط امريكا الوسطى » المفضلة . فحتى المقالة الافتتاحية المشحونة بالعواطف والمقالة التأبينية المطولة الصادرتين في النيويورك تايمز في معرض الاطراء على هذا « المكافح في سبيل الديمقراطية » لدى موته في حزيران ١٩٩٠ ، كانتا متحفظتين وحريصتين على تجنب الاشارة إلى هذه الانحرافات المثيرة لعدم الارتياح .

أما في سنوات سابقة ،حين كان فيغويريس Figueres ذا سلوك حسن ، فقد اعترف الرجل وأقر بأن الحزب الشيوعي الكوستاريكي ، وهو ذو نفوذ استثنائي بين العمال الزراعيين في مزارع قصب السكر والموز والخ . . ، كان يشكل تحدياً لا يمكن القبول به . لذا فقد سارع إلى اعتقال قادة هذا الحزب وأعلن حظره وراح يلاحق أعضاءه ويضطهدهم . استمرت هذه السياسة عبر الستينات مع التركيز على احباط أية جهود رامية لاقامة حزب للطبقة العاملة . وقد أوضح فيغويريس هذه التصرفات بقدر كبير من الصراحة التي تقارب حدود الوقاحة : كان ذلك « دليل ضعف . اعترف بالأمر ؛ فحين يكون المرء ضعيفاً نسبياً أمام قوة العدو ، من الضروري أن تتوفر الجرأة اللازمة للاعتراف بهذا الضعف » . وحظيت هذه التحركات بالقبول في الغرب بوصفها منسجمة مع المفهوم الليبرالي للديمقراطية ،بل وكانت مقدمة وشرطاً مسبقاً تقريباً لاقدام الولايات المتحدة على تحمل « الاستثناء الكوستاريكي » .(٥٨)

غير أن القمع القانوني لا يكون كافياً في بعض الأحيان ؛ فالعدو الشعبي بالغ القوة ولا بد لنواقيس الخطر من أن تقرع إذا ماراح الزخم الشعبي يهدد النظام السياسي القائم على تحالف رجال الاعمال والاقطاعيين والعناصر العسكرية الذي يبدي قدراً كافياً من الاحترام لمصالح الولايات المتحدة . ومن شأن العلامات الدالة على حدوث مثل هذا الانحراف أن يستدعي اتخاذ تدابير أقوى وأقسى . كانت تلك هي الحالة في السلفادور . فبعد القمع الوحشي والشديد للفعاليات البعيدة عن العنف ، « أصبحت الجماهير مع الفدائيين » مع حلول بدايات الثمانينات حسب رأي خوسيه نابليون دوراتي Jose' Napoleon Duarte ، الزعيم القيادي الذي فرضته الولايات المتحدة . وللوقوف في وجه تهديد النزعة الوطنية والقومية المتجاوبة مع المطالب والضغوط الشعبية ، كان لا بد من اللجوء إلى شن « حرب إبادة وافناء على سكان مدنيين عزّل » حسب تعبير خلف رئيس الأساقفة روميرو Romero بعد عملية الاغتيال بأشهر قليلة . وفي الوقت نفسه كال دوارتي فيضاً من المديح للجيش على « خدماته الشجاعة جنباً إلى جنب مع الشعب ضد التخريب » لدى تنصيبه رئيساً مدنياً للجمهورية من قبل الطغمة العسكرية الانقلابية لتوفير الغطاء اللازم لتغطية تورط الولايات المتحدة في المذبحة ومن أجل أن يصبح الرجل شخصية محترمة في الدوائر الغربية.(٥٩)

أما الاطار الأوسع فقد رسمه الأب ايغناتيو مارتين ـ بارو Ignacio Martin–Baro' ، أحد القسس اليسوعيين الذين اغتيلوا في تشرين الثاني ١٩٨٩ ،وأحد علماء النفس الاجتماعيين المرموقين في السلفادور ،في محاضرة له ألقاها في كاليفورنيا بعنوان: « العواقب السيكولوجية للارهاب السياسي » قبل تعرضه للاغتيال بعدعقليل من الأشهر.(٦٠) أكد بارو عدداً غير قليل من النقاط الهامة . أولاً: إن أبرز اشكال الارهاب ، وإلى حد بعيد ، هو ارهاب الدولة ـ أي « زرع الرعب في قلوب السكان كلهم عبر مسلسل منهجي من الأعمال التي تنفذها أجهزة الدولة وقواها » . ثانياً: يشكل هذا النوع من الارهاب جزءاً جوهرياً وأساسياً من أي « مشروع اجتماعي ـ سياسي مفروض من الحكومة » يكون مصمماً بما يلبي احتياجات أصحاب الامتيازات.ولتطبيق مثل هذا المشروع على أرض الواقع لا بد من « ارهاب » السكان جميعاً « بجعل الخوف أمراًعميق الجذور » .

يكتفي مارتن ـ بارو بالتلميح إلى نقطة ثالثة ، هي الأهم في نظر الجمهور الغربي: إن المشروع الاجتماعي ـ السياسي ودولة الارهاب التي تساعد على وضعه موضع التطبيق ليسا مقصورين على السلفادور ،بل يشكلان ظاهرتين رسميتين عامتين تشملان سائر الدول الخاضعة لتفوق الولايات المتحدة في العالم الثالث كله ، لأسباب متأصلة بعمق في الثقافة والمؤسسات وأجهزة التخطيط السياسي الغربية ، ومتناغمة تمام التناغم مع قيم الرأي المتنور .

في المحاضرة نفسها أشار مارتن ـ بارو إلى « الحملة الهائلة من الارهاب السياسي » في السلفادور قبل عقد من الزمن ، هذه الحملة التي شنت بتأييد الولايات المتحدة ومبادرتها . ولاحظ أيضاً أن « الامور بدت متغيرة قليلاً ،منذ ١٩٨٤ مع مجيء حكومة ديمقراكية مزعومة بقيادة دوارتي إلى الحكم » غير أن « هذه الأمور لم تتغير » في الواقع . فما تغير لم يعد كونه حشر السكان الغارقين في

بحر من الارهاب في زاوية ضيقة لا توفر إلا خيارين اثنين فقط: إما الانطلاق نحو الجبال والالتحاق بصفوف الثوار والمتمردين ، أو الخنوع خنوعاً مكشوفاً على الأقل ـ لمتطلبات البرامج المفروضة من الحكومة ». عندئذ تقلصت عمليات القتل ، وهو التطور الذي كان سبباً لكثير من التباهي هنا ـ في الولايات المتحدة ـ بتأثيرنا اللطيف . ويلاحظ المحاضر أن سبب التراجع هو « وجود قدر أقل من الحاجة للقيام بحوادث غير اعتيادية نظراً لأن الشعب كان قد تم اغراقه في بحر من الارهاب والشلل » .

إلا أن الهدف بقي هو هو: « استئصال أية معارضة أو بادرة احتجاج ذات شأن».«إ الحرب القذرة لم تكف قط عن أن تكون عنصراً أساسياً من عناصر المشروع الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي تحاول الولايات المتحدة تحقيقه في السلفادور » حتى بعد تبني « الديمقراطية الشكلية من أجل اسباغ صفة المشروعية على الحرب » أمام أنظار الغربيين . وهذه الأساليب نجحت في « تفكيك المنظمات الشعبية الجماهيرية » نظراً لأن « مجرد وجود منظمات غير متعاطفة مع الحكومة بات أمراً مستحيلاً ، وقد تعين على المناضلين الذين نجوا من الابادة أن يهربوا إلى الارياف أو أن يختفوا عن الانظار ،وإلا فقد اضطروا ، نتيجة الجو الارهابي الخانق ، إلى التخلي عن النضال » . « مما لا شك فيه أن الحرب القذرة كانت ناجحة ـ نجاحاً جهنمياً وشيطانياً بالتأكيد ، ولكنه نجاح على أية حال . . . » عبر « اضعاف قواعد التأييد والدعم للحركة الثورية في سائر قطاعات السكان. . . » .(٦١)

خلال العقد كله ، وبعد اقامة النظام « الديمقراطي » بزمن غير قصير ، ظلت الجماعات الكنسية وتلك المدافعة عن حقوق الانسان تقدم وصفاً لقيام قوات الأمن التابعة لـ « النظام الديمقراطي الوليد » بمعرفة أسيادها في الولايات المتحدة وتعاونهم الكاملين ، بفرض نظام قائم على « الارهاب والرعب ، نتيجة الانتهاك المضطرد لحقوق الانسان الأساسية » هذا الانتهاك المتميز بـ « الرعب الجماعي والخوف الشامل المعمم من جهة وبالقبول المتأصل للارهاب من جهة ثانية جراء الاستخدام اليومي والمتكرر لوسائل العنف. . . وعلى العموم فإن المجتمع بات يقبل برؤية أجساد تعرضت للتعذيب بصورة متكررة ، لأن الحقوق الأساسية ،بما فيها حق الحياة ، لم تعد ذات قيمة مطلقة وطاغية في نظر المجتمع » (سوكورو جوريديكو Socorro Juridico ، كانون الأول ١٩٨٥). وهذا التعليق الأخير ينطبق أيضاً على الجهات المشرفة كما أكد وزير الخارجية جورج شولتز بعد أشهر قليلة في احدى مشاهد بكائه على الارهاب ، خلال حديث أدلى به في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تشن غارة ارهابية على ليبيا لتقتل العديد من المدنيين ولتستثير عاصفة مدوية من التصفيق على المستوى الداخلي . أعلن وزير الخارجية أن « النتائج المتحققة » في السلفادور « هي مدعاة فخر لجميع الامريكيين » -جميع الامريكيين الذين يستمتعون برؤية الأجساد المعذبة المشوهة والأطفال الذين يموتون جوعاً والارهاب والرعب والخوف المعمم لشامل ،على الأقل .(٦٢)

في محاضرة عن وسائل الاعلام الجماهيرية والرأي العام في السلفادور كان مقرراً أن يلقيها

أمام أحد المؤتمرات الدولية في كانون الأول ١٩٨٩ ، أي الشهر الذي أعقب اغتياله ،كتب مارتن - بارو يقول إن مشروع الولايات المتحدة لمكافحة الشغب « لم يركز إلا على الأبعاد الشكلية للديمقراطية » ، وإن وسائل الاعلام الجماهيرية يجب أن تُفهم على أنها ليست إلا آلية معينة من آليات « الحرب النفسية (السيكولوجية) » . فالمجلات الصغيرة المستقلة في السلفادور، رغم التزامها بالخط العام وتأييدها لمصالح رجال الأعمال والبيزنس ،بدت ، في نظر الحكام ،مفرطة في استقلاليتها ، فعولجت من جانب قوات الأمن قبل عقد من الزمن بالطريقة الناجحة المعروفة - طريقة الاختطاف ، الاغتيال ، التدمير الجسدي المادي ؛ وهذه أمور تُعتبر هنا أتفه من أن ترد في التقارير الصحفية . أما بالنسبة للرأي العام فإن محاضرة مارتن - بارو التي لم تُلق تتحدث عن دراسة تبين أن أقل من عشرين بالمئة من العمال والطبقة الوسطى - الدنيا والفقراء يشعرون بأنهم أحرار في التعبير عن آرائهم علناً ، وهي نسبة وصلت إلى أربعين بالمئة بين صفوف الأغنياء ـاكليل غار آخر للارهاب على نجاحه المثير، ونتيجة أخرى « يستطيع الامريكيون كلهم أن يفخروا بها » .(٦٣)

تتضح استمرارية السياسة الامريكية بجلاء عبر معاينة سجل فوج آتلاكاتل Atlacatl Battalion ،هذا الفوج الذي « ابدى جنوده طاعة حرفية ممتازة للأوامر الصادرة عن ضباطهم والقاضية بقتل اليسوعيين بأعصاب باردة ، » كما قالت امريكان ووتش American Watch بمناسبة احياء الذكرى العاشرة لاغتيال رئيس الاساقفة روميرو ،في معرض عرضها لبعض انجازات هذه الوحدة القتالية النخبوية التي « قامت الولايات المتحدة بخلقها وتدريبها وتجهيزها بالمعدات » . فقد تم تشكيل هذا الفوج في آذار ١٩٨١ حين جرى ارسال خمسة عشر خبيراً من خبراء مكافحة الشغب إلى السلفادور من مدرسة القوات الخاصة في الجيش بالولايات المتحدة . ومنذ البداية « تورط » الفوج « بعملية قتل أعداد كبيرة من المدنيين » . إن أحد أساتذة مدرسة جيش الولايات المتحدة للأمريكيتين في فورت بينيغ Fort Benniθg ،جورجيا ،وصف جنود الفوج قائلاً إنهم «يتميزون بشراسة استثنائية» « واجهنا باستمرار صعوبات كبيرة في جعلهم يجلبون السجناء بدلاً من الآذان » . وفي كانون الاول ١٩٨١ شارك الفوج في عملية أدت إلى مقتل مئات المدنيين في فورة مخيفة من جرائم القتل والاغتصاب والحرق -تجاوز عدد الضحايا الألف حسب تقديرات الكنيسة ومكتب الاستشارة القانونية . وفيما بعد تورط الفوج نفسه في عملية قصف العديد من القرى وقتل المئات من المدنيين عبر اطلاق الرصاص والاغراق في الماء وغيرهما من الأساليب ، كانت الأكثرية الساحقة من الضحايا من النساء والأطفال والمسنين . كان ذلك هو النمط المنهجي للحرب الخاصة في السلفادور منذ العملية العسكرية الكبيرة الأولى في أيار ١٩٨٠ ،حين قُتل وشُوِّه ست مئة مدني في ريو سومبل Rio Sumpul في هجوم مشترك شنه الجيشان السلفادوري والهندوراسي ،وهي المذبحة التي كشفتها المصادر الكنسية اضافة إلى محققي مجموعات حقوق الانسان والصحف الأجنبية ، عدا وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ، وهي الوسائل التي تؤدي وظائفها الخاصة بها في هذه الحرب النفسية .(٦٤)

قالت لجنة محامي حقوق الانسان في رسالة موجهة إلى وزير الدفاع ديك تشيني إن قتلة الآباء اليسوعيين تلقوا تدريبهم على أيدي القوات الخاصة في الولايات المتحدة إلى ما قبل عملية الاغتيال بثلاثة أيام . وكذلك قال الأب جون دي كورتينا Jon De Cortina ، عميد كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية في السلفادور حيث اغتيل الرهبان اليسوعيون ، إن المدربين العسكريين الامريكان كانوا نفس الجنود الامريكيين الذين ضُبطوا في احد فنادق سان سلفادور بعد أيام قليلة في حادث ذاع على نطاق واسع . وفي السنوات السابقة حدث بعض أسوأ مذابح فوج آتلاكاتل Atlacatl حين كان الفوج ما يزال حديث العهد بالتدريبات التي تلقاها من الولايات المتحدة .(٦٥)

قام أحد الهاربين من الجيش ، وهو رجل حصل على حق اللجوء السياسي في تكساس في تموز ١٩٩٠ بعد أن رفض قاضي الهجرة طلباً تقدمت به وزارة الخارجية يقضي بعدم منحه مثل هذا الحق وباعادته إلى السلفادور ، قام بوصف طبيعة التدريب في الجيش السلفادوري . ففي هذا النظام « الديمقراطي الوليد » يعفى الاغنياء من التجنيد ؛ وبدلاً من ذلك يتم تجميع المراهقين عبر عمليات تمشيط تكتسح الأحياء الفقيرة ومخيمات اللاجئين . وحسب هذا الهارب الذي أخفت المحكمة اسمه لأسباب معلومة ـ كان المجندون يؤمرون بقتل الكلاب والجوارح عن طريق عض حناجرها بالأسنان وقرف رقابها ، كما كان يتوجب عليهم أن يقفوا متفرجين على قيام الجنود بعمليات قتل وتعذيب المعارضين المشبوهين الذين كانت أظافرهم تُقتلع ، ورؤوسهم تُقطع ، وأجسادهم تُمزق « كما لو كانت لعباً يلعبون بها وهم مدججون بالأسلحة طلباً للمتعة والتسلية » ، أو يتم تجويعهم وتعذيبهم حتى الموت . وكان المجندون يبلغون بأنهم سيُكلفون بمهمات مماثلة وبأن تعذيب الناس والحيوانات « يجعلكم أكثر رجولة ويوفر لكم قدراً أكبر من الشجاعة » .(٦٦)

وفي مناسبة أخرى حديثة أدلى أحد أعضاء احدى فرق الموت السلفادورية المرتبطة بفوج آتلاكاتل ، واسمه سيزاز فيلمان جويا مارتينيز Ce'sar Vielman Joya Martinez ، بشهادة عن تجربته الشخصية المباشرة في ممارسة ارهاب الدولة مقدماً معلومات تفصيلية عن عمليات القتل التي تمت بالتواطؤ مع خبراء استخبارات الولايات المتحدة والحكومة على أعلى المستويات بما فيها تقديم أدلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقتل الرهبان اليسوعيين . وقد أيد شهادته زميل آخر له ترك العمل أيضاً في أقوال تفوه بها أمام لجنة حقوق الانسان المكسيكية . بعد تظاهر أولي بالعزم على التحقيق بقصة مارتينيز ، تابعت ادارة بوش بذل كل الجهود بغية اسكاته وترحيله إلى السلفادور حيث ينتظره الموت دون ريب ، رغم مناشدات منظمات حقوق الانسان والكونغرس بحمايته وبالاصغاء إلى شهادته . هذا ولم يكن التعامل مع الشاهد الرئيسي في جريمة اغتيال اليسوعيين مختلفاً في شيء .(٦٧)

يمكن أن نلاحظ أن التعامل مع المثقفين اليسوعيين الضحايا انفسهم لم يكن تعاملاً مختلفاً في الحقيقة . فاغتيالهم والتحقيقات القضائية ، لا الكلام الذي أرادوا قوله ، هما اللذات أثارا قدر من الاهتمام . لن نجد إلا الشيء القليل عن أفكارهم حتى في حال عدم ضرورة توفر المبادرة لاكتشافهم . عقدت الرابطة البسيكولوجية الامريكية ببوسطن عدداً من حلقات البحث والندوات

في آب ١٩٩٠ ، مثلاً ،حول مؤلفات ونشاط الأب مارتن ـ بارو بما فيها عرض شريط الفيديو للمحاضرة التي ألقاها في كاليفورنيا قبيل اغتياله . قامت جريدة البوسطن غلوب بتغطية الندوة ولكنها لم تقل شيئاً عن هذه الجلسات . ففي اليوم الذي عقدت فيه فضلت الغلوب أن تنشر تعابير الوجه الرجالية الجذابة بالنسبة للنساء .(٦٨) فالأمور الأهم تأتي أولاً آخر الأمر !

حين سُجن انطونيو غرامشي عقب الانقلاب الفاشي في ايطاليا ، لخصت الحكومة قضيتها إذ قالت : « علينا أن نوقف هذا الدماغ عن العمل خلال عشرين سنة » .(٦٩) أما حكوماتنا المفضلة الراهنة فلا تحب أن تترك شيئاً للصدفة : لا بد من ايقاف الأدمغة عن العمل إلى الأبد ، ونحن متفقون على أن الحل الأمثل يكمن في حجب أفكارهم عن مسائل مثل ارهاب الدولة .

ان النتائج المترتبة على التدريب العسكري للولايات المتحدة واضحة وبوفرة في الوثائق الصادرة عن جماعات حقوق الانسان وعن الكنيسة السلفادورية . إنها موصوفة وصفاً مثيراً من قبل الأب المحترم دانيل سانتياغو D.Santiago ، راهب كاثوليكي يعمل في السلفادور لدى المجلة اليسوعية امريكا America . يتحدث سانتياغو عن فلاحة عادت إلى بيتها ذات يوم لتجد امها وأختها وثلاثة من أطفالها متحلقين حول طاولة ، والرؤوس المقطوعة للجميع موضوعة بعناية على الطاولة مقابل الجثث والأيدي ممدودة إلى أمام « كما لو كانت تربت على الرؤوس » . فالقتلة من الحرس القومي السلفادوري وجدوا ترك رأس طفل لم يتجاوز ثمانية عشر شهراً سائباً أمراً غير مقبول فدقوا اليدين بمسمارين على الرأس . وكان طشت بلاستيكي مملوء بالدم يزخرف وسط الطاولة .(٧٠)

لإيراد مثال آخر واحد ، مثير بسبب الظروف ، لنا أن نعود إلى كانون الثاني ١٩٨٨ حين أكملت الولايات المتحدة تدميرها لاتفاقيات السلام في امريكا الوسطى ، مستثنية الدول العميلة لها من البنود الداعية إلى « العدالة والحرية والديمقراطية » ، إلى « احترام حقوق الانسان » ، وإلى توفير ضمانات « عدم جواز انتهاك سائر أشكال الحياة والحرية كلها » . فيما كان هذا النجاح الكلبي المشؤوم يتحقق ،تم العثور على جثث رجلين ومراهق في أحد مدافن فرقة موت معروفة جيداً ، معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي من الخلف وآثار التعذيب بادية . قالت لجنة حقوق الانسان غير الحكومية التي ما زالت تعمل رغم اغتيال مؤسسيها ومدرائها ، إن ثلاث عشرة جثة وجدت في الاسبوعين السابقين وعلى أكثرها آثار التعذيب ، بما فيها جثتا امرأتين شنقتا من شعرهما على احدى الاشجار واستئصلت الأثداء من الصدرين كما لطخ الوجهان بالدم . جاءت التقارير بلا تواقيع خوفاً من ارهاب الدولة . ما من أحد إلا وتعرف على العلامات التقليدية المميزة لانجازات فرق الموت . نقلت الخدمات البرقية خلاصة المعلومات فنُشرت بشكل بارز في كندا ،ولكن الصحافة القومية في الولايات المتحدة ظلت صامتة إزاءها صمت القبور .(٧١)

كتب الأب المحترم سانتياغو يقول إن المشاهد المرعبة من النوعية التي يوردها مصممة من قبل القوات المسلحة بغية زرع الخوف .

« لا تكتفي فرق الموت في السلفادور بقتل الناس فقط -إنها تقطع رؤوسهم ثم تثبتها فوق عصي على شكل رماح تستخدم لزخرفة المكان . ولا تكتفي شرطة الخزينة السلفادورية بانتزاع أحشاء الناس فقط ؛ بل

وتدس أعضاءهم التناسلية في أفواههم . ولا يكتفي الحرس القومي السلفادوري باغتصاب النساء السلفادوريات ؛ بل يقوم بقطع أرحامهن لتغطية وجوههن . ليس قتل الأطفال كافياً ؛ لا بد من جرهم فوق الأسلاك الشائكة حتى يسقط اللحم عن العظام فيها يكون الأباء والأمهات مجبرين على مراقبة المشهد . . . إن جماليات التعذيب في السلفادور هي جماليات دينية » .

أما القصد فهو ضمان اخضاع الفرد بصورة كاملة لمصالح الوطن وهو السبب الكامن وراء اطلاق اسم « جيش الخلاص القومي » على فرق الموت في قاموس حزب آرينا ARENA الحاكم الذي يقسم أعضاؤه (بمن فيهم رئيس الجمهورية كريستياني « قسم الولاء بالدم لـ « القائد إلى الأبد » روبيرتو دامبيسُّون Roberto D'Ambuisson .

تقوم القوات المسلحة بـ « لَمِّ المجندين » ممن هم في الثالثة عشرة من العمر ، وتغسل أدمغتهم بطقوس مأخوذة عن الاس . اس النازي ، بما في ذلك طقوس ممارسة الوحشية والاغتصاب حتى يصبحوا مستعدين لأن يقتلوا قتلاً ذا نكهة جنسية بوصفه طقساً من الطقوس الدينية . وقصص التدريب « ليست قصصاً خيالية » ؛ إنها « مثبتة بالعديد من الأدلة الدامغة المتمثلة بالجثث ، باللحم المقطع والممزق ، بالأدمغة المفجرة المبعثرة ، وبشهود العيان » . وهذا النوع من « القتل المازوخي السادي يخلق الرعب » و « هذا الرعب يؤدي إلى اتخاذ المواقف السلبية من الاضطهاد والظلم . والسكان السلبيون يسهل التحكم بهم والسيطرة عليهم » مما يؤدي إلى توفير أعداد كبيرة من العمال الخانعين المذعنين ،حيث لا شكاوى ، فيغدو المشروع الاجتماعي السياسي قابلاً للتنفيذ بكفاءة عالية .

يذكرنا المحترم سانتياغو بأن الموجة الراهنة من العنف هي رد فعل على محاولات بذلتها الكنيسة لتنظيم الفقراء في السبعينات . تصاعد ارهاب الدولة مع بدء الكنيسة بتشكيل روابط فلاحية وجماعات المساعدة الذاتية التي ، مع غيرها من المنظمات الشعبية « انتشرت كالنار في الهشيم عبر سائر الطوائف والفئات الاجتماعية في المجتمعات الامريكية اللاتينية » كما يقول لارس شولتس Lars Schoultz . أما لجوء الولايات المتحدة على الفور إلى القمع الجماعي بالتعاون مع الفئات النخبوية المحلية ، فلن يفاجىء إلا أولئك الذين يتعمدون تجاهل التاريخ والتعامي عن سجلات عمليات التخطيط .(٧٢)

قال الأب اغناثيو ايلاكوريا Ignacio Ellacuria ، عميد الجامعة اليسوعية قبل اغتياله مع الأب مارتن ـ بارو ، إن السفادور « أشبه بواقع ممزق ، أصيبت بجرح يكاد أن يكون مميتاً » . وكان الأب ايلاكوريا من المقربين من رئيس الأساقفة روميرو وكان معه حين كتب رئيس الأساقفة رسالة إلى الرئيس كارتر ملتمساً ،عبثاً ،وقف المساعدات المقدمة إلى الطغمة العسكرية الانقلابية . وقد أبلغ رئيس الأساقفة زميله الأب إيلاكوريا بأن الدافع الكامن وراء رسالته هو « المفهوم الجديد للحرب الخاصة التي تعني الاجهاز الاجرامي على أية محاولة تبذلها المنظمات الشعبية بدعوى الشيوعية والارهاب . . . » .(٧٣) والحرب الخاصة هذه ـ سواء عُرفت باسم مكافحة الشغب ، الصراع متدني الحدة ، أو بأية تسمية مجازية زائفة أخرى ـ ليست ، ببساطة ، إلا الارهاب الدولي بعينه وطالما

كانت سياسة الولايات المتحدة الرسمية ، سلاحاً في الترسانة الموظفة لخدمة أغراض المشروع الاجتماعي ـ السياسي الأوسع والأكبر .

كان الشيء نفسه صحيحاً في غواتيمالا المجاورة . كتب الباحث المتخصص في شؤون امريكا اللاتينية بيرو غليخييس Piero Gleijeses يقول إن القمع الوحشي في ظل الأجواء التقليدية لـ « ثقافة الرعب » كان كافياً لفرض السلم والنظام ؛ « تماماً مثلما اعتُبر الهندي وحشاً ضارياً لتبرير استغلاله ، فإن الذين سعوا إلى الاصلاح الاجتماعي اتُّهموا بالشيوعية في سبيل تسويغ ملاحقتهم واضطهادهم » . شكل العقد الممتد بين ١٩٤٤ و ١٩٥٤ استثناء فريداً تميز بـ « الديمقراطية السياسية ، بالنفوذ الشيوعي القوي في ادارة الرئيس جاكوبو آربنز Jacobo Arbenz (١٩٥١ ـ ١٩٥٤)، وبالاصلاح الزراعي المنسوب إلى آربنز هذا » ـ « سنوات كلها ربيع في بلاد الطغيان الأبدي » ، حسب تعبير أحد الشعراء الغواتيماليين . حصل نصف مليون انسان على الأرض التي هم بأمس الحاجة إليها ، وللمرة الأولى في تاريخ البلاد « نال الهنود أرضاً بدلاً من سلبها منهم » .

« كانت رياح جديدة تداعب الأرياف الغواتيمالية وتراقصها . بدأت ثقافة الرعب تخفف من قبضتها الصارمة على السكان الغواتيماليين بجماهيرهم العظيمة، ثمة كابوس بعيد كان من الممكن أن يتلاشى في مستقبل غير مستحيل الوصول إليه » .

كان قادة الحزب الشيوعي يُعتبرون في نظر سفارة الولايات المتحدة الاستثناء الوحيد في عمليات الفساد والرشوة والطمع السائدة . لقد « كانوا شرفاء جداً ، شديدي الالتزام » ، « الناس الوحيدين الملتزمين بالعمل الدؤوب الشاق » حسب كلمات أحد موظفي السفارة . ويضيف موظف السفارة قائلاً : « هذه كانت هي المأساة » : لقد كانوا « ألد أعدائنا » ، وكان لا بد من ازاحتهم هم والاصلاحات التي ساعدوا على تطبيقها .

تمت استعادة الكابوس في انقلاب نظمته المخابرات المركزية (السي . آي . أي . C I A) بالتعاون مع ضباط من الجيش الغواتيمالي ممن خانوا بلدهم خوفاً من القوة العظمى الاقليمية ، كما يستنتج غليخييس Gleijieses . وبدعم منتظم من الولايات المتحدة أمكن الحفاظ على النظام القائم على الارهاب والتعذيب وعمليات الاختفاء ، على النظام الذي بلغ أوجه في أواخر الستينات بمشاركة حكومة الولايات المتحدة المباشرة . وحين خف الارهاب قليلاً ظهرت « موجة من الوعي السياسي Concientizacio'n (رفع مستوى الوعي) تحت رعاية الكنيسة بالدرجة الأولى . ألهمت الموجة برد الفعل المألوف : بادر الجيش إلى « زيادة حدة الارهاب ، إلى اغتيال قادة الجمعيات التعاونية والمعلمين الذين يستخدمون لغتين ، وزعماء الطوائف ونشطاء التنظيمات القاعدية » ـ متبعاً ، في الحقيقة ، الأسلوب الذي اتبع في كل من السلفادور وغواتيمالا ، نفسه . ومع حلول أوائل الثمانينات بلغ الارهاب مستوى المذابح الجماعية الشاملة في المرتفعات التي يسكنها الهنود من السكان الأصليين . لم تكتف الادارة الريغانية بتقديم الدعم والتأييد فقط بل وقد عبرت عن قدر كبير من الحماس والترحيب بانجازات أصدقائها .

تذكروا أن الجنرالات الغواتيماليين معتدلون يراعون المعيار الذرائعي . فحين عاد الجنود الذين كانوا قد فروا إلى الجبال طلباً للنجاة ، نتيجة استحالة التعايش مع الظروف القاسية والتمسوا السماح والعفو ، أبدى الجيش ، كما يقول Gleijie'ses « قدراً من الكرم ، إذ لم يستمر في قتل الملتمسين إلا بين الحين والآخر للتذكير فقط » .

وحين تمت استعادة النظام من جديد ، رحب الجنرالات بنصيحة الولايات المتحدة وفبركوا قناعاً ديمقراطياً ، قناعاً يمارسون ، هم وحلفاؤهم من الطغمة المالية ، السلطة من ورائه . إن الارهاب الذي أحكم السيطرة على الكنيسة نفسه أخرس الدعوة إلى الاصلاح أيضاً ؛ يقول Gleijieses« من النادر أن تجد غواتيمالياً يعبر عن معتقداته السياسية » . يعلن الفلاححون أنهم لن يدعموا دعاة الاصلاح الزراعي لأنهم « لا يريدون أية مشكلات » مع الجيش . قال أحد الفلاحين لعالم في الانتروبولوجيا : « علّمنا آربنز كيف نبني بيتاً ، ولكنه لم يعلمنا كيف نجعله قوياً راسخاً مما أدى إلى انهياره وسقوطه فوق رؤوسنا عند هبوب الرياح الأولى » . يستحيل على الديمقراطية ذات النمط المفضل أن تجابه أي تهديد شعبي في ظل هذه الشروط . (٧٤)

تركزت المشكلة الأساسية الكامنة في « سنوات الربيع » على الاسراف في الحرية والديمقراطية . حذرت السي . آي . أي . (C I A في ١٩٥٢ من أن « السياسات الثورية (الراديكالية) والقومية ـ الوطنية » للحكومة كانت قد كسبت « تأييد الغواتيماليين كلهم تقريباً أو رضاهم » ، مما كان يشير إلى ما ستطلق عليه السي . آي . أي . لاحقاً اسم « المستوى المتدني من النزعة الثقافية الفكرية » عند الغواتيماليين ، كما مر معنا في الفصل الأول من هذا الكتاب . وما هو أسوأ من ذلك أن الحكومة ظلت دائبة على « تعبئة الفلاحين المشلولين سياسياً قبل ذلك التاريخ » وعلى خلق « تأييد جماهيري للنظام الحالي » . وكانت الحكومة تسعى إلى هذه الأهداف عن طريق تنظيم الحركة العمالية والاصلاحات الزراعية وغيرها ، والسياسات الوطنية التي « تميزت بها الثورة الغواتيمالية في ١٩٤٤ » . فتلك الثورة كانت قد أثارت « حركة وطنية ـ قومية قوية لتحرير غواتيمالا من نير الدكتاتورية العسكرية والتخلف الاجتماعي والاستعمار الاقتصادي ، التي شكلت السمات الملازمة للماضي » كما كانت قد « استثارت آيات الولاء لدى أكثرية الغواتيماليين الواعين سياسياً الذين وجدوها منسجمة مع مصالحهم الذاتية » . وفرت الحكومة من خلال برامجها الديمقراطية للجمهور وسيلة المشاركة في تحقيق هذه الأهداف التي كانت متناقضة تناقضاً مباشراً مع مصالح الطغمة المالية المحلية والشركات الزراعية الاحتكارية (الأغري بيزنس) الامريكية . وبعد اتمام عملية استعادة الأمور إلى ما كانت عليه بفضل انقلاب المخابرات المركزية (السي . آي . أي . (CIA) علق تقرير استخباراتي سري صادر عن وزارة الخارجية قائلاً إن القيادة الديمقراطية التي تمت الاطاحة بها ، ولله الحمد ، كانت « مصرة على الاحتفاظ بنظام سياسي مفتوح » ، مما كان سيوفر للشيوعيين فرصة « توسيع عملياتهم وتحقيق النجاح في اجتذاب مختلف قطاعات السكان » . لم يكن الجيش ، «مثله مثل الساسة الانتهازيين » ، قادراً على التغلب على هذه العلة التي استئصلت أخيراً بمشرط الانقلاب . (٧٥)

مرة أخرى وجدت الولايات المتحدة نفسها في الوضع المألوف: ضعيفة سياسياً ولكنها قوية عسكرياً واقتصادياً . والخيارات السياسية تتبع بصورة طبيعية .

طالما دأب رسميو الحكومة في الولايات المتحدة على الشكوى والندب من أن بلدان امريكا اللاتينية ليست قمعية بصورة كافية ـ مفرطة في الانفتاح ، مفرطة في الالتزام بالحريات المدنية ، غير مستعدة لفرض القدر الكافي من القيود على السفر ونشر المعلومات ، ومعاندة عموماً في مسألة تبني المعايير الاجتماعية والسياسية الخاصة بالولايات المتحدة ، مما يجعلها تتحمل ظروفاً تستطيع المعارضة في ظلها أن تزدهر وأن تصل إلى الجماهير الشعبية .(٧٦)

على الصعيد الداخلي ، أي في الولايات المتحدة نفسها ، من الممكن اخضاع حتى اصغر المجموعات لعمليات قمع بالغة القسوة إذا تبين أن قدرتها على التواصل مع الناس قد تجاوزت حدودها . ففي الحملة التي شنتها أجهزة الأمن القومية ضد الفهود السود ـ بما فيها عمليات الاغتيال ، اثارة التظاهرات في الغيتوات ، مع سلسلة كاملة من الأساليب الأخرى ـ قدرت الاف . بي . آي FBI (وكالة الاستخبارات الاتحادية) عدد « أعضاء النواة الصلبة » للمنظمة المستهدفة بمئة فقط ، ولكنها أضافت بمكر أن « استطلاعاً حديثاً يشير إلى أن ما يقرب من ٢٥ بالمئة من السكان الزنوج يكنون احتراماً كبيراً لـ (حزب الفهود السود) ، بمن فيهم ٤٣ بالمئة من الزنوج الذين هم دون الحادية والعشرين » . انطلقت أجهزة القمع التابعة للدولة في حملة من العنف والارهاب والتخريب لضمان عدم نجاح الفهود في تنظيم قوة اجتماعية أو سياسية ذات شأن ـ مع قدر كبير من النجاح إذ تمزقت المنظمة وتابعت بقاياها عملية التدمير الذاتي . أما عمليات الاف . بي . آي . F.B.I في السنوات نفسها والتي استهدفت اليسار الجديدNewleft فكانت هي الأخرى منطلقة من دوافع وهواجس مماثلة . إن سجل المخابرات الداخلية نفسه يحذر من أن « حركة الشبيبة المتمردة المعروفة باسم (اليسار الجديد New left) التي تضم ، وتؤثر في ، عدد كبير من طلاب الكليات الجامعية ، تنطوي على تأثير جدي وخطير بالنسبة للمجتمع المعاصر وقد تتحول إلى صراع داخلي بالغ الخطورة » . فلليسار الجديد هذا « أهداف ثورية » كما أنه « يتبنى الماركسية ـ اللينينية » . لقد حاول أن « يتسلل إلى الحركة العمالية بغية تجذيرها وتثويرها » ، وبعد اخفاقه في « تخريب وسائل الاعلام الجماهيرية والسيطرة عليها » قام بانشاء « شبكة واسعة وكبيرة من المنشورات السرية التي تخدم الغرض المزدوج المتمثل بايجاد شبكة اتصال داخلية من جهة وجهاز دعاية خارجي من جهة ثانية » . لذا فإنه يشكل تهديداً لـ « القطاع المدني من المجتمع » هذا القطاع الذي لا بد من احتوائه من قبل جهاز أمن الدولة .(٧٧)

الحرية جميلة ، شريطة أن تبقى ضمن حدود .

أما على الساحة الدولية فإن الخيارات التكتيكية تكون محصورة في أطر ضيقة تفرضها جملة من الضرورات الهيكلية والمؤسساتية الأساسية . لا شك أن المواقف على امتداد هذا الطيف ليست محددة وثابتة على الاطلاق . فهنري كسينجر ، مثلاً ، كان من الحمائم فيما يخص الصين حيث اتفق في الرأي مع ريتشارد نيسكون R. Nixon بأن خط التشدد لم يكن مجدياً وأن من شأن وسائل أخرى

أن تتمكن من جر الصين إلى النظام العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه ظل كيسنجر صقراً كاسراً فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، مؤيداً رفض اسرائيل لأية معاهدة سلام شاملة كانت مصر والأردن قد عرضتاها في أوائل ١٩٧١ ومعرقلاً تحركات وزارة الخارجية نحو إيجاد تسوية دبلوماسية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي ، ومرسخاً سياسة ما زالت سائدة وتفسر الكثير مما يحدث في تلك المنطقة اليوم .(٧٨) أما خلفه ، زبيغنيو بريجنسكي ، فيحمل شهادة تؤكد أنه من غلاة الصقور المتطرفين ، غير أنه ، في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، عارض بقوة التصورات الاستراتيجية للإدارة ، والتحق بركب أولئك الذين طالبوا ، بالحاح ، بالتعويل على العقوبات بدلاً من السعي إلى تحقيق النصر عبر التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها ، مع ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من عواقب بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي غيره . ثمة عدد كبير من الأمثلة الأخرى .

نستطيع أن نتعلم الشيء الكثير عبر معاينة سلم الخيارات المتدرجة . لاحظوا فيما يخص أميركا اللاتينية دون غيرها ، جملة الجهود التي بُذلت لاستئصال نظام الليندي في التشيلي . كانت هناك عمليتان متوازيتان . كان الخط الثاني ، خط التشدد ، يستهدف القيام بانقلاب عسكري . وهذا الأمر تم اخفاؤه عن السفير ادوار كوري Edward Korry ، أحد ليبراليي عهد كيندي ، الذي كان مكلفاً بتطبيق الخط الأول ، خط الأساليب الناعمة ؛ الخط القائم ، حسب كلمات كوري نفسه ، على « القيام بكل ما نستطيع أن نقوم به من أجل اغراق التشيلي والتشيليين في أسوأ أشكال الحرمان والفقر ، حسب سياسة رُسمت للتعامل مع الأوضاع بنفس طويل في سبيل التعجيل بإبراز الملامح القاسية للمجتمع الشيوعي في التشيلي » . لم يكن الخط الناعم هذا إلا امتداداً لجهود السي . آي . أي . طويلة الأمد الرامية إلى التحكم بالديمقراطية التشيلية . وأحد المؤشرات الدالة على مستوى تلك الجهود نجده في حقيقة أن المخابرات المركزية (CIA) أنفقت ، في انتخابات ١٩٦٤ ، ضعف ما أنفقه الحزبان الأمريكيان كلاهما في الانتخابات التي جرت في العام نفسه على كل ناخب ، في سبيل منع الليندي من الفوز .(٧٩) وبالمثل فإن إدارة ايزنهاور خططت لهجوم مباشر ، في التعامل مع كوبا ، في حين عبر نائب الرئيس نيكسون ، التزاماً منه بالخط الناعم في مناقشة سرية جرت في حزيران ١٩٦٠ ، عن تخوفه من أن « الاقتصاد الكوبي لم يكن » حسب تقارير المخابرات (CIA) « قد تدهور تدهوراً كبيراً منذ الاطاحة بنظام باتيستا » ، وطالب بعد ذلك باتخاذ تدابير محددة لممارسة « ضغوط اقتصادية أكبر على كوبا . »(٨٠)

هاكم مثالاً آخر ذا معنى : في ١٩٤٩ حددت الاستخبارات المركزية (CIA) « بؤرتي توتر وعدم استقرار » في امريكا اللاتينية ـ بوليفيا وغواتيمالا .(٨١) اتبعت ادارة ايزنهاور طريق التشدد القائم على السعي للاطاحة بالنظام الرأسمالي الديمقراطي في غواتيمالا ، غير أنها فضلت الخط الناعم فيما يخص الثورة البوليفية التي كانت تتمتع بتأييد الحزب الشيوعي وعمال المناجم الراديكاليين ، كانت قد قادت عملية نزع الملكية والتأميم ، كما كانت قد قطعت شوطاً نحو « التحريض الاجرامي لهود المزارع والمناجم » وباتجاه عقد مؤتمر للسلام ، كما جاء في تحذير صدر عن رئيس أساقفة يميني . رأى البيت الأبيض أن الخطة المثلى هي دعم العناصر الأقل ثورية ،

وانتظار نجاح ضغوط الولايات المتحدة ، بما فيها هيمنتها على سوق التنك ، في توفير امكانية السيطرة على أية تطورات غير مرغوبة . ألحّ وزير الخارجية جون فوستر دالاس J. F. Dulles على أن ذلك سيكون السبيل الأمثل لاحتواء « العدوى الشيوعية في أمريكا الجنوبية » . وانطلاقاً من ثوابت الإشارات السياسية المعروفة سارعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على الجيش البوليفي وجهزته بالأسلحة الحديثة وأرسلت المئات من الضباط إلى « مدرسة الانقلابات » في باناما وإلى أماكن أخرى . ما لبثت بوليفيا أن أصبحت خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها . ومع حلول عام ١٩٥٣ لاحظ مجلس الأمن القومي تحسناً في « الأجواء لصالح الاستثمارات الخاصة » بما فيها « اتفاقية تتيح لشركة خاصة امريكية فرصة استثمار منطقتين بتروليتين » .(٨٢)

حدث انقلاب عسكري في ١٩٦٤ . تم تنفيذ انقلاب آخر في ١٩٨٠ بمساعدة كلاوس باربي Klaus Barbie الذين كان قد أرسل إلى بوليفيا حين لم تعد حمايته ممكنة في فرنسا حيث عمل لصالح الولايات المتحدة لقمع حركة المقاومة المناهضة للفاشية ، كما سبق له أن فعل في ظل الحكم النازي . تقول دراسة صدرت حديثاً عن اليونيسيف UNICEF إن واحداً من كل ثلاثة أطفال يولدون في بوليفيا يموت خلال السنة الأولى من حياته ، وبالتالي فإن بوليفيا تتمتع بأدنى معدلات النمو السكاني في امريكا اللاتينية جنباً إلى جنب مع أعلى معدلات الولادة . وتقدر منظمة الفاو FAO أن البوليفي المتوسط لا يستهلك سوى ٧٨ بالمئة من الحد الأدنى الضروري اليومي من الحريرات والبروتينات ، وأن أكثر من نصف الأطفال البوليفيين يعانون من سوء التغذية . ومن السكان الفعالين اقتصادياً تعاني نسبة ٢٥ بالمئة من البطالة وتعمل نسبة ٤٠ بالمئة اضافية في « القطاع غير الرسمي » (في أعمال التهريب والاتجار بالمخدرات مثلاً) . أما الوضع في غواتيمالا فقد سبق لنا أن استعرضناه .(٨٣)

ثمة جملة من النقاط الجديرة بالاهتمام . أولاً : كانت العواقب المترتبة على الخط المتشدد في غواتيمالا والخط المرن أو الناعم في بوليفيا متماثلة . ثانياً : كان القراران السياسيان كلاهما ناجحين في تحقيق الهدف الأكبر لهما : احتواء « فيروس الشيوعية » ، وخطر « النزعة الوطنية أو القومية المتطرفة » . ثالثاً : من الواضح أن الخطين السياسيين كليهما يعتبران صحيحين تماماً وملائمين ، كما نستطيع أن نلمس في حالة بوليفيا حيث الغياب الكامل لأي اهتمام بما حدث منذ ذلك الحين (عدا بعض التكاليف التي تتكبدها الولايات المتحدة جراء الاتجار بالمخدرات)؛ كما في حالة غواتيمالا حيث تكلل التدخل في ظل كيندي لمنع اجراء انتخابات حرة بالنجاح ، وحيث المشاركة المباشرة من جانب الولايات المتحدة في الحملات الاجرامية تحت رايات مكافحة الشغب في ظل إدارة ليندون جونسون L. Johnson ، وحيث شحنات الأسلحة المستمرة إلى غواتيمالا حتى أواخر عقد السبعينات (خلافاً للمزاعم الوهمية الزائفة) وحيث التعويل على مرتزقتنا في الدولة الاسرائيلية لسد أية ثغرات حين صارت العقوبات الصادرة عن الكونغرس نافذة ، وحيث التأييد الحماسي من جانب الولايات المتحدة للقطاعات التي تفوق حتى المعايير الغواتيمالية المذهلة في الثمانينات وحيث التهليل والتصفيق لـ « النظام الديمقراطي الوليد » الذي تتحمله الطغمة

العسكرية الحاكمة الآن كوسيلة لاستجرار الأموال من الكونغرس . قد نقول إن هذه ليست إلا « حوادث عارضة » سمتها « التخبط » (ولكنها نجحت فعلاً في تحقيق أغراضها الرئيسية) ، غير أنها لم تكن أكثر من ذلك (ستيفن كينزر Stephen Kinger) .[٨٤] رابعاً : جرى تبني الخط المرن والخط المتشدد من قبل الأشخاص أنفسهم وفي الوقت ذاته مما يبين أن القضايا ليست إلا قضايا تكتيكية ولا تنطوي على أي خروج على المبادىء المشتركة . وهذا كله يوفر رؤيا تخترق طبيعة السياسة وجوهر الثقافة السياسية التي شكلتها .

تصح الأساليب نفسها بصورة عامة كما في حالات سبقت مناقشتها وفي العديد من الحالات الأخرى المشابهة . أما التغطية المستخدمة في جميع الحالات فهي أن عملية تخريب الديمقراطية لم تتم إلا دفاعاً عن النفس ضد الخطر السوفيتي ؛ لم يكن أمامنا أي خيار آخر كما يقول رئيس تحرير مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs . إن جون لويس غاديس John Lewis Gaddis يقترب من جوهر المسألة أكثر حين يلاحظ أن « النجاحات المتزايدة للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط ، وفي الصين » أثارت « شكوكاً » قابلة للتبرير « حول سلوك الاتحاد السوفيتي » ، وإن كانت شعبيتها ـ أي شعبية الأحزاب الشيوعية ـ « ناشئة بالدرجة الأولى عن فاعليتها ونجاحها كأحزاب مكافحة ومقاومة ضد دول المحور » .[٨٥] تبقى جمهرة الرعاع المؤلفة من الأوغاد لب المشكلة ، ولا بد من اركاعها بوسائل أخرى حين يتعذر توجيه السيرورات الديمقراطية توجيهاً ملائماً وسلبياً .

٦ ـ الرعاع غير المروَّض

لا تبرز مفارقة هيوم حول مسألة الحكم إلا إذ افترضنا أن ما أطلق عليه باكونين Bakuninاسم « غريزة التوق إلى الحرية » ، هو أحد العناصر الحاسمة في الطبيعة الانسانية الجوهرية . فالاخفاق في التصرف وفقاً لهذه الغريزة هو الذي وجده هيوم أمراً يبعث على الحيرة . وهذا الاخفاق نفسه ألهم روسو بالشكوى الكلاسيكية حول أن الناس يولدون أحراراً ولكنهم يرسفون في الأغلال في كل مكان ، بعد أن أغرتهم وأغوتهم أوهام المجتمع المدني التي خلقها الأغنياء لضمان نهبهم ـ أي نهب الناس عامة . فالبعض قد يتبنون هذا الافتراض كواحد من « المعتقدات الطبيعية » التي يسترشدون بها في السلوك والفكر . لقد بُذلت جهود غير قليلة في سبيل ترسيخ غريزة الحرية في صلب نظرية أساسية عن الطبيعة الانسانية ـ لم تكن هذه الجهود عديمة الأهمية والاثارة ولكنها لم تصل ، بالتأكيد ، إلى أي موقع قريب من اثبات القضية واقرارها . ومثله مثل مبادىء الحس السليم الأخرى ، يبقى هذا الاعتقاد مبدأ ناظماً نحتضنه ، أو نرفضه ، عن طريق الايمان . وباستطاعة الخيار الذي ننحاز إليه أن ينطوي على جملة واسعة من العواقب الهامة بالنسبة لأنفسنا كما بالنسبة للآخرين .

أولئك الذين يتبنون مبدأ الحس السليم القائم على الاقرار بأن الحرية هي حقنا الطبيعي

فضلاً عن كونها حاجة أساسية سيجدون أنفسهم متفقين مع بيرتراند راسل Bertrand Russel حول أن الفوضى هي « المثل الأعلى الذي يتعين على المجتمع أن يقترب منه » . فالبنى القائمة على التراتب الهرمي والهيمنة غير مشروعة أساساً . ولا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس الحاجة المحتملة ، وهذه حجة قلما تصمد أمام التحليل . وكما تابع راسل كلامه قبل سبعين عاماً فإن « روابط السلطة القديمة » لا تنطوي على أية مصداقية متأصلة ذات شأن . لا بد من توفر أسباب محددة حتى يقبل الناس على التخلي عن حقوقهم ، « والأسباب المطروحة ليست إلا أسباباً مزيفة وغير قابلة للاقناع إلا بالنسبة لأولئك الذين لديهم مصلحة في الاقتناع . . . » وتابع راسل يقول : « إن شرط الثورة موجود لدى النساء تجاه الرجال ، في الأمم المظلومة إزاء مضطهديها ، وقبل كل شيء في العمل ضد رأس المال . إنها حالة زاخرة بالأخطار ، كما يبين التاريخ السابق كله ، غير أنها مع ذلك مفعمة أيضاً بالآمال . »(٨٦)

أعاد راسل جزءاً من عادة الخنوع إلى الممارسات التعليمية القسرية . وتذكرنا آراؤه بمفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين كانوا يرون أن العقل لا يجب ملؤه بالمعرفة « من الخارج ، مثل وعاء » بل يتعين « حفزه وشحذه وايقاظه . . . . فنمو المعرفة [يشبه] نمو الثمر والفاكهة ؛ مهما تعاونت الأسباب الخارجية بدرجة معينة ، فإن الحيوية الداخلية ، وفضل الشجرة ، هما اللذان ينبغي لها أن ينضجا العصارة إلى حدود الاكتمال الحق » . ثمة تصورات مماثلة ينطوي عليها فكر التنوير فيما يخص مسألة الحرية السياسية والفكرية ، وفيما يتعلق بالعمل المغرَّب أو المغترب الذي يقلب العامل إلى أداة أو وسيلة لغايات أخرى بدلاً من بقائه مخلوقاً انسانياً يلبي حاجات داخلية ـ وهذا مبدأ أساس في الفكر الليبرالي الكلاسيكي ، وإن تم نسيانه منذ أمد طويل ، بسبب ما ينطوي عليه من عناصر ثورية . وهذه الأراء والقيم تحتفظ بقوتها وأهميتها الكبيرة وإن كانت بعيدة جداً عن التحقق في اي من الأماكن . وطالما أن الأمر كذلك فإن الثورات التحررية التحريرية التي كانت في القرن الثامن عشر تظل بعيدة عن أن تصبح مستهلكة استهلاكاً كاملاً ، تظل حلماً ينتمي إلى المستقبل .(٨٧)

نستطيع أن نعتبر هذا الاعتقاد الطبيعي مؤكداً بواقع أن الرعاع ، رغم كل الجهود الحثيثة المبذولة للاحتواء ، مستمر في كفاحه في سبيل حقوقه الانسانية الأساسية . وعلى امتداد الزمن ، تم تحقيق بعض المثل القائمة على الحرية والتحرر جزئياً أو قد أصبحت حتى عملة متداولة . فالعديد من الأفكار الهوجاء لدى الديمقراطيين الراديكاليين في القرن السابع عشر ، مثلاً ، تبدو اليوم مروضة ترويضاً كافياً ، على الرغم من أن رؤى مبكرة أخرى تبقى بعيدة عن متناول أطرنا الأخلاقية والفكرية ـ الثقافية الراهنة .

يشكل النضال في سبيل حرية الكلمة حالة ممتعة وقصة مثيرة ـ وهي قصة حاسمة وقاطعة لأنها ـ أي حرية الكلام ـ تكمن في مكمن سويداء القلب من حشد كامل من الحريات والحقوق . فمسألة متى تستطيع الدولة ، إذا استطاعت ، أن تتدخل لفرض الحظر على مضمون الاتصالات ، مسألة مركزية من المسائل التي تشغل الحقبة الحديثة . وكما رأينا من قبل ، فإن أولئك الذين

يعتبرون رواداً في الدعوة إلى الحرية والتحرر أنفسهم تبنوا آراء مقيّدة ومحدّدة حول القضية .(٨٨)
فأحد العناصر الحساسة نجده في الطعن والتجديف ، أي فكرة امكانية تعرض الدولة لهجوم اجرامي عن طريق الكلام ، « السمة المميزة للمجتمعات المغلقة في سائر أرجاء العالم » كما يقول المؤرخ الحقوقي هاري كلفن Harry Kalven . إن مجتمعاً يتسع صدره لتحمل قوانين ضد التجديف ليس حراً مهما كانت فضائله الأخرى . وفي انجلترا أواخر القرن السابع عشر كان الناس يتعرضون للاخصاء وانتزاع الأحشاء والاحتجاز وقطع الرؤوس عقاباً على هذه الجريمة ـ جريمة التجديف والتشهير . وخلال القرن الثامن عشر من أوله إلى آخره كان ثمة اجماع عام على استحالة المحافظة على السلطة الراسخة القائمة دون اسكات المناقشات الهدامة ، و « أي تهديد ، سواء أكان حقيقياً أو خيالياً ، لسمعة الحكومة الطيبة ـ لا بد من ايقافه بالقوة . (ليونارد ليفي Leo nard Levy) . « ليس الأفراد العاديون حكاماً لرؤسائهم . . . [لأن] من شأن ذلك أن يربك الحكم كله » كما قال أحدهم ، ولم تكن الحقيقة دفاً : فالاتهامات الصحيحة الحقيقية أكثر اجراماً حتى من الاتهامات الزائفة الكاذبة ، لأنها : أكثر قدرة على فضح السلطة والتشهير بها .(٨٩)

وبالمناسبة فإن كيفية التعامل مع الرأي المخالف أو المنشق تتبع نموذجاً مماثلاً في عصرنا الأكثر اتصافاً بالحرية . إن الاتهامات الزائفة والمثيرة للسخرية ليست مشكلة حقيقية ؛ فالنقاد الذين يكونون محرومين من الضمير هم أولئك الذين يكشفون النقاب عن حقائق غير مرغوبة يجب حماية المجتمع منها ومن خطرها .

سادت عقيدة ادانة التجديف في المستعمرات الأمريكية أيضاً . وظاهرة عدم التسامح مع المعارضة خلال الفترة الثورية مشهورة ببشاعتها . فداعية التحرر الأمريكي البارز توماس جيفرسون Thomas Jefferson وافق على صحة « انزال العقاب بـ « أي خائن في الفكر ، وإن لم يكن خائناً في العمل » ، وأجاز احتجاز المشبوهين سياسياً . ووافق جيفرسون وآخرون من المؤسسين على أن « الكلمات الخيانية البعيدة عن الاحترام » ضد سلطة الدولة القومية ـ الوطنية أو أية من ولاياتها هي كلمات جرمية . ويلاحظ ليونارد ليفي Leonard Levy : « خلال الثورة » .

« كان جيفرسون ، مثله مثل واشنطن Washington وآدامز الأول والثاني the Adam ses وبين Paine ، يؤمن باستحالة التسامح مع ظهور خلافات جدية في الآراء السياسية حول قضية الاستقلال ، وبعدم وجود أي بديل مقبول للخضوع الكامل للقضية الوطنية . في كل الأمكنة كانت هناك حرية غير محددة لامتداحها ـ القضية ، دونما ذرة واحدة من الحرية لانتقادها . »

في بداية الثورة طالب الكونغرس القاري Continental Congressوبالحاح ، سائر الولايات باستصدار تشريعات توفر امكانية منع الناس من أن يكونوا ضحايا التضليل والخداع والتوريط في اعتناق أفكار خاطئة » . ولم يبادر الجيفرسونيون إلى تطوير إطار من الفكر الأكثر اتصافاً بالتحرر للحماية الذاتية إلا بعد أن تعرضوا هم أنفسهم لسلسلة من التدابير القمعية في التسعينيات من القرن الثامن عشر ، ولكنهم ما لبثوا أن انقلبوا رأساً على عقب فور وصولهم إلى كراسي السلطة .(٩٠)

حتى الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك سوى قاعدة هشة لحرية الكلام في الولايات المتحدة ، كما أن المحكمة العليا لم تلغ القانون المتعلق بالتجذيف وتجريمه حتى عام ١٩٦٤ وفي ١٩٦٩ قامت هذه المحكمة أخيراً بحماية الكلام عدا عن « الدعوة الاستفزازية إلى عمل لا شرعي وشيك ». بعد قرنين كاملين من الزمن بادرت المحكمة أخيراً إلى تبني الموقف الذي كان قد دعا إليه في ١٧٧٦ جيرمي بنتهام Jeremy Bentham الذي قال إن على أية حكومة حرة أن تتيح لـ « المستائين » فرصة « ايصال مشاعرهم ، تنسيق خططهم ، وممارسة جميع أشكال المعارضة وصبغها شرط أن تبقى دون العصيان والثورة ، قبل أن تصبح السلطة التنفيذية مخولة حقوقياً بازعاجهم » إن قرار المحكمة العليا الصادر في ١٩٦٩ قد صاغ معياراً للحرية فريداً في العالم ، على ما أعتقد . ففي كندا ، مثلاً ، ما زال الناس يسجنون بسبب قيامهم بنشر « أخبار كاذبة » الأمر الذي اعتبر جريمة في عام ١٢٧٥ من أجل حماية الملك .(٩١)

وفي أوروبا ما زال الوضع أكثر بدائية . وتشكل فرنسا حالة مدهشة بسبب التضارب الدرامي بين البلاغة المتباهية من جهة وبين الممارسة القمعية الواسعة والعامة التي لا يمكن إلا أن تلفت الأنظار من الجهة الثانية كما أن انجلترا لا تملك إلا قدراً محدوداً من امكانيات حماية حرية الكلام بل وتتحمل حتى عار قانون مثل قانون ملاحقة التجديف والكفر . كان رد الفعل على قضية سلمان رشدي ، من جانب « المحافظين » ذوي السلوك الخاص بهم بصورة بالغة الدرامية ، أمراً استثنائياً جديراً بالملاحظة . اتُّهم رشدي بالتجديف والكفر في المحاكم ، ولكن المحكمة العليا أفتت بأن قانون التجديف محصور بالمسيحية ولا يمتد نفوذه إلى الاسلام ، وبأن ما من شيء ، سوى الهجوم اللفظي « على جلالة الملكة وعلى حكومة جلالتها أو أية مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة » ، يعتبر تشهيراً . وهكذا فإن المحكمة العليا رفعت عالياً واحداً من المعتقدات الأساسية لآية الله الخميني ، لستالين ، لغوبلز ولغيرهم من أعداء الحرية ، مع اعترافها بأن القانون الانجليزي لا يحمي إلا السلطة المحلية من النقد . لا شك أن العديد مستعدون للاتفاق في الرأي مع كونور كرويز أوبريان Conor Cruise ÓBrien الذي قام ، حين كان وزيراً للبريد والبرق في ايرلندا ، بتعديل قانون سلطة الاذاعة لتمكين المسؤولين من رفض اذاعة أية مادة « قد تنزع » ، حسب رأي السيد الوزير ، « إلى نسف سلطة الدولة » .(٩٢)

علينا أن نتذكر أن حق حرية الكلام في الولايات المتحدة لم يترسخ بفضل التعديل الأول على الدستور ، بل عبر جهود مخلصة ومتفانية بُذلت طوال فترة غير قصيرة من قبل الحركة العمالية وحركات حقوق الانسان والحركات المناهضة للحرب في الستينات مع غيرها من القوى الشعبية . أشار جيمس ماديسون James Madison إلى أن « الحاجز الورقي » (يعني النص القانوني) لن يكون كافياً قط لمنع الطغيان والاستبداد . فالحقوق لا تترسخ بالكلمات ، بل يجري كسبها والحفاظ عليها بالنضال .

ومن الجدير استذكاره أيضاً أن الانتصارات المحققة لحرية الكلام تكسب في الغالب عبر معارك الدفاع عن أكثر وجهات النظر انحرافاً وفسوقاً بل واثارة للرعب . فقرار المحكمة العليا

الصادر في ١٩٦٩ كان دفاعاً عن الكوكلوكس كلان (عصابة الكوكلوكس كلان) لمنع ملاحقتها بعد اجتماع احتشد فيه معتمرو الكلانس وحملة البنادق ، اجتماع قام باحراق الصليب ودعا إلى « دفن الزنوج » و « طرد اليهود من البلاد واعادتهم إلى إسرائيل » وفيما يخص حرية التعبير ثمة موقفان متمايزان في الأساس : إما أن تدافع عن هذه الحرية لصالح آراء تمقتها وتكرهها ، أو أن ترفضها لصالح جملة المبادىء والمعايير الستالينية ـ الفاشية .(٩٣)

لا نعرف ما إذا كانت غريزة حب الحرية غريزة حقيقية أم لا . إذا كانت حقيقية فإن التاريخ يعلمنا أن من الممكن تبليدها واخماد جذوتها ، غير أنها ما زالت موجودة ولا بد من الاجهاز عليها اجهازاً كاملاً إذا ما كان هناك تصميم على الخلاص منها . فشجاعة المناضلين في سبيل الحرية وتفانيهم ، استعدادهم لأن يتصدوا لأكثر أشكال ارهاب الدولة تطرفاً ، هي ، في الغالب ، أمور ملفتة للنظر ، مثيرة للاهتمام ، جديرة بالملاحظة . كان ثمة نمو بطيء للوعي عبر سنوات عديدة ، وقد تحققت أهداف كانت تُعتبر طوباوية أو نادراً ما كانت تخطر بالبال فيما مضى من الأيام . يستطيع المدمنون العنيدون على التفاؤل أن يشيروا إلى هذا السجل فيعبروا عن الأمل حول أن البشرية ، خلال عقد جديد ، وفي قرن جديد يوشك أن يولد ، قد تغدو قادرة على هزيمة بعض أمراضها الاجتماعية ؛ وثمة آخرون يمكن أن يستخلصوا درساً آخر مختلفاً من صفحات التاريخ القريب . من الصعب أن نتلمس أسساً وقواعد نرتكز إليها لتأكيد صحة احدى وجهتي النظر المتعارضتين . وكما هي الحال مع العديد من المعتقدات الطبيعية التي تقود حياتنا ، فإننا لن نفعل خيراً من أن نختار انطلاقاً من الانسجام مع حدسنا وآمالنا .

ليست العواقب التي من شأنها أن تترتب على مثل هذا الاختيار غامضة أو ملتبسة . فحين ننكر وجود غريزة حب الحرية لن نفعل أكثر من تقديم البرهان على أن البشر ليسوا إلا مخلوقات مدجنة هالكة ، حلقة أخيرة ميتة في سلسلة تطورية ؛ أما حين نتولّى رعايتها وتعهدها ، كما لو كانت حقيقية ، فقد نهتدي إلى طرق تفضي بنا إلى معالجة سلسلة من المآسي الانسانية الرهيبة ، إلى حل جملة هائلة من المشكلات ذات الأبعاد المثيرة للرعب .

حواشي الفصل الثاني عشر

١ ـ ديفي Davie ، The Democratic Intellect ، (جامعة ادنبره ، ١٩٦١) .

٢ ـ The Essential Lippmann : Apolitical Philosophy for Liberal Democracy ، (هارفارد ، ١٩٨٢) .

٣ ـ ادموند س . مورغان E. S. Morgan ، Inventing People ، (نورتون ، ١٩٨٨)

٤ ـ فورين افيرز Foreign Affairs ، ربيع ١٩٩٠

٥ ـ اسوشيتدبرس ، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٩ .

٦ ـ Cleveland Plain Dealer ، ١٦ / ٢ / ١٩٩٠ .

٧ ـ اكسلسيور Excelsior ، ٢١ / ١١ / ١٩٨٩ .

٨ ـ الغارديان (نيويورك) ، ٢٣ / ٥ / ١٩٩٠ .

٩ ـ اكسلسيور ، ٧ / ٤ / ١٩٩٠

١٠ ـ غودوي Godoy ، نيشن Nation ، آذار ١٩٩٠ .

١١ ـ ليونارد ليفي Emergence of aFree Press, L. W. Levy ، (أوكسفورد ، ١٩٨٥)

١٢ ـ كريستوفرهيل The World Turned Upside Down, Ch. Hill ، (بنغوين ، ١٩٧٥)

١٣ ـ جون ايلو Prose Studies, John Illo (أيار ، ٩٨٨) .

١٤ ـ مورغان ، مصدر سابق . Inventing People .

١٥ ـ انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب .

١٦ ـ تودوروف The Conpuest of America, Todoror (هاربر آندرو ، ١٩٨٣) .

١٧ ـ فرانسيس جينيغز Empire of Fortune . F. Jennings، (نورتون، ١٩٨٨).

١٨ ـ انظر Turning the Tide ، ص : ١٦٢ ـ ١٦٣ .

١٩ ـ مورغان ، مصدر سابق .

٢٠ ـ مورغان مصدر سابق .

٢١ ـ موشي ليوين Lenin's Last Struggle, Moshe Lewin (بانثيون ، ١٩٦٨) .

٢٢ ـ جيمس ر . بروكمان J.R.Brockman، امريكا America ، ٢٤/٣/١٩٩٠ .

٢٣ ـ أسو شيتد برس ، ٢٣ ـ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .

٢٤ ـ بوسطن غلوب ، ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .

٢٥ ـ لانسينغ Lansing ، لويد غاردنر Lloyd Gardner ، ويلسون Safe for Demoracy, Wilson(مطابع جامعة اوكسفورد) .

٢٦ ـ هانتينغتون واتانوكي Crisis of Democracy, Huntington & Watanuki (الملاحظة الأولى في المقدمة)

٢٧ ـ وول ستريت جورنال ، ١٣ : ١٢ / ١٩٧٣ .

٢٨ ـ غراند ستريت Grand Street ، شتاء ١٩٨٧ .

٢٩ ـ هيربرت شيللر The Corporate Take over of Public, H. Schiler، (أوكسفورد ٩٨٩)Expression

٣٠ ـ ماك كان An American Company, Mc Cann (كراون ١٩٧٦) .

٣١ ـ The Essential Lippmann .

٣٢ ـ انترناشيونال جورنال أوف مورال آن سوشيال ستديز ، ربيع ١٩٨٩ .
٣٣ ـ انظر الفصلين الثامن والحادي عشر من هذا الكتاب .
٣٤ ـ غاليانو Daysand Nights of Love & War, Galcano ، مونثيلي ريفيو، ١٩٨٣).
٣٥ ـ انظر Turning the Tide (للمؤلف) .
٣٦ ـ غريشنكرون Greschenkron, Economic Backwardness in,Historical Perspective ، (مصدر سابق) .
٣٧ ـ نيويورك تايمز بوك ريفيو ، ٩ / ٤ / ١٩٨٩ .
٣٨ ـ لينسكي Linsky ، بوسطن غلوب ، ٧ / ٧ / ١٩٩٠ .
٣٩ ـ مجلة زد Z ، آذار ١٩٨٩ . سوشياليست ريفيو ١٩ / ٤ ـ ١٩٨٩ .
٤٠ ـ فورين أفيرز Foreign Affairs ، ٤٨ / ١ ـ ١٩٦٩ .
٤١ ـ Greschenkorn ، مصدر سابق .
٤٢ ـ فورين بوليسي Foreign Policy ، ربيع ١٩٩٠ .
٤٣ ـ Culture & Terrorism للمؤلف .
٤٤ ـ موريس مورلي M. Morley ...., Imprial State ، (كامبرج ، ١٩٨٧) .
٤٥ ـ ادوارد هيرمان E. Herman وغيري أوساليفان G.6sullivan,« The Terrorism », Industry (بانثيون ١٩٩٠) .
٤٦ ـ نيويورك تايمز ، ٦ / ٧ / ١٩٩٠ .
٤٧ ـ بوسطن غلوب ، ٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
٤٨ ـ Third World Resurgence (ماليزيا) ، تشرين ١٩٩٠ .
٤٩ ـ تشومسكي وهيرمان Chomsky & Herman, Political Economny of Human Rights
٥٠ ـ Manufacuring Consent للمؤلف .
٥١ ـ Lies of our Times ، آب ١٩٩٠ .
٥٢ ـ American Power and the New Mandarins للمؤلف
٥٣ ـ غاردنر Gardner, Safe for Democracy (مصدر سابق) .
٥٤ ـ LAT ، ١٤ / ٤ / ١٩٩٠ .
٥٥ ـ LAT ، ٧ / ٥ / ١٩٩٠ ؛ نيويورك تايمز ٥ / ٧ / ١٩٩٠ .
٥٦ ـ أنظر Necessary Illusions للمؤلف .
٥٧ ـ Asian Survey ، آب ١٩٦٧ .
٥٨ ـ Lies of our Times ، (تموز ١٩٩٠).
٥٩ ـ Lies of our Tide للمؤلف .
٦٠ ـ CHRICA, San Fransisco ، ١٧ / ١ / ١٩٨٩ .
٦١ ـ مارتن بارو M. Baro,« From Dirty War to Psycholsgical War » محاضرة ، الجمعية السيكولوجية الدولية ، هافانا ، ١٩٨٧ .
٦٢ ـ سوكور و جوريديكو ؛ خطاب شولتز بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٦ .
٦٣ ـ مارتن بارو. « MassMedia & Public Opinion in EL Salvador » ك ٢ ١٩٩٠
٦٤ ـ امريكاز واتش ، Ayear of Reckoning .
٦٥ ـ نيشن Nation ، ١٤ / ٥ / ١٩٩٠ .

٦٦ ـ الغارديان (لندن) ١ / ٨ / ١٩٩٠ .
٦٧ ـ بوسطن غلوب ١٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
٦٨ ـ بوسطن غلوب ١٤ / ٧ / ١٩٩٠ .
٦٩ ـ كيلي The Anti. Fascist Resistamce Kelly .
٧٠ ـ دانييل سانتياغو D. Santiago ، امريكا America ، ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
٧١ ـ تورونتو غلوب آندميل ، ٣ / ٢ / ١٩٨٨ .
٧٢ ـ شولتز Schoultz, National Security & US Policy .
٧٣ ـ اينفيو Envio (نيكاراغوا) كانون الثاني ١٩٩٠ .
٧٤ ـ غليزييس Gleijeses, Politics and Cesture in Guatemala (ميشيغان ١٩٨٨).
٧٥ ـ Necessary Illusions ، للمؤلف .
٧٦ ـ المصدر السابق .
٧٧ ـ Summary of Internal Securty ، الكتاب السابع ، الجزء الأول (فيتنج ، ١٩٧٦) ؛ Threat .
٧٨ ـ انظر الهامش رقم ٨٥ في الفصل الأول .
٧٩ ـ غريغوري تريفرتون G. Treverton, Covert Action ، (بيسك بوكس ، ١٩٨٧)
٨٠ ـ مذكر إلى نائب رئيس شؤون الأمن القومي، ٢٥/٦/١٩٦٠ ، وثيقة سرية .
٨١ ـ CIAReview of World Situation ، ١٧ / ٨ / ١٩٤٩ .
٨٢ ـ برايس وود Bryce Wood, The Dismantling of the Good Weigh hour (جامعة تكساس ١٩٨٥)
٨٣ ـ لاتن امريكا برس (ليما) ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٧
٨٤ ـ نيويورك تايمز ١٠ / ١ / ١٩٨٨ .
٨٥ ـ غاديس Gaddis, Long Peace ، مصدر سابق .
٨٦ ـ Problems of Knowledge & Freedom ، محاضرات احياء لذكرى راسل (بانثيون ١٩٧١)
٨٧ ـ For Reasons of State & Chomsky Reader .
٨٨ ـ انظر Necessary Illusions ، للمؤلف .
٨٩ ـ ليفي Levy, Energence of a Free Press ، مصدر سابق .
٩٠ ـ المصدر السابق نفسه .
٩١ ـ المصدر السابق نفسه .
٩٢ ـ سكو تسيان ، ٣ / ٨ / ١٩٨٩ ؛ نيويورك تايمز ١٠ / ٤ / ١٩٩٠ .
٩٣ ـ هاري كالفن H.Kalven, A Wortly Tradition (هاير ورد ، ١٩٨٨) .

المحتويات :

هذا الكتاب

ربما يمثّل تشومسكي أحد الاسماء القليلة في عالمنا المعاصر التي لا تفصل بين دور المثقف ورسالته الأخلاقية . فبعد ان أصبح علماً بارزاً في حقل الدراسات اللغوية اعطى حيّزاً واسعاً من جهده لفضح الممارسات الارهابية للبيت الابيض في آسيا وأمريكا اللاتينية ، فكتب « حمام الدم ، الارهاب الامريكي ، الاقتصاد السياسي للقمع ... » ، كما القى الضوء على حقيقة السياسة الصهيونية في دراسات عدة أشهرها « الحرب والسلام في الشرق الأوسط » .

وفي هذا الكتاب يتابع تشومسكي دراساته عن السياسة الأمريكية ، على ضوء التحولات العالمية التي أعطت النظام الدولي ، ويشتق من هذه السياسة معنى الديمقراطيـة الأمريكية ، التي هي نقيض لكل قيمة انسانية ولكل ممارسة لا علاقة لها بالحقيقة ، حيث يعيش البيت الأبيض « ديمقراطيته » الطليقة في نهب الشعوب والاستبداد بها عن طريق أدوات بشرية مستبدة ، يفرضها ويقدم لها الدعم والمساعدة ، معتبراً أن كل فعل مقاتل ضد الاستغلال والاستبداد « ممارسة ارهابية » .

الناشر

